

5/15
5/18

(فهرست المجلد الاول من فاشية الرشيدى على شرح المنهاج للعلاء الرطى)

صفحة	صفحة
١٠٦ باب صلاة المسافر	١٥ (كتاب الطهارة)
١١١ فصل في الجمع بين الصلاتين	٢٤ باب اسباب الحدث
١١٢ باب صلاة الجمعة	٢٦ فصل في احكام الاستنشاء
١١٨ فصل في الاعمال المستحبة في الجمعة	٣٠ باب الوضوء
وغيرها	٣٥ باب مسح الخف
١٢٠ فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة	٣٦ باب الغسل
١٢١ باب صلاة الخوف	٣٨ باب النجاسة
١٢٤ فصل فيما يجوز ايسره من ذكر وما لا يجوز	٤١ باب التيمم
١٢٤ باب صلاة العيدين	٤٤ فصل (في اركان التيمم الخ)
١٢٦ فصل (في سبب التكبير الخ)	٤٧ باب الحيض
١٢٦ باب صلاة الكسوفين	٤٩ (كتاب الصلاة)
١٢٧ باب صلاة الاستسقاء	٥٢ فصل (في بيان الاذان والاقامة)
١٢٨ باب في حكم تارك الصلاة	٥٥ فصل (في بيان استقبال الكعبة الخ)
١٢٨ كتاب الجنائز	٥٨ باب صفة الصلاة
١٣٠ فصل في تكفين الميت	٧٥ فصل (في مصطلحات الصلاة)
١٣٤ فصل في الدفن	٧٩ باب سجود السموسة
١٣٧ (كتاب الزكاة)	٨٤ باب في سجود التلاوة والشكر
١٣٩ باب زكاة النبات	٨٥ باب صلاة النفل
١٤٠ باب زكاة النقد	٨٧ (كتاب صلاة الجماعة)
١٤١ باب زكاة المعدن والر كاز والتجارة	٩٥ فصل في بعض شروط القدوة
١٤٢ فصل في احكام التجارة	٩٨ فصل في بعض شروط القدوة ايضا
١٤٣ باب زكاة القطر	١٠٠ فصل فيجب متابعة الامام في افعال الصلاة
١٤٤ باب من قلزمه الزكاة وما يجب فيه	
١٤٥ فصل في أداء الزكاة	١٠٤ فصل في زوال القدوة واجباؤها

صفحة

١٤٥ فصل في تجهيل الزكاة

١٤٦ (كتاب الصوم)

١٤٨ فصل في اركان الصوم

١٤٩ فصل شرط الصوم

١٥٠ فصل شرط الصوم الاسلام

١٥٢ فصل في فدية الصوم الواجب

١٥٤ فصل في موجب كفارة الصوم

١٥٥ باب صوم التطوع

١٥٦ (كتاب الاعتكاف)

١٥٧ فصل في حكم الاعتكاف المذكور

١٥٧ (كتاب الحج)

١٦٠ باب المواقيت

١٦١ باب الاحرام

١٦١ فصل في ركن الاحرام

١٦٢ باب دخول مكة

١٦٣ فصل فيما يختص به الطواف

١٦٣ فصل في الوقوف بعرفة

١٦٦ فصل في المبيت بمني

١٦٧ فصل في بيان اركان الحج والعمرة

١٦٩ باب محرمات الاحرام

١٧٣ باب الاحصاء والقوات

١٧٤ (كتاب البيع)

١٨٢ باب الربا

١٨٤ جدول يتعلق بما يختص به الادنى قصدا

وتناولا وغيره

١٨٦ باب (في البيوع المنهي عنها وما يتبعها)

١٨٨ فصل (في القسم الثاني من المنهيات)

١٨٩ فصل (في تزيين الصفقة)

١٩١ باب الخيار

صفحة

١٩٢ فصل في خيار الشرط

١٩٩ فصل في التصرية

١٩٩ باب في حكم المبيع وشحوه قبل قبضه

٢٠٤ باب التولية والاشراك والمراجعة

٢٠٦ باب الاصول والثمار

٢١١ فصل (في بيان بيع الثمر والزروع وبدو

صلاحهما)

٢١٢ باب اختلاف المتبايعين

٢١٤ باب (في معاملة الرقيق)

٢١٥ (كتاب السلم)

٢٢٠ فصل (لا يصح أن يستبدل عن المسلم

فيه)

٢٢٠ فصل في القرض

٢٢٣ كتاب الرهن

٢٢٥ فصل (شرط المرهون به كونه ديناً)

٢٢٨ فصل (اذا لزم الرهن فالبديهة

للمرتهن)

٢٣٣ فصل (جنى المرهون على أجنبي بما

يوجب القود)

٢٣٤ (كتاب التفليس)

٢٣٦ فصل (بيادر القاضى بعد الحجر ببيع

ماله وقسمه بين الغرماء)

٢٣٨ فصل (من باع ولم يقض الثمن حتى يجر

على المشتري فسخ البيع)

٢٤٠ (كتاب الحجر)

٢٤٢ باب الصلح

٢٤٥ فصل (في التزام على الحقوق المشتركة)

٢٤٨ باب الحوالة

٢٥٠ باب الضمان

٢٥٤ (كتاب الشركة)

٢٥٥ (كتاب الوكالة)

٢٦٩ (كتاب المارة)
٢٧٢ (كتاب القصب)

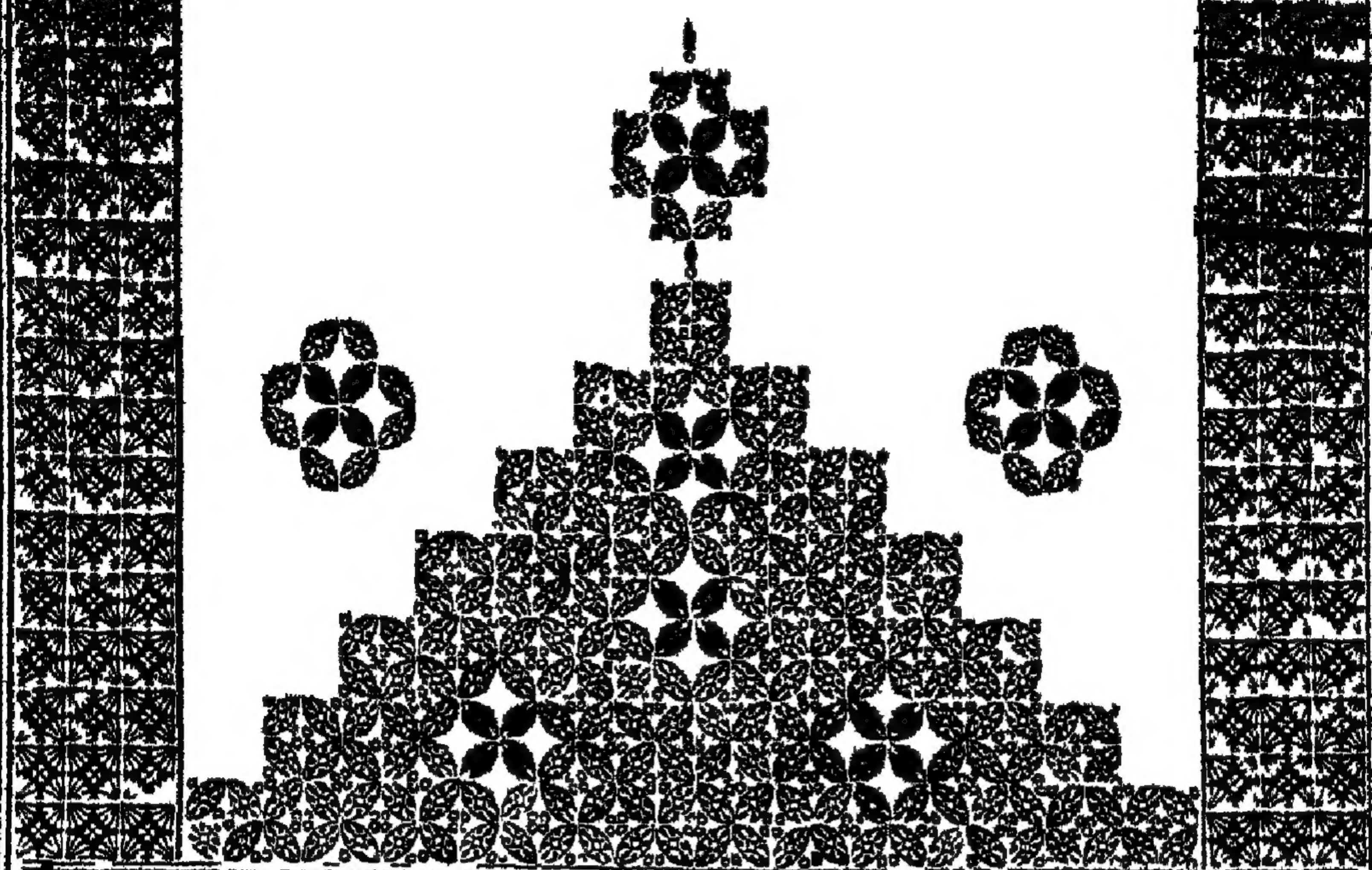
٢٦٨ (كتاب الأعرار)
٢٦٧ فصل في الأعرار بالسب

• (تمت) •

ماشية العلامة الفريد والقهامة الوحيد الشهاب الرشيدى
الشافى على شرح الامام المجتهد شمس الدين الرملى للمنهاج
نفعنا الله بهما فى الدنيا والآخرة وأعلى درجاتهما
فى الفردوس وروح روحهما وطيب
فوحهما بجاء محمد
وآله وصحبه

م

من مرقب رب العالمين على عبده المذنب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين واشهد ان لا اله الا الله
المالك الحق المبين واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله سيد المرسلين وامام المتقين
القائل وهو الصادق الامين من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وصحبه أجمعين صلاة وسلاما دائما الى يوم الدين (أما بعد) فيقول العبد الضعيف أحمد بن
عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المغربي ثم الرشيدى هذه نبات افكار وخرائد اكار تتعلق
بنهاية المحتاج الى شرح المنهاج لسيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين وعمدة الناس في هذا
الحين شمس الملة والدين محمد بن مولانا شيخ الاسلام بالانزاع وخاتمة المحققين بلا دفاع
أبي العباس أحمد بن حمزة الرملى نعمدهما الله برحمته وأسكنهما فسيح جنته مما أجرا قلم
التقدير على يد العبد الفقير غلبها ملتقط من درس شيخى وأستاذى وقدوتى وملاذى البدر
السارى والكوكب النهارى محقق الزمان ومدقق الوقت والاوان مولانا وسيدنا شيخ
الاسلام الشيخ عبد الرحمن بن ولى الدين البرلمى أمتع الله الوجود بعلمه وأقرأ عين أهل
العلم بوافقه ومعه عند قراءته للكتاب المرقوم على وجه العموم مع مذاكرة اخوان الصفاء
وخسلان الوفاء ممن عادت عليه بركة ذلك المجلس السعيد بشعر رشيد جعله الله وسائر بلاد
المسلمين دارا سلام الى يوم القيامة وجماعه ممن قصده بسوء ورامه دونهما استغاد ويعم
نفعها ان شاء الله تعالى بين العباد اقتصر فيها على ما يتعلق بالقضايا الكتاب وما فيه من الاحكام
وأوجز الكلام حسب الطاقة الاحيث اقتضى المقام لا أنعرض فيها لما تكلم عليه شيخنا
بركة الوجود ومخطر حال الوفود المجمع على انه في هذا الوقت الجوهر الفرد والامام الاوحد
فاموس العلوم وقابوس الفهوم البصير بقلبه مولانا شيخ الاسلام نور الدين على الشبرا ملى
أمتع الله الوجود بحياته وأعاده على وعلى المسلمين من بركاته ولطائفه فيما أملاه على هذا

الكتاب لان ذلك مقروغ منه والغرض تجديد القائدة للطلاب الاسباب من الغايات تظهر
فصحتها لناظر وأنا أقول بذل النصيحة التي هي الدين وارشاد المسترشدين لا تبجها
واقضارا لاني دون ذلك تربية ومقداما ان هذه الفوائد والصلوات والعوائد مما يتبع
مراجعتها على كل من أراد الرجوع الى هذا الكتاب الذي هو عمدة الناس في هذا الدين من
المستقيدين والحكام والمفتين فانها متكفلة حسب الطاقة يتبع مواد الكتاب مع التنبية
على ما عدل فيه عن صوب الصواب كما ستراه ان شاء الله تعالى في مواطنه من الدرر المستخرج
من معادنه . واعلم اني حيث أنسب الى التحفة قرادى تحفة المحتاج الذي هو شرح حاشية
المحققين الشهاب ابن حجر الهيتمي سقى الله ثراه والله المأمول والمسؤل في التفضل بالاثابة
والقبول (قوله رحمه الله ونفعنا به بمنهج دينه) أي طريقه بمعنى دلائله بقرينة مقابلة
بالاحكام في الفقرة الثاية بناء على انه اجمع حكم فالله في شيد دينه بدلائله اذا الشريعة هي الدين
ما صدقا وهو احترام اذا المشيد لاركان الشئ بغير طريقه لا يأمن الخطا وفيه استعارة بالكتابة
شبه الشريعة بالبناء وأثبت له الاركان تخيلا والتشديد ترشيداً وشماؤه مثله يقال في نظائره الآية
وهذا أولى من جعل شيخنا لمن الاستعارة المصروفة التبعية كما لا يخفى بل هو المتعين (قوله
بأحكامه) بفتح الهمزة جمع حكم فالضمير فيه الدين أو الله أو بكسر هاء مصدراً حكم أي اتقن
فالضمير فيه لا حد ذلك ولا تشديد المفهوم من شيد وهذا هو الانسب كما لا يخفى وعلى الفتح
فالمراد بالفروع موضوعات المسائل التي ترد عليها الاحكام وعلى الكسر فالمراد بهم انفس
الاحكام (قوله من عمل به) أي بالدين أو بالمنهاج والاول أنسب بما فسرت به آية ويتبع
غير سبيل المؤمنين من أن المراد بسبيلهم ما هم عليه من الاعمال والاعتقادات (قوله
ونورا) أي درجة بقرينة نسبته الى سائر الخلائق الشامل للدواب والجمادات وغيرهما المستحيل
في حقها معنى الهداية (قوله حين درست أعلام الهدى) أي الدين بمعنى الاحكام وقوله
وانظم من منهج الحق أي طريقه بمعنى دلائله بقرينة ما يأتي بعده وقوله فاعلى من الدين معاملة
راجع الى قوله وانظم من منهج الحق الخ على طريق الملق والفنر المرتب وقوله فانشرح به أي
بالدين وقوله واراقت به أي باعلاء دلائل حكم الشرع اذا الشبه انما تنزاح بالدلائل ففيه
أيضاً وفنر مرتب وانما قال وأشرف مصباح الصدق على الانطقاء ولم يقل وانطقاً
كسوابقه لانهم كانوا في الجاهلية يحرصون على الصدق وعدم الكذب فالصدق كان
موجوداً بخلاف ما قبله (قوله فاعلى من الدين) المراد منه ما يرجعه العقائد فلا يرد أنه
يقضي انه قرر شريعة من قبله وهو خلاف المذهب (قوله فان العلوم وان كانت الخ) وقع
مثل هذا التركيب في خطبة الكثر للنعمة ولفظه وهو وان خلا عن العويصات والمشكلات
وقد تحلى بمسائل الفتاوى والواقعات قال شارحه مسكين أي لم يحل وان خلا عن العويصات
فقد تحلى فعلى هذا تكون الفاء الجزاء وتكون الواو والعطف وان على أصله للشرط لانها
في استعمالها الشائع في مثل هذه المواضع مجرد التأكيد والمعنى وان تحقق وتقرر انه خلا
عن العويصات وان خرجت عن افادة معنى الشرط فتجعل للوصول وتجعل الواو للعالم مع
التكلف في ذي الحال وأيضا الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ الا في الموصول بالفعل والنظر في

والشكر الموصوفتين بما انتهى ومثله يقال فيها هنا في قدره من مناسب واثبات ان تلزم الوجه
 الثاني الذي اشار اليه بناء على مذهب الاخفش الجيز لاقتراح القاء بالتسليم مطلقا ومذهب
 سيبويه الجيز يلحق السالم من المبتدأ (قوله وتعالج في سماء كوكبها شرفا) أي في منزلة الشرف
 المعروف عند أهل الهيئة ولا يضر كون الشرف هنا مأخوذا من الشرف الاول لانه صار
 في اصطلاحهم اسما لامر مخصوص وهذا أولى مما سلكه شيخنا في حاشيته (قوله وقع)
 معمول لشكت كما هو الظاهر خلاف العمل شيخنا لا بدلا من مجرور من بدل اشتمال (قوله)
 حرامها وحلالها) أي الاحكام أو الارض وقوله ويرشف بالبناء للمفعول وقوله ما سلالها
 أي منها أي الاحكام أو الارض ويجوز ان تكون الضمائر راجعة الى الشفاء فيقرأ تذكروا
 وترشف بالمنانة الفوقية وهو الانسب (قوله ونصم المصومين) بمعنى قطعهم وانحاشهم
 لا بمعنى خصاصتهم التي هي مغالبتهم ونحرهم لانه يا باها اللفظ والمعنى وان قال به شيخنا (قوله منها)
 معالم للهدى الخ) شبه الطلج والبراهين بالجوامع وقسمها الى ثلاثة اقسام ثابتة لها في القرآن بها
 العنوان وهذا أولى مما في حاشية شيخنا (قوله وسيد) مبتدأ خبره محي الدين أو قد ملا
 (قوله من القرن السادس) صوابه السابع (قوله عند كل صادر ووارد) أي كل من يصدر
 ويرد من الناس أو كل ما يصدر ويرد من الوقائع (قوله وهي) أي المعالي والاراتب المعلومة
 من المقام على حد حتى توارت بالجاب ويجوز رجوعه الى أهل المشارق والغارب وهذا أولى
 مما سلكه شيخنا (قوله وتسامى فلم يسمع ابن التريال الخ) ببناء يسمع للمفعول والمعنى تسامى في نيل
 القضاء حصل اعلاها المشبه بانثري في البعد فطل هذا المثل الذي هو ابن التريال الخ الذي قصد
 منه الاستبعاد فلم يسمع بعد ذلك اذ بعد وقوع النيل بالفعل لا استبعادا فقامل وهذا أولى مما سلكه
 شيخنا (قوله متناول) الاولى بطاويل (قوله ماسطر علمه) ما فيه مصدرية (قوله وتسكب)
 الواو للعال ويجوز ان تكون عاطفة لجواز عطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل فهو
 معطوف على مصنف وينحل المعنى الى قولنا واجل ما صنفه في المختصرات واجل ما تسكب
 ويجوز عاطفة على ما في المختصرات (قوله على تحصيله) أي في شأن تحصيله فوننا أو حصوله لا فعل
 معنى في (قوله نظم) أي ترفع كما في المختار وهو أصوب مما في حاشية شيخنا (قوله المطامخ)
 أي محلات الطمخ وهو الابصار (قوله يرض) بالجر وصف الخبائات أو بالنصب حال منه وهو
 ابلغ لافادته انه الذي بضمها بالترفيه ونحوه وأظهر كرامة انسابها (قوله من محق) بسين
 ثم جاء في نسخة حنفى والاطهر ان تكون الاشارة في قوله وذلك للقياس المفهوم من قاسه لان
 الصحيح لا يؤدى الى الموت عادة وفي نسخة من خفف بتقديم الخاء على السين وفيها ركة
 في المعنى (قوله وقال الاخر اقيمت خبرا يانوى الخ) الانسب سياق هذا فيما ترفى مدحة
 المصنف لان ماها في مدحة الكتاب (قوله علامة نوى) المقام ههنا للاظهار كما صنع الشارح
 لان ما قبله في مدحة الكتاب خلا فان جعل المقام للاضمار (قوله وبعضها اقتصر) بالبناء
 للمفعول (قوله كشف منه المعنى الخ) أي بان حصل منه العبارات ولو بالاشارة الى ذلك
 بهجاءه وجيزة لموافق قوله الا في فتركة عصر الفهم الخ (قوله كشف منه) في نسخة به بدل منه
 في هذه المسئلة والتي بعده هو هي انسب بقوله وفتح الخ الا ان النسخة الاولى ابلغ ما فيها من

الاستعارة بالسكايه الاباح من الحقيقة (قوله ما يلا الامع والنواظر) لا يمثلان
الامته الاعراضها اعدادها (قوله على ايضاحه) أي الشرح كما لا يخفى (قوله ومنعه من
ذلك خشية الخ) فيه منع ظاهر فان تركه على هذا اللفظ مقصوده أي مقصود ولو كان قصده
الايضاح لم يسنفه في مدة أقل من المدة التي وقع له تصنيفه فيها من المشهور انه صنفه في أربع
وعشرين عاما (قوله على المنهاج) انما أبرزه لا يتوهم رجوع الضمير الى شرح الجلال (قوله
كنوز ومستودعانه) أي ما كنزوا استودعوا وحصل الكثر والاستيداع وهو الانسب بذكر
العلم (قوله قالا أورجحا) أي ونحوهما مما فيه ضمير تثنية (قوله خشية من آية) يعني ان الذين
يكفون ما أنزلنا من المينات والهدى الآية التي جات بأهريرة على كثرة الحديث كافي صحيح
البخاري (قوله وأسأل الله من فضله ان يمن علي باتمام الخ) التعبير بالانعام يقتضي انه انشا
الخطبة في خلال الشرح وكارة رأس فيه ما يأتي فقوله فيما يأتي أسست الى آخره على حقيقة
بالنسبة للبعض (قوله وصواب كل قول مقبول) الاضافة فيه بيانية والاقتضى ان المقبول
منه صواب وغيره وليس كذلك (قوله فأخذت زبدتها ودررها) بكسر الدال جمع در بالفتح
(قوله من شروح الكتاب الخ) لا يصح ان تكون من فيها بيانية لانه يقتضي انه تلخص فيه جميع
شروح المنهاج والارشاد ولا يخفى انه ليس كذلك فمعنى ان تكون لا ترجع الى أو الابتداء لكن
لا يصح حينئذ قوله وشرحي البهجة الخ فسامل (قوله خيرهما لا تنطق الخ) أي مع انها منكرة
لحسانه اذ هو المقسم فعني الانكار حينئذ عدم الاعتراف أعظم من الرمي بالقبح وعدمه وليستظر
الفرق حينئذ بين احدي القيلتين والاخرى فان الكفر اللغوي الذي هو مراد فيها معناه
الانكار فيلزم (قوله في ميدان الحسد) الاولى ميدان الضلال (قوله أزهر من الافق
وزهوره) أي اضاءته وفي نسخ وزهره في هذا وفيما قبله وهو متوقف على مجي مصدر زهره على
زهر وذلك لان قياس مصدر فعل القاصر انما هو المفعول (قوله واذا اراد الله نشر فضله الخ)
كان الانسب ذكره عند ذكر التبيهة الثانية من الفرقة الاولى (قوله وافعالهم) في نسخة
واعمالهم وهي الانسب (قوله حلسا) في الصحاح واحلاس البيوت ما يبسط تحت حوال الباب
(قوله الفائل) هو بالفاء أي الخطي في رأيه (قوله وطعما) لا بد له من تقدير عامل أي وطعمت
طعما (قوله التامى بكتاب الله سنة) ان أريد في كل الامور فقوله متحتمة على اطلاقه وان أريد
في البداءة بالبسملة وهو اللائق بالمقام فقوله متحتمة بمعنى متأكدة وعبر به مبالغة ولا يحتاج الى
مثل ذلك في قوله ملزمة لان معناه التزمها التام (قوله من آثارها) الضمير فيه وفيما بعده
للسنة والطريقة التام هما التامى والعمل ومعلوم ان التامى والعمل عما ذكرهما البداءة
بالبسملة فينحل الكلام الى قولنا هذا التأليف أثر من آثار البداءة بالبسملة وهو وان صح بان
يقال انه انما تبصر المصنف لبداءته اياه بالبسملة فهو أثر من آثار ما ذكره من هذا الاعتبار لانه
لا يلاقيه قوله بعد فلذلك جرى المصنف الخ ويجوز ان يراد بقوله أثر من آثارها انه من الامور
التي هي ذات بال تبدأ بالبسملة فالمراد انه صدق الحديث وان كان خلاف المتبادر (قوله
للاستعانة) معطوف على قبل لا على مدخوله (قوله أو حال من فاعل الفعل) معطوف
على قوله خبر مبتدا كما هو ظاهر فكان ينبغي تقديمه على قوله أو فعمل لانه معطوف على اسم

فاعل وكونه خبرا أو حالا احتمالا لان فيه (قوله متبركا ومستعينا) حق العبارة مستعينا
 أو مصاحبا على وجه التبرك باسم الله (قوله لانه قدیم) الضمير فيه لله تعالى (قوله ولادال جزء
 من أجزائه الخ) يخرج المركب منه (قوله مبتدأ بها) أي حال كونها أي الاسماء مبتدأ بها
 بخلاف ما اذا وصلت (قوله على أسماء) أي فان أصله أسماء ووقعت الواو متطرفة اثر ألف
 زائدة فقلت همزة وقوله واسمى أي فان أصله أسما وقلت الواو بالتناسيب الكسرة
 (قوله وسمى) بضم ففتح تصغير اسم أي فان أصله سمي واجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما
 بالسكون فقلت الواو ياء والتكسير والتصغير يرذان الاشياء الى اصولها وقوله وسميت لبيان
 حذف مطلق العجز والاف هذا التصريف انما يدل على انه يأتي وقوله ومجيئها مبتدأ خبره لغة
 وهو جواب عما أورده الكوفيون عليهم في محبة غير ساكن الاول (قوله والقلب بعيد
 الخ) مراد به الرد على الكوفيين في ردهم على البصريين ما مر عنهم بأن الواقع في التصاريف
 المذكورة فيه قلب مكاني نقلت الواو من الصدر وجعلت عجزا (قوله وأصله وسمى) أي عند
 الكوفيين (قوله وأما قوله تبارك اسم ربك الخ) جواب عما يرد على قوله لانه لم يشتر به هذا
 المعنى كان فائلا يقول له كيف لم يشتر به وقد ورد به في القرآن من هذه الآية اذ المراد بالاسم
 فيها الذات بدار اسماء تبارك اياه فأجاب بذلك قوله لا يقال مقتضى حديث البسملة الا في
 ان يكون الابداء بملئمة الجلالة الخ) فيه منع ظاهر لان لفظ الحديث الا في كل أمر ذي
 بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم بأمين وهو يقتضي ان يكون الابداء بهم هذا اللفظ
 ناله شكل مدفع الاحتاج الى جواب وقوله وانه لا بد له الضمير فيه للذات (قوله لانه يرصف
 الخ) تعليل لقوله السابق والله أعلم الخ (قوله اشتقاقه) يلائم قوله فيما مر وأصله الخ الخ
 المرافق لما عليه الاكثرون الا في قوله من تجر لا اشتقاق له فلاقية لانه ربما أورد له
 لا اشتقاق له مفهوم قوله من تجر وهو غير صواب وغرضه انه من تجر لا منقول جامد لا مشتق
 (قوله لان ذاته من حيث هي الخ) فيه انه لا يشترط في العلم اذ اوضح باراء مسمى الا حاطة بكنه
 ذات المسمى والعرض من الرصع انه اذا أطلق ذلك العلم فهم مسميه دلالة المسمى ويكفي في ذلك
 علم وجه كاهننا الخ (قوله اسمان بنينا بالملئمة) يعني صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة
 هي التي يشترط ان تكون من لازم ربه عبر غيره واعمالا أثر التعبير باسمين ليستدل على الرابع من
 كون لرحم صار ملأ العبرة لا صفة ومن عبر بصفتين نظر الى الاصل (قوله من رحم) أي
 من مصدره رانما عبر بالافعل تصرية واضيق العبارة ادليس له مصدر واحد حتى يعول عليه
 الفايض على مدسب لكونه من ان الاشتقاق من الفعل ثم رأيت الشهاب ابن عبد الحو
 في شرح المسألة تسبق الى ما ذكرته مع زيادة لانه جعل السكنة في العودول الى لفظ الفعل
 لا بد من ان يكون رانما عبر بالافعل تصرية واضيق العبارة ادليس له مصدر واحد حتى يعول عليه
 ان كان لفظ رحم صفة ح لا تزل مكسورة ثانيا وان جعل بصيغ الاول ساكن الثاني
 لم يدر فلا يشارك في شارايه اسماء الله كورقاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله يقتضي
 من رانما عبر بالافعل تصرية واضيق العبارة ادليس له مصدر واحد حتى يعول عليه
 في شرح المسألة تسبق الى ما ذكرته مع زيادة لانه جعل السكنة في العودول الى لفظ الفعل

صادقاً للطبع فيه كفاً (قوله فاطلق عليه الاسم وأريد غايته) يرد عليه أن المشبه
في الاستعارة القسبية لا بد أن يكون مرئياً ومتزاعاً من عدة أمور كالشبه به وكوجه الشبه
فالصواب تقرير المشبه هنا على غير هذا الوجه ونقل شيخنا في حاشيته هنا عن حواشي
الكشاف للسيد ما حاصله أن المنتزع في الاستعارة القسبية لا يشترط أن يكون من ألقاظ
كلها مذكورة بل قد يكون من ألقاظ بعضهم مذكور وبعضها مقبيل (قوله كفرث وغرثان)
أي جيعان وهما صفتان مشبهتان كصدور صديان أي عطشان (قوله واقدها بالكتاب
العزير وعلا الخ) عاتان البداءة باليسعة والجدلة بخلاف قوله السابق أداء لخلق شيء مما وجب
الخ ويصح كونه علة لهم أيضاً الآن البسمة أيضاً متضمنة للشكر لانه الوصف بالجمل وفيها دلالة
من وصفه تعالى بالرحمة على الوجه المتقدم (قوله وفي رواية بحمد الله) النكتة في ذكرها
إفادة عدم اشتراط لفظ الحمد الذي أفاد أن اشتراطه الرواية الأولى وبكتة رواية بالحمد بعد هذه
إفادة عدم اشتراط لفظ الجلالة في أداء الحمد وبكتة الرواية الأخيرة أنها نص في المقصود لأن
ما هنا كلام بناء على الصحيح من أن مسمى الكتب الألقاظ باعتبار دلالتها على المعاني (قوله قال
بعضهم) هو البيضاء في تفسيره وانظر ما معنى عدم اعتباره شرعاً (قوله ألا ترى أن الأمر)
المراد به أمر خاص هو الذبح لغیر الله كالذبح للأصنام كما أفاده شيخنا في حاشيته وحينئذ فلا يتم
به المدعى لأن المدعى أن ما لا يذكر فيه اسم الله غير معتبر شرعاً أعم من أن يذكر فيه غير اسم الله
تعالى أو لا يذكر (قوله في تعريف الحمد الأعزى كعبه على الجمل الاختياري وفي تعريف
العزى بسبب كونه منعماً الخ) صريح في أن الثناء لا في مقابلة شيء لا يكون حمد العزى
ولا عرفياً وهو يناقض تصريحهم بأن الحمد لا في منابله شيء مندوب وفي مقابلة واجب وأعل
مرادهم بالشئ النعمة المتعدية وهي الفاضلة (قوله وعرفاً) معطوب على اعتد وقسيم له وهما
تسمي اللفظي فيصير تقدير الكلام والحمد اللفظي لغه ما مر وعرفاً فعل الخ وظاهر أن هذا
لا يصح إذاً الفعل أعم من أن يكون لفظياً وغيره كما سيأتي فلا يتم تأويل في العبارة (قوله
ينبغي عن تعظيم المنعم) لا يخفى أن الأنبياء معناه الأخبار والدلالة مثلاً وانظر ما معنى أخبار الجنان
أو دلالاته بالمعنى المقابل لأخبار اللسان والاركان أو دلالاتهما (قوله وغيرها) أي وهو الفضائل
على ما قدمه (قوله على الشاكر) أي وغيره كما هو كذلك في بعض النسخ لكن أوائل تفسير
الفخر الرازي أخباراً شرطاً وصول النعمة إلى الشاكر في تحقق الشكر اللغوي فإن كانت
النسخة الأولى نسخة الشيخ فلهذا نجاه هذا المذهب (قوله صرف العبد لجميع الخ) أي في آن
واحد كما هو ظاهر العبارة وبصرح به ما نقله الشهاب ابن قاسم في حواشي التكملة عن الدواني
وذلك بأن يكون الإنسان في مقام الاحسان المشار إليه في حديث جبريل وهو أظهر مما صوره
به شيخنا في حاشيته كما لا يخفى (قوله على اختصاص الممدوح) لعل المراد بالاختصاص التحقق
بهذا النوع والاتصاف به لانه متفرد به عن غيره (قوله لم يقل الحمد للخالق) أي ابتداء فلا
ينافيه انه قال بعد ذلك البر الجواد الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع إلى استحقاقه تعالى للحمد
لذاته أو لا وبالذات ولصفاته تأييداً بالعرض (قوله أي المحسن) رجع إليه الشهاب ابن حجر
جميع الأقوال الدالة بما قالوه فيها ما صدقات أو غايات الاحسان (قوله ولا يكتب عليهم

عليهم السلام) أي وإن صعدوا لأنهم إذا صعدوا انما يكتب عليهم التصحيح المسمى بالعزم الذي هو
 رتبة فوق الهم وانما يكتب عليهم الهم إذا اتصل بالفعل كما صرح به عبارة جمع الجوامع خلافا
 لما وقع لشيخنا في حاشيته (قوله أي العطاء) كذا في نسخ ونسخها شيخنا في حاشيته بالاعطاء
 أي لأن العطاء هو الشيء المعطى والقصد وصف الله تعالى بكثرة الاسماء والاعطاء قاله
 سبحانه وتعالى كثيرا بالذل والاعطاء لا ينقطع اعطاه في وقت وبه على القليل والكثير وليس
 القصد أنه إذا أعطى لا يعطى الا كثيرا المصدق بالاعطاء مرة واحدة لأنه خلاف الواقع
 على انه في نسخ أي الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجود بأنه اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي كما فسروه به
 (قوله أو خير صحيح) أي أو حسن كما قاله الشهاب ابن حجر في شرح الاربعين (قوله عصى
 انعام) لم يبق على ظاهره لما فيه من ايهام ان سبب عدم حصرها وجهها فينا في صريحها وان
 تعد وانعمة الله المقتضى اتقاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أي باعتبار المتعلقات فالجمل
 على الانعام وان أوهم ان عدم الاحصاء فيه بجعبته أيضا الا أنه ليس فيه منافاة صريحة
 للذات وهذا ما أشار اليه الشهاب ابن حجر ووجهه شيخنا في حاشيته بغير هذا ارجعه (قوله
 اذا اللام فيها للاستعراق) أي وهي اذا دخلت على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصيرت
 أفرادها على الصحيح (قوله مما فيه) أي تفصلا ولو عبر به لكان أولى على انه لا حاجة اليه
 لأن نعم الله كلها كذلك وعبارة الحذف مع المتن المان من المنة وهي المنة مطلقا أو بقيد كونها
 ثقيلة مبتدأة من غير مقابل به جها فمعنى تعالى من محض فضله الى آخر ما ذكره (قوله اذهو
 بضم اللام الخ) جواب عن سؤال مقدر كان قائلا يقول كيف فسرت به بالاقدار الى آخره مع
 أن معناه في الاصل الرأفة والرفق والاقدار المدة كورليس من جملة معانيه وحاصل جوابه انه
 اعاد على الاصل لاستحالة معناه في حقه تعالى (قول المصنف باللفظ) الباء فيه قال الشيخ
 عميرة اسم السببية أي لانهم ألجئوا للتعددية يلزم عا به محط ورو هو أن الاقدار من أوصافه تعالى
 فلا معنى لانعامه به وجعله معما به كما وجهه بذات شيخنا في حاشيته وأجاب عنه بما فيه وقفة
 وأقول الاقدار وان كان وصفه تعالى الا انه صفة فعل فهو حادث فلا مانع من انعامه به
 فتأمل (قوله وطاق على ما يبره الشخص) بصم أقل يبر وفتح ثانيا به مبنيا للمجهول والضمير
 في يطمع يعود الى المظف انفتح الاقرب منه كور خلافا لما في حاشيته شيخنا وعبارة الصحاح
 اطعمه بكاء أو بره والاسم المظف بالفتح يقال جاءته لطفة من فلان أي هدية رشيقتنا
 وهم أن الضمير يرجع الى المظف باسم وعليه فيقرأ بفتح أو به بمعنى يصير به بارا
 ولا يحق ما به مع ما تنزه (قوله أي الهداية) عقب قول المصنف الارشاد هي معنى الاتصال
 في الصاعقة الذي هو أحد معانيه بديل وانما صدر أرشاده بمعنى وفقه وهذا وانما صنع ذلك
 حتى لا يتسبب مع قرب مصنف لا في الهداية الى الرشاد الذي هو معنى الدلالة المعنى
 الثاني مسدود به هذا التفسير بطرحه وحسن ما سلكه الشيخ على ما قرره الشهاب ابن حجر هما
 (قوله والراجح أن يكلف له) لا يظهر قرب هذا عن مقبله لا قسم برأسه وانما يظهر ترتيبه
 على ما قرره هذا في غير هذا من لطف به (أي أراده الخير كما قاله
 حسن الخليل الخ) من لا يتبع به مدح ما يقال الله سبحانه وتعالى وفريق ما صدقا

أو ومفهوماً في جميع كلام المصنف إلى تحصيل الحاصل (قوله له) عقب قول المصنف واختاره
تبع فيه الحق المحلى لكن الحق المذكور قدّم له من جهة هو لفظ الخبر كما قدّمته عنه في الفولة
قبل هذه والشيخ لما حذف ذلك وتبعه هنا أو هم أن الضمير يرجع إلى الدين أو الثقة وليس له
كبير فائدة (قوله واللام فيه للجنس الخ) عبارة الشهاب بن حجر عقب قول المصنف من العباد
أقظها يصح أن يكون بياناً لمن قال فيه للعهد والمعهودان عبادي ليس لك عليهم سلطان إلى
أن قال أو مفعولاً ثانياً لا اختاره قال فيه للجنس (قوله وإن يرتسم) معطوف على قوله عن الميل
(قوله على الوجه الذي عليه أهل الحق) أي من إثبات جميع صفات الكمال له تعالى حقيقة فيها
واضافه أو وجهه أنه لا يكون أبلغ وأكمل إلا إذا كان يجمع صفات الكمال (قوله ورعاية
جميعها) أي الصادق به الحمد المذكور من جهة ما صدقانه كما سبأني في كلامه (قوله لأنه تناسل جميع
الصفات الخ) هذا التعليق ليس من كلام الشارح الجلال بل هو من الشارح هنا تعليق لكلام
الجلال وقضيه أن الجلال انما يرجح ما هنا لهذا الغرض لا من حيث كونه جهة فعلية وكلام
الشهاب بن قاسم في حواشي الحقة في مقام الرد على الشهاب بن حجر في ترجيحه الأولى من حيث
اسميتها صريح في خلافه فليراجع (قوله على وجه الاجمال) ومع ذلك لا بد من ادعاء ارادة
المبالغ لان حده ولو على وجه الاجمال بالمعنى المذكور دون حده الانبياء ولو اجمالاً كما اشار
إليه الشهاب بن قاسم (قوله أي أعلم) هو بضم أوله كما ضبطه المصنف في تحرير النبي في باب
الاذنان الا أن يفرق بين الاذان وما هو اذان الاذان القصده منه الاعلام (قوله فلا مشابهة بينه
وبين غيره) أي في ذات ولا صفة ولا فعل (قوله وقد صرح بكلمة لا اله الا الله) فيه تسامح والا
فالتصريح به - هذا اللفظ لم يقع في القرآن الا في موضعين فالمراد أنه صرح به ببدل على الوحدةانية
في هذه المواضع ولو بغير هذا اللفظ (قوله فيه اشارة الخ) ماخذ الاشارة الضمير في قوله لا يدعوه
العاث إلى الناس ولهذا الماسر الشارح هنا بخلق وكان لا يرى بعثته صلى الله عليه وسلم إلى
الملائكة الشامل لهم النصير المذكور كما يضافات أظهر في قوله لا دعوة من بعث اليهم ولم يضم
شلا يتناقص كلامه (قوله بالهام) متعلق بسمى وقوله بأنه يكثر متعلق بقوله تفاؤلاً والمعنى ان
الله أهم من جهة بتسميته بهذا الاسم متفادلاً أولاً لجل التفاؤل وفي نسخة سمي به نبينا بالهام من
الله تعالى تفاؤلاً (قوله والرسول باعتبار الملائكة إلى آخره) لا يخفى أن معنى الارسال فيهم
هو المعنى الاعوى الذي هو مطلق اسفارة لا المعنى الاصطلاحي اشارة إلى ما هو بالنظر
إلى اللفظ (قوله أعظم من أي) أي كما أن النبي أعظم منه من وجهه وبينهما عموم وخصوص
وجهي (قوله من نوع الملائكة) في نسخة من السوء الماسكي وهي أنسب وأبعد (قوله قال
تعالى كتم خير أمة) شروع في الاستدلال على أفضليته صلى الله عليه وسلم ووجه الاستدلال
من هذه الآية ان كمال الأمة تابع لكمال نبيها (قوله ونوع الآية) فصل الخلق الخ) تمت قوله
السابق وفي الصحيحين ان سيد ولد آدم وقوله ويؤخذ من ذلك تفضيله على آدم إلى آخر ما يجوز
إليه الكلام اعتراض (قوله فاطلاق الاقطع الخ) سبق فلم لأنه اعلم بأن في روايات البسملة
والحمدلة المتقدمة في محلها وروايتها التسميها لفظاً لا حذفاً اذ تشبيه (قوله
ومن الملائكة استغفار) بغير ما معنى استغفارهم له صلى الله عليه وسلم الذي الكلام فيه

والاستغفار طلب المنفرة وهو معصوم فان قلت المراد الاستغفار بالمعنى اللغوي الذي هو طلب
 الستر والقصد المأثورة بينه وبين الذنب فيرجع الى العصمة قلت بعد تسليمه انما يظهر في
 استغفارهم له في حياته أما بعد وفاته فلا وان كان حيا لانه ليس في دار تكليف فان قلت المراد
 باستغفارهم لمطلق الدعاء والتضرع قلت فما حكمة المغيرة في التعبير بين دعائهم ودعائه
 الا دعير (قوله اقتداء بغيره) انما لم يقل اقتداء به صلى الله عليه وسلم مع انه صلى الله عليه وسلم
 كان يأتي بها كما سيذكره لانه صلى الله عليه وسلم لم يأت بها في تأليف فالأقتداء التام انما حصل
 بغيره من الأئمة (قوله حتى رواء الحافظ الى آخره) المسوخ للغاية أن لفظ كان في قوله وقد كان
 يؤذن بالدوام والاستمرار (قوله ويجمع بينه وبين غيره) يرد عليه يعقوب فانه قبل داود
 (قوله مهما يكن من شيء بعد الحمد الخ) التحقيق ان بعد من متعلقات الجزاء لا من متعلقات
 الشرط فالقدير عليه مهما يكن من شيء بعد الحمد الخ (قوله لنية معنى المضاف) أي معنى
 أنه معروفة كما أشار اليه بقوله ههنا أي من هذا التركيب أما اذا كان المضاف اليه نكرة فان بعد
 تعريب سواء نويت معناه أم لا (قوله وتحتها) الاولى ونصبها لانها معربة حينئذ (قوله كقوله
 تعالى شهد الله الخ) أكثر هذه الدلائل انما هي في فضل العالم لافي أفضلية الاشتغال بالعلم الذي
 هو المقصود لكن يلزم من ذلك هذا لان العالم انما فصل عما قبله من العلم فهو أفضل من غيره من
 حيث العلم فكان الاشتغال بالعلم أفضل من غيره لان الاشتغال بالأفضل أفضل (قوله كفضلي
 على ادناكم) يعني أن يكون الضمير في أدناكم لأصحابه ولا يلزم تفضيل العالم على النبي صلى الله
 عليه وسلم لانه اذا كان فضل العالم على العابد الذي هو أفضل من أدناكم مساويا لفضله صلى الله
 عليه وسلم على أدناكم فصل العالم على أدناكم فوق فضله صلى الله عليه وسلم عما بالضرورة فاذا
 فرض أن النبي صلى الله عليه وسلم يفضل على أدناكم بعشر درجات مثلا لم أن العالم يفضل العابد
 به التحقق المساواة واذا كان العالم ينزل العابد بعشر درجات فهو يفضل الأدنى بأكثر منها
 بالضرورة وقد فرض أن النبي صلى الله عليه وسلم انما يفضله بعشر درجات فقط فقد يكون فضل
 العالم على الأدنى أكثر من فضله على الله عليه وسلم عليه وذلك يستلزم تفضيل العالم على النبي
 صلى الله عليه وسلم وذلك باطل بالاجماع تعين ما ذكرناه أو أن المراد المبالغة ومن جوز رجوع
 الضمير الى الآية مصليا كشيخنا لم يثبت هذا المعنى فتأمل (قوله وعرفه الرازي الخ) اعلم أن
 طاهر كلام الشارح أن هذا التعريف الذي بعده ما عرفه واحد وليس كذلك فان تعريف
 الرازي خاص بالعلم المتقدم وتعريف السيد عام له وللتصوري ثم ان التعريف الاول تعريف
 العلم بمعنى الادراك الذي هو أحد معانيه والتعريف الثاني تعريفه بمعنى ما به الادراك أي
 الوصف فتعريفه بالانسان يدل عليه وهو معنى آخر لا علم وكل من المعنيين غير المعنى المراد من كلام
 المصنف فانه لم يأت في كلامه في كلام الشارح من أخذات (قوله وهو العبادات)
 بين ما في قول المصنف ما تفقت (قوله مجازا) أي ليعربوا والمراد استهارة (قوله على تقدير
 من البيان الخ) الرابع المشهور بأن الاضائة انبساطية هي التي تكون على معنى من المينة
 لجسم لا مطلقا فهي قسم رأسها العمل ماد كونه طريقه تأران مراده حكاية أقوال في المسئلة
 (قوله يجوز كونها زائدة) أي على مذهب الاحفش المحير في أدائها في الإبان لكن الاخفش

يوافق الجمهور على أنه لا بد أن يكون مجروراً نكرة وما هما ليس كذلك وقضية قوله صحة المعنى
 بدونه أن كل ما يصح المعنى بدونه يصح أن يكون زائداً ويرد عليه نحو قوله تعالى الله الأمر من قبل
 ومن بعده وقوله تجرى من تحتها الأنهار وقد يقال ما المانع من جعل من هنا التعدية وهو الظاهر
 واحتج إليه الضعف العامل بفعله بالجملة الدعائية (قوله والفرق لا شيء) أي لأن يوم الجمعة ظرف
 للنداء والتصنيف ليس ظرفاً لكثرة (قوله وهما لتجاوزوا لا ككثرة) عبارة الشهاب بن حجر
 كما أنهم أي الأصحاب هما تجاوزوا لا ككثرة قال الشهاب بن قاسم فيه تأمل انتهى (وأقول) لعل
 وجه أمره بالتأمل أن حله للمتن حينئذ ليس على نظيره للمثال المذكور لأنه جعل عمراً الذي
 هو مدخول من فيه مفعولاً فنظيره في المتن أن يقال تجاوزوا التصنيف في الاكثار ثم بعد ذلك
 ينظر في معناه فإنه لا يظهر لمعنى هذا ولعل عبارة الشيخ لتجاوزوا لا ككثرة ترجع إلى عبارة الشهاب
 ابن حجر وإن كان فيها ما قد دمهناه وتكون الكتب حرقها إلى ما هو موجود في نسخ الشيخ (قوله
 مما ذكر في قوله) الأولى حذف ذلك والاقتصار على لفظ في (قوله بدل اشتمال) فيه نظر من
 وجوه تعلم بمراجعة كلام النحاة في بدل الاشتمال ونبه على بعضها هنا الشهاب بن قاسم
 (قوله وفيه أن لم يجهل الخ) قال الشهاب بن قاسم يحجب بحذف المضاف أي من تصنيف
 المبسوطات (قوله المذهب المتقى) تفسير للمعبر باعتبار أصله لا بالنظر لحال العلية (قوله
 مجازاً) أي استعارة (قوله كماها) فيه منع طاهر إذا المراد هنا المعنى الأعم كما علم من صدر كلامه
 وعبارة الشهاب بن حجر ثم غلب على الرابع ومنه قوله - المذهب في المسئلة كذا (قوله ينص)
 بكسر المون لا غير (قوله وبأنه يحزم) في المهر هذا شروع في الجواب عن الاعتراض على
 الرافعي الماروي يؤخذ من قول الشيخ فيما مر عقب قول المصنف أن ينصر في مسائل الخلاف
 جواب آخر عن هذا فتأمل (قوله زمانه) الضمير فيه له مصنف فالالف واللام في العصر معا
 الضمير (قوله من الاقلين) من فيه بيانية (قوله بأن يد كرفها) فليس المراد من تنبيهه على القيود
 المحذوفة أن يقول هنا قد محذوف كما هو ظاهر العبارة (قوله والتنبيه اعلام تفصيل الخ) هذا
 تنبيه للتنبيه في حيدانه لا بالنظر إلى الكلام فيه هنا لأن المراد هنا ذكر قيود ليست في المهر
 ولا علم منه كما قدمه (قوله وهي مطالب خبري الخ) سيأتي له في أواخر الخطبة تنبيهه بغير هذا
 (قوله فصار حاصل كلامه ومنها ذكر الخ) قال الشهاب بن قاسم يجوز كونه على حذف مضاف
 مفهوم من السابق أي تحقيق مواضع فيظهر صحة الجمل انتهى (وأقول) ما المانع من قراءة
 مواضع بالجرب الفتح عطفها على قيود يكون من مدخول التنبيه ولا يحتاج الكلام حينئذ إلى
 تأويل ولا تقدير ما لم يدل عليه اللفظ إذ لا يخفى أن منها خبر مقدم فتحل عبارته إلى قولنا التنبيه
 على قيود إلى آخره فلا يعترض (قوله وبما هم الآية) أي فإنه ذكرهم هم المفعول الذي
 هو الضمير فيها كالتالي بعدها (قوله أي حالة يعبر فيها بالاطهر الخ) صريح في أن قول المصنف
 في جميع المسائل راجع إلى قوله ومراتب الخلاف ليس إلا وصنيع الجلال والشهاب بن حجر
 صريح في خلافه (قوله فهو عام مخصوص) أي بالنسبة لمراتب الخلاف لا بالنسبة لما قبله أن
 جعل راجع إليه أيضاً (قوله كما يعلم مما يسببه مراد بعد) أي فهو القرينة على التخصيص إذ
 العام المخصوص مجازة لما لا بد له من قرينة (قوله ومن فوائد ذكر المجتهد) لعل المراد بالمجتهد

مجتهد المذهب الناقل لاقوال الامام أو ان في العبارة مسامحة اذ ليس المراد أن المجتهد اعني
 صاحب المذهب يقول في المسئلة قولان مثلاً الذي هو ظاهر العبارة كما لا يخفى في حق العبارة
 ومن فوائد نقل الاصحاب بقول المجتهد عطاء بن من غير ترجيح لان هذا هو الذي ينزل عليه
 التفصيل الا في الذي هو من جملة قوله ثم راجع منهما ما نص على رجحانه الخ وعبارة جمع
 الجوامع فيه وان نقل عن مجتهد قولان متعاقبان فالمتأخر قوله الخ (قوله ثم راجع منهما
 ما نص على رجحانه والافعال تأخره) الذي في المحفة شرح الكتاب للشهاب بن حجر ثم راجع منهما
 ما تأخر ان علم والافعال على رجحانه انتهى وكتب عليه الشهاب بن قاسم مانصه قوله والافعال
 نص على رجحانه يقتضي ان الراجح ما تأخر ان علم وان نص على رجحان الاول وليس كذلك قطعاً
 فلو عكس فقال ثم الراجح ما نص على رجحانه والافعال تأخر ان علم أصاب وقد يجاب عنه بأن قوله
 والامعناه وان لم يعلم تأخره وهو لا يخلص فتأمل انتهى وما قاله من دود نقلاً ومعنى امانة الا فان
 ما ذكره الشهاب بن حجر هو منقول كتب المذهب كالروضة لشيخه وغيرها وكتب الاصول
 بجمع الجوامع وغيره من غير خلاف فيهما وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد قولان
 متعاقبان فالمتأخر قوله والافعال ذكره فيه يترجمه واداً كان كذلك فكيف يقول وليس
 كذلك قطعاً وامامه في فلان المتأخر أقوى من الترجيح لان المجتهد انما راجع الاول بحسب
 ما ظهر له كالشيخ الاول بترجيحه ألا ترى ان المتأخر من أقواله صلى الله عليه وسلم باسح لاه تقدم
 مطلقاً وان قال في المتقدم انه واجب مستمراً بدها كما هو مقر في الاصول فعلم ان الصواب
 ما سمعه الشهاب بن حجر لا مانصه الشارح الموافق لاعتراض الشهاب بن قاسم رجحان الله
 اجمعين (قوله والافعال عن مقابله مدخل الخ) قضية هذا الصنيع انه اذا افرغ على أحد
 القولين ثم قال عليه انه مدخول أو يلزم فساداه يقدم ويظهر انه غير مراد ثم رأيت الشهاب
 ابن قاسم سبق الى ذلك (قوله اذا لم يظهر ترجيح) اما اذا ظهر ترجيح أحدهما فيجب العمل به
 وهو موافق في ذلك لقوله سم العمل بالراجح واجب فما اشتهر من انه يجوز العمل لنفسه بالأوجه
 الضعيفة كقباين الاصح غير صحيح هكذا في حاشية شجرة النور في حاشية الشهاب بن قاسم ان
 (الاول) ان فرض المسئلة هي اني لم يجتهد واحد ولا يخفى ان الرجحان اذا تعدد فائلهما
 كذبت فقوله في اشتهر من ان يجوز العمل الخ تقرير على ما هو في مقام المنع وقوله سم العمل
 بالراجح واجب انما هو في قول الامام راجح كما به من جمع الجوامع الذي هذه عبارته كغيره
 على ان المراد بالعمل في قراهم لمذ كور ليس هو خد من العمل للنفس بل المراد كونه المعمول
 به مطلقاً كما لا يخفى (الامر الثاني) ان قوله في الخ كاصريح في ان هذه الشهرة ليس اها
 عمل وسم كذا في فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله وفيه عناية ما ملخص به بعد كلام أسلفه
 ثم استقصى قول الروضة واذا احتللت متبحران في مذهب لا اختلاف فيهما في قياس أصل امامهما
 ومن هذا اتقوا رجوع الاصحاب فنقول بآية اياخذوا من حيث لا يحتسب في اختلاف المجتهدين أي
 يكون الاصح التخيير برأسه بغير تقييد بالرجحان في العمل ورواياه فتاه الطيبي
 بجوارحه بعد ما سمع في ذلك يتوقع نداه ويؤيده أيضاً قول السبكي في الوقف
 فتارة به بغير تقييد بالرجحان في الامر بالسبعية بل هو في حق نفسه لا الفتوى

والحكم فقد نقل ابن الصلاح الاجماع على أنه يجوز انتهى فكللام الروضة السابق أى
الموافق لما فى الشرح هنا مع زيادة التصريح بالوجهين محمول بالنسبة للعمل بالوجهين على
وجهين لقائل واحد أو شك في كونهما لقائل أو قائلين كفى قولى الامام لان المذهب منهما
لم يتحرر المقلد بطريق يعقده أما اذا تحقق كونهما من اثنين خرج كل واحد منهما من هو أهل
للتخريج فيجوز تقليد أحدهما الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى فتأمل حق التأمل وانظر
الى فرقه آخر ابي الوجهين لقائل واحد والوجهين لقائلين تعلم ما فى تفريع شيخنا الذى
قدمناه وبالله التوفيق ثم رايته العلامة المذكورة بسط القول فى ذلك فى شرحه فى كتاب القضاء
أتم بسط بما يوافق ما فى فتاوى فراجعه (قوله فيمتنع عليه ان يأتى الاولى مقلدا للشافعى وان يأتى
الثانية مقلدا للمعتزلى) أى بامعائينهما كما هو صريح فتاوى والده بخلاف ما اذا أعرض عن
الثانية أى وان لم يمتدح فان له وطء الاولى تقليدا للشافعى وأما قول الشهاب بن حجر فاراد ان
يرجع الاولى ويعرض عن الثانية من غير ابياته أى فيمتنع عليه ذلك فقال الشهاب بن قاسم
فيه نظر اذ قضية قول الثانى فيها ان الزوجة الاولى باقية فى عصمته وان الثانية لم تدخل فى عصمته
فأرجوع الاولى والاعراض عن الثانية من غير ابياته موافق لقوله فلي تأمل انتهى (قوله وقد
يجتم دون فى بعضها وان لم يأخذوه من أصله) ولا ينسب حينئذ للشافعى كما صرح به فى شرح
المهذب (قوله الاول) أى الموافق لطريق القطع كما صرح به الشهاب بن حجر وتوله وان قال
الاسنوى والركشى الخ هو عين هذا القيل أخذ غاية فيه فكانه قال وما قيل من كذا ممنوع
وان قال به الاسنوى والركشى وكان المقام للانحياز كما تقر وتوله انما أظهر لارادته حكاية
لقظها فلي تأمل (قوله لانه مرفوع الخ) أى وأصل النص مأخوذ من منصة العروس المشعرة
بالرفعة (قوله هاشم) هرغيره هاشم الذى هو أخو المطالب يرجعه صلى الله عليه وسلم لانه صلى
الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطالب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم الذى كورنى نسب
الشافعى هو ابن المطالب أخى هاشم جد النبى صلى الله عليه وسلم فالماصل ان المطالب بن
عبد مناف له أخ اسمه هاشم هو جد النبى صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشما أيضا هو جد
الشافعى والشافعى انما يجمع مع النبى صلى الله عليه وسلم فى عدم منازفة فقر الشارح جد النبى
صلى الله عليه وسلم وصف لعبد مناف خلافا لما وقع فى بعض الهوامش (قوله وكل شديد
الشدة) يعنى مسلم بن خالد لقب بضد وصفه (قوله أحدهما ان افتاء الصحاب بالقديم فى بعض
المسائل) أى مع رجوع النص الخالف فى الجدي بقرينة ما يأتى فى السبى الثانى من أنه يجوز
الافتاء بالقديم اذا لم يكن فى الجدي ما يحال به ويدل بذلك أيضا قوله لا تى وحينئذ نفس ليس أهلا
للتخريج يتعين عليه العمل والفرضى بالجديد الخ (قوله غاها هل بما رجحه الشافعى فان لم
يعلم فباخرهما) مبنى على ما قدمه وذلما ما فيه ثم ان هذا من كلام الشيخ زيادة على ما فى
المجموع كما هو ظاهر (قوله وهى اثبات عرضى ذاتى الخ) عرفها فى ما ترى بأنها مطلوبة
خبرى يبرهن عليه فى العلم ولا يحفى ما بين التعريفين من المخالفة من حيث انه جعلها فيما ترى
ما يثبت بالبرهان وهما نفس الاثبات ومن حيث ان آخر تعلم بالتأمل وعبارة الشهاب بن حجر هنا
وهى ما يبرهن على اثبات محرم لموضوعه فى العلم (قوله صرح بوصفها الخ) عبارة

الشهاب بن حجر ووصفها بالنفاضة والضم اقامه كلامه السابق لكن اعادها هنا بزيادة ينبغي
 ومعه قوله اظهر السبب بزيادة مع خلقها عن التنكيت بخلاف سابقها (قوله للوجوب
 والسبب) أي في الاصل والا فالمراد هنا غيرهما قال الشهاب بن قاسم الاوجه انما هما بمعنى
 يليق ويحسن ويتأ كذا انتهى وعبارة ابن حجر أي يطلب انتهت وهي قابلة لما قاله الشهاب
 ابن قاسم بأن يقال يطلب من العرف (قوله كزيادة كثير في عضو ظاهر) فالاول مثال للفظه
 والثاني مثال لنحوها وما هنا من أن جملة في عضو ظاهر الخ مراد هو الموافق للواقع كما في الدقائق
 ووقع في التحفة ان المراد لفظ ظاهر فقط ومثل به للكلمة وانما جعلنا النحو هنا على ما فوق الكلمة
 أي على اليمين حكما مستقلا حتى لا يتكرر مع قول الشارح السابق كقوله في فصل الخلاء ولا يتكلم
 ليكون الشيخ مرفيا بالتمثيل لجميع ما قاله المصنف والا فالشهاب بن حجر حمل النحو على
 الحرف ومثله (قوله أي لدقائقه) بيان للمضائق المحذوف في قول المصنف للمعروف كانه
 قال في معنى الشرح لدقائق المحرر الخ واعلم ان هذه السوادة بلفظها هي عبارة الدقائق الا ان
 قول الشيخ وبيان مهم في محله مقلوب عن قول الدقائق ومهم بيان محله وما في الدقائق هو
 الصواب اذ لا يصح تسليط شرح على لفظ بيان في هذه العبارة التي في نسخ الشيخ فلعلها تحريف
 من الماسخ (قوله من نص قوله ادله على الحالية) أي من شياهي حال مقيدة بخلافها فيما
 يأتي بعد فاتر من المحرر الدقائق في حذف فهي مؤكدة كما سيأتي (قوله للمبالغة في النفي
 مصدر أي مستأصل الخ) عبارة التحفة له بالغة في النفي مصدر أو حال مؤكدة لا حذف أي
 مستأصل فاعلم الخ وقوله أي مستأصلا الظاهر انه تفسير للعالية بل يبقى الكلام في صحة كونه
 تفسير للمصدر دوران أو همة عبارة الشهاب بن قاسم وعبارته فيما كتب على التحفة قوله أي
 مستأصل الخ يحتمل انه راجع للعال فقط وان تقدير المصدرية أوصل عدم الحذف أصلا
 فيمكن أصلا لتفسير المحذوف انتهى فقره يحتمل بشعر بأنه يحتمل رجوعه للمصدرية أيضا
 فان كان مصدره عبارة شارح هذا ولا يجب اصلاحها (قوله في الآخرة) قدمه على
 قوله للمصدر كماله المحلى فاقصص ان النفع الحاصل به لسا والمسلمين آخرون كرفع
 المصدر لا ينافي به قوله بأن يرفعهم الخ وان لم من الالهام المذكور والنفع الآخري
 الالهام بن حجر أقرنت في الآخرة من قول المصنف في فاقصص ان النفع الحاصل للمصنف
 آخري وهو عزاب من ترا سم يزيى وهو الالهام المذكور وان لم من النفع
 الآخري ولا يفتي حبه (قوله أي من أحبهم) هو تبع الجلال في قصر أحبابي عليهم لكن
 أي من تحته من يوفى راحهم قال الشهاب بن قاسم جملة على المعنيين بؤيده ان كلامهم ما
 يليق بجميع آله وانه لفظ مشترك بينهما والمشارك عند اطلاقه ظاهر في منيبه كما قاله
 الشافعي رحمه الله في قوله على المعنى الاول فقط وجوبه بأن الاعتناء بالمحبوب أقوى ويتوجه
 عند من ان هذا ما يصح من لفظ يحبه ما حبه في ما يشبه المعنيين بالقرينة تخصص
 له ما زاد وجهه فيه (قوله المراد به طاعة) أي العطف على جملة
 من يرضى به ومطاعه عليه أي من رغبوا في ما يرضى به بعد تكريره الدعاء
 الذي من يرضى به وهو من خاص به من لا يصح قوله لذلك العطف الذي منه

المصنف فانه أيضا من كلام الشارح الجلال اذ لو اريد الاصطلاح لكان على خصوص معنى
الذى هو المعطوف عليه وهو خاص بالمصنف فلا يصح قوله لذلك البعض الذى منه المصنف
(قوله فالإيمان تصديق القلب الخ) أى الإيمان المنجى عند الله تعالى فقط بقرينة ما يأتى بل
يأتى التصريح به فى آخر السوادة (قوله تصديق القلب) أى اجمالا فى الإجمالى وتفصيلا
فى التفصيل (قوله كالقاء الذهن وصرف النظر الخ) لا بشكل بأن الإيمان ضرورى
ضرورة ان ما يجب الإيمان به ضرورى كما ترى لان الضرورى أيضا متوقف على مقدمات
والفرق حيث يثبت منه وبين النظرى ان مقدماته حاصلة تعلم بمجرد توجيه النظر بخلاف مقدمات
النظر فهى غير حاصلة وانما تحصل بالنظر (قوله فهو فاسق وفاقا) فعنى كون الاعمال جزءا
عند جمهور المحدثين كونها جزءا من الإيمان الكامل كفى الاعلام للشهاب بن حجر ان كان
السياق بأباه (قوله وهل النطق بالشهادتين شرط الخ) صريح هذا السياق كسياق
جمع الجوامع الاصرح منه فيما يأتى ان القائلين بأن الإيمان ليس الا تصديق القلب بما مر
وقع خلاف بينهم بعد ذلك حيث اناط الشارح أمره بالنطق بالشهادتين هل النطق المذكور
شرط لاجراء الأحكام فهو خارج عن الإيمان أو جزء فيكون داخل فيه فيجمل الكلام الى
أنهم فريقان أحدهما قائل بأن الإيمان مجرد التصديق المذكور والنطق بالشهادتين شرط
للاجراء المذكور والقريب الثانى يقول ان الإيمان مجرد التصديق المذكور والنطق جزء
منه وهذا لا يعقل فان قضية قوله هذا ان الإيمان ليس الا التصديق ان النطق المذكور خارج
عنهما وقضية كون النطق جزءا منه عندهما داخل فيه فيكون مر بكامنهما لا مجرد
التصديق وهذا خلف فليحذر (قوله وعليه من صدق بقاءه ولم يقر بلسانه معتمداً من
الاقرار فهو مؤمن عند الله تعالى) هو مقيد بما اذا كان لو فرض عليه النطق بالشهادتين
لم يمنع فلا يرد عليه أبوطالب (قوله وألزمهم الأقولون) فى هذا الإلزام نظر ظاهر لان فرض
المسئلة ان كون النطق بالشهادتين شرطاً أو جزءاً هو بالنسبة للعادر كما مر

(كتاب الطهارة)

(قوله وقال أبو حيان وغيره انه) يعنى كون الكتاب مشتقاً من الكتب (قوله مطلقاً) أى
سواء كان المشتق أو المشتق منه مصدراً أم لا فقوله سواء أو افقت حروفه مرودة أم لا ليس به اياً
للمراد من مطلقاً وانما هو تعميم بعد تعميم بحذف حرف العطف ولا بد من ذلك واللام يتم به مر
الجواب لان ما نحن فيه فيه الموافقة المذكورة كالمسألة والمانع انما هو كون المشتق مصدراً
على تسليم الاعتراض فتأمل (قوله من مد الباع) حق العبارة من البيع ويدل عليه ما بعده
(قوله ويرد الاعتراض) أى يجمع من أصله والجواب الأول به تسليمه (قوله لكن اضم
مخصوص) فى العبارة تسم (قوله التى قدموها) الموصول رافع على الصلاة (قوله والشروط
مقدم الخ) كان الاولى حذفه والكفاية بما قبله لانه ينقص بالشروط التى أخرىها عن أحكام
الصلاة فالطهارة اعم قدمت من حيث أعطيت بها الامن حيث شرطت أو أعطيت بها من حيث ان
سقوط الفرض مطلقاً بالمعنى المعنى عن القضاء لا يقع بدونها بحال فبقية الشرط فتقع
الصلاة بدونها معنية عن الاعادة فى بعض الاحوال كما به من محالها (قوله النطقية)

أى الادراكية (قوله فالجناية) يعنى الحرز عنها كما فى التحفة (قوله بالاشرف) أى كمال
 المنطقة خلافا لما وقع فى حاشية شيخنا (قوله والطهارة مصدر الخ) كان الاولى تقديمه على قوله
 فيما مر وقد اقتضت الامة كتبهم الخ كما صنع غيره ليكون ذلك بعد التكلم على جميع الفاظ الترجمة
 (قوله أو الفعل الموضوع) يشعل نحو الوضوء المجتهد والاعمال المسنونة فان تلك الافعال
 المخصوصة موضوعة لافادة ما ذكر لو كان ثم منع وان لم تقدم بالفعول فى نحو الوضوء المجتهد
 والاعمال المسنونة وذلك لعدم وجود المنع فهو موقوف بما فى تعريف النوى الا فى خلافها
 لما فى شرح البهجة فتأمل (قوله أو دفع حكمه) أى النجس يقرينة ما به دمه وانما أظهر فيه
 مع ان المتسام للاضمار لدفع توهم العود الى الحدث أيضا وانما قصرناه على النجس لان الحدث
 بالمعنى الا فى لا يحتاج الى هذا التقدير الذى قدره (قوله وهو بمعنى من عبر الخ) أى بحسب
 المآل والافالمعنى غير المعنى والشهاب بن حجر حمل النجس هنا على معنى مجازى له غير ما يأتى
 ليعنى التعبير بالرفع بالنسبة اليه على ظاهره وعبارته وهو أى النجس مستندة ويمنع صحة نحو
 الصلاة حيث لا مرخص او معنى بوصفه المحل الملاقى لعين من ذلك مع رطوبة وهو زاهو
 المراد هنا لانه الذى لا يرفعه الا الماء ولان المصنف استعمل فيه الرفع كما تقر وهو لا يصح فيه
 حقيقة الاعلى هذا المعنى اما على الاول فوصفه به من بجاز مجازية للحدث الى آخر ما ذكره رحمه
 الله تعالى (قوله أحدها وهو المراد هنا انه أمر اعتبارى الخ) انما خص كلام المصنف به لان
 المعنى الثانى الذى هو المنع المترتب على ما ذكر لا يختص رفعه بالماء بل يرفعه التراب أيضا على
 ان الشهاب بن حجر جوز ارادته هنا أيضا وقال ان مرادنا بالرفع الرفع العام وهو لا يكون
 الا بالماء بخلاف التراب فانه رافع خاص بالنسبة لارض واحد انتهى بالمعنى اما المعنى الثالث
 للحدث فلا تصح ارادته هنا الا بيقين بركان يجعل قول الشارح الما رأى رفع حكمه راجعا
 لا حدث أيضا الا ان صنعه هياكله (قوله لا يرفعه الا الماء) كذا فى النسخ ومضى العبارة
 اذ هو الذى لا يرفعه الا الماء ولعل الضمير وان وصل سقط من الكتابة (قوله فأوجب السهم عند
 فصد الماء) أى والماء ينصرف الى الملاقاة تارة الى الاذهان وكذا يقال فيما يأتى (قوله الدلو
 المثلثة الخ) رده عليه فقره صلى الله عليه وسلم من ماء نأ كيه لرفع توهم النبوز الذنوب عن مطلق
 الدلو وقبل فيه غير ذلك لكن تبينه من المنة ان مطلق الدلو من جملة اطلاق الذنوب
 وليس فيه فقيه فاسير من غير كلف ومن ثم اقتصر على هذا الاطلاق المحقق الجلال الملى
 (قوله ونافع من زلال وهو شئ الخ) صريح فى أن الزلال اسم للحيوان نفسه ورافعه ما فى
 عبارات كثيرة لا يمكن حصارها التحفة نسريحة فى خلافه وان الزلال اسم لما ينشأ من حيوان
 الماء كور (قوله على نقي الجواند) أى بمعنى الحبل (قوله ما يقع عليه اسم به بلا قيد) أى للعالم
 بهاء (قوله لازم لاحاطة اليه لانه) قيد المنه لبطاق عليه اسم ماء بلا قيد وانما كان
 يحتاج اليه فانه من غير الذى لم يقيد بقيد مثله (قوله والمراد من القيد اللازم) هذا
 قوله عقبه لا تزاد كونه انما هو ما به دمه من ماء نأ كيه (قوله بأن يبحث له بسبب ذلك اسم)
 يعنى به اسم ما به دمه من ماء نأ كيه (قوله فانه فى آية نوح عنه اسم الماء كية
 اذ يزرع عنه وصفه لانه من ماء نأ كيه من ماء نأ كيه (قوله فانه فى آية نوح عنه اسم الماء كية
 اذ يزرع عنه وصفه لانه من ماء نأ كيه من ماء نأ كيه (قوله فانه فى آية نوح عنه اسم الماء كية

بعرض جميع الاوصاف كما سيأتي في قوله ومعلوم الخ وحيث قد حصل انه اذا وقع في الماء
 مانع يوافقه في جميع الصفات وكان ذلك المانع من شأنه ان يكون له وصف متخالف قد انه
 يفرض بعرض جميع الصفات لكن ذلك العرض انما هو عن الوصف المفقود الذي كان من
 شأنه الوجود كالريح في الماورد المنقطع الرائحة وكالطم في الملح الجبلي لان كل وصف يدل عن
 نظيره من المانع وان لم يكن من شأنه وجوده فيه كاللون في المثالين المذكورين لان ذلك
 الوصف لم يكن فيه وفقد حتى يقدر فرجعت عبارته الى قول العباب ولو خالط الماء القليل
 أو الكثير مانع طاهر يوافق اوصافه أو خالط الماء القليل مستعمل ولم يبلغ به قلبي فرض وصف
 الخليط المفقود مخالفا وسطا في جميع الاوصاف انتهى فجعل القرض للاوصاف الثلاثة بدلا
 عن خصوص الوصف المفقود وان لم يأت في الماء المستعمل مع ان فرض المسئلة في كلامه
 كالشارح ان المانع موافق في جميع الاوصاف ووجه ما اشترنا اليه فيما هو ووجه تقدير
 الاوصاف الثلاثة ان الامر اذا آل الى التقدير سلك فيه الاحتياط الا ترى ان وصف النجاسة
 المفقودة يدرب الاشدا وان كان تأثيره اضعاف تأثير الوصف المفقود وحيث قد فليس في الشارح
 كالعباب وغيره تعرض لما اذا وقع في الماء ما يوافقه في بعض اوصافه ويخالفه في بعضها بل
 كلامهما كغيرهما يفهم انه لا تقدير حيث تدور وهو ظاهر ان من البعيد انه اذا وقع في الماء لم
 جلي مثلا باقي الطم ولم يغيره بطعمه الذي ليس له الا هو في الواقع أما القرض له لونا أو ريحا مخالفا
 وكلامهم وامثالهم كالصريح في خلاف ذلك وليس له وصف مفقود من شأنه الوجود حتى نقدر
 بدله وليس المخالط الطاهر كالنجاسة فيما ذكره فيها الشهاب بن حجر من انها اذا وافقت في بعض
 الاوصاف وخالفت في بعضها انما تقدر في الاوصاف الموافقة اذ لم تغير بالمخالفة للترك الظاهر
 وهو غلط امر النجاسة ومن ثم لم يذكر هو نظيره هنا فقام ذلك فانه مهم وبه يدفع ما عترض به
 على الشارح من دعوى التناقض في كلامه نعم تأخير قوله ومعلوم الى آخره مما نقله عن الرويان
 يوم جريانه فيه وهو غير مراد (قوله كاون العصور) أي الاسود والاحمر من الاالاياض
 لان القرض انما يفرضه مخالف للماء في اللون خلافا للماء حاشية شيخنا (قوله كذا قاله ابن ابي
 عصرون الخ) الذي في شرح الهمجية لشيخ الاسلام زكريا بعد ما هو نقله عن ابن ابي عصرون ان
 ابن ابي عصرون انما اعتبر بوضع الخليط المفقود وعبارة الشرح المذكور كاون العصور
 وطم الرمان وريح الالاذن فلا يقدر بالاشدا الى ان قال واعتبر الرويان الاشبه بالخليط وابن ابي
 عصرون صفة الخليط المفقودة وهذا لا يمكن في المستعمل انتهى (قوله وله استعمال كاه الخ)
 فيه تشبث الضمائر فالضمير في كاه لمجموع الماء والمخالط وفي به خصوص المخالط وفي فيه وما بعده
 لخصوص الماء (قوله ان تعين) أي بان لم يجد غيره ويشترط أيضا ان لا تزيد قيمة المانع على ثمن ماء
 الطهارة هذا فهذا الاشتراط قيد زائد على التعين المذكور لا نفسه بل خلاف لما وقع في حاشية
 شيخنا (قوله وهو قليل) أي مع قطع النظر عن المخالط (قوله ما يمكن صون الماء عنه) أي وليس
 منعقد من الماء بقرينة ما يأتي في الملح المائي (قوله انه عذر صون الماء عنه الخ) علل المحقق
 الجلال بدل هذا بما يقوله اقلته وعال ما سبأني من المتعاطفات الثلاثة بقوله انه عذر صون الماء
 عنه ذكر فاشار الى ان ما هو المحذور قول المصنف تغير جميع اطلاق اسم الماء أي لكثرة وان

المتعاطفات الثلاثة الا تية محترز قوله يستغنى عنه ومن الجميع من الظهور المساوي للمطلق
 ما صدقوا واما ما صنعه الشارح هنا فانه يوهم أن ما سياتي في المتعاطفات الثلاثة غير ظهور ولا
 مطابق وانما الحق بهما في الحكم ويلزم عليه ان المصنف اهل محترز بعض القيود ويناقض
 قوله نفسه فيما مر عقب قول المصنف ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد فتشمل المتغير كثيرا لا يضر
 كطين وطعالب وبعجاء واذ اهل اللسان لا يمنعون من ايقاع اسم الماء المطلق عليه فعلم الخ
 (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) كان ينبغي العطف في هذا (قوله في الارض او مصنوعا فيها)
 يخرج ما كان خالقيا في غير الارض وما كان مصنوعا فيه مطلقا فعلم انه ليس مما في المقر والممر
 تغير الماء الذي يوضع في الجرار اتي كان فيها نحو غسل أو ابن وان ما ذكره هنا لا يناقض ما سياتي
 له في التغير بالقطران الذي تدن به القرب بل هو جار فيه على قاعدته خلافا لما وقع في حاشية
 شيخنا فيهما (قوله لا بتلك الحثية) ليس من هذا الباب ما يقع من الاوساخ المنفصلة من أرجل
 الناس من غسلها في الفساق خلافا لما وقع في حاشية شيخنا وانما ذالك من باب ما لا يستغنى
 الماء عنه غير الممرية والمقربة كما أتى به والد الشارح في نظيره من الاوساخ التي تنفصل من
 ابدان المغمسين في المغاطير (قوله لان تغيره بذلك تروح) قضيته ان التغير بالمجاور لا يكون الا
 تروحا وهو قول مرجوح مع انه يناقض ما سياتي له فربما في مسألة البخور فالوجه انه جرى في
 هذا التعليل على الغالب (قوله ان الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدن به القرب الخ) تقدم
 انه جار في هذا على قاعدته المارة في حد ما في المقر والممر لا مناقض لها (قوله ما صنعتها الشمس)
 أي من المانع كما يأتي (قوله ولهذا قال السبكي الخ) في ترتيب هذا على ما قبله وقفة ظاهرة وعبرة
 انهم ان بن حجر عقب قول المصنف ويكره ما نصه شرعا لا طبيا فحسب انتهت فاشعر كلامه ان
 القائل بأن الكراهة شرعية يقول ان فيها شائبة رشادة من حيث الطب فاعل قول الشارح
 ولهذا الخ بالنظر الى ذلك وان كان في سباقه علاقة (قوله بخلافها في المانع) صورته ان المانع
 الشمس جعل حال حرارته في الطعام المانع وطبخ بقرينة ما مر ويأتي (قوله اذا سخن بالنار)
 أي مع بقاء حرارته بدلا لما يأتي (قوله على الابتداء) أي أو بعد التبريد (قوله لا يقال الخ)
 هذا سؤال نشأ من أخذ بقاء كراهة الماء للشمس وان سخن بالنار من بقاءها في المانع الذي فيه
 ماء شمس وان طبعها حاصله وضح الفرق بين المسئلتين وهو ان اختلاط الماء بالشمس
 بالطعام تفرقت به الاجزاء السمية بأجزائه فلم تقدر النار على دفعها بخلاف الماء المجرد أي فالاخذ
 الذي كور غير صحيح وحاصل الجواب أربعة غلبان الطعام بالنار فوجب اخراج تلك الاجزاء
 السمية فنقول المعترض فلا تقدر النار على دفعها بموضع أي ومع اقتضاء النار اخراج ذلك لم نراع
 رتبة الكراهة بل اذتناها فاثباتها في مسألة الماء الذي ليس فيه المجرد التسخين أولى
 لما مر فصيح الاخذ المذكور والمعرفة التي هي حاصل السؤال للشهاب بن حجر في شرح الارشاد
 فانه ثبت ان الماء في مسألة الصدام بهما لا مجموع ونفاها في مسألة الماء فارقا بما ذكر
 والاشارة في قول الشارح ان اختلاط ذلك للماء بالشمس كما علم مما تقرر (قوله أو بمعرفة نفسه)
 أي طبيا لا تجربة (قوله وورد) الارلى بل الصواب اسقاطه (قوله بذر وان) بفتح المجهة
 كمر رن عند البحاري ولم يتردى روارر بسط الاصيلي الراء وغلط وكان الاصل ذي اروان

فسلمات الهمزة لكثرة الاستعمال فصار ذروان وروى بثرأروان باستطاذى وهى بثربقى زريق
 وضع السيد بن الاعصم وكان منافقا ليقاى بنى زريق بحرمه في النبي صلى الله عليه وسلم تحت
 راعوفتها وكان ماؤها كقاعة الحناء وتخلها كأنه رؤس الشياطين فأمر بها النبي صلى الله عليه
 وسلم فدقنت بعد اخراج السحر منها الكنه لم يخرج له للناس هكذا في خلاصة الوفا في أخبار ديار
 المصطفى السيد السهمودي (قوله كاسياتي) أي انه غير طهور فهو راجع الى الثاني فقط او ان
 قوله فيما يأتي غير طهور يشعر بأنه طاهر والا كان يقول غير طاهر (قوله قلنا فعول يأتي اسم
 آلة كسحور الخ) فيه تسليم ان طهور يقتضي تكرار الطهارة بالماء وهو انما يصح لو كان
 صبغة مبالغة من مطهر والواقع انه صبغة مبالغة من طاهر لا من مطهر فعناء تكرار الطهارة
 لكن لما لم يكن التكرار هاهنا معنى حمل معنى المبالغة على انه يطهر غيره (قوله ولانه لما أزال المنع)
 معطوف على قوله لانه صلى الله عليه وسلم واصحابه الى آخره وكان ينبغي تقديمه على قوله فان قات
 طهور الخ (قوله وانما يصح اقتداؤه به اذا من فرجه) أي او اذا توضأ بالنية الذي هو مس- ثلثنا
 وكان التثنية أولى (قوله وشمل ذلك الخ) في الشمول المذكور نظر وانما كان يتفح لوقال عقب
 قول المصنف قلنا الماء نحو قوله ولو احتملا كما قال الشهاب بن حجر (قوله وبينهم ما نهر صغير)
 بخلاف ما اذا كان واسعا وضابطه ان يتحرك ما في احدي الحفرتين يتحرك الاخرى تحركا عنيقا
 قال الشهاب بن حجر وينبغي في احواض تلاصقت الا ~~كتفاء~~ كتفاء يتحرك الملاصق الذي يبلغ به
 القابس لكن قال الشهاب بن قاسم فيما كتبه عليه الوجه ان يقال بالاكتفاء يتحرك كل
 ملاصق يتحرك ملاصقه وان لم يتحرك يتحرك غيره اذا بلغ المجموع قلتي (قوله كما مر) أي
 في الخياط الطاهر بقرينة ما عقبه به وان كان الكلام على التجسس مراياضا لكنه استطراد على ان
 ما ذكر في التجسس ثم انه اذا قدر بقاءه بالاشد ما حكم اصل التقدير فانما يتقادمها بالامالة
 وان علم مما هناك باللازم (قوله وهناك) أي في الخياط الطاهر (قوله والتقديرى) بأن يمضى
 عليه مدة ولو كان ذلك في الحسى لزال او ان يصب عليه من الماء قدر لو صب على مائة غير حسا لزال
 غيره (قوله لابعين) أي كاسياتي في المتن (قوله ويحتمل الخ) سياتي له اعماد خلافه (قوله
 فان كانت النجاسة جامدة الخ) الظاهر ان مراده بالجامدة الحجارة ولومائة كالدهن وبالمائة
 المستهلكة (قوله فعلم ان الكلام الخ) اهل مراده به ان محل ما ذكر من الحكم بالطهارة فيما اذا
 تغير ريح ماء وطعمه بنجس فألقى عليه زعفران اولونه وطعمه قائم عليه مسلك فزال تغيره اذا
 كان الملقى لا وصف له الا الوصف المخالف لوصفي النجاسة بان كان الزعفران في مثاله ليس له لا
 اللون والمسلك في مثاله ليس له الا الريح أي وسواء كان اتقاء ماء ذلك الوصف هو الواقع في
 جنسه دائما كالعود فانه ليس له طعم ولا لون في الواقع يؤثر او كان اتقاء ماء ذلك الوصف
 لعارض كالزعفران الذي فقد طعمه وريحه لعارض مع ان من شأنه ما الوجود وما قورنابه
 كلامه هو الذي يدل عليه ما بعده في كلامه وان كانت عبارته لا تنفي به وما في حاشية شيخنا لا دليل
 عليه (قوله ومتغيرا يستغنى عنه) أي وخالص الماء قلتي كما يأتي ومراياضا (قوله بغير صاف
 وكدر) أي وان لم يمتطأ (قوله او لا كثرة) أي التي افهمه قول المصنف كوشراكين بالنسبة
 للضعيف المشترط لكونه اكثر كاذبا اليه اكثر لمفسرين في ولائتين تستكثر كذا في التحفة

للظهور (قوله واقتصر على الماء) أي ولم يذ كر معه التراب مع اشتراكه في الطهورية فليس
 مكررا مع قوله وسكت عن الثياب الخ (قوله لان التطهير بشرط الخ) تعليل لموضوع ما في المتن
 مع قطع النظر عن المسائل التي زادها هو (قوله فوجب عند الاشتباه) اطلاق الوجوب هنا
 ينافيه ما يأتي عقبه من الجواز (قوله وجوبا) ان كان معمولا لوجب لزم عليه تقسيم الشيء
 الى قسمين والى غيرهما لانه قسم الوجوب الى وجوب وجواز كما سيأتي واوهم انه لا يجب ولا يجوز
 الاجتهاد الا في الوقت وان كان معمولا لقول المصنف اجتهد لزم عليه الثاني وعبرة العباب
 الاجتهاد في الماء واجب ان اشتبهه مطلق بمستعمل أو بمختص اذا دخل الوقت ولم يجد غيرهما
 وتضييق ان ضاق والافخا تراخى (قوله واما قول العلامة العراقي انه واجب مطلقا) أي سواء
 او بعدمتيقن الطهارة او لا بدليل قوله ووجود متيقن لا يمنع وجوبه أي والصورة انه بعد
 دخول الوقت والافخا العراقي لا يسهه القول بالوجوب قبل دخول الوقت وان فهم عن الشارح
 انه اراد ذلك بقوله مطلقا حتى رتب عليه ما يأتي اذا علمت ذلك فلا محيد عما قاله العراقي وما قاله
 الشارح لا يلاقيه على ما فيه من المؤاخذات المعلومة بان تأمله فلا نظيل ببيانها (قوله مخاطب
 بكل منها الزوما) فيه ان الخطاب به في الكفارة المخيرة انه هو والقدر المشترك الحاصل في فرد
 ما لا كل فرد في حاشية شيخنا الجواب عنه بما لا يشق (قوله واما هنا) أي في باب الاجتهاد
 لا بالنظر بخصوص مسألة المتن بدليل قوله بعد أوالطاهر (قوله ويتيم ويصلي من غير إعادة الخ)
 فيه ان الكلام هنا أعم من ان يكون هناك طاهر يتيقن اولا ومن ان يكون يجعل يغلب فيه وجود
 الماء اولا فلا يصح اطلاق عدم وجوب الاعادة هنا وفيما يأتي (قوله وزاد بعضهم ساعة الوقت
 الخ) لا يخفى ان هذا شرط لجواز الاجتهاد لا لعينه (قوله والاوجه خلافه) قد يشكك فيما اذا
 خرج الوقت ولم يظهر له الطاهر (قوله ان يكون المتيقن طاهرا) اعلم مراده بالمتيقن طهارة
 ما تظهر له طهارة بالاجتهاد وذلك بان يكون كل من الماءين متشبهين فان ما يظهر له طهارة منهما
 يمنع عليه استعماله من جهة التمسيس على رأيه فلا فائدة للاجتهاد ولا يصح تصويره بغير ذلك كما
 يظهر بالتأمل لانه ان اراد بالمتيقن الطهارة ماء ثالثا متيقن الطهارة فظاهر انه لا دخل لتشميسه
 أو عدمه في صحة الاجتهاد في الماءين المشتبهين وان اراد بالمتيقن الطهارة أحد الماءين المشتبهين
 فان اراد قبيل الاجتهاد فلا متيقن طهارة منهما حينئذ وان اراد بعد الاجتهاد و اراد بالمتيقن
 الظن أي المظنون الطهارة بالاجتهاد ينافيه انه جعل ذلك شرطا في صحة الاجتهاد والشرط
 مقدم على المشروط وليس من اللازم أن تظهر طهارة الشمس ويمكن أن يلتزم هذا الأخير
 بمقدري في كلامه كان يقال وشرط العمل بالاجتهاد قتأمل (قوله مبني على مرجوح) راجع
 للتشكيل فقط كما هو ظاهر من كلامه (قوله ويحصل بذوقهما) الضمير في يحصل للتحقق وكان في
 العبارة وهو انما يحصل بذوقهما (قوله وسواء كان أعمى أم بصيرا) مراده به دفع ما اوهمه
 المتن من كون هذا خاصا بالاعمى المذكور قبله (قوله وبهذا) أي بكونه طريقا الى اعدامه
 بالخصوص ولا يصح ان تكون الإشارة الى قوله لان معه ماء طاهرا يتيقن لانه قد رتب شك بين
 ما هنا وما هناك خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله لا لا ضربا) صوابه لا لا بطل اذا لا ضربا
 جنس يشمل الالة قال والابطال فهو قسم منه لا قسمه كما في جمع الجوامع (قوله عطف على يجتهد)

انظر ما معنى الكلام اذا جعل عطفه على يجتهد (قوله سلوك الطريق المحصلة للجزم) أي الآية
في قوله على أنه يمكن الخ كما هو صريح كلام شرح الارشاد للشهاب بن حجر خلافا لما في حاشية
شيخنا مما لا دليل عليه مع أنه يناقضه صريح مغايرة الشارح بين تحصيل الطريق المذكورة
واستعمال الطهوريين (قوله اما بالنسبة للشرب) أي لشرب ماء الورد كما هو الواقع في كلام
الماوردي وألحق به الشهاب بن حجر الماء (قوله وهما مختلفان) قضية ان الاختلاف في
الطهورية يمنع الاجتهاد مع انه صورة ما فيه الاجتهاد كما تقدم أول الكلام على الاجتهاد وأي
فائدة للاجتهاد بين طهورين (قوله وافساد الثاني) أي بان الشرب لا يحتاج الى التحري كما علم
من رده (قوله اذ كلامه يشير الخ) قضية انه ليس له الاجتهاد في شرب الماء وصرح الشهاب بن
حجر بخلافه وانظر ما المانع منه مع انه تطير مسألة الامة التي قاس عليها (قوله له أصل في الحل
المطلوب) قضية انه لو اجتهد في مسألة البول لمتداوى بالبول جاز ويظهر بالماء وانظر هل هو
كذلك (قوله كنية ومذ كامة مطلقا) الظاهر ان هذا الاطلاق في مقابلة التفصيل بعده وان
ذلك التفصيل قال به الاذرعى وما في حاشية شيخنا لا دليل عليه (قوله قبل الصلاة) أي وقبل
التيمم كما علم من كلامه فيما مر (قوله وبقيدهم الاعادة) هذا الاختصاصية له بهذا الحل وان
أوهمه كلامه (قوله يتعين تخريجه على رأى الرافعى فقط) يناقضه ما قدمه من جريان ذلك في
الحل الثاني أيضا كما هو قضية كلام المجموع (قوله تخالفهما) أي الشيخين أي في هذا الحل
الاخير وقوله عقلة عن وجوب تقيدهما إطلاقه هنا بما قدمه أي الذي قدمه هو قريبا بقوله وبقيده
كلامه بما اذا خلطهما مثلا (قوله وهذا المسلك) أي الاخير فان الشهاب بن حجر اقتصر عليه
في شرحه ثم قال وهذا المسلك الى آخر ما سياتى في الشرح والشارح تبعه ~~ال~~ يمكن بعد أن قدم
المسلكين المتقدمين في كلامه اللذين احدهما حمله المتن على طريقة الرافعى وهو الذى حل به
المتن فلم يأت قوله وبقيدهم حصره على رأى الرافعى واعلم أن الشهاب بن قاسم كتب على هذا
المسلك في كلام الشهاب بن حجر ما نصه اعلم ان الجلال الحلى بين ان في وجوب الاعادة على كل من
طريق الرافعى وطريق المصنف خلافا لان الاصح منه على طريق الرافعى أي بان لم يبق من
الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين أيضا ان محل خلاف
الاعادة فيه ما اذا لم يرق الباقي في الاول ولم يرقه في الثاني قبل الصلاة فيهما فان اراق ما ذكر
قبلها فلا اعادة جزمالكن اعتباره كون الارقة قبل الصلاة ينبغي ان يكون ضعيفا وفيه تجوز
والا فالاعادة ان الاعتبار كون الارقة قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة
تقتضى التصوير بما اذا انتفت الارقة أي ونحوها اذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوما به
وحينئذ فانسئلة مصورة بما اذا انتفت الارقة ونحوها واذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله
البعض المذكور من انخالف في الاعادة واجراء الكلام هنا على اطلاقه اذ تقييده يناقض ذكر
الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور عقلة لعلة عقلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر
متأبيل الاصح الخ لانه يرد عليه ان ما قبل الاصح لا يأتى أيضا على طريق الرافعى اذا حصلت
الارقة اتي من نحو انخله بل الوجه ان يقال في توجيهه تعين تخريج على رأى الرافعى لانه
لا يأتى تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ هو الاعادة فاحسن التأمل

بالإضافة انتهى (قوله أما إذا بقي من الأول بقية) يتأمل هذا السياق (قوله قبل الحدث)
لا حاجة إليه بل الأولى حذفه (قوله ومن الصلاة بنجاسة الخ) هذا لا يأتي إذا كان الاجتهاد بين
طهور ومستعمل قال الشهاب بن قاسم فيجوز فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله أو باجتهاد غير
ذلك الاجتهاد) أي في ما غير هذين المائتين (قوله لكل صلاة) أي إن أحدث أو غير ظنه كما علم
بما مر (قوله أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله إذا أخبر بعد طهارته
وفيه نظر ظاهر قاله الشهاب بن قاسم ووجه النظر أن طهارته قبل التعيين باطلة لفقد شرطها
الذي هو ظن طهارة الماء فلا تلزم صحة بالتعيين لأن العبرة في العبادات بما في ظن المكلف
لا بما في نفس الأمر وبما علم أن الصورة أنه كان يعلم بنجاسة أحد المائتين منهما (قوله وفارق
الايهام ثم) أي الاكتفاء به وقوله التعيين هنا أي اشتراطه وعدم الاكتفاء بالايهام ومن ثم قال
الشهاب بن قاسم في حواشي التكملة على هذا الفرق مانعه إذا تأملت الفرق الذي أبداه وجدته
أنما هو باعتبار الإيهام ثم وعدم اعتباره هنا فتأمل انتهى (قوله والطهارة على الإيهام) لعل
صورته أنه رأى كما أمثلا يقرب الانامين وشك هل ولغ فيه - ما أوفى أحدهما إذا كان عالما
بطهارته ما لا فائدة في الاخبار المذكور حيث لا يترتب عليه ما سيأتي من قوله وإن استويا
في افادة الإيهام وكذلك إذا كان عالما بنجاسة - فما نعلم أن الصورة هنا غير ما فيهما (قوله في
قاعدة الإيهام) مصدر مضاف لفاعله ومفعوله جواز لا ياتي وسقط في النسخة التي كتب عليها
الشيخ لفظ كل المون قبل قوله جواز ولا يخفى أنه يفسد المعنى حيث نذر (قوله عن عدل آخر)
أي بأن يقول أخبرني زيد وهو يعرف عدالتك كما يعلم مما يأتي (قوله وفيما يعتمد المشاهدة)
أشار به - هذه الغاية إلى خلاف وقع في شرح المذهب في باب الأذان في قبول اخبار المميز فيما
طريقه المشاهدة فعلم أنه غاية في المميز خاصة كما هو صريح عبارة الشارح خلافا لما وقع في حاشية
الشيخ (قوله نعم لو قال من هو من أهل التعديل إلى آخره) هذا استدراك على مفهوم قوله
السابق أو عن عدل آخر بالنظر لما صورناه به كأنه قال عن عدل معروف العدالة بخلاف ما إذا
كان ميمما كان قال أخبرني عدل فإنه لا يقبل نعم إلى آخره (قوله بات في هذا الاناء) أشار به إلى
أنه لا بد من بيانه السبب وهو موافق لما يحتمل الشهاب بن قاسم (قوله وعلم مما تقر بأن قول فهو
افلاسق من ذكر طهرت الثوب مقبول) أي بشرط بيان كيفية الطهارة إذا كان غير عارف بها كما
في بعض الهوامش عن الشيخ والمراد بكونه غير عارف به أنه غير نقبه كما يعلم من حاشية الشهاب
ابن قاسم على المنهج (قوله ما عمت به البلوى كعرف الخ) يوهن أن السبب في الحكم بطهارته
عموم البلوى به وليس كذلك إذ عموم البلوى إنما يقتضي العفو لا الطهارة وإنما السبب في ذلك
النظر للأصل (قوله ولو وجد قطعة لحم) ليس هذا من قاعدة ما الأصل فيه الطهارة لأن الأصل
هنا الحرمة المستصحية من حال الحياة حتى تعلم ذكاة مبيحة أي أو تظن بقريته ككون اللحم في اناء
غير مأكول (قوله أو مرمية مكشوفة فنجسة) أي إلا أن لا تجس ما أصابته لئلا لا تجس بالشك
كما بينه الشهاب بن قاسم في حواشي شرح البهجة (قوله لوجود التضيغ) يؤخذ منه إذا لم يكن
تضيغ كان كان يغترف منه بشئ في شئ أنه لا يحرم فهل الحكم كذلك أو الحرمة مطلقة نظر لما
من شأنه يراجع ثم رأيت ابن حجر صرح بالأول (قوله ولا يرد) يعني حل استعمال النجس المذكور

في التخصيص قبل كلام الأذري (قوله إلى التأويل المار) أي قوله من حيث الخ (قوله نحو الميت) أي كالمصغر (قوله والحيلة كما في المجموع الخ) هذه الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطبيب منه لا بالنسبة لانتخاذه وجعل الطبيب فيه لانه مستعمل له بذلك كما قاله الشهاب ابن حجر في شرح العباب وذكريه أن هذه الحيلة لا تختص بالتطبيب بل تجرى في الكل ونحوه ومنه ان يعد القلم يسراه ثم يكتب بيمينه وعلم ان الصب في اليسرى ليس بقيد لكن يشترط أن يكون نحو الصب في نحو اليسرى قبل الاستعمال بقصد التفرغ وكل ذلك مأخوذ من شرح العباب المذكور كما نقله عنه الذم اب بن قاسم (قوله لا فيما طبع أو هي من هذا الخ) عبارة التحفة محل في قطعة لم تهيا لانها حينئذ لاتعد انما قولم تطبع انتهت وسيأتي الكلام عليه في محله (قوله والشراديب) لم يظهر لي ما مراده بها وما في حاشية شيخنا من أن المراد بها ما فجعله من الشراديب للترين بها خروج عما الكلام فيه واحكام اللباس لها محل غير هذا سيأتي (قوله نعم يجري فيه التخصيص الخ) أي بأن يقدر الصدأ نحو الثعالب (قوله أي يجوز استعماله) فيه التفسير بالاعم (قوله لعله المأمور به) أي فهو فرض المسئلة وسيأتي محترزه (قوله وبهذا يعرف) أي بقوله وليس من التقوية الخ ووجه معرفته كالذي بعده من هذا انه جعل النخلة حكم الضبة فان كان الحاجة حل مطلقا ومعه تحسية آلة الحرب وان كان لغيرها حرم عند الكبير ومنه غير آلة الحرب المذكور في قوله وان اطلاقهم إلى آخره ويؤخذ من قوله لا مكان فصارها من غير نقص تحريم تقوية آلة الحرب مطلقا وان حصل استعماله وحاصل مسئلة التقوية كما فهمت من متفرقات كلامهم ثم رأيت مصرح به فيما نقله الشهاب بن قاسم عن شرح العباب للشهاب بن حجر أن فعله حرام مطلقا حتى في حلي النساء واما استعمال المأمور فان كان لا يتحصل منه شيء بالعرض على المار حل مطلقا وان كان يتحصل حل للنساء في حليهن خاصة وحرم في غير ذلك (قوله ومحل الخلاف في غير فرض النظام فيه ان الكلام انما هو في الانية (قوله كان له) أي للزائد كما هو ظاهر أي فان كان كبيرا في نفسه عرفا حرم والا فلا (قوله فان شك في الكبير) أي ولم ينبهم كما علم مما مر (قوله لكنهم سرحو إلى آخره) كأنه فهم ان الشارع ايجل حاكم على المصنف بانه توسع فيما ذكر من عند نفسه من غير سند حتى استدرك عليه بما ذكره الطاهران هذا ليس مراده وانما مراده انه توسع كما توسعوا بنصب هذه المذكورات على المفعولية المطلقة مع مخالفة الاصل (قوله وكما في نحو قوله تعالى والله انبئكم من الارض نباتا) في كون نباتا هنا اسم عين نظروا الظاهر انه مصدر فليراجع (قوله عن ذلك بصفته) حق العبارة عن صفته واعلم ان ابن الصلاح وغيره يبنون ان الذي سلسل الآباء هو انس بعدموت النبي صلى الله عليه وسلم قال الشهاب بن قاسم ومع ذلك فالا حجاج باق لعدم اسكار الصحابة عليه (قوله فيحرم) أي الوضع (قوله والوجه كما قاله بعضهم ان المدار على امكان الانتفاع به) أي المذكور في قوله فيما مر بحيث لا يمكن وضع شيء عليه وحاصله أن المراد بامكان ذلك فيه بالنظر اليه في حد ذاته وان منع منه فهو تسببه هكذا ظهر فإذ تأمل (قوله وكانت الحرمة منوطة) هو كذلك بالنسبة للانتخاذه (قوله فانها) أي الضبة التي في محل الاستعمال

(قوله المراد عند الاملاق) أى الواقع فى استعمالات الفقهاء كما هنا (قوله ويعبر عنه الخ)
 التعريفان متحدان من جهة ما صدق فقط والا فالاول تعريف بالذاتيات والثانى بالخاصة
 ولهذا قال ويعبر عنه (قوله والمراد هنا الثانى) لعل مراده به ما يذكرك فى الباب لا ما وقع فى
 الترجمة الا ان ما ذكره بعده لا يناسب ذلك اما الواقع فى الترجمة فالظاهر فيه ارادة أحد المعنيين
 الاخيرين بقربة اضافة الاسباب التى هى المعنى الثانى اليه ولا يصح ارادة الثانى الا أن يجعل
 الاضافة بيانية وقد يقال ان مراده به ما فى الترجمة وانما يرجع فيه المعنى الثانى لان ارادة غيره
 توهم ان الاسباب لا تسمى حدثا تأمل (قوله مطلقا) انظر ما موقع هذا الاطلاق (قوله)
 وعلة النقض بها غير معقولة) هى عبارة الاسنوى وهى معترضة بان ماسياى من تعليلها يقتضى
 خلاف ذلك وعبارة غيره والحصر فيه انعمدى ويمكن ترجيع ما هنا اليه بان يقال معنى قوله وعلة
 النقض بها أى مجموعها فساوت العبارة المذكورة ويدل على ان هذا مراده قوله بعد وما
 شفاء دائم الحدث الخ (قوله فذ كور فى بابه) هذا لا يدفع ايراد ما ذكر على الحصر الا ان اراد
 بقوله فذ كور فى بابه انه ذكر فى بابه انه غير ناقض فليراجع ما ذكره هناك (قوله فلقلة ما اصابه)
 لعله انما احتاج الى الجواب بذلك لانه تسبب فى خروجه بنزع السهم والافدم الانسان يعنى عن
 قليله وكثيره ما لم يكن بفعله أو بجوارحه كماله (قوله حتى لو أدخل الى آخره) غاية فى أصل
 الخروج لا فى عدم الانفصال (قوله فى صورة سائر المنى) انما قصر التصوير عليه لانه محل وفاق
 بخلاف معنى السليم فانه من محل التزاع فلا يحصل به الالتزام والا فالحكم واحد (قوله لكنه
 استحال الى السليمانية) سميانى له فى باب الغسل فى وجوب الغسل بالولادة بلا بلل انه علل بانها
 لا تخلو عن بلل وان كمالا تشاهده وهو ينافى ما هنا من عدم النقض (قوله فالحكم مختص به)
 أى بالنقض ومراده اختصاص ما يتعلق بالنقض ليشمل ماسياى انه لو نام متمكنا عليه لا تنقض
 وضوءه (قوله ولهذا) أى اكون زوال العقل مظنة لخروج شئ من دبره لان معنى كونه مظنة
 لذلك انه من شأنه فخرج النادر وقال ابن الاثير فى النهاية المظان جمع مظنة بكسر الظاء وهو
 موضع الشئ ومعدنه (قوله وسواء فى الاغناء) أى او غيره وانما خصه لان الغالب فى المعنى
 عليه القرار فيتأني معه التمكن بخلاف غيره (قوله لما تقدم) أى من ان الدهول معه أى
 كغيره مما مر ابلغ خلافا لما فى حاشية الشيخ (قوله وقيل غريزة) هو غاير لما قبله من ههنا وما
 وما صدقا كما لا يخفى خلافا لما فى حاشية الشيخ (قوله والاستثناء متصل) قال الشهاب بن قاسم
 لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من محذوف أى زوال العقل بشئ لا نوم الى آخره (قوله)
 لندوته) جرى على الغالب فلا تنقض بنوم من اعتاد ذلك على الراجح (قوله بالمنفتح الباص) أى
 القائم مقام الدبر كما هو ظاهر (قوله وشمل اللحم) أى المشهول بقوله والبشرة ما ليس بشعر الخ
 ويجوز ان يكون اللحم منصوبا وما بعده بدل منه وان كان قاصرا لم يكن وجه الاقتصار على هذه
 المذكورات خفاء ~~بكمها~~ (قوله بسبب مباح) لا حاجة اليه بعد قوله بنسب أو رضاع
 او مصاهرة لانه بعنايه فهم تعريفان مستقلان مرجعهما واحد (قوله مع ان الحد صادق
 عليهن) ممنوع لان خروج اوله بقوله بنسب أو رضاع او مصاهرة وثانيا بقوله لحرمتها كما خرج
 بهما الملاعة (قوله ونه الموطوءة فى نحو حبض) أى حيث يحرم اصولها وقرورها بوطئها

حيث كانت رويته مع ان السب غير مباح (قوله حيث يستمر النكاح الخ) انظر بقية الاحكام
 كارتها منه هل تتبع الزوجية أو الاخوة (قوله والأوجه انه) انظر هل الضمير راجع للنصف
 أو للعضو في أصل المذلة (قوله ما يقطع) خرج به محله بعد القطع وقوله حال اتصاله خرج به
 حال انفصاله فلا نقض فيه - ما كما صرح به هو في شرح العباب (قوله وجب الغسل بإيلاجه)
 أي ونقض الخارج منه (قوله محمول على حدث متفق عليه) أجيب عنه أيضا بان مراده
 ان الصلاة فحرم بطلان الحدث ولا يضر اختلافهم في تعيينه (وأقول) من صلى بحدث عنده أي
 من غير تقليد فصلاته حرام اجماعا (قوله وهذا في غير فاقدا للطهورين الخ) لأن تقول انما
 احتاج الى هذا التفسير لحدث فيما مر بالاسباب على امر فيه اما اذا قلنا انه الامر الاعتباري
 فلا حاجة الى هذا لأن محل منعه عند عدم المرخص كما مر في تعريفه وهنا المرخص موجود
 (قوله وعلاقته) لم يظهر موقع هذا هنا ولعل في العبارة سقط كلمة تعرف من قول شرح المنهج
 ومن جلد وسندوق هو فيه لشبهه بجلده وعلاقته كطرفه انتهت فاعل لفظ كطرفه سقط من
 التساخ وحيث قد نقوله لكونه ما الخ وجه الشبه (قوله المعهود عرفا) قيد يخرج به ما لا يعهد
 كونه قيمة في العرف كعظم القرآن (قوله هي بمعنى مع) لا يخفى ان هذا وان حصل به ما قصده
 هنا لكنه يقتضي فيما يأتي في التفسير والدانير انه يجوز جل القرآن اذا كان مصاحبا لهما وان
 لم يكن في ضمن الاول ولا مكتوبا على الثانية فان جعلت هنا بمعنى مع وفيما يأتي باقية على الطرفية
 كما يفيد منه بوقف ذلك على جواز كون حرف واحد مستعمل في مكانين في احدهما بمعنى
 وفي الآخر بمعنى آخر فراجع (قوله وفي تفسير) أي يحرم جل المصحف بمعنى القرآن في تفسير
 الخ (قوله لانه نجس) بما في الباطن صريح في نجاسة الباطن مع انهم مصرحون بعدم
 نجاسته مادام في الباطن نعم فيه امتنان كما قاله الشهاب بن قاسم (قوله حرق خشبة) أي الحاجة
 الطبخ مثلا بقرينة ما يأتي (قوله عبثا) بان لم يكن الحاجة أما اذا قصد الامتنان فظاهر انه يكفر
 فتلخص ان حرقها اربعة احوال معلومة من كلامه ومما ذكرناه (قوله لعدم الامتنان) يؤخذ
 منه ما قاله الشهاب بن قاسم ان محله اذا لم يقصد امتنانه او انه يصيحه الوسخ لا الكراس والاحرم
 قال بل قد يكفر

• (فصل) في أحكام الاستجاء (قوله في أحكام الاستجاء) أي وآداب الخلاه ولم يذكرها في
 الترجمة لانها في الفصل تبع للاستجاء المقصود منه بالذات اذ الكلام في الطهارات ولا يضر
 تقديمها عليه في الدلالة بالانظر لتقديمها في الواقع (قوله الا الاستقبال والاستدبار) يعني
 ما يتعلق بهما اذ الادب انما هو تركهما لهما اذ هما اما حرامان أو مكرهان أو خلاف الاولى
 أو مباح كما يأتي (قوله والاستجاء) مبتدأ خبره يعبر عنه ووقع في نسخ زيادة واو قبل يعبر وهي
 غير صواب والمراد بالاستجاء هنا الفعل الخوص بقرينة قوله بشر وطه الآية والمراد به
 فيما بعد اللفظ فلا اتحاد في المعبر به والمعبر عنه (قوله عند ارادة قصاص حاجته) انما قيد به لتكون
 المتعاطفات الآية في كلام المصنف على وتيرة واحدة من جملتها اعتقاد اليسار والاستقبال
 وغيرهما وذلك لا يكون الا في قاضي الحاجة وأيضا لجميع ما في المتن انما هو بالنسبة اليه لان
 الكلام فيه وان زد الشراح عليه ما يشارك في الحكم وأيضنا الصغراء المشمولة بلفظ الخلاه

كما يأتي لا يقدم فيه اليأس إلا عند ارادة ما ذكر (قوله كالتلا الجدي) ظاهر التشبيه ان التلا
 الجدي لا يصير مستقذرا إلا ب ارادة قضاء الحاجة فيه فلا يكتفى بناؤه لذلك لكن بحث شيخنا
 ان هذا هو المراد بالارادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص (قوله اذا يسرى للآذى) أى كل
 يسرى لكل أذى مع قطع النظر عن خصوص الدخول والخروج والايانم تعليل الشيء بنفسه
 وحينئذ فقول الزركنى ان ما لا تكرر فيه ولا اهانة يكون بالعين أعم من الدخول والخروج
 أيضا كما هو ظاهر فيشمل نحو نقيل أمتعة من محل الى آخر فيكون بالعين على ما قاله فلا يرد ان
 المسئلة ليس لها صورة في الخارج اذا داخل الى المحل المذكور ان كان من شريف فظاهر انه
 يقدم اليأس وان كان من مساو له فظاهر انه يتخير فانه مبني على ان المسئلة في خصوص
 الدخول والخروج وقد عرفت انه ليس كذلك ما ذكر عن المجموع ان كانت عبارة ما ذكر
 يقتضى ان المعية مفروضة في ذلك لتعبيره بيدياً وحينئذ فيأتى فيه ما هو من التوقف والظاهر
 من سياق الشيخ اعتماد ما في المجموع وصرح باعتماده الزيادة (قوله ولو خرج من مستقذر
 مستقذر) هل وان تفاوتنا في الاستقذار ليشمل ما اذا خرج من سوق للتلا وعكسه ويكون قوله
 ولا تنظر الى تفاوت بتناع المحل شرفاً بياناً له هذا يجعل آل في المحل للجنس أو المراد اذا تساوى
 في الاستقذار والظاهر منه فان كان الأول ففيه وقفة وان كان الثاني فهو واضح الا انه حينئذ
 يكون ساكناً عن حكم ما فيه التفاوت في الاستقذار فليس في كلامه واستدراكه الآتى يؤيد
 الأول (قوله أو من مسجد لمسجد) الطاهر ان مثله ما لو دخل من بيت لبيت مثلاً فلو عبر عما
 يشمل ذلك كان أولى (قوله لشرفهما) أى الكعبة والمسجد الحرام أى الشرف المخصوص
 بهما فكل منهما فيه شرف ذاتي مخصوص ليس في غيره فروعي لاجله فلا يرد ان السارح لا ينظر
 الى تفاوت الشرف حيث وقع الاشتراك في أصله كما هو المتبادر من كلامه كما قدمناه وعبارة
 الشهاب بن قاسم لمزيد عظمتها (قوله ذكر الله) أى ما يثاب عليه المشتغل به ثواب الدار كما هو
 صريح عبارته التي تبع في صدرها الجلال المحلى فشمّل ذلك القرآن وبعضه والجل التي فيها ثناء
 على الله تعالى وخروج به اسم الله تعالى مفرداً بناء على انه ليس بذلك ما عطف عليه وهذا
 قال ويلحق بذلك فتأمل (قوله وكل اسم معظم) بالاضافة حتى يتأتى قوله وقصده التعظيم
 (قوله وقصده التعظيم) الأولى المعظم (قوله والا فالملك وبه) طاهر سواء كانت الكتابة تبرعاً
 أو باجرة ولا بن حجر رجه الله تعالى في ذلك تفصيل قدمه في باب الحدث وأحال عليه هنا وانظر ما لو
 كان يكتب لغيره بغير علمه (قوله وشمل ذلك ما لو حمل معه مصحفاً) يقال عليه فلم يقد المتقى بقوله
 يجوز حمله مع الحدث (قوله ثم يمكن حمل كلام القائل الخ) لا يتأتى هذا الحمل مع تعليله بالحرمه
 بأنه يلزم منه غالباً حمله مع الحدث (قوله أدباً بالبنیان) أى غير المهدو اعلم انه اذا أراد بالبنیان
 ما فيه بناءه طلقاً وبالصحراء ما لا بناء فيه كذلك وهو الذي يدل عليه قوله الآتى بدون سائر ورودان
 البناء المذكور حكمه حكم الصحراء من كل وجه فان كان فيهما استر على الوجه الآتى فلا حرمه
 والاعرم فيهما الاستقبال والاستدبار فوجه جعلهما في البنیان مجرد أدب بخلاف الصحراء
 وان أراد بالبنیان ما فيه استرة سواء كان في محل مبني أو في بحر أو بالصحراء ما لا استرة فيه سواء
 كان في محل مبني أو في صحراء وهو الذي في شرح البهجة الكبير لم يأت قوله بدون سائر فتدبر

(قوله بعين الفرج) أى الخارج منه كما قاله الشهاب بن حجر ولا يحنى ان معنى الاستقبال بالفرج
المذكور جعله جهة القبلة فيلزم ان يكون الاستدبار به يجعله في الجهة التي تقابل جهة القبلة
فاذا تغوط وهو مستقبل القبلة بصدرة فهو مستقبل القبلة وعكسه بعكسه فيثبت اذا كان
صدرة أو ظهره للقبلة وبال أو تغوط بلا سترة حرم عليه مطلقا لانه امام مستقبل أو مستدبر أى
ما لم يلتفت ذكره في مسألة البول الى جهة اليمن أو اليسار ووجهه الشهاب بن قاسم في شرح
العباب بما حصله انه اذا استدبر بالخارج لم يكن بينه وبين القبلة ساترا لانتباه ذكره أو انتباه
فقط وذلك غير كاف في السترة لكنه بناء على ما مشى عليه كغيره من ان المدار في الاستقبال
والاستدبار بالصدر لا بالفرج ولا يحنى ان المرجع واحد غالباً وان الخلاف انما هو في مجرد التسمية
فاذا جعل ظهره للقبلة وتغوط فالشارح كالشهاب بن حجر يسميانه مستقبلين واذا جعل صدره
للقبلة وتغوط يسميانه مستدبرين والشهاب بن قاسم كغيره يعكسون ذلك واذا جعل صدره
أو ظهره للقبلة وبال فالاول مستقبل اتفاقاً والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي
فيما لو جعل صدره أو ظهره للقبلة والفت ذكره يميناً وشمالاً وبال فهو غير مستقبل ولا مستدبر
عند الشيخ كالشهاب بن حجر بخلافه عند الشهاب بن قاسم وغيره فتأمل (قوله ولو مع عدمه)
مراده عدم الاستقبال أو الاستدبار بالصدر كما هو كذلك في التحفة ولعل لفظ بالصدر سقط من
النسخ (قوله في غيرهم) قيد للحرمة في الصبراء وهو صريح في انه اذا اتخذ له محلاً في
الصبراء بغير ساتر وأعد له انضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجهة القبلة وسبب ان التصريح
به أيضاً ومنه ما يقع للمسافرين اذا نزلوا ببعض المنازل (قوله اذا أتيت الغائط) هو مستعمل
هنا في حقيقة الذي هو المحل المطلق من الارض وانما سمي الخارج به من مجاز المجاورة (قوله
على الصبراء) أى في غير المحل المسمى كما صرح (قوله فالتعريف به ان يسترجع ما توجه به) أى من
بدنه كما هو ظاهر وعليه لو جعل جنبه جهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه ان يسترجع
جميع جنبه عرضاً (قوله ولا خلاف الاولى) أى يمكنه خلاف الافضل حيث سهل التزهد عنه كما
قاله العلامة ابن حجر وبه نعلم ان خلاف الاولى غير خلاف الافضل وذلك لان خلاف الاولى
باصطلاح الاصوليين صار اسماً لا نهى عنه لكن ينهى غير خاص فهو المعبر عنه بالمكروه كراهة
خفية وأما خلاف الافضل فعناء انه لا نهى فيه بل فيه فضل الا ان خلافه افضل منه وان توقف
في ذلك شيخنا في الحاشية في محلات (قوله كذلك) أن لا يحلوا غلباً عن مصلح فقوله من عدم
خلوه غلباً عن ذكر بيان له فتعين فيه من خلافاً لما قاله شيخنا (قول المصنف ويستتر) أى يستتر
عورته فهو غير تغيب شخصه المار في كلام الشارح (قوله عن أعين الناس) أى الدين لا يحرم
نظرهم اليه كزوجاته واماته بقرينة ما بآى أو عن أعين الناس بفرض وجودهم (قوله
من يرى عورته) أى بالفعل ممن يحرم نظره اليها (قول المصنف ولا يبول في ما رواه) أى فان
فعل كره (قوله أو باح) أى غير مسبل ولا سوقيف وصورة الموقوف كما هو ظاهر ان يقف انسان
ضبعة مثلاً يلا من غلته نحو صهر ينج أو فسقية أو ان يقف بترافيدخل فيه ماؤه الموجود
والتجديد معاً والافالماء لا يقبل الوقف قصداً (قوله ولم يكن هنالك غيره) أى الماء القليل سواء
كان راكداً وجارياً كما هو ظاهر وظاهر ان مثله الكثير اذا تغير (قوله ويكره البول ونحوه)

عبارة غيره التبرز (قوله بقرب القبر المحترم) هل يشمل قبر نحو الذي (قوله وعلى هذا يعمل
 الخلاف) يعني وجه كل من طرق الخلاف والافالذي ذكره ليس بمحل للخلاف (قوله والماء
 لا يكفي لهما) أي وقد دخل الوقت كما قاله الشهاب بن حجر ووجهه ظاهر لانه حينئذ صدق
 عليه انه معه ما يكفي لظهارته فالتاسه في الوقت اذا التسبب في الشيء كقائه (قوله بل عند
 القيام الى الصلاة) أي اوضح في الوقت وعبارة الشهاب بن حجر بل عند ارادة نحو صلاة اوضح
 وقت (قوله لانه لا يصل هناك) قضيه انه لو وصل كفي وعبارة الشهاب بن حجر وبول ثيب
 او بكر وصل لم يدخل الذكر يقينا الى ان قال ووجه ما ذكر في البول الواصل لم يدخل الذكر به
 يلزم من اتقائه لم يدخله انتشاره عن محله الى ما لا يجزئ فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر
 لمدخله خلافا ان وهم فيه لان نحو الخرقه يصل اليه (قوله وكلامه يقتضي الاكتفاء الخ) فيه
 منع ظاهر بل كلامه يقتضي خلافه لانه مفروض في الحجر الكافي في الاستنجاء واصل العبارة
 كلامهم فخرهما التناخ كما هو الواقع كثيرا في نسخ هذا الشرح (قوله والا لما جاز بالذهب
 والفضة) فيه انه انما جاز به ما حيث لم يها ذلك وهو يقتضي ان الحجر اذا هي لذلك حرم
 والاطلاق بخاتمه وان كان فيه وقفة اذا اتخذته نحو منديل منه لاجل الاستنجاء به (قوله غير
 صحيح) وجه عدم صحته ان الاحتياج في مسئلة الضبة انما هو لاصل الضبة لا بخصوص كونها
 من فضة فهو تطهير ما نحن فيه بل الحاجة هنا اشد اذا الاستنجاء في حد ذاته واجب بخلاف
 اصلاح الاناء فان فرض فقد غير الفضة فلا فرق أيضا كما اعترف هو به (قوله لم يطبع ولم يها)
 العطف هنا عطف غير مغاير فان الطبع بمجرد كافي في الحرمة اذ يحمل الجواز في قطعة من
 أحدهما خشنه كما هو كذلك في كلام الشيخين خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وحينئذ قد قول
 الشارح ولم يها لذلك معناه انه أخذ قطعة من أحدهما من غير طبع واتخذها للاستنجاء بها
 والا فالطبع كاف في الحرمة كما هو وقد منافي الآية عبارة الفضة في ذلك (قوله كالحديث
 والفقهاء) حال مقيد للعلم فكانه قال العلم حال كونه كالحديث والفقهاء أي محترما فساوى قول غيره
 العلم المحترم وسيأتي محترزه (قوله وهو وان كان ما كولا حيث كان من مذكي) أي على الجديد
 الذي صحه الرافي لكن صحيح الثروي القديم القائل بعدم جوازه وسيأتي الجزم به في الاطعمة
 (قوله ان لا يجب الخارج) أي أو بعضه والاتعين الماء في الخاف وكذا غيره ان اتصل به كما قاله
 في التصفه (قوله فيصير) أي الموضع وظاهر ان الانتقال مانع ولومع الاتصال كما صدق به
 العبارة (قوله طاهر) أي رطب بقريته ما يأتي أي ولم يحتلط كما قاله الشهاب بن حجر (قوله فان
 كانت جافة) أي ولم تحتلط (قوله نعم لويس بوله الخ) هذا الاستدراك اوردته غيره عقب قول
 المصنف ان لا يجب ووجه ظاهر وأما ما صنعه الشارح فانه يقتضي ان البول الثاني اجنبي
 بالنسبة للاول وظاهر انه ليس كذلك وبقياسه فقير الاجنبي ساو (قوله أو طرا نجس) أي
 أو طاهر رطب أي أو تحتلط (قوله فان تقطع وجاوز الخ) لأحاجة اليه لانه احدي الصورتين
 الصادق بهما قوله وان لم يجاوز صفحته ولا حشفته وفي بعض النسخ بدل قوله وان لم يجاوز الخ ولم
 يجاوز ويتعين ان الواو فيه للعمال وعليها فاقوله فان تقطع وجاوز مغاير لما قبله الا انه مفهوم منه
 بالاولي (قوله الا ان يحمل الخ) لا يصح ان يكون مر بعه ظاهر كلامهم كما هو ظاهر فقهه بن ان

يكون مرجعه قوله على عنه وحينئذ في الكلام تهافت لا يحق حيث صرح بالاستحباب ثم أعقبه
بقوله وظاهر كلامهم الخ وكل من هاتين الجملتين ساقط في نسخ (قوله أما الاستحباب بالماء)
مفهوم قوله فيما مر في الاستحباب بالخبر فكانه قال خرج بالخبر الماء فانه انما يدرى من فيه التثليث
ولا يجب (قوله لاننا لم تحقق ان محل الريح الخ) مقتضاه انه لو تحقق ذلك حكم بنجاسة المحل
وقوله بعد ذلك أو ان المحل قد خفف فيه الخ مقتضاه عدم الحكم ببقاء النجاسة في المحل وان تحقق
أن الريح في باطن الاصبع وهو منقول من شرح الروض واقتصر الزيادة على العلة الثانية
(قوله حتى يصل الى ما بدأ منه) أي مع مسح المسبوبة كما علم من قول المصنف وكل حجر لكل محله
(قوله والخلاف في الاستحباب) أي كما يعلم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معطوفا على
الآتي الذي هو الطاهر وهو الذي سلكه المحقق الجلال وغيره خلاف ما ساقى في قول الشارح
ويعلم من كلام المصنف ان عطف قوله وكل حجر الخ وظاهر ان معنى كون الخلاف في الاستحباب
ان كل قول يقول يجب الكيفية التي ذكرها مع جهة الاخرى وهذا هو نص الشافعي كما يعلم
بمراجعة كلامهما الغير القابل للتأويل وبينه الشهاب بن قاسم في شرح الغاية اتم تبين ومنه
يعلم عدم وجوب التعميم في كل مرة على كل من الوجهين غاية الامر انه يستحب في الوجه الاول
ومصنف في ذلك الشهاب عمرة وغيره خلاف قول الشارح الآتي كالشهاب بن حجر ولا بد على كل
قول من تعميم المحل (قوله لافي الوجوب) أي على الصحيح وقبل في الوجوب وحينئذ فالوجه
الاول لا يجوز الكيفية التي ذكرها الثاني وهو ظاهر والثاني لا يجوز كيفية الاول للغیر المصريح
بالخصيص ويقول العدم معتبر بالاضافة الى جملة المحل دون كل جزء منه كما نقله الرافعي عن
أبي حنيفة (قوله ويعلم) أي انه لا بد على كل قول الخ وفي علم ذلك من كلام المصنف بواسطة العطف
المذكور منع ظاهر لانه حينئذ انما يفيد وجوب التعميم على الوجه الاول وعدمه على الثاني
اذ المعنى حينئذ ويجب كل حجر لكل محله وقبل لا يجب بل يوزن الخ كما هو قضية المقابلة وقد
قدمنا انه ان عطف وكل حجر على الآتي الذي هو الظاهر افاد انه لا يجب التعميم على كل من
القوانين فينتج من ذلك ان القول الثاني لا يقول بالتعميم في كل مرة سواء جعلنا الخلاف في
الاستحباب أو في الوجوب فعلم ما في قول الشارح ولا بد على كل قول الخ لاسيما مع تصويره للوجه
الثاني بقوله فيصح بحجر الصفحة الخ والشهاب بن حجر لما كان موافقا للشارح في وجوب
التعميم بكل حجر على كل من القوانين تكلف تصوير الوجه الثاني بما ينتج له ذلك وان كان مخالفا
للمنقول كما مر فقال فيصح بحجر الصفحة يعني أي أولا وهذا مراد من عبر بوجه هاتم بهم
وبشان اليسرى أي أولا كذلك وبثالث الوسط أي أولا كذلك انتهى (قوله والمعتمد الاول)
أي قول الجرجاني

• (باب الوضوء) •

(قوله وانما من ظلمة الذنوب) لا يحق ان كونه من خصوص ظلمة الذنوب بالمعنى الشرعي معنى
شرعي لا يعبرى به بالمعنى لغوي الضياء المعنوي كالمعنى فيدخل فيه الضياء من ظلمة الذنوب
من حيث كونه عيوب معنوية لا من حيث خصوص المعنى الشرعي فيها وان المراد بالذنوب
بدون له مزية (قوله - - - - -) أي وفيه لم يبق من باقي البدن لانه لا يتكرر كشفه

كالراس (قوله وموجبه الانقطاع) شمل الحدث الاحتيازي وغيره فيقتضي انه لو من امرأة
 واستمر واضعها يديه لا يجب عليه الوضوء وان ترجح الوقت لانه مادام كذلك لم ينقطع حدثه فلا بد
 من شئ يخرج هذا ونحوه (قوله وازالة النجاسة) أي تقدم ازالته بغسل غير غسل الحدث والا
 فطلق ازالته اقدر من تنقي عليه (قوله يتنقى به) أي بهذا اللفظ (قوله كدهن) أي جامد (قوله
 لا يمكن) يعني يتعسر فصله (قوله وبينه وبين الصلاة) هذا شرط لجواز فعل الصلاة به لا شرط
 لعصته كما هو ظاهر (قوله ليس شرطاً) على الاطلاق وانما هو شرط عند تبين الحال بمعنى اذا تبين
 الحال تبين عدم صحة الوضوء لقوات شرط من شروطه وهو تحقق المقتضى (قوله فيجتمع
 ستة وثلاثون) أي بالنظر الى كون فروضه في الخارج ستة فكان المصنف قال كل فرض من
 فروضه المعلوم في الخارج أنها ستة ستة والا فالعبارة لا تقتضي هذا المحصر قبل الاخبار بستة
 وانما صريحها ان كل فرض من فروضه الغير المحصورة ستة فتأمل (قوله وهو) أي الكلي اما
 الكلية فهي المحكوم فيها على كل فرد فرد مطابقة والكل هو المحكوم فيه على جملة الافراد كما
 علمت كليهما من كلامه (قوله ولا عقلاً) الاولى أو عقلاً (قوله من دلالة الاقتضاء) أي وهي التي
 يتوقف الصدق أو الصحة فيها على اضرار والمضمر هنا القاطبة أو مجموع أو نحو ذلك (قوله على
 النأوى) أي ولو حكاه دخل الصبي الذي يوضئه وليه للطواف (قوله اي رفع حكمه) أي فالمراد
 من الحدث الاسباب وانما حمله عليهم لانها التي تتأق فيها جميع الاحكام الاتية التي من جهتها مالو
 نوى غير ما عليه (قوله لم يصح كما قاله الزركشي الخ) أي لان الحدث لا يتجزأ اذا بقي بعضه بقي كله
 كما بآتي (قوله وحكمها الوجوب) أي وان كان المفعول مندوباً يعني الوجوب ما لا يدمنه للصحة
 (قوله وزمنها أول الواجبات) الاولى أول العبادات (قوله وشرطها اسلام النأوى الخ) ويلزم
 من كون هذه المذكورات شروطاً للنسبة التي هي ركن للوضوء ان تكون شروطاً للوضوء ومن ثم
 قدمها في شروط الوضوء فلا يرد ما قاله شيخنا في الحاشية (قوله وعلمه بالنأوى) لعل المراد منه
 أنه لا يقصد بفرض نقلاً (قوله وعدم اتيانه بما ينافيها) المتأق هنا غير المتأق المتقدم في شروط
 الوضوء كما علم من قوله بان يستصحبها كما قال المتأق عدم الاسم صحاب المذكور وهو الصرف
 (قوله وشمل ذلك ما لو نوى به) أي بالوضوء أي بأى نية كما يفهم من كلام غيره وليس خاصاً بما قبله
 (قوله وما لو نوى ان يصلي به اظهر الخ) أي والصورة ان نية غير رفع الحدث بقربة ما بعده
 (قوله وفيه اردبه) ببنائه المجهول اذ المردود به ليس في كلام الشارح ولعل المراد به ما اذا نوى
 رفع بعض احداثه كما يستفاد من الفرق أو ان المراد المسئلة المذكورة قبل هذه (قوله ووجهه)
 أي كلام البغوي (قوله لكون المراد به الخ) لا يتأق في الوضوء المجدد مع انه يصح فيه فرض
 الوضوء (قوله وان ذهب الاسنوى الخ) الاسنوى لم يذهب الى ذلك وانما ذهب الى عدم
 الاكتفاء بما ذكر ثم بحث الاكتفاء بعد جزمه بالاول ثم أشار الى رد البحث وعبارته شرح
 الروض تنبيه ما تقرر من الاكتفاء بالامور السابقة محل في الوضوء غير المحدث أما المحدث فاقباس
 عدم الاكتفاء فيه بنية الرفع أو الاستباحة وقد يقال بكتفي بها كالمسئلة المعادة غير ان ذلك
 مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه ذكره في المهمات انتهى (قوله وتعبه ابن العماد)
 أي في قوله رد على البحث فيما ذهب اليه من عدم الاكتفاء بما ذكر كما علم مما مر (قوله ويرد ذلك)

في هذا الرد نظر اذ لا دخل لكون فرضه الاولى والثانية فيما نحن فيه (قوله وغيرهما) أي عما
ليس عبادة أصلاً كالتبديد (قوله ونحوها) أي كنية أداء الوضوء المشاركة لنية الاستباحة في
الاكتفائه وان لم يقدمه الشارح (قوله لاحق) أي أو المقارن (قوله شاكفي كونها عليه)
لعل صورته انه حصل له في الوقت مسقط للوجوب كالجنون وشك في استغراقه الوقت اما اذا
تحقق الوجوب وشك في الفعل المسقط تظاهراً بالصلاة الحاصلة مع الشك صحيحة لان الاصل
بقائه شغل الذمة (قوله والثنية مطلقاً) أي ان لم يكن شرع في شيء من افعال الوضوء والا
انقطعت ولا تبطل بحيث لو أسلم بنى كما صرحوا به فخراده بالبطان ما يعم القطع (قوله بغير
اختياره) وبعبارة التحفة بغير عذر (قوله مع المتن أو نوى بوضوئه ما يثبت الخ) ظاهره انه عام في
جميع النيات فيشمل ما لو قال نويت الوضوء لقراءة القرآن مثلاً والشهاب بن حجر خص المتن بنية
الاستباحة كما هو قضية صنيع غيره كالرخصة ثم قال نعم ان نوى الوضوء للقراءة لم يبطل الا ان
قصد التعليق بها أو لا بخلاف ما لو لم يقصد الا بعد ذكره الوضوء مثلاً لصحة النية حينئذ فلا يطلها
ما وقع بعد انتهائى (قوله فان بقيت الى غسله فهو أفضل لا يشاب الخ) قضيته انما اذا عزبت قبل
غسل الوجه لا يشاب عليها وظاهره انه ليس مراداً (قوله لا تغسل الخ) أي مع السبحة ذكرها كما علم مما
مر (قوله ولو خاف له وجهان الى آخره) به تفصيل في حاشية الزيادة يتعين الرجوع اليه (قوله
وجب غسل الاقل فقط) ظاهره وان كان هو لزانة والمسئلة تتحمل تواليات كثيرة كما اذا كان
أحدهما من جهة عينه والاخر بعكسه أو خلفه أو امامه أو نحو ذلك ولا طائل تحتها (قوله
ليمان) أي مراده به البيان الا انه لم يحصل اذ الفرض انه مجرد الايضاح واعلم ان المصنف انما زاد
غالباً كغيره لانه أراد بالثبوت ما يثبت عليه الشعر بالفعل والامام بنى اعتراضه على أن المراد به
ما من شأبه الثبات عليه فلم يتوارد على محل واحد (قوله أما موضع الغم) لا موقع لا ما هنا (قوله
وهو) أي موضع التخييف (قوله ويسن غسل موضع الصاع الى آخره) وسيأتي سن اطالة
الغرة وحقيقة اذا غسل المد كورات حصل له سنتان سنة الاطالة وسنة الطر ورج من الخلاف
(قوله ومن الاثم بالجدع) أي ما يثمره السكين كما يثر خذ من قوله وقد تذر له من اخرج
ما لم يباشر مما كان مستتراً بالمارن وصرح بذات الزيادة (قوله لو اتخذناه انفاً) أي واتهم كما
يؤخذ من قوله وقد تذر له من (قوله أي الشعر المأبى عليه) لا يلا في الجواب الا أنى (قوله
فصل على شعره الخ) هذا اجراء عن الاشكال الاول وهو ان ذكر شعره تكرار وسكت عن
الجواب عن كون شعره غير صالح انفسه بما قبله ثم ان الجواب به ينحل الكلام عليه الى قولنا
ويجب غسل كل هذب وحاجب وذا روارب وعنفقة من حيث البشرة وكل خذ من حيث
الشعر ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الشهاب بن حريه على ذلك (قوله وهو منابها) عبارة التحفة
ولا يكلف غسلاً باطنها وهو البشر وداخلها وهو ما يستعمل شعرها (قوله والاصح ان الشعر
أصل لا يبدل) بيان له في مسح الرأس انه قال والاصح ان كلام من البشرة والشعر هنا أصل ورتب
عليه انه يكفي مسح أحدهما ثم فرق بينهما بين ما هنا وقضية ما رتبته هذا على الامة انه لا يكفي
هذا الاغسل الشعر وهو ظاهر في المحبة المكثفة له الهاهنا وان كان به كراهية ما بعده
واي طرم الاصل فيما يجب غسل ظاهره وباطنه من الشهور وقيل ما يأتي ان الاصل فيها

المجموع فليحذر (قوله لحصول المواجهة بها) أي بإصلها (قوله اذ لم يقل احد) تعليل لغير
 مذكور ولكنه معلوم وهو وجوب غسل ما بين الكوعين والمرقعتين (قوله بناء على ما يأتي) أي
 من أن البدن تصدق على العضو إلى الكتف فهو مقابل قوله فيما هي ان فلما ان البدن إلى الكوع
 فقط وهو أولى مما في حاشية الشيخ (قوله اليها) أي إلى الغاية على حذف مضاف أي إلى
 مدخولها وكذا يقال في ورثتها (قوله وضابطه) أي أفادت هذا الحكم تارة واسقاط ما وراءها
 أخرى (قوله أفادت الثاني) أي كونها غاية للاستقاط وقوله والافادت الاول أي كونها غاية لمد
 الحكم (قوله منه) أي من الاول (قوله من يذائنة) من فيه تبعية (قوله بحيث لو مد الخ)
 بيان لما يخرج لا لما لا يخرج فهو بيان للمنفى لا للمنفى (قوله أو استرسال) معطوف على مد وحاصله
 أنه يشترط أن لا يخرج عن حده بنفسه ولا بفعل (قوله اذ لم يقل أحد بخصوص الماصية) أي
 ولا بوجوب الاتمام على العمامة وإنما لم يذكر لأنه ليس من محل النزاع بينما وبين المخالف اذ هو
 محل وفاق بينهما (قوله ولم يجب في الخلف) أي مع كونه بدلا عن غسل الرجلين (قوله لان
 المواجهة انما تقع بالشعر لا بالبشرة) أي فالشعر هنالك هو الاصل وظاهر ان مراده به شعر
 اللحية والعارضين الكثيف كما قدمه وقد مناه فيه (قوله لجزمه بالحوار) في المعنى ان حرف
 العطف يجمع من الجزم بالحوار (قوله فالباء المقدرة للاصاق) تقدم قريبا ان الباء اذا دخلت
 في حيز المتعدي تكون التبعيض (قوله والحامل عليه) أي على هذا المذكور من
 التاربيلات وهذه عبارة الشهاب بن حجر في شرح لارشاد وعبارته في شرح الكتاب والحامل
 على ذلك الاجماع على تعيين غسائها ما حيث لا خف (قوله ولو غسل أربعة أعضائه معا) أي
 أراد كما هو امر المعينة الحقيقية حتى لو شرب وفي بقية أعضائه بعد غسل بعض الوجه كان
 الحكم كذلك لان الشرط ان لا يشرع في عضو حتى يتم ما قبله (قوله ورتب يشبه أن منه ما لو
 وقف تحت نحو ميزاب واستقر الماء يجري منه على أعضائه اذ لا دفعه الاولى مثلا يرتفع بها
 حدث الوجه فالأما الذي بعد يرفع حدث اليدين وهكذا فليراجع (قوله ولهذا لا يفتو
 في النجاسة الخ) قضية ما لا يحصل اختلاف في الماء الرا فلو كان جاريا كفي بالاتفاق لان
 الجري به لا يوجب غسل وجهه والثانية ليديه وهكذا فليراجع (قوله أو غسل أسافله الخ)
 أي فيما ذ غسل بالصب وهي الصورة التي زادها على المتن فيما مر في كذا ما ف ونشر غيب
 مرتب (قوله لا يقتضي بغسل الاسافل الخ) فيه ان المتن مفروض فيما اذا انهمس كادل عليه
 صنيعه وهو لا ينتقض بما ذكر (قوله عقب التسمية) لا يخفى ان حكم اللفظ بالنية مساعدا
 اسرار القلب وذلك انما يحصل عند تقرر فعل السار و لقلب أو تقديم النية كما هو واضح
 بخلاف تأخير اللفظ (قوله وبما تقر به مع ما قبل قرنهما مستحيل) دفع استحالة المقارنة
 لم يحصل بما أجابه وانما حمل بيان المراد من ايقاع اللفظ بالنية والتسمية من غير حصول
 المقارنة المستحيلة فقصه اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعترض (قوله وبين
 ما في نحو الاستسار أي الداخل في قوله السابق في الاستسار اذا يسرى للأذى ولينى لغيره ان
 قرى الاستسار هنا بالمشقة ويجوز قراءته بالمشقة وعليه اقتصر الشيخ في الحاشية براهبه تترادف
 تقدم ثم (قوله فاليابس سدى الخ) كان المراد ان أولاء الاراء لعل فذو الريح الطيب

من غيرهما فالعود أي غير ذي الریح الطيب واليابس المندی بالماء من هذه المذكورات أولى
من غيره ثم المندی بماء الورد وان كانت عبارته تقتضي خلاف ذلك وهي عبارة شرح الارشاد
لشهاب بن حجر وعبارة الروضة ويحصل السؤال بخرقة وكل خشن من بل لكن العود أولى
والارال منه أولى والا فضل ان يكون يابس ندى بالماء (قوله لكثرة الفوائد المترتبة الخ)
في هذا السياق في اداء المقصود وقلاقة وعبارة الشهاب بن حجر وليس فيه افضليته على الجماعة
التي هي سبع وعشرين درجة لانه لم يتحد الجزاء في الحديثين لان درجة من هذه قد تعدل كثيرا
من تلك السبعين ركعة (قوله فكره ازالته كدم الشهيد) ظاهره ان التشبيه في الكراهة
وينافيه ما بعده من حرمة ازالته كدم الشهيد فلا بد من تأويل في العبارة (قوله يفهم التعميم)
أي فيكره ولا ينافيه ما من من عدم الكراهة في النوم بعد الزوال للتغير هناك لاهنا (قوله
تحریمها المحرم) أي لذاته فلا ينافي ما مر في الوضوء بما مذهب وكذا يقال في المكروه وليتظر
لوا كل مغصوب باهل هو مثل الوضوء بما مذهب أو الحرمة فيه ذاتية والظاهر الا قول وحينئذ
فصورة المحرم الذي يحرم التسمية عنده ان ينسرب خرا أو بأكل ميتة لغير ضرورة والقرف بينه
وبين كل المغصوب ان الغضب أمر عارض على حل الماء كقول الذي هو الاصل بخلاف هذا
(قوله قوله وآخره) أي الا كحل ذلك والا فالسنة تحصل بدونه (قوله بأن تردد) أخرج به
ما لو يقن نجاستهما الصادق به المتن (قوله انما هو لا جمل توهم النجاسة) قد يقال لو كان
لا جمل هذا التوهم لا كفي بغسله واحدة لافادتها بيقين الطهارة (قوله لانهم كانوا
أصحاب اعمال) لعل وجه ادخال هذا في الدليل ان العمل يوجب ثقل النوم عادة فتأكل به
عدم الدراية (قوله وبعدها) ولو بان يجعل كل مرة من الاستنشاق بعد كل مرة من المضمضة
لبصدق بجميع الكيفيات (قوله لماسر) هو تابع في هذه الحوالة لشرح الروض لكن
ذال تقدم ما تصح له الحوالة عليه في الكلام على التسمية وهو قوله وانما لم يجب لآية الوضوء
المبينة لواجباته واقوله صلى الله عليه وسلم لا اعرابي توضأ كما أمر الله انتهى ويصح ان
يكون مراد الشارح بما مر الحديث الذي قدمه في غسل اليدين وان لم يبين وجه الدلالة منه
لذلك (قوله فلو قدم مؤخر) هذا لا يظهر ترتيبه على الاستحقاق وانما الذي يظهر عليه
ما ذهب اليه الشهاب بن حجر من انه اذا قدم الاستنشاق لفا واعتمد بالمضمضة اذا فعلها
بعده لوقوعه في غير مستحقه (قوله اذا المعتقد ما فيها) أي هنا بدليل قوله لقولهم في الصلاة الخ
والا فاذا تعارض ما في الروضة والمجموع قدم ما فيه غالباً لانه متتابع فيه الكلام الاصحاب
لا يختصر لكلام غيره (قوله وفائدة تقديم المضمضة الخ) عبارة الدميري والحكمة في تقديم
السنن الثلاثة يعني الكفين والمضمضة والاستنشاق على الوضوء ان يتدارك أو صاف الماء
الثلاثة (قوله وهذا لا يمكنه رد المني) الذي يأتي في الصوم ان محله الحرمة اذا خشى من
نفسه الوقوع (قوله وموق عين ولحاط) لينظر هذا معطوف على ما دام مع دخوله في الغسل
وقوله لا مانع فيهما الخ ظاهره انه لا يجب غسلهما الا اذا كان بهما مانع وهو خلاف صريح ما مر
من الوجوب مطلقاً ويجوز كونهما معطوفين على محذوف والتقدير والدلك لغير موق عين
ولحاط ولموق ولحاط فهو من مدخول الدلك لكن قد ينافيه ظاهر قوله والاوجب غسلهما

(قوله بنية الوضوء) يجب تقديمه على مسألة النقص لانه قيد في الزيادة فقط (قوله الا في ماء موقوف) استثناء من الزيادة كما يدل عليه التقريع لامن الاسراف وان كان حكمه كذلك (قوله من لحية غير الرجل وعارضيه) أي وغيرهما ولو قدم لفظ غير على لفظ لحية لافاد ذلك ولعله أصل العبارة (قوله فيمن كان في المسجد الخ) أي وكان تشبيكه عبثا كما هو ظاهر فلا يضر التشبيك في الوضوء وان كان في المسجد ينتظر الصلاة (قوله عما يعتبر في الفطرة) أي فلا يعتبر فضلها عن الدين على الراجح وما في حاشية شيخنا من اعتبار فضلها عنه قياسا على ما في التيمم ممنوع لوجود الفارق وهو وجود البدل هناك لاهنا (قوله بمعنى الشرب) قال الجوهرى نشف الثوب العرق بالكسر ونشف الحوض الماء ينشفه نشفا شربه وتنشفه كذلك (قوله وان كان الرافعي قد عداه) أي دعاه الاعضاء من حيث هو والا فالرافعي لم يذ كر في المحرر جميع الادعية المتقدمة (قوله فات الرافعي) أي لانه انما احتج على الاستحباب بثبوتها عن السلف والخلف (قوله انه روى عنه) أي من حيث هو والا فاشارح لم يذ كر جميع ما ذكرهنا وانما ذ كر ما في المحرر فقط (قوله وباستحبابه) يعني قوله أشهد أن لا اله الا الله الخ كما هو ظاهر وان أوهمت عبارته خلافه (قوله أما باعتبار ورود الخ) كان غرضه منه الجواب عن قول الشارح المارقات الرافعي والنووي انه روى الخ

(باب مسح الخلف)

(قوله من ادبه الجنس) هذا لئلا يحصل المقصود الابهاد كرها للشهاب بن محروهي انه بعد هذا جعل هنا مابين في غيره والافاقصار الشارح على ما ذكره يصدق بما قرئ منه (قوله انه لا يجب عبثا) أي بل بخيرا كما هو صريح عبارته وحينئذ فلا يصح التعبير بالجواز بالمعنى الذى أراد الشارح الا أن يريد به انه يجوز له تركه والعدول الى الغسل ثم ان شيخنا في الحاشية نازع في كون هذا من الواجب المخير بأن من شرطه ان لا يكون أحد الواجبين بدلا عن الآخر (قوله وهو كذلك اصالة) أي في المسئلتين (قوله لا يثارة تقديم الا فضل عليه) عبارة غيره لا يثارة الغسل عليه لامن حيث كونه أفضل منه وفي بعض نسخ الشارح لا يثارة وهي مساوية للعبارة المذكورة (قوله وقد يجب) أي عبثا لعل صورته ان يتخشى فوات الماء لو اشتغل بالانقاذ أو فوات الانقاذ لو اشتغل بالغسل (قوله وشمل اطلاقه) أي اطلاقه المسح مع قطع النظر عن خصوص المدة ولو قدمه على قول المصنف للمقيم الخ كان أولى (قوله لما زاد على فرض ونوافل) عبارة الشهاب بن حجر لانه محدث بالنسبة للفرض الثانى (قوله لان وقت المسح) أي الرفع للمحدث المستند اليه جواز الصلاة كما يؤخذ مما يأتى (قوله شيئا ن) كذا في نسخ وهو الا صوب الذى ينزل عليه كلامه الا فى قال شيئا الاول اللبس على كمال الطهر والثانى الصلاحية بأن يستجمع الشروط المذكورة فى كلام المصنف والاول راجع للبس والثانى لصفة الخلف وفى نسخ امور يدل شيئا ن وقد علمت ما فيها (قوله لاحتمال) معطوف على مذهب بابرار لام الاضافة والتقدير لتأ كيد النقي لمذهب المزنى والنقي لاحتمال الخ ولا يحتاج حينئذ الى تقدير مضاف قبل لفظ احتمال فهو أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وقد من) لا يخفى ان من جملة ما مر فيه انه اذا أراد ان يصلي فرضا ثانيا يترع ويأتى بطهر كامل وظاهر انه لا يأتى هناك الصورة انه

غسل ما عدا الرجلين فالواجب عليه هنا بعد التزعم انما هو غسل الرجلين (قوله لان القصد هنا منع تقوذا الماء) أى ومن لازمه منع الرؤية (قوله فلا يكفي نجس الى قوله والمتنجس كالنجس) أى لا يكفي المسح عليهما كما هو صريح كلامه بعد فليست الطهارة بشرط اللبس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهرا حالامن ضمير يلبس خلاف ذلك (قوله اقوته) الا صوب حذفه اذا لم تكن ليس قاصرا على ذلك وسيأتى ما أخرجه المتن (قوله ولا تقبل) هو وما بعده محترز المتن لولا قول الشارح لقوته فوجب حذفه كمنز (قوله فن أين يلزم الاصرار) هذا السؤال والجواب فيه نظرا ليحتمل (قوله لعنى قائم بالآلة) في هذا الفرق وقفة ظاهرة (قوله وأطلق الفقهاء انه حذف فوق حذف الخ) صريح هذا خصوصاً مع النظر لما قبله ان الجر موقوف اسم للاعلى بشرط أسفل وحينئذ فالتثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وان كلامنا الأعلى والأسفل يسمى جر موقفاً وعليه فالتثنية في كلام المصنف منزلة عليهما (قوله قاله البغوي) أى نقلا عن الاصحاب كما أفصح به في شرح الارشاد (قوله لا بد منها) يفيد انه لا بد من وجود الاسم في مقتضى خلاف ما ذكره صريح المتن انه يسمى خفاً وصرح به الشهاب ابن حجر (قوله وان أجزأ) لم يطهر الى موتع هذه العاية وهو باج فيها شرح الارشاد (قوله لجاسه) لعله سقط منه تاء قبل لها من مكتبة (قوله فاذا قدر على الاصل) عبارة الدميري فاذا زال رجب الرجوع الى الاصل

«(باب الفصل)»

(قوله أولا) ينبغي استقامة وعو تابع فيه لشرح الارشاد لكن ذلك عطف ما بعده بالفاء لترتيب الدكرات في متن الارشاد على هذا الوجه ولما لم تكن مرتبة في المنهاج كذلك عدل الشارح الى لو اوفى بيقولنا قبله أو لا موقع (قوله مع) لانهم سبق مرثله) روجه عدم وروده انه في معنى الميت بدليل ذكرهم في الجنائز البه شارح يفرق بين الأبيض (قوله أى الحيض) لا تفرق أى بين الأبيض لان المعنى عايب ويبدل لانه سبحانه ذكره من الحيض بما قبله بلفظ الاذى فلو كان المراد بالحيض الحيض لكان المضاف للاضمار وورد ذكره لشارح كعبيره من التفسير بالحيض يحتمل الى تقدير مضاف وشرف لفظه ان (قوله لانه لا يتخلل عن بل) قضية ان البلال شر الموحب ويمن كذلك (قوله وشراء) امره بخرى) قضية ان المانع والسبب لا يجبان جنابة (قوله وتنقص) أى يوجب كفاية. الجلال لقرن المصنف الاخرى والمرأة كزعمال (قوله واعتبار قدر الحشفة الخ) عبارة رافعة الراد لا بد من التقدير لكن المقدر به يوكر الى نظرا فقيهه هل يعتبر فيه قدر الحشفة اذ قد لا أى بالنسبة أو لا يعتبر تدويره ابل يستعمل في سيرها والارجحة انه يعتبر رها (قوله ويجب الحدباء لاجل الخ) قضية هذا مع ما مر من النجاسة في قوله تراى كتاب الحشفة أرته رها من مبان وجوب هذه المنة كورات بالذكر لما ان وهو حاضر في تمارى ولذا يقول الله اب بن تميم انه في غاية البعد لكن سيأتى في الهدى في هذا شارح وجوب الحدباء لا يتصل قوله سر عن نساء أى يبالى به دخله ثم مر ح حتى لا يترك ربه سيرة (قوله ثم الكلام) في شرح من الثقة كما مر من كلام مجموع (قوله بالشرح) من بين هو سرر مستحسب يسر مرد ولم يستحسب ما حال عن صفاته الا به وان قيل

به اذ النغمير مني أصلا (قوله عيني) أي من حنطة ونحوها (قوله بما إذا رأى) بدل من به
 (قوله أي بالجناية) وأما الخيض فسيأتي في باب وكذا النفاس وأما الموت فلا يتأتى فيه ما ذكر
 (قوله وجناح يجذره) فيه أنه كان داخل في وقفته فهو مسجد حتى ان المسجد اسم لهذه
 الابنية المخصوصة مع الارض وان لم يكن داخل في وقفته فظاهر أنه ليس له حكم المسجد
 (قوله ان زاد عليه التفسير) لادخل لهذا في التسمية وعدمها وانما هو حكم شرعي قيدت به
 الحرمية (قوله فله دخوله) بمعنى ان لا تمنعه والافهر حرام عليه بناء على انه مخاطب بفروع
 الشريعة (قوله أما الكافرة اذا كانت حائضا الخ) قضيتها انها تمنع من قراءة القرآن مطلقا
 وبه صرح الشهاب بن حجر يكنى بياق في الشرح خلافا في الكافر الجنب معللا بما يفيد
 عدم الحرمية هنا (قوله ان يدخل الخ) أي وفعل ذلك حتى يسمى ترددا وأما حرمية القصد
 فأمر آخر بقرينة يأتي (قوله على عزم) متى وصل لا يرد مع أي وفعل ذلك بقرينة
 ما ستره (قوله محله) خرج مسجد الحيف كقوله ولو لم يخرج (قال الشهاب بن قاسم
 ولو بقصد ان لا يزيد عليه وهو الطاهر انتهى (قوله انما يكون قرآنا بقصد) أي عند قصد
 المانع (قوله من قياسها عليها) ينظر ما مرجع الضمير (قوله ونحوها) أي المذكورات من
 الصلاة والطواف ونية من قطعة الخيض الخ وفي نسخ ونحوه وهي غير صحيحة اذا الروضة اعم
 قيدت بخصوص الزوج فقط (قوله من اجزائها) اللاتق حثباتها (قوله فلا يقال الخ)
 ما هذه لا يدفع عدا وعبارة الشهاب بن حجر وقوله سم الحدث اذا اطلق انصرف للاصغر غالبا
 مرادهم اطلاقه في عبارة التمهيد (قوله نعم يرتفع الخيض ثمة المناس وعكسه) ظاهره وان
 نوى المعنى الشرعي ولا يساعده تعليله والشهاب بن حجر يسده بما اذا لم ينو المعنى الشرعي
 وهو ظاهر (قوله الذي نواه فيها) صوابه فيه (قوله لا يهمن من غسله أصالة) أخذ منه
 الارتفاع عن محل النجاسة والتحجيل فيقيد عدم الارتفاع عن الرأس محل النجاسة (قوله
 وتعميم شار) فلو لم يعممه كان غسل بعضه بغير غسله الباقي فيجب غسله من الجناية حتى
 لو طهره ولو من أسفل محل غسله أو تقدر وجب عليه غسل ما طهر منه بالتطوع اذ التمس
 كماله انما يتجبر في شمس الملبس عن ابدان وأقرب روجه صاعدا لا يأتي بعصر الشعر
 من غسله كان مخاطبا برفع حيايته بالاسفل والتطعم ونحوه لا يكفي عنه (قوله مقود)
 أي مقود والاقصد قل سم من اسارح انه يتبعه سم المقود عما يقصد به (قوله شهور
 العين) أي في داخل (قوله ثم بوضعه) أي يلو غسل المسارح بجره العقب بالباب
 النجسة (قوله وسواء كما في الجمرع الخ) قضية هذا الصنيع في هذا التعميم في المتن وهو غير
 صحيح اذ المتن مفروض في تقديم ارضه بكلمة أي من الأكبر لتقيد بقرينة قوله فيما يأتي
 ثم هذا الخ وله هذا قال هو كما لا يخفى قول المصنف ثم بوضعه رعبارة الشهاب بن حجر
 حكاية القواب في المتن وعلى كل نحو من ستة الوضوء بتقديم كل أو بعضه وتأخير وتوسطه
 الغسل (قوله بأن يأخذ الخ) راجع للادن فقط كهو طاهر (قوله ثم طيبا) قضية ان الطبيب
 غير نحو المسك والذي في التحفة تفسير الحبر بالطيب (قوله وثمل بغيره) راندم لستحاصه
 لا يبايه ما مر في قوله بجنب لا فدم الفساد لان محل التحديد استرسال انه قال في شرح الررض

لو عبر بالواو بدل اذ ليكون جوابا عن سؤال مقدر لكان واضحا (قوله لانه استعمل الخ)
 كل المراد به انه استعمل في كل من المعيين بالنسبة للخمر وفي أحدهما بالنسبة لما بعدها
 للقرينة (قوله وما اعترض به ابن النقيب وغيره الخ) أي قول المصنف هي كل مسكر (قوله
 لان حقيقة تحريم الخ) لا يقتضي ان التحريم الذي هو المحكم الشرعي هو خطاب الله وفي
 اطلاق لفظ الجحاسة على خطايه تعالى غاية البعد والبشاعة فلعل المراد من العبارة غير
 طاهرها (قوله ثم الاعيان جناد) المراد بالجنادها ما ليس حيوانا ولا جزء ولا يخرج منه
 بقرينة بقية كلامه لكن قد ينافي ذلك قوله في مسألة الحصى لدخولها في الجناد المتقدم
 (قوله وجه الدلالة ان الماء) لعله جرى على الصواب في ذكر الماء والاذن الذي في الحصى
 أعم (قوله راعلم ان الفاظ الشرع الخ) وطفة ما يأتي عن ابن عباس (قوله حلت على
 الثاني) وهو هذا - هل الرجس على نحو من الكبر وان كان ماء كل مسكر (قوله
 ذه) أي الكلب (قوله فدل ايماؤه لعله يأن) أي بكبره من ان يشدد نونها (قوله
 ولا يستقص) أي التعليل بأنه لا يقتضي (قوله اذ لا تقبل الاستفاد واقتنا) المراد بالاقتناء
 هنا ما يرادف الاقتناء فعطفه عليه عطف تفسير اذا الحشرات يقتضيهما في الخواص (قوله
 المراد بجلته) أي فالإضافة بيانية كما صرح به المارودي الذي هو أصل من استدلال بذلك (قوله
 أي فرع كل منهما) أي مع الآخر أو مع حيوان طاهر وقوله به الاصله يصح تعليلها وأما
 قوله وتعليلها النجاسة لا يصح التعليل بالاشباب (قوله ان رلذ كانه) أي اليهودية لا ينافيه
 ما بعده (قوله لا تجسو امواتكم فان المأثر مر الخ) ذكر المأثر حري على الثواب كذا في الوارقد
 يقال ما المانع ان وجه الدلالة منه لطهارة الكافر ان الله لا يعرفه باسمه والكافر
 في الجحاسة بالموت فاذا اثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم التفرق افتادا (قوله كانه
 الزركشي) أي تبادله كما هو مذكور في كلام غير الساجد الا ان الامر في قوله الزركشي
 بكثيرا مما يوجبهم خلاف ذلك (قوله ما روى عن عبد الله بن مسعود) ان طاهرا من طاهرين
 قوله اذ جاع وسقطت الوبر الكمية (قوله لا تلمس الطمس) لعله هو باب الجوار
 ملاقا الطاهر المسموح حتى يمسجه ما بعده (قوله في الاقنية) يقتضي ذلك الخ (قوله
 الثاني يستثنى من القى كما صرح به شعاب بن صالح (قوله من الخ) أي من المسكر
 في كلامهم في شرح من الذين (قوله به محمد الخ) قال الله في سورة الاحقاف
 سكان الذين زناهم كسرهم مع تشديد ايد وثالثها كسرهم مع تحقير ايد تشديد
 (قوله بلا شهوة) أي قوته كما في غيره لا يادبه بعده (قوله دمه الخ) عطف شرح
 لشره دللهم ان من حجره حمله ما كثر مقدار ما به كسرهم مع تشديد ايد (قوله
 رجلا أو امرأة الخ) نعم في الآية الخارجه منه (قوله في الآية) أي في قوله (قوله
 يكف فيه) أي في منبه (قوله ومقابل الاصح انه نجس مطقا) صريح بقرينة ما بعده وان
 الصريح في انه اطلق المني الشائل إلى الا دمي وفيه امور منها تقدم الكلام على من لا دمي
 ومنها ان الخلاف في مني الا دمي أقوال لا يبرحه منها انه لا يوجب غسله في مقابلة
 الا دمي مع ان من جملة مقابل الاصح ما يفي بصحة ما في المقابلة (قوله ما من

مقابل الاصح الا في ما ذكره بعده وبالجمله قصصه منافيه اختلال من وجوه يعلم بمراجعة
كلامهم وعبارة الروضة واما التي في الا دى طاهر وقيل فيه قولان وقيل القولان في معنى
المرأة خاصة والمذهب الاول ثم قال واما معنى غير الا دى فمن الكلب والخنزير وفرع أحدهما
نجس ومن غيرهما فيه أو جه اصحها نجس والثاني طاهر والثالث طاهر من مأ كول اللحم نجس
من غيره كاللبن قلت الاصح عند المحققين والا كثر من الوجه الثاني والله أعلم انتهت (قوله ثم
يعنى الخ) قال في شرحه للعباب كانه له عنه بعضهم وينبغي ان يكون مراده بالعبه والطهارة
انتهى وكان الضمير في مراده راجع لوالده الذي أفنى بذلك فراجع عبارته وعليه فالجانب طاهر
بما أن أنواعه من غير تفصيل وهو خلاف ما ذكره هنا (قوله أو كان الجزء) لم يظهر ما هذا
معطوف عليه (قوله ولا نجس في المرأة) الضمير في نجس راجع الى الرطوبة (قوله ومن
المحكوم بنجاسته البخار) يعنى الدخان (قوله الا ان يفتره) أى والا ان يضع السمك في الماء عينا
كما قدمه في أوائل كتاب الطهارة (قوله اسم لكل مسكر) أى حقيقة كما هو الظاهر في
استشهاد الشارح به على ما قدمه صعوبة وفي المسئلة قولان هل الخمر حقيقة في المعتصرة من
العنب مجاز في غيرها أو حقيقة في كل مسكر (قوله متنوعة) ليس بقيد في الحكم وإنما قيد به لانه
الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع (قوله فيحتمل ان يقال ان ذلك الطيب ان كان أقل) أى
عين الطيب لا مجرد رائحته (قوله ويحتمل خلافه) أى وهو الطهارة مطلقا كما في حاشية الشيخ
(قوله وكالنجس بالعين العناقيد الخ) مراده به الرد على الشهاب بن حجر في شرح الارشاد لكن
في عبارته مسامحة وعبارة الشرح المذكور ونسبتي العناقيد وحياتهم اذ لا تضر مصاحبتهم للخمر
اذ انحلت (قوله وان لم يكن فيه) أى في ذات الدن (قوله أو هو) أى الفساد (قوله كشب)
الشب بالموحدة من جواهر الارض يشبه الزاج وبالمثلثة شجر معروف طيب الرائحة مر الطعم
يدبغ به أيضا قاله الدميرى (قوله لخروج حيوانه بموته عن الماء كول) خرج به جملة المذكور وان
كان مدفونا فانه يجوز أكله كما قدمه في فصل الاستنجاء ومر ما فيه ويرى انهم منافضه لما هنا
(قوله لم يحكم بنجاسته) يعنى لم يحكم بنجاسة ما أصابه كما في الهرة وفي نسخة لم يحكم بالنجاسة
لداخليه وهي الموافقة لما في فتاوى والده (قوله أو زاد في الغسلات فجعلها ثمانية) أى ولا يقال
ان الثامنة تقوم مقام التراب (قوله ومنفق عليه) المتفق عليه هو تحريم لحم الخنزير لاجلته كما
يعلم مما قدمه آنفا (قوله يتبع الاخس) لا معنى له في المتولد منها فكان ينبغي اسقاط لفظ منهما
(قوله لا تنفاه العلة فيها) لفظ فيها وصف للعلة وليس منه لمقاباة تنفاه (قوله وهو ما لا يدرك له عين)
المراد بالعين هنا الجرم فهو غير العين المذكورة في المتن (قوله ولا أثر له) يعنى من طعم أولون
بقرينة ما بعده (قوله أم لا لكون المحل صقيلا) صريحه ان نجاسة الصقيلا حكمية ولو قبل
الجفاف وليس كذلك بل نجاسته حينئذ عينية وانما نصوا عليه للاشارة لرد على المخالف القائل
بأنه يكتفى فيه بالمسح وعبارة الروضة قلت اذا أصابت النجاسة شيئا صقيلا كسيف وسكين ومرآة
لم يطهر بالمسح عند نابيل لا بد من غسلها (قوله بعد زوالها) أى زوال جرمها وفي نسخة زوال عينها
(قوله قال في الانوار لم يزل الا بالقطع عنى عنه) أى ولم يسهل بخلاف ما سياتى في اللون والريح
خلاف ما في وهم فيه (قوله ويظهر تصويره) يعنى تصويره بالبقاء الطعم على وجه غير محرم

وان قصرت عنه عبارته (قوله وليس في هذا ذوق نجاسة محقة لانه الخ) هذا جواب مستقل
لاتعاق له بما قبله وكان الاولى له الاقتصار عليه لان الكلام هنا في نجاسة غسلها وشك في طعمها
لا في نجاسة شك فيها ابتداء (قوله وتقدم في الاواني الخ) مراده به جواب آخر وهو ان المرح ان
حرمة الذوق انما هي عند تحقق النجاسة الا ان الانسب هنا جواب البلقيني لما قدمناه (قوله ولو
توقف زال ذلك) يعنى لون النجاسة او ريحها وليس خاصا بقول المصنف قلت فان بقيا الخ وان
اوهمه سياقه (قوله اذ ليس فيه تصريح الخ) وحينئذ فلا شاهد فيه لاقتناء والده على ان الاقتناء
المذكور لا يخلو عن توقف وان وجهه الشارح بقوله لانه عهد بول الحيوانات الخ وعليه فبقا
بمثله في نظائر ذلك ويكون تقييد الكلام البغوي (قوله وزنه) أى الماء كافي حاشية شيخنا وهو
متعين من حيث المعنى اذ الصورة ان الصبغ انفصل ولم يبق الا اللون المجرد لكنه لا تقبله عبارة
الفتاوى (قوله لم يظهر وان طبخ) أى لا ظاهر او لا باطنا كما هو صريح السياق وصريح كلامهم
خلاف لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وانما حكمنا بطهارة ظاهر الامر) أى اذا خالطه نجاسة
غير جامدة (قوله بخلاف السكين) أى فانه لا يتأقى الاتقاع به اغالب أى بالملايسة أى بالحل
ونحوه (قوله ومال جمع) مقابل لقوله فيما مر ومثل ذلك ما لو انفصلت زائدة بعد اعتبار ما يشر به
الحل الخ فهذا الجمع يقول بطهارة الحل وان زاد وزن الغسالة على الوجه المار

* (باب التيمم) *

(قوله بشرائط مخصوصة) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه (قوله وهو رخصة لا عزية) قيل يرد
عليه صحة تيمم العاصي عند فقد الماء كما يأتي وهو مردود بان المعصية ليست سبب الرخصة وانما
السبب فقد الماء بدليل انه يستوى فيه المسافر والمقيم (قوله والاصل في ذلك) أى قبل الاجماع
المتقدم ذكره فهو مستند الاجماع بالنسبة للجنب (قوله من عطف الخاص على العام) أى ونكتته
وروده في القرآن (قوله وان فقد الشرعى كالحصى) مراده بالشرعى ما ذكره في قوله بدليل ما لو
سافر الخ وليس مراده به ما يشمل احتياجه اليه اعطش محترم وخوف استعماله مما يأتي لانه سبأنى
عطفهما فى المتن على فقد الماء بهذين المعنيين (قوله هو جري على الغالب) فالمقيم مثله حال الشيخ
عمرة لك ان تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة تيقن الفقد وتوهم الوجود وتيقن الوجود كما
يعلم من كلامه رحمه الله وحينئذ فالحال الثالث لان توقف في كون المقيم فيها كالمسافر من
كل وجه بدليل ان المقيم يقصد الماء المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر انتهى (قوله
وهو الظن) الظن تارة يستند الى اخبار عدل فيلحق باليقين وتارة لا فهو كالوهم فلا ينافى ما هنا
ما يأتي قريبا (قوله موثوق به) أى بان يكون ثقة لا فاسقا بدليل قوله الاتى ولا أثر لخبار فاسق
الخ وبدليل قوله فيما مر فيما لو بعث النازلون ثقة فليحرج (قوله ولا أثر لخبار فاسق الخ) هذا
لاتعاق له بالطاب الذى الكلام فيه بل هو امر سابق على الطلب فكان ينبغى ذكره عند قوله
المازى من صورتيقن فقد كفى البحر ما لو أخبره عدول الخ وعن خط الشيخ ان محل عدم الأخذ
بقول الفاسق أى بالنسبة للوجود ما اذا تم وقوع اخباره فى الوهم وجود الماء وهو ظاهر وقد
تلخص ان طريقة الشيخ عدم صحة توكيد الفاسق فى طلب الماء مخالفا فى ذلك للشهاب بن حجر
(قوله وقد يجب طلبه قبل الوقت) نظريه الشهاب بن قاسم بما يأتي من جواز اتلاف الماء الذى

معه قبل الوقت انتهى وقد يتطرق فيه أيضا بان الذين يجب عليه استيعابهم هم رفقة المتسبون
 اليه لا جميع القافلة كما يأتي (قوله ولا يهيه) لا محل لها (قوله وضبطه) يحتمل رجوع الضمير
 الى ما يجب التردد اليه فيكون قد اثبت المخالفة بين هذا وبين ما في المتن من اول وهلة وبواقفه
 قوله الا تاتي وقول الشيخ قبل الخوان كان فيه مؤاخذات تأتي ويحتمل رجوعه لما في المتن فيكون
 قد أشار الى ما صرح به في شرح المنهج من ثني المخالفة بين هذه العبارات لان مؤداها واحد
 (قوله واضح) خبر قول المصنف وفي الحقيقة الوضوح انما هو للقبيل الذي حكاه الشيخ لا لنفس
 حكايته وقوله وانما عبر عنه بقبيل لا يحتمل ان الضمير في عنه للمخالفة التي اثبتتها القبيل بين ما هنا
 وبين ضبط الامام وليس فيه اثبات حكم حتى يقال وانما عبر عنه بقبيل لانه ليس في كلام الشيخين
 على ان كونه ليس في كلام الشيخين لا يقتضي التعبير عنه بقبيل وبالجملة ففي سياقه غاية القلاقة مع
 انه لا يعلم منه ما رجحه في ضبط ما يجب التردد اليه والذي يظهر ان الشيخ بالجلال انما مراده بما
 ذكره عن الشيخ ثني المخالفة بين ما هنا وضبط الامام الذي قد مر عنه عن شرح المنهج فحكايته
 للمخالفة بقبيل انما هو للاشارة لضعفها لا كما فهمه عن الشيخ (قوله وقولهم ان كان بمسئو
 الخ) مراده به الجواب عما اعترض به على المتن في ايجاب التردد من انه مخالف لكلام الشافعي
 والاصحاب من عدم ايجاب التردد مطلقا والجواب للشهاب بن حجر تصرف الشيخ في ابراده بما
 فيه علاقة (قوله وتأخير التيمم عن الطلب في الوقت جائز) أي فلا يمنع صحة التيمم لانه لا معنى
 للجواز هنا الا ذلك كما هو ظاهر وبهذا التوضيح معنى تقييده بقوله ان لم يحدث الخ وهو هذا اولى من
 جعل شيخنا له قيد الا ان لانه خلاف الظاهر من السياق (قوله بمحل) الاولى تأخيره عن قول
 المصنف ماء كما صنع في التحفة (قوله وعليه ان يسعى) أي ولو لما فوق حدا القرب ما لم يعد مسافرا
 كما صرح به الشهاب بن قاسم في جوائبي التحفة (قوله فلا أثر للخوف عليه) أي على المذكور
 (قوله ولان دانقا) الصواب حذف الواو (قوله خبر منها) يعني الاختصاصات (قوله مع
 كون التيمم جائزا في اثنا عشر) أي فان لم يكن التيمم جائزا في اثنا عشر بان كان في محل يغلب فيه
 وجود الماء فان الانتظار واجب عليه وان خرج الوقت كما علم من نظيره الماروبه صرح الزيادي
 (قوله أو يتقنه) أي النقد (قوله وهو ممن تلزمه الجمعة) قيد في الوجوب وانظر لو كان غير من
 تلزمه الجمعة هل الافضل له تخصيص فضيلة الصف وان اتعها ظهرا أو تحصيلها الجمعة باحرامه
 منفردا عن الصف الظاهر الثاني (قوله على بشر) أي والمحل يغلب فيه فقد الماء والاوجب
 الانتظار وان خرج الوقت كما قيده النور الزيادي كالشهاب بن حجر (قوله كعين اعارها) لعل
 المودة ان الدين الذي على المستعير تعدد ورأى المعتبر فك عينه بحال من عنده وان كان الدين انما
 يتعلق بالعين لان اعادة العير لرهنا ضمان للدين فيها ولا يصح باحتياجه لبيع تلك العين للامان بان لم
 يكن معه مستغنى عنه غيرها لانه ليس له تصرف فيها لانها امر هونة ولا يشكل على ما صورناه
 قول الشيخ الا تاتي بخلاف الدين فانه لا بد ان يكون عليه لان له غرضا في فك عينه مما قبله محض
 اداء دين الغير فليراجع (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله ان يريد) ظاهر السياق ان
 الضمير للسفر ورجعه شيخنا للمؤنة بتضمن يريد معنى يحتاجه (قوله بحفر يسير من غير مشقة)
 لعل المراد مشقة لها وقع فليراجع (قوله في الوقت) مفهومه انه لو وهبه أو اقرضه قبل الوقت

لا يجب عليه القبول وهو كذلك اذ لم يخاطب وعمر أن له اعدام الماء قبل الوقت فها هنا أولى وليس
هذا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت اذا اتسعت القافلة كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ
(قوله وان أمعن فيه) يجب حذف الواو اذ جعل الخلاف ما اذا أمعن في الطالب (قوله كما في
نحيم بعض الامراء) ذكر الامراء ليس بقيد وانما هو مجرد التصوير لانه الغالب كما هو ظاهر وان
نهم منه شيخنا التقييد ورتب عليه في حاشيته (قوله في القدر المحتاج اليه) انما لم يقيد به في
المسئلة قبلها لانه صورها باحتياجه لجميع الماء فلو فرض احتياجه للبعض فقط فسخ فيه فقط
كما هو ظاهر فالمسئلان في ذلك سواء (قوله وأراد الوارث تغريمهم مثله) كذا في النسخ ويجب
حذف لفظة مثله لافسادها المعنى وليست في شرح الروض الذي هذه عبارته (قوله ويلحق
بالمستعمل كل مستقدر عرف الخ) لعل الصورة ان مع ما من احدهما مستقدر عرفاى لا يصح
الطهر به تغيره بما يضر والاخر ليس كذلك فلا يلزمه شرب المستقدر والطهر بالآخر بخلاف
ماء الورد فيلزمه شربه عند الحاجة والطهر بالآخر ويبدل له ما ذكره بعد وفي الحقة مثله وكتب
عليه الشهاب بن قاسم ما يدل لذلك أيضا (قوله أو مرض) أى عصى به فلا تعلق له بمسئلة السفر
(قوله عاص بغيره) أى أو مرضه (قوله وعلى هذا) أى الشق الثاني من التفصيل وهو
احتياجه اليه لذلك حالا فقوله والقاتل معطوف على قوله من أطاق والتقدير ويحتمل كلام
القاتل بعدم جواز الخ (قوله وتعبيره بمنفعة عضو يؤخذ منه الخ) هذا انما يؤخذ من اطلاق
الخوف لا من التعبير بالعضو (قوله وكثرة المقدار) الواو والتقسيم (قوله فلا أثر لخوف ذلك
فيهما) يعنى في المسئلتين والاشارة بذلك للمحتزين المذكورين والضمير فيهما الثاني لذيتك
المحتزين فتأمل (قوله بانه يلزمه ذلك في الظاهر) أى بالنسبة للشين اليسير (قوله لتعلق حقه
تعالى بالطهارة) هذا يشبه المصادرة فان المستشكل لا يسلم تعلق حقه تعالى بالطهارة بالماء
حينئذ (قوله أو عرف هو ذلك من نفسه) أى طبعا لا تجربة (قوله فلم يرد) لوعبر بالواو وبدل القاء
كأعبر الدمري لكان واضحا (قوله عند غلبة ظنه الخ) لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لامتناع
استعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما يوهمه كلامه (قوله قال الاسنوي الخ) كان
الاولى تقايمه على قول المتن فان كان محدثا الخ (قوله لان مسح الصحيح منها) الصواب منه
وكذا يقال في عمها (قوله حتى ماتحت اطراف الساتر منه) ظاهره بل صريحه انه غاية في المسح
أى في مسح حتى ماتحت اطراف الساتر وليس كذلك وفي العبارة سقط يظهر من عبارة شرح
الارشاد التي هي أصل هذه العبارة ونصها بعد قول المتن فان ستره مسح بآء ابدأ وغسل الصحيح
حتى ماتحت اطراف الساتر الخ فله سقط لفظ وغسل الصحيح من السكتبة (قوله ولا بد) أى
لعمدة المسح اذ هو قيد له كما لا يخفى اى الاعداء عدم امكان نزعه كما يأتى (قوله والاوجب نزعه)
وحينئذ فلا فرق بين ما لو وضعها على حدث أو طهر الا في القضاء وعدمه كما سيصرح به في آخر
الباب (قوله فان تعذر مسح وقضى) هذا التفصيل فيما اذا كان في غير أعضاء التيم اما اذا كان
فيها فالقضاء لازم بكل حال كما يأتى (قوله ولعل صورة رفع الساتر انه ظهر من الصحيح ما لا يجب
غسله) عبارة مقابلة اذ ليس لنا صورة يظهر فيها من الصحيح ما لا يجب غسله وعبارة شرح الروض
بعد ان أجاب بالجواب الآتى في كلام الشيخ بعد انهم رأيت الزركشى أجاب بحمل ما هنا أى

مسئله رفع الساتر على ما اذا لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله وما هنالك في مسئلة الجبيرة على ما اذا ظهر منه ذلك وهو اولى انتهت (قوله او ما اذا تردد) هذا تصوير آخر للجبيرة فكأنه قال وصورة الجبيرة انه ظهر من الصحيح ما يجب غسله او ما اذا تردد الخ اذ ليس قبله ما يصح عطفه عليه في اللفظ وعبارة الشهاب بن حجر في هذا المقام ولو سقطت جبيرة في صلاته بطلت كنز ع الخف ومعه ما اذا بان شيء مما يجب غسله اذ لا يمكن بقاءها مع وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده في الحديث الاصغر او ما اذا تردد في بطلان تيممه وطال التردد أو مضى معه ركن ثم ان علم البرء بطل تيممه أيضا والا فلا وما تقر به من ان ملحظ بطلان الصلاة غير ملحظ بطلان التيمم اندفع قول بعضهم الى آخر ما يأتي في الشرح فالشيخ تصرف فيها وفي عبارة شرح الروض بما ترى

(فصل) (قوله جعلت لي الارض الخ) يدل من رواية الدارقطني (قوله لا امتنان) عبارة التحفة في حيز الامتنان وكتب عليه الشهاب بن قاسم مانعه قوله في حيز الامتنان فيه شيء انتهى وتوقفه كما ترى انما هو في كونها في حيز الامتنان لا في كون الامتنان دالا على خصوص التراب خلا لما في حاشية الشيخ (قوله كالوضوء) لعل التشبيه في مجرد الاختصاص مع قطع النظر عن كونه تعديا أو مع قول المعنى فلا ينافي ما مر له في الوضوء وفيه شيء خصوص ما ياتي بعده فلهذا هنا مشى على خلاف ما رجحه ثم (قوله ما يشمل) الصواب حذفه (قوله لقوله تعالى الخ) لا حاجة اليه هنا كالتجرا لا آتى لانه تقدم الاستدلال بهما وكان ينبغي ان يقدم الكلام على الآية ثم (قوله فلا يشترط تراب) لعل صوابه غبار ثم رأيت كذلك في نسخة (قوله ويدل له) أي لما في المتن أي يدل له من القرآن الآية المارة على ما مر فيها ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم الخ كما يصرح به كلام الدميري الذي ما هنا عبارة كالذي مر في الآية وان أوهم سياق الشيخ ان الضمير في له راجع لكلام الشافعي (قوله لي) الذي تقدم في رواية مسلم لنا (قوله وهذا الوجه ضعيف أو غلط) أي فكان على المصنف ان يعبر بالصحيح أو ان يمهله (قوله بناء على الخ) أي والاصل في الحرمة اذا أضيفت للعبادات عدم الصحة والا فلا يلزم من الحرمة عدم الصحة (قوله ولو صيبا) أي ولو غير مميز كما أفق به الشيخ بل أفق بان البهيمه مثله (قوله قبل واسقاطهما أولى) قضية حكايته ذلك بقيل انه لا يرتضيه في المسئلتين لكن ينحط كلامه في الثاني على الرضا به (قوله فانه يلزم منه) أي اذا وقع على الوجه المشروط (قوله لا يقال) سيأتي ان محل الجواب تسليم الاشكال فؤداهما واحد فلا ينبغي التعبير بلا يقال وعبارة الروض واستشكل ذلك أي قول المتن فلو تلقاه من الريح بكفه أو يده الى آخر ما مر في الشرح بان الحديث بعد الضرب وقبل مسح الوجه بضرب وكذا الضرب قبل الوقت أو مع الشك الى آخر ما يأتي ثم قال ويجاب باننا نقول بجواز الخ (قوله بخلاف ما اذا كان متعمدا) أي كان نوى استباحة الصلاة عن الا كبر مع علمه انه ليس عليه أكبر قاله الشهاب بن قاسم وظاهره وان لم يتلفظ بذلك (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وجه الدلالة منه انه أطلق عليه جنبا في هذه الحالة كما قاله الشهاب بن حجر ولك ان تقول هو صلى الله عليه وسلم انما أطلق عليه جنبا بناء على عدم صحة تيممه قبل علمه بالسبب ومن ثم لما أخبر به سكت (قوله العام المتعلق) من اضافة اسم الفاعل انما علمه فالتعلق بفتح اللام وكذا يقال في خاص المتعلق (قوله حتى انه لو لم ينو بعد ذلك) الاولى حذف قوله بعد ذلك لانه لا يصح

الا ان كانت الاشارة به الى مجرد صورة النقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المتقدم) أي قبيل قول
 المصنف فلو نقل من وجه الى يد الخ وان لم يكن بعنوان الفرق (قوله ومقابل الصحيح لا يجب
 الاستدامة) أي بل يكفي قرنهما بالنقل وان لم يستحضر عند مسح الوجه (قوله اذنية الاستباحة
 الخ) عبارة التحفة واليتم مبيع وبالخطا ما دقت نيته استباحة ما لا يستباح (قوله وظاهر حديثه
 الخ) هو من عطف الخاص اذ هو من مشمولات الوجه ونكته الاحتياج للنص عليها لحقائما
 (قوله ولانه مسح الخ) لا بد فيه من الواو لانه مسك آخر في الاستدلال بالقياس خلافا لما في
 حاشية الشيخ لكن لا بد من لفظ كالوجه بقوله كغسله لان الدليل لا يتضح الا به ولعله سقط من
 النسخ (قوله من الحدث الاكبر) لا يخفى انه ليس بقيد ولعله احتريزه عن الغسل الواقع
 عن الوضوء بالصب (قوله ولا ترتيب) بالرفع والتنوين عطف على قوله ايصال كما أشار اليه الشيخ
 الشارح بقوله أي لا يجب ذلك وبقوله لكنه يستحب وهو اولى من ضبط الشهاب بن حجر له
 بالفتح لافادته عدم مشروعية الترتيب أصلا (قوله كأن يأخذ بخرقه الخ) سيأتي ان المراد
 بالضرب النقل وتصويره بما ذكر يوهن ان المراد حقيقة الضرب فلو صور بقوله كأن معك
 وجهه ويديه في التراب معا كان اولى على ان تمنع اتقاء الضربتين اذا مسح وجهه ويديه معا
 لا قطع بان مسح الوجه غير مسح اليدين غاية الامر انه انتفى الترتيب بينهما (قوله سوى جزء منهما
 أو من احدهما) باثبات الف مع الدال في احدهما تاثيرا في أحد خلافا لما في نسخ فالضمير فيه
 كالضمير في منهما اليدين فلا يرد ان الترتيب واجب بين الوجه واليدين فلا يتصور بقا جزء من
 اليدين مع بقا جزء من الوجه لانه مادام جزء من الوجه باقيا فجميع مسح اليدين باق لعدم
 دخول وقته (قوله لان المراد بالضرب النقل الخ) لا يخفى ان ما مر قبله انما يأتي على ان المراد
 حقيقة الضرب والحاصل ان التعريفات المارة والآية انما تأتي على ذلك (قوله بدليل ان من
 غشبه غبار السفر لا يكف نقضه) لا يشكل عليه ما مر من كون الخليط يضر مطاقا وان قل
 للفرق الظاهر بين ما على العصوصوصا وهو من جنس التراب الممسوح به وبين خليط أجني
 طارئ فاندفع ما في حاشية الشيخ هنا (قوله كما يأتي) أي بقيد (قوله بخلاف توهمه السترة)
 يعني توهم المصلي لا بقيد كونه متيمما (قوله وشمل ذلك ما لو وجدته) أي او توهمه (قوله وخرج
 ما اذا كان في صلاة الخ) في هذا المصنف نظروا لعل المراد انه خرج بالتوهم في غير الصلاة الذي
 زاده التوهم فيها وان مثل التوهم فيها الشك والظن (قوله او كانت مقصورة) لاجابة اليه
 (قوله وحكم الصلاة عليه حكم غيرها) فهم من اطلاقه صحة الصلاة عليه باليتم للمسافر
 والحاضر بشرطه ولما كان ابن خيران يخالف في ذلك بالنسبة للحاضر اردف بكلامه ورده
 فانضح ان ادكلام ابن خيران عقب هذا واندفع ما في حاشية الشيخ هنا (قوله قبل حيث لم يكن ثم
 غيره) القائل بهذا القيل هو الشهاب بن حجر فان هذه عبارة في التحفة الى قول الشيخ انتهى
 لكن في سياق الشيخ له على هذا الوجه وحكاية جميعه بقيل مع ان الضعيف عند الشارح انما هو
 تقييده بقوله حيث لم يكن ثم غيره نظرا لا يخفى ومصدر عبارة الشهاب المذكور وقول ابن خيران
 ليس لحاضر أن يتيم ويصلي على الميت مردود حيث لم يكن ثم غيره وان أمكن توجيهه الخ (قوله
 ولورات حائض) أي من انقطع حبضا (قوله الذي لم ينوقدرا) لا بد من ذكره هنا خلافا لما في

شية الشيخ لانه سيعلم من حكاية الشارح للمقابل ان المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسئلة
 مستقلة لها خلاف يخصها فضرورة قول المصنف لا يجاوز ركعتين انه لم ينوقدوا كما صور به
 الشارح وصوره قوله الامن نوى عدد اعكس ذلك (قوله أى شيأ ولوركة) كلام مستأنف اذ
 هو حاصل جوابين مستأنفين فلا يصح أخذ احدهما غاية في الآخر والحاصل انه لما اعترض
 على المصنف في تعبيره بالعدد بانه لا يشمل الركعة سلكوا في الجواب عنه مسلكين فممن من سلم
 الاعتراض فقول لفظ عدد الى لفظ شئ ومنهم من منع الاعتراض بانه مبني على طريقة الحساب
 وان طريقة الفقهاء تخالف ذلك على ان هذا الاعتراض كما قاله بعضهم لا يأتي من احد حتى
 يحتاج للجواب عنه اذ كلام المصنف مفروض في الزيادة على الركعتين بدليل الاستثناء لكنه انما
 يأتي ان جعلنا الاستثناء هنا حقيقيا وتقدم في الحاشية قبل هذه انه ليس كذلك وانه مسئلة
 مستقلة (قوله ام لفة عندما) كانه مقطوعا لفظا وسواء كان لرض لان هذا ليس قسما لما قبل
 (قوله في باب اسباب الحدث) أى وفي صدر هذه السوادة (قوله بطل تيممه) أى الاول كما صرح
 به الخطيب (قوله بدليل الخ) هذا تعليل للنقل من حيث الجملة والافه وخاص بالنقل المطلق
 (قوله فاندفع ما قيل) لا يخفى ان الايهام لا يندفع بذلك (قوله ولا يدري انما مختلفة ام من جنس
 واحد) يعني كل اثنين من جنس واحد (قوله ولومات شخص بعد تيممه) أى التيمم (قوله
 اذ صلاة الجنائز موقوفة بعلوم الخ) لا يخفى ان صلاة الخسوف في وقته بعلوم أيضا وهو من التغير
 الى الانحلال فلا فرق بينهما وبين صلاة الجنائز فان قيل الانحلال غير معلوم الوقت فقديم تقدم
 وقد يتأخر قلنا كذلك الدفن بالنسبة لصلاة الجنائز الا ان يفرق بان الدفن متعلق بالاختيار ولا
 كذلك الانحلال ثم رأيت الشهاب بن قاسم ذهب الى نحو ذلك الاما ذكرته آخر (قوله لا يقال
 الخ) هذا وارد على قوله ولو تيمم في غروب وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح وحاصله ان موقفة بغير
 وقت الكراهة والموقفة يصح التيمم له في وقته مطلقا سواء اصله في وقته أم في غيره وهو اذ تيمم
 في غروب وقت الكراهة ليصلي فيه كن يتيمم في وقت العصر ليصلي به وقت المغرب وحاصل الجواب
 منع كونها موقفة (قوله هي موقفة) الضمير للنقل المساق بالتأويل (قوله والثاني يجب الصلاة
 بلاعادة) هو أحد أقوال ثلاثة في القديم والثاني منها نذب فعل الصلاة للفاقد المذكور والثالث
 حرمة مع وجوب الاعادة فيهما (قوله فعلها) الضمير فيه للنقل بالتأويل (قوله ومراده
 بالاعادة هنا القضاء) قال الشهاب بن حجر بل مراده ما يشمل الامرين فيلزمه فعلها في الوقت
 ان وجد ما مر فيه والانقارجه (قوله وتعبيرهم بمكان التيمم الخ) كان ينبغي له ان يجهل هذا
 ما يرتبه عليه (قوله ولانه لم يزمه فعله الخ) هو تابع فيه للشهاب بن حجر ولم يظهر له معنى هنا لانه
 مساو لتعليل الثاني الآتي وتوقف فيه أيضا الشهاب بن قاسم (قوله فيجوز عدم معرفتهم)
 كذا في النسخ ولعل الصواب حذف لفظ عدم (قوله أوجه لهم بحاله الخ) أى فاقتداؤهم به
 صحيح ولا قضاء عليهم كما يعلم مما يأتي في صلاة الجماعة (قوله وعليه دم كثير حائل) وعليه فراد
 المصنف بكثرته حيواته (قوله ثم التفرع في أصل المسئلة ظاهر اذا لنا الخ) هذا مبني على
 الجواب بان المراد الكثير الحاصل بفعله أو الذي جاوز محله اما على الجواب الثاني فهو ظاهر
 مطلقا (قوله في مفهوم الكثير) أى وهو انه ان كان حائلا لبعض التيمم ضررا فلا (قوله من

أعضاء طهارته) بشرط طهارة محلها فقط كما نقله الشهاب بن حجر عن ترجيح البركشي (قوله كما أشار إليه بقوله الخ) فيه نظر ظاهر

(باب الحيض)

(قوله لان أحكامه اغلب) أي من حيث الوقوع والافا أحكام الاستحاضة أكثر كما لا يخفى (قوله لانهما من حيض واحد) أي في الجملة اذ لا يكونان من حيض واحد الا اذا كانا حرم في مد (قوله على سبيل الصحة) قد يقال لاحاطة اليه بالاستغناء عنه بقوله دم جلية وبقوله أقصى رحم المرأة بل لا يظهر له معنى (قوله يتبع فيه الوجود) انظر ما معني الوجود بالنسبة للقبض وما بعده والمشمور يتبع فيه العرف وعبرة الامداد فرجع فيه الى التعارف بالاستقراء (قوله فيغتفر نقص زمن) راجع للدم والابن وان كان التفريع الا في خاصا بالدم ووجهه في اللبن احتمال لبلاغ (قوله والا قرب عدم الفرق) أي فيكون تقريرا فيهما كما أفصح به الشهاب بن قاسم في حواشي التحفة عن الشارح (قوله كان كافيا في أقل الحيض) بشكل عليه تسميتهم النقاء الحاصل بين أوقات الدم حيضا والمتعين كما لا يخفى ما فهمه الشهاب البرلسي من كلام الشارح المحقق وتبعه عليه تلبذه الشهاب بن قاسم من ان ذلك يكون كافيا في تسمية ما ذكره حيضا ولكن لا يكون الاقل وعبرة الشهاب البرلسي بعد ان قرر كلام الشارح المحقق على ما ذكرنا نصها فالحاصل ان تحقق وجود الاقرب فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض نقاء في خلال دم اليوم واللبلة زاد الحيض عن الاقل انتهت (قوله لزم ان يكون الخ) فيه نظر ظاهر وكذا في التعليل بعده (قوله تحبضي في علم الله الخ) تحبضي بفتح اوله وتشديد التسمية المفتوحة أيضا أي اقعدى عن الصلاة (قوله بدليل انه يحرم به امور زيادة الخ) أي بالنظر للمجموع والافحمة عبور المسجد عند خوف التلويث لا يقتضي انه اغلظ لانه لا امر عارض بدليل انه لا يختص بها قوله فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكره قد يشكل عليه تصريحهم بتحريم اسراج المذكورات بالنجس الا ان يقال ذلك عند تحقق النجاسة وما هنا في مجرد الخوف وقد قال الشهاب بن حجر ان محل عدم الحرمة في الحائض اذا عبرت الرباط ونحوه من حيث الحيض وامام من حيث التلويث فيحرم انتهى وظاهر انه انما يتأني في الحائض لكونها لها جهتان كما تقررا ما غيرها من الحق به امن به حدث دائم ونحوه فلا يتأني فيه اذ ليس فيه الاجهسة التلويث والشارح كغيره مصرح فيه بعدم الحرمة ثم رأيت الشهاب بن قاسم نقل عن شيخه الشهاب ابن حجر ما قدمته من الحل بقولي الا ان يقال الخ (قوله التي كان يفعلها الخ) ظاهره وان كان غافلا عن نية انا لو كان صحاحنا بعد وكلام المصنف الا في بقية انه لا بد من هذه النية وعليه اذالم يكن له عادة سكن كان في نية ما ذكره هل يكون كذلك (قوله والتعليل المذكور) يعني الذي في قوله ولا ان القضاء محله الخ فان العبارة لشرح اروض والشارح تصرف فيها بما ترى ووقع خلاف هذا في حاشية الشيخ (قوله بخلاف المجنون الخ) مقابل قوله والا وجهه كما افاده الشيخ كراهة قضائها (قوله اذ لا يلزم الخ) لان تقول يلزم اذا كان النهي راجعا لذات العبادة ولازمها على ان ما هنا طلب تركه لا عدم طلب وشتان ما بينهما (قوله ولانه يلزم على الأقل الخ) قد يقال لا محذور في الاستواء المذكور بدليل ما يأتي في التفضل في الاوقات

المكروهية (قوله مباشرتها) يجوز ان يكون المصدر مضافا لمفعوله أى ان ياشرها فيما بين
 صحتها وكينها ولقاءه أى ان ياشرها لكن على الثاني تكون فى معنى الباء (قوله ولو بوطء) المراد
 به المباشرة بالذكر (قوله فى زمن امكانه) أى بان كان بعد مضي يوم ويلة (قوله لان الحيض
 قد زال وصارت كالجنب) هذا التعليل يدخل فى نحو الجماع (قوله ويمحى لهما أيضا) أى
 بالانقطاع مع قطع النظر عن قول المصنف قبل الغسل والاصار للمعنى لم يحل قبل الغسل غير
 الصوم والصلاة والغسل اذ المراد بالطهارة فى كلامه الغسل أى اوبده كما لا يخفى (قوله
 ويخرج عنه ما تراه نحو الآية) قضية ان الآية اذا رأت دما وجازا كثيرا لحيض لا يحكم
 على ما استوفى شروط الحيض منه انه حيض وهو الذى يأتى للشارح فى الرد على الفتى
 ومعاصره والذى فى شرح الررض ان الخلاف انما هو فيما تراه الصبية التى لم تبلغ تسع سنين
 (قوله ليس ذلك بنفسه) يراد بالاستحاضة الخ اعلم ان حاصل ما قرره ابن حجر فى هذا المقام ان قوله
 حدث دائم تفسيره بالاستحاضة وقوله كسلس تشبيهه بالاستحاضة فى انه حدث دائم اشارة به مع
 التقرير بعد ما الى بيان حكم الاستحاضة الاجمالى ثم اشارة الى حكمها التفصيلى بقوله فتغسل
 المستحاضة فرجها الخ واما ما قرره الشارح فقبه أمور منها ان قوله والالزم الخ طاهر البطلان
 ومنها ان جعله كسلس تشبيها بعد ما قرره فى معنى قول المصنف حدث دائم يحل المعنى عليه الى
 قوامنا السلس مشبهه بالاستحاضة فى أن حكمه حكم الحدث الدائم وسيدكر ان المراد بالسلس هنا
 سلس البول والمذى والغائط والريح وجبئذ يقال كل من الاستحاضة والسلس الشامل لما
 ذكر يعطى حكم الحدث الدائم وليس احد نادا انما اذا يكون الحدث الدائم الذى أعطاه حكمه
 ومنها قوله بعد التقرير المذكور وهذا بيان لحكمها التفصيلى يقال عليه حيث بين حكمها
 اجمالا بقوله حدث وتفصيله لبيان هذا التقرير فيما يكون موقع قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ
 فتأمل (قوله أى فى الوقت) كما يأتى فى المتن فتنبه (قوله وحيث وجبت المبادرة الخ) كان الاولى
 تقديمه على قوله فلو أخرت الخ كما صنع الشهاب بن حجر وأخبره عن قوله والا فيضطر (قوله
 وهما ليسا من الوان الدم) عبارة القوت وهما شئ كالصديد يعلوه صفرة وكدره وليس ابدى كما قاله
 فى شرح المذهب انتهت (قوله وهى القصة) أى فهو تفسير مراد من القصة والخص تفسير
 لها باعتبار أصل اللغة (قوله وعلم من ذلك صحة ما فى التحقيق والمجموع) مراده بصحة ما فى
 المجموع بالنسبة للمقيس عليه بدليل ما قرره وبدليل قوله واما جعل الخ (قوله ويفرق بينهما
 أى بين المقيس والمقيس عليه فى كلام المجموع أى يفرق بينهما بما قدمه عن والده على انه كا
 الاولى حذف قوله وعلم الخ اذ لا حاجة اليه مع ما فيه (قوله فيقرأ بالرفع) عبارة الشهاب البراسى
 ينبغى ان يقرأ بالنصب لانا وان فرعنا على الاظهر لنا قول بان طهرها خمسة شراحيبا
 انتهت وما ذكره انما يتم ان كان الخلاف قويا نظرا لاصطلاح المصنف (قوله وتستحاض على
 وزن ما لم يسم فاعله) أى وهم لو الى وزنه فة طى تهراق ولم يتطروا الى عمل الخاص بل ابقوه
 على عمله الاول من نصب المفعول به فتأمل (قوله وشمل كلامه تحريم المكث فى المسجد عليها)
 يعنى قوله والمشهور وجوب الاحتياط (قوله ار صلاة الجنائز كذلك) قال سمي ينبغى ان
 لا يسقط القرض لعدم اغناء صلاتها عن القضاء (قوله وشمل اطلاقه التثقل بعد خروج وقت

قوله أى فى الوقت لغسل
 أصل العبارة قوله فتغسل
 المستحاضة أى فى الوقت الخ
 فسقط من الناصح

الفريضة قال الشهاب ابن قاسم انما يظهر ذلك اذا أريد النقل بطهارة القرض (قوله ولا يلزمها نية الوضوء) يشعر بجواز نيته قال سم والوجه خلافه لانه يحتمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا تكفي فيه نية الوضوء ولو غلطا بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الاكبر غلطا فلا احتياط الخالص على كل تقدير تعيين نية الاكبر فليتام انتهى (قوله بما قدرته) مع فيه الشهاب بن حجر وتجب منه سم فان المسوخ موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة (قوله الاول والرابع) في نسخة والخامس بدل الرابع وهي الصواب (قوله ومقتضى كلامه الخ) هذا على جعل الضمير فيه راجعا الى المتحيرة قال سم ولا يتعين بل يجوز ان يكون راجعا الى ما رجع اليه ضمير كانت في قوله أو كانت متحيرة وهي من جاوز دمها أكثر الخيض الذي هو مقسم لجميع الاقسام المتقدمة وادعى انه المتبادر ولا يحق انه يبعده الاتيان به بصيغة الفعل دون المتقدمة حيث اتى بها بصيغة اسم الفاعل وأيضا مقابلة النفسان بالحفظ ولهذا عدل عنه الشارح كالشهاب ابن حجر (قوله اذا توفرت شروطه) بخلاف ما اذا اتقى شئ منها كان رأيت يوما فقط ثم وضعت متصلا به كتابه عليه سم (قوله فيكون أكثر النفاس ستين) قال الشهاب البرلسي قضية هذا أن يكون غالب النفاس أربعة وعشرين ولم يقلوا به (قوله ولا يمكن تصوير متحيرة مطلقة في النفاس الخ) قال الشهاب ج قد تصور بان تقول ولدت بجنونة واستقرى الدم وأنا مبتدأة في الخيض فانها تحتاط ابدا

(كتاب الصلاة)

(قوله مفتحة بالكبير الخ) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله مخصوصة فلا بد له بقوله على قول مخصوص لكان أولى اذ هو صادق بما اذا اتى بالافعال المخصوصة من غير ترتيب مثلا واقتحمها بالتكبير واختتمها بالتسليم (قوله فلا ترد لدورتها) وايضا فهي صلاة بالنظر الى أصلها فلا يرد ما سقط لعذر (قوله أو وخمسة) له معطوف على مقول الا كثيرين أي ستة أي وقبل ستة وخمسة أشهر في العبارة مسامحة (قوله ولم تدخل في كلامه) أي الا في قوله الظاهر الخ (قوله اذ ولادته كطالع الشمس الخ) لم يظهر منه تخصيص الاوقات الخمسة اذ يلزم عليه زيادة الصلوات على خمسة (قوله وذلك يتصور الخ) راجع لقوله أو حدوته ان لم يكن (قوله وعلم على رأس الطل) محل هذا في شرح قول المتن المار واول وقته زوال الشمس (قوله وهو اول وقت العصر) لا ياسب التصدير بقوله خمس وانظر ما عراب المتن (قوله واقبال الظلام من المشرق) راجع للمسلمين (قوله او غسل أو تيمم) صريح العطف بأوانه يعتبر قدروا احده من المذكورات وكان المراد اياه يعتبر واجبه منها في معتق قدروا ان كان قد أتى به قبل الوقت وعبر الشهاب ج بالواو (قوله ولا تطير له في الاوقات) هذا لارم لما ذكره عقب هذا ايضا (قوله ولشروطها كالتثنية) وانه مسنون للوضوء الذي هو شرطها (قوله بلا مد) هو خبر قول الشارح (قوله الى انقضاء الوقت) يعني غروب الشفق كما علم من المتن (قوله لا بما بعده) من الاصفر ثم الايصر يعني انه لا ياسب الدخول اليها السابقة عليهما والمراد من هذا اني مذهب من قال ان الوقت لا يدخل الا بعقبهما (قوله وقول من قال) أي وهل قول من قال الخ (قوله اتحاد أول وقتي العشاء والصبح) لفظ أول ليس في فتاوى والده (قوله الشق الاول) أي المذكور في قوله هل

مقتضى ذلك انهم يصلون بعد فجرهم وحاصل ما ذكره ان والده مثل عن قضية ما قدمه هو في قوله
ومن لا عشاء عندهم الخ هل يقتضى انهم يصلون العشاء بعد الفجر او قبله فاجاب بان فرض كلام
الاصحاب فيه في الشق الثاني اى بان يفضل بعد الزمان الذى يغيب الشفق فيه في اقرب البلاد
اليهم فمن من الليل قبل طلوع الفجر يمكن ابقاء العشاء فيه وانما كان فرض كلامهم ذلك
للدلائل التى ذكرها من كلامهم وان كان كلامهم فى حد ذاته محتملا للشق الاول ايضا اعنى كونهم
يصلون العشاء بعد الفجر فهو غير مراد لهم (قوله فان اتفق وجود الشق الاول) بان لم يعرض
زمن غيبوبة الشفق في اقرب البلاد اليهم الا وقد طلع الفجر عندهم فحكمه انهم يصلون العشاء
حينئذ اى بعد الفجر وبعد التقدير المذكور وتوقع اتمامه اداء فتخلص من كلامه انه لا بد من ذلك
التقدير مطلقا وان لم عليه طلوع الفجر قبل فعل العشاء ولا يخفى بعده حينئذ ومن ثم اعتمد
الشهاب حج الاخذ بالنسبة فى هذه الحالة (قوله لخبر جبريل) اى بالنسبة لا قول الوقت اذ لم يقدم
دليله وقوله مع خبر مسلم اى بالنسبة لا آخره (قوله المذكوران) اى فى المتن قبل وبعد فقوله
ويبقى الى الفجر الصادق هو وقت الجواز والالتزام وقت الاختيار (قوله ثم اختيار) اى فقط
والافه ويشاركه الفضيلة فى وقتها (قوله لورود الفجر فى الكتاب الخ) عبارة شرح الروض
لان القرآن جاء بالثانى اى الفجر والسنة به ما معا (قوله عدمها) اى المخالفة لما بينه بعد
وحاصل كلامه انه لا مخالفة فى كلام النووي الذى فهمه منه أكثر المتأخرين لان ما نقله عن
الام ليس فيه تعرض لمحكم التسمية اذ الذى فيها انه يستحب ان لا تسمى فيبقى اذا سميت هل
يكون مكروها او خلاف الاولى لا تعرض فى النص لذلك وكذلك المحققون التابعون للنص
ساكتون عن ذلك فرجعنا الى الكراهة المصرح بها فى كلام النووي فى الروضة والتحقيق
الوارد به النص (قوله وسياق كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما بعد دخول الوقت) اى
فالكراهة خاصة به فانتقله بعد عن بحث الاسنوى مخالف له ومن ثم اعتمد الزيادة خلافه
وسياتى ان محل الكراهة اذا ظان بقطعة فى الوقت والاحرم (قوله وأكل لقم) يؤخذ منه ان
المراد بالاسباب اعم مما تتوقف عليه صحة الصلاة وكماها بخلاف صنيع الشهاب حج حيث
جعلها من الشغل الخفيف اذ مقتضاها ان المراد بالاسباب ما تتوقف عليه صحة الصلاة فحسب
(قوله فالجميع اداء) اى وينوى به الاداء (قوله وأجاب بعضهم) هو فرض قوله فى صدر
المسئلة ومن كان لواقتصر على اركان الصلاة أدركها (قوله وقد بقي منه ما يسعها) اى يسع
كل مجزئ من اركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه كما نقله سم عن بحث شيخه الشهاب حج
(قوله امتنع عليه الاجتهاد) لعل المراد امتناع الاخذ بقضية الاجتهاد حينئذ (قوله لخبر من
نام الخ) هو دليل على اصل المبادرة فقط (قوله كلها بذر او عمدا) اى وبعضها بذر وبعضها
عمدا لئلا يأتى قوله خلافا لبعض المتأخرين (قوله وقد عارض بحشمه المذكور) لعل المراد
بحشمه المذكور ما ذكره بقوله حيث قال فيما لو فات بعضها عمدا ان قياس قولهم الخ (قوله
اولى من رعاية التكميلات) لا محل له هنا (قوله فبان ضيقه) اى عن ركعة بقريئة ما هو
(قوله غمر) بفتحسين اى دهن ونحوه (قوله وقت الوقوف) لعل المراد الوقت الذى يجتمع
النام فيه للدعاء والتضرع بقريئة ما بعده لا مطلق الوقت الذى يصح فيه الوقوف (قوله

(وجههما) ليس هذا احد الوجهين حتى يقال انه اوجههما في العبارة مساهلة (قوله
 بخلاف ما لو شك بعد وقتها الخ) لعل صورته انه حصل له مانع في الوقت كأنما وشك هل حصل له
 فيه افاقة فلزمته الصلاة اولا (قوله بتأويل) انظر ما وجهه وفي حاشية الشيخ ما لا يشق (قوله
 اذا قلنا بان الكراهة للتنزيه) اي هنا (قوله ككسوف واستسقاء) جعلهما الشهاب حج
 مما سببه متقدم بناء على ان التقدم وقسميه بالنسبة للصلاة ووجه ما صنعه الشارح ان السبب
 الذي هو الكسوف والقسط موجود عند الصلاة وان تقدم ابتداءه والصلاة انما هي لهذا
 الموجود دليل انه لو زال امتنعت الصلاة واما الصلاة المطلوبة بعد السقي فاما هي للشكر
 لا لطلب الغيث فتأمل (قوله ومتميم) عبارة حج والمعادة لتيمم او انفراد انتهت ومتميم في عبارة
 الشارح معطوف على صفة جماعة وانظر ما وجه كون هذا من السبب المقارن مع ان السبب
 فيه وجود الماء مثلا (قوله اذ نحو التحية والكسوف معرض للفوات) ينظر ما وقع هنا (قوله
 وايضا فاباحة الصلاة على القول الخ) ظاهر التقييد بايضا انه لا جبهه فان لعدم الاعتقاد مع
 القول بكراهة التنزيه وليس كذلك كما لا يخفى ولو اسقط لفظ ايضا ليكون جوابا عن سؤال مقدر
 فاما من اثبات الانتم مع القول بكراهة التنزيه تقديره كيف تصعب بالاباحة والحرمة لكان
 واضحا وحاصل الجواب ان الجهة منقكة (قوله ولهذا ينقسم الفعل الخ) الفعل المتقسم الى
 هذه هو الفعل الاصطلاحي عند النجاة لا الفعل المراد هنا كما لا يخفى (قوله وجوب مطالبة)
 اي منا والافهم مطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب (قوله ورد الكافر) اي لانه اثم بالتك
 فوروده هنا بالنظر للشق الاول (قوله ورد غيره) قال الشهاب ابن حجر هو سهو والصواب ورد
 الصبي انتهى اي لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه قال سم بخلاف الجهنون والخاص
 والنفسا فانهم غير مطلوبة منهم بل ممنوعة على الاخيرين وفي نسخة من الشرح ورد الصبي وهي
 تصرف من عبارة المعتز لان المعتز انما قال ورد غيره ومن ثم اعترضه الشهاب بن حجر كما مر
 (قوله لانا قول بمنعه الخ) قال سم في حواشي التحفة اعل الوجه في جواب هذا القيل ان
 المصنف اراد بالوجوب معناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع اثره الذي هو توجه المطالبة في
 الدنيا وحينئذ يتضح اتقاؤه عن الاضداد باتفاق برأيه أو أحدهما انتهت (قوله انما يصرف
 له لوله الشرعي) أي الطلب الجازم (قوله ان في الكافر تفصيلا) صوابه ان في المفهوم تفصيلا
 (قوله على ان دعواه عدم اثم الكافر) يتأمل فانه انما ادعى اثمه حتى أورد (قوله كالسواك)
 لكن لا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح (قوله وليس للزوج
 الخ) ظاهره وان كانت صغيرة ولا ولي لها خاص وظاهره انه ليس كذلك اذ هو من جملة المسايين على
 انه يتوقف فيه أيضا مع وجود الولي الخاص اذ لا يتقاعده عن المودع والمستعير ان لم يكن أولى
 منهما واصل كلام الشارح محمول على غير هذا (قوله وظاهر كلامهم الخ) لم يظهر له ما وقع هنا
 والشهاب ابن حجر انما رتبته على قوله وكذا يجب القضاء على من اغنى عليه أو سكر بتعدن من جن
 أو اغنى عليه أو سكر بلا تعدن متعدي به الى آخر ما ذكره (قوله كذا اطلقوه) الذي تقدم
 في كلام الشارح ليس فيه اطلاق بل هو مقيد بقوله الواقعة في رده فهو مخرج اهـ هذه الصورة
 فكلام الخادم انما يتناول على عبارة من لم يذكر هذا القيد واثبات الشارح بلفظ كذا في قوله كذا

أطلقوه بعد إيراد الحكم مقيداً فيه بما لا يمتنع (قوله قدور) الذي أدخله في خلال كلام المصنف
 يلزم عليه تغيير أعراب المتن (قوله أي صلاة ذلك الوقت الخ) عبادة شرح الروض أي صلاة
 الوقت كما يلزم وقد بقي منه قدر ركعة لخبر الخ فجعل الخبر دليل على الوجوب بإدراك الركعة
 المتفق عليه بين القولين ثم قاس عليه إدراك الركن ولعل في الشرح سقطاً (قوله خبر) لعل
 هذا من باب التزل مع القول الثاني المستدل بالخبر المذكور كما يأتي والافسياني في الشرح أنه
 بالنسبة للإدعاء لا للوجوب وهو تابع فيما ذكره لما في شرح الهجعة واعترضه سم بقوله قد
 يناقش بأنه إن كان الخبر في إدراك الوجوب نافي قوله الآتي لأن مفهومه الخ أو في إدراك
 الإدعاء لم ينهض الاستدلال ولا بطريق القياس انتهى (قوله والفرق بين اعتبار زمن الطهارة
 الخ) لم يتعرض للفرق بين الطهر والتحرى (قوله تختص بالصلاة) فيه وقفة (قوله لتقديم
 إيجابها) بمعنى أن وجوبها سابق على الصلاة لا للصلاة بل لذاتها وإن لم يرد الصلاة وفرق بين تقديم
 إيجابها وإيجاب تقديمها فاندفع ما توهمه بعضهم هنا فافهم (قوله زال العذر وعاد) أي في
 الوقت بقرينة ما يأتي في كلام الأسنوي (قوله أو في صوم رمضان وهو مريض ثم شفى) فيه وقفة
 إذاً وليس ينقل وإن كان جائزاً تركه للعذر كما لا يخفى (قوله ما يسع ذلك) أي قدر ما يجمع
 معها أيضاً

• (فصل) • (قوله يعلم به وقت الصلاة) قال حج أصالة انتهى وظاهر أن مراده بذلك إدخال
 أذان المهيوم ونحوه مما يأتي أي فهو أذان حقيقة وليس المقصد بتقييد يعلم به وقت الصلاة
 أخرجه وإنما قيد به لأنه الأصل والشهاب سم فهم أن مراده به إخراج ما ذكره فكتب عليه
 مانعه قوله أصالة احترازاً عن الأذان الذي يسن لغير الصلاة واستدل على ذلك بكلامه في شرح
 الإرشاد بلفظ الاحتراز فتأمل (قوله فسمع ذلك عمر بن الخطاب الخ) المتبادر من الرواية أولاً
 أن الإشارة راجعة إلى الأذان خلاف المتبادر منها آخر في قوله فخرج يجرداء الخ فإن الظاهر
 منه أن الإشارة راجعة لا من الرواية ويؤيد هذا ما في رواية فلما سمع بذلك زيادة الباء في اسم
 الإشارة ويؤيد الأول ترتيب ما ذكر على مجرد الأذان وقوله وهو في بينه فليجرو (قوله وإنما
 واقعها نزول الوحي) فالحكم ثبت به لا به الكنك أن تقول لو كان الحكم ثبت بما ذكره صلى
 به صلى الله عليه وسلم صحيحة الأسراء فلعلم المراد أن جبريل أخبره عند الرؤيا المذكورة أن ما
 سمعه في ليلة الأسراء مشروع للصلاة وعليه فالوحي في الحقيقة إنما هو أخبار جبريل المذكور
 فليراجع (قوله ونخرج بقولنا يعلم به وقت الصلاة ما يسن لغيرها) قضيته أنه لا يسمى إذا ما سكن
 الذي يأتي عقبه بخالفه (قوله ولا ترد هذه الصور) أي على قول المصنف الآتي وإنما يشرعان
 للمكتوبة (قوله وأما هو فافرد الخ) هذا لا يجري مع الحصر (قوله فيحصل بفعل البعض)
 محل حصوله بذلك بالنسبة لظهور الشعار بقرينة ما يأتي من أنه يطلب من المنفرد وإن سمع
 أذان غيره (قوله والضابط الخ) هذا لا ينسجم مع الذي قبله والشهاب حج أنما رتبته على القول
 بأنه فرض كفاية وعبارته بعد قول المتن سنة وقيل فرض كفاية وبعد ذكر دليل القول الثاني
 نصها وهو قوي ومن ثم اختاره جمع فيقاتل أهل بلد تركوها أو أحدها بحيث لم يظهر الشعار
 في بلد صغيرة بكتفي بمحل أو كبيرة لا بد من محال نظير ما يأتي في الجماعة والضابط أن يكون بحيث

يسمعه كل اهلها واصغوا اليه وعلى الاول لا قتال لكن لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد من ظهور الشعار كما ذكره في قوله لا يتأق به ما يأتي ان اذان الجماعة الى آخره الشارح وبه يعلم ما في كلامه (قوله يكفى جماع واحدله) أى بالقوة كما يصرح به كلامه الا فى ولتأق المتأقاة (قوله مبتدأ حذف خبره) لا يتأق فى جماعة (قوله يحمل على ما اذا أراد الصلاة معهم) لعل المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التى لم ترد الصلاة مع جماعة الاذان كالمفرد (قوله من امكنة الجماعة) لا موقع لهذا البيان المتقدم (قوله لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء مؤدلة) هذا انما ساقه فى شرح الروى دليل على سن الاذان فى اولي المجموعتين وهو ظاهر واما ما صنعه الشارح فيلزم عليه ضياع (قوله وأجابوا الخ) فيه ان المدعى هنا من اقامة لكل وكل من الرواية متسكنل به فلا حاجة للجواب (قوله فيهما) أى بالنظر للمجموع بدليل كتابة المقابلين الاتيين (قوله ورفع صوته فى هذه الصورة فوق ما يسمعون) افهم عدم الاثم عند انتفاء الرفع المذكور وهو مشكل مع التعليل بعده (قوله ولا يصح لهم) قد يقال لا حاجة الى قوله لهم (قوله وان آمن الفتنة) لعل الصواب اسقاط الواو (قوله ليست من اهلها) أى ليست من اهل هذه العبادة المخصوصة (قوله بتكبيرات) فيه تساهل بالنسبة للاقامة (قوله هو القياس) الضمير فى المعنى راجع الى قول العوام الذى حكاه الهروى فى العبارة مسامحة (قوله لان الاذان مع موقوفا) لعل مراده بالموقوف ما قابل المغرب والمبنى والالم ينهض ما قاله لان من المعلوم ان المغرب اذا وقف عليه ثم حرك انما يحرك بحركة اعراجه وعليه فلا يتوجه عليه رد الشارح الا فى نعم فى جعله ذلك من الموقوف بالمعنى الذى ذكرناه مع وجود العامل وقفة فتأمل (قوله كما هو ظاهر لا متأمل) وجهه ان الاصل فى ميم السكون فحرك بالفتح لا لتقاؤه مع الهمزة التى الاصل فيها السكون أيضا اذ هى همزة وصل وانما لم تحرك بالكسرة لتوالى كسرتين وهو ثقيل بخلاف الراء من أكبر فان الاصل فيها التحريك (قوله فهو اسم للاقول) لا يخفى ان المناسب لهذا التوجيه ان يكون اسمها للثانى لانه الذى رجع اليه وحينئذ تسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع (قوله لو روده) أى التشويب (قوله أو المظلة) قال شيخنا فى الحاشية اى لعموم صاحب الغيبة القمرى فى آخر الشهر (قوله انه لو قاله) أى الاصلوا فى رجالكم عوضا عن حى على الصلاة حى على الفلاح كما أفصح به الدميرى وغيره (قوله لم يجزه) لعله بالنسبة لمن فى محل ابتدائه اذ لا توقف فى اجرائه لمن يشئ معه ومن ثم احتراز بالتصوير المذكور عما اذا اذن لمن يشئ معه فقط كما هو ظاهر ثم رأيت سم توقف فى عبارة الشارح وذكرانه بحث منه فيها فحاول تأويلها بما لا يخفى ما فيه انتهى والحاصل انه ينبغى حذف قوله كأن كان ثم معه من يشئ اذ حكمه حكم ما اذا كان يؤذن لنفسه (قوله ويبقى على المنتظم منه) ظاهره وان قصد التكميل والفرق بينه وبين الفاتحة لا تخ (قوله طويل) وصف للسكوت والكلام اذا لعطف بأو (قوله لم يسامح فيها بافصل البتة) لعله بالنسبة للسنة بقريته ما قبله أى فالاذان سوح فيه بالسكوت والكلام القصيرين فلم يسن الاستئناف لاجلها بخلاف الاقامة يسن الاستئناف فيها مطلقا ولم يسامح فيها بذلك (قوله وأن يؤخر رد السلام) هذا ظاهر اذا كان المسلم يمكث الى الفراغ

فان كان يذهب كان سلم وهو ما رفق به ليرد عليه حالاً أو يترك الرد (قوله وشرطه) أي المؤذن
 المذكور في المتن بقطع النظر عما قدمه الشارح (قوله فلا يصح اذان غير الذكر) أي الرجال
 والثاني بخلافه لأن الساب لا يرفع صوت على ما صرح فيجوز ولا يستحب ويكون ذكر الله تعالى
 كما ذكره حج وعليه فعدم الصحة في كلام الشارح على إطلاقه (قوله لخبر كرهت ان اذكر الله
 الاعلى طهر) قضية الاستدلال به ان الكراهة مع الحدث من حيث كون الاذان ذكر اوليس
 كذلك لان القرآن الذي هو افضل الاذن كما لا يكره مع الحدث كما بينه الشهاب سم ومن ثم
 حكم الشهاب المذكور بوجه من ادعى ذلك والشهاب حج استدلاله بخبر لا يؤذن الامتوضي
 (قوله من لا تباح له الصلاة) فلا كراهة في اذان فاقد الطهروين كما يحتمل الشهاب سم
 وصرح به الدميري وان آخر جتسه عبارة العباب المذكورة لكن بحث الشهاب المذكور في
 محل آخر الكراهة وينبغي أن يقال ان كان يؤذن لنفسه فلا يكره بدليل طلب نحو السورة منه
 وان كان اذانه لتأدية الشعار كره الا أن يكون مثله فتدبر (قوله وقضية كلامه) أي بالنظر لما
 قرره هو به حيث أطلق في الاذان من قوله من الاذان وما غيره فاضافه للضمير فقال من اذانه
 لكن يبقى النظر في المتن في حد ذاته في أي المعنيين أظهر (قوله فتكون الكراهة معهما اشد
 الخ) مراده اذانهما بغير رفع صوت والافقه مران اذان المرأة والختم برفعه حرام كذا جمل
 عليه الشهاب سم عبارة شرح الروض وفيه نظر اذ لا يسمى اذانا وانما هو مجرد ذكر فالاولى
 الجواب بأنه بالنسبة للإقامة (قوله الخليفة) بكسر الخاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلفه
 بقشه يدا للام لا رادة المبالغة كنهه خشي وخسه خصيصه (قوله ان يجمع بين الاذان
 والامامة) أي خلافا لمن منع السنية في ذلك ولن أثبت فيه الكراهة وفي نسخ والإقامة بدل
 الامامة (قوله الاستخبار عليه) أي على مطلق الاذان (قوله الثانيان الاذان يرجع للمؤذن
 الخ) في هذا الوجه تطرير يعلم بمراجعة كلامهم في باب الاجازة (قوله وبه صرح المصنف في مسئله
 الموالاة الاخيرة) هو تابع في هذه العبارة للشهاب حج في شرح الارشاد بعض تصرف لكن
 الشهاب المذكور ذكر قيل ذلك مانعه وكذا الواخر مؤداة لا آخر الوقت فأذن لها ثم عقب
 سلامها دخل وقت مؤداة أخرى فيؤذن لها فانه النوى انتهى والشارح قدم هذا في اوائل
 الفصل عقب قول المصنف فان كان فوائت لم يؤذن اغير الاولى ثم ذكر ما ذكره هنا فاشكل
 مراده (قوله وسببه التطويل) أي خشيته (قوله ومستتمه) لاحاجة اليه (قوله ولا ينفه) أي
 وخلافا لابن السبكي في كتابه التوشيح (قوله والخبر ان لا يدلان) أي من حيث المجموع اذ الاول
 وان كان عام فهو مخصوص بالثاني هذا هو مراده فيما يظهر والافه ولا يسهه ان ينكر عموم
 الاول في حد ذاته وبهذا يدفع تنظير الشارح الآتي في كلامه فتأمل (قوله ومن في صلاة الخ)
 عبارة الامداد للشهاب بن حجر بعد قول الارشاد ويحبب لامصلي او نحوه نصها عن يسكره
 الكلام كقاضي حجة ومجامع وغيرهما من يأتي فلا تنس لهؤلاء الاجابة بل تكره بل ان كانت
 اجابة المصلي بجمعه عليه أو تشويب أو صدقت وبررت أو قد قامت الصلاة بطلت بخلاف صدق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقامها الله وأدامها وتأت كدله للاجابة بعد الفراغ الى ان قال
 وكذا يقال في كل من طالب منه ترك الاجابة بعد ذكر كقاضي الحاجة والمجامع ومن يعمل التجاسة

الى آخره ما ذكره الله (قوله في هذه الحالة) يعني حالي المقارنة والتأخر وذلك لانه انما اتى
 بهما السنية لا الاجزاء (قوله والذي اتفق به الشيخ عز الدين انه تستحب اجابتهم) والصورة ان
 الاذان مشروع اذ الصورة ان كل واحد يؤذن على حدة لكنهم تقاربا وافاقتهم اصواتهم على
 السماع (قوله أي من ذلك) أي الاذان والاجابة والاقامة (قوله عطف بيان) يعني عطف
 تفسير وليس المراد عطف البيان الاصطلاح اذ هو لا يقترب بالواو (قوله يسكنها ابراهيم وآله)
 يقال عليه وحينئذ في معنى سؤالها السيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حاشية الشيخ
 في الجواب عنه ما لا يشق

• (فصل) • (قوله بصدرة لا بوجهه) انما قيد به لان الكلام هنا في صلاة القادر في الفرض كما
 هو نص المتن فلا يرد انه قد يجب بالوجه بالنسبة للمستلقي لان تلك حالة تجزئ وسيأتي لها حكم
 يخصها فاندفع ما في حاشية الشيخ عن الباطلي مع الجواب عنه (قوله لان المسامحة تصدق مع
 البعد) الذي يصدق مع البعد انما هو المسامحة العرفية لا الحقيقية كما حققه امام الحرمين
 وحيث كان المراد المسامحة العرفية فلا يرد عليه ما يأتي ولا يحتاج للجواب عنه اذ كل ذلك مبني
 على ارادة المسامحة الحقيقية الغير المختلفة بالقرب والبعد (قوله ويرد الخ) هذا لا يلاقى كلام
 الفارق كما يعلم بالتأمل وقوله فالمبطل مبهم ممنوع بل هو معين وانما المبهم من حصل له المبطل في
 صلاته منهما والفرق بين ما هنا ومن صلى اربع ركعات لاربع جهات ان ذلك في كل استقبال على
 حدة لا يحتمل انه مصيب وانه مخطئ فلم يتعين الخطا في حالة معينة واما هنا فانا على تسليم ما مر نعم ان
 احدهما في هذه الحالة المعنية خارج عن سمات الكعبة ولا بد فلم تصح القدوة فالخامس انما هي
 اعتبرنا المسامحة الحقيقية فالزام الفارق لا محذور عنه فالتعين الاكتفاء بالمسامحة العرفية التي
 قال بها امام الحرمين وسبقه قول الشارح عليها فيما يأتي في شرح قول المصنف ومن صلى في
 الكعبة واستقبل جدارها الخ (قوله لاتساع المسافة) كذا في نسخ والصواب ما في نسخة
 أخرى لاتساع المسامحة (قوله يحتمل انه وامامه من المسامتين) ان اراد المسامحة الحقيقية
 وهو الذي يوافقه قوله لاننا لا نعلم المسامحة من غيره فالا حتمال ممنوع وعدم مسامحة أحدهما
 أمر مقطوع به وان اراد المسامحة العرفية وهو الذي يوافقه قوله لاتساع المسافة مع البعد
 فالمسامحة بهذا المعنى متحقة لا محالة فتدبر (قوله من مباح قتال) لعل من بمعنى في (قوله
 وجب عليه اتمامها الخ) أي للعممة (قوله مسير المرقد) انظر ما صورته فان المسافر ما شيا يقتضل
 اصوب بمقصده وان لم يكن مسير المرقد ولا غيره فالمراد باللاحاق وما الحاجة اليه (قوله
 ذلك كله) أي الاستقبال وتمام الاركان او بعضها بان لم يمكنه شيء من ذلك أو أمكنه الاستقبال
 فقط أو تمام الاركان أو بعضها فقط وحينئذ فخالص ما ذكره الشهاب حج بقوله وظاهر صنيع
 المتن انه لا يجب الاستقبال في الجميع وتمام الاركان كلها أو بعضها الا ان قدر عليهم امعا والام
 يجب الا تمام مطلقا ولا الاستقبال الا في تحريم سهل قال وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك انتهى وشمل
 البعض في كلام الشارح الركوع وحده أو السجود وحده مثلا وصرح منه في ذلك ما في
 شرح المنهج بخلاف ما في التحفة وقد قال الشهاب سم ان ما اقتضاه كلام المنهج أي كالشارح
 لا وجه له (قوله وهو ضعيف) أي لا باطل كما قيل به وهذا وجه تنصيصه على انه ضعيف مع

فهمه من تعبير المصنف عنه بقبيل ويجوز رجوعه للتعليل وفي الحقة ما يؤيده (قوله قال المذهب الخ) هذا مما لا خلاف فيه وان أوهمه كلام الشارح (قوله أو الرجوع الى وطنه) انظر هو معطوف على ماذا واعل لفظ على ساقط من النسخ عقب قوله عزم (قوله ولو قهرا) في أخذه غاية للعمد وقفة (قوله ويكون سجوده الخ) أعرب الشهاب ج اخفض حالا وعليه فيقرأ سجوده بالجر واما منيع الشارح فيقتضى قراءته بالرفع (قوله وفي حديث الترمذي) هذا بيان الاتباع المتقدم (قوله لانه يلزمه اتمامها ما كئنا سهولته عليه) هذا جعله في شرح الروض تعليل لوجوب الاستمالة فيما ذكر لالوجوب اتمام الركوع والسجود والشارح تبعه في ذلك فلزم عليه اهمال تعليل الاتمام المذكور واما انه تعليل له أيضا مع انه غير صحيح (قوله وفرق بينه الخ) هذا فرق بين الاعتماد والجلوس بين السجدةتين كما في شرح الروض وعبارة الشارح لا تقبله (قوله ولو بقراءة له أهل فيها) في حاشية الشيخ تقييده بما اذا لم يرد التزول بها أخذ مما يأتي في الشارح في صلاة المسافر فلا ينظر معه (قوله او او طأها نجاسة لم يضر) لعل الصورة ان اللجام مثلا ليس في يده ليلاقى ما يأتي في شروط الصلاة وما يأتي قريبا من قوله ويظهر ان يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة الخ ثم رأيت الشهاب م م قال عقب قول الشهاب ج وطأ نجس خرج ايطاء الدابة لكن اذا تلوثت رجاها ضراما سال ما ربط بها كما في مسألة الساجور (قوله اتصلت بالدابة) أي وان لم تلاق اللجام كما هو ظاهر لانه قابض متصل بالنجاسة (قوله فان كانت معفو عنها الخ) هذا لا يختص بالمسافر كما يأتي في شروط الصلاة بما فيه على ان قوله ولم يجدها معد لا لم بشرطه ثم حينئذ فالعفو عما ذكر ليس بخصوص السير فقوله لان تكليفه ذلك الخ لم يتدنه شيئا (قوله أو زورق) ان كانت الصورة انه في البحر فلا حاجة اليه لانه قدم مسألة السفينة وان كانت الصورة انه في البر فان كانت صورته انه يجري رجال فكان ينبغي تقديمه على قوله يعيش به رجال وان كانت صورته انه تجر دابة مثلا فهو من افراد مسألة الحقة الآتية (قوله لان سيرها منسوب اليه) هو تعليل لمسألة المتن خاصة مع قطع النظر عما أدرجه فيه كما هو ظاهر على انها مقيدة بما اذا لم يكن من يلزم زمامها كما يأتي (قوله ويومئ) لا حاجة اليه بل هو مضر لان الاعادة لازمة حينئذ وان أتم الاركان (قوله انها لو مشيت) أي حيث اشترطنا وقوفها فهو راجع الى مسألة المتن وكأنه أخرج بقوله مشيت ما اذا تحركت اذ تحركها ليس منسوب اليه فليراجع (قوله وشمل كلامه) أي في خصوص قوله أو سائرة فلا والا يلزم عليه خلال لا يخفى (قوله ويلحق بها صلاة الجنابة) أي فلم يشملها كلامه لكن ينافيه قوله فيما مر في حل المتن عينا أو غيره وكان الاولى اسقاط هذا فيه مر لانه لا يناسب قول المتن وأتم ركوعه وسجوده (قوله بأن المقدم) أي في قاضي الحاجة وسكت عن سيرة المصلي (قوله وكأنهم راعوا الخ) هذا حكمة في اعتبار الثلاث ذراع والكفاية بذلك (قوله لاستقبال نحو حشيش الخ) بيان لمحتز قول المتن واستقبال جدارها الخ (قوله بأن وقف بطرفها وخرج عنه بعضه) صورته كأن جعل بعضه كاحد شقيه متوجها الى أحد وجهي ركن الكعبة والشق الآخر متوجها للهواء خارج الكعبة بأن لم ينحرف الى جهة ركنها وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ في الحاشية (قوله من عتبتها) ليس المراد العتبة التي يطوؤها الداخل بقريته ما بعده بل

المراد بهما الخشعية الاتية فكان ينبغي خلاف هذا التمييز (قوله أبعد عن الرياء) هذا
 انما عملوا به صلاة الانسان في بيت نفسه كما يأتي في كلامه في آخر صفة الصلاة اما هنا فهو ممنوع
 كما لا يخفى (قوله من لم يرج جماعة خارجها) أي فقط بقريئة ما بعده (قوله على ان صلاة النافلة
 في البيت أفضل الخ) المراد بيت الانسان كما سيصرح به آخر صفة الصلاة لا الكعبة وسأقي ثم انه
 لا يلزم من كثرة النواب أي الوارد في المسجد الحرام التفضيل ويدل لما ذكرنا أنه المراد ان
 الطرطوشي ماله في هو قائل بحرمه الصلاة داخل الكعبة (قوله وحصل له شئ في الخوضلة)
 مراده بالظلمة الظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل الى المعاينة بغير مشقة
 اذ هو فرض المسئلة وسأقي ما يدل في كلامه (قوله ولوعن علم) الاولى اسقاط ولولان المخبر
 عن غير علم هو المجتهد وستأتي مسئلته في المتن (قوله في المياه) أي مع اسكان الطهارة من ماء
 متيقن الطهارة (قوله ان علم ان صاحبها يخبر عن غير اجتهاد) ومن غير الاجتهاد أخذ ما قبله
 استنادا اخباره الى اتفاق اهل البلاد على جهات أو أوضاعها المعلوم منه جهة القبلة في الدار
 وان كان مستندهم الاجتهاد فعلم ان هذا لا يختص بدور مكة تنبيه (قوله ويجوز له الاجتهاد
 في خربة الخ) هذا وما بعده محترز ان لقوله فيما مر ولا اجتهاد في محاريب المسلمين ومحاريب جاداتهم
 (قوله قرون من المسلمين) في فتاوى السيوطي ان المراد بهم جماعات من المسلمين صلوا الى هذا
 المحراب ولم ينقل عن أحد منهم انه طعن فيه وليس المراد به ثمانمائة سنة ولا مائة ولا نصفها (قوله
 الآن يوافق عليها مسلم) لا يخفى ان منه بل أولى ما اذا كان للمسلمين في ذلك قواعد مدونة كما هو
 الواقع وكان لا يستقل بفهمه فأوقفه على فهم معانيها كافر فليس ذلك من محل النزاع (قوله
 وعلم مما تقدم من عدم جواز الاجتهاد الخ) لا حاجة اليه لانه نص المتن وعذره انه تابع في هذه
 العبارة لشرح الروض لكن عبارة المتن هناك مغايرة لما هنا (قوله فلا يجوز للاعني الخ)
 في حواشي التحفة للشهاب سم مانصه يؤخذ من جواز الاخذ بقول المخبر عن علم عند وجود
 الحائل المذكور رأى للمشقة حينئذ ومن قوله أي الشهاب حج الآتي ان لم يكن فيه مشقة
 عرفان الاعني اذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرابه معتمدا وشق عليه لمس الكعبة
 في الاول أو المحراب في الثاني لامتلاء محل بالناس أو لامتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك
 فقط عنه وجوب الامر وجار له الاخذ بقول المخبر عن علم قال وهذا ظاهر وفي ذلك مزيد
 في شرحنا لابي شجاع انتهى (قوله مع القدرة على اليقين باللمس) شمل ما لو كان اللبس يقيد به
 ليقين في الجهة دون العين كما في محاريب يار تشار شيد اطعمون فيها تيامنا وقياسر الاجهة
 وهو مفهوم مما مر فليتنبه له وحينئذ فيجب على الاعني لمس حوائطها ليستفيد اليقين في الجهة
 ثم يقلد في التيامن والقياسر هكذا ظهر فليصرر (قوله وأمكن الاجتهاد) أي والصورة انه
 عارف بالادلة انعمل بقريئة ما يأتي (قوله وبجران وراظهرة) لا حاجة اليه مع ما قبله لان
 حران من أعمال الشام والحكم واحد (قوله لكل صلاة تحضر) ظاهره ان الضحى مثلا اذا
 نذرها يكفي لها اجتهاد واحد وان عدد سلامها وتردد فيه شيخنا في الحاشية (قوله توطئة لقول
 المصنف تحضر) أي بناء على جهه على ظاهره (قول المتن ومن عجز عن الاجتهاد) أي عدم علمه
 بالادلة كما هو ظاهر من كلامه اذ العالم بهما يمتنع عليه التقليد كما مر قال الشهاب سم في حواشي

الحكمة قوله ومن يحز عن الاجتهاد يتأمل هذا مع ما تقدم يعلم ان العالم بالفعل بادلة القبله مجتمع
تقليده مطلقا وان كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية
في حقه وجب عليه التعلم وامتنع التقايد فان قلد لزمه القضاء قال وعبارة الروضة ظاهرة في كل
ذلك (قوله أكثر) أي من البصير (قوله بخلاف الفاسق) محترزاتين (قوله فيما ذكر) أي عند
ارادة السفر فهو الذي زاده المصنف في غيره هذا الكتاب وعبارة شرح الروض بعد قول المتن
تعلم الادلة عند السفر فرض عين وهذا ما صححه النووي في غير المنهاج وأطلق في المنهاج تبعاً
لرافعي تصحيح انه فرض عين كنعلم الوضوء وغيره انتهى فجعل الله ظهير تعلم الوضوء وغيره
بالنسبة لتصحیح اطلاق انه فرض عين وهو واضح وأما الشارح رحمه الله فجعله في حيز التفصيل
فأشكل (قوله لفرض الواحد اذا فسد) وكذا اذا أعاده في الجماعة كما صرح به الشهاب

(باب صفة الصلاة)

(قوله ونخرج عنها) يسمى شرطاً وسيأتي في الباب الآتي (لأن تقول لو أراد بالصلاة هذا
ما يشمل الشرط لترجم للشرط بفصل أو نحوه ولما ترجم له يباب على ان يمنع كون الشرط
الخارج عن الماهية من جملة الكيفية (قوله تكون الجملة خمسة عشر) أي بناء على ظاهر
عبارة الحاوي وظاهر تعويله عليه دون ما قبله وما بعده ما به مختاره (قوله غير موجوده
في الخارج) رده الشهاب بسم بأن ماهية الصوم الامسالك المخصوص بمعنى كف النفس على
الوجه المخصوص وهو فعل كما صرحوا به في الاصول انتهى وأقول الظاهر ان المراد من كلام
الشارح ان صورة الصلاة تشاهد بخلاف صورة الصوم (قوله لكن صوب في المجموع انها)
يعني اخلال بها (قوله والاوجه عدم صحتها مطلقاً) أي لأم الاتصاف بالمقارنة للتكبير
وهي ركن بالاتفاق فيستلزم فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع ثم رأيت بعضهم وجهه بما ذكره
(قوله وهي هنا معدا النسبة) أي اذا قطعنا النظر عما قدمه من قوله ولأن تقول الخ (قوله
كما قاله الشارح) يعني قوله من ظهر أو غيره كما هو ظاهر اذ هو الذي يحصل به الجواب عما ذكره
تعيين القرض لا من حيث كونه فرضاً بل من حيث كونه ظهراً أو غيره واعلم ان قول الشارح
الجلال من ظهر أو غيره بيان لما في مقدمه من قوله أي أراد أن يصلي ما هو فرض عقب قول
المصنف فان صلى فرضاً والشارح هنا أخذ الجواب من مجرد البيان وهو معلوم انه مبني على الميز
فاندفع ما في حاشية الشيخ هـ (قوله جواباً عن عبارة المصنف) يحتاج الى تقدير مضاف يتعلق به
قوله بأنه الخ أي جواباً عن اعتراض عبارة المصنف (قوله قصد فعلها) يعني الصلاة الماتمة
في الترجمة (قوله فعلها وتعيينها) أي لانه يلزم من إعادة الضمير على فرض الغاء قوله والاصح
وجوب الفرضية لانه بمعناه (قوله مع ما ذكر) أي من قصد الفعل وتعيينه وما ذكر القرض
المتقدم في كلام المصنف فليس من جملة المنوي كما هو ظاهر فاندفع ما وقع في حاشية الشيخ هـ
حاصله التورك على الشارح الجلال والجواب عنه بناء على ان مراده بقوله مع ما ذكره ان
وقصد الفعل والتعيين (قوله لتعيين نية الفرضية) أي انما وجبت نية الفرضية لان ما ذكره من
قصد الفعل والتعيين يصح بالعمارة فاحتاج الامر الى ما يخرجها وهو نية الفرضية أي وأما
غيرها من النوانى مثلاً خارج بالتعيين هذا ترتيب كلام الشارح الجلال وانظر ما علة الوجوب

على مخرج الشارح هنا من وجوبها حتى في الصلاة المعادة ثم رأيت في النجفة (قوله بخلاف
المعادة فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة) هذا لا يناسب ما رجحه من وجوب نية القرضية
في المعادة وعذرهم انه تبع فيه الشارح الجلال وهو انما بناء على مذهبه (قوله ولا يشترط أن
يتعرض للوقت) أي الذي يدخل به فعل الصلاة ويخرج بخروجه حتى يتأق قولاه اذ لا يجب
التعرض للشرط اذ الشرط انما هو الوقت المذكور كما لا يخفى وحينئذ فقوله كاليوم تنظير
لاقتبال (قوله طائفا دخوله) أي يستند شرعي كما هو ظاهر (قوله سيها) أي الصلاة (قوله
وعيد الاضحية الخ) هذا من ذى الوقت لا ذى السبب واعل في نسخ الشارح سقطا (قوله وسنة
الزوال وصلاة الغفلة) هاتان ذاتا وقت لا سبب (قوله فلا تجب اضافتها الى العشاء) افهم انه
يجوز وصرح به الشيخ في الحاشية والصورة أنه قال الوتر سنة العشاء فلا يصح اذالم يذ كر لفظ
الوتر كما هو ظاهر واعل هذا من ايراد الروضة وغيرها بقولهم ولا تضاف الى العشاء (قوله فانها
تتعدد كعتين) أي تنصرف اليها فليس له الزيادة عليهم ولا النقص عنهما الا بنية جديدة كما هو
ظاهر وبه يدفع ما في حاشية الشيخ (قوله كلها باطلة) أي الا الاول منها كما يعلم من باقي كلامه
(قوله ويجعل على ما يريد) ان كان مراده ما يريد في ابتداء نية خالف فرض المسئلة وان
أراد ما يريد بعد خالف ما نقله ابن العماد من الحصر في كلامهم (قوله فاذا نواها) أي الصلاة
وقوله وجب أن يحصل له أدنى المراتب أي النفل فتأمل (قوله بلفظه بالمشيئة) عبارة الدميري
ولو عقب النية بان شاء الله بالسانه أو قلبه تبركاً بضره وان عاق أو شئت ضر (قوله في طهره)
هو بالطاء المهملة وعبرة الروض كغيره الطهارة والشيخ في الحاشية فهم انها بالطاء المشالة فرتب
عليه ما هو مستور فيها (قوله اذ لا يلزم من بطلان الخصوص) أي القرضية وقوله بطلان
العموم أي عموم كونها صلاة المنزل على أقل الدرجات وهو النفل (قوله ان هذا) أي الحل وقوله
مراد المتكلمين أي الذين منهم الفخر الرازي على ان الفخر المذكور ما قل لما ذكره عن المتكلمين
خلاف ما يوهمه كلام الشارح واعلم ان لك أن تمنع هذه الدلالة بل لك ان تدعي دلالة كلام
المتكلمين على ان كلام الفخر على إطلاقه (قوله نحو وجاس الخلاف) أي المذكور في غير
هذا الكتاب وعبرة الروضة ولو قال لله الا كبرأجراً على المشهور (قوله اذ الراء حرف
تكرير الخ) لا يخفى ان التكرير غير التشديد ويظهر ذلك في حالة التحريك (قوله وصل همزة
الله أكبر بما كأموما) أي كوصلها بلفظ مأموما والموجود في نسخ الشرح لفظ كما
تخريف من الكتبة فان العبارة لا مداد وهي كما ذكرناه (قوله بخلاف الاولى) أي الزيادة
الاولى المذكور في قول المصنف كالله الا كبراً باللام لا تستقل (قوله يدل على القدم) أي
ان نظر الى الكبير من حيث الزمان يقال فلان اكبر من فلان أي اقدم منه في الزمان (قوله
وان يسمع نفسه) هذا لم يعلم مما تقدم ففيه مسامحة اذ النطق لا يستلزم اسماع نفسه (قوله
واستكسبه) الظاهر انه ليس بقيد في العصيان بل العصيان ثابت اذالم يعلم ولم يخله المكتسب
ابرة المعلم كان حبسه كما علم مما تقدمه قبل هذا (قوله ووجه الاعظام الخ) سكت عن وجه رجاء
الثواب ولعل المراد رجاء الثواب بذلك الاعظام (قوله على كبريائه) لفظة على بكسر اللام
اسم بمعنى علوه وهو مفعول اعتقاد (قوله وقيل الاشارة الى توحيده) انظر ما وجهه (قوله وقيل)

اى فى الحكمة غير ما مر عن الشافعى (قوله ويرفع يديه) اى الرفع المطلوب مع التسكيب وان
 اوهمت العبارة خلافه (قوله وما يجب التعرض له من صفاتها) اى من التعمين او والقرضية
 والمراد بذات الصلاة الافعال والاقوال المخصوصة (قوله ولا يحصل) اى الانعقاد (قوله مثل
 فرض الصبي) فيه وقفة خصوصاً على طريقته المتقدمة من عدم وجوب نية القرضية عليه
 (قوله للزحام) اى والصورة انه فى السفينة (قوله لاجل سنة الجماعة) اى فيما يصريح به
 قريباً ولو آخر هذا عنه كان اولى (قوله والافتناء السائب للاسم) وهل الميلان على وزانه اوله
 ضابط آخر (قوله او الاعلى ركبته) اى اولى يمكن من القيام الاعلى ركبته كما سيعلم من بقية
 كلامه فى آخر السواد وعبارة الروض وشرحه صريحة فيه (قوله ولو بعين) يعنى فى الهوض
 لافى دوام القيام كما علم مما مر (قوله بل ولو كان اقرب الى الركوع فيما يظهر) انظر ما وقع
 هذا البحث مع انه نص قول المتن فيما مر فان لم يطق اتصافاً وصار كرا كع الا ان يقال هذا
 فى الميل الى جنب بخلاف ما فى المتن فانه فى الانحناء وعليه فليتنظر ما اذا صار فى مسيله الى حد
 الركوع وقضية كلامه ان الميل لا يعطى حكم الانحناء لمراجع (قوله عن ذلك) اى عن كلام
 الامام الذى رده فى المجموع وفى نسخ وجع الوالد رحمه الله تعالى بين كلامى الروضة والمجموع
 الى آخره وماها اقدم (قوله وعلى القول بانه لا يمين للعود كيفية الخ) وهم ان فيه خلافاً
 وايس كذلك (قوله الاولى ما ذكره بقوله) - فى العبارة فالافضل لا فتراش كما قال (قوله وقد
 يس الاقضاء) اى بالاكيفية الاتية فالاقضاء المفسر بما مر مكر ومطلقاً (قوله وكان بذلك
 اقرب الى الارض) سقط منه لفظ بجهته من النسخ عقب قوله اقرب كما هو كذلك فى عبارة
 العباب واعلم ان من الواضح ان كلام الشارح فيما هو اعم من صلاة القائم والقاعد وغيرهما فى
 فى حاشية الشيخ من قصره على المستلقى ايس فى محله على ان كونه يضع مقدم راسه على الارض
 وهو مستلق على ظهره غير ممكن كما لا يخفى (قوله ولا يلزم نحو القاعد والموى اجراء الخ) اعلم
 المعنى انه لا يلزم القاعد اجراء القيام المجوز عنه ولا الموى اجراء نحو الركوع والسجود المجوز
 عنه على قلبه مع اتيانه بالاجزاء والافهوم من افراد ما قبله (قوله ويستحب له عاداتها) اى فيما اذا
 قدر على القيام او الركوع (قوله من اجزاء عاداته فى هويته للجلوس دون عكسه) والصورة انه
 فى النفل كما هو فرض الافتاء وفيه نظر ظاهر لان الحالة التى تمنع القراءة فيها كل بكل حال من
 القعود لذى له القراءة فيه فى الحال (قوله اذا استوى الزمان) ينبغى ان المراد استواء زمن كل
 ركعة من ركعات القعود مع كل ركعة من ركعات القيام لتحصل المفاضلة بين نفس القيام
 ونفس تسكير الركوع والسجود والا بأن كان المراد ان الزمان الذى صرفه لمجموع العشر
 مساو للزمان الذى صرفه للعشرين فينبغى القطع بتفضيل العشر من قيام والتفضيل حينئذ
 عارض من تطويل القيام لا من ذاته فتأمل (قوله اى عقبه) مراده بالعقبة ان لا يفصل بينه
 وبين التحرم تعوذاً وقراءةً لا العقبة الحقيقية (قوله دون الاعتدال) اى فابعد له وكان
 الاولى ان يقول من القيام دون ما بعده على انه سيعيده قريباً بنحو ما ذكرته (قوله وأمن فوت
 الصلاة) اى بأن لا يخاف الموت بأن لم يحضره ما يخشى منه الموت عاجلاً وأما من صورته يخوف
 المرأة نزول الحيض أو خوف جنون يعتاده فى هذا الوقت فيرد عليه ان الفاتت فى ذلك انما

هو الاداء فقط واعلم ان هذا والمسئولتين بعده لا يختص بالأموم وان اوجهه كلامه بخلاف
 الاول والخامس (قوله وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها) هذا قيد رابع وهو المراد بقول
 غيره وأمن فوت وقت الصلاة فالخاص لانه لا بد من أمنه فوت الصلاة من أصلها كما هو تمثيله
 وفوت الاداء كان لم يبق من الوقت الا ما يسع ركعة وفوت وقت الصلاة بان لم يبق من الوقت
 الا ما يسع الصلاة لكن يرد عليه ان هذا يغني عما قبله وفي حاشية الشيخ الجواب عن هذا بما
 لا يشق (قوله ويأتي به سرا) لاحاجة اليه لانه سيأتي في المتن (قوله أو يدرك امامه في غير
 القيام) هذا مفهوم قوله فيما مر بان يدرك امامه في القيام وما ذكره عقبه فاصرك كما هو التنبيه
 عليه ونبه الشهاب حج على ان محل هذا اذا لم يسلم الامام قبل جلوسه (قوله أي ما تلاعن كل
 الاديان الخ) عبارة الشهاب عمرة والحنيف يطلق على المائل والمستقيم فعلى الاول المراد المائل
 الى الحق والحنيف أيضا عند العرب من كان على ملة ابراهيم عليه الصلاة والسلام انتهت
 (قوله ولم يطرأ غيره) أي الجمع (قوله وقل حضوره) عبارة الامداد التي هي أصل هذه وان قل
 حضوره انتهت فلهذا لفظ ان سقط من نسخ الشارح (قوله باسروط المتقدمة) يعني في قوله
 تمكن منه بان ادرك امامه الخ ويغني عن هذا قوله قبيله لم تكن اذا الشروط بيان للتمكن كما
 أسلفه على ان الشهاب بن حجر ترك هذا كله هنا كانه لقصر زمن التعوذ (قوله كما ذكره في
 بعضها) حق العبارة كما ذكره وبعضها فيه (قوله ما عدا الجلوس معه) أي الامام وان لم يكن
 مذكورا اذ لا على فهم المراد نعم حق الاستثناء مما مر ان يقول الا فيما اذا ذكره في غير
 القيام (قوله وأفضل صيغه على الاطلاق) أي بالنسبة للقراءة أي او مطلقا ولا فلا خفاء ان
 التعوذ الوارد لدخول المسجد والخروج منه أو لدخول الخلافة افضل المحافظة فيه على لفظ
 الوارد (قوله ولولا القيام الثاني) لا موقع لهذه الغاية في المتن فيكون ينبغي أن يجهد بقوله للقراءة
 أو نحو ذلك (قوله استحب له الابتداء) يؤخذ منه مع قوله سواء ففتح انه لا يستحب التعوذ لغير
 الابتداء والافتتاح كان شرع في قراءة بعد ان كان في قراءة أخرى وبه يعلم ما في حاشية الشيخ
 (قوله بعد الافتتاح) أي ان أتى به كما يأتي (قوله فشلت عليه) أي شقت لكثرة الاصوات سلمه
 قاله شيخنا في الحاشية ولا يناقشه الترجي في قوله صلى الله عليه وسلم اهللكم تقرؤن خلفي لاحتمال
 انه كان يسمع الاصوات ولا يميز ما يقولون (قوله فلا تعين) اشار به الى دفع ما قيل ان ظاهر
 عبارة المصنف عدم وجوبها عليه بالكلمة (قوله كما يأتي بيانه) أي المسبوق الحقيقي بقرينة
 قوله مع من في معناه في عبارته مسامحة لانما توهم ان المسبوق الحكي غير من في معنى
 المسبوق وظاهرانه هو (قوله لا اقراءة الفاتحة) يخالف ما يأتي له في صلاة الجماعة وهو ساقط
 في بعض النسخ (قوله فلم يزل عذره) يعني لم يفرغ من قراءته في مسئلتى الشك والسيان ولم تزل
 الزجة من مسئلتها ولم تتم الاركان في مسئلة البطل (قوله حتى سبقه الامام بأكثر من ثلاثة
 أركان الخ) يعني انه فرغ من قراءة الفاتحة قبل انفصال الامام عن السجود الثاني واشتغل
 بالر كوع وبما بعده فلم يفرغ من ذلك الا والامام راكع في مسائل الشك والسيان (قوله
 وحينئذ فقد يتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات) هو ظاهر في مسئلتى الزجة وبطل الحركة
 لا في مسئلتى الشك والسيان اذ يتصور في الاولين أن يكون مسبوقا في الركعة الاولى

وسقطت عنه الفاتحة ثم حصل له العذر في غيرها فسقطت عنه الفاتحة أيضا بخلاف الآخرين إذ
يجب عليه القراءة عند التذكير كما يأتي (قوله اتلونه واضطرابه) أي الخبر (قوله فان تعمد
تركه) ليس بقيد فان الاستئناف لا يعدمه بكل حال حيث قصد التكميل الذي هو فرض المسئلة
كما يعلم مما يأتي وأما أخذ الشارح مفهوما في ما يأتي فهو مبني على ما زاده من القيد الآتي وستعلم
ما فيه (قوله والطواف) لم تظهر ضرورة الترتيب الحقيقي فيه (قوله ولم يطل غير المرتب) هذا قيد
زاده تبعا للإمداد على ما في كلامهم وهو يخرج عن صورة المسئلة إذ صورتهما كما يعلم بجراصة
كلامهم أنه أي بنصف الفاتحة الثاني من الأول أو لا ثم أي بالنصف الأول وأصل هذه السوادة
لروض وشرحه وليس فيه ما هذا القيد وهو انما يناسب مسائل قطع الموالاة الآتية (قوله فان
طال غير المرتب) مبني على القيد الذي زاده وهو ما فيه (قوله غير متعلق بالصلاة) بيان للمراد
من الاجنبي وسيأتي ما يوضح معنى تعلقه بالصلاة في قوله لأن ذلك ليس مختصا بالمصلحتها إذ يعلم
منه ان المتعلق به إما كان مختصا بالمصلحتها (قوله وان سن) أي حمد العاطس وقوله خارجها
أي الفاتحة (قوله يرد عليه الخ) أي فان رد حثثا فتنقطع الموالاة كما هو ظاهر (قوله ان
كان بعد فراغ الفاتحة) أي الصادق به أولوية الاستئناف اذ هو أعم من أن يكون عم الفاتحة
أولا لكن محل الخلاف اذا استأنفها بعد تمامها كما به عليه الشارح (قوله ويستثنى من كل
من الضابطين الخ) هو تابع في هذه العبارة لشرح الروض لكن ذلك تقدم له في المتن والشرح
ما يصحح له الاتيان باللام العهدية بخلاف الشارح فانه لم يتقدم له الا الإشارة الى ضابط واحد
فيما يقطع الموالاة وما لا يقطعها وهو قوله فيما مر من غير فصل الابعذر تنفس وعي الخ وعبارة
الروض وشرحه فان سكت بسيرامعية قطعها أي القراءة وطويلا عمد بحيث يزيد على سكتة
الاستراحة وان لم ينو القطع استأنف القراءة الى ان قال الشارح وما ضبط به المصنف الطول
أخذ من المجموع وعدل اليه عن ضبط الأصل له بما أشعر بقطع القراءة واعراضه عنها مختارا
اولعائني ليقيد ان السكوت للاعياء لا يؤثر وان طال لانه معذور ونقله في المجموع عن نص
الام ثم قال ويستثنى من كل من الضابطين الخ (قوله ولا التسبب الى حصوله) أي فيما اذا لم
يكن حاصله ويقدر تقيضه في قوله ولا قراءتهم في نحو مصحف أي اذا كان حاصله والمراد بالمصنف
الذي يجب عليه التسبب في حصوله ما فيه الفاتحة فقط كما هو ظاهر (قوله حتى لو لم يكن الخ)
لاموقع للتعبير بالغاية هنا (قوله لم يلزم مالكه اعارته) أي ولا اجارته كما في حواشي سم على المنهج
وفرق بينه وبين وجوب التعليم بالاجرة الذي أفهمه ما بعده (قوله فينتقل الى البديل) لا ينسجم
مع المتن بعده واصل فاء فينتقل هي فاء المتن فتكتب بآية حرق فتكون الفاء المتصلة بسبع زاده
النسخ لكن كان عليه أن يأتي قبل المتن بلقط وهو ثلاثية غير اعرابه ويجوز أن يكون قد جعله
جوابا لشرط محذوف (قوله ما ذكره الامام) يعني المقابل لما اختاره في المجموع وهو وجوب
افادتهم معنى منظوما وان لم يصرح به (قوله وما اختاره المصنف) ينبغي أن يزيد قبله لفظ قال
(قوله ولم يأمره بتقديم البسملة) أي بل انما أمره بسبحان الله وهو أقل من البسملة (قوله
فيحتمل ان المأمور كان عالما بالحكم) أي الذي هو تقديم البسملة لكن يشكل عليه حيث قد تقدم
سبحان الله على الحمد لله والقرآن يجب تقديمه ولا يقال سيأتي انه بعض آية لا نأقول هذا جواب

آخر الكلام في هذا الجواب على حديثه على ان ذلك مبني على كلام ابن الرقعة الا في وهو
 خلاف الرابع (قوله في تلك) يعني فيما اذا كان المحذوف من الساتحة وقوله دون هذه يعني فيما
 اذا كان المحذوف من غيرها لان هذا هو محل كلام ابن الرقعة وغيره كما يعلم بمراجعة شرح
 الروض وليس المراد ما في حاشية الشيخ كما هو ظاهر (قوله دون هذه) أي وان كان ذلك البعض
 معظم آية الدين أو نحوها وان استبعد الاذرع والمسيبي كما يأتي كما هو الظاهر من سياق
 الشارح (قوله والحديث لا حجة فيه) مراده به حديث الترمذي اذا قلت الى الصلاة فتوضأ كما
 أمر الله ثم تشهد واقم ثم كبر فان كان معك قرآن فاقرأ والا فاحمد الله وهله وكبره فسكاته توهم
 انه تنتم في كلامه وقد ساقه في شرح الروض وليس مراده الحديث المتقدم في السؤال
 والجواب لانه سبأ في الاشارة اليه بقوله نعم حديث سبحان الخ ويدل لما ذكره قوله لان ظاهره
 وجوب ثلاثة أنواع لان ذلك فيه خمسة أنواع (قوله بقصد السنية والبدل لم يكف) بحث
 الشيخ في الحاشية ان مثله ما اذا شرب في آية تتضمن الدعاء بين القرآنية والدعاء لنفسه وفيه وقفة
 للفرق الظاهر اذ هو ما شرب بين مقصودين لذاتهما للصلاة هما السنية والقرضية فاذا قصد
 أحدهما فات الآخر بخلافه في تلك مع ان موضوع اللفظ فيها الدعاء (قوله الا بالشروع في
 غيره) أي او بطول الفصل بحيث تنقطع نسبتته عن القاطعة (قوله ويجوز القصر) أي فهو لغة
 وان اوهم التعديل خلافه ويدل على ذلك قوله بعد وحكي مع المدلغة ثالثة وهي الامالة (قوله
 أي قاصدين) ظاهره انه تفسير للتشديد بقسميه القصر والمد وقد صرح به في الامداد لكن في
 التحفة وشرح الروض وغيرهما انه تفسير للممدود فقط (قوله ان تحجب) اعلاه سقط قبله لفظ من
 وهي كذلك في عبارة التحفة (قوله وهو لحن بل قبل شاذ منسك) صوابه وهو شاذ منسك بل قبل
 لحن ثم لا يخفى ان الشذوذ واللين انما هو اذا جعلها لغة في آمين بمعنى اسم الفعل لا اسم فاعل
 بمعنى قاصدين وان لم يقبله كلام الشارح أولا وآخرا (قوله لكن لا تبطل به الصلاة) ليس من
 مقول القيل (قوله ولو زاد الحمد لله رب العالمين) هو تابع فيه للامداد لكن الذي في كلام غيره
 الاقتصار على رب العالمين واصل ذلك قول الشافعي رضي الله عنه في الام لو قال آمين رب
 العالمين وغيره من ذكر الله تعالى كان حسنا (قوله والاصل في ذلك خبر الخ) وجه الدلالة منه
 ان قوله فانه من وافق تأمينه الخ يدل دلالة اجماع على ان علة طلب موافقة الامام في التأمين هي
 موافقة تأمين الملائكة والام يمكن لذكره فائدة فيعلم منه ان تأمين الامام يوافق تأمين الملائكة
 (قوله فظاهرهما الامر) أي باللازم وضمير التسمية للخبرين المنبرين اللذين لفظا مسلم عبارة عن
 تأمينهم واما ان تمتع كون ظاهرهما ذلك وتدعي ان ظاهرهما طلب التأخير وهذا قال هو فيما
 يأتي وبذلك علم ان المراد اذا آمن اذا أراد الخ فلو كان ظاهرهما ما ذكره هنالم يحتاج لبيان المراد
 اذ هو انما يكون فيما يريد به غير ظاهره (قوله ولان التأمين) دليل ثان لطلب المقارنة في التأمين
 فهو معطوف في المعنى على قوله والاصل في ذلك (قوله واجاب الاول بأنه اذا قالها الحفظة
 فالها من فوقهم الخ) هذا في الحقيقة جيع بين القولين فينتفي به كون الموافق خصوص الحفظة
 فان قلت وجه تخصيصهم بالموافقة ان تأمين غيرهم انما يقع بفعالهم فيلزم تأخره قلت ينافيه
 نص الخبر الذي استند اليه القول اثنائي المنصوص فيه على موافقتهم فان قلت يمكن أن يقع

(قوله ولان التأمين) كذا
 في نسخة المؤلف وفي غيرها
 ولان المأموم وهي التي في
 نسخ الشرح والمعنى عليها
 فتأمل اه

تأمين اهل السماء مقارنا وان كان تابعا لتأمين الحقلة خرقا للعادة قلت فلامعنى تخصيص
 الحقة حينئذ (قوله فاعتبر فعله) ظاهر هذا الفرق انه يستحب التأمين لقراءة الامام اذا جهر
 في السرية فليراجع (قوله اما الامام فلما امر) اى فى خبر كان اذا مرغ من قراءة ام القرآن رفع
 صوته فقال آمين بديم اصوته (قوله للجة) بالفتح فالتشديد وهى اختلاط الاصوات (قوله
 وعلاوه الخ) يؤخذ من التعليل ان محل الافضلية اذا قصد القيام بالقرآن وذكر الشهاب سمع ان
 الشارح قد وافق عليه (قوله ما لو نوى الرباعية) يعنى فعلها كذلك اذا الكلام فى القرض
 بقريئة ما يأتى له قبيل قول المصنف الخامس الركوع والقرض لا دخل لنية ذلك وعدم نيته فيه
 (قوله ولو سقطت قراءته اعنه الخ) انظر هل هذا فى الموافق او فى المسبوق او فيما هو اعم (قوله
 فان كانت مطلقة) اى الصلاة المفهومة من المقام (قوله ويقاس على ما ذكر من يجهر الخ) اى
 فيطلب منه الاسرار فى الحالات المذكورة (قوله ان لم يخف الخ) هذا لا يتأتى على ما اختاره
 فيما يأتى فى تفسير الواسطة (قوله ولا يخفى ان الحكم على كل من الجهر الخ) اى الواقع ذلك
 فى كلامهم اى فلا يتأتى طلب الاسرار فيما ذكره هذا العارض (قوله لمنفرد وامام محصورين
 الخ) هذا بالنظر للمجموع والافلا يفترق الحال فى القصار بالنسبة للمغرب كما هو ظاهر (قوله
 وان نوزع فيه) لعل وجه المنازعة ان فيه منافاة لما مر من انه لو تعارض ابقاء جميع الصلاة
 فى الوقت بالاعتصار على واجباته مع فعل سننها يلزم الذى عليه اخراج بعضها عن الوقت انه يأتى
 بالسنة وان خرج بعضها عن الوقت اسكن الفرق لا تخفى بين ذلك وبين ما هنا لان التعارض هناك
 حاصل بين فعل أصل السن وبين فعل الصلاة فى الوقت المستلزم لتلك جميع السن كما هو فرض
 ما تقدم بخلاف ما هنا فانه ان حافظ على ايقاعها فى الوقت أتى بأصل السنة وافاقت له انما هو
 كما هو والاثبات بالسورتين يتامهما فالتعارض انما حصل بين فعل بعض السنة وبين اكمالها
 وقدموا الاول لان فيه احراز فضيلة فعل الصلاة جميعها فى الوقت مع الاثبات بأصل السنة
 فتأمل (قوله والراحة بطن الكف) اى من غير الاصابع بقريئة ما بعده (قوله لانه اذا قام
 لمستحب الخ) الفرق ان ذلك شملت نية الصلاة الذى هو شرط وقوع الفعل والقول من الصلاة
 عن نظيره بخلاف هذا على ان يمنع فى صورة الروضة قيام مستحب مقام واجب كما يعلم بالتأمل
 (قوله ويكون التشبيه فى كلام المصنف بالنظر للرفع الخ) لا يخفى ان حاصل هذا ان التشبيه فى
 قول المصنف كاحرامه راجع الى مجموع قوله ويكبر فى ابتداء هويه ويرفع يديه الا انه بالنظر
 لنوله ويرفع يديه فقط فهو تشبيه ناقص ولذا ان تقول ما الداعى الى هذا التكلف وما المانع من
 جعله قصر من اول الامر على قوله ويرفع يديه فيكون التشبيه تاما (قوله لخبر المسى صلواته
 اذ فيه ثم ارفع حتى تعدل قائما لما مر) اعلم ان لفظ قائما فيما ذكرناه من تقمة الحديث كما هو
 ظاهر فثبتها ان تكتب بالاسود والموجود فى نسخ الشارح كتبهم بالاحمر وسببه ان فى نسخه
 التى رايتها سقطا فى هذا المحل اذ لفظ اتين السادس الاعتماد على قائما مطمنا فلفظ مطمنا
 لا وجود لها فى النسخ كلفظ قائما وكان المكتبة ظنوا ان قائما التى فى المتن هى التى تقدم
 ذكرها فى الحديث فكتبوها بالاحمر فلترجع نسخة صحيحة (قوله اعتمد وجوباً ثم سجد)
 اى اذا كان غير مأمووم كفى حاشية الزيادة (قوله بفتح الزى) ذكر الشهاب بن حجر انه متعين

فان المضر الرفع لاجل القزع وحده لا الرفع المقارن للقزع من غير قصد الرفع لاجله (قوله
 اي ربنا استجب لنا ولك الحمد الخ) هذا التقدير انما يحتاج اليه على رواية ذلك الحمد بالعطف ولعل
 الشارح زادها واسقطها الكتابة وعبارة الروض وشرحه ربنا لك الحمد اوربنا ولك الحمد الى
 ان قالوا الاولى اولى لورود السنة به لكن قال في الام الثاني احب الى ووجهه بأنه يجمع
 معنيين الدعاء والاعتراف أي ربنا استجب لنا الخ (قوله سرا) ليس بقيد هنا فكذلك ما مر
 يأتي به سرا الا التسميع بالنسبة للامام والمبلغ المحتاج اليه (قوله في الاخرى) متعلق بمتنع
 لا يحظه (قوله بعد اتيانه بالذكر الراتب) وهو الى قوله ومهما شئت من شيء بعد كما صرح به
 غيره ومنه مع ما بعده يعلم انهم مجمعون على عدم سن ما زاد عليه لكل أحد (قوله خلافا لما
 في الاقليد) أي في قوله انه لا يزيد على ربنا لك الحمد كما يؤخذ مما بعده وعليه جماعة منهم الا ذرعى
 ونقل عن النص أيضا ومختار الشارح هو الاول وهو طالب الراتب من كل أحد كما هو نص
 عبارته ولا يقدح في اختياره قوله عقبه ويمكن الخ كما هو ظاهر (قوله لشرفها) أي في الجملة
 فلا يقتضي انها افضل من غيرها على الاطلاق أو انه جعل الحكمة مجموع هذا وما بعده (قوله
 وبالتشويب) متعلق بيؤذن كالطرف قبله (قوله من ادعية الصلاة) هل المراد بها المطلوبة في
 الصلاة أي المأثورة أو المراد ما يأتي بها منها في الصلاة وان لم تكن مأثورة ظاهر السياق واضافة
 الى الصلاة الاول وعليه فلا مخالفة بينه وبين ما ذهب اليه الشهاب حج من ان الوارد يتبع
 لفظه من جمع أو افراد وغير الوارد يأتي فيه بلاغ الجمع فليراجع (قوله أو نحوه) مثله في الروضة
 وغيرها وانظر ما المراد بنحو الدعاء فان كان الثناء فكان المناسب العطف بالواو دون أو لما سيأتي
 انه لا بد من الجمع بين الدعاء والثناء على انه قد يمنع كون الثناء نحو الدعاء فليراجع (قوله وقضيته
 عدم البطلان بتطويله) قضيته ان محل عدم البطلان اذا طاله بخصوص القنوت بخلاف
 ما اذا طاله بغيره وقضية التعديل الاتي خلافه ووافق ما اقتضاه التعديل ما سيأتي في وجود
 السهو فليراجع (قوله قياسا على ما تقدم) يعني الصلاة على الآل فالقياس سن الصلاة على
 الاصحاب والمقيس عليه سنهم على الآل وهو الواقع في كلام غيره ويبدل له قوله الاتي قريبا بل
 زادوا ذكر الآل بخلافه سنهم الاصحاب لما علمت والافهول بمقدم له غير ذلك ويحتمل ان قوله
 ما تقدم عبارة عن قول غيره الآل ويكون نظره متبعا الى انها الاول بزيادة الواو فغير عنه بقوله
 ما تقدم (قوله عن عدم استحبابها) لا محل لقوله عدم فيجب حذفه (قوله وفي سائر الادعية)
 أي خارج الصلاة كما هو ظاهر (قوله ان الاول دليلين) يعني الاتباع الذي ذكره عقب هذا
 والقياس الاتي في قوله وأفاد بقوله كما قياس الرفع فيه الخ لما كان في سببها فلاقة وانظر ما معنى
 القياس في كلام الشارح الجلال فان الذي جعله مستندا للقياس وهو حديث البيهقي كاف
 في الاتباع فانه في خصوص القنوت والدعاء بجزء منه فاما معنى قياس الشيء على نفسه وغير
 الشارح الجلال جعل خبر البيهقي مستندا للاتباع وهو المشار اليه بقول الشارح هنا فيما
 مر اتباعا كما رواه البيهقي (قوله ومقابل الاصح) صوابه الصحيح (قوله لانه بمعنى الثناء)
 أي مع كونه متعلقا بالصلاة والافلا قائل بأنه اذا كان بمعنى الثناء لا يطل وان لم يتعلق
 بالصلاة كان أجاب به ثناء غير الامام (قوله بأن اعادته بلفظه صيرته كالـ كلام الاجنبي)

انظر ما عناه ولا يصح رجوع الضمير فيه للإمام لاقتضائه ان مناط البطلان إعادة الإمام فإذا
 لم يعد له بلفظه لا تبطل الصلاة ولا قائل به وعبرة الامداد ولا نظر لان الملقوط به نظم القرآن
 لان القرينة صرقتة عنه وصيرته كاللفظ الاجنبي انتهت (قوله والدعاء كان لدفع ترددهم الخ)
 جواب عما يقال ان قنوت النازلة انما شرع لدفع أمر نزل بالمسلمين فلا شاهد في الحديث لانه
 فعله في أمر انقضى وعما يقال ان وسيلته صلى الله عليه وسلم مقطوع بقبوله افسكيف دعاء عليهم
 هذه المدة ولم يستجب له (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكن جبهتك) هذا الدليل
 أخص من المدعى كما لا يخفى فالمناسب ذكره بعد ذكر الطمأنينة الآتي (قوله لا يتحرك بحركته
 الا اذا صلى قائما) ظاهره وان كان عاجزا عن القيام فليراجع (قوله والراحة وبطون الاصابع)
 عطف تفسير لان هذين هما معنى بطن الكف (قوله قديسا على ما مر) أي الجبهة وقوله لما سبق
 أي فيها من صدق الاسم بذلك (قوله بأن علم اصالتها) سكت عما لو اشتبه الزائد بالاصل وعن
 الزيادة انه لا بد من وضع الجميع لكنه جعل مثل ذلك ما اذا علمت اصالة الجميع (قوله فبيان
 للافضل) سقط قبله كلام من النسخ فانه جواب عن حكم جزم به ابن العماد في التعقبات التي ما مر
 في الشرح عبارتها الا أنه أسقط منها الذي هذا مر تب عليه واقطعه بعد ما مر في الشرح واذا
 رفع الجبهة من السجدة الاولى وجب عاياه رفع الكفين أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم ان اليدين
 تسجدان الحديث الذي أجاب عنه الشارح بأنه بيان للافضل (قوله بنية الاستقامة فقط)
 أي ولم يقصد صرفه عن السجود والابطال كناية عاياه الشهاب ج (قوله بعد الجالوس
 في الثانية) أي وبعد أدنى رفع في الاولى (قوله مع ان خبر أمرت ان أمجد على سبعة أعظم
 ظاهره الوجوب) أي في بعض رواياته المذكور فيها الاتف بدل بل ما بعده (قوله بين قدميه قدر
 شبر) انما اقتصر على القدمين لانهما مورد النص وغيره فاس عليهما الركبتين (قوله وعلم من
 ذكر الواو) يعني في قوله وينشر الآتي وكان الاولى تأخير عنه (قوله ولانه لما عرج به صلى الله
 عليه وسلم الخ) عبارة الدميري وروى انه لما عرج به صلى الله عليه وسلم فن كان من الملائكة قائما
 سلوا عليه قياما ثم ركعوا وشكروا لله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان منهم راكعا
 رفعوا رؤسهم من الركوع وسلوا عليه ثم سجدوا وشكروا لله تعالى على رؤيته ومن كان منهم
 ساجدا رفعوا رؤسهم وسلوا عليه ثم سجدوا ثانية وشكروا لله تعالى على رؤيته فذلك صاد السجود
 مثنى مثنى فلم يرد الله الخ ونقله عن أبي الحسن القرطبي في كتاب الزاهر (قوله وهو المراد) لم
 يتقدم ما يحسن من جمع الضمير وعبرة الفتاوى المعتمد عدم بطلان صلاته لقول المتولي يستحب
 أن يكون قعوده فيها بقدر الجلوس بين السجدةتين ويكره ان يزيد على ذلك انتهى وهو المراد بما
 في البحر والرواق انها بقدر ما بين السجدةتين انتهى المراد منها فرجع الضمير فيها الاستحباب أي
 فتقدير البحر والرواق بما ذكر انما هو للاستحباب لا للوجوب بدليل كلام المتولي (قوله اذلو
 اقتضى تطويلها الخ) علة لاخذ عدم البطلان من كلام التتمة (قوله ولان محله لا يتميز) هذا
 لا موقع له هنا وانما ساقه والده في الفتاوى نقلا عن الباقي في القائل بالبطلان بتطويل الجلوس
 الاستراحة في مقام الرد عليه فهو دليل لتقيض المطلوب وعبرة الفتاوى بعد الاستدلال لعدم
 البطلان بما مر نصها واما ذكره علم ردها قاله ابن العماد في التعقبات الى ان قال ورد ما سياتي

عن البلقيني فقد سئل عما إذا طول جلوس الاستراحة تطويل لا زاد على القدر المستحب هل
نقول يبطلان الصلاة جزماً أو يجري فيه الخلاف الذي في الجلوس بين السجدين فأجاب بأن
صلاته تبطل بعمده ما ذكر من تطويل جلوس الاستراحة ولا يأتي فيه الخلاف في تطويل
الجلوس بين السجدين لأمرين أحدهما أن الجلوس بين السجدين ركن من أركان الصلاة
الثاني أن لهذا كراهية وهو مقصود في نفسه على الأصح لأنه شرع للفصل بين السجدين وهو
بخلاف جلوس الاستراحة فإنه شرع لمعنى يقتصر فيه على معنى الاستراحة فإذا طوله على
الوجه المذكور كان ذلك فعلاً غير مشروع له حصل له تلك الزيادة فتبطل به الصلاة جزماً انتهى
(قوله فهما) لا يخفى أن تقدير هذا في كلام المصنف يفيد أن قوله ركن خبر مبتدأ محذوف
والجمله منهما ما جواب الشرط وهو وجوب خبر قوله والتشهد وقعوده وظاهر أنه غير متعين بل
المبادر أن قوله ركن هو خبر قوله والتشهد وقعوده وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر
(قوله والأمر) بالرفع عطف على قوله والتعبير كما يدل عليه التثنية في قوله ظاهران وأيضاً فإنه
لم يقع التعبير في الخبر بمادة الأمر (قوله لاحتياج الأول للقيام) لاحتاجة إليه لأنه عين ما تقدم
في قوله لاستيفائه للقيام (قوله وقد أشار الشارح إلى ذلك) أي إجمالاً في قوله لما قام عندهم
والأفهم لم يزد على ذلك (قوله طريقة لبعض الحساب الخ) نقل الاستوى عن صاحب الاقليد
أن اشتراط وضع المنصر على البنصر في تحقق كيفية عقد ثلاثة وخمسين انما هو طريقة اقباط
مضرو وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك انتهى وأعلم أن جميع هذا مبني على تسليم الاعتراض
وقد يقال إن التشبيه في عبارة المصنف انما وقع في مجرد ضم الأبهام إلى المسحقة كأنه قال ضم
الأبهام إليها كما يضمها إليها عاقد ثلاثة وخمسين فليس في عبارته ما يفيد أنه يأتي بجميع الهيئات
فقد بر (قوله جرى على الغالب) يقال عليه إذا كان المراد بالآخر ما ذكره لا يكون التعبير به
جرى على الغالب فكان الأولى إبدال الفاء بباء وليكون جواباً ثانياً (قوله والقائل بذلك) يعني
بأنه محجوج بالاجماع والضمير في به لو جوبها مرة أي والقائل بأن القائل بوجوبها مرة محجوج
بالاجماع لا ينظر إلى قول الحلبي والجمع المسد كونه لان الجميع محجوجون بالاجماع ومراده
بذلك الرد على الشهاب حج في الامداد حيث نظرت في كون القائل بذلك محجوجاً بالاجماع بأنه
قال به الحلبي وجمع من أئمة المذاهب الثلاثة وعبارته والقائل بوجوبها مرة في غيرها
محجوج بالاجماع من قبله وفيه نظر فقد قال به الحلبي وجمع من أئمة المذاهب الثلاثة ثم قال
عتبه وعلى تسليم صحته فلا مانع من وجوبها خارجها وفيه الدليلين انتهى وظاهر أن إرادته هذا
عقب النظر انما يفهم منه أنه تقوية له كما هو حق السياق في مكانه قال وفيه نظر وعلى تسليم
صحته وأنه لا نظر فيه فلا مانع الخ فهو بخلاف ما يفهمه سياق الشارح فلا ينظر ما مرادهما
به إذا مرادهما بالدليلين وفي حاشية الشيخ هنا ما لا يشفي إذ حاصله محاولة تحصيل دليلين
ينزل عليهما كلامهما مع قطع النظر عن ارتباط الكلام ببعضه فليراجع (قوله وصح إذا صلى
أحدكم فليبدأ بجمعه) أعقب هذا في الامداد الذي ذكره الشارح في هذه السوادة
عبارته بما لا يتم الدليل الابه وكان على الشارح ذكره وهو قوله والمراد بالصلاة ذات الأركان
بدليل رواية البغوي في الصابغ إذا صليت فعدت فاحمد الله بما هو أهل وصل على ثم ادعه

وتقدير فقرغت قبل ففقدت لادليل عليه انتهى . واعلم ان هذه الرواية تبدل على ان المراد بالحد
في الاحاديث الثناء اذ لا جد حقيقي في القعود للصلاة فتعين ان المراد به مطلق الثناء وهو لفظ
التحيات الخ (قوله لكن الافضل تشهد ابن عباس) قال المصنف لزيادة لفظ المباركات فيه
ولو افقته قوله تعالى تحية من عند الله مبارككة طيبة ولتأخرو عن تشهد ابن مسعود
(قوله لو ورد اسقاط المباركات الخ) أي كما قاله المصنف في المجموع وهو مرجع للضعفاء
الآتية في كلام الشارح وان لم يقدم ذكره (قوله والحديث فيه ضعيف) لا يخفى أن ضعفه
لا يمنع العمل به في فضائل الاعمال كما هو مقر رفعله شديد الضعف (قوله الصلوات الخمس)
هذا التفسير ظاهر على رواية ابن مسعود التي فيها العطف أما على رواية ابن عباس فلا لأن
يكون على حذف العاطف اذ لا يصح أن يكون وصفا للتحيات لكونه أخص ولا بدل بعض لانه
على نية طرح المبدل منه (قوله كما اقتضاه كلام المصنف) اعلم في غير هذا الكتاب أنه فيه حيث لم
يشترطه فيه مع اشتراطه في القائمة كما مر (قوله وقيل بحذف الصالحين) الموجود في نسخ
الشارح اثبات واو الصالحين بالجر بعد قوله وقيل بحذف وهو يفيد ان صاحب هذا القيل
يقول بحذف وبركانه أيضا وهو خلاف ما يفيد من حل الجلال المحلى والشهاب حج حيث أدخل
واو المتز على قواله ما قيل (قوله رتبة المراتب) لا يخفى ما في هذا الرذل تأمل كلامهم في هذا
المقام فان احدهم يذهب الى وجوب التزام رواية بخصوصها وكلامهم كما صريح في انه
يجوز اسقاط ما ورد اسقاطه في بعض الروايات مطلقا ثم قضيه انه اذا شهد بالشهاد الذي
ورد فيه اسقاط وبركانه يكفيه وهو خلاف المذهب كما علم من كلام المصنف على ان الذي
في الروضة كما صريح في ان تشهد عمر فيه وبركانه فراجع (قول المصنف ويقول وان
محمد ارسوله) سياتي للشارح اعتماده قريبا تبعا للاذرع (قوله وقول الشارح الخ) يعلم منه ان
الشارح جعل استدراك المصنف راجعا لما مر في أقل التشهد تبعا للشارح الجلال بخلاف
الشهاب حج فانه جعله راجعا الى القيل قبله (قوله نعم في النبي لغتان الخ) هذا من مباحث
التشهد لا من مباحث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو تابع في هذه السوادة للشهاب حج
في التحفة لكن ذلك انما ذكرها هناك فكان على الشارح أن يذكرها أيضا هناك ثم يحيل
عليها هنا وهو كذلك في الانوار وعبارته في التشهد نصها وشرط التشهد رعاية الكلمات
والحروف والتشديدات والاعراب الخلل والموالات والالفاظ المخصوصة واسماع النفس
كالقائمة ثم قال في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشروطها شروط التشهد (قوله لتركه
شدة الخ) نازع فيه الشهاب سم في حواشي التحفة (قوله وهي وعلى آل محمد) ليس هذا من
الزيادة وانما الزيادة ما بعده نعم الاتيان به بدل وآله أكمل (قوله أو لطلب) معطوف على قوله
لان الصلاة من الله هي الرحمة الخ وحينئذ فالاعتداء بطلب للمجهول (قوله لانا نقول مر ادنا
بالمساواة الخ) عبارة الامداد التي هي أصل هذه السوادة وقد يشك كل على الاخيرين ان غير
الانبياء لا يساويهم مطلقا لأن يجاب بأن المساواة في هذا الفرد بخصوصه ان سلم ان التشبيه
يفيد هاتما هي بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك (قوله ولا يتوهم من كونه
عليه السلام الخ) عبارة الامداد عطف على قوله لاما قاله ابن عبد البر الذي مر في الشارح نصها

ولما توهم من انه صلى الله عليه وسلم عين الرحمة فلا يدعى له به الا ان المراد بالرحمة في حقه تعالى غاية المارة أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم اجزل الخلق عظامتها وحصولها لا يمنع طلبها له الخ (قوله فالأوجه عدم الاتيان بها) أي يحرم عليه ذلك كما هو ظاهر (قوله والاشبه في الموافق) صريح هذا الصنيع ان الموافق الذي أطال امامه التشهد الاول لا يأتي ببقية التشهد الا كمال بل يستقل بالدعاء والالم يحسن التفريق بينه وبين ما قبله في العبارة ~~التي~~ في حاشية الشيخ نقلا عن فتاوى والد الشارح انه مثله فليراجع وليرد مذهب الشارح في ذلك (قوله امام من مر) يعلم من صنيعه هنا وفيما يأتي ان المسئلة عنده ثلاثة فامام من مريسن في حقه أن لا يزيد فان زاد كان مخالفا لاسنة من غير كراهة وهذا هو الذي نزل عليه مسئلة المتن وامام غير من مر تكراه في حقه الزيادة والمنفرد يطيل ما شاء أي ولا يكون بذلك مخالفا لاسنة كما يقتضيه التقسيم وسكت عن المأموم لانه تابع للامام وهو في ذلك مخالف للشهاب حج وموافق لما في شرح المنهج فإني حاشية الشيخ من تنزيل كلام الشارح على كلام الشهاب المذكور ليس في محله (قوله لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكر آخراتي به والاترجه) صريح في تأخر الترجمة عن الذكر الذي أتى به بدلا عن التشهد وظاهر انه ليس كذلك ولا ينظر ما وقع هذا الاستدراك بعد المتن (قوله من يعود أو بدله) شمل الاستلقاء وقوله وصدره للقبلة لا يتأتى فيه لان استقباله انما هو بوجهه وقوله وصدره للقبلة لا يتحقق ان المعنى فيه أن يكون الشرط وهو استقبال القبلة موجودا الى تمام الصلاة كما هو شأن سائر الشروط وحينئذ فالمستلقي يتمتع عليه الالتفات لانه متى التفت للاتيان بسنة الالتفات خرج عن الاستقبال المشترط حينئذ فيمتنع عليه الالتفات ويكون مستثنى هكذا ظهر وبه يلغز فيقال لنا يصل متى التفت للسلام بطلت صلاته (قوله يغير المعنى) راجع للزيادة والنقص ونخرج به ما اذا لم يغير المعنى ومثاله في النقص السلم عليكم الا أني (قوله لانه دعاء لا خطاب فيه) ينبغي ان محله ما لم يقصد به التحلل (قوله كالدخول فيه) كذا في نسخ الشارح ولا مرجع للضمير وهو متحرر بف من المكتبة عن قول الجلال بنية فان هذه عبارته (قوله وهي انه لو سلم المتطوع) أي الذي نوى عددا واقتصر على بعضه (قوله والفرق ظاهر) أي بين هذه الصورة المستثناة وبقية الصور (قوله أما المنفرد) لوجه لقطعه عما قبله مع اتحاده معه في الحكم وهو تابع في هذا التعبير للشارح الجلال لكن ذلك لم يذكر قوله وعلى مؤمنى الانس والجن (قوله زيادة على ما تقدم) فيه نظر ظاهر فانه عينه باعتبار ما حله هو به والشارح الجلال لم يذكر قوله الشارح هنا فيما مر وبإيج ما شاء على محاذيه واقتصر عند قول المصنف وينوى الامام السلام على المقتدين على قوله هذا يزيد على ما تقدم بالمقتدين خلفه انتهى وهو ظاهر بخلاف ما صنعه الشارح هنا (قوله ومن على يساره بالاولى) هذا ظاهر بالنسبة للرد على الامام دون غيره فليتامل (قوله على ان تقدم الاتصاف الخ) هذا ينتج نقبض مطلوبه والشهاب حج ذكره في مقام الرد على ما تقدم من قول الشارح ويمكن الخ وعبارته ودعوى ان بين ما ذكر ترتيبا باعتبار الابتداء اذ لا بد من تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسي وشرعي لا يفيد لما مر مما يعلم منه ان ذلك التقديم شرط لحسبان ذلك لاركن (قوله ومنه) يعني من الترتيب (قوله

بمعنى القروض صحيح) أي على وجه الحقيقة والافالحة ثابتة وإن قلنا بالتغليب (قوله
 فالترتيب بينهما) حق العبادة فالترتيب فيها حتى يلاقي التثبيل إذا الترتيب فيه إنما هو بينهما وبين
 القرض (قوله كسلامة قبل تشهده) الكاف استقصائية بقرينة ما يأتي (قوله فان قدم ركنا
 قوليا) أي على ركن فعلي بقرينة ما بعده (قوله أي المتروك) لاجابة الى لفظ أي (قوله لان
 الانحناء) حق التعبير لان الهوى (قوله حتى بلغ مثله) أي ولو لمحض المتابعة كما لو أحرمت منقردا
 وصلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجد مصليا في السجود والاعتدال فاقتمدى به وسجد معه
 له متابعة فيجزئ ذلك وتكمل به ركعته كما نقل عن شيخنا الشمس الشوبري سقى الله عهده
 ومنازعة شيخنا الشبرا الملقى فيه بأن نية الصلاة لم تشمل مدفوعة بما نقله هو قبل هذا في الحاشية
 عن الشهاب ج من قوله ومعنى ذلك الشهور ان يكون ذلك النقل أي ومثله القرض بالاولى
 داخلا كـ القرض في معنى مطلق الصلاة بخلاف سجود السهو والتلاوة انتهى اذا خفاء
 في شمول نية الصلاة لما ذكر به هذا المعنى (قوله بل لا بد من استثنائها) قال الشهاب ج ولم يشترط
 هنا طول ولا مضى ركن لان هنا تبين ترك انضمام تجويز ما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك
 (قوله اذا غايته انه سكوت طويل الخ) أي لان الصورة انه لم يأت بمناظر غير ذلك (قوله ولم يطا
 نجاسة) أي وان مشى خطوات وتحول عن القبلة وكذا فيما يأتي وتعبيره يطا جرى على الغالب
 والمراد تجسه بغير معفو عنه وانظر هل كشف العورة كذلك (قوله لم تتصلابها) أي مجموعهما
 والافلا بد من اتصال احداهما كما يعلم من التصوير ومن قوله في الضابط غير متواليين (قوله
 وقول الشارح الخ) اعلم ان الشارح لم يصور بالذي صور به الشارح هنا وانما صور به تصوير
 آخر من بعض ما صدقات الضابط المار وهو ترك مجديتين من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة
 من الرابعة فكان على الشارح ان ينقله ليتنزل عليه ما ذكره والافالمتبادر من سياقه انه موافق
 له في التصوير خصوصا مع قوله الاتي ويمكن الاعتناء بكلامه الخ فانه لا يتنزل الاعلى ماصور
 هو به يادى الرأي ولا يمكن تنزيله على كلام الشارح الجلال الابتكاف بان يقال قوله بمعنى
 سجدتم امراده به الجنس أي سجدتيه او قوله أي السجدة الثانية من الركعة الاولى بالثالثة أي
 وأما الاولى منها فقد كملت بسجدة الركعة الثانية أي وسكت عنه لوضوحه (قوله ولا يظهر بين
 التقريرين خلاف معنوي) يقال بل فيه خلاف معنوي وذلك فيما اذا تذكر بعد تمام الثانية
 انه ترك قراءتها فلا فان قلنا ان الاولى غير لاغية نقول تمت له ركعة مائة من قراءة الاولى
 وركوعها واعتداله وسجود الثانية وان قلنا لاغية لا يحصل ما ذكر (قوله ومعنى قوله) أي
 الشارح أي عقب قول المصنف فيما مر فان تذكر قبل بلوغ مثله فعله والاعت به ركعته فكان
 عليه أن يذكر هذا هناك اذا لوجه لتأخيرها الى هنا مع ايهام ان الضمير فيه للمصنف الذي عاد
 اليه الضمير السابق في قوله وقوله بجهل موضعها الخ • واعلم ان ما ذكره من شمول ما ذكره من
 كلام الشارح الجلال للمتروك حسا وهو الركوع في حيز المنع ما اولافلانه يتأقبه وصفه
 بالآخر واما ثانيا فلنقله عقبه لوقوعه في غير محله اذا الواقع في غير محله هو السجود فتعينت
 ارادته واما الركوع فلم يقع أصلا حتى يوصف بأنه في محله أو غير محله فتأمل (قوله وقول
 الشارح هنا أيضا) يعني في صورة ترك الجنس (قوله بل قال الاسنوي الخ) هذا صريح في ان

الاستنوى كره على اعتراضه بالابطال والواقع في كلامه وكلام الناقلين عنه كالشهاب ح
 وغيره خلافه وانه انما قال هذا الكلام في جواب سؤال اورد من جانب الاصحاب على
 اعتراضه وعبارته في المهمات بعد ان ذكر ما مر عنه في الشارح فان قيل اذا قدرنا ان المتروك هو
 السجدة الاولى وانه يلزم بطلان الجالس الذي بعدها كما قلتم فحينئذ لا يكون المتروك ثلاث
 سجديات فقط قلنا هذا خيال باطل فان المحدث تركه انما هو المتروك حسا واما المأني به في الجلس
 ولكن بطل شرعا بطلان ما قبله ولزومه من سلك اسوال التقدير فلا يحسب في ترجمة المسئلة اذ
 لو قلنا بطلان السجدة يلزم في كل صورة وحينة فيستحيل قولنا ترك ثلاث سجديات فقط أو أربع
 الى ان قال وانما ذكرت هذا الخيال الباطل لانه قد يحتج في صدر بعض الطلبة والافن حقه ان
 لا يدون انتهت (قوله ان لا يجاوز بصره اشارته) عبارة الشهاب ح ان يقصر نظره على
 مسجته (قوله القائل بانه لو صلى في الكعبة) كان الظاهر ان يقول عند الكعبة والافن صلى
 في الكعبة ونظر الى موضع سجوده فهو باظر الى جزء الكعبة قوله وبس فتح عينيه في السجود
 ليسجد البصر لا يخفى ان المراد هنا بالبصر محله بان لا يكون بينه وبين محل السجود حيلة
 بالحقن والافن البصر معنى من المعاني لا يتصف بالسجود واذا كان كذلك فلا فرق في ذلك بين
 الاعى والبصير بل الحاق الاعى بالبصير هنا أولى من الحاقه به في النظر الى محل السجود في
 اقيام ونحوه اذا الحكمة في نظر محل السجود كما قالوه منع البصر من الانتشار وهو متفق في
 الاعى فاذا الحقوه به ثم فيها أولى في الحاشية الشيخ من نفي الحاقه به هنا والفرق بينه وبين
 ما مر في غاية البعد (قوله ان هذا) أى خشوع الجوارح (قوله وذلك لثناء الله تعالى على
 فاعليه) لا يخفى ان هذا وجه الدلالة من الآية المتقدمة فليس دليلا مستقلا وان اوهمه سياقه
 وقوله ولا تتفاء كمال ثواب الصلاة باتفاقه معطوف في المعنى على قوله قال تعالى الخ لا على قوله
 وذلك كما هو ظاهر (قوله في البعض) أى بعض الصلاة فيشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها
 فقط وان اتنى في الباقي (قوله والقصد من القبض المذكور الخ) لا ينافي ما مر من حكمة
 ذلك لان التسكين يحصل بغير الوضع المذكور فحكمته ما مر (قوله كالعاجن) المراد به الشيخ
 الكبير لانه يسمى بذلك لغة لكن كلام الشارح الا فى كالصريح في ارادة عاجن العجين فليست امل
 ومن اطلاقه على الشيخ الكبير قول الشاعر

فاصبحت ككتبا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن

(قوله واستثنى بعض المتأخرين) هو الدميري لكنه انما استثناء من استحباب قيام الامام
 من مصلاه عقب سلامه لا من الانتقال بالصلاة الى موضع آخر كما صنفه الشارح اذ لا معنى
 له وعبارته فان لم يكن ثم نساء فالسحب للامام ان يقوم من مصلاه عقب سلامه لا ليشك هو
 ومن خلقه هل سلم اولاه لا يدخل غريب فيظنه في الصلاة فيقتدى به الى ان قال قلت ينبغي
 ان يستثنى من ذلك ما اذا قدم مكانه بذكر الله الخ (قوله اما اذا كان خلقه نساء فسيأتى) مبنى
 على ما مر في الاستثناء وقد مر ما فيه (قوله ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق الخ) فيه نظر
 اذ كلام المصنف مفروض في الانتقال عن محل صلى فيه الى آخره فلا يشمل النافلة المتقدمة
 (قوله واهذا استثنى منه) لم يتقدم ما يصح ان يكون مرجعا للضمير لان الكلام في سن الانتقال

وهذا الاستثناء في أفضلية فعل الساقلة في المسجد لا يقيد الانتقال فلا يتزل على ما الكلام فيه
 (قوله وهو قبله آدم فمن بعده من الأنبياء) أي كل منهم يتوسل به إلى الله سبحانه وتعالى
 * (فصل شروط الصلاة خمسة) * (قوله وان قال الشيخ) أي في شرح الروض خلافا لما
 في حاشية الشيخ (قوله وقد صرح بذلك) يعني بما قاله شيخ الإسلام اذ عبارة الصحاح والشرط
 بالتحريك العلامة واشراط الساعة علاماتها انتهى فقول الشارح فيما مر هذا هو المشهور
 لعل المراد به شهرته على اللسنة على ما فيه (قوله ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله) أي ان كان غير
 عامي بالمعنى الآتي (قوله ان المراد به هنا) أي اما في غير ما هنا فهو ما قدمه في قوله والمراد بالعامي
 وهذا عرف الفقهاء واما قول الشيخ في الحاشية ان المراد به غير المجهت فهو جار على اصطلاح
 الأصوليين ولا يناسبه السياق أيضا (قوله وان العالم من يميز ذلك وانه لا يفتقر في حقه الخ) قد
 يقال الذي يميز ما ذكر بالفعل كيف يتأتى جهله به حتى يترتب عليه الاعتقار أو عدمه (قوله عن
 العميون) أي بفرض وجودها (قوله والامر بالشئ نهي عن ضده الخ) لا حاجة اليه هنا وهو
 تابع فيه للشهاب حج في الامداد لكن ذلك انما يحتاج اليه لان الارشاد انما تكلم على الستر
 من حيث ان عدمه مبطل حيث قال وبعد ستر عطفها على قوله بحدوث من قوله تبطل الصلاة
 بحدوث فاحتاج في الشرح الى ما ذكر ليتم الدليل على المدعى من بطلان الصلاة بخلاف ما هنا
 (قوله لادني غرض) ومنه كما هو ظاهر غرض الجماع ومن الستر عنده لا يقتضي حرمة الكشف
 كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ والالكان الستر عنده واجبا لا مستفونا ويلزمه أن يقول بطله
 في الكشف للبول أو الغائط لان الستر عندهما مستنون ولا قائل به كما هو ظاهر (قوله أما
 فيها فواجب) أي لصحة الصلاة كما ينه بعد بقوله فلورأي عورة نفسه الخ فلا يقتضي ما ذكر
 حرمة رؤية الانسان عورة تنسبه في الصلاة ووجهه في النقل ظاهر لان له قطعه متى شاء وكذا
 في الفرض لان الحرمة انما هي من جهة قطعه لا من جهة خصوص النظر فإني حاشية الشيخ عن
 حواشي شرح الروض من أخذ حرمة النظر إلى العورة في الصلاة مما ذكر محل وقفة على انه ليس
 المراد بالرؤية التي تبطل بها الصلاة الرؤية بالفعل حتى يترتب عليه الحرمة أو عدمها بل المراد
 الرؤية بالقوة نظير ما يأتي وفي عبارة الشهاب سم في حواشي الحفة إشارة اليه وعبارته بعد
 كلام ساقه عن الروضة نصها وظاهره انه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كما قاله
 شيخنا مروجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم
 تصح صلاته (قوله وتطلق أيضا) أي شرعا وان افهم كلامه خلافه (قوله ولو كافرا) انما ذكره
 لانه حمل كلام المتن على مطلق العورة في الصلاة وغيرها ليكون اقيد اذا لا يختلف الحكم بدليل
 انه لم يقيد بحالة الصلاة بخلاف ما يأتي في عورة الامة والحرة حيث يقيد بهما الاختلاف الحكم
 فيهما في الصلاة وخارجها وبذلك استدلاله الآتي (قوله لم يلزمه كما في المجموع الخ) أي فهو
 مخير بين الصلاة عاريا على الشط وبين الصلاة في الماء والسجود على الشط (قوله ويؤخذ من
 ذلك انه لو لم يشق عليه لزمه) أي ان لم يترتب عليه افعال كثيرة كما هو ظاهر فليراجع (قوله
 في الاحسن) عبارة الشهاب حج يجب في زرع الرأى على الافصح ثم قابله بقول الشارح
 الآتي وقيل لا يجب ضمها في الافصح (قوله المقدرة الحذف) يعني التي هي كالحذوفة خلفاتها

لانهم من الحروف المهمة فلم تعد فاصلا (قوله ينزع فيه) ببناء ينزع الفاعل ورجوع
 ضمير فيه. كلام الجار بردي وابن الحاجب (قوله وكما لو استتر بقطعة حري) لم يتقدم في كلامه
 ما يصح عطفه عليه ولمل في العبارة سقطا وعبارة الشهاب حج ويكتفى به غيره قطعا وان حرم
 كما لو سترها بحري (قوله بخلاف القبل) فيه منع ظاهر بالنسبة للآتي بدليل قوله عقبه والمراد
 بالقبل والدبر كما هو ظاهر ما يقتضيه ما إذا الذي يقتضيه من قبل الآتي هو ملتقى الشفرين
 فقط كما مر في محله وهو مستور في سائر افعال صلاتها (قوله وان زاد فلا تعارض في الزائد) لم
 يظهر لي المراد منه ومثله في الامداد والرد المذكور (قوله احتاجت افعالا مبطلة) أي
 وضعت اليه بالفعل كما في شرح الروض فلا تبطل الصلاة الا بالمضي أو الانتظار بالفعل لكن
 في كلام غيره كالعباب ما هو كالصريح في بطلان الصلاة بمجرد الوجود للساتر البعيد وان لم يمس
 اليه ولم تنتظر فليراجع (قوله نعم ان كان في ثقل مطلق) أي ولم ينو عددا كما هو ظاهر (قوله
 ثبت الامر باجتناب النجس الخ) هذا لا يظهر ترتبه على الآية والخبر المذكورين لان الامر
 فيهما انما هو بالنظير والغسل لا باجتناب النجس وان استتبعه منهما باللازم على ان الامر
 في الخبر مقيد بالصلاة فلا يتأتى قوله وهو لا يجب في غير الصلاة الخ والشهاب حج رتب هذا
 على خبر تنزهه عن البول وهو ظاهر (قوله بشرط ان لا يعتمد المشي عليه) لا يتحقق ان الكلام
 في الصلاة لان هذا استثناء من اشتراط طهارة مكانها وأيضا اشتراط عدم تعمد المشي عليه مع
 الحفاف لا معنى له الا فيما وحينئذ لا وجه للتعبير بالمشي هنا اذا لمشي في الصلاة ولا يصح ارادة
 المشي الى محل الصلاة لان النجاسة ان كانت رطوبة فالكلام عليها سابق وان كانت جافة فان
 علق برجله خرج عن فرض المسئلة من نجاسة محل الى نجاسة البدن وان لم تعلق برجله فلا
 تضره في صلاته وان كانت غيره معفو عنها واعلم ان الشارح ذكر هذه العبارة بعينها في شرحه
 لايضاح المصنف في المناسك بالنسبة للطواف فله نقل العبارة برمتها الى هنا ولم يغير لفظ المشي
 لسبق القلم أو نحوه وستأتي له هذه العبارة أيضا في كتاب الحج من هذا الشرح في الكلام على
 الطواف وعبارة الشهاب حج هنا ولم يتعمد لامسته (قوله وفي أحد البيتين) أي لان الصورة
 انه ليس عنده غيرهما بان كان محبوسا (قوله أو مكان ضيق) أي بان يكون بمكان ما يسع الصلاة
 فقط كما هو ظاهر (قوله حيث كانت النجاسة محقة) أي في محل المنتصف وخرج به ما اذا جهات
 فلا يكون المنتصف نجسا لكنه يجتنب وعبارة الروضة وان اقتصر على المنتصفين فقط طهر
 الطرفين وبقي المنتصف نجسا في صورة البقيين ومجتنب في الصورة الاولى بمعنى صورة الاستبراء
 في حاشية الشيخ مما يخالف هذا ليس في محله (قوله ومثله قابض على حبل متصل بمينة الخ)
 الاولى أن يقول ومنه بدل ومثله لان المذكور ان من افراد ما ذكره قبل نعم مسئلة الساجور
 ليست منها (قوله ولو بساجور) انظر هل الساجور قيد أو لا فيكون مثله ما لو كان مشدودا
 بحبل موضوع على الكلب والظاهر الثاني لان غاية من حيث ذاته قابض على حبل موصول
 موضوع على الكلب اذ لا يشترط كون الحبل الموضوع على النجاسة الذي هو قابض له أن يكون
 قطعة واحدة كما هو ظاهر فهو من افراد قوله السابق أو موضوع على نجس واعلم ان عبارة
 الشارح هنا هي عبارة الروض قال شارحه عقبه ولا حاجة لقوله مشدود بل يؤهم خلاف المراد

انتهى وقضيته انه لو وضع جبلا على ساجور الكلب انما تبطل صلاته وان لم يشده به لكن
في شرح الشهاب حج التصريح بخلافه واعل الشارح قيد بالشدة مع اطلاعه على كلام شيخ
الاسلام لعدم اعتماده (قوله أو مشدود بدابة أو سفينة صغيرة) أي يحتمل أن نجسا قال في شرح
الروض أو متصلا به انتهى وقضيته انه لو كان على السفينة أو الدابة طرف جبل طاهر وطرفه
الآخر موضوع على نجاسة بالأرض مثلا وقبض المصلي جبلا آخر طاهرا مشدودا به ابل أو
موضوعا عليه من غير شدة على ما قدمناه عنه انه تبطل صلاته فليراجع (قوله ويؤخذ منه انه
لا يجوز الجبر بعظم الآدمي مطلقا) أي سواء المحترم وغيره وأما ما اقتضاه من عدم الجواز وان تعين
فليس مراد ابل حكمه حكم العظم النجس كما قدمه الشارح كما ان ما اقتضاه أيضا من منع الجبر
بغير عظم المذكي ليس مرادا أيضا وفي حاشية الشيخ انه لو وصل عظمه بعظم آتني ينتقض وضوءه
وضوء غيره بمسه مادام لم تحمله الحياة ولم يكتسب اللحم وهو سهو لما مر في باب الحدث من أن
العضو المقتول لا يتقض مسسه ولو سلمناه فكان ينبغي أن يقول لا يصح له وضوء مادام العظم
المذكور كذلك لانه ماس له دائما (قوله بشعر طاهر من غير آدمي) أي أما من الآدمي فيحرم
مطلقا سواء أذن فيه الزوج والسيد أم لا ولو من شعرها كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله
وتلوث بالثر) انما يضره وان كان الظاهر ان المقام للاضمار لئلا يتوهم رجوع الضمير الى
العرق المفهوم من عرق وهو لا يفسد صريحا ان التلوث بالثر المذكي لا يضر بخلاف ما ذكره
(قوله فيمالم يجاوز الصفحة والحشفة) المراد ان الذي لم يجاوز الصفحة والحشفة يعني عمالاتي
الثر والبدن منه بخلاف ما جاوزهما لعدم اجزاء الجرفيه (قوله انه لو أمسك المصلي بدن
مستحبر أو ثوبه أو أمسك المستحبر المصلي الخ) في حاشية الشيخ ان مثله ما لو أمسك المستحبري بالماء
مصلبا مستحبرا بالاجزاء فتبطل صلاة المصلي المستحبر بالاجزاء أخذما من ان من اتصل بطاهر
متصل بنجس غير معفو عنه تبطل صلاته أي وقد صدق على هذا المستحبري بالماء الممسك للمصلي
المذكور انه طاهر متصل بنجس غير معفو عنه وهو بدن المصلي المذكور لان العفو انما هو بالنسبة
اليه وقد اتصل بالمصلي وهو في غاية السقوط كما لا يخفى اذ هو مغالطة اذ لا خفاء ان معنى كون
الطاهر المتصل بالمصلي متصلا بنجس غير معفو عنه انه غير معفو عنه بالنسبة للمصلي وهذا النجس
معفو عنه بالنسبة اليه فلا تظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للممسك الذي هو منشأ التوهم ولانا
اذا عفو ناعن محل الاستحبار بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير
الواسطة وعدم العفو انما هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالعفو منه بعدمها
الذي هو محل وفاق كما هو ظاهر ويلزم على ما قاله ان تبطل صلاته بحمله لثيابه التي لا يحتاج الى
جلها الصديق ما مر عليها ولا أحسب أحدا يوافق عليه (قوله ولو سقط طائر) أي مثلا وقد مر
في الطهارة (قوله أي محل المرور) أي المعد لذلك كما هو ظاهر (قوله ولو باخبار عدل) انما
احتاج الى هذا بالنسبة لمفهوم قول المصنف يعني منه عماته مذراخ لا لمنطوقه لانه اذا عني عن
المتيقن النجاسة في ذلك فظنونهم أولى (قوله وفارق دمه) أي الذي أصابه من غير الشارع (قوله
ولانه لا بد للناس الخ) الاولى حذف الواو لانه على الاصل المتن (قوله الجوز بطهارته) أي وليس
فيه قوله الاصل والغالب (قوله بطهارة الاوراق) أي اذا لم تتحقق نجاسة الرما. ويمكن

الغالب فيه التجاسة أخذ مما عجل به إما إذا تحققت فيه التجاسة فظاهر أنه ليس بظاهر لكن
يعني عن الأوراق الموضوعة عليه قال ابن العماد في معقواته

والنسخ في ورق آجره يحنوا * به التجاسة عفو حال كنيته
ما تحسوا قلمانه وما منعوا * من كاتب محقق من حيلته

(قوله في معنى الذيل والرجل) هذا تصوير للموضع وسكت عن تصوير الوقت قال غيره ويعني
في زمن الشتاء ما لا يعني عنه في غيره (قوله على شيء) يعني من بدنه وعبارته شرح الروض على أي
شيء من بدنه (قوله ونخرج بالقليل الكثير) لم يتقدم في كلامه ولا كلام المصنف ذكر القليل حتى
يأخذ هذا محترزه (قوله لم يعرف إلا عن القليل) أي وإن كان قد حصل منه من جلد القملة عند
قتلها في مستلها كما يصدق به كلامه وهو ظاهر ولا ينافيه ما يأتي له عقب قول المصنف ولو جعل
في صلاته غيرها أن كان من جنسها بطات من قوله ولا قتله لحوقه لم يحمل جلدها ولا ماله وهي
ميتة وإن أصابه قليل من دمها إذا الكلام ثم كما هو ظاهر إنما هو في بطلان الصلاة وعدمه لا في
العفو وعدمه والمخبط في البطلان مما لا يجازي التجاسة التي لا يعني عنها في الصلاة ومنه جلد القملة
خلافًا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله ونحو ما وضوء الخ) منه كما هو ظاهر ماء الطيب كما ورد
لأن الطيب مقصود شرعا خصوصا في الاوقات التي هو مطلوب فيها كالعبدين والجمعة بل هو
أولى بالعفو من كثير مما ذكره هنا خلافا لما في الحاشية (قوله وحلق) صورته أن يبل الرأس نزل
على دم البغاث كما يدل عليه السياق فلا ينافي ما يأتي من عدم العفو في اختلاف دم جرح الرأس
بيل الحلق قوله أي أن أكثر أي بقبده الآتي على الأثر فهو موافق لما مر قريبا لا يخالفه وإن
أشار الشيخ في الحاشية إلى المخالفة (قوله كما أفاده الأذري) عبارته وما اتصل من بدنه ثم أصابه
فاجنبي (قوله والثاني لا يعني عنه مطلقا) لا حاجة إليه لأنه الذي تقدم في قول المصنف تبعا
لرافعي فكدم الاجنبي فلا يعني بناء على ما سلكه هو في تقريره من جعله قوله فلا يعني راجعا إلى
المشبه والمشبه به جميعا وكذا أن جعلناه راجعا للمشبه به كما سلكه الجلال وأما يحتاج إليه أن
جعلناه راجعا للمشبه فقط (قوله وأشار المصنف إلى ترجيحه) فيه مسامحة لأن الذي رجحه
المصنف إنما هو طريقة القطع كما أشار هو إليه بقوله قطعا وإن كانت موافقة للقول المذكور
(قوله ما لم يختلط بأجنبي) أي غير ما مر استقناؤه وأن المراد بالأجنبي غير المحتاج إليه في امر غير
أجنبي (قوله حال ابتدائه) لم يظهر لي وجهه التقييد بالابتداء ولا يبدله بقوله فيها أو فحواه
ليصدق بما إذا علم في الاثناء (قوله في وقتها أو قبله) انظر ما المراد بقوله أو قبله وما صورته

*(فصل) * (قوله إذا قل ما ينبغي منه الكلام حرفان) أي غالبا كما قال الشهاب ج احتراز عما
وضع على حرف واحد كالضمائر (قوله وفي الانوار) عبارته ولو بصدق في الصلاة أو صدور صوت
بلا هجاء لم يبطل لكن لو صدر ثلاث مرات متواليات بطلت انتهت وانما حله الشارح على ما إذا
كان معه فهو حركة عضو يبطل تحريكه وإن كان لا يناسب البحث الأفعال الآتي لأجل
تقييده بثلاث مرات (قول المصنف إن ظهر حرفان) أي أو حرف مفهم أو معدود كما يفهمه من يسمع
غيره كالبهجة (قوله كما يرجع إليه في ضبط الكلمة) فأنما فيه تشمل فحوضه بترك (قوله وإن
كلام أبي بكر وعمر الخ) يدل على أن الجيب هو ما فقط وهو كذلك في رواية لفظها فقال ذو اليمين

أقصر الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن وفي القوم أبو بكر
وعمر فلما قال كما قال ذو اليبدين قام وأتم الصلاة وسجد سجدة ثالثة انتهت وهذه الرواية ظاهرة
أنهما قالاهما مثل قول ذي اليبدين أي أقصرت الصلاة أم نسيت وهو لا يتناسب قول الشارح وإن
كلام أبي بكر وعمر كان على حكم الغلبة لوجوب الإجابة عليهم لأن ظاهرهما إيجابه بقولهما
نعم أو نحو ذلك ويحتمل أن قوله في هذه الرواية مثل ما قال ذو اليبدين مقول قولهما أي أنهما قالاهما
هذا اللفظ أي الأمر كما قال ذو اليبدين فلا ينافي جواب الشارح المذكور فتأمل (قوله أي
الكلام فيها) عبارة الشهاب حجج كشيخ الإسلام في شرح المنهج أي ما أتى به فيها وإن علم تحريم
جنسه (قوله ولو سلم من ثنتين) أي وتكلم يسيرا عمدا كما صرح به في شرح الروض (قوله
في اليسير عرفا) أي في الغلبة بخلاف تعذر القراءة كما يأتي (قوله وكثر عرفا) أي ما ظهر من
الحروف (قوله بحيث لم يخل زمن الخ) أي بأن لم يعلم خلوه عن ذلك في الوقت كما يعلم من التشبيه
الآتي (قوله كسلس) قضيته أنه يلزم انتظار الوقت الذي يخالفه من ذلك وأنه لو وقع الصلاة
في غيره لم تصح (قوله ويحمل عليه كلام الأسنوي) أي القائل بعدم البطلان في الغلبة مطلقا
والضيق في عليه للعمل المتقدم في قوله وهذا محمول الخ (قوله قال الركشي ولو لحن في الفاتحة
لما تغير المعنى وجب مفارقتها كما لو ترك واجبا) تنبيه كما في شرح الروض لكن هل يفارقه
في الحال أو حتى يركع لجواز أنه لحن ساهيا وقد يتذكر فيعيد الفاتحة الأقرب الأول لأنه لا يتابعه
في فعل السهو انتهى ومنه يعلم أن الحمل الذي حمله عليه الشارح لا يلاقيه (قوله والوجه أنه
لا يفارقه حتى يركع) أي خلافا لما استقر به الركشي كما مر في الصورة أن ما أتى به لم يكثر
عرفا بحيث يصير كلاما اجنبيا عرفا يبطل سهوه كما هو ظاهر (قوله والوجه شمول ذلك للصائم
الخ) قد يقال ما الحاجة إلى هذا وكان اللائق أن يقول والوجه شموله لله فطر لأنه هو الذي يمكن
التوقف فيه وأما إذا ثبتنا الوجوب في حق المفطر فلا يتوقف فيه في حق الصائم لأنه يتوقف
عليه صحة صلاته وصومه وعبارة الامداد والركشي جواز أي وبحيث الركشي جواز التحنن
للصائم لاخراج نخامة تبطل صومه والأقرب جوازه لغیر الصائم أيضا لاخراج نخامة تبطل صلاته
بأن زلات لحد الظاهر ولم يمكنه إخراجها إلا به انتهت والوجوب في كلام الشارح بالنسبة للنقل
معناه الوجوب لأجل الصحة كما هو ظاهر (قوله وفيه غرض) أي للغاصب (قوله وادعى
المصنف في دقائقه دخول هذه الصورة) أي كما ادعى دخول صورة قصد القراءة فقط كما يعلم من
قول الشارح الآتي ولعله ملخص المصنف الخ (قوله فلا يشمل قصد القراءة) حق العبارة فلا
يشمل الإطلاق كما لا يشمل قصد القراءة الخ (قوله ولعله) أي جميع ما ذكرنا لخصوص قوله وبأن لا
الخ كما هو ظاهر والحاصل أن ما قبل والاف في كلام المصنف يشمل صورتين أحدهما بالمنطوق وهي
ما إذا قصد التفهيم والقراءة والآخرى بمفهوم الموافقة الأولى وهي ما إذا قصد القراءة فقط وما
يعر والاشتمال صورتين باعتبار شمول النفي القسم والمقسم (قوله أن كان غير قاصدا للتلاوة) هذا
خاص بابائنا نعبدا وبالجملة نستعين كما يعلم من عبارة البيان الآتية (قوله بأن لم يقصد به تلاوة ولا
دعاء) أي بخلاف ما إذا قصد ههما أو أحدهما أي وصلح لذلك كما هو ظاهر (قوله إلا ما علق منه)
أي مما ذكر (قوله وألحق به ما في معناه) أي من تعليق الذكر والدعاء (قوله وبأن النذر بنحو

لله مناجاة الخ) قضيته انه لو لم يذكر لفظ الله ابطال وانه لو اتى بلفظ الله في نحو العتق لا يبطل كان
 قال عبيد بن ربيعة ثم رأيت في الامداد قال عقب ما قاله الشارح هنا ما لفظه وقدير بآن قوله الله
 ليس بشرط فأى فرق بين على كذا ونحو عبيد بن ربيعة وافتلان كذا بعد موتى (قوله اما لو كان
 الدعاء ونحوه) اى المذكور وصورة الذكرا الحرام ان يشتمل على الفاظ لا يعرف مدلولها كما يأتي
 التصريح به في باب الجمعة (قوله وما ذكر معه) وتابع في هذا الامداد ومراعاة الوصية
 والعتق والصدقة وسائر الأقرب بناء على عدم البطلان به الكن ذالك انما قال ذلك لانه يجب الى
 عدم البطلان بها فكان ينبغي للشارح ان لا يعبر به بناء على ما قدمه (قوله بهما) أى بالدعاء
 ونحوه وهو الذكرا (قوله أى فتضر الترجمة عنها بغير العربية) بيان لما أراد من الإشارة بقوله
 في ذلك والافهى تشمل ما لو كان ذلك محرما (قوله او القرآن) أى فاصدا كونه من القرآن فهو
 معطوف على اسم لا على ما أضيف اليه (قوله من انس وجن وملك ونبي) أى أو غيرهم كما يأتي
 (قوله للشيطان اذا أحس به) صريح في ان الشيطان لا يعقل ومثله في الامداد وظاهر انه ليس
 كذلك وعبارة شرح الروض واستثنى الزركشى وغيره مسائل احداها دعاء فيه خطاب لما
 لا يعقل ومثله بالارض والهلال ثم قال ثانيها اذا أحس بالشيطان فانه يستحب أن يخاطبه
 بقوله ألعنك يا لعنة الله أعوذ بالله منك لانه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في الصلاة (قوله ودل
 عليه كلام المصنف) اى بالنسبة لخطاب الشيطان كما مر وعبارة الامداد بعد ذكره نحو ما مر
 في الشارح لفظها فالعقده خلافه والحديث المحتج به في بعض ذلك منسوخ أو قبل تحريم الكلام
 قاله في شرح مسلم انتهت (قوله قليل من دمها) ينبغي ان تكون من بيانية لا تبعضية اذ دمها كله
 قليل كما هو ظاهر (قوله ويخرج من كلامه) أى عنه بمعنى انه يستثنى منه (قوله جاز) أى
 فيعود للقيام ولا يجوز له جعله عن الركوع كما مر (قوله ان كان قد تحامل) أى واطمان
 بقرينة ما بعده (قوله فانخطوتان أو الضربتان) أى أو نحوهما وان أوهم صنيع الشارح
 خلافه (قوله يحتمل التوالى وعدمه) قضيته ان التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف
 صريح كلامهم فانهم نصوا على ان من تيقن بعد سلامه ترك شي من الصلاة يعود اليها ويؤديه
 ما لم يطل الفصل وان تكلم بعد السلام أو خرج من المسجد أو استدبر القبلة فقولهم أو خرج
 من المسجد صادق بما اذا كان يفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يتأق بدون
 ذلك غالبا خصوصا ولم يقيده واذك بما اذا كان بقرب باب المسجد وعبارة بعضهم وان مشى
 قليلا لا يقال المراد بالقليل ما لا يضر في الصلاة كالخطوة والخطوتين لانا نقول يتأق به أخذهم
 له غاية اذ لو كان المراد ما ذكر لم يحتج للنص عليه فضلا عن اخذه غاية اذ الغاية انما يتوفاى امر
 مستغرب أو لا إشارة الى خلاف والقليل بالمعنى المذكور لا غرابه فيه اذ لا يضر في صواب الصلاة
 وأيضا قد قرئوه في الغاية مع امور تبطل الصلاة بها وتغتفر فيما مروى استدبار القبلة
 والكلام فليراجع وليحذر (قوله ان يتوجه) اراد ان يقصده بقدر اذ ادعى مفاد المتن وهو سن
 التوجه الى ما يأتي (قوله ثم الخط) أى بعد المصلى (قوله والمراد بالمصلى والخط منهما أعلاهما)
 اهل الباب فيه بمعنى في ايمان قوله منهما ويكون في الكلام مضاف محذوف والتقدير والمراد
 في مسئلتى المصلى والخط الخ وينحل الكلام الى قولنا والمراد من المصلى والخط في مسئلتيهما

أعلاه (قوله في اعتقاد المصلي) هو ظاهر فيما إذا كان المصلي غير شافعي والمشافعي كأن كان
المصلي حنفيًا من أمرأة مثلاً وصل في حرم على الشافعي المروري بين يديه حيث كان له سترة
بخلاف عكسه كأن كان المصلي شافعيًا قصد فلا يحرم على الحنفي المروري بين يديه إلا أن كانت
الحرمة مذهبه لأننا لا نحكم عليه بحرمة لم يرها مقلده ثم رأيت الشهاب حج أشار إلى ذلك وكذا
يقال فيها يأتي في قوله وقياسه أن من استتر بستره يراها مقلده الخ (قوله على ما بحثه بعضهم)
هو شهاب حج في الامداد (قوله والوجه عدم السترة بالآدمي) أي وإن لم يستقبله كما شمله
الاطلاق فإن استقبله كان مكروهًا كما يأتي (قوله في مكان مغصوب) حال من فاعل استتر
كما هو صريح فتاوى والده خلافاً لما في حاشية الشيخ من جعله صفة للسترة وعبارة الفتاوى مثل
عن مصلي بمكان مغصوب إلى سترة هل يحرم المرور بينه وبينها أم لا فاجاب بأنه لا يحرم المرور بل
ولا يكره انتهت وهو شامل لما إذا كانت السترة في غير المغصوب (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم)
تعليل للمتن (قوله وإنما يحرم الخ) تقدم ما يغني عنه (قوله أو اختل شرط من شروطها) من
عطف العام على الخاص (قوله أو فحوا باب مسجد) ينبغي أن يكون محله ما لم يضطر إلى الوقوف
فيه بانه لا المسجد بالصفوف ثم رأيت الشيخ في الحاشية ذكر ذلك احتمالاً ثم قال ويحتمل عدم
حرمة المرور بعد ذلك من المار والمصلي أما المصلي فلم يدم تقصيره وأما المار فلا يستحقاقه المرور في
ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له التخلص في غير
الممر ولعل هذا أقرب انتهى وقد يقال عليه إذا كانت الصورة أن المسجد يمتلي بالصفوف فإن
يذهب المار والمسجد ليس محلاً للمروور وقوله على أنه قد يقال بتقصير المصلي الخ فيه أنه حيث
كانت الصورة ما ذكر فلا بد من وقوف بعض المصلين بالسبب بالضرورة فلا تقصير (قوله وقياسه
أن من استتر الخ) أي بجامع عدم التقصير إذ من أتى بالسترة التي كفه بها مقلده لا يعد مقصراً
(قوله يستقبله) الضمير المرفوع فيه للرجل والمرأة والمنصوب للمصلي كما تصرح به عبارة الشهاب
حج ويظهر أن الضمير المرفوع في يراه للمصلي فليراجع (قوله وفي إيهامه الجلدة) بحث الشيخ في
الحاشية أن مثلها الخاتم وقد يفرق بأن الختم مطلوب في الجلدة حتى في حال الصلاة وأيضاً فإن
الذي يستتر الخاتم من اليد قليل بالنسبة لما تستره الجلدة (قوله فاي واحدة شئى بها) الأولى في
التعبير أن يقال رديم أو وضعها أو نحو ذلك إذ لا نصية كما قررته (قوله لدفع مستقذر) أي وإن لم
يكن تنحية (قوله أي يشناق) تفسير مراد من التوق والافهوشدة الشوق (قوله لأن النبي
صلى الله عليه وسلم عن يساره) يؤخذ منه أن محله إذا كان عن يمين الحجرة الشريفة وهو مستقبل
القبلة (قوله أكراماً للملك) إنما يظهر بالنسبة للمصلي على أن في هذه الحكمة وقفة أن لم تكن عن
توقيف وعبارة الشهاب حج ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دور ملك اليسار اظهارة الشرف الأول
(قوله ويجب الإنكار على فاعله) أي بشرطه وهو كون الفاعل يرى حرمة ويحتمل وجوبه هنا
مطلقاً لتعدى ضرره إلى الغير (قوله من حيث البصاق في المسجد) أي إمام من حيث التقدير
لأنه لا يملكه فالحرمة ثابتة (قوله لأنه فعل المكفار أو المتكبرين الخ) عبارة الشهاب حج في التحفة
وعلمته أنه فعل الكفار أو المتكبرين لما صح أنه راحة أهل النار والشيطان لما في شرح مسلم أن
أبليس هبط من الجنة كذلك انتهت وقوله لما صح أنه راحة أهل النار دليل لكونه فعل الكفار

او المتكبرين الذين قال بكل منهما قائل اذا اهل البارهم الكفار والمتكبرون والمراد ان هذا فعلهم في صلاتهم كما يصرح به رواية ابن حبان الاختصار في الصلاة راحة اهل النار وقوله او الشيطان معطوف على الكفار ودليله ما بعده وفي نسخ من الشارح لفظ فيها عقب قوله راحة اهل النار وهو غير صواب لما علمت (قوله وكذا خفضه) اي الرأس وقوله عن اكل الركوع فضيته انه لو اتى بالخفض في اقل الركوع لا يكره وكأنه بحسب ما فهمه كالشهاب حجج من كلام الشافعي والاصحاب والافكلام الشافعي الذي نقله الاذري معترضاً به تقييد المصنف بالمبالغة بل وكلام الاصحاب كما يدل عليه سياقه ليس فيه تقييد ذلك باكل الركوع وعبرة الاذري في القوت قلت فافهم اي كلام المصنف ان الخفض بدون المبالغة لا يكره وفيه نظر قال في الامان رفع راسه عن ظهره او ظهره عن راسه او جاني ظهره حتى يكون كالحمد ودب كرهت ذلك انه انتهى ولا شك ان ذلك خلاف السنة كما سبق في فصل الركوع والمبالغة اشد كراهة الى ان قال فتقييده بالمبالغة خلاف ما دل عليه كلام الشافعي والاصحاب (قوله كما صححه في التحقيق) يعني تقييد الكراهة بالبنيان ونفيها في الصحراء واما قوله بالنسبة للبنيان وقت مرور الناس به وبالنسبة للصحراء الخالي عن الناس فليس من كلام التحقيق وانما هو حمل منه لكلام التحقيق وان اوهم سياقه خلافه وعبرة التحقيق وقارة الطريق في البنيان قبل وفي البرية انتهت في حملها الشارح على ما ذكره اشارة الى انه جرى على الغالب من ان الغالب في الطريق في البنيان مرور الناس بخلافه في الصحراء فلتخص ان المدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمها على عدمه من غير نظر الى خصوص البنيان والصحراء (قوله وقيل لغلبة الجحاسة) مقابل قوله لانه يشغله وكان الاولى ذكره عقبه وتغيير هذا الصنيع (قوله للنهي عن الصلاة في قارة الطريق) تعليل لاصل المتن (قوله والمشهور ان كل واحدة) اي من العنتين السابقتين في قوله لانه يشغله وفي قوله وقيل لغلبة الجحاسة وكان الاولى ذكره هذا عقبه سمعنا على انه لا يلزم ما مرله من تعويله في الحكم على اوليهما وحكاية ثانيتهما بقيل وعبرة الاذري ثم قل الكراهة لمرور الناس وقيل للجحاسة والمشهور ان كلام العنتين عليه مستقلة الخ وبالجمل فكلامه في هذه السوادة في غاية القلاقة (قوله لانه يعتبر هنا) اي يشترط في تحقق الحرمة (قوله بالقييد الذي ذكرناه) اي قصد استعجاله التبرك او نحو

* (باب سجود السهو سنة) *

(قوله لانه لا يفعل الا في الصلاة) اي او ما في حكمها وهو سجود التلاوة او الشكر كما يأتي (قوله اي يكون القصد به احدهما الخ) اي من الشارع بدليل قوله قبل وشرع وبقرينة ما بعده ايضاً وبهذا يلتم الكلام وانما قال بحبر السهو وفقهه بالسهو مع انه يكون في الترك عمداً ايضاً كما يأتي لان الكلام في المشروعية وهو انما شرع للسهو ونذبه في العمد انما هو بطريق القياس كما يعلم مما يأتي وبه يدفع قول الشيخ في الحاشية فيه ان ارغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمداء فلا يلزم منه جبر السهو دائماً الى آخر ما ذكره وكذا تصويره السجود لا ارغام الشيطان بما اذا ترك بعضا عمداً او كأنه فهم ان معنى قول الشارح اي يكون القصد به الخ اي من المصلي وقد علمت مانبه (قوله والسهو لغة نسيان الشيء الخ) اي بخلافه في عرف الاصولين فان السهو الغفلة

عن الشيء مع بقاءه في الحافظة فيستنبه به بأدنى تنبيهه والتسبيان زوال الشيء عن الحافظة
فيحتاج الى تجديد تحصيل (قوله والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة) أي أو ما في حكمها
(قوله وشمل ذلك) أي ما في المتن مع ما عقبه به حيث لم يقيد بالصلاة وبه يدفع ما في حاشية
الشيخ (قوله لأنه ينوب عن المسنون) فيه قصور وعبرة التحفة ولم يجب لأنه لم يجب عن
واجب بخلاف الخ (قوله ولو بالشك كما سيأتي) أي المذكور في قوله عقبه ولا يرد خلافاً من
زعمه ما لو شك الخ وإذا كان المراد بفعل المنهي عنه ما ذكر فهو كاف في دفع هذا الإرادة فلا
حاجة الى جواب آخر غيره على أن قوله في جوابه الآتي فإن مجوده بقرض عدم الزيادة لتركه
التحفظ المأمور به يقال عليه أن الآتي في كلام المصنف إنما هو في ترك فعل بل حقيق وهو ترك
الركن على ما يأتي فيه وترك بعض (قوله فإذا ذكره أو شك فيه استأنف الصلاة) أي وقد صدق
أنه لا مجود (قوله لأنه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه) أي فهو من القسم الثاني لا الأول
وحسب حذف كان اللاتق في الإرادة أن يقال السجود في هذه ليس لترك المأمور بل لفعل المنهي
فذكره في الأول في غير محله (قوله ما لم يعدل الى بدله) صادق بما إذا كان البديل وارداً وبما إذا
كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم في حواشي التحفة يمكن صرح بخلافه
في حواشي شرح المنهج وذكر أن الشارح وافقه عليه فليراجع (قوله ولو تركه مع الخ) وكذا
لواتي به خلفه كما صرح به الشهاب حج لأنه يترك الإمام له لحقه سهوه في اعتقاده (قوله لم
يسجد لتحمل الإمام ذلك) اعتمده الزيادي وفي بعض نسخ الشارح أنه يسجد (قوله اثنا عشر)
أي بما يأتي (قوله ويصح عود فيه لكل عماد كراخ) يمنع منه أن الخلاف المذكور هنا مبني
على الخلاف في سن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وهو أقوال كما مر في صفة
الصلاة وصرح به الجلال المحلي هنا وما لا خلاف في سنه في القنوت فهو أوجه كما مر ثم أيضاً
ولا يتأني ترتيب الأقوال على الأوجه فتعين رجوع الضمير الى التشهد فقط (قوله وزعم فرق
بينهما) أي بين التشهد والقنوت (قوله مع استوائهما) عبارة التحفة وهما مستويان في
ذلك (قوله إلا أن يعدر بجهله) أي بأن كان قريب العهد بالاسلام أو نشأ ياديه بعبادة
عن العلماء لأن هذا هو مرادهم بالجاهل المعذور خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ (قوله
عرو محله) أي مقتضيه كما قاله الشهاب حج قال واوالت محله بما ذكر لأنه الذي نحن فيه
والأم يبق للأشكال وجه أصلاً ثم قال ثم رأيت شارحاً فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاقي
ما نحن فيه ما إذا الكلام ليس في سجوده في غير محله وهو قبيل السلام بل في مجوده في محله لكن
لنحو تسبيح الركوع فتعين ما ذكرته اه (قوله واستثنى من هذه القاعدة) يعني قول المصنف
والاسجد فهو استثناء من المفهوم وأما ما يستثنى من المنطوق وهو قوله أن لم يطل عده لم يسجد
اسم وفيه في المتن مع ما زاده الشارح عليه (قوله لم يشرع فيه) راجع للذكر والقرآن
كما سيأتي محترزه في قوله وخرج بقولنا لم يشرع الخ خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ (قوله
كالقنوت) أي المشروع بقرينة قوله قبله قدر ذكر كل المشروع فيه ولعل المراد القنوت
مع ما تقدم عليه من الازكار المشروعة فليراجع ثم إن قضية ما ذكرناه لو زاد على قدر
المشروع بقدر الفاضلة بطل صلاته ولا ينافيه خلافاً لما في حاشية الشيخ ما قدمه في ركن

الاعتدال من عدم البطلان لان ذلك فيما اذا كان التطويل بنفس القنوت كما به لم يراجعته
 بخلاف ما هنا (قوله في محله) أي المشروع هو فيه بالاصالة وهو ثانية الصبح وأخيرة الوتر
 في النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في النازلة كما في حاشية الشيخ ويدل له
 قول الشارح عقب الاستثناء الآتي في كلام المصنف عقب كلام الرافعي الآتي ويمكن جملة
 على ما اذا لم يطل به الاعتدال والابطال فالشارح مخالف لما أفتى به الشهاب حج من ان المراد
 بمحله اعتدال أخيرة سائر المكتوبات قال لانها محله في الجملة (قوله ويحتمل ان يعتبر أقل زمن
 يسع ذلك) أي الواجب وقوله لا قراءة مع المنسذوب مقابل لقوله ومراعاة كما قال جمع قراءة
 الواجب (قوله واختار المصنف الخ) كان ينبغي تأخير عن المتن بعده (قوله في الوتر في غير نصف
 رمضان) أي مثلاً كما هو ظاهر (قوله وما لو قرأ غير الفاتحة) هذا مكرر مع قوله السابق أو نقل
 قراءة مندوبة كسورة الى غير محلها (قوله فانما ينبغي على القول بانها ركن) يقال عليه الشيخ
 جازي ذلك على طريقة من ان نقل المطلوب القولي وان لم يكن ركناً بدب له السجود فلا يحتاج
 الى الحمل المذكور (قوله بانها) أي الصلاة على الآل (قوله وهو محل بهيئة الصلاة) ينبغي ان
 تكون هذه الجملة حالية لتكون قيداً فيما قبلها أي هذا القعود انما هو محل بهيئة الصلاة
 والا فالقعود ليس بمحل بهيئة الصلاة على الاطلاق بدليل ما قدمه فيما لو زاد قعوداً عقب سجود
 التلاوة أو عقب الهوى للسجود (قوله كونه في صلاة) قد لا يتصور عوده لاجل التشهد مع
 نسيانه انه في صلاة اذا التشهد ليس الا فيها فاعمل الالام في له يعني الى أي عاد الى التشهد يعني محله
 (قوله لان العود من جنس الصلاة) يعني ما عاد اليه والافتنس العود ليس من جنس الصلاة
 ورفق الشهاب حج بان حرمة الكلام أشهر من نسيانها نادراً فابطل كالأكرام لا به ولا كذلك
 هذا (قوله أما المأموم) لا وجه للتعبير هنا بما (قوله كما أفتى به الوالد) يعني بما اقتضاه المنع من
 البطلان (قوله اذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب) يؤخذ منه انه لو جلس للتشهد دفع عنه
 القيام ان المأموم ان يجلس ويبقى بالتشهد فليراجع (قوله اذا المتابعة فرض) أي في حد ذاتها
 والا فالمتابعة فيما نحن فيه ليست بفرض على طريقة الرافعي التي الكلام في تقريرها (قوله
 ولم ينو المفارقة) قضية ان لهنية المفارقة وعدم العود وسبأني ما يصرح به (قوله وما ذكرناه
 من التفصيل) يعني ما أشرنا اليه بقولنا ناسياً والافالذي ذكره انما هو أحد شقي التفصيل وشقه
 الآخر سبأني (قوله ويؤخذ منه) في التعبير به مساهلة اذا المأخوذ هو مفاد التشييع قبله على
 انه سبأني له قريبا في الكلام على القنوت الآتي في كلام المصنف ما يغني عن هذا وذكره هناك
 أنسب (قوله ولا يرد عليه) أي على ما ذكر في القنوت المشبه بالتشهد فهو مثله في الحكم (قوله
 فإزاله المفارقة) أي هنا (قوله لان تعدد القراءة الخ) راجع الى قوله امتنع عوده وقوله وسبق
 اللسان الى غيرها غير معتد به راجع الى قوله وان سبقه لسانه الخ في كلامه لف ونشر مرتب
 والعبارة للروص وشرحه (قوله لا نقول عدم هذا القيام الخ) هذا يقتضي تقيض المطلوب
 فتأمل (قوله بقصد تركه) احسن ربه عما اذا تعدد زيادة النحوض للمعنى فانها تطل صلاته بمجرد
 انفصاله عن اسم القعود لشروعه في مبطل (قوله وهذا مبني على ما قبله) يعني انه مأخوذ منه
 ومستخرج من حكمه والاني الحقيقة ان ذلك ينبغي على هذا كما هو ظاهر وانما قلنا ان المراد

هنا البناء مما تران حكم السجود وعنده المذكور في المتن طريقة القفال واتباعه توسط بين
وجهين مطلقين أحدهما ما ذكره الشارح عقبه ولم يتعرض القفال لحكم العمدة على طريقته
فاخذه تأييداً لهذه البغوى من كلامه عملاً بقاعدة أن ما بطل عمده يسجد اسموه (قوله المذكور
عن أكثرين) أى الذين عبر هو عنهم فيما تر بالجه وروى علم عماد مناه أن هناك وجهاً بالسجود
مطلقاً فينبى عليه هنا البطلان مطلقاً وقد صرح بذلك بعض الأئمة (قوله بخلاف ما لو شك في
بعض مبهم) كان شك هل ترك واحد من الأبعاس أو أى بجميعها (قوله والادعى) فى نسبة
هذا إلى الادعى نظراً فإنه انما حكماء عن غيره بقوله قيل الصريح فى ضاعفه عنده وعبارته فى قوته
مع المتن ولو شك فى ترك بعض أى معين سجد لأن الأصل عدم فعله قاله البغوى وتبعاه قيل
ولا تطهر له فائدة الخ (قوله وشك أم تركه القنوت الخ) كان نوى قنوت النصف الثانى من
رمضان يشهد من فشكل هل ترك أحدهما أو القنوت وما فى حاشية الشيخ من تصويره أيضاً
بخلاف هذا لا يتأتى مع الضمير فى متروكه (قوله ويحتمل أن يلحق عماد كراخ) لفظ يحتمل ساقط فى
بعض النسخ مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أفتى الوالد الخ وظاهره عماد دخلاً افتاء
والله وفى بعض النسخ الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع (قوله مع الجالس بينهما) أشار به
إلى معنى ضمير الجمع فى قوله صلى الله عليه وسلم ثمة من (قوله أو فى الرابعة) أى والصورة أن الشك
انما طرأ عليه فى الثالثة كما هو نص المتن (قوله مع احتمال أنهما خامسة الخ) لم يظهر له معنى لأن
الصورة كذلك فلا معنى لهذه الممية وقوله ثم زال تردده فى الرابعة هو عين قول المتن أو فى الرابعة
وقوله أنها الرابعة أن كان معمولاً لتذكره وعين قوله أن قبلها ثالثة والأفهام وقعه فليتمأمل
(قوله ومقتضى تعبيرهم يقبل التيام) أى فيما لو تذكر الثالثة الذى عبر هو عنه بقوله قبل
قيامه للرابعة (قوله هنا فيما مر) ما كونه صريحاً وكما صرح فيما ذكره هاهنا فسلم وأما كونه
كذلك فيما مر فلا ما تقدم فى كآدمه فى بعض النسخ من الفرق بأن عماد القيام هنا وحده مبطل
بخلافه فيما مر ومراوده بما مر ما قدمه عن السنوى قبيل قول المصنف ولو نهض عماد الخ (قوله
أن فى محله) يعنى بأن لم يباغ مثله كما علم مما قدمه فى صفة الصلاة وقوله والأدبر كمة أى لأن نظيره
يقوم مائة ويبلغ ما بينهما فتنبى عليه ركعة كما علم مما مر أيضاً (قوله لاحتمال الزيادة) هذا
ظاهر فيما لو شك عقب الركن قبل أن يأتى بركن غيره والأفاز زيادة محقة فكان ينبغى حذف لفظ
الاحتمال لأعماء قوله أو أضعف النية عنه ومثله فى التحفة فليتمأمل (قوله فاحرم بأخرى فوراً)
أى من غير طول فصل كما يعلم مما بعده ومن محترزه لا تى فليس المراد الفورية الحقيقية (قوله
وعندى لا تحسب) أى لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجهه فيما لو كان
الركن المشكوك فيه من الأركان التى لاتتعلق بالقعود كالركوع مثلاً وهلا كان عوده للقعود
فى هذه الحالة مبطل لأنه حينئذ زيادة ركن فى غير محله وكان المتبادر عوده إلى ما شك فيه وانظر
ما صورة حسبان القراء أو عدم حسابها فانه لم يظهر لى (قوله القائلين به) يعنى بأن الشرط
كالركن (قوله وظاهر أن صورته أن يتركه تطهر قبل شكك) يقال عليه إذا كانت هذه
صورته خرج عن محل النزاع فلم يصح الاستظهار به على ما نحن فيه وأيضاً فلا خصوصية للشيخ
أبى حامد بالقول بذلك لأنه حينئذ منقول المذهب وانما قلنا به بذلك يخرج عن محل النزاع لأن

صورته كما حرره الشهاب سم عن الشارح انه لم يعلم من نفسه سبق حدث ولا طهارة ودخل في الصلاة من غير شك في الطهارة مثلا ثم لما فرغ منها عرض له الشك فلا يضر مع انه في مثل هذه الحالة ليس له الدخول في الصلاة لانه لم يعلم وجود الطهارة قبل الشروع ولا هنالك طهارة مستصيبة فكيف تنعقد صلاته ومع انه اذا عرض له الشك داخل الصلاة في الطهارة مثلا تبطل صلاته قال اعني الشهاب المذکور أما اذا علم سبق حدثه ولم يعلم طهارة بعده فالوجه بطلان صلاته وان عرض الشك في الطهارة بعد السلام لان الاصل بقاء الحدث كما انه لو يقن طهارة لم يضر الشك في الحدث لا قبل الصلاة ولا فيها ولا بعدها اه (قوله لانهم اذا جوزوا له الدخول مع الشك) فيه ان هذا الشك لا عبرة به مع يقين الطهارة بخلاف الشك الذي الكلام فيه كإلغات فالاولوية بل لمساواة ممنوعة (قوله في التذکر) أي بخلافه في صورة الشك التي زادها هو كما يأتي على اثره ما فيه (قوله بخلاف ما لو شك الخ) عبارة التحفة بخلاف الشك لعله زائد بتقدير انتهت ومراده بالشك الشك المتقدم في كلامه كالشارح كما هو ظاهر وجه ايعلم ما في كلام الشارح فانه يوهم انه غير الشك الذي قدمه في غضون كلام المصنف مع انه هو خصوصاً وقد زاد قوله بعد انقضاء القدوة وحينئذ لا يصير لتقييده بصورة التذکر فائدة والحاصل انه اذا ذكر في صلب الصلاة ترك ركن غير ما مرتد اركه بعد سلام الامام ولا سجود عليه لوقوع سببه الذي هو السهو وزواله حال القدوة بالتذکر فيتحمله الامام بخلاف ما لو شك في ذلك واستمر شكه الى انقطاع القدوة فانه يسجد بعد التدارك لهذا الشك المستمر معه بعد القدوة لعدم تحمل الامام له لانه انما يتحمل الواقع حال القدوة وايضا حه ان اول الشك الواقع حال القدوة تحمله الامام والسجود انما هو لهذه الحصة الواقعة منه بعد القدوة وان كان ابتداء واقع حال القدوة (قوله اي بعده) أي بعد الفراغ منه بقرينة ما يأتي (قوله ولو نطق) أي المصل لا بقيد كونه مأموماً (قوله فلو أتمها جاهلا بالحال) يعني بحال الحكم بان جهل انه يلزمه الجلوس اذا الصورة انه عام بحال الامام وعبرة العباب ولو علم في قيامه ان امامه لم يسلم أو سلم في قيامه لم يلزمه جلوس ليقوم منه ولا يسهق بنية المقارعة وان جازت ولو لم يجلس واتم جاهلا بما فيه عيب وسجد (قوله ساهيا) الا صوب حذفه اذا بلائعه ما بعده (قوله وهو) أي من قام امامه خطا (قوله لان المأموم الخلف بعد سلام الامام) وظاهره انه حينئذ لا يأتي بشئ من اذكار التمسيد ولا ادعيته لان سجوده وقع في محله وليس لمحض المتابعة وسجود السهو والمحسوب لا يعقبه الا السلام كما سيأتي ما يصرح به غاية الامر انه اعتقر له الخلف فلا تبطل به صلاته خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد) أي بالامتابعة كما هو ظاهر السياق فليراجع (قوله وهي القصد) أي قصد خصوص السهو وخصوص انه لا وبقريضة ما يأتي فراده بالقصد ما يشمل التعيين (قوله ومن ادعى) مراده به الشهاب حج اذا مساقه عبارته الى قوله فانه مهم لكن في سباقه على هذا الوجه صعوبة من وجوه تدرك بان تأمل منها ان قول الشهاب المذکور في هذه العبارة المثبت وجوبها هنا وقوله والنفي وجوبها في سجود التلاوة منزل على كلام قدمه قبل هذا فيه الاثبات والنفي المذکور ان قد كان على الشارح ان يذکره قبل استئزله هذا عليه والافس ياقه يوهم ان الاثبات والنفي المذکورين وقع في كلام الاصحاب وهو خلاف الواقع

ومنها ان قوله الاتي قال من كلام الشهاب المذكور حكاية لكلام المتوهم المذكور قبل قوله
وانه يريد به هذا على من توهم وسياف الشارح يقتضي انه من كلامه هو حكاية لكلام الشهاب
المذكور ومنها غير ذلك (قوله فهو خطأ فاحش) خبر قوله ومن ادعى على حذف مضاف أي
فدعواه غلط فاحش ووجهه مخالفة لصريح كلام الاصحاب المتقدم (قوله والاوجه بطلانها
بالتألف بالنسبة إلخ) حكم مقتضب لاتفاقه بما قبله كما هو ظاهر خلاف لما وقع في حاشية الشيخ
(قوله ان المستخلف) أي المسبوق بقراءة ما بعده وهو يفتح اللام (قوله يمكن الجمع بينهما
بحمل هذا إلخ) كان المراد ان محمل قولهم ان المدخل في الاولى فيما اذا لم تقع ركعة في الوقت
وهنا وقعت ركعة بل الصلاة بجميعها فيه (قوله أتموا ظهرا) أي أو المقصورة

* (باب في سجود التلاوة والشكر) *

(قوله على طلبها) انما لم يقل على سنها وان كان هو المناسب في الدليل لان أبا حنيفة يوجبها
وستأتي الإشارة إلى رد ذلك وعبارة الأذرعى أصل مشروعيتهما ثابت بالسنة والاجماع (قوله
لانه لم يحك عن غيره إلخ) وأيضا لم يرد عن غيره انه سجد لتوبة (قوله لانه اذا اجتمع المبطل وغيره
إلخ) قضيته ان هذه السجدة تصح بنسبة التلاوة وينافيه ما مر من قوله فليست من سجرات
التلاوة وفي حاشية الشيخ ان ما اقتضاه كلام الشارح هنا غير مراد (قوله في اقامة لانراها)
أي لا نرى القصر فيها (قوله وقولها انه لا يسجد) (١) (قوله من روعة) يؤخذ من الامثلة
الاتية وغيرها ان المراد بمشروعيتها ان تكون مقصودة ليخرج قراءة الطمور والساهي
والسكران ونحوهم وان تكون ما دونها في اشرع ليخرج قراءة الجنب ونحوه فليجوز (قوله
كافر) وان كان معاندا لا يرجح اسلامه كما نقله الشهاب سمع عن الشارح (قوله وسكران)
أي لا يميزه (قوله بما مر من التعليل) أي في كلام الباقي نفسه من قوله فان السنة الثابتة
إلخ وهذا أقرب مما في حاشية الشيخ (قوله بما مر) أي من انه في حق الكافر (قوله المضمر)
بدل من الفاعل وخبره مفرد (قوله ومثله الجنب إلخ) هذا فيه مانعان الاول يشترط فيه مع
ما قبله وهو المشار إليه بقوله الاتي لئلا يقطع القيام المفروض والثاني عدم جواز غير الأركان له
فلا يأتي بشئ من السنن كما مر اذ صلاته طرمة الوقت كما مر فكار الاولى تقديم هذا على ما قبله ثم
بقول ومثله ما اذا لم يسجد من جنبا فاقد الماذ كروا لا فاقبله مغن عنه (قوله لئلا يقطع القيام
المفروض) أي لانه قيام مفروض وهو بدل الفاحشة وخرج به القيام للسورة والمراد قطع القيام
المفروض لمفروض كالسجود لتباعدة الامام (قوله ومثله) أي قوله لقراءة غير امامه (قوله
ما لو بين له حديث امامه عقب قراءته لها) أي ولا يسجد لتباعد بينه وبين امامه له وخرج بذلك
ما لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية السجدة وقبل السجود أو فارقه المأموم حينئذ كما يفهم
قوله لوجوب مخالفة الفاحشة لاننا انما منعنا القراءة بالسجود للمخالفة الفاحشة وقد زالت لكن
قال الشهاب سمع انه محل نظر اه ويدفع النظر بما يأتي في القولة الاتية (قوله الا ان نوى
مفارقة) أي فان فارقته سجد جوازا بل ندبا كما صرح به الشهاب سمع في حواشي التكملة
ووجهه انه وجد سبب السجود في حقه حال القدوة فليترتب عليه مسببه ولا يضر في ذلك فعله
بعد الاقرار ان الشهاب المذكور لا ينافيه قولهم يسجد المأموم لسجود امامه لا لقراءته لان

(١) قوله (قوله)
وقولها انه لا يسجد
هكذا في نسخة
المؤلف وغيرها
وبها من نسخة هنا
سقط فليجوز

ذلك مع استمرار القدوة ولأن المنفرد لا يسجد لقراءة الإمام لانه لا علقه بينهما - كما والافتراء هنا
عارض (قوله ومجمله ان قصر الفصل) ظاهر هذا التعبير انه اذا لم يقصر الفصل لا يثبت له
التأخير أى بل يسجد وان شوش على المأمومين وصرح به الشيخ في الحاشية جازما به من غير عزو
لكن عبارة العباب ويندب للإمام تأخير سجوده في السريفة عن السلام وفعلا بعده ان قرب
الفصل انتهت (قوله الا في حق العاجز وصلاة الجنازة) أى والمأشئ في فائده السفر (قوله
بشرط كون ذلك) أى جميع ما ذكر خلافا لما في حاشية الشيخ من قصره على المثال وصورته في الولد
ان يكون فيه شبهة وفي الجاه ان يكون بسبب منصب ظلم وفي النصر على العدو ان يكون العدو
محقا وفي قدوم الغائب ان يكون بحيث يترقب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض ان يكون
نحو ظالم (قوله ونخرج بالظاهرين الى قوله المعرفة الخ) أى بناء على ان المراد بالظاهرة ما ترى في
الخارج (قوله هذا والاولى ان يحترز الخ) أى فالمراد بالظاهرة ما لها وقع (قوله أو عاص) أى
وان لم يفسق كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله مجدل رؤية المبتلى) أى والعاصى مبتلى
كما قرره

(باب صلاة الفل)

(قوله بعد الاسلام) أى النطق بالشهادتين اذ هذا حقيقة وان كان لا يعتبر الا مع الايمان وهو
من أعمال البدن وبهذا ينسب دفع ما في حاشية الشيخ (قوله تلحسب الصحيحين أى الأعمال أفضل
الخ) قد يقال لا دأيل فيه لافضلية الصلاة من حيث ذاتها بل بقيد كونها في وقتها ومعهومه أنها
في غير وقتها ليست أفضل (قوله وأشبه به لاشتمالها الخ) لعلمه مبنى على ما نقل عن الشافعي من ان
الايمان مجموع ما ذكر لكن الصحيح ان الايمان مجرد التصديق بالقلب وما نقل عن الشافعي رضى
الله عنه محمول على الايمان الكامل (قوله والخلاف كما في المجموع الخ) عبارة الدميري قال
المصنف وليس المراد من قولهم الصلاة أفضل من الصوم ان صلاة ركعتين أفضل من أيام
أو يوم فان صوم يوم أفضل من ركعتين وانما معناه ان من أمكنه الاستكثار من الصوم ومن
الصلاة وأراد ان يستكثر من أحدهما ويقتصر من الآخر على المتأ كدمنه فهذا محل الخلاف
والصحيح تفضيل جنس الصلاة (قوله ونخرج بعبادات البدن) أى في قوله والصلاة أفضل
عبادات البدن (قوله عبادات القلب) أى فانه أفضل من غيرها كما صرح به الشهاب ج
قال الشهاب سم وظاهره وان قل كتفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة (قوله بعدهما) جرى
على الغالب من تقديمهما على الفرض بدليل قوله بعد فان لم يرد ذلك فصل بينهما وما بين الفرض
اذ يعلم منه ان المقصود من هذه الضجة الفصل بينهما وما بين الفرض فاذا قدم الفرض فعلها
بعده فليراجع (قوله ونفى الوجه) اللام فيه لا عهد أى الوجه المذكور (قوله كما يؤخذ من
قوله) أى المصنف (قوله ومعنى تعليقه) أى الوجه بقوله لان الركعتين الخ (قوله في الخبرين
السابقين) هو تابع في هذه الاحالة للشهاب ج فلما منه انه قدمهما وهما في كلام الشهاب
المذكور قدم أحدهما عقب قول المصنف وقيل أربع قبل الظهر وهو انه صلى الله عليه وسلم
كان لا يدعها وثانيهما عقب قول المصنف وقيل أربع قبل العصر وهو انه صلى الله عليه وسلم
كان يصلي قبلها أربعين بفصل بينهما بالتسليم ثم قال وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر

وأربع العصر لا يقتضي تكراراً على الأصح عند تحقق الأصولين ومبادرته منها أمر عرفي
لا وضعي لكن هذا إنما يظهر في الثانية لا الأولى لأن التأكيدي لا يؤخذ فيها من كان يل من لا يضع
إلا أن يجاب بأنه لا يغيب إلى آخر ما ذكره وجه الله تعالى (قوله وإن كانت عبارته توهم الخ) قال
الشهاب حج وكان عذره أنه لم يرد النص الصريح المشتهر الأعلى هذه فقط (قوله ولا أثر
لاحتمال عدم وقوعها) أي باختلاف شرط من شروطها وعبارة الميرى في تعليل كلام صاحب
البيان لأنه على غير ثقة من استحكال شروطها (قوله أما البعدية فينبوي بما بعد فعل الظهر) أي
أن فعله وظاهره ولو على وجه الاستحباب وانظر ما وجهه حيث نذروا الظاهر أنه غير مراد وفي نسخ
الشارح هنا زيادة فيها اختلاف في النسخ وقد ينسب الشيخ على النسخة التي رجع إليها المصنف
آخر في الحاشية (قوله لقوله تعالى والصلاة الوسطى) أي والخبرين قبله (قوله أتنب على ما أتى
به) أي وإن قصد الاقتصار عليه ابتداء (قوله بأن المعتقد خلافها) أي القضية (قوله وإن
قضيته أن ذلك خلاف الأولى) علمه في الامداد بقوله لأن الكلام في بيان كون الفصل أفضل
فصوره بذلك ليفيد أن هذا هو الذي كان صلى الله عليه وسلم يفعله (قوله كما جزم به ابن خيران)
أي استناد الماتى صحيح ابن حبان لا تشبهه الوتر بصلاة المغرب فهو الذي منع الشافعي من
مراعاته لمخالفته السنة الصحيحة الصريحة والافخاذ كمن جزم ابن خيران وما بعده ليس مستند
الشافعي كما هو ظاهر وإن أوجته العبارة (قوله وأراد صلاة بعد نومه) قال الشهاب سم قد
يقال الجعل المذكور مسنون وإن لم يرد صلاة بعد النوم لأن طلب الشيء لا يسقط بإرادة الخلاف
فما وجه التقييد وقد يجاب بأنه استعراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم أولاً لأنه لا يصدق
قوله به آخر صلاة الليل اهـ (قوله غير من مر) الصواب إسقاط لفظ غير (قوله ومن نفاها)
أن أراد بالنافي عائشة رضي الله عنها كان ينبغي أن يقول إنما أراد بحسب رؤيته بدل علمه لأن
عائشة إنما قالت ما رأيته يصليها (قوله بلامضاعفة) أي في القرآن فهذا الثواب بالنظر لأصل
ثواب القرآن والمراد أيضاً ثلث القرآن أو ربعه الذي ليس فيه الإخلاص بل ولا الكافرون
(قوله كما أشار إليه بقوله) فيه أن المتن لا إشارة فيه للخلاف أصلاً (قوله وورد الفصل) صوابه
الوصل (قوله في جنسه) كان المراد فيه فلفظ جنس مقحم (قوله انتهى) أي كلام الشارح (قوله
لداخل غير المسجد الحرام) أما هو فلا تنس لداخله بالقيدين الاتيين (قوله الذي بعضه مسجد)
أي على الأشاعة (قوله مع تمكنه منها) أي الخطبة وكأنه احتزبه عما إذا لم يتمكن منها كان
لم يكمل العدد (قوله في أرض مستأجرة) أي والصورة أنه لم يبين في أرضه تحوذكه أما إذا فعل
ذلك ووقف مسجداً فإنه تصح فيه التحية (قوله نويت أم لا) المراد حصول فضلها المخصوص
بدليل عزوه للبهجة إذ عبارتها وفضلها بالنقل والقرض حصل أن نويت أو لا وهذا مخالف
لطريقة الشهاب حج (قوله لم يحصل فضلها) ظاهر تسليمه التقى على فضلها الأعلى أصلها أن أصل
الطلب يسقط وفيه بعد فلا يرجع (قوله بعد سلامه ولومها) كذا في نسخ ولا معنى للغاية
وفي نسخة إسقاط لفظ ولو هي الصواب (قوله ومراراً أيضاً) كان الأولى أن يقول وأيضاً قدم
الخ (قوله أوجهها ثلثها) وحيث نذراً إذا حدث وتوضأ عن قرب لا تقوته سنة الوضوء الأولى فإنه
أن يفعله وظاهره أنه يكفي عن الوضوءين ركعتان لتداخل سنتهما وهل له أن يصلي لكل ركعة

براجع (قوله وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل) لاختصاصية أهمها في الأفضلية على صلاة الليل بل مثلها في ذلك كل ما يأتي من ذوات الوقت والسبب كما يعلم مما يأتي فكان الأولى تأخير هذا عنه (قوله وأفضلها العبدان) أي صلاتهما كما هو ظاهر من السياق لكن دليله إلا أن يدل على أن مراده التفضل بل في ذات الأيام إلا أن يقال يلزم من تفضل الأيام تفضل ما يقع فيها من العبادات فالدليل من هذه الحينية لم يكن يرد عليه التكبير (قوله أن يكون اقترانها الخ) في دفع هذا الاشكال نظر لا يخفى (قوله إلى ذلك) أي جمع أمر رضى الله عنه (قوله فضوءفت) أي وجعلت بتضيئها زيادة في رمضان والأقالر واقع مطاوعة في رمضان أيضا وأنه مبني على أن ضعف الشيء مثله (قوله خلافا للعلمي) أي في قوله ومن اقتدى بأهل المدينة فقام ستا وثلاثين فحسن أيضا (قوله نصفها مؤدى ونصفها مقضى) قضيته أنهم مالوا كأنهم مقضين صحيح لكن قضية لتعليل الآخر خلافه (قوله ولو جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء الخ) في التعبير قلاقة (قوله ولا حصر لعدده ولا لعدد ركعاته) عبارة شرح الروي لا حصر لعدادها ولا لركعات الواحدة منها (قوله لأنه معهود) أي اتفهد في أكثر من ركعة (قوله لاسيما على ما قدمناه الخ) المناسب لاسيما أن قلنا بالابطال بها (قوله لما حدثه) أي من الزيادة والاقتصار وعبارة الجلال المحلى لخالفته لما نواه (قوله حتى أنه يكره قيام مضرا الخ) لا موقع لهذه الغاية هنا وكان المناسب فيها حتى أنه يكره وإن لم يضره وعبارة الصفه ومن ثم كره قيام مضرا ولو بعض الليل (قوله عدم كراهة احباثها) أي بالصلاة بقراءة ما يأتي

(كتاب صلاة الجماعة)

(قوله كما قاله الشارح) أي كالذي بعده إلى قوله فنحو إلا أن عبارة الشارح علم النور وان وهم ضيقه خلافه (قوله وقد يقال إن اللام للجنس) أي خلاف ما يأتي في كلامه أنها العهد الذي ذكرى إلا أن جعلها للجنس يلزمه فساد لا يخفى مع أنه ينافيه الاستثناء منه أذهو آية العموم (قوله لأن لقلب لا ينفى الكثير) مبني على أن العدد لا مفهوم له وهي طريقة مرجوحة (قوله يصلون في بيوتهم) صريح بهذا أن العبادة رضى الله عنهم كانوا يصلون الصلاة التي كان يصلها صلى الله عليه وسلم قبل فرض الخمس (قوله أن الجماعة ثلاثة) أي بالنظر لأصل اللغة لكن أشار ع جعل الاثنين بمنزلة كأيأتي (قوله وحكمة أن أقل الجماعة اثنان) هذا من تمام الجملة قبله وليس حكمة مستقلة فهو جواب عما قبله أذهب هذا عما يأتي على أن أقل الجماعة ثلاثة وهو معنى أغوى والجماعة في الشرع اثنان (قوله وبالعلاء أضدادهم) انما عبر به ليشمل نحو المعنى عليه (قوله وإن ظهرت في الأسواق) أي ظهر ولا يحصل به الشعار بقراءة ما بعده (قوله فقد قال المصنف الخ) محل هذا عقب قوله المار ولا يجب إقامتها بحجهم وهم الخ أذهو من تعلقه فكان ينبغي تقديمه على قوله وقد أنفى الوالد الخ (قوله أو أنه كان قبل تحريم المثلة) هذا لا يدفع الإيراد وإنما يحسن جوابا عما يقال كيف يجوز التحريق وإن قلنا فرض عين مع أن المثلة حرام كما أشار إليه الشهاب حج (قوله وهو مقتضى قولهم الخ) فيه أمور منها أن المقتضى بالسكسر والمقتضى بالفتح هنا متضادان ولا بد من اختلافهما كما هو واضح ومنها أنه صريح في أنهم مصرحون بما ذكر وليس كذلك كما سيعلم مما سيذكره عن فتاوى والده التي تصرف فيها هذا

التصرف ومنها ان قوله ويدل له الخ بعد نقل ما ذكر عن افتاء والده يوهم انه ليس فيها وليس كذلك وعبارة الفتاوى مثل هل الافضل الجماعة القليلة في المسجد أم الكثيرة في غيره فاجاب بأن مقتضى كلامهم أن الجماعة في المسجد وان قلت أفضل منها خارجة وان كثرت وبه صرح الماوردي ويدل له خبر الصعيدي فان أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وهو مخصص الى قوله موجود في كل منهما (قوله موجود في كل منهما) أي وقضية المكان سالمة من المعارض (قوله وفيما بحث من اطلاق الحاق الامر بالجبل بها) في ذلك نظر ظاهر أي بل انما يلحق بها في بعض الاحوال لا على الاطلاق واعلم اذا خشى به الافتتان وأفصح به الشيخ في الحاشية (قوله وشمل ذلك قول التحقيق) لم يظهر لي وجه الشمول ولم يعبر به والده في الفتاوى التي ما هنا عبارتها مع التصرف بلفظ الشمول وان أوهم سياقهم خلاف ذلك ولفظ الفتاوى مثل هل تكروه إقامة جماعة في حالة واحدة في مسجد مطروق اذا كان له امام راتب بغير اذنه أم لا فاجاب بانه لا تكروه وهو مفهوم بالاولى من تفهيم كراهة إقامة جماعة فيه قبل امامه وعبارة التحقيق لو كان للمسجد امام راتب الخ وانظر هل المراد بالجماعتين جماعة غير جماعة الراتب أو جماعة الراتب وجماعة أخرى وعلى كل فني فهم عدم الكراهة هنا من تفهيم كراهة إقامة جماعة فيه قبل امامه بالاولى بل بالمساواة منع ظاهر (قوله أي بصلاة تفعل في وقتها) تفسير للمراد من البدلية ها والا فلا بدلية هنا حقيقة (قوله أولسكون الامام لا يعتد وجوب بعض الاركان) معطوف على ما في المتن والاقدماء به مكروه أيضا وان أوهم سياقهم خلافه (قوله وان اتى به القصد بهما العقلية) يوهم صحة الاقتداء به اذا لم يأت بها وليس كذلك فالتعبير بالعناية ليس في محله (قوله حصول فضيلة الجماعة خلاف هؤلاء) أي المبتدع ومن بعده كما يصرح به صنيع التحقيق وفي حصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء بهم المصرح بها فيما مر حتى فيما لو تعذرت الجماعة الاخافهم وقفة ظاهرة سيما والكراهة فيما ذكر من حيث الجماعة وسيأتي في كلامه ان الكراهة اذا كانت من حيث الجماعة تفوت فضيلة الجماعة لاجرم اختار الشهاب حج مقالة أبي اسحق المروزي الآتية وشيخنا جعل في حاشيته في قوله قول الشارح ومقتضى قول الاصحاب الخ مقابلا لقوله المار ولو تعذرت الجماعة الاخلاف من يكره الاقتداء به الخ ثم استشكله معه في قوله أخرى وأجاب عنه بان المراد ان هذا مقابل ذلك قال فكأنه قال ولو تعطلت الجماعة الاخلاف هؤلاء لم تزل الكراهة كما قال بعضهم وقال السبكي ومن وافقه بزوالها وحصول الفضيلة اه وعليه فقول الشارح ومقتضى قول الاصحاب الخ مفروض فيما اذا تعذرت الجماعة الاخلاف هؤلاء وظاهره انه ليس كذلك كما يصرح به كلام غيره فالاشكال الذي ذكرناه باق بحاله ولا وجه لما فهمه الشيخ من هذا القصر فلجهر (قوله بل نقل) بالبناء للجهول والاضراب راجع لكلام أبي اسحق لا لنظر الطبري وان أوهمته العبارة والحاصل ان النقل المحقق عن أبي اسحق هو ما مر ونظر فيه الطبري ومنهم من نقل عن أبي اسحق أيضا عدم صحة الاقتداء بالخالف ثم ما نقله الشارح عن أبي اسحق من عدم حصول فضيلة الجماعة هو نقل باللازم والا فالذي نقله عنه غير الشارح أخص من ذلك وهو ان الانفراد حينئذ أفضل وعبارة فتاوى والده الشارح والوجه الثاني قاله أبو اسحق المروزي ان الانفراد أفضل من الاقتداء به قال الطبري وفيه نظر بل نقل

عن أبي إسحق أن الاقتصار بمخالف لا يصح انتهت (قوله لكونها صفة الصلاة) أي كافي
حديث الزائر (قوله لا تساوي مصلحته) أي الرافعي (قوله ليس لهذا القصد) يتناقضه ما قرره
قبل أنه بهذا القصد وكان ما مر نقله الشارح عن غيره وإن لم يصرح بالنقل وقصد بقوله غير مناف
الح الرد عليه وإن لم تف به العبارة ثم رأيت ~~كذلك~~ في عبارة الضفة (قوله واحد) أحسن به الامام
بخلافه هنا) استبعده الشهاب حج في شخصته وبين وجه بعده فليراجع (قوله الامام) أي على
المرضى عنده اذ هو محل التفصيل والخلاف الآتي كما أفصح به الشهاب حج وقوله أي والمصلي
غرضه منه ابداء مجرد تجوز في العبارة في ترجيح الضمير لكنه غير مرضي له بدليل تصديره بالاول
واتيانه في الثاني بحرف التفسير لا تنافي في كلامه (قوله من أقوال أربعة) بل ستة كما بينها
الكامل الدميري (قوله ويؤخذ منه الى قوله وهو ظاهر) من تمام القيل وقائله الشهاب حج
الا أنه عبر بقوله وهو متجه بدل قوله وهو ظاهر والشارح كأنه تبعه أولا كما في نسخ ثم رجع فالحق في
نسخ لفظ فقيل عقب قوله يريد الاقتصار به ثم أعقبه بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الح كما أطلق في
هذه النسخ لفظ أي والمصلي فيما مر في حل المتن بعد ان لم تكن (قوله لكن مقتضى كلام المصنف
عدم الانتظار) يعني المشغل على مبالغة وقوله مطلقا أي سواء الامام وغيره كما يعلم من كلام
الاسنوي وعبارته مقتضى كلام المصنف جريان الخلاف في المنفرد والامام ان لم يجعل الضمير
في أحسن عائد الى الامام بل الى المصلي وهو المتجه اه لكن قوله وان قال في الكفاية فيما فرض
فيه الاسنوي كلامه وليس كذلك فان كلام الكفاية مفروض في امام الراضين خاصة وعبارته
فائدة هل محل الخلاف في الاستحباب وغيره مخصوص بما اذا لم يؤثر المأمومون التطويل
أو يشمل الحالين هذا لم أف فيه على نقل ولكن كلام بعضهم يفهم انه مخصوص بما اذا لم يؤثر
الح ماذ كره على ان كلام الكفاية من عدم وقوعه على نقل صريح في المسئلة لا ينافي ماذ كره
الاسنوي بفرض ان فرض كلامهما واحد حتى يسوغ للشارح أخذه غاية له بقوله وان قال
في الكفاية الح ثم قوله لاسيما الح يقتضي ان كلام المصنف يقتضي ماذ كره الاسنوي سواء أجعل
الضمير فيه راجعا الى المصلي كما مر في كلام الاسنوي وهو ظاهر (قوله ومحل ندب الاعادة لمن
صلى جماعة الح) عبارة التحفة ويظهر ان محل ندبهم مع المنفرد ان اعتقد جوازها أو ندبها والام
تعتقد لان القاعدة لها تعود عليه انتهت وعبارة الامداد محل ندب الاعادة ان صلى جماعة مع
المنفرد اذا كان ممن يرى جواز الاعادة ولا يكره الاقتصار به والام يجرمه لاتقاء المعنى الذي
بعد لاجله وهو الفضيلة انتهت (قوله وانه لو أعادها منفردا الح) ظاهر هذا السياق ان هذا
ما أخذ من الخبر أيضا في أخذه جميعه على هذا الوجه منه نظر ظاهر كما أخذ قوله الآتي وانه لو
أعادها بعد الوقت او القراءة في غير محل ندبهم الح وعذره انه تابع في غالب ما عبر به هنا العبارة
الامداد من غير تصرف فاوهم ان جميع ماذ كره ما أخذ من الخبر مع انه ليس كذلك وعبارة
الامداد مذكورة بما يصح العطف في المذكورات بخلاف عبارة الشارح وعبارته أعني الامداد
ووجه سن الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كأنها فعلت كذلك
وجماعة احتمال اشتمال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منها ظاهر او يؤخذ من هذا
مسائل ابدية في بشري الكريم فراجعها فان اهمية مع ان أكثرها لا نقل فيه ومنها ان محل

قوله سواء الح ينبغي
النأمل في هذه
العبارة

نذب الاعادة لمن صلى جماعة مع المنفرد وان دفع في بيانها بما في الشرح مع زيادة بجميع ما في الشارح
 من المعطوفات بعد هذا بقوله وانه من مدخول هذا تبعاً للعبارة المذكورة مع حذف صدرها
 المصحح لذلك (قوله وقد تستحب الاعادة منفرداً زيادة على ما مر) ليس هذا مأخوذاً من قوله
 المار وانه لو أعادها منفرداً لم تنعقد الا لسبب كأن كان في صلاته الاولى خلل ومنه جريان خلاف
 الخ خلافاً لما في حاشية الشيخ لان ذلك في الاعتقاد وعدمه وهذا في السن وعدمه (قوله
 الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر) يرد عليه أمور لا تخفى تعلم من عرضه على حد الرخصة
 المشهور وهو قول جمع الجوامع والحكم الشرعي ان تغير لسهولة العذر مع قيام السبب للحكم
 الاصل فرخصة لا تطيل بذكرها (قوله التلوين) أي نحو ملبوسه كما هو ظاهر لا نحو أسفل
 الرجل وما في حاشية الشيخ من تفسيره بذلك لا يخفى بعده خصوصاً مع وصفه بالشدة ومقابلته
 بالتفاحش على أنه يلزم عليه ان لا يتحقق خفيف اذ كل رجل يلوث أسفل الرجل (قوله مشقة
 كشفة المطر) عبارة التحفة مشقة كشقة المشى في المطر (قوله بان تشغله عن الخشوع في
 الصلاة) لم يتقدم مثله في المطر المشبه به حتى تتأق هذه الاحالة على ان الكلام في المرض كما هو
 ظاهر والشاق انما هو المشى معه لحل الجماعة كنظائره لا في الصلاة معه الا ان يقال هذا ضابط
 للمرض الذي يسقط عنه المشى لحل الجماعة بان يكون بحيث لو صلى معه شغله عن الخشوع لكن
 يرد عليه انه حينئذ يسقط القيام في الصلاة فلا يصح قوله وان لم يبلغ الخ وقد يجاب بان الذي
 يشغل عن الخشوع غير الذي يذهب الخشوع والمسقط للقيام انما هو الثاني دون الاول وقد
 يجاب عن أصل العلاوة بان مراده انه يبقى معه أثر المشى في هذا الى ان يشغله عن الخشوع في
 الصلاة فقوله وان لم يبلغ الخ بالنظر لانه قبل المشى وهذه العبارة التي ذكرها الشارح عبارة
 الامداد (قوله وبه فارق مسألة الابراد) مراده انه علم بما ذكر ان حكم ما هنا مغاير لحكم الابراد
 لأن ما ذكر وجه المفارقة وان أوهمته العبارة كما هو ظاهر (قوله وكان تأثراً لذلك) كأنه
 احتريزه عن طعام لم تتق نفسه اليه وان كان به شدة الجوع كأن تكون نفسه تنفر منه فلا
 يستغنى عنه بوصف الجوع بالشدة (قوله وثق من نفسه بعدم التطاع) أي الذي معه وقان
 بدليل قوله الآتي وافهم تعبيره بالشدة الخ (قوله فالخاصل انه متى لم تطلب الصلاة الخ) لا يخفى
 ان معنى عدم طلب الصلاة لاجل الجوع المذكور انه يقدم الاكل ثم يصلي والصورة ان الوقت
 باق ولا محذور في التأخير هذا الزمن القصير وهذا بعينه موجود فيما نحن فيه مع زيادة فوت
 الجماعة فأين الاولوية بل اين المساواة (قوله ان السقوط بهما وبما قبلهما الخ) في العبارة قلب
 وهي عبارة الامداد والمقصود منها ان زوال العذر بهما وبما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكلية
 الخ (قوله مثال لا قيد) أي وان خرج به ما يأتي فهو مثال باعتبار قيد باعتبار (قوله اذا الخوف
 على نحو خبزه) أي ولو نحو تعيب بقريته قوله فيما يأتي في التعبدى نعم ان خاف تلفه الخ (قوله
 فيما ثم بعدم حضور الجمعة) أي وكذا الجماعة ان توقفت عليه كما هو ظاهر وانما فرضه في الجمعة
 اتأق ذلك في اعلى الاطلاق وقد يستفاد من جعله الاثم بعدم الحضور أنه لا ياتى بالاكل وفي حواشي
 المنهج للشهاب سم نقلنا عن الشارح التصريح بذلك فقال انه يكره من حيث كونه اكلاً وانما
 يحرم القصد ودون الشهاب حج ان الاكل حرام (قوله كذا أفق به الوالد) يعني بنذب السمي

فما زالت والافترض قتياء فيما لو أكل ما ذكرها لانيه يوم الجمعة وان كان فيها وقعة تعلم بالوقوف عليها (قوله والمعسر القادر) المناسب والمعسر الذي لا يتيسر عليه الاثبات (قوله اي وثبتت عنده) اي وطلب المستحق بالنسبة للسرقه (قوله ان مراد المصنف) يدل من ما ونايب فاعل علم قوله لو كان القصاص الخ لكن في كون هذا هو الذي قرره نظر ظاهر لان معنى قوله فيما مر ولو على بعد ان رجاء ترك المستحق مستبعد لضعفه وعدم سماحه به وليس المراد به البعد في الزمان لانه قدمه عليه فكان الاولى ان يقول وعلم مما قررنا به كلام المصنف من ان مراده باياما مطلق الزمان الصادق بالقليل والكثير ثم ان الذي علم مما تقرر كما عرفت عدم الفرق في الرجاء بين طويل الزمان وقصيره وحيث قد فلامعني للتقييد في هذه المسئلة بقوله لقرب بلوغه لا يقال هو وان قيد به ان كان لم يرد حقيقة التقييد حيث أعقبه بقوله مثلا ليدخل ما اذا لم يقرب بلوغه لانا نقول فاي معنى لذلك على انه لا يصح رجوعه لقوله لقرب بلوغه لادخال ما ذكرنا لا يقاس بالتقييد بالقرب لعدم الجامع وانما هو راجع لقوله لصبي ليدخل من في معناه كالجنون كما هو ظاهر وأصل ذلك ان بعضهم قال يستفاد من تقييد الشيخين باياما انه لو كان القود لصبي لم يجز التغيب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدي الى ترك الجمعة سنين فزيغ عليه الشهاب حج في امداده بانه لا يستفاد منه ذلك لان مرادهما انه يغيب مادام يرجو العفو ولو على بعد أي وليس المراد ظاهرا ما اقتضاه التعبير باياما وعبارته اعني الامداد وقيد الشيخان رجاء العفو بتقييده باياما ولا يستفاد منه خلافا لبعضهم ان القود لو كان لصبي لم يجز التغيب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدي الى ترك الجمعة سنين وذلك لان المراد انه يغيب مادام يرجو العفو ولو على بعد فقد يرفع لمن يرى الاقتصاص للولي والشارح رحمه الله تصرف فيها بما ترى مع زيادة قوله لقرب بلوغه اشارة الى ان ما استفيد من كلام الشيخين مرادها لكن بما لا يلائمه ما قبله من قوله ان مراد المصنف باياما الخ ولا ما بعده من قوله فقد يرفع الخ (قوله أو حضور مريض بلا متعهد) انما قدر الشارح انقط حضور دون لفظ قريب لكونه أفيد وان كان المتن لا يقبله فهو محل معنى والافالمن مفروض في القريب في المسائل الثلاثة ليماني له العطف في الثالثة (قوله له أو غيره) وصف لمال (قوله واعلم ان الامام تطلب فيه صفات الى قوله ان الواجب الى آخره) كذا في نسخ الشارح ولعل قوله ان الواجب حرفه النسخ من قوله ان الواجب والافاصل العبارة للامداد وهي كما ذكرت (قوله بان يظنه ظنا غالبا وليس المراد الخ) ينافيه ما سبب اتي له في قوله وشمل قوله بعقده الاعتقاد الجازم لدليل شرعي الخ فقوله وليس المراد به ما اصطلم عليه الاصوليون أي فقط بل المراد هو الظن المذكور فهو مستعمل في حقيقة ومجازه لكن ينافي هذا المحل الحصر في قوله بان يظنه الخ فكان الاصول خلاف هذا التعبير (قوله المطابق) انما هو قيد في الاعتقاد الصحيح والافالاعتقاد أعم من المطابق وغيره (قوله كافي حق نفسه) اي كما يعلم بذلك طهارة ونجاسة في حق نفسه أي فيظهر بالاول دون الثاني فهو راجع للمستلزمين (قوله فعل المكلف) وهو هنا اقتداء بهم (قوله وهو يستلزم) عبارة الشهاب حج وهو لاختياره بالشهسي يستلزم الخ ولا بد من هذا الذي حذفه الشارح لانه هو محل الفرق بين المستلزمين فلعلة سقط من النسخ (قوله فان كل اجتهاد وقع صحيحا) أي كل اجتهاد صادر منه وبه فارق مسئلة

المياه اذا اجتهد وقع قيم امن غيره وكان الاولى في التعبير لان صلواته لكل جهة وقعت باجتهاد منه
صحيح (قوله لما تقدم) لم يتقدم له ما يصح هذه الاحالة وهو تابع فيه بالجلال المحلى لسكن ذلك ذكر
اولا مقابل الاصح السابق بقوله والثاني لا يصح اقتداء بعضهم ببعض وعلمه بقوله لتردد كل
منهم في استعمال غيره للنحو فساغت له هذه الاحالة بخلاف الشارح وكأني ظن انه قدم مقدمة
الجلال المذكور (قوله ويؤخذ مما مر) في التعبير بالاخذ هنا مسامحة اذا ما هنا من افراد
الضابط وكان غرضه ما ذكره الشهاب حج بقوله تنبيه يؤخذ مما تقر من لزوم الاعادة
انه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الامام فعل المغرب لما تقر من تعيين النجاسة في كل اه وان
كانت العبارة قاصرة عنه (قوله ويجاب) عن هذا الرد الذي حكاه بقبيل وقائله الشهاب حج
فتلخص ان الشارح يختار تصوير صاحب الخواطر السريعة بخلافه الشهاب المذكور وانما
عبروا فيه بالتلاعب بالنظر للمأموم لانه يرى الامام حينئذ متلاعبا أي صورة والا فلا تلاعب مع
النسيان لكن قوله ادغاية الامر لا يتزل على ذلك فلامعنى له هنا وان آوله الشيخ في الحاشية بما
لا تقبله العبارة مع عدم صحته كما يعلم بمراجعة أو اصل ذلك ان الشهاب المذكور لما رد التصوير
المتقدم بكلام الاصحاب المذكور واختار ان المسئلة مصورة بالعدم استشعر سؤالا صورته انه
كيف يصح الاقتداء به حينئذ وهو متلاعب فأورده وأجاب عنه بقوله قلت كونه متلاعبا
عندنا ممنوع ادغاية أمره الى آخر ما ذكره الشارح والشارح رتب هذا على جوابه المذكور
فلم ياتهم معه وبعضهم أجاب عما أجاب عنه الشارح بحمل التلاعب في القول الثاني على ما هو
في حكم التلاعب وذلك في النامى لافى التلاعب حقيقة وبالفعل كما في العامد وهو يرجع في
الحقيقة الى جواب الشارح بحسب ما قررنا به (قوله لانه على التراخي الخ) هذه الاجوبة
مبنية على لزوم الاعادة لهم تخلاف ما قدمه في باب التيمم فليراجع (قوله ولجواز كونهم كانوا
عالين) أي حين بلغ النبي صلى الله عليه وسلم بان طرأ لهم العلم بعد الاقتداء والاف كيف يقتدون
مع علمهم بعدم صحة الاقتداء (قوله لعدم صلاحية تحمل القراءة عنه الخ) لا يرد عليه الامام
المحدث لانه أهل في الجملة لو كانت متطهرا (قوله ونبيه باذ كره على ان من لم يحسن الخ) قد يقال
ان ما فسره الامي قاصر (قوله وعلم منه عدم صحة اقتداء آخرس باخرس) وجهه علمه منه
ما يؤخذ مما وجهوا به **الحكم** من عدم تحقق المماثلة لجوز ان يحسن أحدهما ما لم يحسنه
الآخر فالضمير في قوله منه راجع لقول المصنف ونصح بمثله أي الذي مماثلته له حقيقة كما هو ظاهر
تخرج به الآخرس مع الآخرس للتوجيه الذي ذكرنا فلا تحقق المماثلة والشيخ في الحاشية جعل
الضمير راجعا الى قول الشارح لان أحدهما يحسن ما لم يحسنه صاحبه وهو لا يصح لأن عدم
الاحسان فيه محقق فلا يدل على المحتمل (قوله خلافا للسبكي) في قوله يلزوم الاعادة اذا لم يجهل
المأموم وجوبه بان كان عالما بذلك لانه كان من حقه عدم المتابعة فتابعته بطله اصلاته (قوله
علا بما تقدم من التعليل) أي في قوله والظاهر من حال المسلم خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله
كاللحن الذي لا يغير المعنى) كذا في النسخ وفيه اتحاد المشبه والمشبّه به (قوله وحذفه منه
المصنف انهمه بالاولى) أي ولانه ليس من اللحن حقيقة وان كان مرادهم هنا ما هو أعم من
الابدال كما أشار اليه الشارح بعد فان الاذرعى وتجاوز الرافعي وغيره فعدوا من اللحن المبطل

للمعنى قوله المستقين وليس يلحق بل ابدال حرف بحرف (قوله ولو تفتن للصواب قبل السلام
 أعاد) لا محل له لان الحكم هنا بطلان صلاته بمجرد ادبائه بما ذكره الشهاب حج انما ذكره عقب
 قوله الا ترى الذي تبعه فيه الشارح بخلاف ما في القامحة أو بدلها فانه ركن وهو لا يسقط بنحو
 جهل أو نسيان فغير عنه بقوله ثم لو تفتن الخ (قوله أو كونه في صلاة) فيه وقعة والقياس
 البطلان هنا لانه كان من حقه الكف عن ذلك (قوله في غير القامحة) أي أما في القامحة فيبطل
 وان لم يكن عامدا عالما لكن بشرط عدم التدارك قبل السلام لالكونه لمناهل لما ذكره الشارح
 بهـ د (قوله كان يؤمها) أي في حال رقة قبل صيرورته مولى حتى يتم الدليل اذ المولى العتيق
 (قوله نحو) الذي زاده في غضون المتن راجع لمجموع الصورتين بعده لا لخصوص لفظ السليم
 وان توهم لبطلان الصور التي زاده بعد المتن كأنه قال فهو قدرة السليم بالسلس والظاهر
 بالمستحاضة كالاستور بالعارى الخ فلو قدمه على لفظ قدوة لارتفع هذا التوهم (قوله أي سلس
 لبول ونحوه) اقتصر الجلال المحلى على التفسير بسلس البول كالروضة كأنه لانه محل هذا
 الخلاف فغيره نصح القدوة به جزما أو فيه خلاف غير هذا وعليه فزيادة الشارح له كقوله
 والمستور بالعارى الخ مراده به تميم الفائدة من غير نظر للخلاف (قوله لكفره بذلك) أي بذلك
 القول فامتنع قبوله فيه واقطع بذلك فقط من نسخة الشيخ التي كتب عليها فارتب على ذلك ما في
 حاشيته (قوله بخلافه في غير ذلك) أي في غير ما اذا أسلم ثم اقتدى به ثم قال لم أكن أسلمت الخ فمراده
 بالغير كما هو ظاهر اخباره عن كفره الذي استثنيت منه هذه الصورة المذكورة في قوله قبل
 والاوجه قبوله في كفره وقوله لان اخباره عن فعل نفسه مقبول تعليل له وليس مراده بقوله
 بخلافه في غير ذلك مطلق غير وان فهمه كذلك الشهاب سم في حاشيته على التحفة الموافقة
 عبارته العبارة الشارح فاحتاج الى تقييد التعليل بما هو مستطور فيها (قوله ذلك الروياني)
 أي قوله والخليفة هي التي يباطن الثوب الخ فالاشارة راجعة الى الاستدراك والمستدرك عليه
 فان أصل الضابط للروياني (قوله نعم لو كانت بعمامة) أي أو خصوص مدره كما هو ظاهر (قوله
 ولا فرق بين من يصلى قائما وجالسا) فيه منافاة مع الذي قبله وهو تابع في هذا للشهاب حج
 في تحفته بعد ان تبع شرح الروض في جميع المذكورة فانه منه حرفا بحرف لكن الشهاب
 المذكور انما عقب ضابط الانوار بذلك بناء على ما فهمه منه من ان مراده بقوله بحيث لو تأملها
 المأموم أي مطلقا سواء كان على الحالة التي هو عليها من جلوسه وقيامه الامام منه لا أم على
 غيرها بان يفرضه قائما اذا كان جالسا ونحو ذلك حتى تلزمه الاعادة وان كانت بنحو عمامته وهو
 قائم والمأموم جالس المجزء لانا لو فرضنا قيامه وتأملها لآها وشيخ الاسلام في شرح الروض فهم
 منه ان مراده ان يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها لآها فلا يفرض على
 حالة غير ما حتى لا تلزمه الاعادة في نحو الصورة التي قدمها فؤدى ضابط الانوار وضابط
 الروياني عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرع الثاني على الاول بالقامع عبر عنه
 بقوله فالاولى ولم يتصل الاصح أو نحوه وانما كان الاولى لانه لا يحتاج الى استثناء شي منه مما
 استثنى من ضابط الروياني فهو اضبط والشهاب المذكور لما فهمه المقابلة بين الضابطين كما قررناه
 عبر عن ضابط الانوار بقوله والاوجه في ضبط الظاهرة ان تكون بحيث لو تأملها المأموم لآها

ولم يقل والاولى كما قال في شرح الروض ثم قال وفرق الروياني بين من لم يرها بعدة أو اشتغاله
بصلاته فيعيد ومن لم يرها لكونها بعمامة ويمكنه رؤيتها اذا قام بفلس عجزا الى آخر ما ذكره
رحمه الله لكنه استثنى من عموم ذلك الا على ما لم يرد تقصيره بوجه والشارح رحمه الله تعالى
تبع شرح الروض أولا كما عرفت ثم ختمه بقول الشهاب المذكور فلا فرق الخ فسادا ومن
صرح بان مؤدى الضابطين واحمد والد الشارح في فتاويه لكن مع قطع النظر عما استثناء
الروياني من ضابطه لضعفه عندنا وسأواته له عنده انما هو بالنظر لاصل الضابط فهو موافق
لشهاب المذكور في المعنى والحكم وان خالفه في الصنيع وموافق لما في شرح الروض
في الصنيع ومخالف له في الحكم كما يعلم بسوق عبارة فتاويه ونص ما سئل عن مصل في ظاهر ثوبه
أو على صدره أو ثوبه من قدماه نجاسة أو كان المأموم بعيدا عن امامه هل حكمها حكم النجاسة
الحقيقية حتى لا يلزم المأموم القضاء لان النجاسة المذكورة مما تنقضي على المأموم خصوصا ان دخل
المسجد بعده تحريمه فاجاب بان النجاسة المذكورة ظاهرة كما صرح به الروياني اذ لا يخلو عن تقصير
والنجاسة الظاهرة ان تكون بحيث لو تأملها أبصرها بان كانت في ظاهر الثوب والنجاسة بخلافها
افتتت فقد صرح برجوع كل من الضابطين الى الآخر لكن في عزوه ما صدر به الجواب
لتصريح الروياني بنظر ظاهر كما مر من استثناء المذكور وبالجملة فالشارح لم يظهر من كلامه
هنا ما هو معتمد عنده في المسئلة لكن نقل عنه الشهاب سم ما يوافق ما في فتاوى والده الموافق
لشهاب حج وهو الذي انقط عليه كلامه هنا آخر وان لم يلائم ما قبله كما عرفت وانما أطلت
الكلام هنا محل الحاجة مع اشتباه هذا المقام على كثير وعدم وقوف على من حقه حقه (قوله
وان بان ذلك الشيء أو شيء منه الخ) مفهوم قوله المار في حل المتن بعد الصلاة (قوله نعم لو طمسه
في الابتداء رجلا الخ) معلوم بالاولى مما رجحه في كلام الروياني (قوله بانه زيادة على العدالة
من حسن الخ) عبارة الروضة واما الورع فليس المراد منه مجرد العدالة بل ما يزيد عليه من
حسن السيرة والعفة (قوله نعم عبارته توهم الخ) يعني لفظ عبارته في مهماته والافها هو مذكور
هنا لا ايهام فيه وهو منقول بالمعنى (قوله أو قاصر في سفره) أي والمأمومون مقنون وعمله في
شرح الروض بالاختلاف بين صلاتهم ما أقول ولوقوع بعض صلاتهم من غير جماعة بخلافها
خلف المتن (قوله كما حرت الاشارة الى بعض ذلك) ما ذكره هنا هو جميع مفهوم قوله فيما مر
ولو غير المفضل عن ذكريلوغ الخ فالصواب اسقاط لفظ بعض (قوله أو وجد قد أحرم) أي
فالكراهة انما هي في تقدمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليست راجعة الى نفس
امامته (قوله في الاسلام) سيأتي انه يقدم بكبر السن اخذ من الخبر الا في فعله انما قيد
بذلك لكونه محل الخلاف (قوله لخبر الشيخين ليؤمكم أكبركم) أي بالنظر لكونه مستعملا في
حقيقته ومجازا (قوله بالنسبة لايابه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) يؤخذ منه انه لا عبرة
بهجرة اياه الى دار السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أو صورة) في أكثر النسخ
صورة وهي الموافقة لما في كلام غيره (قوله من ولاه الناظر) أي ولو عاها كالحاكم كما هو ظاهر
(قوله يعني من جازله الاتفايع) انما حمل المتن على هذا الحمل المحوج الى قوله الا في تفسير
ضمير يكن بالمستحق للمنفعة حقيقة ولم يبق المتن الى ظاهره ليعتفى عما يأتي لترجع عبارته الى

عبارة المحرر لا يلزم عليه إهمال شيء من أحكام (قوله وهو ما سوى المستعير) أي أما المستعير
فليس له التقديم أي والصورة أنه غير أهل كما هو فرض المتن وسكت عما إذا كان أهلا والعلة
تقتضي العموم وأنه لا فرق بين المستعير بالأهل وغير الأهل في عدم استحقاقه التقديم لكن
ينافي ما سيأتي في قوله ولا بد من إذن الشريك الخ من أن المستعير من أحد الشريكين لا بد من
إذنه مع الشريك إلا أنه عند غيبة معبره فاعل ما اقتضاه التعليل هنا غير مراد فراجع (قوله
وكان زعمها بقدر زمن الجماعة) فيه أن هذا الشرط يلزم عليه أنهم إذا صرفوا هذا الزمن للجماعة
لم يكن لهم المكث بعد ذلك لمصلحة لمضي زعمها ويلزم عليه تعطيها (قوله وتقييد بعضهم) هو
الجلال الهلي وإنما قيد بذلك لأنه محل الخلاف كما يعلم من تعليل المقابل الآتي فلا يتوجه ما ذكره
الشارح كابن حجر (قوله على أن مرادهم) كذا في نسخ الشارح وهو محرف عن قوله على أنه
موهم والعبارة الشهاب حج (قوله إذ لا يكرى إلا ماله) يرد عليه نحو الباطر والوالي (قوله
المالك) أي للمنفعة بقريضة مأمور (قوله كفي إذن الشريك) أي ولا يشترط ضم إذن
المستعيرين إليه وليس المراد أنه يكتفي اذنهما كما يكتفي إذن المستعيرين وإن توهم (قوله بخلاف
غيره) أي غير الوالي وعبارة النسخة بخلاف ما إذا لم يكن فيهم انتهت أي فلا بد من الإذن في
خصوص الجماعة ولا يكتفي عنه الإذن في مطلق الصلاة فهو راجع إلى الغاية فقط (قوله وظاهر أن
محل الأول) أي مسألة الوالي المذكورة (قوله كما قاله الأذري) عبارة الأذري ويقدم الوالي
على إمام المسجد قلت وهذا في غير من ولا إمام الأعظم ونوابه أمان ولا إمام الأعظم ونحوه
في جامع أو مسجد فهو أولى من والي البلد وقاضيه بلا شك انتهت فمراده بنواب إمام الأعظم
وزرأوه بدليل قوله في المفهوم إمام ولا إمام الأعظم ونحوه ولا بدع في تقديم هذا على والي
البلد وقاضيه إمام ولا قاضي البلد فلا شك في تقديم القاضي عليه لأنه موليه وعلى قياس هذا
ينبغي أن يكون قول الشارح بل الأوجه الخ مفروض فيمن ولاه نفس الإمام فتأمل

* (فصل في بعض شروط القدوة) * (قوله وتسمية ما في الابتداء الخ) هذا جواب ثان
ولم يناسب فيه العطف بأو (قوله ويجري ذلك في كل مكره من حيث الجماعة المطلوبة) قال
الشهاب بن حجر كخالفه السنن الآية في هذا الفصل والذين بعدهم المطلوبة من حيث الجماعة
انتهى وكان هذا ساقط من نسخ الشارح من النسخ بعد أن تبانه بدليل لفظ المطلوبة فإنه من هذه
العبارة (قوله ولا يزيد على ثلاثة أذرع) فإن زاد كرهه وكان مقوتا لفضيلة الجماعة كما به لم مما يأتي
(قوله ولو اعتمد عليهم) لم يتقدم ما يصح أن يكون مرجع الضمير التثنية وعلل في النسخ سقطا
والذي في فتاوى والده مثل عما إذا قدم الإمام إحدى رجله على الأخرى مع قد اعلم ما وقف
المأموم بين رجله فهل يصح قدوته أولا فأجاب بأنه تصح صلاة المأموم كما أفاده كلام البغوي
وغيره انتهى (قوله وبحث بعض أهل العصر) أن أراد الشهاب حج كما هو الظاهر فهو لم
يطاق أن الاعتبار بأصابع قدميه فيذكر بل قبله بحالة اعتماده عليها نعم نقل بعد ذلك عن بحث
بعضهم هذا الإطلاق إلا أن الظاهر أنه ليس من أهل العصر وعبارة الشهاب المذكورة
في تحفته ولم أر لهم كلاما في الساجد ويظهر اعتبار أصابع قدميه أن اعتمدها أيضا والافترس
ما اعتمده عليه تطير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار أصابعه ويتعين جعله على ما ذكرته انتهت

(قوله غير ان اطلاقهم يخالفه) انظر مراده أى اطلاقهم (قوله وعلى من في غير جهة الخ) أى فكل من المتصل بما وراء الامام وغيره وهو أقرب منه الى الكعبة في غير جهة الامام يقال له صف أول في حالة واحدة وهو صادق بما اذا تعددت الصفوف امام الصف المتصل بصف الامام لكن يخالفه التعليل الآتي في قوله وعماءالت به أفضليته الخشوع الخ (قوله وهو أقرب الى الكعبة منه) أى من المستدير أى والصورة انه ليس أقرب اليه من الامام أخذ من قوله الآتي عقب المتن الآتي على الأثر والوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقربية المذكورة الخ والاقاي معنى لعدده صفا أول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليحذر (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف) قيد في قوله المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام أى بان كان خالف الامام صف أمام هذا غير مستدير فالصف الأول هو هذا الغير المستدير الذي يلي الامام ويكون المستدير صفًا نائبًا لكن ينبغي ان محله في جهة الامام ما في غير جهته فينبغي أن يكون هذا المستدير صفًا أول اذا قرب من الكعبة ولم يكن امامه غيره أخذ من قوله وعلى من في غير جهته بالاولى فليراجع ولا يصح أن تكون هذه الحنية قيد في قوله وعلى من في غير جهته وان كان متبادرا من العبارة لعدم تأنيه (قوله فقد قالوا ان الصف الأول هو الذي يلي الامام) دليل يكون المستدير المتصل بما وراء الامام صفا أول وقوله وعماءالت به أفضليته الخ دليل يكون من في غير جهته وهو أقرب الى الكعبة منه صفا أول ايضا في كلامه لف ونشر مرتب وعللت مبنى للمجهول ونائب فاعله أفضليته والضمير فيه راجع للصف الأول (قوله لكن جزمنا بخلافه) أى بحسب الظاهر والافضل جزمه ما في حالة الابد كما سيأتى وهو غير محل النزاع (قوله ولا ينافيه) أى ما جزمه به (قوله ما مر في فصل الاستقبال من البطلان) أى الذى تقدم التعبير عنه في كلام بعض المتأخرين بقوله ويعلم مما تقدم في باب استقبال القبلة ويعنى بذلك البعض الشهاب حج فان ما مر كلامه والحاصل ان الشارح معقد لما قاله الشهاب المذكور كما يصرح به تعبيره بقوله كما جزم به بعض المتأخرين دون أن يقول على ما جزم به أو نحو ذلك من صريح التبري وما قوله لكن جزمنا بخلافه الخ فليس مراده منه تضعيف كلام الشهاب المذكور لانه مفروض في غير ذلك كما بينه بعد وانما مراده به الجمع بينه وبين كلام الشهاب المذكور لانه لا يتوهم انه يخالف لجزمهم الكنى في سياقه فلاقاة لا تتحقق وملخصه ما ذكرته (قوله فلا ترد على عبارته) أى خلافاً ان أوردها (قوله بل في المجموع) لا معنى لذكر بل هنا وعبرة الامداد بعد ما مر ثم رأيت في المجموع والتحقيق الخ (قوله فان خالف ذلك) أى فان خالف الآثر فأحرم عن اليمين أيضا فان هذا هو الذى في فتاوى والده وان كان قوله فان خالف صادقا بغیر ذلك أيضا والى حكم فيه صحيح (قوله نعم الخ) من جملة فتوى والده وان أوهم سياقه خلافه (قوله والافلا تحصل لواحد منهما) أى وان حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبة وظاهر ان فضيلة الجماعة تنتنى في جميع الصلاة وان حصل التقدم أو التأخر بعد وهو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع (قوله كما يعلم من قوله) في علمه منه منع ظاهر (قوله وليس أن لا يزيد ما بينه وبينهم ما الخ) أى فان زادت فضيلة الجماعة كما علم مما مر (قوله فليبر انس السابق) لم يسبق له ذكر في كلامه وباللعل المحلى ذكره هنا لكن به ذكره ما سيأتى في الشارح

على الاثر من قوله فان حضر ذكر و امرأة الخ و لفظ الجلال روى الشيخان عن أنس قال صلى
النبى صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أنا و بتيه خلفه و أم سليم خلفنا (قول المتن ثم
النساء) ظاهره ان البالغات و غيرهن سواء و هلا قيل بتقديم البالغات كما قيل به في الرجال و هلا
كانت غير البالغات منهن محل قوله صلى الله عليه وسلم في الثالثة ثم الذين يلوونهم اذ لم يكن في عصره
عنده خنثى يدل ان أحكامهم غالباً مستتبطة ولو كانوا موجودين ثم اذ ذاك لانس على أحكامهم
فان قلت العلة في تأخير الصبيان عن الرجال خشية الاقتتان بهم و هذا منق في النساء قلت يتقصر
ذلك ان الحكم المتقدم في الرجال و الصبيان عام حتى في المحارم و من ليس مظنة للفتنة (قوله
ولما في الاول أخذ الامام من توفر الخشوع الخ) فيه ان البعض المذكور لم يدع تفضيل الاول
عليه بحسب ما نقله هو عنه حتى يرد عليه بما ذكر لكن عبارة التحفة و أفضل صفوف الرجال اولها
ثم ما يليه و هكذا و أفضل كل صف يمينه و قول جمع من الثاني او اليسار ليسمع الامام ويرى
افعاله أفضل عن الاول أو باليمين لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها
مردود بان في الاول و اليمين من صلاة الله تعالى الخ (قوله بسكون السين) أى ليكون ظرفاً اذا
هو يقتضها اسم على المشهور و نحو ضربت وسطه لكن قال القراء اذا حسنت فيه بين كان ظرفاً
نحو تعد وسط القوم و ان لم يحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسك قال و يجوز في كل منهما التسكين
و التحريك لكن السكون أحسن في الظرف و التحريك أحسن في الاسم و ما بقية الكوفيين
فلا يفرقون بينهما و يجعلونهما ظرفين الا ان ثعلباً قال يقال وسطاً بالسكون في المتفرق الاجزاء
نحو وسط القوم و وسط بالتحريك فيما لا تفرق اجزأه نحو وسط الرأس (قوله و يؤخذ من
قوله هنا أيضاً ان الامر بالاعادة الخ) في هذا الاخذ نظر ظاهر اذ لم يكن هناك خلاف راعاه
النبى صلى الله عليه وسلم في أمره (قوله ولو وجدها) أى القرينة كما يدل عليه قوله ليدخل تلك
القرينة الخ فخرج ما اذا لم تكن قرينة لكن هذا لما لو وقف فيه لوسعه فلا يتخطى له لعدم
التقصير و هذا ما اقتضاه ظاهر التحقيق و سوى الشهاب حج بينهما تبعاً للعجم و ع فليست به (قوله
لم يكره لعدم التقصير) أى فليس لغيرهم خرق صفوفهم لاجلها و قوله ولو كان عن يمين الامام
محل يسعه و وقف فيه) كان صورته فيما لو أتى من امام الصفوف و كان هناك قرينة خامة فلا يخرق
الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها و انما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سدها فليراجع
(قوله فان أمكنه الخرق) أى ولم يكن محل يسع اثنين بقرينة عطفه عليه بأو المقتضية ان يقدر
فيما قبلها انقيض ما بعدها و حينئذ نقول لشارح و الخرق في الاول افضل من الجرح غير متأت
اذ الصورة انه فيه لا يمكن الا الخرق كما عرفت و هو ساقط من بعض النسخ كما انه ليس بوجود
في شرح الروض الذى هو اصل هذه العبارة (قوله فقد قال القاضى ابو الطيب الى آخر
السوادذ) هو نص عبارة قماوى والده حرفاً بحرف و ان اوههم سياقه خلافه (قوله فيما لو وقف
مأموم عن يمين امامه) أى واحرم بقرينة ما بعده (قوله فجاء آخر فاحرم) أى اراد ان يحرم
بقرينة ما بعده (قوله قبل مضى ما يسع ركنين) أى فليبين و وجهه انهما الذى يضر التأخر
أو التقدم بهما كما يأتى (قوله أو الى سطحه) أى الذى هو منه كما هو ظاهر مما يأتى أى والصورة
ان السطح نافذ الى المسجد أخذ من شرط التنافذ لا فى فليراجع (قوله كبر الخ) مثال

للألفية (قوله الذي بعضه ملك وبعضه موات) أي معينين إذ لا تتصور الاشاعة هنا كما لا يخفى
 (قوله كصحن اوصفة) اشارة الى ان بيت في المتن يصح عطفه على قوله كصحن فيقدر انظفه
 بعد أو ويصح عطفه على قوله صفة فيقدر انظفه بعد أو (قوله بالقييد الا في اي قبس) اي
 بان يبقى ظهره للقبلة (قوله كما قاله الشارح) اي قوله بينهما حائل فيه (قوله ولا يركعون قبل
 ركوعه) شمل ما اذا كان الرابطة متخلصة بثلاثة اركان لعدم رغبة تفراده هذا المأموم ما يغتفر له مما
 سبأه وهو في غاية البعد فلا يرجع (قوله ولما كان الاول مشكلا) اي بعدم وجوب مفارقة
 البقية وكان عليه ان يذكره حتى يعلم المراد من الجواب (قوله وبانه مقصر) لم يتقدم في كلامه
 ما يصح عطف هذا عليه وهو تابع في التعبير للشيخ لكن ذلك قدم ما يصح له هذا العطف كما
 يعلم من سوق عبارته ونصها وقديت كل هذا اي ما ذكر عن البغوي أو لا بعدم وجوب مفارقة
 البقية ويحجب بحمل الكلام فيه على ما اذا لم يعلم هو وحده ان تقالات الامام بعد رد الباب وبانه
 مقصر بعدم احكامه فتحه بخلاف البقية انتهت (قوله وبأن الحائل الخ) فيه امور منها ما مر
 في الذي قبله ومنها انه ليس من كلام الشيخ خلافا لما يوهمه صنيعه ومنها انه لا يجدي لان الحائل
 موجود فيه وفيهم وزادوا عليه بالبعد (قوله وباب مردود) ليس مثالا لما يمنع المرور لا الرؤية
 وان اوهمه كلامه اذ هو عكس ذلك ولكنه ملحق به في الحكم فالاولى ان يقول ويلحق به الباب
 المردود كما صنع الجلال وكذا يقال فيما بعده أما ما يمنع المرور والرؤية فسيأتي في قول المصنف
 او بعد ارتباط الخ (قوله ورد بان هذا علم من قوله فيما مر الخ) هذا الرد لا يلاقي الاعتراض
 كما هو ظاهر والذي اجاب به الشهاب حج ان هنا حائلا كما علم من كلامه فلا يرد عليه (قوله
 بحيث لو ذهب الى الامام من مصادره لا يلتفت) تصوير للنص الاول وفي بعض النسخ حذف لفظ
 لاس لا يلتفت فيكون تصوير للنص الثاني وهو الظاهر

(فصل في بعض شروط القدوة أيضا) (قوله او مأموم او مؤتمنا) عبارة التحفة او كونه مأموما
 أو مؤتمنا وامل انظ كونه سقط من نسخ الشارح من النسخ (قوله والالم يأت اشكال الرافعي) من
 تمام الرد لا من قننة المردود وعبارة التحفة وبه يعلم ان قول جمع لا في نسبة نحو القدوة
 أو الجماعة بل لبيان يستحضر الاقتداء بالخاضع والالم يأت اشكال الرافعي المذكور
 في الجماعة والجواب عنه بما تقر ان اللفظ المطلق الخ انتهت ووجه علم ضعفه عما ذكر ان الرافعي
 فهم من كلام الاصحاب انهم قائلون بالصحة في صورة نية الجماعة وان لم يستحضر الاقتداء
 بالخاضع حتى رتب عليه اشكاله الذي حرت الاشارة به بالجواب عنه ولو كانت الصورة ما دعاه
 هذا الجمع لم يأت اشكال (قوله وخرج بقوله مع التكبير ما لو لم ينو كذلك) عدل اليه عن قول
 التحفة وخرج بجمع التكبير تأخرها عنه لما اورد عليه الشهاب سم من ان المفهوم من تأخرها
 عنه وجودها مع تأخرها عنه قال ولا يخفى ان ذلك من قبيل نية الاقتداء في الاثناء فيشكل قوله
 ثم ان تابع الخ لانه مفروض عند ترك النية رسا (قوله واراقترافا في عدم انعقادها عند
 انقضاء نية الجماعة) يوهم ان هذا الاقتراق قد مر مشترك بين الصحيح ومقابله يقول به كل منهما
 وليس كذلك كما يعلم مما يأتي (قوله في غير اجماع) اي أما فيما اقتبطل باتفاق القائلين بالصحيح
 المتقدم الذي الصحيح ومقابله هنا مفرعان عليه (قوله وايضا فاسم الاشارة) الاولى حذف

لفظ ايضا (قوله ومثلها في ذلك المندورة) اي بان نذر ان يصلي كذا من النفل المطلق جماعة
 كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي النية المذكورة شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ جعلها على
 القريضة ولا يفتي ما فيه اذ ليست النية شرطاً في اعتقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النفل
 المذمور جماعة فان شرط اعتقاده بمعنى وقوعه عن النذر ما ذكرنا من قوله وعبارة ابن
 العماد الى قوله وعلم مما تقر في خبر معاذ من فتاوى والده حرقاً بحرق وان اوهم سياقه
 خلاف ذلك (قوله راجعاً) اي وان يكون فضيلة الجماعة حاصلة مع القول بان الانفراد اولى الذي
 فهمه عنهم فاستشكل هؤلاء الجماعة مبنى على ذلك فهم موافقون له فيما فهمه واحتجاج الى
 هذا لان جميع ما قدمه من النقول ليس فيه التصريح بان الانفراد اولى فتأمل (قوله ولا قول
 الروضة وغيرها الخ) عبارة الفتاوى وما قول الروضة وغيرها الخ (قوله صبحاً وغيرها) في علم
 ذلك من خبره اذ نظر ظاهر لانه مفروض في عشاء الآخرة كما مر (قوله وهذا هو مراد ابن
 المقرئ) يعني قوله لانه يحدث جلوس تشهد لم يقم له الامام قال كلام في المغرب كما عـ لم كالذي
 ذكره بعد من الروض وشرحه (قوله كما ان مراد الشيخين بقواهما احداث تشهد اجلوسه)
 اي مع بقريته ما قبله (قوله ويؤخذ من ذلك بالاولى انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد)
 يعني في الصبح بالظهر (قوله ويجري ما ذكر) اي في المغرب وقوله فيمن صلى الصبح مكرراً مع
 قوله يؤخذ من ذلك بالاولى الخ (قوله وتعلمهم لزوم مفارقة مصلي الرباعية) كذا في نسخ
 الشارح كالفتاوى وكان المصدر مضاف لفعوله وفاعله محذوف لعلمه اي مصلي المغرب (قوله
 ولا نظر الى انه احداث جلوساً) فيه مسامحة اذ لا احداث هنا (قوله بان وقف امامه يسيراً) هذا
 التصوير لنسب الاتيان بالقنوت (قوله ندبا) اي وله فراقه كما سيأتي (قوله لم يضر) اي
 بالنسبة للكرهية كما يأتي وهو مخالف للسنة كما علم مما مر ويأتي (قوله في ظنه) اي الامام اما الجهل
 بالحيكم اولا اعتقاده ان التي يقوم اليها ثانية مثلاً وما في حاشية الشيخ من رجوع الضمير
 للمأموم ليس في محله (قوله وأدركه) يدل من كلامه او بقدره قول (قوله غير مطلوب) يوهم انها
 لو كانت مطلوبة لم يضر وليس كذلك كما علم مما مر (قوله أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد
 (قوله والحاصل ان الفحص في الخلف للسنة) اي الجلوس للتشهد بقريته ما مر والافهوف في
 مسألة القنوت ايضا متخلف لسنة وانما عبر هنا باللام وفيما بعده بالباء للاشارة للفرق بينهما بما
 يؤخذ مما ذكرته (قوله بل بتكرره الخ) عبارة التحفة بل بانضمام ركنين تأمينا اليه (قوله قيد
 اعدم الكراهة) اي ولندب القنوت كما قاله الشهاب سم (قوله لانا نقول لما نعذر لربط الخ)
 عبارة التحفة يرد بان الربط مع تحالف النظم متعذر فتمنع الاعتقاد (قوله وايضا فقد ربط الخ)
 في نسخة لربطه لانه الخ وهي أولى وأقرب الى عبارة التحفة المارة (قوله لانه يمكنه الاستمرار)
 هذا في الحقيقة هو محل الفرق (قوله يصلي مقترناً) الا صوب حذفه (قوله هذا ان كان يقيا)
 اي المأموم كما هو المتبادر ويصح رجوعه الى الامم وظاهر انه لا بد من هذا القيد في كل منهما
 اما الامام فلا لانه لا يستدل بافعاله الا اذا كان كذلك وأما المأموم فلا لانه لا يستدل بما ذكره الا اذا
 كان كذلك (قوله بل يجب انتظاره في السجود) أي ان اراد الاستمرار معه والاعطام ان له
 المفارقة (قوله الآتي في شرح قوله الخ) هو تابع في هذا الشهاب ج لكن ليس في كلامه ثم

شرط وعبارة الشهاب المذكور هناك أو لا تمام التشهد الأول إذا قام امامه وهو في اثنيائه
انتهت وعمراده بالشرط الذي عبر عنه هو هنا بالتبدي قوله إذا قام امامه وهو في اثنيائه أي بعد ان
فعله الا لم يعلم مما مر وافصح عنه الشهاب سم في حاشيته عليه فيما يأتي وهذا التفسير هو
الشرط في الحقيقة والافقوله إذا قام امامه وهو في اثنيائه صادق بما إذا لم يأتيه مع انه تسط
مسألة المأموم بمجرد التخلف حينئذ كما مر تفحص المخالفة واعلم ان الكلام هنا في كون التخلف
حينئذ مبطل أو غير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح والشهاب المذكور وفيما يأتي في كونه
يعذر بهذا التخلف حتى يقتضيه ثلاثة أركان طويلة أو لا يعذره فعند الشارح يعذر كما يأتي
وعند الشهاب المذكور لا فتنه لذلك (قوله بخلاف فهو جلسة الاستراحة) محترز قوله
تفحص المخالفة فيها

(فصل يجب متابعة الامام في افعال الصلاة) * (قوله ويتقدم انتهاء فعل الامام على فراغه
الخ) عبارة المهي وبتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أي فراغ الامام من الفعل انتهى
قال الشهاب سم وهي أقرب الى عبارة المصنف انتهى ولم ينبه على وجه عدول الشارح
كالشهاب حج عن ذلك الاقرب وأقول وجهه ليتأتى له حمل ما في المتن على الاكلية الذي سيذكره
والا فعبارة المصنف باعتبار حمل الجلال صادقة بما إذا أخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام
لكنه قدم انتهاء على انتهائه بأن كان سريع الحركة والامام بطيها وظاهرا وهذا ليس من
الاكمل (قوله واخرى على وجه الوجوب) بمعنى انه يتأدى به الوجوب بمعنى الشرطية لا على
الوجه الاكمل والافات تأدى به هذه مكرره او حرام كما يأتي (قوله فالاولى هي التي ذكرها
بقوله يجب المتابعة الخ) صوابه هي التي ذكرها بقوله بأن يتأخر الخ (قوله ويدل على ذلك قوله
فان قارنه لم يضرب) أي وما بعده (قوله والثانية فصلها به ذلك) أي بقوله فان قارنه لم يضرب بقوله
وان تخلف بركن الى قوله لم تبطل في الاصح وبقوله في آخر الفصل والافلام من قوله ولو تقدم
بفعل ركوع وسجود ان كان بركنين بطات والافلا (قوله ويمكن أن يقال أيضا قوله بأن يتأخر
الخ) حاصل هذا الجواب كما يعلم من آخره وان كان فيه فلاقة ان عموم المتابعة يتأدى بوجوه منها
ما هو مطلوب بخصوصه ومنها ما هو مكرره أي أو حرام بخصوصه وان تأدى به عموم المتابعة
فالاول هو المذكور في قوله بأن يتأخر الخ وغيره مذكور في الصور الثلاثة الآتية فالكل على
هذا من مدخول المتابعة المذكور في صدر كلام المصنف وهذا هو محل الفرق بين هذا الجواب
والذي قبله فان ذلك فيه قصرها على قوله بأن يتأخر الخ وعلى هذا الجواب الثاني انما قار
المصنف في الاسلوب ولم يعطف حالة المقارنة على ما قبلها وان كان من مدخول المتابعة المذكور
كما تقر بان يقول أو يقارن عطفها على يتأخر لما بين الوجوب والكراهة أو الحرمة اللذين هما
حكم المقارنة وما بعدهما من التناهي بحسب الظاهر (قوله من أحوال المتابعة) أي الاربعة
المذكور في كلامه أولا وآخرا (قوله ان المتابعة في كلهما) أي الكل المجموع لا الجمعي بقريته
ما قبله وما بعده (قوله والتقدم بجميعها يبطل) لعل ليا فيه بمعنى على أي والتقدم على جميع
صور المتابعة الاربعة يبطل بان لم يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ولم يقارنه ولم يتخلف
عنه بركن ولم يتقدم عليه بركن بان تقدم عليه بركنين فأكثروا كان الاوضح والاولى ان يقول

والاخلال بجميعها مبطل لشهره الخلف بركنين على ما باني وكان موقع هذه الجملة بعد التي قبلها التعليل فكأنه قال ولا شك ان المتابعة في كل ما واجبه لان التقدم بجميعها يبطل (قوله والحكم ثانيا بأنه لا يضر) صوابه والحكم ثانيا بان يتأخر الخ الذي حصل به الحكم ولا من حيث الجملة هو قوله يجب متابعة الامام في افعال الصلاة وقوله بان يتأخر بيان الحكم افراد ما تحصل به المتابعة (قوله بدليل قرينة السياق) لا حاجة لجمع بين دليل وقرينة (قوله لكنها مكرهة معقولة فضيلة الجماعة) صريح بالنظر للاحتمال الثاني المتقدم في كلامه في المتن في ان المقارنة في الاقوال تفوت فضيلة الجماعة ولعله غير مراد خصوصا فيما لم يطلب فيه عدم المقارنة كالشاهد فليراجع (قوله وقولهم المكروه لا ثواب فيه الخ) هذا الى قوله وعلم مما قررهناه لفظ سوال وجواب في فتاوى والده تصرف فيه بما ترى من غير عزوه اليه وانظر ما موقعه هنا ولفظ الفتاوى سئل عن قولهم المكروه لا ثواب فيه هل مرادهم ثواب الجماعة اذا كانت الكراهة للذات كما دل عليه امثلتهم حتى لا يسقط ثواب الصلاة بفعلها في الحمام ونحوه من اما كن النهي أم لا فأجاب بان المراد الكراهة للذات حتى يثاب على الصلاة في الاماكن المكروهة الخ وانظر ما حصل هذا السؤال والجواب وما موقع لفظ الجماعة في السؤال (قوله فلا خلاف في المعنى) أي بين من قال بحصول الثواب في المقصوب ومن قال بنفسه (قوله كالزيادة في تطهير اعضاء الوضوء على الثلاث) أي فلا تنع هذه الزيادة الثواب فيما قبلها والافئس الزيادة لا ثواب فيها قطعاً (قوله لانه نوى الاقتداء) الاولى ولانه (قوله كما دلت عليه الاخبار) راجع لقوله لم تنعقد كما يعلم من شرح الروض وكان الاولى تقديمه على قوله ومحل ذلك (قوله فلو اُحرِم منفردا) محترز لقوله ومحل ذلك (قوله وفرغ منه (١) والامام قائم) خرج به ما لو هو السجود قبل فراغ الامام منه فلا تبطل صلاته وان قام الامام من السجود قبل تلبس المأموم به ويجب عليه العود مع الامام (قوله وان لحقه) انظر ما مرجع الضمير المرفوع والمنصوب (قوله ولتقصيره بهذا الجلوس الذي لم يطلب منه) انظر ما وجه عدم طلبه منه والشهاب حج انما جعله تعليلاً للمسئلة ان تمام التشهد لا تية لاختياره فيها البطلان اللهم ان ان تكون الصورة انه غلب على ظنه الخلف بركنين بسبب اشتغاله بها ويكون البطلان مقيداً بهذه الصورة فليراجع (قوله لان تمام التشهد) أي الذي أتى به الامام كما يعلم مما قلناه قبيل الفصل وقوله مطلوب ظاهره وان لم يمكنه ادراك القيام مع الامام لكن قيده السيد السهمودي بما اذا أمكنه ذلك وايدى الشهاب هم (قوله فيكون كالموافق) أي المذخور كما في كلام غيره ولعل لفظ المذخور ساقط من النسخ (قوله ظاهرة طال زمنها عرفا) لا حاجة اليه اذا تخلفاها الى تمام ركنين يستلزم ذلك تيمنه عليه الشهاب حج (قوله ولا يقال انه يركع مع الامام) أي الذي قال به الشهاب حج (قوله وقد اتى جمع الى قوله هذا الواجب) تبع في هذا السياق الشهاب حج الى قوله هذا الواجب لكن ذال انما اوردته على هذا الوجه لانه يختار في مسئلة من نام في شهادته انه كالزحوم فجعل هذا استظهاراً على اختياره ذلك والشارح تبعه في ابراده على وجهه من غير تصرف بهذا اختياره في المسئلة المذكرة مما يخالف الشهاب المذكور فلم يكن له موقع كما يظهر بالتأمل وان عقبه بقوله هذا الواجب الخ وكان المناسب ان يستظهر على

(١) قوله والامام قائم
هكذا في نسخة المؤلف
والذي في نسخ الشارح
والماوم قائم وهو
الصواب كما يظهر
من تمام القولة اهـ

اختاره باقتناء الآخرين الا ترى ويجعله رد الاقتناء الجمع المذكورين عكس ما صنع الشهاب
المذكور (قوله ولهذه الونسي كونه مقتديا بالخ) صريح هذا السياق انه تأييد لاقتناء الآخرين
بانه كالناسي وليس كذلك اذ لا وجه له وعبارة الشهاب حج وبهاى باقتناء الجمع المتقدم بر دأقتناء
آخرين بانه كالناسي للقراءة ومن ثم لونسى الاقتداء بالخ فقوله ومن ثم الذى عبر عنه الشارح بقوله
ولهذا تأييد الرد على الآخرين وسيأتى فى كلام الشارح الاشارة لما تنبهنا عليه فى قوله واما قولهم
فى التعليل الخ وان كانت عبارته هنا قلقة كما عرفت (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين) اى
صورتى نسيان القراءة ونسيان كونه مقتديا كما هو ظاهر لانهم ما محل وفاق فالضمير فى فرقهم
للاصحاب واما قول الشهاب سم فى حواشى التحفة كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع
وصورة الناسى للقراءة فمجبب لانه ان كان الضمير فى فرقهم للاصحاب فلا يصح لان مسئلة من
سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى تسند للاصحاب وينسب اليهم انهم فرقوا بينهما وبين
مسئلة الناسى للقراءة وان كان الضمير فيه راجعا للجمع المقتنين بما مر فلا يصح ايضا لانهم لم
يتمرضوا فى اقتنائهم لفرق كما ترى بل ولا لمسئلة النسيان وانما ايدى الشهاب بن حجة افتاءهم
واجبب منه ما فى حاشية الشيخ من ان مراده بالصورتين قوله وقد اتى جمع الخ وقوله ويعارضه
الخ اذ ليس هاتان صورتين وانما هى صورة واحدة اختلفت فيها افتاء آن وبتسليمه فما يكون
مرجع الضمير فى فرقهم ومن القارى بينهما على انه لا معنى له عند التأمل (قوله واما قولهم فى
التعليل) فيه امران الاول ان القائل لهذا هو الشهاب حج تأييد لاقتناء الجمع المذكورين
كما عرفت فلا معنى لضمير الجمع الثانى قوله فى التعليل فيه مساهلة اذ لم يذكر على وجه التعليل بل
على وجه التأييد كما هو ظاهر وفرق ما بينهما (قوله فلو كان السبق بأربعة أركان والامام
فى الخامس) اى بان لم يقصد موافقة الامام فى القيام الذى صار اليه فيه واستمر على ترتيب
نفسه كما به عليه الشيخ فى الحاشية وقضيته انه لا بد من قصد المتابعة وهو احد احتمالات ثلاث
ابداها الشهاب سم فى حاشية المنهج والثانى انه يشترط ان لا يقصد البقاء على نظم نفسه والثالث
وهو الذى استظهره انه لا يشترط شئ من ذلك بل يكفى وجود التبعية بالفعل وقول الشارح
الاتى قريبا واذا تبعه فركع قبل أن يتم الفاتحة تخالف لتمامها يؤيد ما قلنا شيخنا الا أن يقال
انه لا يقتضى وجوب القصد وانما غاية ما فيه انه اذا قصد كان حكمه ما ذكر وما استظهره ابن
قاسم يلزم منه ضعف حكم البلقينى با بطلان فى لصورة التى ذكرها فتأمل (قوله واذا تبعه) اى
ما قصد كما علم مما مر (قوله وقد علم مما تقدم ان المراد بفراغه) انظر ما الداعى لذكر هذا هنا (قوله
وبما أتى) - عطوف على قوله بما تقدم (قوله باعتبار ظنه دون الواقع) قال الشهاب سم فى
حواشى التحفة فيه انظر ظاهر اذ لا معنى للتقصير فى الواقع الا كونه مقتضى الواقع ان لا يشتغل
بغير الفاتحة وهذا كذا ان يكون ما أدركه لا يسع فى الواقع غير الفاتحة فليتأمل انتهى (قوله
اذ أحكام الموافقة) - لم يرد فى جارية فى جميع الركعات) فيه انه لا يلزم من جريان احكامهما
فى جميع الركعات انهم يسميان كذلك حقيقة فى غير الركعة الاولى (قوله وان أدركه قبل
قيامه عن آخر الركوع) أى وتم الركوع قبل اتصال الامام عن أدله كما هو ظاهر ولو حذف
لزم من قوله وان سكت أو وضع (قوله حكمه كما لو ركع فيها) أى فى انه ان لم يشتغل بالافتتاح

والاعتذار بترك قرآنه ويركع فهو تقيم لما في المتن وليس مساويا لقوله أو ركع عقب بحرمه كما لا يخفى
 خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله أو يقدر زمن سكونه) أي من القراءة المعتدلة على قياس ما مر
 له في ضابط الموافق فليراجع (قوله واللام يعتد بها فعله) وهل يجب عليه العود لتقيم القائدة معنية
 المقارفة إذا هوى الإمام للسجود إذا علم بالحال أذمر كنه غير معتد بها حينئذ فلا وجه لمضيه فيها
 هو فيه أو لا يجب الظاهر الأول فليراجع (قوله بكل تقدير) أي من تقدير الخلف والسجود
 مع الإمام (قوله وقد نقل الشيخ عن التحقيق واعتمده لزوم متابعتها في الهوى) أي مخالف المأمر
 من وجوب المقارفة فهو ضعيف وقد نبه الشهاب سم على أن ما نسب للتحقيق لم يذكر فيه
 الأعلى وجه ضعيف (قوله ويوجه بأنه لما الزمت متابعتها حينئذ) عبارة التحفة ويمكن توجيهه
 بأنه لما الزمت متابعتها قبل المعارضة استوجب وجوب واسقط الخ (قوله أما إذا جهل أن واجبه
 ذلك) محترز قوله في حل المتن مع علمه بأن الفاتحة واجبة (قوله فهو يتخلفه لما الزمه متخلف
 بعذر) قال الشهاب سم قضية هذا أنه كبطي القراءة مع أنه فرضه في المسبوق والمسبوق
 لا يدرك ركعة الأبالر كوع مع الإمام أقول يحتمل أن يكون هذا مراد القاضي فيكون مخصوصا
 لقوله سم أن المسبوق لا يدرك الركعة الأبالر كوع مع الإمام فيكون محله في العالم بان واجبه
 القراءة ويحتمل وهو الأقرب واقتصر عليه سيحتمل في الحاشية أن مراد القاضي أن صلاته
 لا تبطل بتخلفه إلى ما ذكره يكون محله بطلانها بهوى الإمام للسجود إذا لم يفارقه في غير هذه
 الصورة لكن تفوته الركعة وليس معنى كونه متخلفا بعذر أنه يعطى حكم المحدث من كل وجه
 ولا إشكال في ذلك وإن أشار الشهاب المذكور إلى إشكاله بما ذكره ألا ترى أنا إذا لم نجعله
 معذورًا يلزمه التخلف لقراءة قدر ما صرفه للسنة مع فوات الركعة ولا يفسده ذلك إدراك
 الركعة كما مر (قوله لكن يتجه لزوم المقارفة له الخ) مراده به بيان أن المراد بقول الام والام
 في فارقته أنه يجب عليه ذلك فإن لم يفعل أثم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير متخلفا بركنين ف
 تقدم على إطلاقه (قوله وقضية التعليل) أي كما قال الأذرعى ومراده تعليل المتن الذي مر عقبه
 (قوله وهو المعتقد كما قاله الشيخ) قال الشهاب سم وأقول ينبغي أن المراد بالمقتضى المذكور أي
 مقتضى كلام الشيخين أنه إذا كان الزمن الذي أدركه يسع جميع الفاتحة تخلف لها كبطي
 القراءة أو بعض الزمه التخلف لقراءة قدره فليأمل (قول المتن ولا يشتغل المسبوق الخ) المراد
 بالمسبوق هنا من لم يدرك تحرم الإمام وليس المراد به من لم يدرك زمن الفاتحة دليل قوله إلا أن
 يعلم إدراكه بأنه عليه الشهاب سم (قوله ويظهر أن جلوس التشهد الأول بجلوس التشهد
 الأخير لكونه على صورته نظرا من آفة) انظر ما وقع هذا هنا والمراد بهما آفة وهو ساقط
 في بعض النسخ وفي حواشي التحفة للشهاب سم مانصه قوله ويتجه في جلوس التشهد كذا في
 شرح م ر وقضيته أن من شك في جلوس التشهد الأول أو الأخير في السجود لم يعد له وهو ممنوع
 مخالف لما في الحاشية عن الروض انتهى ومراده بما مر في الحاشية ما ذكره في قوله قبل هذه عن
 الروض في صلاة الجمعة أنه لو شك مدرك الركعة الثانية مع الإمام قبل السلام هل يجزئ مع
 الإمام سجدا وانما الجمعة انتهى لكن الذي كتب عليه الشهاب المذكور من قول التحفة ويتجه
 الخ لم أره فيها فقلعه في بعض نسخها وانما الذي فيها أنه لو كان شك في السجود في الركعة الأخيرة

فهو جلوسه للتشهد الأخير كقيامته أي فيجتمع عليه العود للوجود واستقرب انه ليس كقيامته
وفرق بينهم ما فعله ذلك كعبه ذلك في بعض النسخ قوله ويتجه الخ لكن الشارح لم يقدّم ذلك
فلما راجع نسخة صحيحة (قوله فقد قال صاحب الانوار) انما لم يضره لا يتوهم رجوع الظهير
الى الوالد وانظر ما وجه دفع هذا لما اقتضته عبارة الانوار من الوجوب وفي حواشي المنهج
للشهاب سم بعد ان ساق عبارة الشارح هذه برمتها مانعه وسياقه يدل على ان المأموم في صورة
الانوار أي الاولى يصير كبطي القراءة وفيه نظر ظاهر مع فرض انه علم ان امامه يقتصر على
القائمة لانه حينئذ بمنزلة من ترك القائمة عمدا حتى ركع الامام بل هو من افرادة فليست امل انتهى
(قوله وان محل ندب سكوت الامام الخ) انظر من أين يعلم هذا (قوله ام قصيرين) ليس لما فعلان
قصيران متواليان (قوله فان كان ساهيا به فهو مخير) تقدم في وجود السهم والفرق بين هذا
وبين ما لو اتصّب وحده ساهيا للتشهد الاول حيث وجب عليه العود بفحص المخالفة في تلك دون
هذه (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من الحديث

«(فصل في ذوال القدوة واجبا لها)» (قوله غير معتقر) لاجابة اليه لان تأخر الامام عن
المأموم لا يكون الا غير معتقر وقد يقال احتزبه عما لو تأخر عن اصابع المأموم دون عقبه بان
كانت قدمه صغيرة دون قدم المأموم أو نحو ذلك (قوله بخلاف مفارقه بعذر) أي من الاعذار
المشار اليه فيما يأتي في المتن وان كانت مذكورة فيه في حيز القديم (قوله وفي رواية الصحيحين
وغيرهما) المناسب تأخير هذه عن رواية اجدلانه بصدد بيان الصلاة التي وقع فيها ما ذكره رواية
الصحيحين لا تعرض فيه لذلك ثم يذكر رواية الصحيحين بعد مخالفتها لرواية اجد في المقرر ثم يجمع
بين الروايات (قوله ومعلوم ان الرجل الخ) عبارة التحفة واستدلوا بهم بهذه القصة للمفارقة بغير
عذر بحسب مع ما في الخبر ان الرجل شكى العمل في حرته الموجب لضعفه عن احتمال التطويل
فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم ان قلنا بانهم ما شخصان وثبت في رواية
شكاية مجرد التطويل انضح ما قالوه (قوله وظاهر انهما لا تفوت حيث حصلت ابتداء الخ) أي
فحصل في جميع الصلاة تطير من ادرك مع الامام بعض الصلاة وأتمها لنفسه بعد فراغ الامام
فراجع (قوله ابتداء) أي في ابتداء صلاته (قوله لما تقرّر) أي من جوازنية القدوة في خلال
الصلاة (قوله استدلالهم بالاول) أي اخراج الصديق نفسه من الامامة وقوله والثاني ظاهر
أي اخراج المأمومين أنفسهم من الاقتداء والاقتداء بآخر (قوله وتطريفه) يعني في الثاني
بقريته قوله فلم يحتج الصحابة الى نية والمنظر فيه هو الشهاب حج لكنه انما عزا كون الصديق
استخلف النبي صلى الله عليه وسلم الى الصحيحين لا الى الجمهور (قوله لكن يفرض ذلك يحصل
ما قاله الجلال الخ) لاجابة اليه فان الاول لا نزاع فيه (قوله وما يؤيد كلام الجلال) يعني
ما اقتضاه كلامه من ان القصة لا استخلاف فيها كما يدل عليه باقي كلامه أي خلافا لما نظر
المدعي لذلك ووجه تأييد ذلك كلام الجلال انه لو كان ما فعله الصديق من باب الاستخلاف
لكان أخرجه نفسه من الصلاة قبل تأخره عنه صلى الله عليه وسلم لانه شرط الاستخلاف أي
والواقع في القصة خلاف ذلك لكن ان تقول اذا كان الاستخلاف فيها ثابتا في الصحيحين
لا يسوغ انكاره حينئذ فلا بد من جواب عن فعل الصديق ليوافق ما قاله وأجاب عنه الشهاب

سم بأنه ليس المراد بالاستخلاف في القصة الاستخلاف الشرعي وبأن الوجه استثناء فعلى
 الصديق فيها بكل حال إذ لا نبي صلى الله عليه وسلم من الحرمة والجلال والصلاة خلفه من
 الفضل والكمال ما ليس لغيرهما (قوله من أنهما من قبيل إنشاء القدوة لا الاستخلاف) أي ولا
 يعارضه ما في الصحيحين من قدمناه (قوله موافقة ما قاله الجلال) أي في الأول كما هو ظاهر لكنه
 ليس محل النزاع كما مر ووجه موافقه لكلام الجلال أنه بنى القولين في المسئلة على ما لو احرم
 منفردا ثم نوى جماعة وقد مر أن الاظهر فيه الصحة فيكون المبنى عليه كذلك وحيث قد علمت
 منقولة في كلام الاصحاب نقول الجلال لم يتعرضوا ما لعدم اطلاعه على هذا النقل أو لعدم
 تذكره إياه (قوله والانهو بناخره تنقطع امامته) أي بالنسبة له صلى الله عليه وسلم خاصة دون
 القوم بقريته قوله بعده ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام نوى أبو بكر الاقتداء بصيرورته
 منفردا بناخره وحيث تنبذ بطات امامته بالنسبة للصحابة الخ وبهذا تعلم أن تنظير الشارح لا يأتي ليس
 في محله وكأنه توهم أن قول هذا القيل تنقطع امامته أي مطلقا حتى بالنسبة للقوم وقد علمت
 أنه ليس كذلك (قوله بعد اقتدائه به) أي بعد اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم بابي بكر رضي
 الله عنه (قوله ولو قام المسبقون أو المقيمون) أي لتقيم صلاتهم (قوله وهو الأفضل على قياس
 ماصر) انظر ما فائدة هذه الفضلية مع ما مر من أن الاقتداء في الائتاء مكروه ومفوت بفضيلة
 الجماعة ثم رأيت الشهاب سم نقل في حواشي المنهج الجواب عن ذلك عن شيخه البرلسي بأن سبب
 ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر
 (قوله محمول على القضاء الغوي) أي إذ لکن قد يقال هو وإن جلتاه على المعنى الغوي فلفظ
 ما سبقك يشعر بما فرمته (قوله تدارك ما فاتته) أي من القراءة أعذرته لا تتخلو صلاته عن قراءة
 السورة حيث لم يفعلها ولم يذكر كجامع الامام وليس المراد بالتبذرك بمعنى القضاء بدليل أنه
 لو أدرك القراءة في آخرتي الامام فعلها ولا تدارك (قوله كان أحدث في اعتداله) أي أوفى
 ركوعه بعد ما اطمأن معه ويشمل هذا قوله لا في قريبا فلا يضطر طرقة وحده به بعد ادراك
 المأموم له معه وصرح به الشهاب حج نقلا عن القاضي في شرح العباب (قوله لزمه الاقتداء به)
 قال الشهاب سم ظاهره وإن عذر بانما خبر وفيه وقفة (قوله غير مصلية) أي أو مصلية كسنة
 الظهور فيما يظهر وهذا الاستدراك قد تقدم في الباب (قوله لجامعته لا شك) فيه أن الظن لا يمكن
 مجامعته لا شك لانهما حقيقتان متباينتان إذا وجدت احدهما انتفت الآخرى إذا الظن
 لا يتحقق الا مع الرجحان والشك لا يتحقق الا مع التساوي وهما ضدان (قوله لم تنعقد صلاته)
 فرضا ولا تنعظا ظاهره ولو جاهد لا وبوافقه ما نقل عنه في شرح هدية الناصح ليكن يخالفه ما قدمه
 في هذا الشرح في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني (قوله وهما انعقادها) أي نقلا الذي قال به
 المقابل (قوله وهو إلى القيام مثلا) أي أن كان فرضه القيام (قوله اتعقل معه مكبرا) أي
 بخلاف انتقاله إليه فلا يكبره كما يأتي (قوله في غير محل تشهد) خرج ما إذا كان محل تشهد بان
 كان تشهد الأول فلا يأتي بالصلاة على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لاخر اوجه التشهد
 الأول مما طلب فيه وليس هو حيث تنجز المجرد المتابعة واطنه قد تقدم في صفة الصلاة في الشرح
 ما يؤخذ منه ما ذكرته لكن الشهاب حج يخالف في ذلك وكان الشارح اشار بما ذكر الى مخالفته

فليأج (قوله وليس بحسوب) قال شيخنا في الحاشية يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع
الأعضاء السبعة في هذا السجود وفي هذا الأخذ نظر ظاهر إذ لم توجد حقيقة السجود حيث
فلا يصدق عليه أنه تابع في السجود على أن هذا الأخذ ينبى على أن الضمير في ليس للسجود
وظاهر أنه ليس كذلك بل هو كالإشارة التي قبله للانتقال المذكور في المتن كما هو ظاهر وحاصل
التعليل الذي في الشارح أن التكبير إنما يكون إما للمتابعة أو للحسوب والانتقال المذكور
ليس واحدا منهما (قوله وفي كون الثلاثة محسوبة له نظر لا يخفى) كان المناسب وفي كون
سجود التلاوة محسوبا والأفلاذرى لم يدع حسبان سجدة في السهولة وإنما ينبى التكبير وعدمه
فيهما على الخلاف المقرر فيهما على أن ما قاله الأذرى من كون سجدة التلاوة وسجدة السهولة
أن قلنا بعدم أعادتهما من المحسوب لا يخص عنه وما ادعاه الشارح من أن فعلهما مجرد المتابعة
ممنوع كما يعلم ذلك من تأمل معنى كلامهم في المحسوب وغيره (قوله حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام
الامام) أى أن حصل جلوسه قبل سلامه والأفلاذرى واجب جلوسه ثم قيامه فورا كما هو ظاهر وقد
تصدق به عبارته (قوله أو في غيره عامدا لما يتكرره بطائفتين) لا بشكل عامر له من عدم
البطلان بتطويل جلسة الاستراحة خذ لا فالما في حاشية الشيخ إذ لا جامع وقرى بين جلوس
مطلوب في أصله وجلوس منهى عنه بعد انقطاع المتابعة (قوله ويلحق بها) أى في العبارة
وكان الأوضح أن يقول ويرادف ذلك قولنا على الجلوس بين السجدين والافاصل كل منهما
أن يكون بقدر الظمانينة فهما مستويان والحاصل أن مرجع العبارات الثلاث واحد
وإنما الخلاف في العبارة (قوله لا قل الركن القصير) لا حاجة إلى قوله القصير إلا أنه نظر فيه لما
مثله (قوله وقد جزم ابن القري) أن أراد في هذا الموضع فممنوع لأنه لم يتعرض له وإنما هو
في كلام الشارح فلهذا سبق نظر عمافي الشرح إلى ما في المتن وعبارة الروض ويحرم مكثه قال
لشارح وينبى أن يغتفر قد رجة الاستراحة ثم رأيت الأذرى أشار إليه انتهى وإن
أراد في الشرط السادس فستعلم ما فيه (قوله وعبارة لروضة) يوهم أن ما ذكره عنها عبارة عما
تقدم كما هو المفهوم من مثل هذا التعبير وليس كذلك كما هو ظاهر غاية الأمر أن عبارتها قد
تشمل ما نحن فيه على أن ما ذكره ليس عبارة الروضة بالحرف وإنما عبارتها وإن ترك سنة وكان
في الاشتغال بهم اتخلف فأحش لسجود التلاوة واتخذ هذا القول لم يأت بها المأموم فإن فعلها
بطلت صلاته ثم قال أما إذا كان اتخلف لها يسيرا بجلسة الاستراحة فلا بأس كما لا بأس بزيادتها
في غير موضعها انتهت

• (باب صلاة المسافر) •

(قوله ويجوز عكسه) يتوقف فيه بأنه لا معنى لهذا التجوز مع أن الضبط تابع للواقع فإن كان
الواقع أنه صلى الله عليه وسلم قصر وأتم وأفطر وصامت تعين فتح الأولين منهما وإن كان الأمر
بالعكس تعين ضمهما وأجاب عنه الشيخ في الحاشية بأنه بالنظر لمجرد الأعراب وفيه أن هذا الفائدة
فيه أذن المعلوم أن التاء قابلة في حد ذاتها للفتح والضم والأولى في الجواب أن يقال السهر
الذي سألت فيه عائشة وقع فيه الأمر أن جبهه افتارة صامت وأفطر وأتم وقصر وتارة بالعكس
فيحتمل أنهما سألت مرة في كل مرة عن حالة ويحتمل أنهما سألت مرة واحدة عن أحدهما

فأختلفت الروايات فيما سأت عنه من الحالتين لوقوعهما أن كان هنالك روايات فتأمل (قوله
 أو أنه اضافي) أي لا فائقة الحضر (قوله وعلى الاظهر في الخوف) لعل مقابل الاظهر لا يشترط
 الطول في الخوف فليراجع (قوله أي أن ظن لحوق ضرره) هذا التعميم يحتاج اليه بالنسبة
 للحدث الثاني لأن اللعن فيه يؤذن بالحكمة فهو قاصر عليه (قوله تعالى الشخص لا يعلم سب
 سفره) أفهم أنه إذا علمه وأنه معصية لا يقصر وأشار الشيخ في الحاشية إلى أن هذا المفهوم غير
 مراد أخذ من قول الشارح في الفصل الآتي عقب قول المصنف لا يعلم موضعه وإن امتنع
 على المتبوع القصر فيما يظهر من كلامهم وقد يمنع هذا الأخذ به مومه لأن ما يأتي مقروص
 في الأسير فهو مقهور فلم يوجد منه سبب في معصية أصلاً فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع ولن
 لم يكن مقهوراً فليراجع (قوله فإن كانت قضاء) أي بان لم يقع جميعها في الوقت على المرجوح
 أو بان لم يبق قدر ركعة من الوقت على الرابع (قوله قيل وعلم من هذه العبارة أنه ان فعل الخ)
 لفظ قيل الحق الشارح في النسخ وكذا قوله آخر السوادة ومقتضى كلامهم خلافه وكأنه
 مشى أولاً على ما نقل عن فتاوى والده من أنه لا بد من فعل ركعة في الوقت بالفعل ثم رجع عنه
 فألحق ما ذكره الشرط حينئذ إن يسافر وقد بقي من الوقت قدر ركعة سواء أشرع فيها أم لا
 إذ يصدق عليها أنها فائقة سفر وما نقل عن فتاوى والده ليس موجوداً فيها (قوله الكلامان)
 أي كلام من أطلق اشتراط مجاوزة السور المهدوم وكلام من أطلق عدم اشتراطه (قوله ان
 يقطعه) أي يصعد به قرية ما بعده وعبارة تحفة وألحق الأذرع به قرية أنشئت بجانب جبل
 يشترط فبين سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل الخ (قوله لا اصول ابنه به) أي فإياه
 ذلك أولى (قوله لا مجاوزة الخراب) أي خارج العمران بقرينة ما بعده (قوله بالتصويط عليه)
 يعني على العمران وقوله أو اتخذوه أي الخراب فقيه تشبث الضمائر (قوله جرى على الغالب)
 يتأمل (قوله فإن كانت بواد) انظر ما معنى كون الوادي المذكور من جملة مفهوم
 المستوى لا يقال مراده بالمستوى بالنسبة إليه المعتدل فقد استعمل لفظ المستوى في حقيقة
 مما ليس فيه صعود ولا هبوط بالنسبة للرطوبة والوهدة وفي مجازه بمعنى المعتدل بالنسبة للوادي
 لا نأقول يناقض هذا قوله بعد ان كانت الثلاثة معتدلة فتأمل (قوله وسافر في عرضه) ظاهره
 وان لم تكن بجميع العرض لكن ينافيه أخذه مفهوم هذا بقوله بعد أو كانت ببعض العرض
 وهو في الاطلاق هنا موافق لما نقله الشهاب مع عن اعتماد والده ومخالف لما نقله عنه نفسه
 وفي أخذه المفهوم الآتي بالعكس فهو الرابع عنده ملوافة مائة له عنه الشهاب المذكور
 خصوصاً وهو منطوق في كلامه هنا بخلاف عدم التقيد فهو مفهوم والمنطوق مقدم على
 المفهوم (قوله والابان أفرطت سهتها إلى قوله كني بمجاوزة الحلة) مراده بالحلة بالنسبة
 لما إذا أفرطت السهة ما بعد من منزله أو من حلة هو فيها كما لو سافر في طول الوادي كما نبه عليه
 في شرح الروض (قوله جرى السفينة) ظاهره وان كان في عرض البلد لكن نقل عن الشهاب
 ابن قاسم ان محله إذا لم يكن في عرض البلد وكذلك هو في حاشية الزبدي وان خالف فيه
 لشهاب ج (قوله ما نقل عن البغوي نفسه في الخراب) أي من قوله أنه لا تشترط مجاوزة
 مطلقاً سواء أدرس أم لا وسواء بقي فيه بقايا حيطان واتخذوه من أروع أو عبروه بالتصويط على

العاصم أم لا (قوله لا بعد ركوب السفينة) أي مع الجري بقريئة ماضية (قوله فيترخص إلى
 وصوله لذلك) أي إن كانت نيته الرجوع وهو غير ما كتب فإن كان ما كتبا انقطع ترخصه بمجرد
 نية العود فليس له الترخيص مادام ما كتبا حتى يشرع في العود فهو حينئذ سفر جديد كما سألني في
 قول المصنف في الفصل الآتي ومن قصد سفر أطول لا فساد ثم نوى رجوعا انقطع فإن سافر سفر
 جديد (قوله ولو ما رآه) أي والصورة أنه وصل لمبدأ سفره كما هو الفرض فبأن حاشية الشيخ من
 صدق ذلك بما إذا كان المروء من بعيد ليس في محله (قوله ولا تظن لابن جدعان الخ) في العبارة
 قلاقة ومن ثم فهم منها الشيخ في الحاشية خلاف المراد وحق العبارة ولا يقدح في حسنه أن ابن
 جدعان أحسن روايته وقد ضعفه الجمهور وقوله لا اعتضاده بشواهد الخ أي فهو حسن بالغير
 لا بالذات (قوله وصحت) بالناء المحرورة كما هو الموجود في النسخ فهو بصيغة الفعل وجعله الشيخ
 في الحاشية بصيغة الاسم معطوفا على ابن جدعان أي ولا تظن صحة الخ بناء على ما فهمه في قوله
 ولا تظن لابن جدعان الخ وهو في غير محله كما علمت وهو يوجب أن لا تكون الناء محرورة (قوله
 ويجمع بينهما) جعله الشيخ معطوفا على وصحة من عطف العلة على المعلول بناء على ما فهمه
 * (فصل في شروط القصر) * (قوله وإن الرافي موافق عليه) أي فيكون مما اتفق عليه
 الشيخان فيقدم على ما انفرد به أحدهما عند التعارض (قوله على ذلك) أي على الاعتدال
 (قوله ودبيب الأقدام) معطوف على قول المصنف بسير (قوله فاندفع ما قد يقال الخ) في
 اندفاعه بما ذكره من ظاهر إذا حصل الاعتراض على المصنف بأن عبارته في هذا التقرير توهم أنه
 لا يقصر في البحر إلا إذا قطع المسافة بالفعل وليس كذلك فلا حاجة لما ذكره وهو لا يندفع بما ذكر
 وإنما يندفع به ما قد يقال لا وجه للاحاق البحر بالبر لأن العادة طمع المسافة فيه في ساعة فينبغي في
 تقديره بمسافة أوسع من مسافة البر فقرر عليه المصنف ما ذكره للإشارة إلى أنه لا أثر لذلك فتأمل
 (قوله معلوم) أي من حيث المسافة كما يؤخذ مما يأتي ويؤخذ منه أنه لو صمم الهائم على سير
 مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن لم يعين في جهة كأن قال إن سافرت لجهة الشرق فلا بد
 من قطع مرحلتين أو لجهة الغرب فلا بد من ذلك أنه يقصر وهو واضح بقية لا في فليراجع
 (قوله تحقق كون السفر طويلا) أي مع العذر القائم لفارق الهائم الآتي قوله لا نفاء عليه
 بطوله أوله) بأن مثله في نحو الأسير وكان الفرق بينهما ما عذر هذا كما أشار إليه الشارح بقوله
 فيكون عابثا (قوله ومثله الهائم في ذلك) حتى لو قصد مرحلتين ترخص أي لغرض صحيح حتى
 لا ينافي ما تقر فيه قاله الزبدي ومن صور الغرض فيه أن يكون فارا من نحو ظالم كما أفاده الشيخ
 (قوله بعد مرحلتين) متعلق بالقصر (قوله وبالفراق التشوز وبالعتق الأباقي) أي ولا أثر
 لهذه النية لأن السفر إلى الآن باق على إباحته حتى يحصل التشوز أو الأباقي بالفعل خلافا
 للأذري (قوله واحتراز المصنف بقوله المارا ولا الخ) في هذا السياق نوع خفاء وكان الواضح أن
 يقول واحتراز المصنف باشتراط ما ذكر أولا عن الدوام ولا يشترط فيه حتى لو نوى مسافة قصر الخ
 (قوله لأنه غرض صحيح) هذا صريح في أن التفرقة بذاته غرض صحيح وإن لم يقتن بعقود آخر
 وقضية قوله فيما يأتي وبه يعلم أنه لو أراد التفرقة لزاله مرض ونحوه خلافا ويؤيد هذا الثاني
 ما ذكره من فرق الشيخ ثم رأيت ابن قاسم نقل عن الشيخ اعتمادا لا قول قال لأنه سفر مباح وقد

انما هو الترخيص بالسفر المباح (قوله ولهذا قال الشيخ ان الوجه ان يفرق) أي بين هذا وبين
 ما لو سافر لغير رؤية البلاد كما يؤخذ من باقي كلامه وكان على الشارح ان يذكر قبل هذا ما هو
 مرته عليه في عبارة الروض وشرحه وعبارة الروض سالك ابعاد الطريقين ليبيح له القصر فقط
 لم يقصر ويقتصر ان كان له غرض صحيح ولو تنزها قال الشارح بخلاف سفره لغير رؤية البلاد كما
 سيأتي وفرق بان القاصد في هذا غير جازم بمقصد معلوم لان القاصد فيه كالهائم بخلافه في التنزه
 والوجه ان يفرق الخ (قوله فان كان مستأجرا) أي أو مؤجرا عليه (قوله بحيث كان نازلا)
 لاجابة اليوم مع قوله ما كثرت وخرج بهم ما اذا كان سائرا الى مقصده أو غيره فقوله لا سائرا لجهة
 مقصده فيه قصور مع انه مستغنى عنه بما يأتي في شرح قول المصنف فان سار ولفظ ما كثرت ساقط
 في بعض النسخ (قوله ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه ودابته بالرخص الخ) أي بان لم يكن له في
 سفره غرض صحيح فان سفره حينئذ ليس فيه الا تعاب نفسه ودابته وليس المراد خلافا لمن
 ادعى ان الباعث له غرض صحيح لكنه اتعب نفسه ودابته فالحرمة انما جاءت من اتعاب النفس
 والدابة بان اسرع في المشي وركض الدابة فوق المحتاج اليه لا لغرض صحيح في ذلك وان كان
 هذا ظاهرا تعبير الشارح يلمح وبالرخص ويدل على ما ذكرته ان الثاني ينافية قوله فيما سار قريبا
 وما اعترض به فيما اذا سلك الاطول لغرض القصر فقط بان اتعاب النفس من غير غرض حرام
 يمكن رده الخ فقوله في الابقاء أصل السفر على اباحته صريح في ان السفر اذا كان الباعث
 عليه غرض صحيح لا يضر في اباحته اتعاب النفس والدابة فتعين ان صورة المسئلة هنا ما ذكرته
 نعم قوله ثم بتقدير تسامها يؤذن بانه غير مسلم حرمة اتعاب النفس والدابة لغير غرض وهو مناقض
 لما اقتضاه قوله الا في وان قال مجلي الخ الصريح في انه قائل بالحرمة فيما ذكر ويمكن ان يقال
 لا تناقض اذا ما سار ثم اصل السفر فيه لباعث صحيح وما ذكره من وقوع بعد عقد السفر المباح لم يكن
 حراما لوقوعه تابعا لغرض صحيح وما يوضح ما ذكرته أولا من ان صورة المسئلة هنا انه لا باعث له
 على السفر سوق عبارة مجلي الخ الخ في حكم المسئلة كما يأتي في كلام الشارح ونصها حسب
 ما نقله الاذري فاما اذا لم يكن له غرض في سفره قال الصيدلاني يكون عاصيا وكذا كل من اتعب
 نفسه لغير غرض ركض دابته ونحو ذلك وظاهر كلام الاصحاب يدل على انه مباح وكذلك
 السفر لرؤية البلاد والتنزه فيها ظاهر المذهب انه مباح وقال أبو محمد من الاغراض الفاسدة
 السفر ليري البلاد ولا أرب له سواء اه كلام مجلي فقوله وكذا كل من اتعب نفسه الخ معطوف
 على ما اذا لم يكن له غرض في سفره من عطف العام على الخاص فكأنه قال اذا لم يكن له غرض في
 سفره يكون عاصيا لانه متعب نفسه ودابته لغير غرض وكذا احكم كل من اتعبه لغير غرض
 وان لم يكن في سفره وتعبيره به هذه الكلية ظاهرا فيما قلناه فانها المعروفة في مثل ذلك ويصرح به ان
 الشارح اقتصر في كلامه على معنى هذه الكلية ولم يذكر ما عطف عليه اكتفاء به العموم هاهنا
 صرح بان مجليا خالف في حكمها مع ان خلاف مجلي مع غيره انما وقع اصالا في المعطوف عليه
 وهو ما اذا لم يكن له في سفره غرض صحيح كما عرفت من عبارته فهذا التصرف من الشارح تبعا
 لغيره صريح فيما ذكرته من ان صورة المسئلة ان السفر ليس فيه غرض صحيح وحينئذ يقول
 الشارح كجلى أو يسافر لرؤية البلاد بعد قوله ان يتعب نفسه من عطف الخاص على العام لانه

من افراد ما لا غرض فيه كما هو ظاهر بل بحث اذ ذري انهما مسألة واحدة لكن يتعين ان
 مراده ما ذكره للقطع بأن ادول اعم من الثاني وعبارته أعني الاذري بمد قول الروضة وما
 الحق بسفر المعصية اتعاب نفسه وتهذيبه دأبه بالر كض لا غرض ذكره احيدلاني لانه لا يعمل
 لذلك ولو كان يتقل من بلد الى بلد لغرض صحيح لم يتخصص قال الشيخ أبو محمد السفر مجرد
 رؤية البلاد والتظرف اليها ليس من الاغراض المعصية اه نصها أعني عبارة الاذري وظاهر
 كلامه اي النووي نقل ثلاث صور والموافقة عليها وعزاني شرح المذهب الا قوله اي اتعاب
 النفس والدابة الى الاصحاب مطلقا وظاهرا انها والى بعدها اي مسألة الانتقال من بلد الى
 بلد والسفر مجرد رؤية البلاد مسألة واحدة انتهت فجعل مؤدى الصور الثلاث واحدا وفيه
 ما قدمته ثم استشهد الاذري على ما بحثه بكلام الغزالي وامامه فان قلت قد تقرران ما ذكر من
 سفر المعصية عند الشارح بدليل قوله وان قال بجلى الخ ومن ثم عبر عنه الشهاب بج بقوله ومن
 سفر المعصية أن يتعب نفسه الخ فواجه تعبير الشارح فيه كالروضة بقوله ما وبلحق قلت وجهه
 ان صورة السفر فيه ليست معصية لان الباعث عليه ليس اتعاب نفسه ودأبه وانما نشأ من
 اتقاء الغرض في السفر فكان السفر حيث لا غرض فيه صحيح مقصوده اتعاب النفس والدابة
 وان لم يلاحظ المسافر ذلك بخلاف السفر نحو السرقة فانما الباعث عليه فمكان السفر اه سفر
 معصية في الحقيقة والصورة بخلاف مسئلتنا فان فرض ان الباعث فيها اتعاب النفس والدابة
 بان لاحظ المسافر ذلك عند سفره كالسفر كسفر نحو السرقة من كل وجه وكان أولى بالحكم
 وبما قررته في هذا الجواب يندفع قول الشهاب من هذا سفر معصية فواجه اللاحق اه وقد
 اتضح وجهه بما ذكره والله الجدل بما ذكره الشيخ في الحاشية مما هو مبني على ان صورة المسألة
 ان الباعث على السفر في مسألة ما غرض صحيح وانما كنهه أن تعب نفسه نفسه ودأبه فتأمل
 (قوله ولو احتمالا) قد يقال بنا فيه ما سألني في قول المصنف ولو علمه مسافرا وشك في نيته قصر
 (قوله وقال القمولى الخ) اي بخلاف ما اقتضاه كلام من ذكره فرض الشارح من ذكره بيان
 خلافه في المسألة (قوله وانما الخلاف) مقول قول القمولى (قوله فقد صرح) اي القمولى
 وهذا أول كلام الشارح بعد كلام القمولى (قوله وهو موافق لترجيح الرافعي) اي في أصل
 مسألة الدم الخارج من الانسان الذي تقدم في شروط الصلاة لاني خصوص مسألة الرعاف
 وان توهم والانا في قوله وهذا مقتضى كلام الشيخين وقوله لا كس النووي رجح العفو عن
 الكثير أيضا اي في مطلق دم الانسان كما عرفت أي والرعا فمستثنى لما مر من العلة والحاصل
 ان غرض الشارح وان كان في عبارته قلاقه ومن ثم فهمت على غير المراد أنه بعد ان بين مختاره
 في المسألة طبق ما مر له في غير موضع مع الوالد اه أراد أن يبين كلام القمولى في خصوص هذه
 المسألة المخالف لاختياره وقوله فيه وهو موافق لترجيح الرافعي لكن النووي رجح الخ من باب
 التزل مع القمولى كانه يقول حيث لم يثبت في نحو الرعاف لما مر من العلة من مطلق دم
 الانسان فتقيده بالكثير في قوله قبل وجود الدم الكثير المبطل للصلاة جري على طريقة
 الرافعي المارة في شروط الصلاة والاولى روى رجح العفو في دم الانسان مطلقا أي بشرطه
 فلا جرى القمولى على طريقته لم يقيده بذلك (قوله والضابط) هو قاصر على ما اذا فسدت صلاة

المقتدى (قوله ولو احرم منفرد الخ) هذا من امراد الضابط (قوله هو) لاجابة اليه مع قوله انه نواه (قوله حقيقة باطنا) الاولى بل الصواب حذفهما (قوله اولم يعلم من حاله شيئا) كان المراد انه داهل عند النية عن حالة الامام لم يتخبر بها لكنه نوى القصر اعتبارا (قوله لظهور شعار المسافر غالبا) عبارة التحفة لتقصيره بشروعه مترددا فيما يسهل كشفه لظهور شعار المسافر غالبا قل صدر العبارة اسقطه السامع من عبارة الشارح (قوله بل حقيقة) معطوف على قوله لا كفاء لا على مدخوله (قوله لا نهم يطلقون العلم الخ) هذا التعليل لا يناسب العطف وعبارة التحفة او ظنه بل كثيرا ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن فاشار الى جوابين (قوله غير حنفي في أقل من ثلاث مراحل) انما قيد بالحنفي لان الحنفي في أقل من الثلاث متيقن الاتمام وفيما فوقها متيقن القصر فلا تتصور فيه المسئلة وانما قيد غير الحنفي بما اذا كان في أقل من ثلاث ليسبق الشك في كلام المصنف على حقيقته وبالأولى اذا كان فوق الثلاث لكن الموجود حينئذ طس لا شك اذا اظهر من حاله حينئذ القصر بحاله على الكمال من العمل بالسنة (قوله اضعه اليهما في الجواب ما ليس من المعتبر عنه) في كون ما ذكر ليس من المعتبر عنه وقفة قال التردد قائم فيه بالحق - دي وهو مناف لبيعة القصر غاية الامر ان التردد هنا في فعل الامام وهو لا يمنع كون التردد قائما بالمقتدى وأي فرق بين هذا والمستلتمين به فيما ذكرناه وما في حاشية الشيخ عن ابن عبد الحق من توجيه كلام الشارح لا يجدي كما يعلم بتأمله (قوله محسوب من الصلاة على كل حال) أي بخلاف الشك في أصل النية لان حاصله انه متردد في انه نوى فهو في الصلاة أو لا فلا فهو باحد التقديرين ليس في صلاة (قوله لانه فرض كلامه فمبني قام) أي واما اذا صار الى القيام اقرب فمستله أخرى سكت عنها وان كانت تشارك هذه في الحكم والنص على الشيء لا يتق ماعداء (قوله القاطعة للترخص) احتريزه عما لو نوى اقامة دون اربعة أيام او نواها وهو سائر (قوله فيكون القصر في حقه افضل) قال الشهاب حج اما لو كان لو قصر خلا من وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر اهـ وقول الاذرعى مطلقا أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا هو محل الاستثناء (قوله وكذا لو اقام زيادة على اربعة أيام) أي فالإتمام في حقه افضل فهو مستثنى من كون القصر فيما فوق الثلاث مراحل افضل وان أوهم عطفه على ما قبله وعطف ما بعده عليه خلافاً وعبارة الاذرعى واهـ اذا قام لتجزأ حاجة اقامة تزيد على اربعة أيام وقلنا يقصر فالإتمام له افضل قال وألحق بهم ما أي بهذه المسئلة ومسئلة مديم السفر ككل صورة اختلف في جواز القصر فيها

• (فصل في الجمع بين الصلاتين) • (قوله اذ هو) الاولى حذفها بل ولفظ المباح والاقتصار على قوله الجوزالة قصر وهو كذلك في التحفة (قوله ويمنع في الحصر) أي الا بالمطر كما يأتي والاولى حذف قوله أيضا (قوله ولو مكي) اشار الى ما فيه من الخلاف في كونه يجمع في السفر القصر لعرفه أي بسبب السفر كما به لم من الروضة وبه يدفع ما في حاشية الشيخ (قوله وقت الاولى حقيقة) فيه مسامحة والمراد انه يصح فعلها فيه مطلقا ولو بغير جمع (قوله والاوجه انه لو تركه أي بعد نيته في الاولى أي رفضه (قوله كما يؤخذ مما نقله في الرضة عن الدارمي) قد يمنع هذا الاخذ عما اشار اليه الشهاب حج في تحفته من الفرق بين هذا وما ذكره الدارمي وعبارة ولو نوى تركه

بعد التحال ولو في أثناء الثانية ثم اراده ولو فور الميجز كما بيته في شرح العباب ومنه ان وقت
 النية انقضى فلم يعد العود اليها شيئا والالزم بجزاؤها بعد تحلل الاولى انتهت فاشار الى الفرق بين
 هذا ومثله الدارمي بانه في مسئلة الدارمي عاد الى النية في محل النية فاجزأت لوقوعها في محلها
 وقطعنا النظر عما وقع قبل ذلك بخلاف ما هنا (قوله يرد الخ) هذا الرد متوجه الى قول هذا
 البعض وهو شيخ الاسلام في شرح الروض حتى لو لم يكن باختياره فالأوجه امتناع الجمع هنا
 لخاصة عدم الفرق بين الاختيار وعدمه في جواز الجمع بالسفر فيما ذكر لكن في هذا السياق
 معوية (قوله بان المعتمد ما ذكره المتولي) أي من حيث اطلاقه المتناول لما اذا كان السفر
 باختياره وغيره ويفرق بين السفر والمطرأي بدل ما فرق به البعض المذكور (قوله للخلاف فيه)
 أي الخلاف المذهبي فان المذني يمنعه مطلقا ولنا قول شاذ يجوز بين المغرب والعشاء دون الظهر
 والعصر والانحلاف العلماء ثابت حتى في الجمع بالسفر (قوله وفي السفر تجوز) أي الطريق
 فتجوز بالمنافاة من فوق (قوله وكانت) الاولى فكان أي الاثناء (قوله وقد تحمل الخ) هذا الحمل
 لا يأتى مع قول البعض المذكور حتى لو لم يكن باختياره الخ اذ كيف يحمل كلامه على ما هو
 مصرح بخلافه (قوله قبل طول الفصل) هذا القيد من كلام الزركشي تقييد الكلام
 الروباني كما يعلم من شرح الروض لامن كلام الروباني وان أوهمة سياق الشارح وبه يتضح
 المراد من قوله الآتي بالقيد المار (قوله ومقابل الصحيح انه بضراط طول الفصل به) أي بالطلب
 اذ محل الخلاف اذا اشغل التيمم على الطلب كما يعلم من الروضة وعبارتها ومنع أبو اسحق
 المروزي جمع التيمم للفصل بالطلب وبه يندفع ما في حاشية الشيخ المبني على رجوع الضمير في به للتيمم
 جريا على ظاهر السياق (قوله ولا يضرب الفصل بالوضوء) أي شرطه من عدم طول الفصل (قوله
 بالمعنى السابق) أي بطلان فرضيتها (قوله وليس الحكم بما يتبعه به الخ) عبارة الفتاوى وليست
 المسئلة مما لا يعقل معناه حتى يتمسك في منعها بمفهوم المنهاج انتهت وغرضه من ذلك الرد على
 السائل في تمسكه بظاهر عبارة المنهاج (قوله لانها فاعت) هو وجه عدم المناقاة وقوله وقد اتفقت
 شرط التبعية وهونية التأخير على الوجه المار وشاربهذا الى الرد على شيخ الاسلام (قوله واما
 كونها قضا فكذا ذلك أيضا) فيه تأمل (قوله من انه لو نسي النية) أي مع الصلاة كما يصرح به
 ما نقله عنه الاذرى وبه يتضح عدم التعصيان ويندفع ما في حاشية الشيخ من استشكله

• (باب صلاة الجمعة) •

(قوله لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة) هذه الآية تدل على مطلق الوجوب لا على
 انه عيني (قوله تتدارك به) كان المناسب عطفه على ما قبله بالواو ومعنى تداركها به فعلها ظهرا
 اذا قامت (قوله كذا نقله الشارح) ان كان مرجع الإشارة خصوص كونه مرفوعا وهو الذى
 يناسب مرجع الضمير في قوله بعد وهو صحيح فكانه قال كذا نقله الشارح مضبوطا بالرفع فيقال
 ما وجه اسناد نقل هذا للشارح مع انه الرواية وما وجه التعبير في هذا بلافظ النقل وكان
 المناسب لفظ الضبط أو نحوه وان كان مرجع الإشارة بجميع ما تقدمها فكانه قال كذا نقله عن
 الدارقطني وغيره الشارح ففيه انه لا يناسب مرجع الضمير الآتي بعده (قوله وقال أبو الحسن)
 مقول قول ابن مالك (قوله ويجوز ان تجعل الاصفة) فيه ان الضمير لا يوصف (قوله اذا كانت

صفة) انه ان غير في هذه المواضع ليست صفة اذ لا توصف المعرفة بالنكرة وهي لتوغلها في الابهام
لا تعرف بالاضافة للمعرفة الا اذا وقعت بين ضدين كما صرح به المحققون بل هي في حالة
النصب تعرب حالا وفي غيرها تعرب بدلا (قوله أو انه خبر مبتدأ محذوف) لعله يجعل الابهام
لكن والتقدير لكن المستثنى امرأة الخ أو نحو ذلك (قوله وضابطه) يعني المريض الذي لا يجب
عليه الجمعة (قوله لان هذا) يعني ما ذكره عقبه خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله بعض
ما خرج بالضابط) أي قوله كل مكلف الخ (قوله وما قيس به) معطوف على قوله المريض أي ذا كرا
المريض وما قيس به (قوله ثم بين بعض ما خرج به) أي بالضابط (قوله رد بما تقدم آنفا) أي
في قوله ذا كرا فبسه المرض لانه منصوص عليه في الخبر خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وعبرة
الحققة ويجاب بما شرت اليه آنفا الخ (قوله بل صح بالنص الخ) بيان لما مراد من قوله وهو منع
قياس الجمعة على الجماعة (قوله وهو سائر أعاذار الجماعة) أي ومنه الجوع أي الذي مشقته
كمشقة المرض كما علم من القياس وبهذا يدفع الاستشكال الاول وانما لم يتصدده الشارح لعلم
جوابه من كلامه كما قررناه (قوله وتعبيره بالانصراف يستلزم جواز تركه للجمعة) أي مع
حضوره محلها نظر الى العلة المذكورة قبل (قوله فسقط القول بخلافه) أي القول بان جواز
الانصراف لا يستلزم جواز أصل التعلل أي فكان على المصنف ان يذكر (قوله وتسقط عنه) م
وان قروا منها وسمعوا النداء) أي بالفعل والافعال صورة انهم بحيث يسمعون النداء (قوله
عقب سلامهم) تصوير (قوله ويجوز القضاء بالعلم) يراجع ما قالوه هناك (قوله فاطاهر
سقوط الاثم) في سقوط اثم الاقدام بما ذكر بحث لا يخفى وبه الشيخ في الحاشية والظاهر ان
مراده انقطاع الاثم من حيث بذقينة النظر (قوله ومحل المنع أيضا ما لم يجب السفر فوراً)
أي في حذ ذاته لا بالنظر لمخصوص يوم الجمعة والافال فرض اثبات وجوبه حيث قد دفع ما يقال
ذا كان فرض المسئلة انه واجب فكيف يتأتى بحث وجوبه ويرجع الى تحصيل الحاصل فمكانه
قال ومحل المنع اذا لم يجب والا فيجب ويان اندفاعه ان الوجوب هنا عام وفيما يأتي خاص أو
يقال معنى وجوب السفر استمرار وجوبه أي ولا تخلفه الحرمة (قوله وشمل المكروه) أي بعد
تاويله بالجائز (قوله اجزأتهم وس لهم الجمعة) هل المراد سننها بعد انعام الظهر أو انه يقطع الظهر
وتستأنف الجمعة فيكون معنى اجزأتهم أي لو انعموها واقتصر واعلم ايراجع (قوله والظاهر
انه يلزمه حضور الجمعة في ذلك) انظر لوفاته الجمعة قبل علمه هل يجب اعادة الظهر (قوله
والمخاطب بهم ايقيننا وهنا عارضه يقين الوجوب) كذا في نسخ الشارح ولعل في النسخ سقطا من
النسخ وعبرة الحققة لانها الواجب اصالة والمخاطب بهم ايقيننا فلا يخرج عنه الا بالياس يقينا
وليس من تلك القاعدة لانها في متوقع لم يعارض متيقنا وهنا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه
الا يقين اليأس انهم ومن ادع بالقاعدة ما ذكره البعض في قوله اذ لا أثر للمتوقع (قوله نعم
لو كان عدم اعادتهم لها أمر أعاديا لا يختلف كما في بلد تنابعد اقامتها) أي فيما اذا أقيمت جماعات
متعددة لغیر حاجة واحتمل سبق بعضها ولم يعلم في هذه الحالة يجب اعادة الجمعة كما يأتي ووجه
تعلق هذا الاستدلال بما قبله النظر للعادة وعدمه وان كانت ضرورة الاستدلال فيها
اعادة الجمعة والمستدرك عليه جمعة مبتدأة وكأنه اراد الاستدلال بتقيد الصورة المذكورة

قبليها ان محلها اذا كانت تلك العادة يمكن تخلفها (قوله لان الوقت شرط لافتتاحها فكان
 شرطاً لتمامها) الغرض هنا اثبات كون الوقت شرطاً لافتتاحها ولدوامها بقوله لان الوقت
 شرط لافتتاحها الزام بما لم يثبت حكمه الى الآن على ان هذا التعليل لا بد له من تمة هي محط
 القياس وسبأني في كلامه مع تمة في شرح قول المصنف ولو خرج الوقت وهم فيها وجبت
 الظهور ومحلها ليس الا هناك (قوله ولانهم افترضوا وقت واحد الخ) تعليل لاصل المتن مع قطع
 النظر عما اردفه به من قوله بان تقع كلها فيه لكن هذا التعبير يرجع لتخصيل الحاصل اذ
 حاصله ان وقتهم ما تصدق فيه ومتصدقاً من (قوله لا لا تباع) كذا في النسخ وادله سقطت منه واد
 من النسخ (قوله ولو قال ان كان وقت الجمعة باقية الجمعة الخ) اعل الصورة انه ظان بقاء الوقت
 والافسأني انهم لو شكوا فيه وجبت نية الظاهر (قوله ولو احتمالاً) لعله غاية ليسع فليراجع
 (قوله ولهذا قال الماوردي كل شرط يختص بالجمعة الخ) لا يرد عليه الجماعة حيث اشترطت
 في الركعة الاولى فقط مع الاختصاص المذكور لانها ليست شرطاً لافتتاحها الا ترى انه
 يصح افتتاح الامام قبل انعقاد الجماعة واما وقوعها في افتتاح صلاة المأمومين فانما هو
 لضرورة تقدم افتتاح الامام المشترط في صحة الاقتداء فتأمل (قوله فرض اختلاف
 الخ) أي فالقول الثاني يقول يجب الاستئناف ولا يجوز البناء والقول الاول يقول بل يجوز
 البناء أي مع الاستئناف (قوله كما هو ظاهر لفظه) راجع للمتن والضمير في لفظه للمحتاج
 (قوله كل من كلام الازعي والغزي غير منات) يعني آخر كلام الازعي والاستدراك الذي
 استدركه الغزي والافصدركلاميهامانات (قوله ولانه هنا قصر بتأخير الصلاة الخ) أي
 بتسببه بالتأخير المؤدى الى خروج سلام بعض المأمومين خارج الوقت والافصلاته هو وقعت
 جميعاً في الوقت كما هو الفرض (قوله لان سلامهم وقع في الوقت الخ) هذا فرق بعين المسئلة
 (قوله ولان الحدث الخ) عبارة انصفة وفارق ذلك ما لو بان حدث غير الامام فانها تقع له جمعة
 على المعقديان الجمعة تصح مع الحدث في الجملة كصلاة فاقد الطهورين ولا كذلك خارج الوقت
 فكان ارتباطها به أتم منه بالطهارة (قوله بل سلم في الوقت) أي مع اتساعه بقريضة قوله بهد
 فانحو الخ والافالمسئلة قبلها لذلك (قوله مع الاتصال المعتبر) اعل المراد المعتبر لصحة القدوة
 المار في باب الجماعة والافالجمعة لا يعتد بها اتصال خاص على ان هذا الاقتداء هوهم ان هذا
 التصور شرط لصحة الجمعة وليس كذلك اذ لو أنشئت الجمعة في هذا الموضع ابتداء فهي منعقدة
 كما علم (قوله أي موضعاً منها) أي والافالمتن صادق بما اذا كانوا يتقلون في العصر من موضع
 لموضع اذ يصدق عليهم انهم لازمون للعصر أي لم يسكنوا العمران (قوله كما مر) لم يمر هذا
 في كلامه وهو تابع في الاحالة للشهاب صحيح لكن ذلك قدمه في شرح قول المصنف وقبل الزوال
 كبهده في الجديان كان السفر مباحاً (قوله وهو ظاهر ان كان يعمل لو خرج منه عقب
 الفجر لم يدركها) أي بخلاف ما اذا كان يدركها فلا يجوز اتعده ويجب السعي لمحلها أي وان لم
 يسمع النداء بقريضة مقابلة هذا بما قبله ووجهه انه يلا الجمعة ففارق اشتراط السمع في
 الخارج عن البلد وكان غرضه من ذكر هذا مع قوله قبله والاول محتمل ان كان البعيد الخ ان
 كلام الانوار لا يصح جملة على اطلاقه فيحتمل تقديره بما اذا لم يسمع النداء ويحتمل وهو الظاهر

تقييده بما اذا كان يجعل لوجوبه عقب الفجر الخ (قوله ولعل أقربها الاخير) انظر لو اتفق
حضور غير من يقهها في ذلك المحل غالب من تلزمهم ولم يسعهم المحل الذي يسع من يقهها غالباً
في ذلك المحل هل يجوز التعدد حينئذ أو لا قطعاً بالجمعة عن ضاق عنه المحل فان قال الشارح
بالاول رجع قوله الى النظر الى من يحضر بالفعل وهو احتمال نقله عنه الشهاب سم وذكر أنه
اختاره وان قال بالثاني ففي غاية البعد وبعبارة لو اتفقت قلتهم على خلاف الغالب فان قال
بوجوب انحصارهم في قدر المحتاج رجع الى ما قلنا وان جوز التعدد مع اتقاء الحاجة
فهو بعيد أيضاً فان قيل المعتبر من يغلب حضوره فان اتفقت كثرة أو قل على خلاف الغالب
ادركنا الحكم على ذلك قلنا وأي معنى لاعتبار من يحضر بالفعل غير هذا (قوله وهذا بعيد)
بمعنى قول المصنف وقيل لا تستثنى هذه الصورة (قوله وإهم ان تمام الجمعة ظهوراً) لا يخفى اشكاله
لان قضية الاختصاص بقول الخبرين وجوب الاستئناف لان حاصل اخبارهم يسبق بقى اخرى لهم
ان تحرم هؤلاء باطل لوقوعه مسبوقاً بجمعة صحيحة والفرق بين هذه ومالو خرج الوقت وهم
فيها أنهم هنالك احرموا بالجمعة في وقتها والصورة أنهم يجهلون خروجهم في اثباتها فعذروا
بخلاف هذه فتأمل (قوله راجع الى الاتمام فقط) أي لا الى ما قبله أيضاً من استحباب
الاستئناف اذ هو منتف ثم كما مر والمراد التشبيه في مطلق الاتمام لا بقيد كونه واجباً
والا فالذي مر في خروج الوقت وجوب الاتمام ظهراً (قوله وبحت الامام انه يجوز) أي
يحفل (قوله ظهر يومها) ظاهره ولو مع احتمال السبق وعدمه وكان وجهه النظر لما قدمه
من جواز الظهور حينئذ اذا صار عدم إعادة الجمعة أمراً عادياً لا يتخلف كما هو الواقع (قوله
لتحصل له الجماعة) أي التي هي شرط لانهقادها كما مر وعبارة الكفة الالمانية الاقنداء
والامامة فانهما شرطان هنا لا انعقاد كما مر اذ لا يمكن انعقاد الجمعة مع الانفراد انتهت (قوله
في قرية اخرى) أي اوفي قرية حيث جاز فيها التعدد كما هو ظاهر فراجع (قوله بل يحفل
عودهم) أي قبل الحرم واسم بالاربعةين فالانقضاء كان قبل الصلاة في الخطبة كما صرح
به رواية مسلم واما رواية البخاري انقضوا في الصلاة فجزمولة على الخطبة جمعاً بين الاخبار
(قوله لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض) قال الشهاب سم في حواشي المنهج هذا صريح في ان
صورة المسئلة حيث كانوا بحيث تصح صلاتهم في أنفسهم بان لم يقصروا في التعلم لانهم لو قصروا
فصلاتهم باطله من أصلها فلا يصح التعليل حينئذ بالارتباط لكن شيخ الاسلام في شرح
الروض أي الذي تبعه الشارح اذا ما هنا الى قوله لان الجماعة المشترطة هنا للصحة صيرت الى
آخر عبارته عرفاً بحرفي الا قول الشارح وعلم مما تقر الخ جعل ذلك على ما اذا قصر وافي التعلم
والاصح الجماعة واعتمدهم ولا يخفى ان هذا محل لا يقبله الكلام فتأمل باتصاف انتهى
وسبقه الى ذلك الشهاب حج كما سيأتي عنه (قوله ومعلوم مما مر في صفة الاثمة ان الاميين
اذ لم يكونوا في درجة واحدة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أي فلا تعتقد بهم الجماعة وقد يقال
ان كانت العلة هنا التقصير كما مر فلا معنى للتقييد بما اذ لم يكونوا في درجة واحدة لان
صلاتهم باطلة بكل حال لا تقصيرهم سواء كانوا في درجة ام درجات وان كانت العلة الارتباط
كامله بقوله لان الجماعة المشترطة الخ فما وجه كون العلة فيما مر التقصير وهنا الارتباط

(قوله لان الجماعة المستترطة هي الجمعة الخ) ظاهره انه تعليل مخصوص قوله وهو معلوم مما مر الخ
وفيه ما قدمناه واعلم ان هذا التعليل للشهاب حج في نفسه بهذا اللفظ بناء على ما اختاره من
ان العلة في عدم الانعقاد في المسئلةين الارتباط المذكور لا العلة صير خلافا للشارح وقد قال
عقب هذا التعليل وبه يعلم انه لا فرق هنا بين ان يقصر الالحى في التعلم وان لا وان الفرق بينهما
غير قوى لما تقر من الارتباط المذكور على ان المقصر لا يحسب من العدد لانه ان امكنه التعلم
قبل خروج الوقت فصلاته باطلة والا فلا عادة لازمة له ومن لزمته لا يحسب من العدد انتهى
والشارح تبسع شرح الروض فيما مر وجعل العلة التقصير وقد مناه فيه ثم ذكر هذا التعليل
بعدم الشهاب المذكور فوقع في التناقض وفي بعض نسخ الشارح تقديم وتأخير (قوله وعلم
بما تقر) أى من ان العلة في عدم الانعقاد بالاميين تقصيرهم الموجب لعدم اغناء صلاتهم
عن القضاء فالجامع بينهم عدم اغناء الصلاة عن القضاء على ما مر فيه وبعبارة الشهاب حج
وعلم مما مر في التيمم الخ وعمل عنها الشارح الى ما ذكرناه جعل العلة التقصير فيعلم منه ما ذكر
للجامع الذي ذكرناه فان قلت يناقض هذا ما سياتى من انه لو بان حدث بعض العدد انعقدت
للإمام وللباقيين المتطهرين قلت لا يناقضه لان الصورة هنا فيما اذا كانوا عالين بالحال في حال
الاعتداء والصورة فيما ياتى فيما اذا لم يتبين الحال الابدع الفراغ من الصلاة كما هو واضح وشمل
ما ذكرناه اذا كانت صلاتهم صحيحة كما قد الطهورين الذي مشى به وكالتيمم الذي يلزمه
الاعادة بناء على الاصح من ان الصحة موافقة ذى الوجهين الشرع وان لم تغن عن القضاء
(قوله انعقدت به الجمعة في البلدة التي اقامته فيها اكثر) فيه ان فرض المسئلة انه يقيم عند كل
يوم ما وعذره انه تصرف فيما في الفتاوى بسبب السؤال مع الجواب فلزم منه ما ذكره وبعبارة
الفتاوى سئل عن له زوجتان كل واحدة في بلدة يقيم عنده كل واحدة يوم ما فهل تنعقد به
الجمعة في كل من البلدين ام لا فاجاب بانه تنعقد بالجمعة بالمد كور في البلدة التي اقامته فيها اكثر
الخ بخلاف الجواب تفصيل للمسئلة مع قطع النظر عما في السؤال من فرضه في اقامته عند كل
يوم ما وقد يقال لا يلزم من اقامته عند كل زوجة يوما كون اقامته في كل من البلدين كذلك
فقد تكون اقامته في احدهما اكثر لكن لا يكون عند الزوجتين جميع مدة الاقامة بل يكون
عند هاهنا ما فقط ويقيم الباقي في نحو المسجد (قوله بانه يصدق عليه انه متوطن في كل
منهما) في هذا الاطلاق نوع مخالف للافتاء الاول فليتمل (قوله وما نقل عن النص من كفر
مدعى رؤيتهم الخ) بعبارة الشهاب حج وقول الشافعي يعزى مدعى رؤيتهم محمول على مدعى ما في
صورتهم الاصلية التي خلقوا عاينها لانه حجة مخالف للقرآن انتهت وكان وجهه التميز بردون
الكفر ان الآية ليست نصا في امتناع رؤيتهم كذلك (قوله وسماها واجب) أى بالمعنى
لا فى (قوله تجاوزت المسامحة) أى على القول الضعيف (قوله على الاصح كما مر) صوابه على
الصحيح (قوله فيقوسها) يعنى الباقي في صورة ما اذا كان المنقضى بعضهم وان كان خلاف
التبادر من السياق اذا لياتى ذلك فيما اذا انقض الاربعون (قوله لزمهم) أى الجميع فليمر
بما قبله حينئذ اتهم الظاهر كما هو ظاهر على ان الشهاب مسم في حواشى المنهج قال عند قوله فيتمها
الباقيون ظهر ما نصه هذا ظاهر اذا تعدد استئناف جمعة والا فالوجه استئنافها لانهم من اهلها

والوقت باق والعدد متيسر فكيف تصح الظاهر مع امكان الجمعة ثم قال ثم رأيت السيد
السهمودي في حاشية الروضة سبقني الى هذا البحث وقال انه التحقيق وقد كان الشارح اعتمد
ما قاله السهمودي ونقله عن اقتناء والده ثم حاول أعني الشهاب بسم دفع ذلك بان محل قولهم الذي
تأخره الجمعة لا يصح ان يفعل الظاهر حتى يئأس ما اذا لم يشرع بخلاف ما اذا شرع كما هنا (قوله
فان تأخر تحريمهم عن ركوعه فلا الجمعة لهم وان لم يتأخر عن ركوعه فان ادركوا الركوع الخ)
عبارة التحفة لو تباطأ حتى ركع فلا الجمعة وان ادركوه قبل الركوع اشترط ان يتمكنوا من
الافتحة قبل ركوعه والمراد كما هو ظاهر ان يدركوا الافتحة والركوع قبل قيام الامام عن اقل
الركوع الى آخر ما ذكره ثم نقله عن الامام والغزالي كما صنع الشارح (قوله وقد ادعى
المصنف) من كلام ابن أبي شريف في شرح الارشاد فراده بالمصنف ابن المقرئ ومصادره
بشرحه التسمية على الارشاد (قوله وكما في التكميل) محله بعد قول المصنف ولفظهما
متعين كما هو كذلك في شرح الروض (قوله والله الحمد) في أخذ هذا من جملة هذه المحترقات
نسمع (قوله من التعليق) أي على الحاوي فالمراد الحاوي الصغير بقريئة ما بعده وان كان
الحاوي اذا أطلق ينصرف للتكبير (قوله واذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام) المراد به
هنا آتيانه بالآية في الخطبة فلو عبر بقوله كما عبر به في جمع الجوامع اسكان أوضح (قوله اما نحو
ثم نظر) لا موقع للتعبير بما هنا وكأنه توهم انه قدم تقييد الآيات بالمفهمة كما فعل غيره فآخذ هذا
مفهوما له أو انه قيد وأسقطه النسخ (قوله واهذا قال في المجموع) ينبغي اسقاط لفظ هذا
(قوله والمراد بالمؤمنين الجنس الصادق بالمؤمنات) أي فيجب التعرض لهن معهم كما يصرح
بدل ذلك قوله وبهم ما عبر في الوسط أي فقال للمؤمنين والمؤمنات وصرح منه في ذلك قوله وعادة
الاتصاف بالخ اذ هو نص في انه عبارة عما اراده بالجنس ومثله قول القاضي أبي الطيب ويستغفر
في الثمانية للمؤمنين والمؤمنات قال الاذرى انه يشعربو جوب التعرض للمؤمنات وان لم
يضرن اه اسكن في حديثي المنهج للشهاب سم ما نصه قوله والمراد بالمؤمنين الجنس هل يجب
هذا المراد حتى لو خسر الذكور لم يكف قال م لا يجب اقول ويدل عليه قولهم لو خسر
السامعين فقال ربحكم الله كني اه وقد لا يكون في السامعين مؤمنات اه ما في الحاشية وقد
وهم شيخنا في حاشيته طبق ما فهمه الشهاب المذكور فخرم به من غير تردد فاجهر (قوله ويجوز
الاقتراب) أي في صلواته قاعد المسببات (قوله وعلم انه لا يشترط الاسماع والسمع بالقوة
لا بالفعل) في علم ذلك مما ذكره ظاهر بل الذي يعلم منه العكس وهو الواقع في الامداد والشارح
تبعه في التعبير وخالفه في الحكم فلم يناسب (قوله ويستفاد عدم الحرمة على مثلهم) أي في
الكمال (قوله) كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى وشبهه (كلامهم) أي حيث عبروا بالتثقل (قوله
ولا فهمهم لما يسمونه) اهل المراد انهم يسمعون الالفاظ لكن لا يعرفون مدلولاتها ويجهلون
أن يكون المراد انه يكفي سماعهم مجرد الصوت من بعيد من غير سماع الالفاظ وتناطع
الحروف بليراجع (قوله اخذ من العلة المارة) أي عند قول المصنف ويسن الانصات وهي
ما فيه من توجههم للقبلة (قوله كما مر) أي في صلاة الجماعة (قوله ويندب رفع صوته) يعني
بالخطبة بقريئة قوله زيادة على الواجب وان كان الاولى تأخير هذا المحله (قوله فلم ان هذا بدعة

حسنة) كان الاولى ان يقول كما قال اشهاب حج ليكنها حسنة والافنى علم كونها حسنة مما
 ذكره ظاهر (قوله والغرض ان يخشع الخ) أى عند عدم وجوده لما مر فلا ينافى
 الحكمة المارة (قوله وكأية ما لا يعرف معناه) معطوف على الاشتغال
 (فصل فى الاغسال المستحب فى الجمعة وغيرها) * (قوله لاخبار الصبي عن غسل الجمعة
 الخ) فى شرح الروض مثل هذا التعبير لكنه ساق ثلاثة أحاديث الحديث المذکورين وشبه
 اذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل المتقدم (قوله ان كان يجسده عرق كثير الخ) يعنى ان كان
 جسده يجلب الاعراق والأوساخ كثيرا كما هو ظاهر (قوله كما يسن الوضوء من حله) من
 فيه تعليلية ليلاقى ما سياتى له فى تأويل الحديث المقتضى ان الوضوء للعمل لا من الحل وفى بعض
 النسخ كما يسن الوضوء من حله وقد يقال فى تأويلها مثل ما سياتى فى تأويل الحديث أى لم
 راد حله (قوله وينوى هنا رفع الجنابة) أى على وجه الاشتراط كما سياتى فلا تصحنية غسل
 الافاقة مثلا وعليه فماتوىه غير البالغ مع اتفاق هذا المعنى فيه يراجع (قوله ويجزئه بفرض
 وجودها) انظر ما معنى الاجزاء مع انه مكرر بظاهرته مالم يتبين الحال (قوله او خروج
 من حمام) الاولى اسقاط لفظ خروج (قوله والوجه الاخذ باطلاقهم اذ جماعة الليل
 بجماعة النهار) كذا فى نسخة ولم يظهر لى معنى هذا التعليل بل قد يقيد بظهوره نقيض المطلوب
 واعل مراده منه ما فى التحفة وان قصرت عبارته عنه ونص ما فى التحفة قال الا ذرى ان حضر
 الجماعة ونبيه تظار لانه لحضور الجماعة لا يختص بمرضان فنصهم عليه دأبل على نديه وان لم
 يحضرها اشرف الزمان هـ (قوله ولكل مجمع للناس) عبارة التحفة وعند كل مجمع من
 مجامع الخير ونقل عنه الشهاب سم فى شرح العباب ان المباح كذلك (قوله على انه يمكن
 الجواب عن المصنف الخ) ويمكن الجواب ايضا بان مراده بالحديث اننى ما ورد عنه صلى الله
 عليه وسلم كما هو اصطلاح لبعضهم فلا ينافى صحة الخبر المذکور لانه موقوف وفاقا للبخارى
 (قوله ويؤخذ مما ذكر ان الافضل بعده ماما كثرت أحاديثه الخ) فى اخذ ما ذكر على هذا
 الترتيب مما قدمه منع ظاهر (قوله تلبر الصبي عن اغتسل الخ) ظاهره ان الفضل الا فى
 شرطه الغسل فليراجع (قوله ومن راح فى الساعة الثانية الخ) معطوف على من اغتسل والا
 لقال فان راح الخ واعل صلى الله عليه وسلم أشار بذلك الى ان الغسل ليس بشرط فى هذا الفضل
 اوانه حذف من الثانى لدلالة الاول فليراجع ما يدل على المراد (قوله اسم للغروب) المشهور
 انه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم تغدو خاصا وتروح بطاها وعليه
 فالفقهاء اربعة كبروا فيه مجازين حيث استعملوه فى الذهاب وفيما قبل الزوال (قوله على ان
 الازهرى الخ) هو مفهوم الجمهور فكان المناسب ان يقول وقال الازهرى الخ (قوله ليس
 المراد من الساعات الفلكية) أى الشاملة للزمانية وهى انقسام كل واحد من الليل والنهار
 الى عشر جزأ متساوية طال كل منهما ام قصر وللمستوية وهى انقسامها الى اربعة وعشرين
 ساعة كل ساعة خمس عشرة درجة فعليه قد يكون النهار اكثر من ثنتى عشرة ساعة وقد يكون
 اقل وكذلك الليل بخلافه على الاول هذا هو اصطلاح الفلكيين ويدل على اودته هنا مقابلة
 الفلكية بترتيب الدرجات فقط لكن قول الشارح الآتى وانما يختلف فى اليوم الشافى

والصائق يدل على ان المنثى هنا الزمانية فقط الا ان يقال مراده به بيان ما يلزم على احد
المعنيين زيادة على ما يلزم عليهم معا (قوله ولما لا يختلف في اليوم السابق والصائق) ليس هذا
في الروضة وعبارتها ثم ليس المراد على الاوجه بالساعات الاربع والعشرين بل ترتيب الدرجات
وفضل السابق على الذي يليه لما لا يستوي في الفضيلة رجلان جا آ في طرفي ساعة انتهت (قوله
اذ لا يبلغ ما بين الفجر والخ) فيه نظر اذ اقصر ما يمكن من ايام الشتاء في القطر المصري ان يكون
ما بين الفجر والزوال تسعا وتسعين درجة وهو اكثر من ست ساعات فلكية أي مستوية التي
هي مراده كما علم مما مر اذ الساعة الفلكية بهذا المعنى خمس عشرة درجة ثم رأيت الشهاب
عمدة البراسي سبق الى نحو هذا (قوله فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده الخ) لا يخفى ان معنى
ما في الحديث من كونه كالمقرب بدنة أو بقرة أو غيرهما أن له ثوابا مثل ثواب المقرب لذلك
وان الثابت للجاني من الثواب بحجته في ساعة ما ثواب واحد عند الله تعالى لا يختلف باختلاف
الاعتبارات اذ لا يعقل اختلافه بذلك فاعل مراد الشارح بما ذكره من الامداد ان هذا
الثواب الثابت للجاني في ساعة ما ناقص بالنسبة لثواب من جاء قبله و زاد بالنسبة لمن جاء بعده
ومقدار التفاوت بينه وبين ثواب من جاء بعده بدرجة كنسبة التفاوت بين البدنة والبقرة
ومقداره بينه وبين من جاء بعده بدرجة كنسبة التفاوت بين البقرة والكبش وهكذا وان لم
عليه ما سبى في الشرح والا فخذ على ظاهره لا يكاد يصح فليراجع واجهر (قوله لكن
قال في شرحي المذهب ومسلم بل المراد الفلكية) يعني الزمانية بدليل ما سبى في (قوله فعليه
المراد بساعات النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة زمانية) يقال عليه الساعات الزمانية انما
تقسم عند علماء الميقات من طلوع الشمس لامن طلوع الفجر الا ان يقال مراده انها تقسم
من الفجر كتقسيم الزمانية التي هي من طلوع الشمس عند اهلها بمعنى انه يقسم من الفجر
الى الزوال ستة أقسام متساوية كما يقسم من الزوال الى الغروب كذلك الذي هو موافق لما
هو مصطلح علماء الميقات ويلزم عليه ان ساعات ما بين الفجر والزوال اكبر من ساعات ما بين
لزوال والغروب لزيادة حصة الفجر على نصف القوس فيه (قوله وان لم تساو الفلكية) يعني
المستوية والا فالفرض انه عبر عنهم بالفلكية أيضا (قوله فالعبرة بخمس ساعات منها) أي
من الزمانية كما هو صريح السياق وقوله اوست أي على الروايتين السابقتين ومعلوم ان الخمس
او الست بهذا المعنى هي جميع ما بين الفجر والزوال (قوله كذا قال بعض اهل العصر) يعني
الشهاب حج في امداده الذي هو تابع له في جميع ما مر في هذه السوادة حرقا بحرف (قوله وفيه
نظر لا يخفى) وجهه انه لا يلائم قول الروضة لما لا يستوي فيه رجلان جا آ في طرفي ساعة وما
وجهه به شيخنا في حاشيته غير مراده كما لا يخفى مع انه يريد نظيره على ما في شرحي المذهب ومسلم
على حديثهم ما مع قطع النظر عن الجمع بينهم ما فليراجع (قوله من الاوجه الثلاثة) أي على
ما في نسخ من الاقتصار على الحلية واعضاء الوضوء والرأس لكن في نسخ زيادة الثياب قبل
الرأس واجاب عنه الشيخ في الحاشية بجعل الثياب والرأس واحدا ولا يخفى ما فيه والاولى ان
تجعل من على هذه النسخ لا بدل (قوله بالروضة الشريفة) ليست قبدا في الحكم كما هو ظاهر

بل سائر المساجد حكمها كذلك بدليل قوله بعد لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة وانما
 خص الروضة الشريفة لان هذا هو الواقع فيها (قوله ولو من صف واحد) انظر ما صورة
 الزيادة في الصف الواحد (قوله ورجا أن يتقدموا) قضيته انه اذا لم يرج ذلك فلا كراهة
 فتنبه (قوله وهو ظاهر) قديقال انه لا يلاقى الحكمة في طاب الدعاء حينئذ وهي محرى
 مصادقة ساعة الاجابة وذلك لا يحصل الا بالاستغفار به حتى تمر عليه الساعة وهو مشغول (قوله
 والمكان ضيق) لعل المراد المكان الذي بينه وبين المصلين بان يكون قريبا منهم
 * (فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة) * (قوله وما يمنع من ذلك) هو تابع في هذا
 التعبير للشهاب سيج ليكن ذلك لم يذكر القسمين قبل هذا مقابلا واشار بقوله وما يمنع من ذلك الى
 مقابل الاقسام الثلاثة وعبارته فيما تدرك به الجمعة وما يجوز الاستخلاف فيه وما يجوز الامزحوم
 وما يمنع من ذلك والشارح لما ذكر القسمين الاولين مقابلا صار قوله وما يمنع من ذلك قاصرا
 على القسم الاخير مع تسامح في العبارة (قوله لان ادراكها) أي الجمعة (قوله الا بشرط
 كماله) وهو ادراك الركعة لاشتمالها على معظم افعال الصلاة (قوله انما تدرك بالسلام) يعني
 بالاستقرار مع الامام الى سلامه (قوله وبهذا التقرير علم صحة كلامه) اي ابن المقرئ وقوله
 وعلم مما تقرران قوله اي المصنف (قوله من ان من لا عدله) الاولى اسقاط لفظ من على ان
 مافي الروضة ليس مما نحن فيه كما يعلم بجماعتها (قوله كما أن ابا بكر كان اماما لخ) غرضه
 منه بيان جواز الصلاة بامامين بالتعاقب لا الاستدلال على الاستخلاف اذ لا استخلاف في قصة
 ابي بكر لاتقاء شرطه وتقدم الكلام عليه في صلاة الجماعة (قوله واذا جاز هذا) اي الصلاة
 بامامين على التعاقب وكان الاولى بتقديم هذا عقب قصة ابي بكر ثم ان هذا صريح في انه يجوز
 للامام ان يتأخر ويقدم آخر مع بقاءه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة
 المسافرة فلا عن المحاملي لكن جعل الشهاب حج عدم الصحة على ما لو استخاف مع بقاءه على
 الامامة (قوله اما لو كان غير المقتدى) محترز قوله لانه لا يجوز ابتداء الجمعة الخ (قوله وتقدم
 ناويا غير هافاته يجوز) أي في الثانية كما ذكره بعد (قوله لكونه حجة بمنزلة الامام الاصل)
 كان الاولى تاخير عن قوله تمت جمعهم (قوله وان لم يدرك نفس الركوع) غاية في قوله ام في
 القيام قبله وكان الاولى ذكره عقبه واسقاط لفظ حقيقة لايها موهوبة عبارة الخفية وان بطلت
 فيما اذا أدركه في القيام صلاة الامام قبل ركوعها انتهت (قوله ومما رده بقوله سواء الخ)
 غرض الشارح من هـ هذا دفع ما قد يقال انه اذا كان جاهلا بان واجبه الظهر لا تصح صلواته
 لان من شرطها العلم بالمنوي فاشار الى أن جهله بذلك لا يضر أي بان يعلمه آخر بعد (قوله
 فان لم تكن تمت) انظر ما معناه واهله بالواو بدل القاء فتكون من تحريف التماسخ ويكون غاية
 يفسرها التصوير المذکور بعد هـ فساكنه قال وان لم يدرك الاولى بالمعنى المتقدم سواء كان
 ادراكه بعد تمامها وهو واضح وأدركه قبل تمامها كان استخلافه الخ ثم رأيت في نسخة بان لم
 بالباء الموحدة ويعرف معناه مما ذكرناه (قوله لانه لم يدرك مع الامام ركعة) أي وادراكها
 شرط في غير الاولى اما في الاولى فليس بشرط بقربة ما قدمه آنفا فيما لو ادركه فيها واحد
 الامام والفرق بينهما ما صرت الاشارة اليه في كلامه ثم (قوله فيتحيز المقتدى) الاولى تاخير

عن قول المصنف او ينتظروا (قوله فان تناو افوته وجبت المفارقة) أي فيما اذا كانت
 جمعة كما هو ظاهر (قوله فغايتها انتظاره) أي او مفارقتها والضمير في انتظاره للجمعة فهو
 مضاف لمفعوله (قوله أي اندرة ذلك كما مر) كأنه يشير إلى قوله أي لكونها متقدمة الخ (قوله
 بل ولا القعود) فيه مخالفة لوجوب رعاية نظام صلاة الامام ومن ثم اوجبه الشهاب ج فهو
 على طريقة الشارح مستثنى (قوله على ان بعضهم) سيأتي الانصاح عنه في قوله قال الناصري
 الخ (قوله ما تقدم عنه في الروضة) انظر ما مر ادمه (قوله ولان تفاردها) أي الجمعة بقرينة
 قوله لانها لا تدرك الا بركنة والمراد الجمعة في الركعة بقرينة قوله الا بركنة متقدمة
 او مابقة على ما يأتي اذ هو مختص بالركعة أي او نحو هاته كأنه قال ولان تفاريدع الجمعة
 في الركعة متقدمة الخ ولو عكس فقال ولان تفاريدع الركعة في الجمعة الخ امكن اوضح (قوله
 واذا جؤ زناله الخ روج) أي بالنسبة بمعنى المفارقة بقرينة ما قبله وما بعده (قوله في صحة ذلك
 القولان) أي فتبطل هنا على الرابع كما هو ظاهر (قوله ما أمكنه) الاولى اسقاطه ايظهر موقع
 ما بعده (قوله كما أشار إليه بقوله الخ) عبارة الشهاب ج مع المتن واذا سجد ثانياً بان اسجد على
 ترتيب نفسه سهوا او جهلا ففرغ من السجدة ثم قام وقرأ أو ركع واعتدل وسجد اوله يستمر
 بان تذكرا وعلم والامام في التشهد حال قيامه من سجوده فسجد سجدة ثانياً قبل سلام الامام
 حسب ما أتى به وتمت به ركعته الاولى لدخول وقته وأتى ما قبله والاصح الخ (قوله وقال
 الشيخ نقلا عن الزركشي الخ) عبارة الشيخ في شرح الروض بعد ذكر الاحتمالين انه ما ذكرهما
 الزركشي ثم قال والمتجه انه ينتظره ساجدا حتى يسلم فيبني على صلاته لان الاحتمال الاول
 يؤدي الى المخالفة والثاني الى تطويل الركن القصير وايدى بما قدمته الخ فالضمير في قوله وايدى
 راجع الى الاحتمال الذي أبداه الزركشي بقوله والمتجه الخ فلعل في نسخ الشارح سقطا
 من راجع نسخة صحيحة (قوله والمعتقد منع ذلك) أي الاحتمال الثاني الذي أبداه الشيخ وهو
 الجلوس مع الامام ولا يحتمل كلام الشارح غيره خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وكيف يستقيم
 ما فهم مع قول الشارح والفرق بينه وبين ما نقله الشيخ عن الدارمي الخ (قوله يصير الامر
 له مراعاة ترتيب صلاة امامه) انظر هل يتقلب هذا الاعتماد قياما ويترتب عليه انه يقرأ فيه
 ولو فارق فيه الامام به يجب عليه إعادة الركوع لا لغائه أو يقي على حكمه من الاعتدال
 فيسترب عليه ضد ما ذكر ظاهر تعبير الشارح بترتيب صلاة الامام يشعر بالاول وظاهر
 استشهاد الشيخ به لما اختاره يشعر بالثاني فليراجع (قوله ونبه الاذرع وغيره بانه) الباقية
 عن علي

• (باب صلاة الخوف) •

(قوله وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي الخ) عبارة شرح المنهج هي أنواع
 اربعة ذكر الشافعي رابعها وجامع القرآن واختار بقیته من ستة عشر نوعا مذكورة في
 الاخبار وبعدها في القرآن انتهت ومثاليها في الصحة وقوله ذكر الشافعي رابعها أي اضاف في
 المذكر لما اختاره مما نقل عن فعله صلى الله عليه وسلم في الاخبار أي وان لم يكن فعله وقوله
 وبعدها في القرآن يعني صلاة ذات الرقاع المذكورة في قوله تعالى واذا كنت فيهم فأبقت لهم

الصلاة الآتية والظاهر ان معنى اختيار الشافعي لهذه الأنواع الثلاثة أنه قصر كلامه عليها
وبين أحكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لابطالها عنده لأنه صحيح الحديث بل أنه لما فيها
من المبطلات ولا غنائم عن الباقيات ويجوز أن تكون أحاديثها لم تنقل للشافعي إذا لم تكن
طريق صحيحة فكيف من أحاديث لم تستقر صحتها إلا بعد عصر الشافعي والاحاديث إذا كانت
كانت تنافي من أنفواه الرواة لا من الكتب ومن ثم قال رضي الله عنه إذا صح الحديث فهو
مذهبي خشية أن تستقر صحة حديث على خلاف حكم ذهب إليه كيف والامام أحمد وهو متأخر
عن الشافعي يقول لأعلم في هذا الباب حديثنا صحيحا اه مع ان الامام أحمد صاحب الباع
الاطول في علم الحديث كما يعلم ذلك من له ادنى ممارسة بذلك العلم وبذلك يسقط قول بعضهم
ان احاديثها صحيحة لا عذر للشافعي فيها ووجه سقوطه انه لا يلزم من صحتها في نفسها وصوابها
اليه بطريق صحيحة ويحتمل انه اطلع فيما على قاض فتأمل فهو ثلاثة اجوبة كل واحد
منها على حدة كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قريش من ملا طيباقي الارض علمارضى
الله تعالى عنه وعنايه مما فتح الله به على اضعف عباده فتأمل (قوله ودعوى المزي نسخ آيتها
وهي اذا كنت فيهم الخ) لا يخفى ان هذه الآية في خصوص نوع من جملة الأنواع وبقيصة
الأنواع جاءت بها الاخبار ولا يلزم من نسخ الآية المذكورة بفرضه نسخ صلاة الخوف من
أصلها مع ان مذهب المزي انما هو نسخ صلاة الخوف من أصلها وعبارة الروضة وقال المزي
صلاة الخوف منسوخة ومذهبنا انما بآية وهي أربعة أنواع الخ (قوله من الصلاة بالكيفية
المذكورة في قوله الخ) الظاهر انه سقط من الكتابة لفظ الأنواع بعد من كما يدل عليه منعه
فيما يأتي في بقيصة الأنواع أو ان من زائدة (قوله بعض كل صف بالمناوبة) هل معناها أن في كل
ركعة يحرس بعض هذا وبعض هذا معا أو انه في ركعة يحرس بعض صف وفي أخرى يحرس
بعض الآخر يراجع (قوله وفي غير الصلاة المعادة) معطوف على قوله في الامن عقب قوله
محله (قوله وهو الواجب) يحتمل انه راجع لاصل التقييد المذكور في قوله ومحله الخ ويحتمل
رجوعه لخصوص الجمل الثاني أي قوله أو في غير الصلاة المعادة وهو المتبادر فعليه يكون قولهم
المذكور على عمومه حتى في الخوف (قوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه) انظر الخافضة الى
ماذا (قوله لا لاجماع على صحتها في الجملة) كتب الشهاب عميرة على عبارة المنهج المساوية لعبارة
الشارح مانعه قد يبرم اده منه أي من قوله لا لاجماع الخ بقوله لا آق وفارقت صلاة عسفان
الخ واعلم ان الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم اره غيره وتعليقه بما قاله فيه بحث وذلك لان
صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واثبات الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع
دوام القدوة والامر الاول في حال الامن منعه أبو حنيفة مطلقا وكذا الامام أحمد اذا كان بغير
عذر وهو أحد القولين عندنا واما الثاني فمنوع حالة الامن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني
في الامن عندية المفارقة خروج عن صورة المسئلة فليتأمل وايضا في البين ان الكيفيتين لو
كانتا في الامن كانت صلاة الامام على كيفية عسفان صحيحة اتفاقا وعلى كيفية ذات الرقاع
باطلة في قول عندنا طول الانتظار من غير عذر ولكن عذر الشارح رحمه الله تعالى ان صلاة
الفرقة الاولى صحيحة في الامن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عسفان فان صلاة

الفرقتين فيها باطلة عند الامن والله تعالى اعلم وبالجمله قالذي يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا في
تفضيل ذات الرفاع على عسفان لان الحالة التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه
بمخلاف ذات الرفاع ويمن فخل فانهما يشرعان في حالة واحدة فاحتاجوا رضى الله تعالى عنهم
ان يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر والله تعالى اعلم اه بحروفه (قوله مع كثرة
الافعال) أى اللزوم منها استدبار القبلة في الذهاب أو الرجوع كما هو ظاهر (قوله فيؤخرها)
أى مع التشهد (قوله وهو شامل لما اذا حصل النقص حالة تحريم الثانية) أى وقتها جمعة كما
صرح به في الامداد (قوله وهو الاوجه) ووجهه كفاي الامداد ان صلاة الثانية ابتداء اقامة
جمعة فاشتراطنا فيها السماع والعدد عند الخطبة ثم اذا انعقدت صارت تابعة للاولى فاعتقر
النقص من العدد مراعاة للتبعية ولا يمكن نقص السماع (قوله وقوله) أى الارشاد اذ هذا من
بقية كلام الطويحي الى قوله اه (قوله وبين ما فاس عليه) أى من ذكر (قوله بها) لا حاجة
اليه مع قول المصنف بفرقة (قوله ثم فارقتهم وصلت ثلاثا الخ) لا يخفى ان باقى العبارة يدل
على ان الضمير في قوله ثم فارقتهم للفرقة الاولى مع انه لم يترك له مرجع اذ كلام المتن في كل فرقة
لا خصوص الاولى وعبارة الشارح الجلال عقب المتن نصها وفارقتهم كل فرقة من الثلاث
وأتمت وهو منتظر فراغ الاولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهده أو قيام
الثالثة وفراغ الثالثة في قيام الرابعة وفراغ الرابعة في تشهده الاخير فسلم بها انتهت (قوله فهو
كفعله في حال الاختيار) أى فيكون مكرها مقوتا لفعله الجماعة (قوله وقال في الخادم)
أى تعالى الذخائر (قوله اذ لو وجب لكان تركه مفسدا) فيه ان الوجوب هنا لا مخرج وهو
لا يقتضى تركه ما ذكر كاسياني في كلامه آخر السوادة (قوله لو كانوا مسلمين) أى في صورة ما اذا
كان المخوف الهلاك كما هو ظاهر اذ هو الذي يجوز الاستسقاء سلام نفسه للمسلم ايثار الشهادة
فليراجع (قوله كبيضة) لا وجه لاستثنائها لعدم دخولها في السلاح المراد هنا كما يعلم مما يأتي
في كلامه قريبا (قوله والاوجه انه يأتى في القضاء هنا ما يأتى الخ) كلام قاصر عن اداء المراد
وعبارة التحفة ولو خاف ضررا يبيع التيم بتركه وجب في الانواع الثلاثة ولو نجسا وما ناعا
للسجود والذي يتجه انه يأتى في القضاء هنا الخ (قوله وهو معنى قول الشارح من الانواع بمجمله)
قد يقال لو كان هذا غرضه لاتي به في أول الانواع وبجواب أخذ من كلام الشهاب البراسي بأنه
أتى بتظير هذا الجواب فيما امر من الانواع لكن بغير هذا التعبير فنحن في العبارة على ان الذي
يتجه ان الشارح الجلال انما أشار بذلك الى دفع ما قد يقال ان المصنف لم يعنون عن النوع
الذى قبل هذا بلفظ الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بالاربع ووجه الدفع انه وان لم يكن رابعا
باللفظ فهو رابع بالمحل فالطرف متعلق بالاربع والباء فيه على حد الباء في قولهم الاول بالذات
والثاني بالعرض والشهاب حج أشار الى هذا الا انه قدر الطرف متعلقا خارجيا ولا يخفى ان
ما ذكرناه أقعد (قوله بأن هذه الكيفيات) كان الاصول ان يقول بأن هذه الاشياء او أن
مراده بالكيفيات هنا الاشياء بقربة ما بعده بخلاف لفظ الكيفيات الآتى وعليه فالضهير
في قوله وانما تفعل راجع للصلاة (قوله بمعنى مع) لا يناسب ما سلفه (قوله لا تركه) أى
الاستقبال فهو معطوف على ترك المذكور في المتن (قوله ويلزم فعلها ثانيا) أى فيما اذا وطئ

التجاسة كما يدل عليه الفتاوى (قوله ومن كلام الجرجاني) أي بالاولى وعجالة الفتاوى بل
 صرح الجرجاني الخ (قوله تركها بالكسبة) يعني انهما عن الوقت بالكسبة
 * (فصل فيما يجوز لبسه لمن ذكر وما لا يجوز) * (قوله واتخاذ شعر معني ارتدائه) أي بحيث يبعد
 مستعملا كما يؤخذ مما بعده لا يعني ادخاره الذي ليس بنية الاستعمال (قوله لامشيه) خرج
 به فرشه للمشي عليه فانه حرام كما هو ظاهر (قوله رقا هبة رزينة) من عطف المغايرين فلا لما في
 حاشية الشيخ (قوله اما مبني على ان ذلك مكره) يعني اما قول له بالكراهة والراجح غيره كذا ظهر
 (قوله أو محمول على ان مراده أنه من جنس زى النساء) بمحمل أن المراد أنه من جنس زى النساء
 أي غير الخاص بهن ولا لغالب فيهن فهو من جنس زى الرجال أيضا وبمحمل ان المراد ان فرض
 كلام الشافعي فيما اذا لبسه لا على الهيئة التي تلبس بها النساء فقد تشبه بهن فيما هو مخصوص
 بهن في جنسه لا في هيئته والحرمة انما تثبت بمجموعهما كما يأتي في الضابط فقوله لانه زى
 مخصوص بهن أي ولا غالب فيهن أي بل تشاركهن فيه الرجال على السواء مثلا على الاحتمال
 الاول أو المراد انه ليس مخصوصا بهن امكونه لبسه على الهيئة المخصوصة بهن على الاحتمال
 الثاني فتأمل (قوله لانه يشبه الاستحالة) يعني اتخاذ الحرير ورقا (قوله والخبط الذي
 يعقد عليه المنطقة الخ) صادق بما لو كانت من فضة أو ذهب وهو ظاهر اذا الحرمة حينئذ من
 حيث الفضة أو الذهب لا من حيث الحرير (قوله وغطاء العمامة) أي اذا كان المغطى هو
 الرجل كما هو ظاهر بخلاف ما اذا غطتها المرأة (قوله لا كتابة المداق) أي من الرجال كما هو
 صريح سوابقه ولو اسحقه (قوله ماخوذ من التديج) لا يناسب كونه معربا اذا المعرب لفظ
 استعمله العرب في معنى وضع له في غير لغتهم وهذا الاخذ يقتضي انه عربي فتأمل (قوله وأعاد
 المصنف هذه المسئلة الخ) قضيتها ان موضوع المسئلتين واحد وليس كذلك بل هما مسئلتان
 مختلفتان فالاولى في ثوب لا نفع فيه للقتال الا انه لبسه لتربيته عند فجأة القتال والثانية في ثوب
 اتخذه للقتال لنفعه فيه في دفع السلاح فتأمل (قوله واستقرار ملابسة الملبوس) معطوف على
 قوله بالعمل فهو فرق ثان (قوله ويفرق بينه وبين المنسوج الخ) هذا الفرق للشهاب حج
 في امداده في مقام الرد على الجيلي وغيره في اختيارهم ما تقدم اختياره لا شارح فلا موقف له
 في كلام الشارح بعد اختياره ما هو وعجالة الامداد ولوته بدت محالها ما قال الزركشي وغيره
 نقلا عن الحلبي اشترط ان لا يزيد على طرازين كل طراز على كم وان كل طراز لا يزيد على
 اصبعين ليكون مجموعهما اربع اصابع وقال الجيلي وغيره يجوز زمام يزيد الحرير على غيره وزنا
 وفيه وقفة لان ذلك انما ذكره في المنسوج مع غيره والفرق بينه وبين هذا واضح لان الحرير هذا
 متميز نفسه الخ

• (باب صلاة العيدين) •

قوله لانها ذات ركوع ومجود الخ) تعليل لاصل سنيتها لا بقيد التأكد وكذا قوله لذلك (قوله
 والصارف عن الوجوب الخ) فيما قبله كما به في الصرف كما يعلم من كلام الاصوليين فكان
 الاولى خلاف هذا السياق الموهوم ان ما سبق ليس بصارف وهو تابع فيه لشرح الروض (قوله

وهي أفضل) الضمير هنا راجع للجماعة بخلافه في قوله فيستحب فهو راجع للعبد (قوله ولان
سائر التكبيرات) لا يحصل له هنا وانما محله بعد قوله والله أكبر على ان الواو فيه لامعنى لها
وعبارة شرح الروض عما جماع عليه السلف والخلف ولان سائر التكبيرات الخ (قوله مع انما)
أي التكبيرات وقوله ليس في الاتيان به أي لو اتى بها بان زاد على ما أتى به الامام ومع ذلك أمرناه
بالتابعة وعدم الزيادة (قوله على ان الاسماع هنا) أي بخلافه في الجمعة اذا لم يعتبرتم الاسماع
والسماع بالقوة بخلافه هنا فانه يعتبر بالفعل كما صرح به الشهاب ج. في الاسماع المستلزم
للسماع (قوله والفرق بين الجمعة والعبد تأخير صلاته الخ) لا يخفى ان ما قبله كاف في الفرق نلو
اسقط لفظ الفرق وجعل ما بعده موطوعا على ما قبله لكان اوضح (قوله اما الاناث فيكره
حضور ذات الجمال الخ) هذا علم من قوله المارآة وياتى في خروج الحرة والامة لها جميع
ما مر اوائل الجماعة وانما ذكره هنا توطئة لقوله وتنظف بالماء الخ وكان الاولى الاقتصار عليه
لانه المقصود هنا بالذات (قوله أفضل مطلقا) أي سواء حصل نحو مطير أم لا فليس هذا الاطلاق
مقابلا للتقييد من السابقين بل لاحدهما كما تقر اذا الواقع أنهم ما في غاية الاتساع كما به عليه بعد
بقوله واتساعهما وعبارة غيره قطعا بديل مطلقا لکن بالنسبة للمسجد المحرام فقط أي فلا يأتى
فيه الخلاف المذكور في المتن وكان ينبغي تأخير هذا عن القيل الا في وعبارة الروضة صلاة
العبد تجوز في الصحراء وفي الجامع وأيهما أفضل اذا كان بمكة فالمسجد أفضل قطعا والخ به
الصيد لاني بيت المقدس وان كان بغيرهما الخ (قوله والحيمض ونحوهن يفتن يباب المسجد)
أي لما في مسلم عن أم عطية قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرجن في العيدين
العواتق والحيمض وذوات الخدور فاما الحيمض فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين
(قوله بغير امر الوالي) أي اذا كان هو الامام كما كان في العصر الخالية فالمراد الامام الخارج
الى الصحراء اذا استخلف كما هو ظاهر وعبارة الاذري ويامرء الامام بالخطبة فان لم يأمره لم
يخطب نص عليه انتهت فليراجع (قوله تكثير الاجر) أي وانما خض الذهاب بذلك لانه
حينئذ قاصد محض العبادة (قوله ووراء أقوال) أي بالنظر الى مطلق مخالفة الطريق كما هو
ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالاطول والر جوع بالاقصر وبديل لذلك عبارة شرح الروض
(قوله مكثوا في المسجد الخ) تقدم ان المستحب في الغسل أن يكون بعد الفجر وقد تعارض
استحباب كونه بعد الفجر واستحباب المكث في المسجد الى صلاة العبد فايهما ابرأى وكلامنا
في الابتداء والا فاذا اتفق انه حضر بلا غسل فليذهب له بعد الفجر ثم يحضر للعبد كما صرح به
في التحفة وقد يقال لا تعارض لاندفاعه بان يغتسل عقب الفجر بحله مثلا ثم يحضر لصلاة الصبح
ويستقر الى صلاة العبد لکن قد يلزم عليه قرات سنة المبادرة لصلاة الصبح أو سنة ايقاعها
في أول الوقت أو سنة الجماعة اذا كان امامها يبا درهم في أول الوقت فليتامل (قوله وليكن
في الفطر كربع النهار) الاولى تأخيره عن قول المصنف ويجعل في الاضحية كما صنع في التحفة (قوله
وبغير الامام الامام فيكره له النقل الخ) عبارة القوت قال الشافعي في البويطي ولا يصلي الامام
بالمصلي قبل صلاة العبد ولا بعدها قال اصحابنا لان وظيفة بعد حضوره الصلاة وبعدها
الخطبة وهذا يقتضي تخصيص الكراهة بمن يخطب أما حيث لا يخطب فالامام كغيره ولا كراهة

بعد الخطبة لاسد انتهت

• (فصل) • (قوله وان خالف في الاذكار) كان الاولى تأخير عن حكاية مقابل الاصح لانه
عنه ثم يقول واختاره في الاذكار ونحو ذلك (قوله بجامع الاستصحاب) أي اصل الطلب في
تلك الليلة لمطلق التكبير فالاستصحاب هنا غير الاستصحاب المذكور قبله اذ المراد به الاستصحاب
الخاص بادبار الصلوات فاندفع ما قد يتوهم من لزوم الدور (قوله ويختم بصبح آخر التشريق)
أي من حيث كونه حاجا كما يؤخذ من العلة والافن المعلوم انه بعد ذلك كغيره فطلب منه
التكبير المطلوب من كل أحد الى آخر ما يأتي فتنبه (قوله والجناسه) معطوف على قول المتن
للقائمه (قوله بعد التكبيره الثالثة) قال في التحفة أي وما بعدها مما ذكر ان أي به (قوله بزيادة
الله أكبر كبيرا) هذا تفسير لاصل قول المصنف ان يزيد كبيرا وليس مراده الزيادة على ما ذكره
المصنف والالم يتأت قوله كبيرا (قوله وينبغي فيما لوبق ما يسهها) أي فيما لو شهد واقبل
الزوال (قوله ثم يصليهم مع الناس) أي بعد الزوال قضاء كما يأتي

• (باب صلاة الكسوفين) •

(قوله بناء على ما مر من مقابل الاشهر) يعني المعبر عنه بقوله وقيل عكسه اذهو المقابل الحقيقي
(قوله ولا لحياته) انما ذكره وان كان المناسب الاقتصار على ذكر الموت اذ المقصد من هذا
الحديث خشية اعتقاد ان الكسوف وقع لموت سيدنا ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره
مقابله كما يقول الانسان اذا قبل له كل لا آكل ولا أشرب أو قبل له أنت فعلت كذا لا فعلت ولا
تركت وهذا أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وصرفه عن الوجوب ما مر في العبد) وتقدم ما فيه
(قوله قال في المجموع وأجاب الجمه وراخ) هنا سقط قبل كلام المجموع في نسخ الشارح لان
ما في المجموع انما هو جواب عن احاديث النقص لا عن احاديث الزيادة وان حسن أول
الجوابين لاحاديث الزيادة أيضا ويدل على السقوط ذكره الاستدلال على الزيادة مقرونا بما
المؤذنة بمقابل لها والاصل انه سقط من نسخ الشارح الجواب عن احاديث الزيادة والاستدلال
بجواز النقص الذي قال به مقابل الاصح وعبارة المحلى والثاني يراى ويتقص ثم قال وما في رواية
لمسلم انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفي أخرى له أربع
ركوعات وفي رواية لابي داود وغيره خمس ركوعات أجاب الائمة عنها بان روايات الركوعين
اشهر واصح فقدمت وما في حديثي ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين أي من
غير تكرير ركوع كما قال به أبو - نيفة قال في شرح المذهب اجاب عنهم ما أصحنا بجوابين أحدهما
ان احاديثنا شهر واصح واكثر رواة والثاني انما يحمل احاديثنا على الاستصحاب والحديثين على
بيان الجواز الى آخر ما في الشارح فمراده كالشارح بالحديثين حديثا لابي داود وغيره في النقص
وبهذا يندفع ما تمحله الشيخ في الحاشية بناء على ان لا سقط (قوله وهي الكاملة) أي بالمعنى
الشامل لادنى الكمال ولغايتها بدليل مقابله بالركعتين ركعتي الجمعة والعبدان فقط فلا تنافي
بينه وبين ما مر عن اتوشيع (قوله وكلام شرح المذهب الاول) أي ما نقله من جواب الجمهور
الاول بان احاديث الركوعين اصح واشهر وقوله وما اقتضاه كلام شرح المذهب الثاني أي
ما نقله عنهم من الجواب الثاني بحمل احاديثنا على الاستصحاب والحديثين على بيان الجواز

(قوله من ان تجوز الزيادة لاجل عمادى الكسوف) أى بناء على مقابل الاصح (قوله وفي كلامه دلالة على جواز ان يقال سورة البقرة) وجه الدلالة انه اذا جاز ان يقال البقرة من غير ذكر السورة مع ان هنالك من يوجب اضافة سورة اليها كما مر في الشارح في باب الجمعة في سورة الكهف فجواز مع ذكر السورة أولى والقصد انما هو الرد على البعض المذكور في اختياره ما ذكره بعد فلا فرق في الرد عليه بين اضافة سورة اليها وعدمها كما هو ظاهر وبه يدفع ما في حاشية الشيخ (قوله وقد يفرق بينهما وبين المكتوبة بالنسبة) من جهة كلام الأذرى (قوله وتنظيره) أى الأذرى أى فيما ذكره من الفرق خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وعبارة شرح الروض قال الأذرى وظاهر كلامهم استحباب هذه الاطالة وان لم يرض بها المأمومون وقد يفرق بينهما وبين المكتوبة بالنسبة أو بان الخروج منها أو تركها الى خيرة المقتدى بخلافه في المكتوبة وفيه نظروا ويجوز أن يقال لا يطيل بغير رضا المحصورين لعدم خبر اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف وتحمل اطالته صلى الله عليه وسلم على انه علم رضا أصحابه أو ان ذلك معتقر لبيان تعليم الكل بالفعل الخ فقوله وفيه نظروا من كلام الأذرى بدليل قول شرح الروض بعده اهـ وهو كذلك موجود في قوت الأذرى لكن بالمعنى (قوله فبأنى مع ما ذكرناه) عبارة المحلى أو في الثانية وسلم الامام قام وقرأ وركع ثم أتى بالركعة الثانية وركوعها (قوله ولا تنهقدن فلا على قول) هل المراد انها لا تنهقدن فلا على قول من الاقوال بمعنى ان عدم انعقادها متفق عليه أو المراد ان عدم انعقادها قول من جملة الاقوال فيكون هنالك من يقول بان انعقادها يرجع (قوله وذلك لفوات سببها) تعليل لاصل المتى كما يدل عليه سياق غيره (قوله ويحقها كما في المجموع) ظاهره وان انسح وقت القرض فليراجع (قوله ويوجه بان تقديم غيرها) أى صلاة الكسوف

• (باب صلاة الاستسقاء) •

(قوله وهي ثلاثة أنواع) الصواب وهو أى الاستسقاء اذا الصلاة لا تنقسم الى صلاة وغيرها (قوله كما مر في العيد) ومرافيه (قوله اجتمعوا للشكر) لعل الفرق بينه وبين الكسوف حيث لا يصلى له بعد الانجلاء ان ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وايضا فان ما هنا بقاء اثره الى وقت الصلاة بخلاف ما هناك واصل هذا الوجه مما فرق به الشهاب سمع مما يعلم بمرأجته (قوله ويصح صومه عن النذر والقضاء) في حواشي الشيخ نقلا عن الزياى نقلا عن اقتاء شيخه الرملى ان مثل ذلك صومه عن الاثنين والخميس وفيه وقفة لا تخفى والذي نقله عن اقتاء الرملى لم أره في فتاويه (قوله وأجيب بان الامام امر به هنا ما روجبا) قضيته انه اذا لم يامر به الامام لا يستحب له صومه (قوله من اضافة الموصوف الى صفته) فيه نظر ظاهر وما ذكره في تفسيره لا يناسب (قوله نقله المصنف عن حكاية البغوى الخ) عبارة شرح الروض نقله النووي عن حكاية البغوى له ونقله عن نص الامام أيضا لكن عبر بخروج صبيانهم بدل اخراجهم وهو الذى رأيته في تهذيب البغوى أيضا وهو مؤول الخ (قوله لانها ذات سبب) أى متقدم وهو المحل (قوله فيقول قبل الخطبة الاولى تسعا الخ) لم يذكر مقول هذا القول في النسخ التى رأيتها اوله سقط من نسخة فلترجع له نسخة صحيحة لا يقال قوله استغفر الله الخ تنازعه يقول هذا ويقول الا فى بعده لانا نقول لا يصح لان مقول الاول مطابق الاستغفار الشامل لما ذكره وغيره

فهو غير مخصوص بالاولى (قوله يقطع الهمة) وبوصلها أيضا كما في الدميري (قوله حيثئذ)
أي حين استقبال القبلة وإن أوهم سياقه خلافه ولو أخر قوله فإن استقبل له في الاولى الخ عن
قول المصنف ويبلغ في الدعاء سر أوجهر المكان أوضح (قوله جاعلين ظهورا كفهم إلى السماء)
ظاهره في جميع الدعاء وهو مشكل أذهو مشتمل على طلب الحصول كقوله اللهم اسقنا الغيث
وقد يقال المطلوب رفع ما هو واقع من الجذب وإن طاب فيه ما ذكر (قوله ويدل عليه) أي على
قوله وينكسون ولو ذكره عقبه كان أوضح (قوله فهو مساو لقول أصله الخ) عبارة أصله
والناس يفعلون بأدبهم كما يفعل الإمام (قوله كان إذا سال السيل قال أخرجوا بنا إلى هذا
الذي جعله الله ظهورا الخ) يستند من هذا الدليل أن ماء النيل كما السيل فالخافه به أولى عما
نقل عن الزيادة من الخافه بأول مطر السنة المار كما هو ظاهر فليتأمل (قوله وخلا فاللاسنوى
الأن صادف) يعني في قوله إلا أن صادف أذهو الاستثناء لللاسنوى وأصل لفظ في قوله الذي
قد رناه اسقطه الكتبة من نسخ الشارح (قوله وفيه) أي فيما روى عن عروة زيادة على ما أفاده المتن
المطر فلا يقبعه البصر وحيثئذ فلا حاجة إلى قوله بعد ومثل ذلك المطر (قوله فإن لها أربعة عشر
يوما) هذا في السنة الكبيسة وهي التي تكون أيام النسي فيها ستة أيام بخلاف البسيطة وهي
التي يكون النسي فيه خمسة أيام فلو قال إلا العفر لكان أولى لأن ذلك فيه دأما عند المصريين

• (باب في حكم ترك الصلاة) •

(قوله أو نحو من يجوز خفاؤه عليه) أي بان نشأ يادية بعيدة عن العلماء فلا حاجة لقوله بعد
أو نشأ يادية بعيدة عن العلماء (قوله رواه الشيخان) لا حاجة إليه مع قوله أو لا خبر الأصححين
(قوله ولا قاتل حيثئذ يجوز صلاته) فيه نظرا إذ الملقى يقول يجوز صلاة من مس ذكره أو لمس
المرأة أو قضا ولم ينو وإن كان شيئا عيالا لم يقلد كما هو ظاهر لما وافقته لاعتقاده والمراد باليهض
المذكور الشهاب حج في الامداد (قوله والوجه الاخذ بالاطلاق) أي فني كان فيه خلاف
غيره فلا قتل وإن لم يقدر قوله أخرجهما عن وقت الضرورة) يعني وقت العذر كما علم مما مر في
أول كتاب الصلاة (قوله وما قيل من أنه لا يقتل بل يعزر) لوساق هذا عقب قول المصنف المار
قتل حشد السكان أنسب وأوضح (قوله والحج) لا وجه لتمثيل به هنا كما لا يخفى (قوله وفي وقت
لا مروجها) أقام فيه المظهر مقام المضر وسكت عن مقابله وهو وقت القتل لعلمه من كلام
المصنف (قوله عند ضيق الوقت عن خطبتين وركعتين) متعلق يقتل وسكت عن وقت الأمر
بالجمعة فليراجع (قوله وهذا هو معنى كلام الشارح الخ) فيه أن الشارح لم يذكر الخامس
(قوله وأجيب بان الحد هنا ليس على معصية الخ) أي فهو وليس حدها إلا في الصورة حتى يلاقي
الاشكال (قوله ومردده) كأن مراده أنه ما يعلم منه رده وهو خير إذا قبلتم بأحسنوا القتل
وهو تابع في هذه الحالة للثم أب حج لكن ذلك صرح أولا برقه حيث قال عقب قول المصنف
أو كس لا قتل مائة ونخسه بالحديد إلا أني ليس من أحسان القتل في نفي فلم نقل به

• (كتاب الجنائز) •

(قوله وعلى ما تقر الخ) قد يقال إن كان هذا راجعا لاول الاقوال المجزوم به فواجه التمسيد

بالكسر وان كان راجعا الى غيره في القرينة عليه وان كان راجعا الى جميعها لم يصح كما هو واضح
والذي يظهر انه حيث قيل انها اسم للميت في النعش صحت النسبة ان لم يرد به النعش كما قال
وحيث قيل انها اسم للنعش وعليه الميت صحت ان اراد الميت لما هو معلوم من ان الجمار لا بد له
من قصد خاص وانصراف الاطلاق للحقيقة (قوله وخروج عن مظلة) الاولى حذفه لما يأتي
في كلامه قريبا (قوله موسعا) انظر ما هو ضرورة وجوب الخروج من المظالم موسعا (قوله كاداء
دين) الكاف فيه تنظيرية لا تشبيلية كما لا يخفى ويجوز جعلها تشبيلية بقصر الدين على المتعدي
به والفوات على ما فات بتقصير (قوله وعلى مقابلة يحمل قول آخر بن الخ) لا حاجة اليه اذ هو
مكرر (قوله ويذكر بعد عاقبته) أي مطلق المريض (قوله في حقيقته ومجازه) أي بالنسبة
للفظ الميت فاذا استعملناه في حقيقته تكون على معنى عند على ان الشهاب حج ابقاها على
حقيقته احية بذلها اذ الميت كما وردت به الاحاديث (قوله فثبت قيل) أي كما قال ابن
الرفعة (قوله كانت يس افضل) لا دخل له في الجمع كما هو ظاهر (قوله وكان معنى لا يقرأ على
الميت) أي الذي هو كلام غير ابن الرفعة لكن هذا انما يأتي مع قطع النظر عن قوله لان الميت
لا يقرأ عليه (قوله فالواجب حسن الظن بالله) انظر مع قوله المار في غضون المتن نديا وما في
حاشية الشيخ لا يخلو عن وقفة ولعل مراد الشارح بحسن الظن الواجب عدم اليأس من رحمة
الله اذ اليأس منها من الكبائر (قوله والحرام) سكت عن المندوب وفي الدميري والمندوب
حسن الظن بمن ظاهره العدل من المسلمين (قوله لتلا يتغير بنداوتها) لم تقدم للضمير مرجع
ولعل مرجه سقط من الكنية وعبارة الروض ولا يجعل على الارض لتلا يتغير بنداوتها
(قوله لانه) أي القول المند كورولنا ان تقول من أين ان صورة المسئلة هنا فيما اذا كانت
النجاسة لا تمنع وصول الماء الى البشرة (قوله والثاني عن المدرك) لك ان تقول لا يضر خروجه
عن المدرك لما خلفنا من تعلقه بالغير (قوله ورد بان المباحة عن هذا المحل أولى) عبارة مشرح
الروض والجهور رأوا ان الاسراع في هذا المحل والبعد عنه أولى (قوله كما بحثه الشيخ) راجع
الى التقيد بالسبابة وكان الاولى ذكره عقبه (قوله بفتح الميم أشهر من كسرها وبكسر الخاء)
في التحفة بفتح أوله وثالثه وكسرها وضمهما و بفتح ثم كسرها هي أشهر (قوله وظاهر اذنيه
وصماخيه) انظر هذا معطوف على ماذا ومثله في الامداد (قوله فهو شرط لتسريحهما مطلقا)
أي سواء في ذلك المشط واسع الاسنان وغيره أي خلافا للامداد من جعل التلبس شرط السن واسع
الاسنان فقط (قوله وقد يقال تقدم المفعول هنا يفيد الحصر الخ) أي يقال في توجيهه كلام
الشارح أيضا (قوله لا يغسل عائشة لانها لا تقوت قبله) هذا قد ينتج نقبض المطلوب على انه
ليس معناه ما ذكر لان ما ذكر دليل الجواب وليس الجواب قوله نفستك الخ كما هو ظاهر
(قوله ولا أثر لاتقضاء عذتها) لو أخرجه عن العلة بعده كان أولى (قوله وبعلم مما يأتي ان الكافر
لا يغسل مسلما) أي ان كان هناك غيره أخذ مما يأتي قريبا في قوله ولو حضر الميت الذكركافر
ومسلما غسله ثم لك أن تقول ان كان مراد الشارح بما يأتي ما سيأتي في قوله وشرط التقديم
الاتحاد في الاسلام والكفر فعلم هذا منه ممنوع لان الكلام فيه في التقديم وعدمه فلا يعلم منه
حكم الجواز وان كان مراده غيره مذاق أي محل (قوله على يدهما استحيانا) ظاهره ولو في

الطوية وهو ما نقله عنه الشهاب سم في سواشي الحقيقة (قوله فقد قيل ذلك في لف واجب)
 أي لانه مفروض في السواتين كما مر (قوله ولو حضر الميت الذكر كافر ومسلمة غسله) أي وجوبها
 أخذ من قاعدة ما جاز بعد امتناع يصمدق بالوجوب وبناء على انه مخاطب بفروع الشريعة
 فليراجع (قوله ويفرق بينه وبين الاجنبي) أي الواضح (قوله وانما يحصل الولاء في الذكور
 وسطا) أي بين عصبات النسب وذى الرحم (قوله وعلم من ذلك تقديم الاجنبيات على الزوج)
 أي من جريان الخلاف في تقديم رجال القرابة عليه مع انهم مؤخرون عنهم اتصافا (قوله
 وقضية كلامهم عدم حلق رأسه الخ) قضية تعليله بقوله لباقي يوم القيامة محرمة الخلق
 وقضية تعليله ثانيا بقوله لانه قطع تكليفه فلا يطلب الخ ان الممنوع انما هو طلب الخ لا اصله
 فليراجع ثم لا يخفى ما في عبارته هذه من الخرازة

• (فصل في تكفين الميت الخ) • (قوله فيجب في المرأة ما يستبرئ منها الا وجهها وكفيها) الى آخر
 السوادة تفرع على الثاني (قوله أي الثوب الواحد) أي بان أوصى بدفنه عريانا بقريته
 ما بعده (قوله فقال بعض الورثة يكفن بثوب ساتر الخ) لا حاجة اليه مع الذي بعده (قوله وذكر
 بعضهم احتمال تقديم الام على الاب) المراد به هذا البعض هو الاذرى فان ما يأتي الى قول
 الشارح اه كلامه ذكره بعد نقله كلام البند نجي قلت ويحتمل أن يقال تقدم الام على الاب وفي تقديم
 فيما مر عنه وعبارته بعد كلام البند نجي قلت ويحتمل أن يقال تقدم الام على الاب وفي تقديم
 الاسن مطلقا الخ فكان الاصول ان يقول الشارح قال بعضهم ويحتمل ان يقال الخ (قوله
 لان الخي يجعل احسن ثيابه أعلاها) كان الاقعدان يقول اما كونه أحسن فلان الخي الخ
 ليناسب قوله واما كونه أوسع الخ (قوله والوجه الوجوب في المبنى كالمبنى عليه) أي في
 الكفن الذي أعده وفي مسئلة الدين وظاهر السياق ان محل الوجوب في مسئلة الكفن اذا
 كان من حل أو اتردى صلاح وقضية البناء على مسئلة الدين الاطلاق فليراجع (قوله لجل ابن
 أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف) أي بين العمودين ولعل عبارة الشارح كحل بالكاف كما هو
 كذلك في عبارة الهلي وأسقط الكسبة جرة الكاف (قوله أو جمعا لها بالهيئتين أي فيما يظهر
 بما أتى به في الاولى) أي في هيئة الترييع وقوله ويحمل المقدم على كنفه أي بين العمودين
 فيحصل من مجموع ذلك كل من الهيئتين كما لا يخفى وعبارة ابن الرفعة في الكفاية فينبغي ان يضع
 يأسرة السرير المقدمة على عاتقه الايمن ثم يأسرته المؤخرة ثم يدور من امامها حتى لا يمشی خلفها
 فيضع يأمته السرير المقدمة على عاتقه الايسر ثم يأمته المؤخرة فيكون قد جعلها على الترييع ثم
 يدخل رأسه بين العمودين فيكون قد جمع بين الكيفيتين اتمت وجهها يعلم ما في حاشية الشيخ نعم
 ما اقتضته ثم في كلام ابن الرفعة من تأخير ادخال رأسه بين العمودين عن حمله به هيئة الترييع
 ليس بقيد في جمعه بين الهيئتين كما علم من قول الشارح مقدما ومؤخرا كما يحسنه السبكي

• (فصل في الصلاة على الميت) • (قوله بلوا زجل الاول) أي كلام الفكها في وقوله والثاني
 أي قول الملائكة ماذا كر (قوله اما الوصل على غائب) أي مخصوص فلا ينافي ما سيأتي من صحة
 الصلاة على من مات وفصل وكفن في أقطار الارض (قوله ان لم يشتر) أي في الحاضر كما هو
 ظاهر (قوله ولا يقدح اختلاف بينهما) أي الامام والمأموم كما سيأتي في المسائل المنشورة انه

اذا نوى الامام على حاضر والمأموم على غائب وعكسه صريح (قوله ولو عدنا) يجب حذف لفظ
 ولو اذ محل الخلاف في حالة العدم لما سياتى انه لو كان موهوا أو جهلا لم تبطل جزما (قوله محله
 بقريته المقام في المتابعة) أى فلا يتخلف عنه بتكبير ولا يتقدم عليه بها كما سياتى في المسائل
 المنثورة (قوله معتقد البطلان بطلت) أى لتضمنه نسبة ابطالها (قوله لتعلوا انما سنة) أى
 طريقة كما يأتى (قوله قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) فى حاشية شيخنا النور الشيرازى
 حفظه الله تعالى مانعه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان شافعي اقتدى
 بمالكى سلم ثم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي اذا غاب
 امامه انه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة لا يقتضى البطلان بل هو ان يأتى بها بعد الرابعة
 لكنه لما سلم بدونهما بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فيسلم لنفسه بعد بطلان صلاة امامه وهو
 لا يضر اهـ وهى فائدة جليلة يحتاج اليها فى الصلاة خلاف المخالف وظاهر ان الحكم جارحى فيما
 لو كان الامام يرى حرمة القراءة فى صلاة الجنائز كالحنفى اذ لا فرق نظر الى ما وجه به الشيخ
 ابقاء الله أى ولا نظر الى عدم اعتقاد الامام فرضية الفاتحة والالم تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه
 لا يعتد وجوب البسملة وامام قد يقال انه حيث كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكأنه نوى
 صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بان ذلك لا يضر حيث كان فائضا
 عن عقيدة قتائل (قوله ولقوله عليه الصلاة والسلام) كان الاولى تقديمه على قول المصنف
 بعد الثانية (قوله عقبها) بيان للاكل بقريته ما يأتى (قوله ولا يجب ترتيب بين الصلاتين الخ)
 أى لا يجب لاداء السنة فتتأدى السنة بدونه والاقاميل الدعاء ليس بواجب هنا بل ذهب
 اشهاب حج الى ان الاولى كون الدعاء قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو وجوبه
 ليختمه بها (قوله وجوبه لغیر المكلف وسياق) انظره مع قوله الآتى ولا يعارضه قواهم لا بد
 من الدعاء للميت بخصوصه عقب قول المصنف ويقول فى الطفل مع هذا الدعاء الثانى الخ (قوله
 كئاثمة المغرب) أى وخبر أبى امامة المتقدم وكان الاولى الاستدلال به أيضا بل تقديمه كما صنع
 غيره (قوله وأجيب عنه بان خبر أبى امامة الخ) على انه لا يحتاج فيه الى جواب لانه تسكفل فى
 الخبر بحكمة الجهر وهى ان يعلمهم انما أى القراءة سنة أى طريقة أى لا يكون من عند وبة (قوله
 ولما مر عن الفقهاء من جوار التذكير فى الآتى وعكسه) كان مراده تطهير ما مر الخ لكن صورة
 انعكس لم تتقدم فى كلامه ولا النسبة للفقهاء (قوله على ارادة الشخص) أى او النسبة (قوله
 وقدم هذا الثبوت لفظه فى مسلم) الذى مر انما هو روايته عن أبى داود والترمذى فالصواب حذف
 لفظ مسلم كفى عبارة شرح الروض التى هى أصل ما هنا (قوله وتضمنه الدعاء للميت) انظر
 ما مدخله فى توجيه التقديم (قوله فظاهر ان الافضل تقديم الاخير) هو تابع فى هذا التعبير
 لشرح الروض لكن الاخير فى شرح الروض هو حديث مسلم الذى وسطه الشارح فالأخير
 هنا حديث أبى داود والترمذى والحاصل ان مراده بالأخير حديث مسلم بدليل قوله وصدق
 قوله فيه الخ وان لم يكن أخيرا فى كلامه (قوله استحبابا عقب قول المصنف ويقول) أى يستحب
 ان يأتى به هذا اللفظ مع الدعاء المتقدم وان كفى لفظ آخر (قوله اسم مصدر) انظره لا كان
 مصدر اغاية الامر انهم تصرفوا فيه بتعويض هاته عن واوه كوعدة ووهب هبة (قوله

أو اسم فاعل) صريح هذا السياق انه معطوف على اسم مصدر وظاهر انه ليس مراد اهل المراد
 انه اسم مصدر على ما مر فيه امامه اذ ان منه المصدر واما مراد اسمه الفاعل بمبالغة كزيد
 عدل فتأمل (قوله والمراد به وما بعده الخ) هذا انما يحتاج اليه اذا تقدم موت أبويه اما اذا
 لم يموتا فلا يحتاج الى ان تراجع عن ظاهره كما لا يخفى وعبارة التحفة وفي ذكره أى عظة كاعتبارها
 وقدماتها أو واحدها قبله نظر اذا لوعظ التذكير بالعواقب كاعتبارها وهذا قد انقطع بالموت فان
 أريد به ما غابته ما من النظر بالمطلوب اتجه ذلك انتهت (قوله وان فرغ الصبر على قلوبهما) قال
 في التحفة هذا لا يأتي الا في حق (قوله لنبوت هذا) يعنى مطلق الامر بالدعاء لوالديه الشامل
 لهذا الدعاء والان خصوص هذا الدعاء لم يرد (قوله وهذا أولى) وحينئذ فلا حاجة لما تقدمه في
 تأويل عظة واعتبارها و مراده انه أولى مما قاله الاسنوى وان كان في سياقه صعوبة وعبارة
 شرح الروض قال الاسنوى وسواء فيما قالوه مات في حياة أبويه أم لا لكن قال الزركشى محله
 في الابوين الحيين المسلمين الخ (قوله وحده ان يكون كما بين التكبيرات) الظاهر ان المراد ان
 لا يطوله الى حد لا يبلغه ما بين تكبيرتين من أى التكبيرات ويعتد أن يكون المراد بجملة ما بين
 التكبيرات فليراجع (قوله بل بتكبيرتين) هذا ظاهر في بطلان القراءة بخلاف ما بعده (قوله لزمه
 التخلف الخ) انظر ههنا بطلان صلاته بالتخلف بتكبيرتين نظير ما مر في بطلان القراءة وما ذكر معه مع
 استواء الجميع من حيث العذر كما مر في الجماعة (قوله وجوبا) أى بالنسبة للتكبيرات وقوله
 بعد ذلك وجوبا فى الواجب ونديا فى المندوب أى بالنسبة للادكار (قوله وقال غيره لانه لم يكن
 قد تعين امام الخ) الظاهر ان الذى قاله هذا الغير له للتنافس الذى ذكره الشافعى لا قول مقابل
 له فتأمل (قوله أى جماعات بعد جماعات) لعل معناه انهم كانوا يجتمعون بجماعة بعد جماعة لكن
 يصلى كل واحد وحده من غير امام حتى يلائم ما قبله فتأمل (قوله لان مع كل واحد ملكين)
 ظاهر هذا ان الحفظة يشاركون فى العمل فليراجع (قوله كلهم له محبة وروى عنه وسمع منه)
 أى امام ثبت له المحبة بمجرد الاجتماع أو الروية فن المعلوم انهم اضعاف هذا العدد لما هو
 معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم فى هذه المدة المستطيلة
 خصوصاً مع أسفاره واتقالاته من المسلمين فاصرا على هذا فالواحد من يتفق له ان يجتمع بنحو
 هذا العدد أو أكثر منه فى العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة ألف الذين ماتوا فى حياته صلى
 الله عليه وسلم عن سمع وروى فهم كثير أيضا تدبر (قوله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة) فهو دليل
 للقولين على التوزيع (قوله مع انها مخاطبة به) أى فى الجملة أخذ بما يأتى (قوله لانه يقول
 قد يخاطب الشخص بشئ ويتوقف فعله) أى فعله المسقط للفرض فلا ينافى ما يأتى (قوله كما أماده
 الوالد) يعنى قوله وانما يجب عليهن أمره والاتقابه عبارة شرح الروض (قوله سقط الفرض
 عن النساء) قضينه انهن مخاطبات مع وجود الخفى وبعارضه قول الشارح المار فان لم يكن
 هنالك كراى ولا خفى فيما يظهر وجبت عليهن اذ مفهومه انهم سامع وجوده لا يجب عليهن واهل
 كلام شرح الارشاد مبني على كلامه المتقدم على انه قد يقال ان كان مبنيا على انهن مخاطبات
 بالفرض فالقياس سقوط الفرض بهن حتى عن الخفى وان كن غير مخاطبات فلا وجه لقوله سقط
 الفرض عن النساء الا ان يقال راعينا احتمال الذكورة فى حالة واحتمال الانوثة فى أخرى

(قوله قال الزركشي لا تفعل مرة بعد أخرى) هذا أجل لقولهم انه لا يتقبل بها في حد ذاته والا
لو نظرنا الى هذا الجمل لم يصلح المحمول للتعليل كما لا يخفى (قوله يؤتى بصورتها) بان يتقبل باربع
ركعات على صورة الظاهر (قوله ثم قال لكن ما قالوه ينتقض الخ) هذا لا يتأتى بعد حمله المسار
(قوله بل لا امر خارج وهو امتياز الخ) فيه وقفة لا يخفى على المتأمل (قوله يوم الموت) أى
وقته وكان الاولى التعبير به (قوله وهو كذلك) اختياره لهذا الابلان ما سياتى له قريبا من
الضبط (قوله لانه لو لم يكن ثم غيره لزمته) أى فضلا عن صحتها منه والا فاللزم أخص من العمدة
التي الكلام فيها (قوله يأتون) أى وهو منهم * (فرع) * (قوله دفع به ما قيل ان ترجته بالفرع
مشكلة الخ) فيه نظر اذ هو لا يدفع الاشكال المذكور اذ يقال عليه فكان يعبر به صل أو نحوه
وانما يدفعه قوله الآتى ويمكن ان يقال الخ ولك ان تمنع الاشكال من أصله بمنع الاشتراط الذى
ذكره المستشكل أخذ من ضيقهم في مصنفاتهم حيث يترجون بالفرع لما هو من فروع الباب
أو الفصل وان لم يكن متفرعا على ما قبله ولا شك ان ما ذكره المصنف في هذا الفرع من فروع
مسائل أصل الصلاة وقد قالوا الباب اسم الجمله مختصة من العلم مشتملة على فصول وفروع
ومسائل والفصل اسم الجمله مختصة من العلم مشتملة على فروع ومسائل غالباً فيهما (قوله لان
الاصول أشقق) تعليل للمتن وكان الاولى تأخير عن ذكر الجدل والابن (قوله اذ لها دخل في
الجمله) أى بالنسبة لاصل الصلاة كما يعلم من أمثلته (قوله ثم عسم الجدل) أى بعد الاب ثم ابنه
(قوله كنظير ما مر) لعل مراده ان ما هنا خالف الارث كما خالفه فيما مر من تقديم الجدل على
الاخ فالتشبيه فيما ذكر فقط وان لم يذكروا وجهها هنا (قوله وسكوت المصنف عن الزوج لانه
لامدخل له) أى مع الاولياء كما يعلم مما يأتى (قوله ولا للمرأة) أى مطلق المرأة لا خصوص
الزوجة كما يعلم مما يأتى ويعلم من قوله فيما يأتى وتقدم بترتيب الذكر ان الزوجة بعد نشاء القرابة
تقدم على الاجنبيات نظير ما ذكره في الزوج (قوله كالصلاة عليها) أى السبدة (قوله فقد قال
صلى الله عليه وسلم لم ان الله يستحي الخ) في الاستدلال به قصور عن المدعى اذ يخرج منه ما اذا لم
يكن الاسن ذاتية (قوله ونائب الاقرب الغائب على اب بعيد الحاضر) أى كما مر ومران
العائب ليس بقيد (قوله علا بالسنة) عبارة تشرح الروض علا بالسنة في الاصل (قوله فولى
السابقة أولى) أى بتقديمه بالصلاة على الكل كما يعلم مما يأتى اذ الصورة انها تقام عليهم صلاة
واحدة (قوله وهذا نظير ما سياتى) انظر في أى محل يأتى (قوله فان كانوا رجالا) أى فقط وكذا
قوله أو نساء (قوله ويقدم الى الامام الاسبق من المذكور) أى ان كانوا كلهم ذكورا وكذا
يقال في الاناث كما هو ظاهر وان لم يأت مع قوله ثم ان سبق رجل أوصى الخ فلو عبر بقوله ولو سبق
الخ لكان واضحاً (قوله وكان له أمان) هو فائدة مجردة اذ لا دخل له فيما نحن فيه (قوله أراد به)
أى بالشقين (قوله قال ابن العماد وهذا كله فاسد الخ) لعل كلام ابن العماد في حد ذاته مرتب
على غيره هذا الذى ساقه الشارح هنا عن الشيخ كغيره والافهول لا يرد عليه بعد تصيده بقوله بناء
على ان الواجب في التكفين سترها فقط وعبارة الماوردى ان كان من العورة واجب والا فلا فعل
ابن العماد أو رد كلامه على مثل هذا (قوله والظاهر انهم كانوا عرفوا موته) أى وانفصال البدن
منه بعد موته (قوله وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد ودفعها) أى المنفصلة من الخى (قوله

الا لشرة الواحدة) مستثنى من عموم العضوفى المتن (قوله فحكمه يعلم من باب القبط) كذا
نقله فى شرح الروض عن القاضي مجلى وابن الرفعة لكن بلفظ فحكمه حكم القبط وقضيته
انه اذا وجد بدار الكفر وقبها مسلم انه يصلى عليه وربما يشكلى على ما مر من عدم الصلاة على
ما وجد فى موات لا ينسب لدار الكفر ولا لدار الاسلام فتأمل (قوله كما عرفه أهل اللغة) أى
تعريفه وافق عليه الشرع أخذنا بما يأتى فى رد الزعم الآتى (قوله غير صحيح) أى بل لا يسموا
شرعاً أيضاً كما لا يخفى (قوله استواء هذا الحكم) أى حكم من نزل فوق الستة أشهر وقوله بمن
علمت حياته أى بحكم من علمت حياته أى والصورة انه نزل دون السنة أشهر أى أو ظهرت
أماره حياته على الاظهر الآتى (قوله كالمستقى) مثال لا نحو وقوله خلافاً لمن قبله بالاول يعنى
خلافاً لمن قيد المبطلون الواقع فى الاحاديث بين مات بمرض البطن المتعارف أى الاسم وان
كانت عبارة تقصر عن ذلك (قوله يقطع بموته منها) قبله لانه محل الخلاف (قوله وحركة
المجروح فيه حركة مذبح) محترز قوله وفيه حياة مستقرة وقوله أو توقعت حياته محترز قوله يقطع
بموته منها على طريق القبول والنشر المشوش والحاصل ان المجروح المذکور اما ان تكون حركته
حركة مذبح فهو شهيد جرم او اما ان تكون فيه حياة مستقرة ثم هذا اما ان يقطع بموته من
الجراحة كان قطعاً امعاؤه فهو شهيد فى الاظهر واما ان لا يقطع بموته منها بل تتوقع حياته فغير
شهيد جرم (قوله فان حصل بسببها نجاسة غير الدم الخ) تقدم حكم هذا فى كلامه قريئاً من
غير تردد

(فصل فى الدفن) (قوله وما يتعلق به) أى بالدفن خلافاً لما وقع فى حاشية الشيخ من ترجيح
الضمير الى الميت ويرد عليه ان المتعلق بالميت أعم من الدفن كالصلاة والكفن وغيرها وليس
شئ من ذلك مذكوراً فى الفصل (قوله المحصل) بالرفع أو بالجر (قوله ومعلوم ان ضابط الدفن
الشرعى ما مر) من جملة ما مر كونه حفرة فلا تنكفى الفسافى التى على وجه الارض كما يصرح به
قوله بعد وعلم من قوله حفرة الخ واعل هذا محمل كلام السبكي (قوله الاق بالصلاة عليه درجة)
أى والصورة انهم متفقون فى صفة الفقه أو عدمها بقرينة ما يأتى (قوله الاولى بها صفة) المراد
بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه وحينئذ قد يقال لا معنى لم يبق
المتن على اطلاقه ليكون أميد ثم يستثنى منه الافقه واستثنا صورة واحدة من المتن مع ابقائه على
اطلاقه أسهل من اخراجه عن اطلاقه لاجل هذه الصورة (قوله عكس ما فى الصلاة) هو عكس
ما فى الصلاة من جهتين الاولى تقديم مراعاة الصفة على الدرجة اذ الذى مر فى الصلاة النظر
للدرجة اولاً فان استوت نظر الى الصفة الثانى تقديم الفقه على الاسن (قوله أو مستلقياً) أى
غير مستقبل كما هو ظاهر (قوله والافعال المعطوفة عليه) انظر مع ما سبب فى فتح اللحد
(قوله لقول سعد فيما مر) تبع فيه شرح الروض مع انه لم يتر فى كلامه بنحو خلاف شرح الروض
فانه أحال على ما قدمه (قوله وطاهر صنيع المصنف ان أصل هذا الحمد مذوب) الظاهر ان هذا
مختار الشارح لتقديمه اياه على مقابله بقرينة جزمه فيما قدمه عقب قول المصنف ويسند
وجهه ثم رأيت النساب سم نقل عن افناء الشارح حرمة الاهالة الآتية (قوله والميم زائدة)
بعده سقط ألف قبل الواو من نسخ الشارح لانه اذا أخذناه من المسح كما تقدم كانت الميم أصلية

وانما تظهر زيادتها ان أخذناها من السجوة وقول مقابل الاول (قوله ذكره في المجموع) أي
ذكر الاتباع في افراد كل ميت بقبر (قوله وان اتخذ النوع الى آخر السوادة) عبارة فتاوى
والله بالحرف الاقليلا (قوله الى ان قال الخ) لاجابة اليه هنالان محله بعد قول المصنف
الالضرورة وعذره انه نقل عبارة فتاوى والده برمتها وهي لاتتعلق بخصوص ما في الكتاب
(قوله وعبارة الانوار الخ) غرضه من نقلها الدلالة على الجواز في حالة الضرورة مع تقييدها
بالتأكد والاقتصر على فهم خلاف المدعى من التعميم السابق في الحرمة وكان محلها أيضا
بعد قول المصنف الالضرورة وعذره ما مر (قوله أما بنس القبر الخ) محترز قوله فيما مر ابتداء
(قوله فيحتمل ان يكون لكونه من لباس المترفين الخ) يفيد كراهة المشي في النعال السبئية
والمتجسمة بين القبور وظاهره وان كانت جافة فليراجع (قوله واحترزنا بقولنا في الجملة عن
تعزية الذي الخ) انما لم يجعل ما قبل هذا من المحترز أيضا لان عدم السن فيه لا مر عارض (قوله
واصطلاح الامر بالصبر الخ) ظاهره ان التعزية انما تحقق بمجموع ما يأتي والظاهر انه غير مراد
فليراجع (قوله بوعدا لاجر) أي ان كان مسلما (قوله والدعاء للميت بالمغفرة) أي ان كان
مسلما كما هو ظاهر (قوله ويعزى الكافر بالكافر جوازا) أي فالمراد بالكافر المعزى هنا المحترم
وانما حمله على التقييد بالجواز قوله في التعزية ولا تنقص عدله (قوله انه دعاء يتكبر به أهل الذمة)
أي وجهه ذلك (قوله وهو كما حكاه المصنف في أذكاره الخ) فيه تناقض مع قوله اذ حقيقة
الندب تعداد شمائله لان هذا يفيد انه مركب من التعداد المذكور مع البكاء فالبكاء جزء من
حقيقته بخلاف ذلك ثم ان الذي حكاه الشهاب حج عن المجموع انه جعل البكاء شرطا لصح
الندب لاجرا من حقيقته بخلاف مانقله عنه الشارح وعلى كل من النقلين لا يتأتى قول الشارح
الآتي وفي الحقيقة المحرم الندب لا البكاء الخ اذ هو صريح في ان الندب في حد ذاته محرم سواء
اقرن بالبكاء أم لا فتأمل (قوله وفي الحقيقة المحرم الندب لا البكاء) فيه ما قدمناه (قوله وليس
منه الخ) هذا تمام قوله السابق وجاء في الاباحة ما يشبه الندب فالواو فيه للعال والضيم في قوله
وهو خبر البخاري راجع الى ما من قوله ما يشبه الندب والعبارة عبارة شرح الروض بالحرف
وما أدري ما الحامل للشارح على فصل اجزائها فصلا يفسدها وكأنه توهم ان لفظ خبر باسم
ليس ومنه خبرها وحده فكذا كان عليه ان يحذف لفظ وهو فتأمل (قوله بمعنى مع أو السبئية)
كونه السبئية لا يلاقي ما قرره كالا يخفى (قوله ويقال كلامه) كذا في نسخ الشارح ولعله
محرف عن لفظ كلامهم (قوله قبل الاشتغال بغسله وغيره) أشار بلفظ الاشتغال الى انه لا منافاة
بين ما ذكره هنا وما ذكره في القرائن من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين اذ ما هنا في مجرد
تقديم فعل ما ذكره على الاشتغال بالغسل ونحوه والصورة ان المال يسع جميع ذلك فالحاصل انه
يفرز ما يفي بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل بالغسل ونحوه فليتنامل (قوله عند طلب المستحق)
أي مع التمكن (قوله أو كان قد أوصى بتجهيلها) معطوف على قوله عند طلب المستحق أي
وكذا ان لم يطلب وكان قد أوصى بتجهيلها (قوله اما الرجل فلا يحرم عليه المعصفر) يقال عليه
فلا يحصل للتقييد بالمرأة والاي لم يتخذ المنطوق ومفهوم المخالفة في الحكم (قوله فاطلاق
المصنف كراهة المعصفر للرجال والدعاء صحيح) قال عليه كالذي قبل في الذي قبله فالحاصل انه

لا وجه للتقييد بالمرأة حيث كان اختيار عدم الفرق وكأنه قيد بالمرأة تبعاً لما يختار الحرمة على الرجال سبق نظر (قوله) لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط (لم يظهر وجه هذه القضية فليتأمل) (قوله ويقول في الأولى) أي الصورة الأولى من الكيفية الثانية (قوله من أنه لا ضرورة) أي للتردد في النية (قوله بل قد تتعين الأولى) المناسب للسياق بل قد تتعين الثانية كما صنع الشهاب حج أي بان أدى التأخير إلى التغيير ثم قال وقد تتعين الأولى إلى آخر ما في الشارح (قوله نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد) أي بما بعده (قوله أي شخص) أي أو أكثر (قوله أخذ جمع استحباب تأخيرها عليه) أي عن لم يحضر (قوله وهذه لا يتنقل بها بمعنى أنه لا يعيدها) أي لا يطلب ولا يستحب ذلك منه والافتقار ويأتي أنه إذا أعادها وقعت نقلاً (قوله لكن هل يتوقف ذلك) يعني فعلها مع الخلل كما هو ظاهر (قوله والاقرب أن الخ) ما قبله يعني عنه (قوله تمة الأربعين أو مائة) أي الوارد فضل كل منهما في الحديث (قوله وهو وإن كان منقطعاً لكنه مرسل) فيه أن الإرسال من جملة ما يوجب الضعف لا القوة ومن ثم لم يكن حجة عندنا بخلاف ما يفتضيه هذا التعبير على أن الانقطاع وصف مقابل للإرسال لأن الإرسال إسقاط الصواب والانتقطاع سقوط راو من أثناء السند أو أكثر على التوالي والذي في كلام الشهاب حج الاقتصار على أنه مرسل وفي كلام الأذرعى الاقتصار على أنه منقطع وكان مراد الشارح أن يبين أن مراد من عبرانه منقطع أنه مرسل فإرادته بالانتقطاع الإرسال والمرسل يحتاج به إذا اعتضد بما يأتي لكن في عبارته قلاقة (قوله وأوجههما إجابة السيد) أي بناء على المرجوح من أن الملك لا يزول بالموت إذ لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح (قوله مع أن القطيعة أنجرت) كان الأولى تقديمه على ما رواه البيهقي (قوله وعلى الكراهة) كان الأوضح أن يقول وعلى التحريم حمل خبر مسلم الخ وعبارة الروض وشرحه ولا يكون في الأوقات المكروهة إلى أن قال أن لم يتجرها وإلا كره وعليه حمل خبر مسلم الخ في مكان الشارح توهم رجوع الضمير فيه إلى أقرب مذكور فعبر عنه بما ذكر (قوله المسبوقه بالحضور معه) هذا شرط لكمال القيراط لأصله بدليل الاستدراك الآتي وهذا بخلاف الحضور بالنسبة للدفن كما يأتي فإنه شرط لأصل القيراط لالكمال ووجه ذلك ظاهر فإن الصلاة أعظم من مجرد حضور الدفن فكانت محصلة للقيراط مجرد ها وان لم يكمل إلا بسبق الحضور معها فتأمل (قوله ولكن له أجر في الجملة) أي بالنسبة للدفن أما قيراط الصلاة فقد حصل كما علمت (قوله نعم لو صلى من غير حضور الخ) هذا مفهوم قوله فيما مر في الصلاة المسبوقه بالحضور معه (قوله نعم أن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك الخ) هذا هو الواقع في تقبيل أضرحتهم واعتابهم فإن أحداً لا يقبلها إلا به هذا القصد كما هو ظاهر (قوله ومثله بالأولى موقوفة) لا حاجة إليه فإن الغاية تشمله إلا أن تكون الواو للعال (قوله وصرح في المجموع بحرمة البناء) أي التي فهمت من قول المصنف ولو بنى في مقبرة مسجلة كما أشار إليه الشارح فيما مر (قوله وما جمع به بعضهم من حمل الكراهة) أي الكراهة التي شملها قول المصنف فيما مر ويكره تخصيص القبور والبناء عليه أي فيكون شاملاً للتربة المملوكة والمسجلة خلاف ما قدمه الشارح (قوله والأولى أن يكون طهوراً) أي لا يعملاً حتى تنأى الأولوية والافالنجس حرام كما يأتي (قوله ولا وجهه للأول بل هو بعيد)

الاصوب هو تعديل لا وجه له (قوله الميت) بعد قول المصنف وجع الاقارب الاصوب حذقة
 اذا المراد نيب جمع الاقارب الاموات في موضع (قوله كان يعرفه) الظاهر انه جرى على الغالب
 أو أنه انما قيد به لبيان مجموع قوله الاعرفه ورد عليه أي وأما من لم يكن يعرفه فإنه انما يرد
 عليه السلام ولا يعرفه لعدم معرفته اياه قبل (قوله أما زيارة قبور الكفار وبها) يناقضة
 ما قدمه عن المجموع جازما به من أنها مكروهة في قبر القريب الكافر وغيره أولى كما لا يخفى
 (قوله وتبعه في الروضة) أي تبع الرافعي في حكاية عدم الكراهة (قوله وان الاستسباط للجوز)
 معطوف على حل من قوله وذكر فيه أي في المجموع حل الخ ولا يخفى ان هذا مرئى على الرابع
 من الكراهة (قوله ولعل العبرة في كل بلد بمسافة مقبرتها) أي فلا يحرم نقله الى بلد آخر الا اذا
 كان ابعده مسافة من مقبرة بلدة قنامل (قوله وحيتته ذقلا استثناء عائد للكراهة) انظر ما وجه
 هذا الاستنتاج (قوله ويلزم عدم الحرمة) فيه نظر ظاهر اذا يلزم من اتقاء الكراهة التي
 هي اخف اتقاء الحرمة التي هي اثقل اذا الكراهة تنفي بادي سبب التسامح فيها بخلاف الحرمة
 كما لا يخفى (قوله قال ويخفى استثناء الشهيد) أي فلا ينقل وان كان يقرب احدا الا ما كن
 الثلاثة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر يقتل احدا ان يردوا الى مصارعهم وكانوا نقلوا الى
 المدينة (قوله في محل بدعة) أي وخشي عليه منهم كما قاله الشهاب ج ويمكن ان يكون قول
 الشارح الا في وخشينا الخ راجعا الى هذا أيضا (قوله هو قبل التغير واجب) ظاهرا انه بعد
 التغير باق على الجواز والظاهر انه غير مراد لهذا القائل فليراجع (قوله أو ينقطع) لا حاجة
 اليه بعد قوله ما لم يتغير (قوله أو بمن يحتماله) أي كالفائب (قوله ولم يبين هل كلامه) أي
 ولم يبين في المجموع هل كلام المذهب (قوله والاصح في الزوائد نبشه) ظاهرا وان كان الطلاق
 رجعا فليراجع (قوله وان هذا الولد ولد منها) انما قيد به لاجل ما يأتي في الخلفي لتقدم فيه بينة
 الرجل أي لان بينته معها زيادة علم بشهادة الولادة (قوله وليس اهم نبشه) أي في المسئلة
 المذكورة والحاصل انه لا يلزمهم النباش بطلب الذي كف من الورثة وهل يجوز لهم النباش فيه
 التفصيل المذكور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ مما هو مبني على فهمه ان هذا مسئلة أخرى
 (قوله اما بعد البلا) محترز قوله وقبل بلائه فيما مر عقب قول المصنف ونبشه بعد بلائه

* (كتاب الزكاة) *

(قوله ويصلحه) يعني المخرج عنه واعلم ان الشارح لم يجهل هذا في المعنى اللغوي ما يحسن تنزيهه
 عليه وكان هنا في نسخ الشارح سقطا من السكتة فان أصل العبارة للامداد ولفظها وهي لغة
 التطهير ومنه قد أفلم من زكاه أي طهرها عن الادناس والاصلاح والتماء والمدح ومنه
 فلا تزكوا أنفسكم وشرعا الى آخر ما يأتي في الشارح (قوله اقتدا بما صدق) أي المقدم لها
 للعلل المارة وكان الاولى عطف هذا عليها كما منع غيره (قوله يذ كر ويؤث) أي معنى لا لفظا
 (قوله وأقارب ذ كر النعم صحة تسمية الثلاثة تعما) أي فهذا انكته ذكر المصنف له فلا يقال انه
 لا حاجة اليه (قوله في عدم وجوبها) انما قيد به لانه المنصوص عليه في كلامه وأما وجوب
 الاخف فيما اذا كانا زكويين فليس منه وصا عليه بدليل ما سيأتي من بحث الشارح له تعالى العراقي
 (قوله وانما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة) أي فيقال متى زادت في النصاب الاول عن خمس

وثلاثين ولو يجوز واحد تنجب بنت لبون (قوله التصريح بالواحدة) أى فى قوله فاذا ارادت على
عشرين ومائة (قوله وجه عدم اجزاء مادون هذه الاسنان الخ) الوجه ان يقول ودليل عدم
اجزاء الخ (قوله من التركة) هذا ليس من كلام ابن المقرئ فنسبته اليه ليست فى محلها والحاصل
ان شيخ الاسلام فى شرح الروض اثبت المخالفة بين كلامه المذكور بدون هذا القيد وبين
كلام الروبانى فقيده المشرح بما ذكره دفع التنافى لكنه لم ينبه على زيادته على كلام ابن المقرئ
ثم قال ولا ينافيه الخ فلم يبق له موقع اذ التقييد دافع له فكان الاصول خلاف هذا الصنيع
(قوله لا مكان حل الاول على صيرورته الخ) ليس هذا هو الدافع للتنافى وانما الدافع له القيد
المار كما قدمناه وانما هذا فى الحقيقة جواب عن سؤال مقدر نشأ من التقييد المذكور تقديره
ان يقال ما صورة ملك الوارث لها من التركة مع انها حيث كانت من التركة فقد سبق ملك
المورث لها أى فلا حاجة لقوله او وارثه لاغناء قوله لو لمسكها عنها وانما الوارث يخرج ما كان لزم
المورث واخر اخرج وجه وتقدير الجواب انها انما صارت بنت مخاض فى ملك الوارث بعد موت
المورث بان كانت قبل موته دون ذلك السن (قوله وحمله الاول) غير صواب لانه خلاف الواقع
ويلزم عليه اتقاء الخلاف وحاصل الصواب ان للشافعى فى المسئلة قوانين قد يوجب جديدا فاختلف
الاصحاب فى حكاية ذلك ففهم من اثبت ما قولين وهو ما فى المتن ومنهم من قطع بالجديد ونفى
الخلاف وحمل القديم على ما ذكره المشرح وعبارة الروضة اذا بلغت ما شبهته حد يخرج فرضه
بهما بين كائنتين من الابل فهل الواجب خمس بنات لبون أو أربع حقائق قال فى القديم الحقائق
وفى الجديد أحدهما قال الاصحاب فيه طريقان أحدهما على قوانين أظهرهما الواجب
أحدهما والثانى الحقائق والطريق الثانى القطع بالجديد وتأولوا القديم (قوله فيجب على هذا
ان يشتري به من جنس الاغبط) لا حاجة الى قوله ان يشتري بل هو مضر وعبارة الجلال المحلى
كفره وعلى هذا يكون من الاغبط لانه الاصل وقيل من المخرج اثلا يتبعض وقيل يخير بينهما
انتهت (قوله فخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون) أى والصورة انه ليس فيهما أغبط كما علم
بما مر (قوله ثلاث بنات لبون وحقتين) أى بلا جبران اذ الصورة انه واجد لكل من الواجبين
والا فحكم ما اذا وجد بعض كل منهما فقط قد تقدم (قوله ولا ما نزله الشارع منزلته) أى كابن
اللبون عن بنت المخاض (قوله وان منع وجود بنت مخاض كريمة) أى بخلاف المعيبة كما هو
ظاهر والفرق انه فى صورة الكريمة وجد عنده الواجب بمقتضى الاجزاء وانما لم يتعين عليه اخرجه
رفقابه بخلافه فى صورة المعيبة فلم يراجع (قوله فكان الاتقال اليه أغلط) أى على المالك
حيث لم تقبل منه (قوله نعم يلزم الساعى رعاية الاصلح) أى سواء كان دافعا أم آخذا أم اذا
كان دافعا فظاهر وأما اذا كان آخذا فعناء ما سأتى فى قول المشرح ومعنى لزومه رعاية الاصلح
الخ وكان اللاتى ذكره هنا (قوله ومعنى لزومه على الاول) يعنى فى المسئلة الاولى وهى ما خیر
بافيه الدافع المذكور فى قول المصنف والخيار فى الشاتين والدراهم لدافعه او قوله مع ان الخيرة
للمالك كان الاصول ان يقول فى صورة ما اذا كانت الخيرة للمالك بان كان دافعا وحق العبارة
ومعنى لزومه رعاية الاصلح فى المسئلة الاولى اذا كانت الخيرة للمالك بان كان دافعا الخ
(فصل فى بيان كيفية الاجراء) قول المصنف فلواخذ عن شأن معزاً وعكسه جاز

في الاصح لا يخفى ان الصورة ان ماشيته متحدة كما هو فرض كلامه فاشيته اما شأن فقط أو معز
فقط فيجوز اخراج المعز عن الاولى والثاني عن الثانية وليس هذا من اختلاف النوع الا في
خلافه لما وقع في حاشية الشيخ (قوله هو عطف عام على خاص) لا يناسب ما قدمه من عدم المرض
قسما لا عيب (قوله عند نقد بنات الخاض) صوابه ابن الخاض وليس هذا في شرح الروض الذي
هذه عبارته بالحرف (قوله ومحل الخلاف في الابل والبقر) أي بالنسبة للمسنة في البقر (قوله
بان ثبوت الامهات وقد تم حوله) الاوضح ان يقول بان تم حول التناح المبني حوله على حول
امهاته التي ماتت في اثناء الحول (قوله ويظهر ضبطه بان تزيد قيمة بعضهم بوصف آخر غير ما ذكر)
لعل هنا سقطا في نسخ الشارح والا فهذا لا يلائم كونه من العام بعد التناح وعبارة النسخة عام
بعد خاص كذا قبل وهو غير متجه بل هو مغاير والمراد وخيار بوصف آخر غير ما ذكر وحيث
فيظهر ضبطه بان تزيد قيمة بعضها الى آخر ما في الشارح (قوله ولا حدهما انصاب فاكثر)
أي ولو بالخلوط وهو في صورة الاقل فقط (قوله بل واذ ذلك بالاجماع) انظر ما وجه كون هذا
تعليلا لوجوب الزكاة كرجل في خلطة الجوار (قوله نهى المال الخ) وعليه فيختلف تقدير
المضاف باختلاف الاحوال الاربعة الآتية (قوله ينظر الى ان الاقتراق فيها لا يرجع الى نقص
المال) أي لا يلزم منه اقتراق المال اذ هو مخلوط بالفعل بخلاف نحو المسرح يلزم من اختلافه
اقتراق عين المال اذ يصير كل مال في مسرح على حدة (قوله كما هو ظاهر الخبر السابق) تبسح في
هذا التعبير شرح الروض لكن ذلك احوال على ما قدمه في خبر البخاري في حديث أنس السابق
ولفظه وما كان من خليطين فانهم ما يتراجمان بينهما بالسوية وكان الشارح أراد كما هو ظاهر
الخبر السابق بعضه (قوله وقال الجرجاني لكل من الشر يكين أن يخرج) أي من مال نفسه كما
هو صريح السياق فان الظاهر انه لا تسلط له على ملك الآخر بخلاف الساعي اذا اذاع سلطه
(قوله من المال المشترك) أي مما يخصه منه كما قدمناه فليراجع (قوله من ذكر الاعم بعد
الاخص) يناهيه ما قدره في المتن من جعل هذا في التجارة خاصة وما مر في الزروع والثمار (قوله
والحصار والمقح الخ) كان المناسب لصنيعه ان يذكر هذا قبل الدكان وما بعده مما هو متعلق
بالتجارة (قوله بالسبب الذي ملك به انصاب) يعني انه انجز اليه ملكه من ملك الاصل لانه
ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به انصاب (قوله مبادلة محبة في غير التجارة) أي
بالنسبة لغير الصرف كما يأتي ولا يعترض به عليه لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به
(قوله وشمل كلامه ما لو باع النقد ببعضه) أي مع قطع النظر عما قبله به من قوله في غير التجارة
(قوله فان حال الحول) يعني عند المشتري أي حول غير حول البائع (قوله فان سارع
بإخراجها) أي بان لم يؤخر تأخير ايطل رده بان احرع الممكن (قول المصنف وكونه اسامعة) أي
باسامة المالك كما يعلم مما يأتي

(باب زكاة النبات)

(قوله وعبرني التنبيه بدل هذا القيد) أي قيد الاختيار والصورة انه مقتات (قوله لكن الاثر
ضعيف) لاجابة اليه على الجديد (قوله كذا قيد شارح) أي بالكل (قوله أو دالية وهي
المتجنون الخ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن والدوايب انظرها جع دولا بضم الدال

وقد تنقح ويقال له الدالية وهي المنجوت وهو ما يدبره الحيوان وقبل الدالية البسكرة انتهت
 (قوله ويجاب بان الثلج والبرد قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء الخ) في هذا الجواب نظر لانه اذا سقى
 بهما بعد ذوبهما لا يصدق انه سقى بماء اشتراه بالماء لانه انما اشترى ثلجا أو بردا ويصدق عليه انه
 بما اشتراه بالقصر (قوله فلم يشمله كلامه) وانظر هل عدم الشمول مراد مني لوسقى بالماء النجس
 يكون فيه العشر أو هو غير مراد والذي يظهر في الحكم انه ان بذل مالا في مقابله يكون فيه
 نصف العشر وان لم يكن ذلك شرا مشريا لان المال مبذول بحق في نظرية سقاط صاحبه
 اختصاصه عنه كما صرحوا به في نظرية من نحو السريجين وان لم يبدل فيه مالا كان غصبه ففيه
 العشر لا تنقضاء ضمانه فليراجع (قوله فيؤخذ اليقين) أي ويوقف الباقي كما في شرح الروض
 ومعنى أخذ اليقين ان يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الاقل منهما هكذا ظهر فليراجع (قوله
 ولهذا قال الاذري لم أر هذا الغير المأوردى) كأن موقع هذه العلة ان هذا امر قريب على ما أفاده
 قوله وان استقناها المأوردى من كونه ضعيفا بل شاذا أما الاول فلان الغاية تفيد ذلك وأما
 الثاني فلنقسبه المأوردى وحده فكأنه قال ما قاله المأوردى ضعيفا شاذا وهذا قال الاذري
 الخ (قوله اذ لاحق للمستحقين) أي فيجوز له أكل جميعه (قوله الطالبة لخراج زكاة القمح
 والزبيب) أي المقتضية أو المصرحة به عموم الخرص للجميع (قوله وفائدة الخرص على هذا
 جواز التصرف الخ) ان كان المراد بالجواز المنفوذ لم يصح لان الامر كذلك قبل الخرص أيضا
 كما يأتي وان كان المراد به مقابل الحرمه فالذي يصرح به كلام الشارح كما يأتي انه لا حرمه قبل
 الخرص خلافا لما صرح به الشهاب حج كما يأتي عنه فلهذا هذا القائل عن يرى ما ذهب اليه
 الشهاب المذكور (قوله كما ضمن عبدا لله بن رواحة اليهود الزكاة الواجبة على الغائبين)
 وكانهم كانوا ساقيهم على الشجر فهم شركاؤهم في الثمرة حتى يتم الدليل (قوله وقد أشرت لذلك)
 أي لمستلحق الصبي والمنجوت كما أشار بذلك أيضا لمسئلة الشريك ونبيه عليه أولا بقوله وقد علم مما
 تقر الخ (قوله وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان) أي المسببات من بناء أمر الزكاة على
 المساهلة (قوله قبل الجفاف) أي أو بعده وقبل التمكن من الاخراج كما لا يخفى (قوله فيحرم
 عليه أكل شيء منه) أي لان الاكل انما يرد على معين بخلاف نحو البيع يقع شائعا وقضية هذا
 عدم حرمه فنحو البيع خلافا لما في التهمة من التصريح بها فقد قال الشهاب سم انه لا وجه له
 فان ذلك أولى بالجواز من حصة الشريك لضعف الشركة بدليل ان له اخراجهما من غير المال
 وأن لنا قولنا بالصفة في بيع الجميع على قول الشركة نظرا الى انه غير حقيقة اه (قوله فاندفع
 قول الاذري) لا يخفى ان الذي ذكره لا يدفع كلام الاذري بل هو نتيجة فكان ينبغي خلاف
 هذا التعبير (قوله وبين قدره) لا حاجة اليه بل الاصول حذفه لان كونه محتملا أو غير محتمل
 فرع بيان القدر كما لا يخفى عكس ما يفيد هذا الصنيع واعلم انما ذكره ذاتا وتوطئة لما به
 وعبرة الروض أو ادعى غلطا وبينه وكان ممكنا

(باب زكاة النقد)

(قوله لغة الاعطاء) طاهره ولو اغتر المأوردى فليراجع (قوله ثم أطلق على المنقود) اصل المراد به
 ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله به ودلالة إطلاق اذ هو

كالصريح في أنه ليس له غير هذين الاطلاقين على ان الذي نقله في التحفة عن القاسموس انه لغة
خاص بالدرهم لا غير (قوله بقراريط الوقت) وهي الاربعة والعشرون (قوله وبه يعلم
النصاب بما على وزنه) عبارة التحفة وبه يعلم النصاب بناتير المعاملة الحادثة الا ان (قوله
في النصاب لغير ليس فيمادون خمس أواق الخ) عبارة المحلى في النصاب وما زاد عليه و"زكاة فيما
دونه قال صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمس أواق الخ" (قوله وله استرداده ان بين عند
الدفع انه عن ذلك المال والا فلا) وهل يكون مسقطا للزكاة أولا يراجع (قوله وأسهل من هذه)
ان أراد انه أسهل علاقة منوع فان عدة الأوضاع فيه كالذي ذكره ويزيد هذا بان يحتاج الى
ثمينة قطعيتين من الذهب زنة واحدة ستمائة والاخرى اربعمائة ومن القضية كذلك فتمت
المشقة بخلاف ما ذكره لا يحتاج فيه الا الى قطعيتين نعم الاسهل ما قاله الاذري وهو ان يوضع
المختلط في ماء في اناء ثم يعلم ارتفاع الماء ثم يوضع مكانه ستمائة ذهباً واربعمائة فضة فان بلغ
الماء محل العلامة فقط علمنا ان الاكثر ذهب وان لم يبلغها علم ان الاكثر فضة (قوله فان كان
الذهب الفا ومانتين مثلاً والفضة ثمانمائة علمنا الخ) يعلم منه ان الفضة الموازنة للذهب يكون
حجمها مائة درجته مرة ونصفاً وسيأتي التصريح به وهذا انما يعلم من الخارج لكن في كلام
ابن الهيثم ان جوهر الذهب بجوهر الفضة وثلاثة أسباعها ومن ثم كان المقياس درهم ما وثلاثة
أسباع والدرهم سبعة أعشار المنقال (قوله كما قال) أي الامنوي (قوله فنصفه ذهب ونصفه
فضة) انظر هل المراد الصنف في الوزن أو في الحجم (قوله ولا يبعد الخ) من ثمة كلام الرافي
(قوله وفي كل أمبع غير الابهام ثلاث أنامل) هو قول منقول عن الشافعي وبعض أهل اللغة
مقابل لما قبله المنقول عن الجمهور ولا يخفى ما في سياق الشارح (قوله أي لبسه في خنصر
يمينه وفي خنصر يساره للاتباع) لا يخفى ان الاتباع دليل التذلل لا دليل الحل فقط فكان عليه
ان يقول عقب قول المصنف يحل بل يسن ثم يستدل بالاتباع كما صنع غيره (قوله ويجوز
نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى) في هذا التعبير حرازة وعبرة الاميري ويجوز ان يكون فضة
منقوشاً باسم الله (قوله انما عـ بر الشخان بما مر) أي باسم الله كما في المتن (قوله وظاهر من حل
تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله) فيه نظر (قوله لكن ان تعينت الخ) استدراك على
ما شمله ما قبله من كونه اذا حرم التحلية حرم اللبس فتستثنى منه هذه فتحرم تحليته لها ويحل لها
لبسها في الحالة المذكورة (قوله حيث لم يغتفر فيه عدم المبالغة) أي حيث لم يغتفر فيه أصل
السرف للرجل وان لم يبلغ (قوله علم ان وقفه) أي ما ذكر من القناديل ونحوها والمراد بالتحلي
هنا الزينة

• (باب زكاة المعدن والركار والتجارة) •

(قوله لاحتمال ان يكون الموجود مما يخلق شيئاً) ضعف الادوى هذا الجواب بانه قد
يتحقق سبق الملك بان يكشفه السيل أو غيره فيعين منه شيء كثير (قوله فان ميزه الساعي فان
كان قدر الواجب أجزاءه) لعلمهم اعتمروا ذلك لانه لا معنى لرد ثم أخذه والا فله ان القبض
فاسد وقيد الشهاب حج اجراءه بما اذا نوى به الزكاة (قوله ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم)
شمل ما اذا دفنه أحد من قوم موسى أو عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الاذري ما يفيد انه

ليس بـ **كازوانه** لو أنهم أي ان علوا والافهم مال ضائع كما هو ظاهر فليراجع (قوله أوفي خرائيم) أي أهل الجاهلية المفهومين من لفظ الجاهل إلى المتقدم (قوله ويلزم ذكر كاة الباقي في السنين الماضية) أي بربع العشر كما هو ظاهر (قوله ووجه ذلك ان الوجود) أي للمالك وقوله من الوجود أي له متعلق باليأس وكان المقام للاضمار وقوله بعد المعرفة متعلق بالوجود الاول وبهذا يظهر تقرير ما بعده فكانه قال وجود المالك بعد اليأس من وجوده عند تقدم معرفته اقرب من وجوده بعد اليأس منه حيث لم تقدم معرفته واعلم ان ما ذكره الشارح هنا الى آخر السوادة قرره الشهاب حج في امداه لاستشكال الشهاب سم عليه ما مر عن المجموع وما قبله من وجوه كما ذكره في حاشيته على المنهج (قوله حتى يسهل غرمه لو اجدته) لهه للمالك بدل لو اجدته أو المراد واجده بالقوة وهو المحي المذكور

(فصل في احكام التجارة) (قوله لتحقيق نقص النصاب بالتضييق) يرد عليه ما لو نض بتقد غير ما اشتراه به وهو انقص من ذلك النقد (قوله ثم ملك خمسين) أي وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالذي قبله (قوله ولان ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه) وهو عرض القنية وقوله لا يثبت بمجرد النية يعني لا يثبت فيه حول التجارة بمجرد نيتها أي بل لابد ان تكون مقارنة للتصرف كما يأتي فهو تعليل اقله بخلاف عرض القنية لا بصير الخ (قوله حتى يتصرف فيه) وظاهره لا ينعقد حوله الا فيما تصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا ينعقد حوله الا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فليراجع (قوله أو منفعة ما استأجره) قال في التحفة ففيما اذا استأجر أرضا ليؤجرها بقصد التجارة ففي حول ولم يؤجرها فله زكاة التجارة فيه ومها بآجرة المثل حولاً ويخرج زكاة تلك الآجرة وان لم يحصل له لانه حال الحول على مال للتجارة عنده (قوله وهو الذهب والفضة وان لم يكن مضروباً) أي اذا كانت تجب فيه الزكاة بخلاف نحو الخ (قوله بعين عشرين مثقالاً) أي أو بعشرين في الذمة ونقدتها في المجلس كما ذكره الشهاب حج أي وكان ما أقبضه في المجلس من جنس ما اشتري به بخلاف ما لو أقبضه عن الفضة ذهباً أو عكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب عمدة البراسي (قوله اثناء الذي ذكره في خلال المتن) ذكره هنا يفيد أن قول المصنف في الحول متعلق بالحاصل الذي قدره والافسد المعنى بالكلمة كما لا يخفى وحينئذ فيصير قول المصنف ويضم لا متعلق له فلا يعلم الضم فيماذا يكون مع ان متعلقه قوله في الحول الذي أخرجه الشارح عن موضوعه والحاصل انه يجب اسقاط لفظ اثناء الذي زاده الشارح من هذا المحل وعبارة التحفة مع المتن ويضم الربح الحاصل اثناء الحول أو مع آخره في نفس العرض كالسمن أو غيرها كارتفاع السوق الى الاصل في الحول الخ (قوله ولو باع العرض بدون قيمته) أي بعد تمام الحول كما هو ظاهر (قوله أو اشتري به) أي بالمدكور وهو الثمانمائة (قوله كشمس أو تفاح) أشار به هذا القليل الى ان الكلام في غرلاز كاة في عينه اماما تجب الزكاة في عينه فسيأتي (قوله كأن اشتري بمائتي درهم وعرض قنية) أي معلوم القيمة كما هو ظاهر حتى يتأق التوزيع المذكور وانظر ما الحال لو كان العرض مجهول القيمة (قوله ولما لا يبطل بعض حولها) اثبات الواو هنا يفيد ان اللام في قول المصنف اتمام حواها لعله وهو فاسد

كما لا يخفى بل هي بمعنى عند فالصواب حذف الواو كما في التحفة واعلمها من القساخ (قوله أي
تجب في بقية الحول) يتأمل

(باب زكاة القطر)

(قوله القطر بكسر القاء الخ) كان ينبغي ان يهدها هذا بشئ يتنزل عليه كأن يقول عقب قول
المصنف زكاة القطر ويقال لها الفطرة وهي بكسر القاء الخ (قوله مواد لا عربي ولا معرب) بمعنى
ان وضعه على هذه الحقيقة مولد من حله الشرع بدليل قوله فيكون حقيقة شرعية والا فالمولد
هو اللفظ الذي ولده الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر ان الفطرة ليست كذلك قال
الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها (قوله كما يقبضه قوله فيخرج الخ وقوله فيما بعده
تجبل القطر الخ) في افادة هذين ما ذكره نظراً ظاهر (قوله واعترض عليه بان وقت الاضحية
الخ) قد يدفع الاعتراض بان التشبيه انما هو في عدم التقدم على يوم العيد فلا ينافي ان الاضحية
انما يدخل وقتها بما ذكر (قوله ثم مات) أي قبل الغروب (قوله وهو ممن يؤذى عنه من زوجة
الخ) فيه أمور الاول ان هذا الحصر يخرج من المتن نفس من يخرج الثاني ان قوله وان زال
ملكه الخ لا يصح أخذه غاية في مسألة الموت التي الكلام فيها الثالث ان قوله كطلاق
أو استغناء قريب لا يصح كونه مثلاً لزال الملك وعبارة التحفة مع المتن فيخرج عن مات أو طلق
أو عتق أو بيع بعد الغروب ولو قبل التمكن ممن يؤذى عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود
السبب في حياته واستغناء القريب كونه انتهت (قوله لما يأتي ان الحرية الخ) تعليل لمكونها
كالحوالة (قوله عما عللوا به) الانسب عما احتجوا به وقوله انه لا يستلزم ما قالوه الاولى لا يرد
ما قاله (قوله غايته انه اعترف بعدم الاذن الخ) نظريته الشهاب حج في تحفته بان اجراء نيته هو
محل النزاع ثم أجاب عن أصل ما احتج به من قال انها من باب الضمان بانه انما أجراً خارج المتحمل
عنه فيما ذكر نظر الكون لها طهره له (قوله ومعلوم ان المنفي عنه نية العبادة) أي وهذه نية تمسيز
(قوله ولا تلزمه الفطرة فيما يظهر) كأن هذا الاستطها را غيره نقله هو بلفظه وان لم ينبه على ذلك
بدليل قوله الآتي والاوجه الخ (قوله ابتداء) متعلق بقوله يشترط وكان الاولى ذكره عقبه
كما صنع في التحفة وسأني محترزه في قوله فان لزمت الفطرة الذمة الخ (قوله لانه مال لا يتعين
صرفه له) الضمير في لانه للقاضل وفي نسخ لان ماله الخ (قوله وانفق عليها) أي على الامة (قوله
بخلاف الاجنبية الخ) بيان للمفهوم المذكور في قوله لا اجنبية وكان الانسب ان يقول
أما الاجنبية الخ والحاصل انه أراد ان يبين ما أجله أولاً في قوله لا اجنبية فكانه قال لا اجنبية
ففيها تفصيل ثم بين هذا التفصيل بقوله بخلاف الخ وان كان في سياقه قلاقة وكان الاولى حذف
هذا الاجمال ثم يقول وخرج بامتها الاجنبية ثم بين ما فيها من العبارة للروض وشرحه ووقع
في النسخة التي كتب عليها الشيخ كاجنبية بدل لا اجنبية فرتب عليها ما في حاشيته واطلع على
نسخة أخرى لفظها الاجنبية وكل ذلك خلاف ما في الروض الذي ما هنا عيارته كما قدمنا من قوله
ومثلها) أي مثل الاجنبية بمعنى التي اهام قدر لا تعداه والمثلية انما هي في ككون الفطرة
لا تتبع النفقة لا غير (قوله ونفقة عليه) أي على العامل (قوله فالفطرة عنه وعنهم)
أي وعن الرقيق اذ هو اسم جنس يشمل الواحد والمتعدد فالضمير في عنه للميت (قوله قال

القول والحكمة في إيجاب الصاع الخ) تقتضت هذه الحكمة بانها لا تتأق على مذهب الشافعي من وجوب دفع الصاع الى سبعة أصناف وأجاب عنه الشيخ في الحاشية بان هذه حكمة المشروعية ولا يلزم اطرادها اه وفي هذا الجواب وقفة لانهم تشرعوا واحد عند الشافعي (قوله ويتجبه بتأوه) أي وجوب الزكاة في المذكورات وعدمه (قوله كالخطة عن الشعير) أي في زكاة العشرات (قوله لانه المقصود) يعني الاقيان (قوله أو من تلزمه فطرته كزوجته وعبدته) من عطف العام على الخاص (قوله من بلدين مختلفي القوت) مثال والافضل لو كانا من بلد واحد وفيه قوتان لا غالب فيهما أو كان هناك الواجب وأعلى منه (قوله أنهم لم لو كانوا يقتاتون برا مخلوطا بشعير أو نحوه تخير) أي بين اخراج بروحده أو شعير وحده ولا يخرج صاعا مبعضا كما مر (قوله لأن رب الدين متعين الخ) لادخله في الفرق كما قاله الشهاب حج و فرق بوجوب النية في الزكاة بخلاف أداء الدين (قوله بخلاف الكبير فانه لا بد من اذنه) أي والصورة انه غنى

(باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه)

(قوله وانما المراد ان تصاف المال الزكوي الخ) وحيث قد كان الاصول ان يأتي بهذا المراد بدل قوله فيما مر وشروط المال الذي يجب فيه كما صنع الشهاب حج في تحفته (قوله أو معارضته بما قد بسطه كالدين الخ) والفرق بينه وبين ما قبله ان ذلك الأوصاف فائضة ينقسم المال بخلاف هذا ولهذا غاير في الاسلوب وكان المناسب التعبير بالواو بدل أو (قوله زكاة المال الذي حال عليه الحول في رده) صادق بما اذا مضى عليه جميع الحول وهو مرتد أو ارتد في اثنته واستقر الى تمامه ولم يقتل وبالصورتين صرح الأذرع وفي بعض نسخ الشارح الذي حال عليه حوله بالتسكير وهي قاصرة على الصورة الاولى (قوله وحيث قد فالفهوم فيه تفصيل فلا يرد عليه) قد يقال أي شيء يرد عليه حتى يدفع بهذا الجواب (قوله تلبرليس في مال المكاتب زكاة الخ) كان الاولى تقديمه على قوله وصرح به الخ وكان الاولى أيضا الاقيان فيه بالواو عطف على العلة قبله (قوله ويجب في الموقوف) أي في ريعه (قوله ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط لخروجه بقوله الخ) فيه نظر ظاهر اذ لا حصر في قوله المذكور وفي العبارة أيضا مسامحة (قوله حيث كان من يعتقد وجوبها) أي وان كان المولى عليه بخالفه في العقيدة كما صرح به الشهاب حج (قوله والاحتياط) أي في حق الخلق كما صرح به أيضا الشهاب المذكور أي أما الشافعي فهو مخاطب بالانخراج حالا فيحرم عليه التأخير (قوله وعلم من ذلك ان المال الغائب الخ) في علمه من ذلك منع ظاهر وانما هذا محترز قوله لا حتى قريبا ويجب الانخراج في بلد المال ان استقر فيه أي بخلاف ما اذا كان سائرا فكان الاصول تأخيره الى هناك كما صنع الشهاب حج في تحفته ومراده بكونه سائرا كونه سائرا اليه بدليل قوله بعد لا بد من وصوله (قوله كما صرح به في الروضة الخ) أي خلافا من جعله كالمال الذي حال عليه الحول وهو في برية فيجب انراجهما في أقرب بلد اليه (قوله وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب) انظر ما الداعي الى هذا مع انه اذا كان عنده ذلك لا يصدق عليه أن ما عنده نصاب فقط (قوله ان استقر فيه) أي بخلاف ما اذا كان سائرا أي اليه كما مر قريبا بما فيه (قوله والاوجه أخذ من اقتضاء كلامهم فيه) أي في المنصوب

(قوله ان الايل للزوم حكمه ~~كم~~ لازم) قد مناه لا يتأني ما مر له عند قول المصنف في
المشتري قبل قبضه فالصورة ان هذا بعد القبض (قوله وجبت الزكاة دون الانخراج قطعا) أي
على الجديد (قوله ومراده من عدلها) أي المعادن (قوله والوجه الحاق دين الضمان) أي
في جريان الخلاف وانما قيد بالاذن لان له حيث يذو الرجوع فيتوهم حيث يذانه لا يتأني فيه مقابل
الاظهر انه اذا غرم رجع فكان له لا دين عليه (قوله وتركهم ذلك) أي تركهم المال للمعجور عليه
(قوله كجوز كذا) تصوير لاجتماع حق الله تعالى مع الزكاة (قوله والا قدمت مطلقا) أي سواء
أجر عليه أم لا (قوله عند انتفاء الشرط الاول) الا صوب ان يقول بده في الاولى كما صنع في
التحفة وكذا يقال في قوله عند انتفاء الثاني وما بعده فالاصوب ان يقول في الثانية الخ

(فصل في اداء الزكاة) (قوله ولو في الاموال الباطنة) غاية في حضور الامام والاعى أي
فحضور واحد منهم سامة ترضى للوجوب القوري وان قلنا ان له ان يفرقها بنفسه ولو كان غاية
في المستحق لكان المناسب ان يقول ولو في الاموال الظاهرة لم يأت من الخلاف فيها هل ان
يفرقها بنفسه أولا (قوله ضمن حصتهم) يعني الحاضرين (قوله وقد علم بما قرناه بحجة عبارة
المصنف هنا وانما لا يخالف ما في المجموع) أي بالنظر الى ما سبب ذكره في قوله لانا قول الخ والاول
فما ذكره بمجرد لا يفيده في المخالفة كما لا يخفى وفي هذا السياق علاقة (قوله والمفهوم اذا كان
فيه تفصيل الخ) أي فكان المصنف قال الصرف الى الامام أفضل الا ان يكون جارا فليس
الصرف اليه أفضل على الاطلاق بل فيه تفصيل (قوله لا بالنيابة) أي عن الفقراء كما بعلم مما بعده
(قوله المالك من الدراهم نصا باحضر او نصا باغائب) أي وهو سائر اليه أو في بركة والبلد الذي
به المالك أقرب بلد اليه أو كان يدفعها للامام والا فالغائب لا تصح الزكاة عنه الا في محله كما مر
(قوله لوجوب النية وقد تعذرت من المالك) أي الصبي أو المجنون أما السفيه فسيأتي صحتها
منه (قوله فاخذها صبي أو كافر ودفعها المستحقها) انظر مع ما مر من انه لا بد من تعيين المدفوع
اليه اهـ ما (قوله ثم علم المالك بذلك أجزاء) أي ظاهرا وباطنا أي بخلاف ما ذالم يعلم فانها
لا تجزئه ظاهرا فيجب عليه ظاهرا ان يخرج بدها لعدم علمه بالحال كما سيأتي (قوله لم يتعين ذلك
القدر) أي فله ان يرجع فيه ويدفع بده (قوله الا قبض المستحق له) أي ولو بلا اذن كما هو
صريح ما مر قبيله وخالف في ذلك الشهاب

(فصل في تعجيل الزكاة) (قوله اذا اصل عدم الزيادة) علة للتردد وقوله ضرورة التعجيل
علة للاعتقار (قوله والفرق بين هذا وما ذكره في البحر الى قوله ظاهر) أي وهو انه جمع في هذا
بين فرض وتقل بخلاف ذلك (قوله وان الراعي حصل له انعكاس في النمل) أي لانه نقل منع
لتعجيل الامام عن الاكثر من أي والواقع ان الاكثر من على الجواز كما ادعا (قوله فتوالف
قبل الحلول حتى بلغت ستا وثلاثين) أي بالتالي أخرجهما (قوله بل يستردها) أي ان كانت باقية
(قوله وذلك لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط) مراده بذلك ما في التحفة للشهاب
خ وان كانت عبارة قاصرة عنه وعبارته بعد ان ذكر الصورة المدكورة نصم اقبل ولا ترد هذه
على المتن لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اهـ فيكون الشارح قد ارضى هذا
القبيل ويكون قوله وذلك لانه لا يلزم الخ تعليلا لا قدر رأى ولا ترد هذه على المتن وذلك الخ ويجوز ان

يكون معنى كلام الشارح مع قطع النظر عما في المحسنة انه لا يلزم من وجود الشرط وهو هنا
كونها الا ان بصفة الاجز ووجود المشروط وهو الاجزاء أي لقيام المانع (قوله لم يلزم اخراج
بنت ابون) أي لانه من الذي يخرج عنه بنات المخرج عن ست وثلاثين (قوله والمراد من عبارة
المصنف ان يكون المالك متمتعاً بصفة الوحوب) يقال عليه فحينئذ عطف قوله وبقاء المال الخ
على كلام المصنف غير جيد (قوله وتضمنه كلام المصنف انه لو مات القابض مفسراً الخ) يعني
عنه ما مر من قوله فلومات قبله عقب قول المصنف مستحقاً الا أنه به هنا على انه قضية كلام
المصنف وذكر فيه كلام المجموع (قوله وعكسه) أي بان كانت الثانية هي المجعولة وقوله بعكسه
أي فالثانية هي المستردة وهي المجعولة أيضاً (قوله ولو استغنى بالزكاة وغـبرها) أي بمجموعهما
(قوله نعم لو جعل شاة من أربعين فتلقت في يد القابض) أي والصورة انه عرض مانع من وقوعها
زكاة (قوله كالم القابض بالتجمل) سيأتي انه ليس من محل الخلاف فلا يصح التجميل به لحل
الخلاف (قوله وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نقص المال عن النصاب أو ائتمه قبيل الحول)
وظاهره انه انما يخالف في هذين على نفي العلم فلا يرجع (قوله أو ائتمه قبيل الحول) ظاهره
وان ادعى التلف بسبب خفي وفيه وقفة لا يخفى (قوله حدوته بعدد أو معه فيسترده) يعني
بأخذ الارش وظاهره وان حدث النقص بلا تقصير كآفة مما وافته وهو ظاهر لان العين في ضمانه
حتى يسامه المالكها لانه قبض الغرض نفسه فليراجع (قوله اشارة الى أنهم الخ) بيان للمناسبة
كأنه قال فلها مناسبة بالتجميل وتلك المناسبة هي الاشارة الخ فهو يدل من المناسبة أو خبر
مبتدأ محذوف خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من كونه علة للخنم لعدم صحته كما لا يخفى (قوله
وبما قررنا به كلام المصنف الخ) فیه انه يلزم عليه ان الموجب للاخراج انما هو التأخير
لا نفس التمكن وهو خلاف ما مر مع انه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه
لحكم الضمان فالاصوب في دفع الاعتراض جعل الوالو الحال (قوله كان ضامنا) يعني
في صورة ما اذا كان التلف بعد الحول كما هو ظاهر (قوله وكأنه استغنى عن ذكره) يعني
قوله بعد الحول (قوله ومن ثم) أي من أجل بنائهم على الرق والافكان الاخذ باطلاق كونها
شركة يقتضي خلاف ذلك (قوله والنسب مرهون به) انما يناسب القول الا اني انما تتعلق
بجمعه لا بقدره فقط (قوله سواء أبقاه بنية صرفه الخ) مبني على كلام ساقط في نسخ الشارح
وهو وان أبقى ذلك القدر عقب قول المصنف في قدرها كما وجدته ملحقاً في نسخة منه وبما يقتضيه
الكلام الآتي في قوله في صورة البعض

* (كتاب الصوم) *

(قوله اما ما ذكره عن الفطرات) أي بنية (قوله وخبري الاسلام على خمس) يصح رفعه عطفاً على
آية كتب لكم الصيام وجره عطفاً على حديث المتقدم فيكون دليلاً لا فضليته ووجهه انه
جعل صومه أحد اركان الاسلام ففضل باعتباره ما يقع فيه (قوله أو علم القاضي) لا محل له هنا
على انه يلزم على عطفه على ما قبله فساد لا يخفى لاقتضائه انه أمر ثالث غير الكمال والرؤية
فالصواب ذكره بعد قول المصنف الآتي ريثبت رؤيته بعدل وكذا يقال في قوله الآتي ويثبت
الشهر بالشهادة على الشهادة (قوله ويعلم بها) أي بازائها احترازاً عن لو أزالوها بعدد نوم

أو نحوه فهذا غير ما بحثه الشهاب سم فيما اذا علم سبب ازالته او انه عدم ثبوت الشهر من انه
بضر لانه يتضمن رفض النية خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله فان قوى عند الازالة تركه)
خرج به ما اذا حصل له تردد عند الازالة ولم يبق التركة فلا يضره ذلك ما استأق في كلامه من ان
النية بعد عقدها لا يسطرها الا رفضها أو الردة (قوله نعم انه ان يعدل بحسابه) أي الدال على وجود
الشهر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال
لان الشارع انما أوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه انه اذا دخل الشهر في
أثناء النهار انه يجب الامساك من وقت دخوله ولا اظن الاصحاب يوافقون على ذلك وقد بسطت
القول على ذلك في غير هذا المحل (قوله ولوذا الحجة فشهد برؤية عدل) أي وأخير (قوله
وبما تقر) أي في مسألة القناديل المتقدمة من ان من حصل له بذلك الاعتقاد الجازم وجب
عليه الصوم فان هذا الكلام برمته للامداد وهو انما ذكره عقب ذلك ويمكن ان يكون مراد
الشارح بما تقر الكفاية بقول الواحد في طلوع الفجر وغروب الشمس ووجه علمه منه انه نظيره
(قوله ضعيف) أي كما علم من قوله الماروي بكني قول واحد في طلوع الفجر وغروب (قوله ولا أثر
للفرق الخ) أي بين مسألة الاخبار بدخول شوال والاخبار في الفطر آخر النهار أي بناء على الرابع
خلافا للرويات فان هناك من يرى مخالفة الرويات من يمنع الاخذ باخبار الواحد في دخول
شوال ويفرق بما ذكره كايه لم من قوة كلام الامداد الذي ما هنا بعض ما فيه بالحرف لكنه عبر
بدل قول الشارح ولا أثر للفرق بقوله ولا يفرق بان الخ وقوله لان الاجتهاد يمكن في الاول دون
الثاني الخ هو وجه عدم تأثير الفرق فليس من تمام الفرق خلافا لما هو فيه وحاصله انه انما جاز
الفطر بالاجتهاد بخلافه آخر رمضان لعدم تأني الاجتهاد في الثاني اذ من شرطه العلامة ولا
وجود لها فيه بخلافها في الاول لعدم جواز الفطر بالاجتهاد فيه انما هو لعدم تأنيه لانه يمكن
ويعتنع الفطر به فتأمل (قوله لازم للمشهد به) لا يتأني في الاعتكاف والاحرام اذ لا فرق
بينهما وبين نحو الطلاق في عدم لزوم كاهو ظاهر ولا سيما مذكورين في عبارة الامداد التي هي
أصل ما هنا (قوله ثبوته بالشهادة) مرفوع يدل من كلام المصنف والمفعول قوله ما لو دل الخ
(قوله بل الغام بالكلية) أي بالنسبة للامور العامة كما سيصرح به فلا يتأني ما مر له من وجوب
الصوم به على من وثقه (قوله بناء على انه ينعزل بالفسق) أي فالكلام في غير قاضي الضرورة
(قوله فليس من عدول الشهادة) أي على الاطلاق بالنسبة للمرأة كما يعلم مما يأتي (قوله
واطلاق العدول كما قاله الشارح منصرف الى الشهادة) أي بخلاف اطلاق العدل فانه يشمل
ويشمل عدل الرواية كما صرح به الشارح أيضا (قوله فاندفع ما قيل من ان قوله وشرط الواحد
الخ) انظر ما وجه اندفاع الاول بجزمه كره وعبارة التحفة قبل قوله صفة العدول بعد قوله
عدل فيه ركة فان العدل من فيه صفة العدول وزعم ان المرأة والعبد غير عدلين ممنوع اه
وليس في محله فان لعدل له اطلاقان عدل رواية وعدل شهادة وعدل الشهادة له اطلاقان
عدل في كل شهادة وعدل بالنسبة الى بعض الشهادات دون بعض كالمرأة ولما كان قوله
بعدل محققا لكل منهما عقبه بما بين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة وثني
عدالة الشهادة عن العبد وانح عن المرأة باعتبار ما تقر انها لا تعطى حكم العدول في كل

شهادة فالتضح انه لا غبار على عبارته اه (قوله نعم ليس من أهل قبول الشهادة) أي هنا ولا حاجة للنقض لقبول لكن عبارة المحلى والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها انتهت فهي المرتدة من عبارة الشارح وان كان قيم اقلافة (قوله ومثله من أخباره عدد التواتر) يغني عنه ما بعده بالاولى والشهاب حج انما ذكره ذابا بالنسبة للعموم أي فاخبار عدد التواتر من جملة ما يثبت به الشهرة على العموم وان لم يكن عند قاض وعبارته وكهذين أي كمال شعبان والاثنين ورؤية الهلال الخبر المتواتر برويته ولوس كفار انتهت نعم في عطفه المدكور نظر بعلم مما قدمنا في قول الشارح أو علم القاضي وظاهر ان صورة المسئلة انهم أخبروا عن رؤيتهم أو عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذي يقيد العلم فليس منه اخبارهم عن واحد رآه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما هو ظاهر كما يقع كثيرا من الاشاعات فتنبه (قوله خلافا لابن أبي النعمان) أي في قوله لا يكفي (قوله أو يكون حنفيا) لعله حنبلي لانه هو الذي يرى ذلك ورأيت في بعض الهوامش فيراجع (قوله فلا ينافي كونه قد ثبت بأكثر منه الخ) قد يقال بل الثبوت في صورة الاكثر انما يصل بواحد لحصول المقصود به فإزاد لم يقد الا التاكيد فهو داخل في عبارة المصنف منطوقا (قوله لتأخر روال بلده) الذي ذكره أهل هذا الشأن ان الزوال انما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض فتنى اتحاد الطول اتحاد وقت الزوال وان اختلف العرض وإذا اختلف الطول اختلف الزوال وان اختلف العرض خلافا لما يوهمه كلام الشارح

• (فصل في أركان الصوم) • (قوله وأشار لا قول) أي للركن الاول بقوله ما سياتي في فصل الفصل الآتي (قوله بصفاته الشرعية) أي التي يجب التعرض لها في النية مما سياتي (قوله اذ هو مما لا يبغي التردد فيه) يحتمل ان يكون الضمير فيه راجعا الى الصوم فالله في ان الصوم لا يتأتى فيه التردد بمعنى انه لا يتأثر به ويحتمل ان يكون راجعا الى الحكم فالله في ان هذا الحكم واضح لا ينبغي ان يتوقف فيه (قوله أخذ من قواهم في الكفارة) انما قال أخذ مع ان ما في الكفارة نص في المسئلة لانه فرض كلامه هنا في رمضان وان كان حمل المتن فيما مر على ما هو أعم (قوله اضعفها) أي ضعفنا نسيانها فلا يشك كل بعدم بطلانها بالحيض ونحوه (قوله المحكوم عليه الخ) كذا في النسخ وعبارة الامداد للحكم عليه بانه الخ واطاهر ان ما هنا محرف عن ما في السكتبة فان ما هنا من الامداد حرفا بحرف (قوله بل لو نوى به غير ما حصلت) هذا بالنسبة لغير صوم الاثنين أي ونحوه لعدم تأثره فيه كما هو ظاهر وليس ذكر الاثنين في عبارة المجموع الخ نقلاها المحلى كغيره فليراجع (قوله ولم يقع الصوم عنه) عبارة الامداد فلم يقع (قوله بالتوسع المذكور) أي فيما بعد (قوله وكما في رمضان ان ينوى صوم غد الخ) فالتعيين هنا غير المراد بالتعيين فيما مر أي عوئم كرمضان كما مر (قوله وللفظ غدا قد اشتهر في كلامهم الخ) لا موقع له هنا لان الكلام في كمال التعيين لا في التعبير الذي لا بد منه وهو صوم غدا من رمضان والحاصل ان الاصحاب لما صوروا التعيين الواجب بعد ذكر تعقبه الشيخان بما ذكر (قوله واحتج لذكره مع هذه السنة) صواب العبارة واحتج لذكر السنة معه (قوله لان لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل) يقال عليه وحيد فالداعي اليه مع ذكر هذه السنة (قوله يغني عن ذكر السنة)

الاصوب عن ذكر هذه السنة (قوله انما ذكرها آخر التعمود الى المؤدى به) كذا في النسخ
وصوابه المؤدى عنه كما هي عبارة الامداد التي أخذها الشارح بالحرف (قوله قياسا على ما مر
عن القفال) في القياس وقفة تعلم من مراجعة كلام القفال (قوله ما لم يأت بان الدالة على
التردد) أي كان أي باذا أرمي أو نحوهما (قوله والجزم فيه) أي في الذي أتى به بدل ان الدالة
على التردد عما فيه جزم (قوله نعم لو قال مع الاخبار الخ) لا موقع للنظ نعم هنا لا يحتاج المستدل
مع المستدل عليه في الحكم (قوله وهو الموافق لما حكاه الخ) من كلام الزركشي فلعن الكتبة
أسقطت لفظ قال قبل قوله وهو الموافق وهو كذلك في شرح الروض (قوله لما حكاه عن الامام)
الاصواب اما قاطا لفظ عن فان الامام هو الحاكم واصل العبارة ليس فيه لفظ عن كما سيأتي (قوله
وكلاما مصرح به الخ) اعلم ان الذي في خادم الزركشي وكلام الامام مصرح به ونقله كذلك في
شرح الروض الا أن الكتبة حرقته فزادت مما وافق قبل الميم من الامام حسب ما رأيت في نسخ
منه والظاهر أن النسخة التي وقف عليها الشارح من شرح الروض هي النسخة المحرفة فعبر عن
لفظ الامام بالضمير ومثل ذلك في الامداد وعبارة الخادم قوله أي الرافعي ولو قال في يته والحالة
هذه أصوم عن رمضان فان لم يكن فهو تطوع فقهه قال الامام ظاهر النص أن لا يعتد بصومه
الى ان قال أعني صاحب الخادم فيه أمور احدها ما ادعى الامام انه ظاهر النص مشكل ثم بين
وجه اشكاله ثم قال فيدعي ان يصح وهو الموافق لما نقله عن طوائف من الاصحاب وكلام الامام
مصرح به ولا نقل يعارضه الادعوى الامام انه ظاهر النص وليس كما ادعى الى آخر ما ذكره
رحمه الله تعالى (قوله فلو اجتمع وتخير فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم كما في المجموع) أي ما لم يتحقق
الوجوب فان تحققه ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كما اذا مضى عليه مدة يقطع بانه مضى فيها
رمضان ولا بد فليراجع

(فصل شرط الصوم) (قوله واقوله تعالى أكل لكم) أي انه فهمه (قوله سواء أقامها من
دماغه) ليس قلعهما من الدماغ من محل الخلاف ومن ثم قيد المحلى المسئلة بقوله من الباطن
(قوله عما لوبقت في محلها) أي من الباطن بأن نقلها من محلها الاصل من محل منه آخر
(قوله والمهملة من حروف الخلق عندهم) أي اهل العربية (قوله ولما صح من خبر وبالخ الخ)
أي انه فهمه (قوله ولا يرد عليه) أي على مفهومه (قوله اذا ما لا تحيله لا تغذي النفس به) فيه
مسألة ظاهرة (قوله ومسام البدن ثقبه) تقدم ما يغني عنه (قوله وجع المصنف الذباب)
في أدب الكاتب لابن قتيبة ان الذباب فرد وجعه ذبان كغراب وغربان وعليه فلا حاجة بل
لا وجه لما ذكره الشارح وعبارة البيضاوي في الآية والذباب من الذب يذب وجعه اذبة
وذبان (قوله ان انفصلت منه عين) علم منه ان المدار على العين لا على لون ولا على ربح فلا حاجة
الى الغاية بل هي توهم خلاف المراد على ان اللون في الريق لا يكون الا عينا كما هو ظاهر
(قوله المعروف) أي البطن وما هو طريق اليه وانما قيد بذلك لان ماء المضمضة لا يصل الا الى
ذلك ولا يتأني عطف الدماغ عليه (قوله والمرارة الرابعة) هي داخل في قوله غير المتشروعين (قوله
وأشارا لأذري الى ان محل ايجابه عند من يقول بالانطر) لفظ عند في كلامه خبر ان وقوله مما
متعلق بالانطر أي فالانلون بعدم الفطر اذ كرمه فقون على انه لا يجب التحليل والقول بوجوبه

مبنى على القول بالقطر مما تعذر تمييزه وبوجه وكان على الشارح ان يهدها بما يوضحه (قوله قال الاذرى قلوا علم من نفسه الخ) هذا من عند الشارح تقييد الكلام المجموع وقوله بعده وانه لو قبلها الخ من جهة كلام المجموع واعلم ان الشهاب حج قيد كلام الاذرى بما اذا اطاق الصبر لما من اعتقاده في الصلاة عند عدم الاطاقة وان كثر (قوله وما من من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد الخ) جواب عن سؤال مقدراى فلا يقال بالقطر هنا اذ غايته انه منى خرج من غير طريقه المعتاد وله حكم ما خرج من طريقه هذا تقرير كلامه وينبغي ان يراجع ما مر فيمن انكسر صلبه فخرج منه المني (قوله وكذا لو علم ذلك) يعني خروج المني بمجرد النظر (قوله وظاهره انه لا يخالف ما في الروضة) أى لان خلاف الاولى من المكروه عند الفقهاء غاية الامر ان كراهته خفيفة (قوله أى وهو انه ان أدى اجتهاده الى عدم طلوع الفجر فأكل أو الى غروب الشمس فأكل) كذا في النسخ ولم أفهم معناه هنا (قوله وان بان الغلط قضى فيه ما الخ) مفهوم المتن (قوله اذا كان قاصدا بتركه ترك الجماع لا التلذذ) سكت عما لو أطلق وربما يفهم من قوله الا ترى ولان التزاع ترك الجماع الخ انه لا يضر ووجه فهمه منه ان التزاع موضوعه التزاع فلا يخرج عن موضوعه الا بقصد التلذذ فليراجع

* (فصل شرط الصوم الاسلام) * (قوله من حيث الفاعل والوقت) ذكر الوقت هنا لا يناسب كون الاسلام وما بعده مما يرجع للفاعل فقط هو الخبر مع عدم عطف ما يتعلق بالوقت عليه ومن ثم اقتصر المحقق الملهي على قوله من حيث الفاعل واما الشهاب حج فلما أراد افادة ان الفصل معقود لما يتعلق بالوقت أيضا حل المتن على وجه يصح معه ذلك وعبارته مع المتن فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سنده ومكروهاته شرط صحة الصوم من حيث الزمن فابنية لوقت ومن حيث الفاعل الاسلام الخ (قوله ولو ناسيا للصوم) أى ولا يقال انه كالاكل أو الجماع أو نحوهما مما يقع فيه النسيان (قوله ويعلم منه الصحة في شرب الدواء الخ) قد يقال ان هذا هو موضوع كلام البغوي اذ صورته انه أفاق بعض النهار والالم تأت المسئلة من أصلها كما هو ظاهر فليراجع أصل كلام الاسنوي (قوله واعلمه فهم ان كلام البغوي الخ) لا يخفى ان هذا الفهم هو المتعين في كلام البغوي بدليل انه بناء على الانعفاء ولم يجعل مقتضى البطلان به حيث جعلنا الانعفاء غير مبطل الا انه بفعله غاية الامر ان البغوي تجوز في قوله فزال عقله فمهر بالزوال عن التغطية على ان حل الزوال في كلامه على حقيقة يتأنيه حكاية الوجهين فيما اذا قلنا ان الانعفاء لا يضر فتأمل (قوله ولو شرب المسكرا لا) شمل ما اذا كان متعديا وبه صرح الشهاب سم في غيره وضع خلافا للشهاب حج (قوله وصورة قضاء المستحب ان يشرع في صوم نقل ثم يفسده) أى مثلا والاقتصاويره لا ينحصر في ذلك اذا المستحب المؤقت يستحب قضاؤه مطلقا كصوم عرفة وعاشوراء (قوله وتثبت عاداته المذكورة بمرة) أى بان يصوم نظير ذلك اليوم من نصف شعبان الاول ثم يمنع من صومه في النصف الثاني مانع لم يزل الا في يوم الشك والا فاصوم في النصف الثاني منه مطلقا بلا سبب ممنوع (قوله ومرة نية معتدة ذلك) أى ظانه كما مر نفسه به في كلامه وهو الذي يتق به التناهي وحاصل ذلك كما قرره حج في محبت النية ان ظن صدق هؤلاء معصم للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه

اعتماد على هذه النية وان لم يتبين فهو يوم ذلك يحرم صومه هذا اذا لم يعتقده صدقهم فان اعتقد
ذلك بان وقع الجزم بغيرهم صح الصوم اعتمادا على ذلك (قوله على ما زعمه بعضهم) يعني التنافي
وكان الاولى ان يقول وان زعم بعضهم (قوله بان كلامهم هناك) يعني في مجتبه النية فهذا جامع
بين موضعين فقط على انه هو عين الجمع الذي قبله فلا حاجة اليه معه (قوله فاذا نوى اعتمادا على
قولهم) أي بان كان الواقع مجرد الظن كما علم (قوله بالنسبة الى غير من ظن صدقهم) يعني
اعتقده كما يعلم مما بعده (قوله وقضيته عدم حصول سنة التحجيل بالجماع) وقضيته ايضا عدم
حصولها بالاستقاء او اذ حال نحو عود في ذنبه او احليله او نحو ذلك وان كان ما ذكره من التعليل
بأن ذلك ثم ان قضية تعبيره بلفظ كما في نقله كلام الجواهر المأذونة بأنه موافق له ان يعتقده وقوله
وهو محتمل يؤذن بأنه لا يعتقده هذه القضية فليراجع مختاره في المسئلة (قوله بان لم يجده) قضيته
انه لو افطر على الماء مع وجود التمر لا تحصل له سنة الفطر على الماء فليراجع (قوله ومحمل استحبابه
اذا رجا منفعة) انظر مع ما مر وبأني من حصول السنة بالنابل كالكثير (قوله أو لم يخش به
ضررا) هو كذا بأوفي النسخ وله تحريف من الكتبة والافالذي في القوت عن تجريد التجريد
ولم يخش بالواروهي الا صوب كما لا يخفى لكن قضيته انه لا يسن الا اذا رجا منفعة (قوله فلا يسطل
اصوم بارتكابها) هو بالقاء في أكثر النسخ وهو الذي الجأ الشيخ في الحاشية الى ضبط يسطل بضم
أوله فيكون فاعله ضمير ايه وعود على الصائم ولا يخفى ان ما بعده لا يلائمه لكن هو في نسخة بالواو
بدل القاء ولا غبار عليها (قوله والاوجه ما جرى عليه المصنف الخ) هذا يتعلق له بما قبله وان
أوهه كلامه وحاصل المراد منه ان المصنف عدل الى قوله وليصن لسانه بلام الاصر عن عبارة
المحرر المفيدة لاستحباب ذلك لما فيه عليه في الدقائق من ان ذلك واجب على كل احد لامتسئون
وأجاب عنه الشارح الجلال بما حاصله ان الاستحباب من حيث الصوم فلا ينافي انه واجب في
حد ذاته قال فلا حاجة الى عدول المنهاج عما في المحرر وغيره واستبعد الشارح هنا بما ترى (قوله
امان حيث انه تره لا يناسب الصائم فردود) في هذا الرد نظر لا يخفى لان التره انما هو خلاف
السنة لا مكروه (قوله وذوق الطعام) وهو مكروه بدليل الاستدراك الآتي وكان على الشارح
ان يذكر حكم الكراهة هذا تمهيدا للاستدراك المذكور (قوله فان تبين وصول بعض جرمه
عمدا) قد يقال قياس ما مر فيما لو وضع ما في فيه لغير غرض من الفطر مطلقا انه ينظر فيه وان
لم يتعمد والافا الفرق (قوله وما موصولة أو زائدة) أي أو منكرة موصوفة كما في كلام غيره وهو
الذي ينزل عليه ما يأتي عن الشارح بقوله ويجوز رفع ما بعده أي بناء على انه موصولة أو
موصوفة وقوله ونصبه أي بناء على انها منكرة موصوفة (قوله وجره) أي بناء على انها زائدة
واعلم ان جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف اما فيها فظاهر انه يتعين كون ما موصولة والجار
والجور وصلتها فلا محل له من الاعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذي في العشر الاواخر
* (فصل في شروط وجوب صوم رمضان) * (قوله وسكران) أي بلا تعذر * كت عن محترز
البلوغ (قوله ووجوبه عليهم) الضمير راجع الى المريض الذي هو محترز الصحة والى المسافر
لكن لفظ المريض ساقط من نسخ الشارح واعلم ان الكتبة فانه موجود في عبارة شرح
المنهج التي هي أصل ما هنا بالحرف (قوله ومن أحق بهم المرتد) والمراد بالمرتد المحلى كما سيأتي

في التصريح به (قوله وهو ما يبيح التيمم) هو مخالف في هذا الشهاب حج فانه جعله شرطاً لوجوب
 القطر لا مجرد اباحته (قوله وتطريفه بأن كلامه ما يلزمه القضاء) هذا النظر لا يلاقي غرض
 الفارق فان غرضه ان من تعاطى ما يمرضه ليحفظ له نعمة الله بنقيض قصده ونلزمه الصوم بل اجبنا
 له القطر ومن تعاطى المحن لا يسقط عنه قضاء الصلاة عامة لانه بنقيض قصده وألزمناه القضاء
 (قوله ثم من لحقه مشقة شديدة) ظاهره وان لم تبج التيمم ولعل الأذرع يرى ما رآه الشهاب حج
 وقياس طريقة الشارح المتقدمة انه لا بد من انها يبيح التيمم قوله الا ان يخاف الزيادة) قياس
 ما مر للشارح ان المراد زيادة المرض لازمة مجرد الوجود (قوله قياساً على المحصر يريد التحلل
 وليميز الفطر الخ) لا محل له هنا وانما محل قوله الآتي نعم يشترط في جواز الترخيص نية فان
 هذين تعليلاً لانه كافي كلام غيره (قوله ولما صح من انه صلى الله عليه وسلم أقطر بعد العصر الخ)
 محله بعد قول المتن الآتي ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أرادوا الفطر جاز كافي كلام غيره
 (قوله اغتسلنا) كذا في النسخ والاصوب اغتسلت أي الحائض (قوله لانهم امنطران) انظر
 ما مرجع ضمير التثنية ويجوز ان يكون الواطئ والموطوءة لكن يعكس عليه قوله فاشبهها المسافرين
 والمرضى اذ لا يتأتى ذلك في نحو الصبية والمجنونة كما لا يخفى وأصل هذه العبارة في شرح
 الروض لكن ضمير التثنية فيه راجع للمريض انتهى والمسافر اذا حضر فقله فيه فاشبهها
 المسافرين الخ أي من قام به السفر والمرض بالفعل (قوله لكن يندب لحزمة الوقت) هذا مثله
 قوله فيما مروى من ان زال عذره من اراخفاء الفطر (قوله أي الامسالة) قد يقال اذا كان
 المراد بنية الصوم نية الامسالة فما وجه تقييد استحباب النية بكون الثبوت قبل نحو الاكل
 هذا والمشهور ابقاء نية الصوم على ظاهرها للخروج من خلاف أبي حنيفة القائل بوجوبها
 حينئذ أي اذا كان قبل الزوال وظاهر انه لا يجوز له عن صيام ذلك اليوم الا ان قلده فابراجه
 (قوله وكلامه يفهم) أي مفهوم موافقة أولي

• (فصل في فدية الصوم الواجب) • (قوله أو غيره من نذر أو كفارة) لا حاجة اليه لانه
 سياق في المتن (قوله الى قابل) صوابه الى الموت وهو سبق نظر من مسئلة التأخير لا نية
 الى مسئلة الموت وأذا قوله لا في مادام عذره باقيا الخ وسبب عيدا العبارة بل بلفظ ما في
 مسئلة التأخير (قوله ويتدارك عنه بالقضية) انظر هل يتدارك عنه بالصوم أيضا على القديم
 الآتي (قوله وعلم من تعبيره بالموت الخ) في هذا السياق تهافت وكان المناسب ان يؤخر هذا
 عن حكاية القديم ثم يقول وعلم من فرض الملا في الميت ان الحي الخ (قوله ولا يشترط في
 الاذن والمأذون) كان الأولى تأخيره عن المتن الآتي (قوله وهي عند استئجار الوارث الخ)
 خرج بالوارث غيره فالأجرة عليه كما هو ظاهر وسياق ما يؤخذ منه ان للوارث أخذ الأجرة اذا
 صام (قوله للاخبار الصحيحة الخ) استدلال لاصل مسئلة الصيام على القديم وأخره الى هنا حتى
 تم المسئلة (قوله نعم استتصاه عن ارثها وعدمه) أي انه لم يستل عن كونها ارثة
 وهناك من يحجبها لا عن سبب ارثها من كونها بالبنية والاختية مثلاً فلا يملك احتمال انه كان
 يعرف بجهة قرايتها (قوله ولانه التزام صفة زائدة) في التعبير بالالتزام تساهل (قوله فسقطت
 موته) مجرد دعوى لم يثبت عدم علمه اذ لا يعمل انقيس عليه ساقط من النسخ من الكتبة (قوله

فيقتصر فيه) عبارة شيخ الاسلام وهو الذي عرض به الشارح فيقتصر عليه (قوله ويجبر
 الكسر) أي في الصوم (قوله لم يجز تبعض واجبه صوما واطعاما) وأهل المانع من وقوع
 الصوم الذي صامه من ختمه الصوم عن الميت كونه نواه عن خصوص حصته (قوله لانه
 خطوب بالحج) أي ابتداءه فلا يقال ان كونه مخاطبا بالحج هو محل النزاع (قوله من حصول
 مرض) متعلق بقوله خوفا وقوله كالضرر وصف للصدر محذوف أي ضررا كالضرر بالحج
 (قوله اما القنة فستأني) انظر ابن تاتي (قوله وما يحتمل الشيخ من ان محل ما ذكر) يعني جواز
 الفطر (قوله ويتدارك عنه بالقديبة) انظر هل يتدارك عنه بالصوم أيضا على القديم الا ترى
 (قوله محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها الخ) أي وحينئذ فلا تصح الاجارة لعدم
 قدرتها على تسليم المنفعة شرعا ونخرج بذلك ما اذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الاجارة ويجوز
 لها الفطر بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل لغيرها وهذا موضوع كلام الاصحاب وهو حاصل
 قوله والا فلا جارة الخ (قوله لانه فطر ارتفق به شخصان) هذا وجه الحاقه بالمرضع فهو الجامع
 في القياس لاحكامه ايجاب القديبة والانسائي ان القديبة بحكمة امتاثر الله تعالى به الا يقال
 يلزم على هذا ان المقيس عليه تعبدى وحينئذ فلا يصح القياس لان من شرطه ان لا يكون
 المقيس عليه تعبديا لا نقول الذي امتاثر الله به انما هو اناطة الحكم بخصوص هذه العلة
 فالحكم معلل لا تعبدى فهو كالطعم في الرويات فتأمل (قوله لكن المعتمد كما في فتاوى
 الفقهاء عدم لزوم ذلك) أي القديبة (قوله فانظر فيه 'لنقاذ') ليس في كلام الاذرى فيجب
 حذوه لذلك وابتاقي قوله بعد وينجبه تقييده بما مر آتفا في الحامل والمرضع ونص عبارة
 الاذرى وكل ما سبق في منقذ لا يباح له الفطر ولو لا الانقاذ اما لو كان يباح له ذلك لعذر سفر او غيره
 فالظاهر انه لا قديبة عليه ولا شك فيه اذ انوى الفطر بذلك اثبت (قوله والكفارة فيها على
 خلاف الاصل) يعني القديبة (قوله غفلة عن قواهم في الاشكال) أي المقدري قوله وانما جاز
 تاخير الصلاة الى ما بعد صلاة أخرى مثلها اذ هو جواب عن اشكال مقدري كما لا يخفى (قوله ولا
 فرق في ذلك) أي في عدم لزوم القديبة في التأخير لعذر (قوله ان التأخير للسفر حرام) أي فيما
 اذا كان النوات لغير عذر (قوله وبجث بعضهم سقوط الاثم به) الضمير لما ذكر من الجهل
 والسيان (قوله اما اقرن الخ) كأنه توهم انه قيد فيما مر لزوم القديبة بالحر أو انه سقط من
 النسخ ولا فلا موقع للتعبير بما هنا (قوله ونرى بينه وبين ما اقتضاه كلامهم ما بعد من عدم
 اللزوم الخ) أي بانه مات فعاد صيا بالتأخير ويحتق اليأس بقوات البعض فلزمه بدله بخلافه
 ثم فيهما اما الاول فواضح واما الثاني فلجواز مونه قبل الغد فلا يثبت هذا نص عبارة الامداد
 الذي ما ذكره الشارح الى آخر السوادة عبارة بالحرف الا انه اسقط منها ما ذكرته ولا يخفى
 ان قوله وفرق بينه وبين ما اقتضاه كلامهم ما بعد من عدم اللزوم الخ صريح في ان الفرق بين
 مسئلتى السيام وان الزركشى بفرق بين الحي والميت وان تصويبه في خصوص مسئلة الميت
 مع ان ما ذكر من الفرق انما هو بين السيام والحيق وأيضا فتقوله واخذ ابن العماد بالقضية
 الثانية صريح في ان الزركشى غير قائل بالفرق وكل ذلك تناقض ثم ان قوله واخذ ابن العماد
 بالقضية الثانية لا يخفى ان القضية الثانية انما هي عدم اللزوم مطلقا وابن العماد لا يقول بعدم

(قوله عدم اللزوم
 مطلقا) لفظ مطلقا
 ليس في مسودة
 المؤلف تأمل اه

الزوم مطلقا بل انما يقول به في الحى كما يدل عليه باقى الكلام وبالجمله في هذا السياق
 مؤخذات لا تخفى وحاصل ما في هذا المقام ان الشيخين لما ذكرنا مسئلة من مات وعليه عشرة
 ايام ابوا في خمس من شعبان التي حرت المقتضية لزوم الفدية في تركته سالافا لا بعد ذلك واللقط
 للروضة واذا لم يبق فيه وبين رمضان السنة الثانية ما يأتى فيه قضاء جميع الفائت فهل تلزمه
 في الحال الفدية عما لا يسعه الوقت ام لا يلزمه الا بعد دخول رمضان فيه وجهان كالوجهين
 فمن حالف ليا كان هذا الرغيف غدا فتلطف قبل الغد هل يحتمل في الحال ام بعد مجي الغد
 انتهى وقضية التشبيه بمسئلة الخلف عدم الزوم في الحال والمسئلة الثانية مفروضة في الحى
 كما لا يخفى فرماهما الاسنوى كالسبكي بالتناقض في ذلك فالزركشى صوب ما اقتضاه
 كلامهما ولامن الزوم حالا أى في مسئلة الحى والميت وفرق بين مسئلة الصوم والخلف
 وأما ابن العماد فاعقد كلام من القضيتين وفرق بين مسئلة الحى والميت وعبارة شرح الروض
 بعد سوق كلامى الشيخين واثبات التناقض بينهما ونسبته للسبكي والاسنوى نصها ورده أى
 ما ذكره السبكي والاسنوى ابن العماد بانه لا مخالفة فان الزمنة المستقبلة يقدر ضرورها
 بالموت كما يحل الاجل به وهذا مقرر في الحى اذ لا ضرورة الى تعجيل الزمان المستقبلة في حقه
 والزركشى بان الصواب هو الاول أى لزوم الفدية في الحال قال ولا يلزم من التشبيه بمسئلة
 الرغيف خلافه ثم فرق بين صورتي الصوم وصورة اليمين بانه مات هنا عاصيا بالانابة فلم يمت الفدية
 في الحال بخلاف صورة اليمين وبانه هنا قد تحقق اليأس بفوات البعض فلم يمت بدله بخلافه في
 اليمين بل وازموت قبل الفدية فلا يحتمل انتهت ولا يخفى ان الفرق الاول من فرقى الزركشى قاصر
 على مسئلة الموت وبهذا تعلم ما في كلام الشارح كالامداد

• (فصل في موجب كفارة الصوم) • (قوله يميننا) يعنى ظنا مستندا الى رؤية كما يعلم مما يأتى
 (قوله او في صوم يوم الشك الخ) سياتى انه يورد ذلك على كلام المصنف ويوجب عنه بانه خارج
 بقيد الفساد فلا حاجة الى قول الشارح يقينا هنا بالنسبة اليه واعلم انه انما يرد على المصنف
 ان جعل قوله من رمضان وصفا ليوم فان جعل وصفا لصوم لم يرد فتأمل (قوله وستأتى القيود)
 يعنى مفهوماتها (قوله يجاب بان الكفارة اذ لم تلزم بافسادها صومها الخ) في هذا الجواب
 تسليم الايراد ولا يخفى اندفاعه بقيد الجماع كما يعلم مما سياتى في كلامه مع انه يرد على ما قاله
 انه لا يكتفى في الحد وبالمفاهيم (قوله حرج) بفتح المهملة وكسر الراء أى اثم (قوله فلا يصح
 الحمل على ما ذكره) هذا من تمة كلام الاذرى فالضمير في ذكره للرافعى الذى تبعه المصنف أى
 حيث كان كلام القاضى مصرحا بالاثم فلا يصح ما سئل عليه الرافعى (قوله ويجاب اخذنا
 مرانها انما سقطت بالشبهة الخ) هذا الجواب لا يدفع الايراد وكذا الذى بعده كما هو ظاهر
 (قوله لا تجوز الافطار) أى الذى يجهل الرافعى فيما مر وهذا لا دخل له في الجواب (قوله ان
 فسر الفساد بما يمنع الانعقاد تجوزا) فيه ان الضوابط تصان عن التجوز وكذا يقال في قوله
 على انه الخ (قوله اذ كلامه في آثم لا يباح له انظر بحال) يقال عليه لا دليل عليه (قوله ويصح
 ان يكون احترزه عن جماع الهوى) أى أيضا (قوله والفرق على الاول انه هنا صائم وقت
 الجماع الخ) في هذا الفرق نظر ظاهر زما في حاشية الشيخ لا يدفعه (قوله في قوله ولا ناس) صوابه

ولا كفارة على ناس (قوله ياناما بين به الذي قبله) صوابه لما ينسب بالذي قبله (قوله وفي قول
عليها كفارة أخرى) أي ويحتملها الزوج كما نقل في الروضة عن صاحب المعايضة (قوله إذا لم
يكونا من أهل الصيام) أي في الكفارة (قوله لزم كل واحد صوم شهرين) الظاهر أن هذا ينبغي
على تفسير المتولى أما على تفسير المحامي فالذي ينبغي أن على كل واحد شهر أو شهرين (قوله
ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الأول) أي إذا لم يكن من أهل الصوم أما إذا
كان من أهل فظاهر أنه يلزمها الصوم أخذاً مما مر فلا يرجع (قوله فإن رأى هلال شوال وحده
الح) هذا استطراد والافهول لا يتعلق بهما نحن فيه (قوله أما على القول بوجوب الكفارة
عليها ويحتملها) يعني القول الثاني ووجهه كافي الروضة عن صاحب المعايضة أن واحدة عن
وطئه الأول عنه وعنهما وثلاثاً عن الباقيات لأنهم لا تتبع بعض الألف موضع بوجد تحمل الباقي
قال ويلزمه على القول الثالث خمس كفارات كفارتان عنه وعنهما بالوطء الأول أي والثلاث
عن الباقيات (قوله ولأن فيها صوماً متتابعاً) انظر ما الداعي إلى الاستدلال على كفارة
الظهار هنا مع أن لها محلاً يخصها ومع أن روايات حديث الباب كافية في المقصود هنا والامر
غير محتاج إلى القياس (قوله كما مر أيضاً) الذي مر إنما هو مجرد انقضاء الحديث ولم يقدم
له أيضاً

* (باب صوم التطوع) *

(قوله خير الصيامين) الذي في الحقة كلام مبرى نلبره وسلم واقظه عن أبي هريرة أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال اتقون من المفلس ثم ذكر أنه رجل يأتي يوم القيامة وقد ظلم هذا وسفك دم
هذا وانتك عرض هذا وباقى له صلاة وزكاة وصوم قال فما أخذ هذا بكذا إلى أن قال وهذا
بصومه (قوله ولكون السنة التي قبله لم تتم الح) يعارض هذا أنه صلى الله عليه وسلم لم يعبر بمثل
هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع أن السنة فيه قد مضى جميعها بل وزيادة والوجه أن حكمه
التعبير بذلك فيما كونه التكفير مطلقاً مستتبلاً بالنسبة لوقت ترغيبه صلى الله عليه وسلم في
صومه ما لأنه مرتب على الصوم الذي سيفعل لترغيبه صلى الله عليه وسلم على أن معنى الماضي
هنا غير صحيح كما لا يخفى فاضارع هو المتعين لاداء المعنى المراد فتأمل (قوله ثم ما ذكر
من التكفير محله فمن له صغائر) هذا منه يدل على أنه يختار ما قاله الامام ولم يبال بما رده من
(قوله وافتى بالدرجة الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة) أي بالنظر
للمجموع والافقه من أن يوم عرفة أفضل الأيام الصادقة بكل يوم من رمضان (قوله أما الحاج)
لم يقيده فيما مر بغير الحاج حتى يتأني له التعبير بما هو متساو كأنه توهم أنه قيد (قوله الحاج لا يصل
عرفة إلا ليلاً) أي والصورة أنه غير مسافر بقرينة ما يأتي (قوله بل يحصل أصل سنة الصوم)
يعني متى حيث كونه سنة شوال وإن لم يحصل له الثواب الكامل والافصاح التنبية
والاكثر ولا يسعهم القول بأنه لا يحصل له ثواب أصل الصوم مطابقة (قوله وإن افطر رمضان
تعد ياحرم عليه صومها) أي ما لم ينصر رمضان كما هو ظاهر لأن الواجب عليه صرف لزم
اقضائه (قوله فبأنى ما مر) له محرف عن قوله فبأنى ما مر (قوله أو يحمل ذلك على من
لاقضاه عليه) هذا ينافي النص فيما مر على المذرو والمساfer (قوله محمول على من قصد

(قوله مستقبل)
هكذا بغير ألف
في نسخة المؤلف
وغيرها اهـ

فعلها بعد صوم شوال) قد يقال - لا ببق كلام والده على إطلاقه مع أن وجهه ظاهر لانه
 يعد وقوع الصوم عن المتبوع وهو رمضان والتابع وهي ست شوال معا وتقوت التبعية
 المتصوص عليها في قوله صلى الله عليه وسلم واتبعه ستا من شوال فتأمل (قوله لان شرط رعاية
 الخلاف) كذا في التسخين باقظ الجمع ولعل الواو زائدة من الكتبة (قوله بجامع ان اليهود
 الخ) - هذا جامع لقياس الاحد على السبت (قوله في المتن وافراد السبت) انما اعاد لفظ افراد
 لتلايتهم ارادة افراد مجموع الجمعة والسبت (قوله او بصوم عاشوراء او عرفة فوافق يوم
 صومه) في هذا العطف تساهل لاقتضائه ان ذلك من مدخول العادة وليس مرادا (قوله
 ونخرج بالافراد ما لو صام أحدهما) أي السبت والاحد (قوله في كراهة افراده) أي صوم يوم
 الجمعة وكان المقام يقتضي الاظهار وانما أخره الى هنا لمناسبة ما قبله (قوله لكنه اذا جمعهما
 حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر الخ) قضيته ان الكراهة باقية لكن حصل بصوم اليوم
 الاخر ما يوزنها (قوله لفقد الله المذكورة) أي الخروج من الخلاف اذ لم يوجب ذلك
 أحد (قوله لكنه معارض بما هو من افتائه بقضاء ست ذى القعدة الخ) قد يقال لامعارضة
 للفرق الظاهر بينهما الا ترى ان ست شوال يستحب قضاؤها لئلا يترك أحدها ولو لم يعتد بها بخلاف
 صوم ما ذكر (قوله من فضله على الاشهر الحرم) أي على باقيها (قوله وظاهره الاستواء) أي في
 غير عشر ذي الحجة لما هو فيها (قوله ولا يترك شيئا بلا صيام) فان قلت هذا لا يلاقي قوله فيه الا
 قلب لا قلت يمكن ان يقال قوله كله بالنظر لمجموع السنين كما قرره وقوله الا قليلا بالنظر لكل
 سنة على حدتها بمعنى انه كان تارة يشرع في الصوم فيه من اوله ويسرد الصوم ثم يترك قليلا
 من آخره وتارة يترك الصوم قليلا من اوله ثم يسرد الصوم الخ وتارة يترك قليلا من اوله ثم يسرد
 الصوم ثم يترك الصوم قليلا من آخره فتأمل

*(كتاب الاعتكاف) *

(قوله فيحجبها بالصلاة والقراءة الخ) - هذا نتيجة الطلب فهو مفرع عليه (قوله واحياء ليها
 كله بالعبادة والدعاء) هذا تقدم قريبا الا قوله كله فهو المقصود من ذكر هذا هنا (قوله وليكثر
 فيها وفي يومها من العبادة) ذكره توطئة لما بعده والافتقار علم بما تقدم وزاد هنا تقييده
 بالاخلاص (قوله بعد طلوع الفجر) متعلق بقوت (قوله وافهم كلامه عدم صحته فيما
 وقف جزؤه شائعا) أي لانه لا يسمى مسجدا بالاطلاق فهو خارج باطلاقه المسجد (قوله وان
 قال الزركشي بالصحة) أي اكتفا بكونه في هواء السقف والجدران (قوله لو اعتكف فيما
 ظنه مسجدا الخ) هل يقاس به في هذا التفصيل تحية المسجد الظاهر لا للتردد في نية الصلاة
 وبابها اضيق (قوله لكثرة الجماعة فيه) اعلمه سقط قبله واومن الكتبة والافهوا ليس علة
 للايجاب كما هو ظاهر ومثله في الامداد لكن الذي في كلام غيرهما انه علة ثانية مستقلة (قوله
 ما لو كان غيره اكثر جماعة) أي فقوله قبله لكثرة الجماعة فيه بالنظر للغالب (قوله سلب
 وجوب الجامع مطلقا على من لا تلزمه) على فيه بمعنى عن (قوله ولو بلا سكون) قال في
 الروضة بل يصح اعتكافه قائما وقاعدا او مترددا في اطراف المسجد (قوله او اوج في قبله)
 او اذا انزل من فرجيه جميعا كما يأتي (قوله ولكن يشترط فيه) يعني في بطلان اعتكافه

(قوله والغسل في اناء) اي غسل اليد (قوله لم يزر به) اي بالمسجد (قوله وليس له افراد احدهما) الانسب وليس له افراده أي الاعتكاف عن الصوم لانه هو الملتزم (قوله ام من غيره ولو ندرا) كان الاولى ولو نفى لالتفات عليه ما ذكره بعد من الرد على الجواب (قوله لان الحال قيد في عاملها الخ) في التعليل بهذا هنا نظر لا ينبغي و كانه مقدم من تأخير والاشقة ان يكون تعليل القول المصنف والاصح وجوب جمعهما فتأمل (قوله فله تقريريهما) شمل القمع فانظر هل هو كذلك او المراد خصوص الافراد (قوله لانه يصير كنية المدين ابتداء) يشيدانه تصح كنية المدين ابتداء وانظر ما صورته فلعل المراد انه يصير كنية كل مدة منهما في ابتداءها (قوله فالمسكت في هذا لم يحرم لذاته) قد يقال هلا قيل كذلك فيما مر في ذي الجروح والقروح والاستحاضة ونحوها وقد يجاب بان ذلك وان كانت الحرمة فيه أيضا غير ذاتية الا ان الملاحظ في المنع فيه صيانة المسجد عن التجاسة (قوله لا حبوطة بالكعبة) أي فيسقر توابه ولو في المرتد حيث عاد الى الاسلام اذ الردة انما تحبط العمل اذا انصلت بالموت خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله لان المعطوف هو الفعل) أي في الاول أي بخلاف الثاني فان المعطوف فيه التناعل وكان الاولى عدم ذكر الثاني في الاشكال اذ لا اشكال فيه لانه أتى على الاصل على ان اراد الاشكال والجواب على هذا الوجه ليس على ما ينبغي والوجه ان يقال فيها وتثنية الضمير في اعتكافهما مع ان مرجعه لفظ المعتكف وهو مفرد بالنظر لانه اضافة بوصف الردة والسكر فتأمل (قوله مع تعذر ضبطه) أي فان لم يتعد أي ولم يشق بطل (قوله فلو امكنه مارا) أي والصورة أنه لم يقصد المرو ولا جيل ذلك لانه حينئذ تردد كما لا ينبغي فينبغي ان يصور بما اذا عقد نيته على الخروج حقيقة ثم عن ذلك في اثنا مخروجه وهو مار

• (فصل في حكم الاعتكاف المنذور) • (قوله ليوافق ما تقررا الخ) هذا من جانب المخالف (قوله ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التسابع) انظر ما معنى هذا التفسير وكان الظاهر ان يقول ولا يلزم من ايجاب الجنس بالنية ايجاب غيره بها (قوله وقرل الغزالي لرؤي أياما معينة) أي كان قال سبعة اثنان مثلا كما يؤخذ من قوله معينة ومن قول الاسنوي في تأييده وهو معين لتعين زمن الاعتكاف بالتعيين اهـ وحينئذ فالاعتراض على الغزالي انما هو في كون النية بمجرد ها تكفي في ذلك اما لو تعلق بنية فظاهر انه يلزم فليراجع (قوله ان محل ذلك اذا ساوت الليلة اليوم والام بكف) أي بان كانت الليلة اقصر أي فيكمل عليها من النهار كما في حاشية الشيخ وانظر لو كانت اذول هل يقتضي بمتدار اليوم منها ولا بد من استنباطها (قوله ان يذهب اكثر الوقت في التردد للمنزل) انظر ما المراد باذوقت هما ثم رأيت ازيا دي صرح بانه الوقت الذي نذر اعتكافه

• (كتاب الحج) •

(قوله ويجاب بان هذه اركان للمقصود الخ) هذا الجواب بشهاب حج في امداده سكن قل الشهاب سم انه تكاف بعيد (قوله تلجوا في هريرة خطبنا الخ) هذا الدليل فيه للعمرة فسكان الصواب ذكره عقب قوله في الحج ولا يجب باصل الشرع سوى مرة (قوله من حيث الاداء)

اى امان حيث التعلق فهو حاصل بالتكليف مع الاستطاعة على ما يأتى (قوله أو عن حجة)
 الاسلام هي المرتبة الرابعة وتعارض ما قبلها في الرقب (قوله وقد شرع في بيان ذلك) اى
 ما عدا صورة التذر (قوله أو يقول احرمت عنهما) اى بقلبه أيضا (قوله كما علم مما مر) لم يمر
 له ما يعلم منه ذلك وكأنه توهم انه قدم او ما ذونه عقب قول المصنف فالولى كما فى كلام غيره وانه
 ذكره هناك وسقط من السكتية (قوله حيث جاز ايجابه) اى العبد بان لم يقوت مصلحة على
 الصبي والالزم عاينه غرم زيادة على ثقة الحضر كما قاله شيخنا (قوله كما يفهم ما يجب بسببه الخ)
 اى وهو ميمز كما سيأتى فى الحاصل (قوله أو النياية) عطف هذا على قول المصنف بالمباشرة
 صريح فى أن الشرطين الاتيين شرطان فى المحجوج عنه ويصرح به أيضا قوله الا تى وان لم
 يكاف بالحق اذ هو مكاف فى الجملة وحينئذ فكان ينبغى ان يزيد عقب قول المصنف اذا يابسه
 قوله أو انا وبهذا بخلاف ما فهمه الشهاب حج من جعل الشرطين فى كلام المصنف شرطين
 فى المباشر عن نفسه او عن غيره كما يعلم بمراجعة كلامه فى تحفته (قوله اذا النياية عن غيره
 لموت أو غضب كذلك) هذا لا يصح ترتيبه على ان تعبير المصنف بالمباشرة يجرى على الغالب ولا
 ما قدمه هو فى حل المتن كما تقدم التنبيه عليه فكان اصواب ان يقول اذ من وقعت الاستنابة
 عنه لموت أو غضب كذلك فتأمل (قوله أو بهمه ثم عاد اليه) كان الا صواب ان يقول او تقرأ ثم
 عاد الان هذا قسم قوله وهو فى الموقف لا قسم قوله قبل خروج وقت الوقوف لعدم صحته
 (قوله اذا تقدم الطواف والخلق) اى على الكمال وكذا الوقت قدمه كما فى التحفة (قوله
 ولو كمل من ذكر فى اثناء الطواف) يعنى فى العمرة كما به لم يأتى (قوله فهو كما لو كمل
 قبله) اى فجزئته عمرته عن عمرة الاسلام ولا تجب عليه الاعادة (قوله ويعيد ما مضى) اى من
 الطواف كما هو ظاهر (قوله ووقوع الكمال فى اثناء العمرة الخ) هذا فيه نوع تكرار مع
 ما قبله الا انه اعم منه (قوله ولو فات الصبي الحج) يعنى من أحرم صيبا لمتأق قوله فان بلغ قبل
 الفوات (قوله وسكت الراعى عن افاقة المجنون بعد الاحرام عنه) اى هل يجوز له الحج مثلا
 عن حجة الاسلام او لا واعلم ان فى نسبة السكوت فى هذا للراعى غفلة عما سيأتى فى الشرح عن
 الشبخين كما به عليه حج (قوله قال ابن ابي الدم ينبغى ان يكون كالصبي فى حكمه) يعنى
 تفصيله المتقدم او اقل السوادة وكان الاولى تقديم هذا عنده (قوله لان اشتراط افاقة
 الخ) هو وجه عدم المناقاة وهو لشيخ الاسلام وهو تاويل لا تقبله العبارة كما أشار الى ذلك
 حج (قوله فى اشق الاول) اى شق المنطوق (قوله هذا الذى فى الشرح والروضة الخ) اى
 وهو ضعيف عنده بدليل قوله المتقدم عقب كلام ابن ابي الدم وهو كما قال ان كان من عند
 الشارح (قوله ولو احرم كافر من الميقات) ومعلوم ان احرامه غير صحيح (قوله ثم اسلم) اى
 واحرم بعد ذلك فيهما (قوله فلا ينافى ما مر الخ) فيه انه لا جامع بين المستثنين حتى يحكم بينهما
 بالنمافى المحجوج الى الجواب لان ما مر لا يجاوز ذنبه للميقات بغير احرام شرعى اذ صورته انه
 احرم احراما شرعيا من الميقات لكن فى حال نقصه فلم يجب عليه الدم لما قدمه من كونه اى
 بما فى وسعه ولا اساءة واما ما هنا فصورته انه جاوز الميقات بلا احرام كما هو ظاهر على ان قوله
 اى اذا جاوز الخ انما هو ملحق فى بعض النسخ واعلم انه سيأتى له فى الباب الا تى نصيح اطلاق

عدم لزوم الدم للصبي والعبد في هذه المسئلة تبعاً لابن شهاب وقاسم فليصر (قوله او موصى
 بمنفعته الى ذلك) الظاهر ان مرجع الاشارة سقط من الكتابة فان العبارة الامداد وانما لها
 بعد قوله وصححناه او على الحمل الى مكة او موصى الخ (قوله فيعتبر ذلك) اي وجود الحمل
 (قوله وتقييد الاذرعى الخ) عبارة الاذرعى كما في شرح الروض وهو ظاهر فيمن لا يليق بها
 ركوبها او يشق عليها ما غير هاتفا لا شبه انها كالرجل (قوله كما قاله ابن العماد خلافا لما يحتمل
 الاسنوى) جزم الشارح في شرحه للجهة بما يحتمل الاسنوى من غير ان يذكر ما قاله ابن العماد
 (قوله بحسب ما يليق به) عبارة الامداد ومع أمن لا تنوب بالسفر ومثله في التحفة (قوله وانما علم
 يجب قتال الكفار) أي في هذه الصورة وكان حق المقام الاضمار لان الاظهار موهوم واعلم
 ان هذا الحكم انما هو فيما اذا لم يعبر وابلا دنا ما اذا عبروها فتجب مقاتلتهم مطلقا كما سيأتي
 في محله لا جرم علل ابن حجر بقوله لان الغالب في الخراج عدم اجتماع كلهم وضعف جانبهم
 فلا كافة والوقوف لهم كانوا طعمة لهم وذلك يبعد وجوبه (قوله بخلافه بعده لا يكره) اي
 لا لم بدليل التعليل وما بعده (قوله لقربه من مقصده) هذا مقدم من تأخير وعبارة شرح
 الروض وما بين يديه اكثر مما قطع به فله الرجوع او اقل او اسـ وتواليا الى ان قال لزمه التامد
 لقربه من مقصده في الاول واسـ تواء الجهة بين في حقه في الثاني (قوله لانا نقول عارضه
 ما هو أهم منه الخ) لعل الاولى الجواب بان الخروج من المعصية يتحقق بخروج وجه من البصر وهو
 كما يحصل بعوده يحصل بعبثه الى مقصده فتأمل (قوله ولو محرمات) غرضه منه الرد على شيخ
 الاسلام الذي اراده بقوله خلافا لبعض المتأخرين حيث قال نعم ان كان محرما كان كالمحصر
 (قوله وانه تلزمه اجرة البذرة) أي فلا بد من وجدانها في وجوب الحج (قوله وعمل به ان
 وجد) اي الاصل من وجود المانع او عدمه وقوله والا أي وان لم يوجد (قوله لا للاستقرار)
 متعلق بوجوب (قوله ان يخرج معها زوج أو محرم) أي بان تكون بحيث لو خرجت لتخرج
 معها من ذكر (قوله لان ذكر البريد الخ) في شرح الروض عقب الرواية الثانية المارة بالقطر
 وفي رواية صحيحة في أبي داود يدل اليومين يريدان فكانا سقطت من الكتابة من نسخ
 الشارح كما يدل عليه ما ذكر (قوله واعطاء السفينة من غير عليك) هذا القيد للواقع فلا
 مفهوم له اذ لا يتأتى عليك لانه لا يصح قبوله عليك والولى لا يصح أن يتولى له الطرفين (قوله
 وذلك) يعني الموت وكان الاولى اسقاط هذه الاشارة لايها (قوله ان دخل الحاج) يعني الى
 مكة وهو قيد في الاكتفاء ببعض اماكن الرمي والطواف والسي (قوله ثم مات) الصواب
 حذفه (قوله انم) لا يخفى انه حيث جعل هذا جواب الشرط في امتنان يريدوا واعند قول
 المصنف وجب الاجاج عنه ولعله زادها وسقطت من الكتابة (قوله وبذلك) أي الاجابة
 (قوله لو كان الولد المطيع عاجزا) قال في التحفة أو قادرا اه واخذ الشيخ في الحاشية بمفهوم
 هذا القيد ثم استظهره والظاهر انه بحسب ما فهم ولم يطالع على ما قاله في التحفة فليراجع (قوله
 على المبدول له) اللام للتعليل أي المبدول لاجله (قوله وفي المجموع الخ) صدر ما في المجموع
 هو ما في البيان وانما ساقه بهذه لبيان حكم الاجنبي (قوله والواجب) أي من الوجهين
 فهو في الاجنبي خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من رجوعه للمسئلتين وعبارة الاذرعى وقال

البحر في تعليقه بعد قوله ان الاصح انه لا يلزم قبول المال وقال الشيخ ابو حامد اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلزم من صحح عنك يلزم كالمثل له الطاعة والاصح انه لا يلزم لانه في ضمنه تقليد منه المال اه وهو كما قال وادعى الرويانى ان المذهب ما قاله ابو حامد اه كلام الازرى (قوله سواء اذن له المطاع ام لا) هذا لا ينافيه انه لا يصح حجه عنه الا باذنه لان الكلام هنا في مجرد الاستقرار كما لا يخفى (قوله ووجوب قبول المطيع) المصدر مضاف لمفعوله

* (باب المواقيت) *

(قوله وهو) أى الحج المضاف اليه اشهر (قوله قال ابن العراقي) أى فى مقام اختصار كلام المهمات فلا ينافيه قوله بعد ذلك والسؤال معه باق لانه تعقب منه الكلام صاحب المهمات فاندفع ما قد يتوهم من التنافي فى طرق كلامه (قوله ان ما ذكره الرافي جواب عن السؤال الخ) اعلم ان حاصل جوابي للاصحاب وصاحب المهمات واحد وهو اختيار الشق الاول من شق التريدينى كلام ابن داود غاية الامر ان الاصحاب يقولون حذف التامة تغليباً لىالى المرادة مع الايام فالمراد بالىالى فى كلامهم لىالى تلك الايام التسعة كما يعلم من كلام والده الشارح وانما لم يتعرضوا لىالى العاشرة لان المستشعر كل لم يسأل عنها خلاف ما يوهمه قول ابن العراقي والسؤال باق معه الخ وصاحب المهمات يقول حذف التامة لحذف المهدود وما تقررى هذه القولة والتي قبلها يعلم ما وقع فى حاشية الشيخ هنا (قوله ومرادهم ان هذا وقت الخ) انظر ما مراد الشارح بسياق هذا تعقب كلام الرافي هل مراده تعقبه به او مجرد اثبات المناقاة بينهما او الاشارة الى انهما متغايران وحينئذ فوجه المغايرة وما فى حاشية الشيخ لا يشفى فليجروا وسياق فى الباب الا ترى ما يدل على اختياره لكلام الرويانى (قوله وايضاً فالغلط هنا الخ) قد يقال هذا فرق بالحكم اذا صار عدم الاجزاء هنا مطابقاً بخلافه فى خطأ الوقوف وهو الحكم المدعى الذى هو محل النزاع والفرق انما يكون بشئ يرجع الى المعنى كما هو ظاهر فتأمل (قوله فهو كالوقوف فى الثامن) هذا التشبيه كالأى بعده بقتضى بطلان الاحرام من أصله وهو خلاف المدعى من انعقاده عمرة (قوله أى فى ثلاثة أعوام) تفسير لقوله متهرفات (قوله وانه يمنع حجتان) معطوف على عدم الفرق (قوله وتما كذا فى رمضان وفى أشهر الحج) قد يقال انه يؤخذ مما يأتى من أفضلية الافراد على التمتع ان محل التأكد فى أشهر الحج فيمن لم يرد الحج فى عامه فليراجع (قوله فان عاد اليها قبل الوقوف الخ) هذا مفهوم قوله فيما مر فلوا حرم بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع اليها الخ لا تعاق له بما قبله كما قد يتوهم (قوله بخلاف ما لو وصل اليها) أى الى مسافة القصر (قوله بالاحرام من باب داره) متعاق باستشكال (قوله والمد مع فتح الشين) أى ومع الهمز كما هو ظاهر (قوله وحدها طولاً) أى حد اقليمها وما ينسب اليها (قوله ابن بصر بن نوح) عبارة الدميرى ابن بصر بن سام بن نوح فلعلى قوله ابن سام سقط من الشرح من النسخ (قوله لكل منزل عن نجد من بلاد الحجاز) كذا فى النسخ وصوابه كما فى الدميرى لكل منزل عن نجد أى بلاد الحجاز (قوله اجتهاد منه) وافق النص مراده به اجمع بين ما وقع للاصحاب من الخلاف فى ان ذلك بالنص وباجتهاد عمر رضى الله عنه كما حكاه الازرى فكذا يقول لا خلاف بين الاصحاب فى المعنى لكن استدل لاه فيما يأتى اقول المصنف

فان ساذى ميقاتنا احرم من محاذاته بقوله لما صح ان عمر رضي الله عنه حدد لاهل العراق ذات عرق الخ صريح في انه ليس الا بجهاد عمر والالم يتم به الدليل لما ذكره كالا يخفى (قوله فلو جاوزهما يريد بالنسك الخ) هذا هو ثمة كونه يحرم من ابعدهما من مكة والا فالصورة ان المحل الذي يحرم منه فيه محاذات الميقاتين معا فلا وجه لنسبة الاسرام لاحدهما دون الآخر وعبرة الروض فان قيل فاذا امتوا في القرب فكلاهما مباحاته قلنا لا بل بميقاته الابعدا الى مكة وتظهر فائدة فيما لو جاوزهما يريد بالنسك ولم يعرف موضع المحاذاة الخ (قوله وهو كذلك) أي كما مر (قوله ويستثنى من كلامه ما هو صبي او عبد بالميتات غير محرم الخ) اعلم ان ما ذكره هنا عن ابي شعبة وقاسم في الصبي والعبد يخالف ما ذكره في الباب المتقدم من النص من لزوم الدم - ما حديثه لكن يؤخذ مما لحقه هناك في بعض النسخ كما قدمنا التنبه عليه ان محل ما هنا اذا نحر جابغرا ذن الولي والسيد وما هنا في ما اذا نحر جابانهم ما وان كان الشارح وضعه هناك في غير محله كما تقدم التنبيه عليه (قوله فمن اراد الحج والعمرة) بدل من لفظ الحبر

* (باب الاسرام) *

(قوله بان الاسرام بالحج يحافظ عليه ما أمكن) الاولى حذف لفظ الحج (قوله فالوجه صرفة الى العمرة) أي بالنسبة بقريته ما بعده (قوله ويكون كمن احرم بالحج في تلك الحالة) أي حيث انعقد كما قدمه عن الرواية وهذا البناء هنا عليه يدل على اختياره له (قوله بصورة اسرام قاسم) أي باطل أما في الكفر فواضح وأما في الجماع فصورته ان يحرم بجماعه او يجوز بقاء الفساد بالنسبة للجماع على ظاهره وصورته ان يجماع معتمرا ثم يقرن فان اسرامه بالحج يقع قاسدا (قوله أي تعسر) هذا لا يقبله المتن بعد قوله بموته الا ان يقال انه لمجرد التمثيل (قوله نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره الخ) كلام غير منتظم بحسب ما رأيت في النسخ واصل ذلك من الامداد وحاصله ان الحواوي الصغيرة غير بالتعسر كما تقدم في الشرح فعدل عنه الارشاد في اختصاره الى لفظ التعذر لما يشبهه من تشبته فرد الشهاب حج في امداده ثم قال نعم لو قيل فائدة التعبير بالتعذر انه ما دام يربو واتضح الحال يمتنع عليه نية الافراد والقران لانه يورط نفسه في ايمام ونعاطي ما يحتمل الحرم من غير ضرورة فكان التعبير لاجل ذلك بالتعذر اصاب منه بالتعسر لم يعد اه فتصرف فيه الشارح بما ترى فليحذر (قوله لم يتحصر) لا يخفى ان جعل هذا جواب الشرط محجوج الى واو قبل قول المصنف جعل نفسه قارنا (قوله جعل نفسه قارنا) أي أو مفردا وكان الشارح ذكره وسقط من النسخ بدليل أخذه مفهومه فيما ياتي في قوله أما اذ لم يقرن ولا أفرد (قوله في الحالين) يعني على التقديرين

* (فصل في ركن الاسرام) * (قوله ركن أن يتلفظ بما يريد) مكرر مع ما مر قريبا (قوله كما قاله ابن المقرئ) سبق نظروا لافه ومنقول لمذهب وابن المقرئ انما قال مسئلة ما اذ لم يكف للوضوء أيضا التي ذكرها الشارح عقب هذه وعبارة ابن المقرئ في ووضه على ما في بعض نسخه نصها والعاجز عنه يتيمم مع الوضوء أو بعضه ان قدر عليه انتهت قال شارحه وقاس المصنف على الوضوء بعضه اذا جهز عن اتمامه ثم قال وتلد به يحتمل انه يتيمم ببقية الوضوء ثم

يقيم ثانياً عن الغسل ويحتمل أن يقيم تيمماً واحداً عن الغسل والأوجه الأول أن لم ينوبما
استعمله من الماء الغسل والأول الثاني أنه فلفظه الشارح هنا فيما ذكره (قول المصنف ودخول
مكة) أي إذا لم يغتسل لدخول الحرم من محل قريب من مكة أخذاً عما يأتي (قوله أخذاً مما هو
انظر ما مراد به ما مر (قوله إذا لا غسل المسبوبة إذا قامت لا تقضي) هذا مصادرة أذهو محل
التزاع (قوله عند المشعر الحرام) ظرف للوقوف كقول المصنف غداً في الحرم فلا تنافي بينه
وبين قول الشارح بعد نصف ليلة النحر (قوله كما عبر عنه الشارح بقوله لزمها الخ) فيه أن
ما في كلام الشارح ليس في خصوص المحمدة بل في عموم المعتدة والوجهان فيهما مذكوران
حتى في كلام الأذري الباحث ما ذكره عبارته وينبغي أن يستثنى من جواز الاستدامة ما إذا
لزمها الإحداد بعد الإحرام وكذا المبتوتة على أحد الوجهين ففي وجوب إزالته عليها
وجهان اهـ وعبرة الشارح المحلى ولو تطيب المرأة ثم لزمته أعدة يلزمها إزالة الطيب في وجهه
لان في العدة حتى أدى فالحقيقة فيه أكثر انتهت والحاصل أن ما في كلام الشارح المحلى ليس
عبارة عن بحث الأذري كما قاله الشارح (قوله خلاف ما قالوه ثم) هو تابع في هذا التعبير
لشرح الروض لكن ذلك تقدم ما يسوغ له هذه الحالة بخلاف الشارح وعبارته ومحملة أي
كراهة المصبوغ في صبغ غيره زعفران أو عصفر لما مر في باب ما لا يجوز لبسه أنه يحرم لبس
المصبوغ به ما وإنما كرهوا هذا المصبوغ بغيره ما خلا ما قالوه ثم الخ (قوله روى مسلم) عبارة
شرح الروض وروى مسلم بواو العطف ولعله اسقطت من نسخ الشارح من المكتبة وخبر
مسلم هذا دليل للمستثنين كما صرح به شرح المنهج وحيث قد فلا حاجة للقياس (قوله أي
اجتماع) تفسير للاختلاط وقوله وانفراق ليس من مدخول التفسير بل هو معطوف عليه وأما
قوله وركوب وتزول فهو مكرر مع ما مر في المتن

* (باب دخول مكة) *

(قوله لا في رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الاختيار) لفظ لذلك علة للوقوف المقدر المنق
أي لا الوقوف في رأس الردم فلا يسن لأجل الدعاء المتقدم لا تفاءسببه من رؤية البيت بل
انما يسن لكونه موقف الاختيار فالخاصل أن سن الوقوف به لا مريين الدعاء عند رؤية
البيت وكونه موقف الاختيار فثبت زال الأول بقى الثاني فيجب الوقوف له وبهذا يدفع
ما في حاشية الشيخ من الحكم على نسخ الشارح بأن فيه اسقاطاً (قوله وذهب الأذري في غيبته
الخ) أي وما ذهب إليه ضعيف بدلالة ما قدمه الشارح (قوله ولا بالتأخير) معطوف على قوله
ولا يقوت بالجلوس (قوله فانت تحية المسجد) أي فإذا لم يجلس وصلى ركعتي الطواف فلا
تقوت بمعنى أنها تندرج فيها كما هو ظاهر (قوله أن لم يكن في أشهره) أي أو كان ولم يمكنه
أدراكه ثم إن قضيته أنه لا يستحب له الإحرام بالعمرة في أشهر الحج وإن لم يرد الحج في تلك السنة
والظاهر أنه غير مراد والافتراض ما قدمه من استحباب أكثر الاعتناء في أشهر الحج وقد
قدمنا تقديمه أخذاً من تفضيلهم الأفراد على التمتع بما إذا لم يرد الحج من سنته فالحمل ما هنا
على ما إذا أراد الحج من سنته وإعلم أنه يوجد في نسخ وأقبل قوله أن لم يكن والصواب حذفها

• (فصل فيما يطاف في الطواف) • (قوله وحاصله) هو تابع في الاتيان بالضمير للامداد من جملة ما تبعه فيه في هذه السواداة قائمها اكن ذلك لما ذكر كلام الاستنوي قال عقبه وفيه كلام ذكرته في الحاشية يعني حاشيته على ايضاح المناسك ثم قال وحاصله الخ فالضمير يرجع الى الكلام الذي ذكره في الحاشية بخلاف الشارح فانه لم يقدم له مرجعا وان صح في عبارته في حد ذاتها مع قطع النظر عن تبعيته للامداد ان يقال الضمير يرجع للحكم المعلوم من المقام أي وحاصل الحكم في المسئلة (قوله) كما أتى به الوالدرجة الله تعالى لوجوب الاعادة الخ في هذا التعليل رجوع الى ما ذهب اليه الاستنوي الا أن يجعل محل الفرق قوله مع التدرية (قوله) ويسقط عنه طواف الوداع بذلك) أي يفقد الطهورين وقوله وبالحجاسة الخ أي وان كان له فعلهما معها كما مر (قوله لانهم توسعوا الخ) تعليل الاول (قوله هذا والاوجه محل الكراهة الخ) انظر ما مراده بالكراهة (قوله ان خلف المقام أفضل من سائر بقاع المسجد) خبر ان ومراده بكلامهم ما قالوه في افضلية فعل الركعتين خلف المقام (قوله ينافيه قولهم الخ) من جملة مقول قول من ادعى وكان الاثنان ان يأتي فيه بالقاء والواو (قوله لان افضلية فعلهما الخ) هو وجه الرد (قوله ثم ما قرب منه الى البيت) أي من الحجر (قوله ثم الى وجه الكعبة) صادق مع البعد فيه بدمع المرتبة الاسمية ان صلاتهم سما في آخريات المسجد من جهة الباب أفضل منه بالقرب ولو وجد من الكعبة من غير جهة الباب فانظر هل هو مراد (قوله ثم بقية المسجد) أي من غير جهة الباب على ما مر (قوله ما يغلب على الظن بتركه تركة الطواف) كذا في النسخ ولعل افظ بتركه محرف عن قوله بتركه كذا (قوله وهذا لا بد منه والواقع للعامل) في اطلاقه نظر اذا فرض انه لم ينو له نفسه ولا له ما أي بان لم ينو شيئا ونواه للمعمول او اطلق وهو في الاشيرة قريب اخذ ما يأتي بخلافه في الاولين كما هو ظاهر ومعلوم ان شرط وقوعه ان يكون متصفا بشروط الطواف (قوله اجزا فمما) لعل في بمعنى عن

• (فصل فيما يختص به الطواف) • (قوله بشرطه) أي خذوا المطاف (قوله فان الواجب استيعاب المسافة الخ) في هذا التعليل للمقصود نظرا لا يخفى لصدقه بقطع المسافة بين الصفا والمروة لامن المحل المعروف كالمسجد مثلا (قوله وبعض درج الصفا محدث فليحذر الخ) بين الشهاب ابن حجر ان ذلك بالنسبة لازمنة متقدمة والافلا ان قد ارتدت تلك الدرج بل وبعض الدرج الاصلي (قوله من حيث كونه ركنًا) أي فافضلته اغنيته (قوله وما نظريه) المنظر هو الشهاب حج في امداده (قوله بل قد يدل على ما قلناه) كان الاولى أن يقول بل قد يعارض بنظريه بان يقال الخ (قوله وقد بان بما ذكرته) كان ينبغي ان يقول قال أي المنظر وما ذكرته الخ (قوله يرد بان البداءة) في هذا الرد نظرا لا يخفى (قوله وكذا المن أحرم بالحج من مكة اذا طاف للوداع الخ) في هذا التصوير نظر لانه يطل حينئذ كونه وداعا (قوله ردا عليهما) أي على البندنجي والعمراني (قوله بان الرقي مطلوب لكل احد) فيه، صادرة لان التلصص لا يسلمه

• (فصل في الوقوف بعرفة) • (قوله وقضية كلامه) لعل المراد بطريق مفهوم الموافقة المساوي لما يذكروه مقيس على ما ذكره ولهذا جعله من قضية كلامه لامن صريحه (قوله

نذب ان يخرج بهم قبل الفجر) أي فان لم يفعل هذا المندوب وتحتاف الى ما بعد الفجر وجب
 عليه المسكت الى صلاة الجمعة ان لم تأت له بعد نحر وجهه فلا منافاة بين نذب النحر وج قبل الفجر
 وبين حرمة السفر بعده كما لا يخفى (قوله كخفاف) أي او كنخوف فتخلف فهو مثال للعذر
 (قوله في مسجد ها) أي متى وهو مسجد الخيف وكان الاولى خلاف هذا التعبير (قوله
 وان يعود في طريق غير الذي ذهب فيه) ليس هذا مكر راع ما مر من انه يذهب من طريق
 ضب ويرجع من طريق المازمين لان هذا أعم والاصل ان السنة ذهابه من طريق
 ورجوعه من اخرى والاولى ان يكون الذهاب من طريق ضب والرجوع من طريق المازمين
 فليراجع (قوله وظاهر ان محل ذلك فيما كان معهود الخ) وظاهر انهم في هذه الايام
 يقصرون ويجمعون في مكة اذا دخلوها وبعد نحر وجههم منها الى عرفات حتى يرجعوا اليها بعد
 ايام منى لان بدخولهم الى مكة قبل الوقوف لا يقطع سفرهم لانهم لم ينووا الإقامة بهم في هذا
 الدخول أربعة أيام صحاح لان دخولهم اليها الآن في الغالب اما في الخامس او الرابع او نحو
 ذلك ثم يخرجوا الى عرفات في الثامن (قوله وأفضل ما قلت الخ) أي عشية عرفة كما في روايات
 (قوله وقال أحمد لا بأس به) ينبئ تأخير عن قوله الى انه لا كراهة في التعريف بغير عرفة والا
 فهو يوهم ان الضمير في به من كلام الامام أحمد يرجع الى نفي الكراهة وليس بمراد لان كلام
 الامام أحمد في اصل التعريف المذكور (قوله والازدلاف التقريب) كذا في النسخ ياء
 تحية قبل الباء ولعلها زائدة من الكتبة والافاقياس حذفها كما تقدم في كلامه آنفا على
 ان هذا الاسجة اليه مع ذلك ثم رايت ما حذف في نسخة (قوله كغيرهم) أي وان زاد غيرهم
 بصلاة النفل المطلق المنفي عنهم فيما مر (قوله من ارض عرفة) ظاهر التقييد بالارض انه
 لا يكفي الهواء كان مر به اطائرا وكان الفرق بينه وبين الاعتكاف ان المسجد يثبت حكمه
 الى السماء الدنيا كما صرحوا به بخلاف عرفة فان المقصود نقص البقعة ولم ارهم تصريحها
 بان لهوائها حكمها فليراجع ثم رايت سم نقل عن الشارح عدم الصلة (قوله لعدم اهليتهم)
 عبارة الامداد التي هي أصل هذه عقب قول الارشاد ولو بنوم لا انحاء نصها وجنون او سكر كما
 في الصوم لانهم ليسوا بالخ فرجع الضمير المغمى عليه والمجنون والسكران فاعل الاخيرين
 سقطان نسخ الشارح من الكتبة ثم قال في الامداد عقب ما صر فيه مع المجنون نفلا كما
 نقله الشيخان عن التتمة واقراء فينبغي الولي بتمية الاعمال على احرامه السابق وقيل لا يقع
 واطال الاسفوى في الانتصار له الى آخر ما ذكره فصور وقوعه للمجنون نفلا اذا بنى له الولي على
 احرامه السابق فافهم انه لا يكفي حضور المجنون بنفسه وكأنه انما صور به ذلك لقول الاذرى
 رد على كلام التتمة والذي تفهمه نصوص الشافعي وكلام الاصحاب ان كل من خرج عن
 الاهلية بمجنون أو انجاء فانه الحج كن فاته الوقوف رأسا وحضوره عرفة كعدمه ثم ساق نص
 الشافعي في الاملاء الصريح فيما قاله لكن في النص المذكور والتصريح بما يرد هذا التصوير
 الذي صور به الشهاب ابن حجر ايضا كما يعلم مما رجعت عنه وكأنه اخذ هذا التصوير من تشبيه
 صاحب التتمة للمجنون المذكور بالصبي الذي لا يبز فليراجع واليصرر والينظر ما وجه
 التفرع في قول الشارح كاشهاب المذكور وفيه مع حج المجنون نفلا (قوله لاحال) أي لان

الحال مفيدة فيه. وان الحكم قاصر على ما لو كان الوقوف في حال الغلط فتخرج الصورة
 المارة في كلام الشارح (قوله ما اذا وقع ذلك بسبب الحساب) اي فلا يجزئهم ووجهه نسبتهم
 الى التقصير في الحساب (قوله لانه لا يدخله القضاء اصلا) بمعنى انه لا يصح في غير يومه
 الخصوص في غير الغلط المار والانه يوقى بالانقضاء كما ياتي (قوله وشهد به فردت شهادته)
 ليس بقيد فالمدار على انه رآه (قوله قبلهم لامعهم) ظاهره وان لم يمكنه الوقوف الامة هم (قوله
 وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره) وانظر هل يجري هنا ما مر في الصوم بالعمل بالحساب
 * (فصل في المبيت بمزدلفة) * (قوله من التلاوة والذكر والصلاة) المراد بالصلاة هنا المعنى
 اللغوي المرادف للدعاء المار في كلامه ويدل على هذا انه لم يذكر الدعاء كما ذكره في ما مر او مراده
 بالصلاة الراتب غير النقل المطلق حتى لا ينافي ما مر له وهذا أولى من حمل الشيخ لها على الصلاة
 عليه صلى الله عليه وسلم للاستغناء عنها بالذكر ثم ان ما ذكره الشارح هنا مكرر مع ما مر (قوله
 فكما لو دفع من عرفة ثم عاد اليها) أي على الضعيف او المراد التشبيه في أصل الطلب الصادق
 بالنسب (قوله ويأتي فيه) أي في أصل الحكم المتطرف به وكان الأولى تقديم هذا على النظر
 (قوله وان رد) أي النظر والرأيه هو الشهاب حج في امداده وهذا من الشارح تصريح
 بالرضا بالنظر (قوله واختار الحصول) أي هناك وعبارة الشارح هناك ولا تحصل فضيلة
 الجماعة كما في المجموع واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها ان قصدوا الولا العذر
 (قوله على ان الفرق الخ) هذا ترق في القول بعدم الحصول هنا أي وان قلنا بالحصول هناك
 على ما اختاره غير صاحب المجموع فلا نقول به هنا للفرق المذكور (قوله عطف على يتنون)
 يلزم عليه ايها انه واجب كالمعطوف عليه (قوله ان لم يكن) أي الحصى وقفا على المسجد
 (قوله ومن جلة ذكره) يصح رجوع الضمير اليه تعالى وإلى المشعر الحرام وإلى الشخص وهو
 اضعفها (قوله ومالوا أخذها متفرقة) أي في الزمان بقرينة ما به منه (قوله اذ لا يلزم من
 البناء الترجيح) لا يناسب ما صدر به العبارة من اعترافه بان الروضة تقتضي ذلك فكان ينبغي
 ان يدل الاقتضاء بالايهام أو نحوه (قوله أي شعر الرأسكم) انما لم يقدر المحذوف مضافا فرارا
 من زعم الاسنوي الا في لكن قد يقال ان هذا غاية ما فيه ان فيه بيان ان الاضافة على معنى
 اللام فلم يخرج عما قاله الاسنوي (قوله او بعضه كما قاله الاسنوي) مراده بذلك ان الشعر
 لو كان يعض رأسه فقط يسن له امرار موسى على الباقي وان كان سياقه المذكور غير صحيح
 كما لا يخفى (قوله وصرح القاضي بانه يندب له مقصر أيضا الخ) هذا ليس في خصوص ما نحن
 فيه من كونه لا شعر برأسه بل هو وما به حكم عام (قوله قبل صلاة الظهر) اي ولو بعد دخول
 وقتها بقرينة ما ياتي في الجمع (قوله وهي الرمي الخ) هذا الحل من الشارح يوجب ان يصير قول
 المصنف يسن ترتيبها الذي كان خيرا لهذا في كلامه خيرا ثانيا لقوله هو وهي وخبره الا قول قول
 المصنف الرمي (قوله وقدر الطواف والخلق الخ) كذا في شرح الروض في محل ذكره في محل
 آخر ساق خبر انه صلى الله عليه وسلم بعث ام سلمة لتطوف قبل الفجر وحينئذ قد يقال الطواف
 منصوص عليه بما هو اصرح من الرمي فهلا جعل اصلا وقيس عليه وهل يحتاج للقياس مع
 وجود النص على ان النص هنا غير مسلم كما ياتي الا ان يقال قوله قبل الفجر متعلق ببعث (قوله

انه صلى الله عليه وسلم عاق الخ) فيه انه صلى الله عليه وسلم لم يعلق بل الذي في التجربة ارسل ام
سلفه فوقع انها رمت قبل القبر وان كان الظن به انتم لم تفعل ذلك الا عن اذن (قوله
وعبارته) اي المصنف تبع المعبر بعينه (قوله فلم يتوارد كلامهما) كذا في النسخ ولعل
ما زائدة من النساخ والصواب كلامه اي الرافي ويجوز رجوع الضمير الى الموضعين من
كلام الرافي (قوله ان لم يفعل) صريح في ان المراد بالخلق هنا خلق الراس الذي هو
احد الثلاثة المذكورة ويلزم عليه انه يقتضي ان هذا الخلق لم يعمل له الا بعد فعل الاخرين
فينافي ما الكلام فيه وهو تابع فيه للجلال المحلى وما المانع من ارادة باقي شعور البدن فليحذر
قوله وان لم يجعله نسكا) انظر ما موقعه ولعل كلمة ان بعد الواو زائدة ومع ذلك يلزم عليه تناف
في اطراف الكلام كما يدرك بالتأمل (قوله التي بوجوب تعاطيها) كذا في النسخ ولعله سقط منه
كلمة لا قبل قوله بوجوب من النساخ حتى يوافق كلام غيره والمعنى

• (فصل في المبيت بمعنى) • (قوله لان الشافعي رضى الله عنه نص فيها بخصوصها على ذلك) أي
ومستند نصه ما عرف في الشارح من انه لم يرد فيها المبيت بخلاف مني (قوله وان كان الراي فيها)
لعل المراد وان كان واقفا في محل الرمي لكن هذا سياقي في كلام المصنف (قوله قال الاذري
يخرج من هذا مسئله الخ) مرجع الاشارة في كلام الاذري هو الاقي في كلام الشارح بعد
في قوله ولو تفرق قبل الغروب ثم عاد الى مني لحاجة الخ فكان الصواب ذكره قبل هذا لينتظام
الكلام وعبارة الاذري ولو تفرق قبل الغروب ثم عاد اليه اقبله او بعده فله التفرق في الاصح فلو
تفرع بالمبيت لم يلزمه رمي الغد نص عليه الشافعي رضى الله عنه فيخرج منه مسئله حسنة الخ
وحاصل مراده ان هذا الذي نص عليه الشافعي حمله في دفع الائم والفدية فيها كان يفعل في
زمانه من تقرأ أمير الحج ضحوة الثالث بان يتقروا في اليوم الثاني ثم يعودون الى مني فاذا بانوا
الليلة الثالثة فهم متبرعون بها فلا يلزمهم رمي الثالث وقد اقصح هو بهذا المراد فيما بعد حيث
قال وطريق من اراد المبيت بمعنى الليلة الثالثة ولا يمكنه التفرق الاول ان يفارق مني بعد رمي
اليوم الثاني قبل الغروب ثم يعود اليها ويبيت بها فاذا أصبح بها فلا رمي عليه فينفر متى شاء
ويحرم بالعمرة متى شاء اه وقد يقال لم لا يكون الخوف المذكور عذرا مطلقا للائم والفدية
أخذ مما سبى في قول الشارح ويعذر في ترك المبيت وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس
او مال الخ فاذا سقط المبيت المتبوع بالرمي من أصله به هذه الأعذار سقط بهض تابع اولى
فليحذر وجماعه تقرر يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله واستنبط البلقيني الخ) تعقبه الشهاب ج
في الحفة ثم قال وسأني آخر الجملة ما يعلم منه الرابع في ذلك (قوله فالأوجه عدم الاجزاء)
أي قائلا ذلك المدعى فالأوجه عدم الاجزاء (قوله وهيمة الخذف) أي وهي مكروهة أيضا
وعبارة الحفة ويكرهها كبر وأصغر منه وبهيمة الخذف للنهي الصحيح عنها الشامل للحج وغيره
(قوله وصرف الرمي بالنية لغير الحج كان رمي الى شخص الخ) الفرق بين هذا وبين ما عرف في قوله
ويشترط أيضا قصد الجرة بالرمي فلو رمي الى نسيها الخ انه هذا رمي الى الجرة لكن صرف هذا
الرمي عن رمي الحج بقصد الشخص الذي هو فيه أمثلا وأما هنا فانه رمي الى غير الجرة وان وقع
فيها فالخلاص ان هذا تصرفه عن المرمى وهذا تصرفه عن الرمي أي المعتبر (قوله ومثورة

المحبوس بحق) أى الذى له الاستئابة بان يكون عاجزا عنه وهو الحق المراد فى كلام
المجموع لا الحق الذى هو مذهبهم ما فى النص وغيره مما يأتى كما يعلم من جمع والده الآتى وكان
الأصوب تأخير هذا الى ما هناك وجعله مثالا فى كلام والده (قوله وقد حكى ذلك) يعنى
ما شرطه ابن الرفعة وهو من جملة كلام المجموع أيضا كما يعلم من عبارة شرح الروض ونصها
قال فى المجموع ولو بحق بالاتفاق لكن شرط ابن الرفعة ان يحبس بغير حق وذكر ان البند ينبى
حكا عن النص قال الزركشى وهو الذى فى الحاوى الخ (قوله وسـ) يأتى فى المحصر) هذا من
الزركشى تقوية لكلام ابن الرفعة بالقياس على المحصر (قوله اذ ~~كلام~~ المجموع فى حق
عاجز) يجوز قراءته بالاضافة فحق هنا بغير معنى الحق فيما تقدم فكانه قال بالنسبة لعاجز عن
ادائه ويجوز قراءته بالتأنيؤين فيكون الحق بمعنى المتقدم لكن يتعين فى عاجز الرفع والتقدير
فى حق هو عاجز عن أدائه ولا يجوز فيه الجرحية فتدو صفة الحق كما لا يخفى وأما قوله الآتى فى حق
فأدر على ذلك فيتعين فيه الاضافة كما هو ظاهر (قوله وبالثانى ابن الصباغ) المناسب وبه
فى الثانى ابن الصباغ الخ (قوله بعد قضاء مناسك) أى ان كان فى مناسك فلا يجب عليه مادام
فى المناسك والافه واجب على كل من أراد الخروج من مكة ولو سحلا لا بقية الآتى به على
المعتمد الآتى انه ليس من مناسك الحج ولا العمرة فتنبه (قوله تلزم مسلم السابق) دليل لما فى
المتن (قوله لان اشتغل بركعتي الطواف) هذا علم عامر (قوله قال فى المهمات الخ) الطاهر
انه لا يرتضى ما فى المهمات بدليل اقتضاه على مجرد نقله عنها بعد جزمه بان العبادة ونحوها
تضرب ليراجع (قوله وفى انه يلزم الاجير فعلة) أى عن المستأجر بحيث اذا تركه يرجع عليه
بقسط من الاجرة والافه واجب مطلقا كما علم عامر (قوله لان الرخص لا تقاس) اهله
سقط قبله من النسخ أحدهم لا يلقى أو نحو ذلك من الكنية (قوله لان الرخص لا تقاس)
هذه طريقة على ان هذا قد يأتى ما سأتى عقبه عن الأذرى (قوله وقال بعض العصريين)
من جملة كلام الأذرى (قوله بمكة) أى غالباً والافس يأتى ان من تلك المواضع عرفان ومـ
بعدها

• (فصل فى بيان أركان الحج والعمرة) • (قوله مع عدم جبر تركه بدم) أى حتى لا يرد نحو
الرمى (قوله وعلم من هذا انه لو أتى بنفسك على حدثه لم يكن شئ الخ) أى حقيقة والافه وافراده
بجأزى كما صرح به الشهاب حج كغيره وسيعلم من قول الشارح اما غير الافضل الخ (قوله
وان يحرم بحج فقط او عمرة فقط) أى ولا يأتى بالآخر من عامه (قوله وأما الافراد الذى هو
افضل فسيأتى بيانه) صوابه فقدم بيانه اذا لا آتى انما هو مجرد ذكر ان الافراد افضل واما
بيانه فهو الذى مر على انه لا حاجة الى هذا من أصله (قوله فلا يتصرف) أى الاحرام (قوله
وعلم من تقييد العمرة بالصحة انه لو أفسد الخ) لا يخفى ان خصوص الانعقاد فاسد لم يعلم من
هذا التقييد على انه كان الأصوب عدم التقييد ليشمل المتن القران الصحيح والفساد كما
منع الشهاب بن حجر (قوله قبل الشروع فيه) أى فى الطواف (قوله لان الاصل بجواز
ادخال الحج على العمرة) يعنى ان الاصل ان ما أتى به من ادخال الحج على العمرة وقع جائزا
(قوله لقونه) أى فرائض النكاح (قوله فى أشهر الحج) انما قيد به كلام المتن مع ان التمتع أعم

من ذلك كما يعلم مما يأتي لان الكلام في التمتع الذي هو احد الوجوه الثلاثة في تادية النساكين فهو
 نظير تقييدهم بالافراد بالافضل والقران بالاكمل (قوله وشمل كلامه بالواو اعترق قبل اسم الحج
 الخ) هو تابع في هذا التعبير للامداد لكن شمول الارشاد لما ذكر ظاهر لانه صور التمتع
 والقران ثم ذكر ان ما سواه ما افراد فشمّل ذلك مصحح للامداد ما قاله بخلاف ما في الكتاب فانه
 صور الافراد بصورة خاصة لا شمول فيها (قوله ان قوله من يلمه ومن مكة مثال لا قيد) هما
 قسدا للتمتع الموجب للدم الذي هو احد الصور الثلاثة في تادية النساكين كما علم مما مر (قوله
 وأفضلها الافراد) أي المتقدم في كلامه الذي هو الافضل وحينئذ فلا حاجة لقول
 الشارح ان اعتمر من عامه لانه صورة المسئلة (قوله وبيان المفرد لم يرجح ميقاتا ولا استباح
 المحظورات الخ) عبارة الامداد وبيان المفرد لم يرجح ميقاتا ولا استباحة المحظورات كما للتمتع
 ولا اندراج افعال العمرة تحت الحج كالقادر ان انتهت فاعل استباح في كلام الشارح بكسر
 التاء مصدر مفعولا ايرجح واسقطت الكتابة القابعة بكلمة لا من قوله ولا اندراج أي ولا يرجح
 استباح المحظورات ولا يرجح اندراج الحج فتراجع لكلام الامداد (قوله فلتطيب قلوب اصحابه)
 أي بعضهم وهم الذين تمتعوا كما يعلم مما يأتي (قوله عند امره) تعليل في المعنى لعدم الموافقة
 يعني انما كان عدم موافقة تسميه لاجل أمره لهم بالاعتماد (قوله والموافقة لخصه) بالها هذا
 المعنى الخ) أي فوافقه صلى الله عليه وسلم لهم في التمتع لما فيها من تطيب قلوبهم اهم عنده من
 فضيلة خاصة بالنسك وهي الافراد الذي أتى به ولذلك نفى موافقتهم (قوله كما انه صلى الله عليه
 وسلم أدخل الحج على العمرة) صوابه أدخل العمرة على الحج (قوله وقد يجاب عنه بنحو ما مر
 الخ) هو تابع في هذا الامداد لكن ذلك تقدم الجواب في كلامه ثم بخلاف الشارح وعبارته
 ثم أعني الامداد وفي المجموع عن الشافعي والاصحاب كراهة تسمية الطوفة شوطا ودورا اذ لم
 يرد لان الشوط الهلال ثم اختار انه لا يكره لوروده في الصحيحين واعترض بانه من قول الراوي
 ولو ثبت رفعه جازمه على بيان الجواز كسمية العشاء عتمة مع كراهته ويرد بان الاصل
 عدم الكراهة الالاميل خاص وكون الشوط الهلال لا يقتضي بمجرد كراهة انتهت (قوله
 لان ما خرج عن مكة مما ذكر تابع لها الخ) هذا لا يلاقي الاشكال لانه ليس الاشكال بين مكة
 وما هنا حتى يجاب عنه بما ذكر بل الاشكال بين مسألتين كل منهما متعلق بخارج مكة وحاصله
 لم يجعلوا احدهما كمكة في ان سائر بقاعها كاشي الواحد ولم يجعلوا الاخرى كذلك وحينئذ
 فقوله لان ما خرج عن مكة مما ذكر تابع الحج موجود في كلا المسألتين فلم يندفع الاشكال (قوله
 ولانهم علموا بقتضي الدليل في الموضعين الخ) حاصل هذا الجواب ان الحكم تعبدى فلا بد ايل
 فلا يستل عن معناه (قوله قال في الذخائر فان لم يكن الخ) هو مقابل لما قبله لا عينه لكن عبارة
 الشهاب ج ثم ما خرج منه ثم ما حرم منه انتهت (قوله فالظاهر انه يلزمه قضاؤها كما مر)
 كذا في النسخ بالكاف واصل صوابه انما باللام (قوله فليخبر به صلى الله عليه وسلم لم ذبح عن
 نسائه البقر) لعل سقطت منه واو العطف قبل لفظ فليخبر من الكتابة وكأنه انما يقدمه على
 القياس كما صنع في النسخة لانه ليس نصافي ان الذبح عن القران ومن ثم لم يأت به ابلال الهلي
 الا مجرد الاستئناس للقياس حيث عبر عنه بعد تصديره القياس المار بقوله وروى الشيطان

عن عائشة الخ (قوله فعلى كل من الاذنين) أى على كل واحد منهما وكذا يقال فى قوله
اولا اذن والاجر

(باب محرمات الاحرام)

(قوله فان اتى شرط مما ذكر) أى بان لم تسترخ على رأسه أو كان فيه شئ يحمل (قوله ولو شذ
خرقة على جرح برأسه لزمته الفدية) أى من غير حرمة كما يأتى (قوله ولو زرا الاضرار) أى على
الوجه الا ترى قريبا بان تكون فى عرا متقاربة فالاطلاق هنا لا تنكال على ما يأتى (قوله
أو خلعها ما بخلال كما هو) لم يبره هذا (قوله أو مكعب الخ) أى والصورة انه فاقد للتعلم كما هو
الغرض (قوله وان استتر ظهر القدسين) أى ولومع الاصابع (قوله ومثلها بقاب) أى فيجوز
مطلقا (قوله ولتأتى المنفعة المقصودة من العمل الخ) تراجع له نسخة صحيحة وعبارة الامداد
ولا فرق بين أن يتأتى من السر أو بل اضرار أو لا لاطلاق الخبر واضاعة المال يجعله اضراراً فى بعض
صوره وفارق الخلف للامر بقطعه وبجريان العادة الى آخر ما يأتى (قوله وبجث بعضهم جواز
قطعه) أى الخلف (قوله مما يطيب به ولا يتخذ منه الطيب) عبارة الامداد مع متن الارشاد بعد
كلام ذكره نصها وبه علم ان التطيب انما يحرم بما يقصد به أى بان يكون معظم المقصود
منه ذلك بالتطيب به أو بالتخاد الطيب منه أو يظهر فيه هذا الغرض كرفع ران وورد وياسمين
وورس وهو أشهر طيب فى بلاد اليمن وغيرها من كل ما يطلب للتطيب والتخاد الطيب منه وان
لم يسم طيباً ورجحان فارسي وغيره ونرجس وآس وسوسن ومنثور ونعام وغيره مما يطيب به
ولا يتخذ منه الطيب انتهى المقصود منها وبما تعلم ما فى كلام الشارح من الخلل واء لم ان
جميع هذه السواد افظ الامداد مع متنه الا قليلا (قوله وعلم من ذلك) عبارة الامداد وعلم
بمذنب النوعين حرمة الخ ومراده بالوعين ما قدمه ما قبلنا قلناه عنه فى القولة السابقة
(قوله ولا يضر وضعه بين يديه الخ) سقط قبله كلام هو مرتب عليه من التسخ وعبارة الامداد
بعد قوله كما يأتى نصها وشم نحو الورد تطيب ان الصفة بآفة ولا تضر مما يستعمله لبدنه أو ثوبه
ولا جلوسه به كان وكان يقصد من ذلك ولا وضعه بين يديه الخ (قوله والاصافى ياطن البدن
الخ) أى كما علم مما مر (قوله ويؤخذ منه الخ) عبارة الامداد ولا يجوز هربادية كشيع وقيصوم
وشقائق واذن خروخا ما اذا لا يتعد منها الطيب والالاست ثبتت ومنه يؤخذ الخ فلعـل قوله
والالاست ثبتت سقط من النسخ لانه محل الاخذ ثم قال فى الامداد والمدار فى الاستنبات على
ما من شأنه (قوله والاقدمه) أى وان لم يكن ماء الوضوء بعد الوضوء يكفي الازالة للتطيب وكان
يكفى ازالته ان لم يتوضأ قدم ازالة التطيب (قوله ومثله شعر الخ) من تمام القيل والقائل هو
الشهاب حج فى امداده (قوله فظاهرها شمول الجميع) أى القليل والكثير المار ومراده
بالقليل ما يشمل الشعرة وبه ضمها وان كان خلاف ظاهر عبارته وذلك لان لفظ السؤال الذى
أجاب عنه والده بما ذكره ليشترط فى دهن الشعر أن يكون ثلاث شعرات أو يحصل بالواحدة
أو بعضها كما هو قضية كلامهم اهـ ثم ان فى فهم المقصود من الافتاء المذكر حرز (قوله أو
محرم آخر) لا خفاء أن حرمة حلق شعر المحرم الاخر لا تعلقها باحرام نفسه بل هى من حيث
احرام المخلوق بدليل ان الحلال الحائق كذلك وكذا يقال فيما يأتى (قوله كما فهم بالاولى) أى

بالنسبة لتكميل القدية أما الاقتصار على قدية واحدة فأمر آخر (قوله لا اعتبار العلم والقصد فيه) يشبه المصادرة (قوله ولشجرة الواحدة هي النهاية في القلة) مراده بالشجرة هنا ما يشمل بعضها (قوله خلافا للعمراني) أي في تقييده ذلك بما اذا اختار الدم فان اختار صوما وجب يوم أو يومان أو اطعاما نصاع أو صاعان (قوله التقييد المذكور) يعني المعلوم مما ذكر (قوله وحيوان مؤذ) أي كالقمل لكن استثناء هذا غير ظاهر لانه ليس من المحرم الذي أبيح بل هو حلال مطلقا (قوله أو بغير طوع) أي بالنسبة لمرأته أي بأن استندخت ذكرا مقطوعا فيحرم عليها ويفسد جهازها وان كانت لا تجب عليها القدية كما يأتي (قوله والاستثناء) أي وبخلاف الاستثناء (قوله قياسا على حرمة العقد الآتي) دليل لقوله وتحرم مقدماته الخ (قوله نفسه) بمعنى تبطله (قوله وانه لا يتعين عليه سلوكة طريق الاداء) لانه لعله بالمسئلة قبله بل هو راجع لاصل الحكم أي علم من قوله فيما مر الا ان سلك فيه غير طريق الاداء الخ ان له أن يسلك في القضاء غير طريق الاداء لكن يجب عليه أن يحرم من قدر مسافته (قوله من قدر مسافته) أي ان لم يكن جاوز في الاداء الميعات كما مر (قوله كان يأتي بالعمر مرة عتب التحلل) الكاف بالنسبة للعمر استقصائية (قوله فانه ينتهي بوقت القوات الخ) هو ظاهر فيما لو قضاه من قابل والمتعنى أعم كما مر (قوله ما كول بري) أي وحشي وهو مفهوم من ذكر الاصطباذ كناية عليه الشهاب ج وكان على الشارح أن يذكره ليتأتى له ذكر مفهومه الآتي (قوله لكن قال الماوردي والباط الخ) عبارة الامداد كالقوت وكذا أو زلكن قال الماوردي انهم ضربوا بجناحه والا فكالدجاج قال الروياني وهو القياس قال الماوردي والباط الذي لا يطير من الاوز لا جراحه لانه ليس بصيد انتهت (قوله ومن ثم غلب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفي البصر) انظره مع ما يأتي في الاطعمة من أن ما يعيش في البر والبحر من حيوان البحر غير ما كول فان كان المراد مما من حيوان البر فليست نظرها صورته وسيأتي ما في طير الماء قريبا (قوله وغير ما كول والمتولد منه) أي وخرج ذلك أيضا وقوله منه ما هو مؤذ الخ لعله سقط قبله لفظ فان من الذبائح وعبرة الامداد وغير ما كول وما تولد منه فان منه ما هو مؤذ الخ (قوله والمتولد من ذلك) أي من غير ما كول بان كان كل من أبويه كذلك فقوله ان لم يكن في مسجد) يس من جملة ما صرح به كلامهم المذكور وانما هو تقييده من الشارح (قوله للاجماع المستند لقوله تعالى وحرم عليكم الخ) هو دليل لقول المصنف في امر الخامس اصطباذ كل ما كول الخ وقوله لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم الخ دليل لقوله ويحرم ذلك في الحرم على الحلال (قوله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد الخ) ليس فيه دليل للحلال بالحرم فهو انما يقبس على المحرم كما يأتي وبه تعلم ما في كلامه ان (قوله ومنكم مخرج مخرج الغالب) أي ولا قال الكافر - كنهه كذلك كما مر وصرح الشهاب ج بأن المراد من قوله كالشارح ومنكم مخرج مخرج الغالب لكن لك منه بان الآية في خصوص المحرم وعامة في صيد البر وغيره فتأمل (قوله ويصير مباحا) يعني يستمر على باحته المستحبة من حال الاحرام (قوله لانه لا يرد له دوام) تعليل لقوله فيلزمه ارساله (قوله كما لو أحرم وهو في منك) التشبيه في مجرد وجوب ارسال (قوله حتى لو مات في يد المشتري لزم اباتع الجزاء) كان هذه الغاية بيان لامراده من الضمان المذكور قبلها فراجع

(قوله وحيث أنه يضمنه بقبض نحو شراء الخ) عبارة الروض وإن قبضه بشراء أو عارية أو
وديعة لأهبة وأرسله ضمن قيمته للمالك وإن رده أي للمالك سقطت القيمة لا الجزاء مما يلزم
انتهت (قوله ثم الصيد) أي المعين (قوله ومنها الصيام) بيان لبعض حالاته (قوله أو بيب)
مراده به ما يشمل الشرط كما يعلم من أمثله (قوله وهو متعد) مفهومه سجامع قوله الآتي
في الحلال وإن لم يكن متعدداً فإنه ان كان محرماً وحضر في الحرم لا يضمن إلا إذا كان متعدداً
وليس مراداً إذ كيف يضمن الحلال بالخطأ في الحرم وإن لم يكن متعدداً ولا يضمن الحرم
بالخطأ في الحرم إلا مع التعدد مع تعدد المقتضى فيه وسيأتي أن حرمه الحرم لا يختلف (قوله
فيضمن المحرم صيداً وضع يده عليه) أي بالجزء كما هو ظاهر (قوله أو بما في يده) لا يخلو إما
أن يكون معطوفاً على تلف أو وهو في يده وأياً ما كان فهو يقتضي أنه لا يضمن الصيد الذي
رفضته دابة مثلاً إلا أن كان الصيد في يده أيضاً وظاهر أن الحكم أعم ويجوز أن يكون
قوله يتلف الخ تفسيراً لوضع اليد ويدعى أن رفض الدابة مثلاً وضع يده بالقوة وعبرة الروض
ويضمن الصيد باليد أو بالذي فيه انتهت (قوله فقتله السهم) فيه أن كانت الصورة أن
السهم أصابه خارج الحرم ثم دخل الحرم فسيأتي فيما نقله الأذني أنه لا ضمان وإن كانت
الصورة أنه إنما أصابه في الحرم فلا حاجة إلى ذكر المسئلة من أصابه بالعلم بالاولى من قوله فيما
ويضمن حلالاً أيضاً بأرساله وهو في الحل إلى صيد في الحل أيضاً منهم ما صر في الحرم فلتعذر
قوله وإذا تقرر أن مثل الصيد من النعم يعرف أما بنص الخ لم يتقدم له تقرير هذا وهو إنما
سيأتي بعد وعذره أنه تابع للامداد لا يمكن ذلك فقد تقدم له تقرير هذا في المتن (قوله في اتلاف
النعم الخ) مراده بالاتلاف هنا ما يشبه نحو التلف في اليد (قوله والاولى أن يقال وفي الظبي
نيس الخ) هو تابع في هذا الامداد لا يمكن عبارة الارشاد وفي الظبي عذره هي التي قال الامداد
عقبها والاولى الخ والحاصل أنه تابع في هذه السوادة بانه ظاهراً للامداد مع أن بعضها غير
مناسب هنا وبه ضها غير صواب كما يعرف بالتأمل واعلم أن الاثر الذي أشار إليه بقوله وفي
الاثر الآتي هو ما رواه الشافعي بأسناد صحيح عن عررضي الله عنه أنه قضى في الضبع بكبش وفي
الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي البربوع بجفرة اه ثم أنه تابع في هذا التعقيب للامداد
والصواب إسقاط قوله هنا في الكل أو تأخير الأثر عما سيأتي في كلام المصنف (قوله وفي الظبي
نيس) أي أو عنز كما علم من جواز الاتي عن الذكرو عكسه وكذا يقال فيما بعده وقد أشار إلى
ذلك بقوله أصالة وإنما قال والاولى ولم يقل والصواب لاحتمال أن المصنف أراد بالغزال الظبية
تجوزاً ولو قال والاولى أن يقال وفي الظبي عذره كان أنسب لكن عذره مامز (قوله الا للوبر)
هو تابع فيه للامداد أيضاً لكن الوبر مذكور في متن الارشاد لاهنا (قوله بما ذكر) يعني بما
هنا في الجفرة وبما صر عن أصل الروضة في العناق أما على ما صر فيه عن التحرير وغيره فلا حاجة
إلى هذا المراد (قوله شاة من ضأن) لعله سقط قبله لفظ فيه من الكتابة (قوله وكونهم) أي
الصيد والقارنان وفي نسخ كونه بالافراد واعلم أنه لم يقيّد الصورة فيما صر بالحرم ولعله سقط من
الكتابة بدليل ما هنا (قوله ليس له سطح بدن) أي لا يظهر بدنه لاستناره بالريش أو نحوه
(قوله حرم عليه تغليظاً) أي أكله (قوله كانه في البيض المصنف الخ) عبارة الامداد

ولو كسر أحدهما بيض صيدا أو قتل جراد حرم عليه تغليظا عليه لأعلى غيره كما نقل في المجموع
تخصيصه في البيض عن جمع والقطع به عن آخرين وقال بعد ذلك بأوراق أنه أصح لكن قال هنا
أن الأشهر الحرم والأوجه الأول لأن إباحة ذلك لا تتوقف على فعل بدلي - ل - حل ابتلاءه بدونه
ثم رويت القمولى جرى على الثاني فقال إذا حلب الحرم لبن صيد حرم على غيره ككسر البيض
وغيره وغيره اعترضه بأن ما ذكره في البيض وجه فقد صوب في المجموع حله انتهت وبهاية - لم
ما في كلام الشارح فإن كلام المجموع كله بالنسبة للغير عكس ما صنفه الشارح (قوله دون
الحلال) أي في غير الحرم وكان الأولى أن يقول دون غيره كما في الامداد (قوله وكان بعض أصله
فيه) لأنه لو كان بعض أصله فيه بزيادة هزة قبل الواو والافلام في التقييده المتن بذلك فلا يرجع
(قوله ولا يضمن حرمية نقل الخ) أي لا يضمن الضمان الآتي بالبقرة أو الشاة فلا يثنى
ما يأتي في قوله والاضمنها كما قاله جمع الخ (قوله والا) أي بأن لم يردوها والصورة انما ثبتت فعلى
ضمانها تعلقه به ومعلوم انما اذا لم تثبت انه يضمنها بالبقرة أو الشاة (قوله ومن قطعها من الحل)
في بعض النسخ قلعهما والمراد من قطعها او قلعهما من الحل بعد غرس الاول لها فيه يكون فعله
قاطعا لحكم فعل الاول وينتقل الضمان اليه فلا يرجع (قوله وفهم أيضا الخ) عبارة الامداد
وافهم أيضا أنه لا يضمن غصنا في الحرم أصله في الحل نظر الأصل وان ضمن صيدا فوقع نظرا
لمكانه وانه يضمن غصنا في الحل أصله في الحرم وان لم يضمن الصيد فوقع لذلك انتهت فاعل الجملة
الاولى سقطت من نسخ الشارح اذ من جملتها مرجع الضمير (قوله ويحرم قطع شجرة أصلها
في الحل والحرم) تقدم هذا في كلامه أيضا (قوله بشرط موت أصله) هنا سقط في النسخ وعل
الساقط عقب قوله بل هو مغرور فيه فحقوقه كقاع حشيشه وقطعه فانه انما يحرم ان كان
أخضر بخلاف اليابس فانه يحل قطعه بشرط الخ وهو مأخوذ من الارشاد وشرحه (قوله وكذا
بعد قول المتن) قلت لا حاجة اليه بل الاولى حذفه (قوله يردبانه متناول لما في الطرقات وغيره)
هذا الرد لا يلاقي اعتراض السبكي اذ هو مبني على ان الشوك كله مؤذى اما بالفعل أو بالقوة
ومن ثم رد الشهاب حج هذا الردية واهم لافرق بين ما في الطريق وغيرها الصريح في أن المراد
المؤذى بالفعل أو بالقوة (قوله ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها) أي استبدادها والافلام
في ذلك الامام على ما يأتي (قوله وهو حسن متعين) من جملة كلام الروضة (قوله فان وقفت
صرفها في مصالح الكعبة جزما) سقط قبله كلام من نسخ الشرح وعبارة الامداد كشرح
الروض وجملة على ما اذا وقفت للكسوة وكلام ابن الصلاح على ما اذا كساها الامام من بيت
المال حيث ذكر انما أن توقف على الكعبة وحكمها ما مر وخطاه غيره بأن ما مر انما هو فيما
اذا كسيت من بيت المال فان وقفت تعين الخ (قوله بنزع الخائض) أي ويعرب فيما صنفه
الشارح بدلا من النقد قوله ولولبق من الطعام أقل من مذ) أي في مسئلة الصوم (قوله مما
لا نقل فيه) أخرج الحمام (قوله والاصح كما في الروضة انه اذا ججز عن الدم يصوم) أي بلا
اطعام (قوله لا ينعين لكل منهم مد في دم القتع ونحوه) لعل الصواب في غير دم القتع ونحوه فلفظ
غير ساقط من النسخ من المكتبة والحاصل حيثما ان دم التعديل يجوز النقص فيه عن المد
والزيادة عليه سواء كان مرتباً أم مخيراً وان دم التقدير ان كان مخيراً فالزيادة على المد ثابتة

بالنص لانه يعطى لكل مسكين نصف صاع وان كان مرتباً فلا طعام فيه على الاصح المأثور
فلا راجع ثم ان مراده بدم المتعدي الاستمتاع بقريضة قوله بعده وأما دم الاستمتاع وهذا
المفهوم صريح فيما قدمته من أن لفظ غير ساقط من النسخ (قوله لانها محل قنعه) أي بما
كان مخطوراً عليه (قوله والاحسن في بقعه) أي على خلاف ما سلكه هو في الحل (قوله ودم
القوات يجزى بعد دخول وقت الاحرام) قد مر هذا آتفاً

• (باب الاحصار والقوات) •

(قوله باب الاحصار والقوات) كذا في النسخ ولعل لفظ القوات هنا زائد من الكتبة ويكون
لفظ القوات الذي هو من المتن هو الآتي في قول الشارح والقوات للجمع الخ فيكتب بالاحكام كما
هو كذلك في الترجمة ويدل عليه قول الشارح هو في الاصطلاح اذا ضمير للاحصار فلو كان لفظ
القوات هنا في مركزه لكان الواجب الاتيان بالظاهر لا بالضمير كما لا يخفى (قوله ويدل عليه)
أي على ان القوات للجمع أي امالة (قوله الاول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما
الخ) وحينئذ فالرق وشعوره ليس من الحصر فيكون زائداً على ما في الترجمة ولك أن تقول ما المانع
من جعل ذلك من الحصر الخاص ايضاً لاتحاد الحكم ولا تطابق التعريف عليه (قوله وقفوا
ثم تحلوا) أي ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن شوجحة الاسلام في وقت
آخر كما يعلم مما يأتي قبيل المانع الخامس (قوله كان حبس) خبر قوله والحصر الخاص
والخاص اصل انه لما قال في صدر الباب الاول والثاني الحصر العام والخاص بين بعد ذلك العام
في ضمن قوله سواء أ كان المنع بقطع طريق الخ ثم بين الثاني بقوله والحصر الخاص الخ وكل
منهما داخل تحت قول المصنف من أحصر وان كان في سياق الشارح قلاقة وكان الاولى تأخير
قوله والحصر الخاص الخ عن القيل الآتي (قوله لان مستقاة كل أحد الخ) تعليل لم حذف
أي انه كالعام لان الخ (قوله صارحاً بالمرض) ظاهره ولو بعد الوقوف وفيه ما مر (قوله
وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح) أي وحده وقوله ولهذا قال المصنف أي استدراكاً
عليه فهو بيان لوجه الاستدراك (قوله واذا أحرم العبد بلاذن) أي ولو بان خالف في صفة
الاحرام كما يعلم من كلام الشارح الآتي (قوله وفي منعهما) أي البائع والمشتري وكان
الاولى افراد الضمير يرجع الى مطلق السيد الاعم (قوله والمكاتب والمبعض) أي على ما يأتي
فيما - ما (قوله أوجههما اجابة السيد حيث طالب الاقل) ومفهومه عدم اجابته حيث طلب
الاكثر ويلزم منه ان العبد طالب الاخذ فلو قال اجابة طالب الاخذ لشملهما منطوقاً ولو كان
أوضح (قوله اذغايته) أي التعاطي (قوله اعتبر وقت ارتكاب المخطور) أي فان كان في نوبته
وجب عليه أو في نوبة السيد فلا وجوب (قوله فان لم يأمره لم يجزها التحلل) أي لان احرامها
بغير الاذن ليس حراماً كما يعلم مما يأتي وبه فارقت الرقيق (قوله فلا منع ولا تحليل منه) يعني من
القضاء (قوله ويستحب لها أن لا تحرم بنفسها الا باذنه) هذا في مطلق الزوجية وليس خاصاً
بالمسئلة قبله (قوله ويحتمل خلافه) مقابل قوله فيما يظهرفه وبالنسبة للغاية فقط وقوله فتعارض
الخ راجع لاصل قوله لان الحج لازم للعرة (قوله الاتقريب) أي بالنسبة لمن كان معه صلى
الله عليه وسلم والافتح وهذا العدد ليس بيسير (قوله وبعده) أي اذا كان متوقفاً زوال الاحصار

بسرية ما بعده (قوله مراد به الجواز بعد المنع) فيه مسامحة اذ الواقع انه جواز بعد
منع فلا حاجة للارادة وكان الاولى أن يقول أراد بالجواز الوجوب اذ هو بعد منع
فيصدق به

(كتاب البيع) *

(قوله عقد يتضمن مقابلة مال بمال الخ) فيه أمور الاول ان قوله مال بمال يشتمل غير المقول
الثاني انه يخرج عنه المنفعة المؤبدة لانها لا تسمى مالا كما سبق في الايمان فهذا مع قوله بعد او
منفعة مؤبدة كالمتمنى الا أن يقال ان الايمان مبناه على البيع على العرف فالمنفعة هنا من
الاموال فليراجع الثالث ان قوله بشرطه الا في فيه ان الشروط لا تدخل لها في التعريف
المقصود بها بيان الماهية الرابع ان قوله لاستفادة ملك عين الخ هو فائدة البيع فلا دخل له
في أصل تعريفه وقد سلم من جميع هذه الايرادات قول بعضهم عقد معارضة ماله فقهه بملك
عين أو منفعة على التأييد (قوله وقد يطلق) أي مطلق لفظ البيع لا البيع المذكور في الترجمة
وفيه شبه استخدام (قوله اذ ارادة ذلك تعلم الخ) فيه تسليم ان المراد هنا خصوص بيع الاعيان
ويرد عليه المنافع المؤبدة (فان قلت) مراده بالاعيان ما يقابل ما في لزمة فيشمل المنافع (قلت)
يرده اذ قوله بعد وسيا في الاجارة بيع المنافع كما لا يخفى ويرد عليه أيضا بيع ما في الزمة اذا
م يكن بانط السليم ثم ان قوله اذ اراد ذلك يعلم الخ لا يصلح للرد على هذا القول بل هذا افراد دليل
على الارادة تأمل (قوله وان اتفق الملك بقارنها) هذا لا يوافق قول جمع الجوامع وبهية
اعقد ترتب أثر الصريح في اثر الذي هو اتفق الملك من ترتب على العهدة يقع عقبها الآه
بقارنها الا أن يقال هذا الترتيب من حيث لرتبة لا من حيث الزمان فلا ينافي مقارنة ماها
في زمان بناء على ما عليه الاكثر ان الله تعالى تقارن معلولها في الزمان ثم اعلم ان ما ذكره الشارح
هنا بقوله والذي يتبعه الخ ليس هو ما في شرح الشهاب حج لان ذلك في ان الملك هل يوجد
مقارنا لاخذ حرف من حروف الصيغة أو يقع عقبها أو يتبين بان آخرها وقوعه من الاول وعبارته
تتبعه اختلاف أصحابنا في السبب العرفي كصيغ العقود والحلول وألفاظ الامر والهي هل يوجد
المسبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف اسم باب أو عقبه على الاتصال أو يتبين بان آخر
معه من أوله الى آخر ما ذكره فلا تعرض فيه للصحة أصلا خلافا لما وقع في حاشية الشيخ
(قوله وقدمها) يعني الصيغة (قوله لا بعد تصاف كونه الخ) فيه قلاقة لا تخفى والاصوب
وانما المقصود كونه عاقدا وهو لا يتحقق الا بالصيغة (قوله في كل ما يهده الماس بها بيعا) هو
تابع في هذا التعبير لمتن الروض وفي فيه بمعنى الباطل يوافق قول الروضة في عقد بكل ما بعده
انه ليس بجوار من ثم حول شيخ الاسلام قول الروض في كل الى قوله بكل (قوله اذ لم يوجد له
مكان) هذا التعبير ظاهر في ان المعاطاة من الصعائر وهو ما ذكر بعضهم انه المعقد - لا فاف
في الروايع (قوله قالوا وفي كلام المصنف) لا موقع للتقريب هنا فكان الاولى ان تعبیر بالواو
(قوله باحتمال الادخال الحسي) عبارة الصيغة كبعض نسخ الشارح لاحتمال الملك الحسي
(قوله ركنا به في ذلك على) لا يخفى ان هذا من جانب المشتري فكان الاولى تأخيرها الى مسائل
اول واعلم انه يوجد في كثير من نسخ الشارح اربع كلمات ولي علمك وهذا كان الشارح اولاً

تبع فيه الصفة ثم شطب عليه وأما عقب قول المصنف الآتي بكملة ملك فجعله من الكتابة
واسنده إلى الشيخين في الخلع (قوله وفعلت ورضيت) أي والصورة أنه تأخر لفظ البائع كما
يؤخذ من نظيره الآتي في القبول فراجع (قوله وعلم من كاف التشبيه) الأصوب كاف
القبول (قوله ثم صار فتك) ومنها ما قدمه الشارح أيضاً من الصيغ فكان ينبغي تقديم هذا
عليه (قوله ومع صراحة ما تقر) أي من جميع صيغ القبول بقريته ما بعده (قوله نعم
الأوجه الخ) لا موقع للفظ الاستدلال هنا فكان الأولى أن يقول إذا الأوجه الخ ليكون تعليلاً
للتفسير الذي ذكره (قوله لأن النكاح يحتمل فيه) تعليل لمحدوف أي فهذا أولى لأن النكاح
يحتمل فيه (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم لم قال لبني النجار فامتنوا الخ) قد يقال المتبادر من هذا
اللفظ المساومة أي اتفقوا معي على عن واهذا لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم بكذا الذي لا بد من
ذكره في الصيغة فعلم أنه لم يرد به الإيجاب فتأمل (قوله وهو ما صورها به المصنف في الروضة) أي
وهنا (قوله أقول موكل به بيع) أي أو اشتري (قوله ما لم تتوفر القرائن) استثناء من قوله ولا ينبغي
بها بيع أو شراء وكيل الخ أي ما لم تتوفر القرائن على نفسه البيع كان حصل بينه وبين من
عاقده مساومة واطلع عليها الشهود ثم عقد على ذلك بالمكايه (قوله وهو غائب) مكرر بل موهم
(قوله من انعقاده بالنية) أمل صوابه بالمكايه (قوله أنه قوله نويت إقرار منه بها) أي فهو إنما
أخذناه من جهة الإقرار والافلاس كران لا يتصور منه نية فالاستثناء ظاهر (قوله وغيره) يعني
خصوص البادي بالعقد وكان الأصوب حذفه من هنا كما حذفه الشهاب مع لأنه سيأتي قريباً
في شرح قول المصنف لا يطول الفصل بين أفطيم ما الأنسب به ما هنا كما لا يخفى (قوله بسكوت)
متعلق بالفصل في كلام المصنف (قوله أو كلام أجنبي) أي من انقضى لفظه كما هو كذلك في
الجملة وعلى ما في الشرح فهو مكرور مع قوله السابق أو غير ميل أن أخذه على عمومه — كان
التكرير في الطرفين كما لا يخفى والحاصل أن الشهاب مع اقتصر فيما مر على قوله مما يطلب
جوابه لتمام العقد واقتصر هنا على قوله أو كلام من انقضى لفظه وخصص كلامه الذي ذكره
فيه للمناسبة التي لا تخفى (قوله ويؤيد ذلك) أي ما مر في المشيئة (قوله بخلاف بعثكم) أي فلا
يصح ووجهه أنه علق في كل واحد منهما بمشيئته ومشية غيره (قوله والمالك) معطوف على
قوله آنفاً بالمشيئة وفي نسخ وبالمالك وهي أوضح (قوله كعكسه) يعني عكس ما في المتن خاصة
(قوله على ما ذكره بعض المتأخرين) يعني الشهاب مع وهذا التبرير راجع إلى التقييد بإرادة
تفصيل ما أجله البائع خاصة بدليل ذكره عقبه فليس راجعاً بالأصل الجملة والألذ ذكره عقب قوله
صح فالشارح موافق لما اعتقده الزايدى كإين قام من الجملة سواء قصد تفصيل ما أجله البائع
أو أطلق نعم عبارته تشمل الجملة وأن أراد تعدد العقد وهو غير مراد بدليل تعليله المقهور
الآتي بقوله واتعدد العقد — منتهذا لكن في ذكره الماهوم على هذا الوجه بعد التقييد الذي تبرأ
منه فيما تر فلاقة لا تخفى ومخلص المراد منه أن الداخل تحت قوله والأفلا ما إذا أراد تعدد
العقد خاصة بدليل تعليله (قوله فهو كالجمع بين بيع ونكاح) مثلاً مرجله التي فكان ينبغي
اسقاط لفظ وهو (قوله لتقدم الفاعل على المفعول) لا يخفى أن الماهوم رده — هو الثمن أو
المثلن لا نفس العقد إذ هو الصيغة وقد رت والماتد ليس فاعلاً للمثلن والمثلن وإنما هو فاعل للعقد

وهو الصيغة (فان قلت) مراده يكونه فاعل المعقود عليه كونه عاقدا عليه لانه انما تصف
بكونه معقودا عليه بعد اجراء العقد عليه من العاقد فيلزم تقدمه عليه بهذا المعنى (قلت) وهو
انما يسمى عاقدا بعد وجوده معقودا عليه أجرى عليه العقد فهما من الأمور النسبية (قوله ومن
جبر عليه بفلس الخ) هذا لا يحتاج في شموله الى التحويل الذي ذكره الشارح فمطافه على ما قبله
فيه... اهله (قوله اذ لا يقصد به القرآنية) قضيته انه لا يطل الا ببيع ما قصد به القرآنية ويرد
عليه ما من القرآن المكتوب في ضمن علم أو نحوه ثم ان كون ما ذكر لم يقصد به القرآنية في مقام
المنع اذ لا صارف له عن القرآنية بل انما كتب للتبرك بالقرآن من حيث انه قرآن كما لا يخفى نعم
هو لم يقصد به الدراسة فلو علل به لكان له وجه (قوله نعم الجزية) صوابه نعم الصدقة وقوله
بذكر الله الاوضح باسم الله (قوله ككتب نحو وراثة) أي وفقه كما في شرح الروض (قوله أو
أصله) لا حاجة اليه بعد قوله كبعضه (قوله أي يلزم استثناء الصفة من عدم الصفة) أي لأن
المعنى حينئذ فلا يصح الا أن يصح (قوله وبازالة ملكه) الاولى حذفه كلفظ عنه فيما مروي يكون
قوله عن أسلم متعلقا بقوله كما يؤمر بازالة فان ما صنعه الشارح مع تكريره يؤهم غير المراد
وعبارة الصفة كما يؤمر بازالة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر أو بكافة القن عن أسلم الخ
(قوله لم يجبر ايضا) أي ولو فعل لم يصح أخذ من التعليل الآتي (قوله اذ هو يبيع لها) توقف
شيخنا في الحاشية في كون الافتداء يعم أي لانهم فيما لا يخص من كلامهم يجعلونه مقابلا للبيع
ومن ثم اجاز الشهاب حج في تحفته هذا الافتداء وعبارته والوجه اجباره على قبول فداء
أجنبي لها مساوي قيمتها وكذا لو محض الرق فيما يظهر اهـ لكن قال الشهاب سم في حواشيه
قوله فداء الاجنبي الخ انظر هذا الفداء هنا وفي محض الرق الآتي هل هو عقد عتاقة وهو بعيد
جدا أولا فهم ما فاحكم الرقيق حينئذ هل انقطع الملك عنه وهو مشكل اذ لا عمل له بالمالك أو
عقد عتاقة هنا لا في محض الرق بل يملكه فيه المقتدى والوجه امتناع ذلك في المستولدة اذ لا جائز
أن يكون افتداءؤها عقد عتاقة بل لو كان كذلك لم يجوز لان العقد عايم مع غيرها ممنوع وان أدى
الى العتق وانما هو عقد بيع وبيعها لغبرها ممنوع وأما في محض الرق فهو بيع كسائر البيوع
اهـ فأشار الى ان افتدائها هنا لا يكون الا ببيعها لما ذكره وان كان الافتداء يقابل البيع في غير
هذا الموضع فظهر قول الشارح اذ هو يبيع لها وحصل الجواب عن توقف الشيخ (قوله ولا يرد
نحو جلد الاضحية وحريم الملك وحده) أي من حيث توفر اشروط الاتية فيها أي بحسب
الظاهر مع عدم صحة بيعهما فانهما اراد ان على المنطوق وحاصل الجواب منع كون ذلك
مستوفيا للشروط (قوله شرعوا لو كانت التجاسة غالبية في مثله) يعني ان الشرط أن يكون مما
حكم الشرع بطهارته وان كانت التجاسة غالبية في مثله (قوله والصبيغ) أي مع انه يظهر
المصبوغ به بالغسل كذا في الروض قال الشهاب سم وهو يقيده ان الصبيغ المانع المتنجس اذا
صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره في أبواب الطهارة
من ان المصبوغ بنجس لا يطهر الا اذا انفصل عنه الصبيغ من انه محمول على صبغ نجس العين او
فيه نجاسة عينية ثم ظهر منع تأييد هذا لما ذكره لو اذن أن يكون المراد بطهر المصبوغ به بالغسل
طهره اذا انفصل عنه بدليل تعبير الروض في باب التجاسة... وله ويطهر بالغسل مصبوغ بنجس

انفصل ولم يزد وزنا بعد الغسل فان لم يقصه ليعقده لم يطهر انتهى فليست اهل فان قول شرحه
 توطئة له ولا اثر لانه فاع بالصبيح المتجسس في صبيح ثي به وان طهر المصباح بوج به بالغسل
 ظاهر في تأييد ما كان ظهرا لنا اه ما قاله سم (قوله لتعذر تطهيره) صريح في ان معنى
 قول المصنف وكذا الدهن اى لا يصح بيعه وليس معناه وكذا الدهن لا يمكن تطهيره
 الذى حمله عليه الجلال الهلى ويدل على ان الشارح هنا حمل كلام المصنف على عدم صحة
 البيع حكايته مقابلة الا فى واعلم ان الجلال الهلى انما حمل المتن على ما مر له وان كان
 خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجمهور وحاصل ما في هذا المقام ان الجمهور بنوا
 خلاف صحة بيع الدهن المتجسس على الضعيف من امكان تطهيره اى فان قلنا بالاصح من عدم
 امكانه لم يصح بيعه تولا واحدا وخالف الامام والغزالي في بناء على الاصح من عدم امكان
 تطهيره اى فان قلنا بالضعيف صح بيعه قول واحد وغلطهما في الروضة قال وكيف يصح ما لا
 يمكن تطهيره انتهى قال الا ذرعى وكلام الكتاب اى المهاج يههم موافقة الامام والغزالي
 انتهى اى لان فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره فالجلال اخرجه عن ظاهره وفرض الخلاف
 فيه في انه هل يمكن تطهير الدهن المتجسس اولا فلا تعرض فيه مسئلة البيع حينئذ ومن ثم زادها
 عليه في الشارح بعد روا ما الشارح هذا كالشهاب حج فابقياه على ظاهره لكن وقع في كلامهما
 تناقض وذلك لان قولهما لتعذر تطهيره صريح في ان الخلاف مبنى على تعذر الطهارة الذى
 هو طريقة الامام والغزالي التى هي ظاهر المتن فيناقضه قولهما بعد رواعا ههنا يبين بريان
 الخلاف في صحته بناء على امكان تطهيره الخ ومن ثم توقف الشهاب سم في كلام الشهاب حج
 الموافق لما في الشارح هذا لكن مجرد الفهم (قوله والفرق بينه وبين السلم لاثم) اى وهو ان
 باب السلم اضيق بدليل عدم صحة الاعتياض ومحوره فيه بخلاف المبيع في الذمة كذا ذكره
 الشهاب سم وهو غير سديد اذ المبيع في الذمة لا يصح الاستبدال عنه كالمسلم فيه كما يأتى (قول
 المتن الثانى المفع) اى بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيع ما لا يتففع به بمجرد وان تأتى
 النفع به بضعه الى غيره كما يأتى في نحو حبتى حنطة ان عدم النفع اما لانه حبتى بروا ما للحنطة
 كالخشرات وبه يعلم ما فى تعليل شيخنا فى الحاشية صحة بيع الدخا المعروف بالاتفاق به بنحو
 تسخين ماء اذا ما يشتري بنحو نصف او نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم ان يكون
 بيعه قاسدا والحق فى التعليل انه منتفع به فى الوجه الذى يشتري له وهو شر به اذ هو من
 المباحات لعدم قيام دليل على حرمة قتله طبعه انتفاع به فى وجه مباح واهل ما فى حاشية الشيخ
 مبنى على حرمة بيعه وعليه فيفرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع (قوله وعدمه ما لا)
 اى مقولا (قوله وصنم وصورة حيوان الخ) معطوف على آله هو (قوله ان اريد به) اى
 بالملب (قوله واذا بيع عقار الخ) عبارة العباب كغيره لو باع عقار يحيط به ملكه جاز وعمر
 المشتري من أى جهاته شاه وان لم يقل بعته بحق فانه شرط له المهر من جهة معينة صح
 وتعينت أو غير معينة لم يصح الى آخر المسئلة فجعل أصل المقسم ما اذا أحاط ملكه بالباع به (قوله
 نعم محله فى الاخيرة الخ) قال الشهاب سم فيه مع كون المقسم انه احتف بملك البائع من جميع
 الجوانب مساحية اه ويمكن ان يقال لا يلزم من احتفائه به ان يكون مستغرا قاله

جانب منه فيكون المعنى ان للبائع في كل جانب ملك وان لم يستغرق الجانب (قوله ما لم يلاصق
 الشارع) اي وله اليه عمر بالقفل والافقه مراته لا يصح بيع مسكن بلا عمر (قوله وظاهر قواهم
 فان له الامر اليه) اي في مسئلة ما اذا باع دارا واستثنى له يتامنها وهو تابع في هذا الشهاب ج
 لكنه لم يقدم ما قدمه الشهاب ج فيها المصحح لهذا الكلام وعبارته وفارق ما ذكره اولاً ما لو باع
 دارا واستثنى لنفسه يتامنها فان له الامر اليه وان لم يتصل البيت بملكه أو شارح فان نقاء صح الخ
 وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ في قولين مما هو مبني على ان الكلام في غير صورة البيت
 المذكورة (قوله بلا كبير مشقة) قضيته وان احتاج الى مؤنة فإيراجع (قوله واقتصر
 المصنف عليه) اي التسليم (قوله في نقد) بان كان ثمنه في الذمة لانه هو الذي يستبدل عنه ففي
 معنى الباء (قوله كما أشار ذلك الشارح بقوله بان يقدر عليه) اي وأشار اليه هو ايضا بقوله
 يعني قدره البائع الخ (قوله بأنه غير مقصود للجوارح) اي فلا يخشى عدم عوده بان أكله
 الجوارح وعبارة شرح الروض بأنه لا يقصد بالجوارح اه وعبارة الشارح أعم (قوله ولو
 لم عرف محله) اي والصورة انه غير قادر على رده اخذاً بما يأتي (قوله ولو لمنفعة العتق) اي بان
 اشتراه ليعتقه فلا ينافي ما مر من صحة شرائه من يعتق عليه اذا كان كذلك (قوله ومنه
 ما ذكر في شمل الثلاثة) عبارة التحفة اي المقصوب ومثله الاخر ان أرماد ذكر في شمل الثلاثة
 انتهت فالشمول انما هو بالنسبة للجواب الذي ولعله سقط من الشارح من المكتبة (قوله
 حيث لم تتوقف القدرة على مؤنة) اي أو مشقة كما يحسنه الشهاب سم اخذاً من مسئلة الملك في
 البركة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) يعني شيخ الاسلام وتبعه ج وقوله والفرق بين هذه يعني
 مسئلة المؤنة حيث سوي فيها في البطلان بين حالة العلم والجهل بخلاف مسئلة الملك حيث فرق
 فيما بين الحالتين وانما فرض الفرق في حالة الجهل لانه محل الخلاف وعبارة شرح الروض بعد
 قول الروض وله الخيار ان جهل نفسه وقضيته صحة العقد في حالة الجهل مع الاحتياج في
 التخصيل الى مؤنة ولا ينافيه ما تقدم عن المطالب اذ ذلك عند العلم بالحال وهذا عند الجهل به
 فاشبه ما اذا باع صبرة تحتها دكة انتهت فإراد الشارح رد هذا التشبيه (قوله كما يصح تزويجهما)
 اي كما يصح تزويج السيداتيهما بان تكونا ميتين فهو مصدر مضاف لفعوله وهذا هو الانسب
 بما قبله وعما بعده من الكتابة والعتق من حيث ان الجميع من فعل السيد وما صور به شيخنا في
 الحاشية مبني على ان المصدر مضاف لفاعله ولا يخفى ما فيه (قوله بالعلامة) متعلق بضميق
 لا بدارك كما لا يخفى ولعل التدارك يحصل بشراء قطعة أرض بجانبها او نحو ذلك (قوله ولا
 يصح بيع ثلج وجد الخ) عبارة الروض ولا يصح بيع جد وثلج وزنا وهو ينفع قبل وزنه (قوله
 عدم انقاس العقد) انظره مع ان الكلام في الصحة وعدمها (قوله بغير اذن المجني عليه)
 متعلق ببيع المقة في كلام المصنف اي ولا يصح بيع ابداني المذكور بغير اذن المجني عليه كما
 ارشدا اليه ما قبله في كلام المصنف من تقييده عدم الصحة في مسئلة المرهون بغير الاذن لكن كان
 على الشارح ان يقدم مسئلة السرقة على هذا كما صنع ج (قوله فان لم يرجع) اي وباع كما صرح
 به غيره اذ محل الاجبار انما هو بعد البيع كما يعلم من شرح الروض كغيره ويدل عليه من كلام
 الشارح قوله الا في فسخ البيع (قوله او تاخر غيبته) عبارة التحفة أو تاخر غيبته انتهت

فالتأخر قسم التعذر لا قسم منه (قوله نعم ان اسقط انفسح حقه) يعني المجنى عليه (قوله نسخ
البيع) اي لو كان باعه بعد اختياره الفداء (قوله أو موأبه) اي ولو في خصوص هذا المال
حيث جعل الشارع له ولاية عليه وهذا هو وجه الدخول الذي أشار إليه الشارح بعد (قوله
والمراد انه) اي المبيع اي لان الكلام انما هو في شروطه لاني شروط العاقد فلفظ فيه مقدر
في كلام المصنف (قوله فان العقد يقع للمالك موقوفاً) يجب حذف لفظ يقع واللام يصح
الجواب الاتي (قوله ولهذا اشار الشارح) اي وأشار إليه هو أيضاً فيما مضى (قوله ورد
بأن ارادته الخ) ليس في هذا اعتماد من الشارح لكلام المأوردى كما يعم لم يتأمل بقية
الكلام خلافاً لما في حاشية الشيخ (قوله بل بالاستيلاء) في هذا السياق تسع لم يرد
الشارح حقيقة مدلوله وحاصله المراد منه انه لا يملك بالشراء وانما يصير مستولياً عليه
فهو غنية يختار فيها الامام احدي اتصال بدايه ل قوله فيلزمه تخميسه أو تخميس فدايه
فاندفع قول الشهاب سم قد يشك كل قوله اي الشهاب حج اذا ما هنا كعبارة أو تخميس فدايه
ان اختاره الامام لانه اذا ملك بالاستيلاء صار رقيقاً فقامع في اختيار الامام والفداء
(قوله ممن لا يعتق عليه) من يمانية للحو (قوله عدم الاختصاص بظن الملك الخ) يعني
عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجري في ظن فقد سائر الشروط (قوله
وان لم يكن الاغلب عدم العود) اي كان كان الغاصب غير قوي الشوكة لكن يحتاج للتخلص
منه لثبوت (قوله وكافي بيع الفقاع الخ) اي فالبيع محكوم بصحته واعتقرفيه عدم العلم
للمساحمة كما لا يخفى (قوله لانه مقبوض بالشراء الفاسد) لا يناسب ما صرح به كلامه من
الصحة فيما ذكر كما أشرفنا إليه واما لابي الكلام هنا على انه لم يذكر بدل كما هو المعتاد وحيث
فهو صريح فيما قاله المتولي من ان الاطلاق يقتضي البدل لجريان العرف به وان أشار الشهاب
سم في حواشي التحفة الى التوقف فيه ووجه صراحة كلام الشارح فيما قاله المتولي انه محمول
كاذ كراه على ما اذا لم يذكر بدل لا ليكون فاسداً حتى يوافق ما قدمه ولا يخفى ان المراد البديل
من شرب أو من غيره اذا أمر السقاء باساقائه ومنه الجلب المتعارف في القهوة اذا ما هنا يجري فيها
حرفا بحرف هذا كانه فيما اذا انكسر الفخجان مثلاً من يد الشارب اما اذا انكسر من يد غيره بأن
دفعه الى آخر فسطح من يده فانهم ما يضمنان مطلقاً والقرار على من سقط من يده وجهه في
صورة القرض ما سيأتي ان المستعير من المستأجر اجارة فاسدة ضامن كونه واما اذا انكسر
من يد الساقى فاعلم ان الساقى على قسمين فقسم يستأجره صاحب القهوة ليس في عنده باجرة
معلومة فهو أجبر لا يضمن ما تلف بيده من الذي استؤجر له الالبه قصير كما يعلم مما سيأتي في الاجارة
وقسم يشتري القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من ان كل كذا وكذا من
الفناجين بكذا وكذا من الدراهم فهذا يجري فيه ما ذكره الشارح في القسم الاول في كلامه
اذ القهوة مقبوضة له بالشراء الفاسد والفناجين مقبوضة بالاجارة الفاسدة وبقي قسم ثالث
حدث الآن وهو ان صاحب القهوة يخشى الضياع على الفناجين فيسلم للساقى مقدار معلوماً
من الفناجين ويقبضه له ويجعله في تسليمه فاذا أراد ان يشتري منه قهوة يأتي بفخجان من تلك
الفناجين التي سلمها له يأخذ فيه القهوة والظاهر ان الفناجين مقبوضة له حيث ذاب العارية اذ لم

يقع بدل ولا في العرف حتى يكون في نظير استعمالها وانما البدل في نظير القهوه لا غيرة حتى يمتد
 اذا تلت منه يضمنها ضمان العارية ويضمن ما فيها بالشرع الفاسد هذا اذا تلت في يده اما اذا
 تلت في يد الشارب فيبقى فيه ما سبه اقل في العارية فيما اذا تلت المعار في يد من اخذها من
 المستعير هكذا ظهر في فلينامل (قوله وصرح به البغوي والرويان والمفهوم من كلام
 صاحب التمهيد بطلان) هذا ما قط في بعض النسخ واسقاطه هو الصواب اما اوله لان
 البغوي ممن يقول بالاطلاق لا يصح كافي التحفة وغيره هو المذكور في قول الشارح
 والمفهوم من كلام صاحب التمهيد ان صاحب التمهيد هو البغوي واما ثانيا لما اشرفنا اليه
 من التناقض في النسبة لا بغوي (قوله او يقرق بانه عالم يتيقن حال البيع انه باع جميع
 حصته) قضيته انه لو يتيقن ذلك بان علم ان ما باعه يزد على حصته انه يصح وقضيته ايضا انه لو علم
 ان ما باعه اقل من حصته انه لا يصح لانه صدق عليه انه لم يتيقن حال البيع انه باع جميع حصته
 كما اذا كان يعلم انه يملك فوق النصف لكنه باع النصف ولا يتيقن ما فيه من البعد على انه قد يقال
 انه لا اثر لهذا الفرق في الحكم فتأمل (قوله وفي البصر يصح بيع غلته من الوقف) اي اذا
 اقرضت او عتقت بالجزئية وكان قدر أي الجميع أي ولا يمنع من صحة البيع عدم قبضه اياها
 لكن سبأ في باب الهبة مانعه ولو تبرع موقوف عليه بمحصة من الاجرة لا تخرب لم يصح لانها
 قبل قبضها اما غير مملوكة او مجهولة فان قبض او وكيله منها شيئا قبل التبرع وعرف حصته منه
 وراه هو او وكيله واذن له في قبضه وقبضه صح والافلا ه وما ذكره في الهبة ملخص من افتاء
 المحقق أبي زرعة نقله عنه المناوي في تفسيره في باب الهبة من الكتاب السادس وهو لا ينافي
 ما نقله الشارح هنا من البصر لان ما هنا في الغلة ثمرة وما ياتي في الاجرة اذ هي دين عند
 المستاجر والدين انما يملك بقبض جميع (قوله بيان مال كل) اي من العبدن او المالكين وقوله منه
 أي من الثمن (قوله فلا يصح البيع لشئ) اي ان وقت بالمبيع بالفعل (قوله لان الاجرة هنا
 الخ) اي والصورة انها وقت بالمبيع (قوله ولو قال بعك كل صاع من نصة بدرهم وكل صاع
 من نصة بدرهم الا تخرب بدرهم من صاع) اعمل الصورة انه اشترى جميع الصبرة والا فأي نصف يكون
 الصاع منه بدرهم او بدرهمين فراجع (قوله واهذا هو علم الخ) راجع لا تامل الذي علل به
 المتن (قوله العالم بانه عنده) اي مع كونه رآه لرؤية الكافية كما هو واضح اذ هو جدي في بيع
 بعين (قوله وعين شيا) اي وان مز كما صرح به ج (قوله بشرطه) اي بان كان ينقل للمبيع
 (قوله عادة) اي بان كان ينقل للمبيع (قوله ومنه) اي من المعلوم خلافا لما في حاشية الشيخ
 ولهذا قال بعد في بعض النسخ فلا يصح على ان هذا الحاجة اليه مع ما قبله من قوله وان كان
 ينقل الخ (قوله ولا يعارض ذلك) راجع الى قوله والمراد مطلق العوض لانه لو غاب الخ كما لم
 من التحفة (قوله من فضة) متعلق ببيع (قوله بنمة الزوجة) اي كان قال زوجتك بناتي وله
 بنات وقصد امينة (قوله وله مثل) اعمل صورته كما اذا كان الريال مثلا انواعا وبطل نوع منها
 (قوله من اي نوع) اي وان لم يكن من انواع الطعام بدليل انه لم يجعل قسيم ذلك الا لقطع
 والارض والثوب في حاشية الشيخ من ان المراد من اي نوع من انواع الطعام نظيره الى
 مجرد المعنى اللغوي من ان الصبرة هي الكوم من الطعام ولا يفتي بالواردناه لم يكن له هذا

(قوله وفي البصر يصح الخ)
 لفظ في البصر ليس في نسخة
 المؤلف ه

(قوله بيان مال كل نسخة)
 المؤلف بيان كل ه

البيان من الشارح كبير فائدة (قوله والاوجه انه لو خرج به من صاع) أي في صورة المتن
(قوله أو بعضها) الظاهر انه بالتشديد بسعة الفعل معطوفا على قابل والا فلا يخفى ما فيه ثم
لا يخفى أيضا ما في هذا الحل من الركائز (قوله ثم ان توافقا) أي العاقدان في صورة الزيادة
ويجوز ان يكون الضمير للصبرتين بمعنى المبيعين فهو تفصيل لما أفادته الغاية من الشقين (قوله
والشترى في النقص أيضا) تبسع في ذكره لفظة أيضا المقتضى سبق نظيره الشهاب مع لكن ذلك
تقدم في كلامه فخير المشتري على مقابل الصحيح الذي قال به الا كثرون (قوله ولا يصح بيع
ثلاثة أذرع الخ) أهل الصورة ان الثلاثة أذرع في الطول والعرض والمسك والاجاء البطلان
من جهة الجهل أيضا وسيأتي في كلام الشارح تعليل البطلان هنا أيضا بان ثراب الارض
مختلف فلا تكفي رؤية ظاهره عن باطنه (قوله أو آه في ضوء) عبارة التحفة أو آه لا أول في
ضوء ان ستر الضوء انتهت وهي التي ينزل عليها قول الشارح الآتي ورؤية نحو الورق ليل
الخ (قوله ولا ينافي ذلك ما صرح به ابن الصلاح الخ) عبارة التحفة فان قلت صرح ابن الصلاح
بان الرؤية العرفية كافية وهذا منها وعبارته ولو طلب الرد بعيب في عضو ظاهر قال لم أره
الا الا أن قوله الرد لا رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقيق بل تكفي الرؤية العرفية قلت ليس
العرف المطرد ذلك الخ فاسند كون هذا من الرؤية العرفية الى قول المستشكل ثم منع عليه
دعواه في الجواب بخلاف الشارح فانه جزم بكون هذا من الرؤية العرفية ولم يجعله على لسان
مستشكل فيناقضه مصل الجواب كما لا يخفى ثم انه كان عليه ان يذكر مسألة ابن الصلاح
الذكورة لا ينزل عليها قوله فيما بعد على ان كلامه مقيد بما اذا لم يكن العيب ظاهرا الخ (قوله
الصلح) أي في بعض اقسامه كما يعلم مما يأتي في بابه (قوله ووقت) أي العقد والمراد ان الشرط تقدم
الرؤية على الوجه الآتي فلا يضر كون الـ قد أعمى عند العقد (قوله كاعشى) أي فانه لا بد ان
يكون ذا كرا لا يوصاف فليس مكررا مع ما مر (قوله فلا ينافي تصحيح غيره) أي غير صاحب
المجموع واصل لفظه بعد لفظ غيره ساقط من النسخ (قوله وبطلان الصوم) بالجر (قوله
لانهم ما قد اتفقا الخ) أي بخلاف مسألة اتفقا في حال يتفقا على تغيير بل المشتري يدعيه والبائع يكر
وجوده من أصله فاتفقا كما أشار إليه الشارح فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله وجعل الحيوان
مثالا) يعني المسئلة أي في كلام الشارح (قوله يقتضي اثبات الخلاف فيها) هو بابه
يقتضي عدم ثبوت الخلاف فيها أي لان مسألة الاستواء فيها خلاف أو داء الجلال المحلى
بخلاف المسئلة الأولى لا خلاف فيها واصل لفظ عدم أسقطه القساح (قوله لهذا) أي
التغير بالفعل (قوله ومسك الخ) معطوف على صبرة (قوله والقطن بعد تفحصه) لا يخفى ان
إيراده هنا على هذا الوجه يقتضي انه تكفي رؤية صوانه بعد تفحصه وحينئذ فلامه في لا شترط
تفحصه اذ لا معنى له الا التمكن من رؤية بعضه وحينئذ فهو من القسم الأول لا من الثاني وعبارة
لروض وتكفي رؤية الصوان كتمان الخ قال شارحه بخلاف جوز القطن اهـ (قوله ان لم تنعقد)
يعني السقلى (قوله القطن في جوزه) أي قبل تفحصه (قوله أي حيث لم يرها فارغة) أي انارة
(قوله كما مر) الذي مر انه يكفي برؤية أعلى المسك وظاهره وان لم ير الفارة فارغة ففي قوله كما مر
مسامحة (قوله والأول) بضم الهاء جمع أول وكذلك الاخر خلاف ما في حاشية الشيخ

(قوله فاربده ما هو الغالب فيه) أي فليس المراد عموم الموان الخلق بل نوع منه وهو ما بقاؤه
فيه من مصالحه وسينفذ فكان الأولى - ذى قوله ومن شأنه لأنه يوهم أنه يكتفى برؤية الموان
الذى ليس البقاء فيه من المصالح لأن من شأنه أن البقاء فيه من المصالح ثم أن هذا الجواب
لا يدفع ما ورد على العكس (قوله لأن تسليبه غير ممكن) أي ولأن المبيع حينئذ غير مرقى أصلاً
(قوله وكذا يشترط رؤية الماء الذي تدور به الرحى) أي فيما إذا اشترى رحى تدور بالماء (قوله
ولا اختلاف بالحادث) قضيه أن الصورة أنه اشترى جميع ما في الضرع وقضية قوله ولعدم يقين
وجود قدر اللبن المبيع أنه اشترى منه قدر معين أو كأنه أشار إلى أنه لا فرق في البطلان بين أن
يشترى الكل أو البعض وعبارة الروضة يبيع اللبن في الضرع باطل فلو قال بعتك من اللبن الذي
في ضرع هذه البقرة كذا لم يجوز على المذهب لعدم يقين وجود ذلك القدر وقيل فيه قولاً يبيع
الغائب ولو جلب شيئاً من اللبن فأراه ثم باعه رطلاً مع ما في الضرع فوجهان كالأنموذج وذكر
الغزالي وجهين فيما لو قبض قدر من الضرع واحد **كم** شدة وباع ما فيه - فقات الأصح في
الصورتين البطلان لأنه يحتلط بغيره مما ينصب في الضرع انتهت (قوله ولعدم رؤيته)
لاموقع له بعد قوله وإن - أب منه شيء وروى قبل البيع (قوله فان قبض قبضة) أي وإست
على حد اللحم **كم** ما لم مما قدمه فليراجع (قوله قبل السليخ) أي لما يسليخ وقوله أو السليخ
أي لما يسقط (قوله ووصلت حد التواتر) عبارة التحفة ووصل إليه من طريق التواتر (قوله
نعم لو كان رأس المال معينا الخ) قضيه أنه يصح في المعين من الأعي وليس كذلك وعبارة
التحفة ومحل أي صحة علم الأعي حيث لم يكن رأس المال معينا ابتداءً وحينئذ يوكل من يقبض
له أو عنه واللام يصح منه لاعتقاده الخ فقوله وحينئذ أي حين صحة السلم بأن كان رأس المال
في الذمة وقوله والآي بأن **كان** معينا والشارح فهم أن معنى قوله وحينئذ أي حين
كان معينا اقتصر في عبارة بما تری (قوله بين الأشياء) أشار به إلى أن المراد بالتمييز هنا غير
التمييز الشرعي

(قوله ما لم يوكلاهما)
الذي في مسودة المواقف ما لم
يوكلاه تأمل اهـ

* (باب الربا) *

(قوله عن العاقلين أو أحدهما) ينبغي أن يكون متعلقاً بكل من قبض والوكيل (قوله
فقبض موكله لا يكتفى) وظاهر أن محله كالذي قبله ما لم يوكلاه ما العبد والوكيل حيث كانا هما
الذوكل (قوله ولو قبضا البعض) يظهر أن من قبض أو قبض أحدهما جميع البدل والآخر
بعضه فيصح في ذلك البعض بتظهير أخذ ما يأتي في مسألة الدينار (قوله ولو في دار الحرب)
أي ولا يقال إنهما مأثوران بالخروج منها فهم ما مكرهان شرعاً على التفريق ويحتمل ما قاله
الشيخ في الحاشية أن المراد أنه لا بد من التقابض ولو كان العاقد مع حربى في دار الحرب ولا
يقال أنه يجوز لما استسلام على أموالهم فلا عقد في الحقيقة وعليه فهو خاص بما إذا كان
العقد مع حربى وعبارة الروضة يجري الرأى في دار الحرب جريانه في دار الإسلام سواء فيه
الكاثر والمسلم (قوله ومن لازمها الحلول) أي غالباً كما مر (قوله أو كان أحد العوضين غير
ربوى) لك أن تمنع كون هذا قضية الخبر مع أن الإشارة فيه إنما هي لمخصوص هذه الأجناس ثم

رأيت الشهاب سم سيق الى هذا المنع (قوله بأن يكون أظهر مقاصده تناول الآدي) فهم منه
 بالاولى ما اذا لم يقصد الالتناول الآدي وسياقي في كلامه ان مثل ذلك ما اذا قصد التنوعين
 بشرطه الآتي وخرج بذلك ما اذا قصد لطم البهائم اي بأن كان أظهر مقاصده طعمها نظير ما قسر
 به هنا طعم الآدي وحيث قد يشمل صورتين ما اذا لم يقصد الاطعمها وما اذا كان أظهر
 مقاصده ذلك وكل من الصورتين غير ربوي بشرطه الآتي في كلامه فهذه خمس صور بالنظر الى
 القصد وبأقرب ثلها بالنظر الى التناول كما لا يخفى بأن لا يتناولها الا الآدميون أو يغلب تناولهم
 له أو يستوى الامر ان أولًا يتناولها الا البهائم أو يغلب تناولها له فيتلخص خمس وعشرون صورة
 حاصلة من ضرب خمسة القصد في خمسة التناول وكما تعلم من كلامه اما بالنطوق أو بعموم
 الموافقة أو المخالفة كما أشرنا اليه وكما يثبت فيها الربا في ست صور وايضا ذلك انه أطلق
 فيما يكون أظهر مقاصده تناول الآدي انه ربوي وقد قدمنا انه يفهم منه بالاولى ما اذا لم
 يقصد الالتناول الآدي فهو ما صورتان بالنظر الى القصد تحتها عشر صور بالنظر الى التناول
 وكما فيه الربا وذكروا فيما يستوى فيه النوعان من حيث القصد انه ربوي بشرط عدم غلبة
 تناول البهائم له فدخل فيه من خمسة التناول ما اذا لم يتناولها غير الآدي وما اذا غلب تناولها
 وما اذا استوى الامر ان قبله صور الاربعة عشر وخرج بالشروط المذكورة فيه ما اذا غلب
 تناول البهائم له وما اذا لم يتناولها الا البهائم بطريق الاولى فهاتان صورتان لا يباقيهما وذكروا
 مطعوم البهائم انه غير ربوي بشرط غلبة تناولها له وقد علمت ان قوله فيه ان قصد اطعمها منظور
 على صورتين ما اذا لم يقصد الا لها وما اذا كان أظهر مقاصده تناولها نظير ما صرح به في مطعوم
 الآدي فدخل في كل من الصورتين ما اذا غلب تناول البهائم له وما اذا لم يتناولها الا البهائم
 بالاولى فهي أربع صور حاصلة من ضرب اثنين في اثنين تضاف الى الصورتين المتقدمتين فتصير
 صور عدم الربا ستة وخرج في صورتها مطعوم البهائم ما اذا لم يتناولها الا الآدي وما اذا غلب
 تناولها وما اذا استوى الامر ان يحصل ست صور حاصلة من ضرب ثلاثة في اثنين فيهما الربا
 نضاف الى الثلاثة عشر المتقدمة تصير صور الاربعة عشر وهي تمام الخمس والعشرين
 ويجمعها هذا الجدول

ما اختص به الا آدمي قصدا وتناولا	ربوي
ما اختص به الا آدمي قصدا وغلب فيه تناولا	ربوي
ما اختص به الا آدمي قصدا واستوى فيه مع غيره تناولا	ربوي
ما اختص به الا آدمي قصدا وغلب فيه غير تناولا	ربوي
ما اختص به الا آدمي قصدا واختص به غير تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الا آدمي واختص به تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الا آدمي وغلب فيه تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الا آدمي واستوى فيه مع غيره تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الا آدمي وغلب فيه غير تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الا آدمي واختص به غير تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصدا واختص به الا آدمي تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصدا وغلب فيه الا آدمي تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصدا واختص به غير الا آدمي تناولا	غير ربوي
ما اختص به غير الا آدمي قصدا وتناولا	غير ربوي
ما اختص به غير الا آدمي قصدا وغلب فيه تناولا	غير ربوي
ما اختص به غير الا آدمي قصدا واستوى فيه النوعان تناولا	ربوي
ما اختص به غير الا آدمي قصدا وغلب فيه الا آدمي تناولا	ربوي
ما اختص به غير الا آدمي قصدا واختص به الا آدمي تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الا آدمي واختص به غير الا آدمي تناولا	غير ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الا آدمي وغلب فيه غير الا آدمي تناولا	غير ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الا آدمي واستوى فيه النوعان تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الا آدمي وغلب فيه الا آدمي تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الا آدمي واختص به الا آدمي تناولا	ربوي

هكذا ظهر لي من كلام الشارح فليحذر واعلم ان الطاهر ان المراد به واهم قصدا لا آدمي مثلا
ان يكون الا آدمي بقصد تناوله وهذا غير التناول بالفعل والافهام في كون الطين
الارمني مقصودا لا آدمي ويجوز ان يكون المراد بكونه قصدا لا آدمي مثلا لانه يظهر من

الحكمة اللازمة ان الله سبحانه وتعالى لم يخلق هذا الا لاطم الا دعى فليستأمل (قوله وحده
 اومع غيره) حالان من الضمير المحرور في له كما يعلم من عبارة الروضة وغيرها (قوله بدقيق الشعر)
 اى مطلقا ولو متعاضلا (قوله وكل خاين فيهما ماء) اى عذب (قوله فلا عبرة بما أحدث بعده)
 اى من أصل معيار او غلبته (قوله على ما قاله المتولى) انظر ما معناه الشارح في هذا المسئلة بعد
 هذا التبرى هل هو ما ذكره المتن في صورة الجهل أو غيره (قوله فان لم يكن لهم فيه عرف) هذا
 مفهوم قول المتولى يعتبر فيه عرف الجاز فهو مبنى على كلام المتولى الذى تبرأ منه بل هو من
 جملة كلام المتولى كما يعلم من كلام غيره (قوله كالوز) المقصود منه مجرد القليل لما جرمه
 مماثل لجرم التمر كما تبين عليه التسميات ج والافلا صرح انه مكمل كما سيأتى في كلام الشارح (قوله
 وهو) اى كون الوز موزونا (قوله فانما هو بحسب المقاصد) عبارة قاصرة والافتقار لا كثر
 كلاما فانما هو بحسب المقاصد ايضا (قوله واخبر الا تخربه فصدقته) لعل لفظ اخبره مبنى
 للمجهول والضمير فى صدقته للمخبر المفهوم من اخبر حتى يتأتى قوله او من ثالث (قوله فيصح ان
 تساويا) اى فى غير الاولى (قوله أشار صلى الله عليه وسلم) الاولى او ما صلى الله عليه وسلم اذ هذا
 من دلالة الائمة لا من دلالة الاشارة (قوله أو نحو عصير الرطب أو العنب) المناسب فى هذا
 وفيما بعده تصديره بقوله ومن ذاهب والاف هذا الصنيع يؤهم ان هذه الثلاثة امثلة للمذهب
 واحد (قوله لا اعتبار كاله عند أول كل منهما) عبارة متألوفة والمناسب لا اعتبار كمال كل منهما
 عند أوله (قوله بفتح الراء) هذا بابا به مقابلة بخصوص القرال ان يراد به الخصوص وتكون
 مقابلة بالقرقرينة هذه الارادة (قوله ونحوهما كالنشاء) لا حاجة الى ذكر نحوهما مع لفظ
 نحو الذى دخل به على المتن (قوله ان ربي السهم فيها) اى ما يطيب به المفهوم من المطيبة
 باعتبار افرادها (قوله بناء على انه أجناس) اى والحق انهما اجنسان واحد (قوله كما مررت الاشارة
 الى جملة ايضا) اى على انه فى ذهني اختلاف أصلا هما وذلك فى شرح قول المصنف وادقة
 لاصول المختلفة الجنس الخ (قوله أما ما فيه ما فلا يباع بمثله ولا يخالص) اى ولا يغير ذلك
 كالدرهم كما مر فى كلامه (قوله انه باعتبار ما حدث له) خبر قوله مراده (قوله لان الصفة
 حينئذ متميزة) فى هذا التعبير مساحمة ظاهرة (قوله ولو تعددت بتعدد البائع الخ) اى ففهوم
 المتن فيه تفصيل (قوله من كونية التفصيل) اى فى المتن (قوله ولو ضمنا) اى فى أحد الجانبين
 فقط (قوله وهو ما يكون جراً) اى كـ السقف مثلاً وقوله أو لا منزهة لـ أى كفتاح الخلق
 بخلاف الماء فلا يدخل فى معنى الدار مثلاً فلا بد من النص عليه (قوله بجملة) بعد قول المتن بعد
 يقرأ بالنصب على التمييز بقاء لتسوية المتن (قوله وحده اومع شعراً ومعهما) الصواب اسقاط
 لفظ أو معهما (قوله من الدراهم أو الدينار) انظر ما الداعى الى هذا التقييد مع ان الحكم أعم
 وأيضاً فهو لا يناسب قوله الا تى وان كثرت حبات الاخراج ثم انه كان ينبغي له ذكر لفظ
 ولو قبل قوله باختلاف الصفة والاف هذا القصر فيه ما لا يخفى وان دخل النوع بقوله مثلاً واعلم
 ان الحبات الا تسمية فى كلامه من اختلاف النوع لا من اختلاف الصفة وعبارة التحفة يعنى
 غير الجنس سواء كان نوعاً حقيقياً كجد وردى الى ان قال فى الدخول على المتن أم صفة من
 الجانبين أو أحدهما كصباح ومكسرة الخ (قوله كجد وردى ميم أو بأحدهما) ذكر أحدهما

لا يوافق ما أصله من اشتغال الحقيقة على مختلفين من الجانبين وانما يتأتى في القسم الآتي (قوله بشرط تميزهما) قيد غير صحيح في الذهب والقضة اد القاعدة جارية فيه - جامع الاختلاط وانما هو شرط في نحو الجبوب (قوله اشتمل الاخر على أحدهما فقط) لا يلاقي قول المتن بهما (قوله فهو من القاعدة) الا صوب حذفه (قوله لخبر فضالة) تعميل لاصل المتن (قوله ومحل ما تقرر في المميز الخ) قضيته أنه لو كان المصالح عليه في مسئلة الصلح الا تية معينة لا يصح الصلح المذكور وهو ما جرى عليه ابن المقرئ لكن سيأتي في باب المبيع قبل قبضه ان المعقد الصحة وعليه فيجوز ان يقال في قول الشارح ما في الذمة أي ولو بالنسبة لاحد الطرفين ليوافق المعقد الآتي (قوله ولا يتأتى فيه جميع ما في غيره) قضيته انه يتأتى فيه بعض ما في غيره وليس مراد في العبارة مسامحة لا تخفى (قوله نقدا من جنسه) لعله سقط عقبه لفظ وغيره من النسخ ليكون من القاعدة التي الكلام فيها وهذه العبارة بلفظها في حاشية الزيادي وفيها لفظ وغيره وكذلك معناها في التحفة الا أنه قال فيها بالصحة (قوله مع الجهل بالمماثلة) قضيته الصحة عند العلم بالمماثلة هذا ان كان لفظ وغيره الذي فيها عليه أسقطه الشارح قصدا وان لم يلزم عليه خروج المسئلة عن القاعدة فان كان اسقاطه من النسخ فقول مع الجهل بالمماثلة قيد لبيان الواقع اذ لا يتأتى العلم كما مر (قوله وفارق صحة الصلح الخ) هذا لا يتعلق له بما نحن فيه من القاعدة على انه معلوم من قوله فيما مر ومحل ما تقرر في المعين يخرج به ما في الذمة الخ (قوله ولهذا قال بعضهم الخ) أي اكونه من القاعدة (قوله ومقابل الاظهر الجواز الخ) عبارة المحلى ومقابل الاظهر الجواز ما في المأكول وهو مبني على ان اللحوم اجناس فبالقياس على بيع اللحم باللحم وما في غيره فوجه بان سبب المنع الخ

• (باب) • (قوله والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد) صادق بان تكون المفسدة بسبب اتفاق ذات الركن أو انتفاء شرط من شروطه وهذا مراده بدليل اعلمته الا تية فهو مساو لقول الشهاب حج ثم انتهى ان كان لذات العقد أو لازمه بان فقد بعض أركانه أو شروطه اقتضى بطلانه وحرمة الخ فعلم انه لا حاجة الى زيادة أو شروطه بعد قول الشارح من أحد أركان العقد خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله انما هو أمور راجعة الى العاقد) أي كعدم الملك وعدم الولاية وعدم القدرة على التسليم شرعا فالجمعية على بابها خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وقد ذكرك الغزالي) يعني الحرمة (قوله أو القيمة) بحث الشيخ في الحاشية ان المراد قيمة يوم التلف لا أقصى القيم وان كان المقبوض بالشراء القاسد كالمغصوب كما يأتي وهو وجبه ويصرح به ما يأتي في تعميل ضمان المقبوض بالشراء القاسد ضمان المغصوب من أنه مطالب برده في كل وقت اذ هذا متفق هنا كما لا يخفى (قوله وثانها ما كان الهى عنه بسبب عارض) هذا قسم قوله أحدهما ما يقتضى الفساد والحرمة الذي المراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد المساوي لقول غيره ان كان لذات العقد أو لازمه فالقابلية معنوية لا لفظية (قوله مع انه جاري في الثلاثة) اعلم ان الذي قدره الشارح الجلال في الاولين هو لفظ بدل من أجرة أو غن وهو لا يجري في الثالث اذ البديل فيه من كور والجاري في الثلاثة انما هو المضاف الثامن وهو الاخذ بالاعطاء وقد قدره الشارح الجلال بعد أيضا وعبارته وعلى

الاولين بقدر في الحديث، ضاف ليصح النهي أي نهى عن بدل عيب الفحل من ابرة ضرابه
 أو عن مائه أي بذل ذلك وأخذته انتهت فقوله أي بذل ذلك وأخذته هو المضاف الثاني وهو راجع
 للثلاثة (قوله مع ان الاولين فيهما تقديران) لا موقع للتعبير بالمعية هنا (قوله كما فسره رواية
 ابن عمر) في بعض النسخ كما فسره راويه ابن عمر بهاء الضمير وبتقديم الالف على الواو وهي
 أصوب قال الأذري وأما اختلف في تفسير الحديث فالاول بتفسير أهل اللغة والثاني بتفسير
 مالك والشافعي وهو الصحيح لان ابن عمر راوى النهي قال وكان يباع بياضه أهل الجاهلية كان
 الرجل يتساع الجزور الى أن تنج المناقة ثم تنج التي في بطنها (قوله فلا وجه له) هذا بناء كما ترى
 على ان الماضي بالفتح لا غير ~~ممكن~~ ذكر الاسنوى في نواقض الوضوء انه مع اس بكسر الميم
 فاتضح وجهه الفتح في المضارع (قوله ويفرق بين خطه وتخطيه) أي حيث انصرف الثاني
 الى الشرطية وانصرف عنها بخلاف الاول كما هو حاصل كلامه (قوله مطبوع على دابة)
 أي مثلاً (قوله وعلى الاول) لا يخفى ان الاول والثاني انما هما في النكاح القاسد أما الشراء
 القاسد فليس فيه الا قول واحد والكلام فيه فالصواب اسقاط قوله وعلى الاول وهذا
 الفرق اشرح الروض وهو يقتضي عكس الحكم المذكور كما لا يخفى ويقتضي ان عقدا البيع
 لو كان مجمعا على فساده يجب فيه مهر ثيب فتأمل (قوله انتقل بموت البائع) أي أو المشتري فيما
 اذا كان المبيع مؤجلا (قوله وحل بموت المشتري) أي أو البائع (قوله بعد قبضه بلا شرط)
 أي بلا شرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله ولو بشرط رده اياه خلافا لما وقع في حاشية الشيخ
 (قوله وهذا) أي التعديل (قوله مع صحة التزامه في الذمة) أي في حدوده وكذا يقال في قوله
 وصحة ضمانه بأذن سيده وأجاب الشهاب بن عبد الحق بأن صحة التزام الرقيق انما هي من حيث
 كونه رقيقا لا من حيث كونه كقبلا وهو معنى ما أشرت اليه (قوله فكم من موصى يكون
 بماطلا) قضيته الصحة اذا التزم كونه حسن الا يفاء وظاهره غير مراد (قوله على ان يضمه)
 أي الالف (قوله وهو اشترت) عبارة التحفة وهو بالف ويضمن انتهت وهي الصواب
 (قوله ويصح شرط الثلاثة أيضا في مبيع في الذمة) لاحاجة اليه مع قوله المار في حل المتي
 أي عوض فكان الاولى غير هذا التعبير (قوله ان شرطه) أي ماد ~~مكرر~~ (قوله أو يبعه)
 هو بالجرو في بعض الهوامش عن الشارح ما نصه أي ثم بشرائه بشرط العتق فلا يصح بعد ذلك
 شراؤه ولو بالشرط المذكور اهـ (قوله بشرط العتق) قضيته انه لو اشتراه في مسئلة ما أو أفر
 ببيعه بشرط العتق أو شهد بذلك بدون شرط العتق أو بظاهره غير مراد كما يعلم مما يأتي
 فرياً في كلامه ثم ان ما ذكره هنا قد يشكل على ما صرحوا به من ان شراء من أقر بحريته
 افتداء وليس به حقيقيا ولا يخفى ان الافتداء ليس من العقود التي تتأثر بالشروط القاسدة
 فليظرمه (قوله وحينئذ فهو بمعنى لم يضر) توقف فيه الشهاب سم مع جعل الضمير راجعا
 الى البيع (قوله لان هذا هو الذي لا غرض فيه البتة) مبني على أحد المتي على ظاهره
 والافتداء للشارح تخصيصه بالعرف وانه لا غرض للعاقدين أو أحدهما (قوله
 لاتفاء غرض البائع) في هذا الجواب تسليم ان غرض البائع معتبر فينا في ما قدمه فكان حق
 الرد الموافق لما قدمه ان يقول ما ذكر وان كان فيه غرض الا أنه تلخص بالبائع وقد تقدم

انه ضمير معتبر (قوله فيفسد به العقد) أى فى خصوص هذه الصورة والافلام لازمة بين
اختلاف الغرض والفساد كما يعلم مما سأتى (قوله مع انه) أى ما عينه من المأ كـول (قوله
لانه لا يجوز اقراده بالعقد الخ) عبارة بالجلال المحلى لانه لا يجوز اقراده بالعقد فلا يجوز استثناءه
(قوله ظاهر الفساد يادنى تأمل) قال الشهاب سم وكان وجهه فساد ان هذا المفهوم
قد صرح المصنف بحكمه فى قوله ولو قال بعنكها ووجهه بطل فى الاصح فليتأمل اهـ (قوله
أو اشترى سمكة الخ) فى شمول كلام المصنف اهـ هذه نظير ظاهرا لان السمكة التى ابتاعها ليست حلالا
ولا يتأتى فى السمك حلال

• (فصل) • (قوله أى يبيعه) هذا التفسير ظاهر على تفسير ما بالنوع أى نوع لا يطل يبيعه
أى البيع المترتب عليه كالتى الركان من الاول كن فيه تسمع بالنسبة للبيع على بيع الغير ونحوه
اذا هذا النوع لا يصح اضافة بيع اليه كما لا يخفى وأما على تفسيرها ببيع فلا يتأتى هذا التفسير
والشهاب حج اقتصر فى حل المتن على التفسير الاول ثم قدر له هذا المضاف وفيه التسميح الذى
ذكرته ثم قال بعد ذلك ويصح ان تكون ما واقعة على بيع فالفاعل مذ كور اهـ وقوله فالفاعل
مذ كور فيه حذف مضاف أى فرجع الفاعل مذ كور وان مراده بالفاعل الفاعل بالمعنى
اللغوى (قوله وقد يكون استتريه عن الداخل الى وطنه) انظر ما معناه مع بقية كلام المصنف
من قوله لبيعه الخ (قوله بان يقدم غريب الخ) صريح هذا التفسير ان هذا حقيقة بيع الحاضر
للبادى شرعا وان لم يقع بيع بالفعول وما فى حاشية الشيخ من جعله مجازا من اطلاق اسم المسبب
على السبب نظيره الى حقيقة اللغة (قوله مع انه اعانة على معصية) اهـ له سقط قبله لفظ دون
هذا ونحو ذلك والافالمعية المذ كورة لا تناسب الحرمة (قوله تلحقوا الركان) لا وجه لذكر
هذا هنا وانما محل عند الخبر الذى ساقه بعد ذلك عند قول المصنف ومعرفة بهم بالسعر والافالمعية
ليس فيه تاق (قوله خلا فان فعل عنه فاورد عليه) قال الشهاب حج عقب هذا انظر الى
يخصم لانه اطلاق لها على بعض ما صدقاتها وهو قوله يحملون متاعا اهـ أى فضيه شبيهه
استخدام حيث أراد بلفظ الطائفة معنى هو المعنى الشامل للواحد ثم أعاد الضمير عليه بالمعنى
الاخص الغير الشامل للواحد فاندفع قول الشهاب سم قوله نظر الى لا يخصم الخ فيه
ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة دليل واضح على انه أراد به الجماعة فيكون ساكنا عن حكم
الواحد والاشين ولا معنى لتخصيص الا هذا فليتأمل اهـ (قوله وهو ظاهر الخبر) لم يتقدم له
خبر ظاهره ماذ كور هو تابع فى هذا الشهاب حج لكن ذلك قد قدم عند قول المصنف ومعرفة بهم
بالسعر قوله انتهى الصحيح عن تلقيهم للبيع مع اثبات الخبر اراهم اذا أتوا السوق اهـ ومراده
بذلك خبر الشيخين لا تلحقوا الركان للبيع زادم لم فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار (قوله
ويعلم مما قررناه) أى من قوله سواء كان ذلك بعموم أم خصوص اذ هو تعميم فى قوله بالعلم أى
فن هو بين أظهر المسلمين وان لم يعلم الحرمة من خصوص كونه نجشاً فهو يعلمها من عموم كونه
ايذاء (قوله وهذا خارج عنه) يعنى الجش (قوله اذ عصره) أى العاصر (قوله فذكره)
أى العاصر (قوله الرقيق الصغير) أى أو المجنون كما يأتى بما فيه وصكان ينبغى اسقاطه
(قوله الملو كين لواحد) هذا شمل من قوله السابق على من ملأ جارية وولدها شموله ما اذا

كما علموا كين لمجوره فكان ينبغي الاقتصار على هذا ثم ان كلامنا من العبارتين مخرج لما اذا
 كان لا يملك البعض كل منهما فليراجع الحكم فيه (قوله أو قسمه) ومعلوم انها لا تكون
 هنا لا يبيع او به يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله وتبين من فرق بين والده وولدها الخ) أي فهو
 مستند الاجماع (قوله لا نأمن ان يبيعهما) أي ان كانت هي المبيعة أي ولا نأمن ان يبيعه
 ان كان هو المبيع (قوله لا تتقاء التفریق في بعض الازمنة) أي بالمهاياة كما هو ظاهر وقضيته
 انه عند اتحاد الجزء يجب في المهاياة ان الزمن الذي يكون لاحد الشرطين يجب ان يكون عنده
 فيه الام والولد ويمتنع ان تكون الام عند أحدهما في زمن والولد عند الآخر فيه ولك ان تتوقف
 فيه مع انتفاء الحرمة في التفريق بغير من يل المالك وهل يحرم على المشتري حيث صح البيع في
 البعض ان يبيع بعض الام دون بعض الولد او عكسه أولا وقضية العبارتين السابقتين له عدم
 الحرمة كأنهما عليه فليراجع (قوله وان علما) أي الاب والجدة بقسميهما بقرينة ما بعده
 (قوله حيث لم يعتبر فيه التميز) عبارة التحفة ويفرق بين هذا والامر بالصلاة بأنه لا يعتبر فيه
 التميز قبل السبع بأن ذلك الخ (قوله اذ لا مانع من ذكر شيتين) وهما هذا الصغير والمجنون يعني
 حكمهما فكذا قال حتى يميز كل من الصبي والمجنون وفي قول في الصبي حتى يبالغ (قوله وطرده
 ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الامة ليس بظاهر) يحتمل ان عدم الظهور راجع الى تفرقة الغزالي
 بين الزوجة الحرة والامة أي والظاهر انهما سواء في التفريق المذكور وهذا هو الذي جزم به
 شيخنا في الحاشية ويحتمل انه راجع لاصل الطرد ثم اعلم ان هذا الذي نقله عن الغزالي من التفرقة
 بين الحرة والامة يخالفه ما في شرح الروض عنه وعبارته وألحق الغزالي في فتاويه التفريق
 بالسكر بالتفريق بالبيع ونحوه وطرده في التفريق بين الزوجة وولدها وان كانت حرة انتهى
 فصرح بقوله وان كانت حرة ان الحرة والامة عنده سواء لكن عبارة كل من الشهاب ج
 كالاذري توافق ما نقله الشارح ويمكن ترجيع عبارة الشارح الى عبارة شرح الروض بان
 يقال معناها وطردها الغزالي الحكم في الزوجة الحرة غير ظاهر بخلاف طرده في الزوجة الامة فانه
 ظاهر فالطرد في كليهما حينئذ منسوب للغزالي لكن هذا تأباه عبارة كل من الشهاب ج
 والاذري فليراجع كلام الغزالي وليحذر مع هذا الشارح في المسئلة وفي حواشي التحفة للشهاب
 سم التصريح بأن طرد الغزالي حرة التفريق بين الزوجة الحرة وولدها ممنوع وهو يوافق
 ما قدمناه من الاحتمال الثاني وكذا ما ذكرناه آخر في عبارة الشارح في ترجيعها العبارة شرح
 الروض ولا يوافق الاحتمال الاول الذي جزم به الشيخ (قوله كما لو آجر رقيقه ثم فرق بينه وبين
 ولده بالاعتاق) أي الذي آجره (قوله ولا نظر لما يحصل من المستاجر) قال الشهاب سم ولا يخفى
 ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائم بخلاف المستاجر

* (فصل) * (قوله لتلايهود الى مسئلة يبيع عبده وعبده غيره) أي والمفهوم لا يصح فيها باطلاقة
 بقرينة ما بعده (قوله وقد يقال بصحة رجوعه لهما) كذا في كثير من النسخ بضمير التثنية ولعل
 الميم زائدة من الكنية وهو ساقطة في بعض النسخ (قوله لكن محله) أي في الاولى (قوله
 كيهنك الحرة والعبد) أي أو النحر والخل (قوله وما ذكره المصنف) أي من التمثيل بالخل والنحر
 والعبد والحرة الخ فهو غير قوله الآتي ويجري تفريق الصفقة في غير البيع كاجارة ونحوها الخ

(قوله تمكنه من دفع ذلك بالشراء) تكفل الشيخ في حاشيته برده (قوله قواه لم يباع عبديهما
 بثن الخ) أي بوكالة الشريك كإتيه عليه الشهاب سم وعبارة القيمة لو باع عبديهما بضمير
 التثنية وهي كذلك في بعض نسخ الشارح (قوله وانما يكون المتأخر مذهب الشافعي اذا أفتى
 به الخ) انظر هذا مع ما في جمع الجوامع وشرحه فربما يكون بينهما مخالفة (قوله دونها في
 الرابعة لما مر) صوابه لما يأتي (قوله باعتبار قيمتهما) أي في متقومين بخلاف مثليين بطل
 البيع في أحدهما والمشارك كما سيأتي التفتية عليه في كلام الشارح (قوله جميعا معا) لا حاجة
 للجمع بينهما (قوله ورجع إليه في الوصية) لم يتقدم للوصية ذكر في تقرير التناقض (قوله فلم
 يحتاج إليها) يعني القيمة المفهومة من التقويم (قوله لعلها ما بها) أي القيمة كما هو ظاهر لكن الذي
 مر في كلامه في تقرير التناقض أن الشيخين اعتبروا المخر في الصدق عصيرا ولاد كرا للقيمة فيه
 واعلم أن الشهاب حج أشار في تحفته إلى أنه وقع في المسئلة تناقض للشيخين وذكر أنه بينه في
 شرح الارشاد ولم يبينه في القيمة كتنافها في شرح الارشاد ثم ذكر ما تمحله بعضهم الذي
 ذكره الشارح ففهم الشارح أن التناقض الذي بينه الشهاب حج في شرحه للارشاد هو
 التناقض الذي في المهمات فنسب إليه اليها ثم ذكر بعد هذا العمل فلم يوافق عليه على أن ما ذكره
 الشارح من أن ما ذكره هو حاصل ما في المهمات ممنوع بل حاصل ما فيها أن الرافعي ذكر في باب
 الوصية أنه اذا خلف كلابا وأوصى بأحدهما في كيفية اعتباره من الثالث ثلاثة أوجه أحدهما
 أنه ينظر إلى عدد الرؤس وتنقسم في واحد والثاني ينظر إلى القيمة والثالث تقوم منافعه انولم
 يخلف الا كلابا وطبل لاهو وزق خرتعين اعتبار القيمة وذكر في نكاح المشركات في الكلام على
 ما نسخته المرأة اذا أصدقها زوجها المشرقة صدقا فاسد اذ فقبضت بعضه ثم أسلمها لهما أن
 جميعا جنسا واحدا متعدد كخزيرين فهل يعتبر عددهما أو قيمتهما وجهان أحدهما الثاني وإن
 جميعا جنسين فأكثروا قبضت أحدا لا جناس فهل ينظر إلى الاجناس فكل جنس فيما لو سميا ثلاثة
 أجناس ثلث أم إلى الأعداد أم إلى القيمة ثلاثة أوجه أحدها الثالث واذا قلنا به ففيه وجه
 أحدهما أنه تعتبر قيمتهما عند أهلها والثاني بقدر الخرج خلا إلى آخر ما ذكره وقال في أوائل الصداق
 ولو أصدقها خيرا أو خنزيرا أو مينة فقولان أحدهما وجوب مهر المثل والثاني يرجع إلى بدل
 المسمى فعلى هذا بقدر المينة مذكاة إلى أن قال وأما الخرفية قدر عصيرا ثم قال وقد كسنا
 في نكاح المشركات وجهان أنه يقدر خلا ولم يذكرها هناك اختيارا للعصير والوجه التسوية أه
 المقصود من المهمات وبه يعلم ما في تلخيص الشارح له وما في قوله لكن قال في الصداق أنه يقدر
 الخمر بالعصير فإن الرافعي لم يذكر هذا الا تقريرا على الضعيف كما عرفت (قوله بعض ما يقبل)
 الاضافة فيه بيانية لكن الاولى اسقاط لفظ بعض أو لفظ ما لما في الجمع بينهما من الإيهام
 وعبارة القيمة فإن أفراد التالف بالعقد وان أوجب الانقضاء فيه لا يوجب الإجازة بكل الثمن
 انتهت (قوله اشتراط التامية فيها غالبا وبطلانها) لا يناسب قوله الا في فعمل أنه ليس المراد
 باختلاف الأحكام مطلقا اختلافها الخ (قوله ووجه محتمل أن كلا يصح منفردا فلم يضر
 الجمع بينهما) هذا موجود في كل العقود فبقضية أن كل عقدين كذلك من غير استثناء (قوله
 لا اختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض وما في قوله لما قد يعرض واقع على الفسخ والانقضاء

المعلمين من المقام كما سيعلم من عبارته الا تيمية في تعليل مقابل الاظهر (قوله وما أورد عليه) أي على ما في الضابط من قوله مع عدم دخولها تحت عقد واحد (قوله بشرط الخيار في أحدهما) أي معينا حتى يكون من القاعدة ويصح البيع فيه على الاظهر فهذا غير ما في التحفة من بيع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما على الابهام حيث يطل العقد فيهما لان ذلك انما أورد هذا على عبارة المتن فانه يقتضي الصحة فيه ومثل مسألة الشارح ما اذا شرط الخيار في أحد العبدین دون الآخر وحاصل ايراد الشارح ان المسئلة المذكورة تجري فيها الخلاف أي أجراه القاضي الحسين مع عدم دخولها في الضابط السابق وحاصل الجواب انه انما أجرى الخلاف فيها مع عدم دخولها في الضابط لقربهم من القاعدة بوقوع الاختلاف الموجب للفسخ الذي هو شرط الخيار في نفس العقد (قوله فانه من القاعدة) أي من حيث جريان الخلاف فيه (قوله لرجوعهما الى الاذن في التصرف) هذا تعليل لاصل الصحة كما يعلم من كلام غيره والجواب تقدم في قول الشارح والتقديم يختلف في الحكم لبيان محل الخلاف وأصل ذلك ان مسألة القراض والبركة المذكورة أوردناها بضمهم على عبارة المصنف حيث قيد بمختلفي الحكم فاجاب عنه الشارح بان التقييد لبيان محل الاختلاف أي لالاختراز وجاب الاذرعى عنها بان المراد هنا العقود اللازمة قال وأما الجائزة فبإيهما واسع (قوله بخلاف ما لو كان أحدهما جائزا الخ) عبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك ما لو كان أحد العقدین جائزا الخ (قوله كصاع بر وثوب بصاع شعير) في شمول المتن لهما مع ما مر من اعتبار عدم الدخول تحت عقد واحد نظر ظاهر ثم انه يعكز على ما قدمه قريبا في تعليل الجمع بين الجمالة والصرف فتأمل (قوله فقبل أحدهما بعينه) أي أو بهما بالاولى (قوله ومقابل الاصح اعتبار الموكل) اهله انما اقتصر عليه لانه الصحيح وقابا اصطلاح المصنف من أن مقابل الاصح هو الصحيح والافقار الاصح أربعة أوجه في الروض وغيرها

* (باب الخيار) *

(قوله اقوة بثبوتها بالشرع) من اضافة المعلوم الى علمه (قوله نحو أنواع البيع) حاول الشيخ في الحاشية ان الشارح جعل أنواع البيع في كلام المصنف بادخاله فظ نحو عليه مثالا للمعاوضة المحضة لا لما ثبت فيه الخيار فن النحو حيث ان الجارة ولا يخفى ما فيه (قوله نعم لو شرط في بيع الخ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن ولا يثبت في العقود الجائزة من الجانبين كالشركة او من أحدهما كالكتابة والرهن نصم الانه ليست يعم لان الجائز في حقه بالخيار ابدافلا معنى لثبوتها والاخر وطن نفسه على ان الغبن المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن مشروطا في بيع الخ فالاستدراك في كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من ان الا لازم في حقه لا يثبت له خيار فلا يتمكن من الفسخ (قوله ووقف وعتي وطلاق) معطوفات على عقد جائز لا على مدخول الكاف (قوله ولقوات المنفعة بعض الرمن) أي في المقدرة بزمان (قوله في المسائل الخمس) أي على ما مر في الهبة (قوله ومرت الاشارة الى رد مقابل كل منهما) أي بناء على ظاهر المتن وان كان قد تقدم تعقبه في الهبة ذات لثواب (قوله وقول أحدهما اخترت) عبارة التحفة اختر من غير تاء بصيغة الامر (قوله لا يقال) التعبير هنا لا يقال فيه حرازة اذ كونه قضية فعل

ابن عمر ما ذكره كون قضية الخبر ما ذكره لا مانع من كونه يقال فكان ينبغي ان يعترف بكون
قضيته فعل ابن عمر ذلك ثم يقول وبشكل عليه قضية الخبر ثم يجيب بالمثل الذي ذكره (قوله خشية
ان يستقبله) عبارة التحفة خشية من فسخ صاحبها فهو المراد في عبارة الشارح لكن الشارح
انما اثرها ليوافق لفظ الخبر (قوله الا ان تكون صفقة خيار) الاستثناء من مفهوم قوله
ما لم يتفرقا اي فان تفرقا انقطع الخيار الا ان تكون صفقة خيار اي بأن شرطه (قوله ومحمل
البطلان) يعني بطلان الخيار (قوله مطلقا) اي سواء منع الاخر من اتباعه ام لا (قوله نائما
مثلا) اي كان كان مغمى عليه لا مكرها لممكنه من الفسخ بالقول (قوله ولا يبطل البيع بعزل
الموكل الخ) وظاهره انه لا ينقطع به الخيار بل ينتقل للموكل كما يأتي في مسئلة الموت (قوله
فبان خروج من البيت) وسيأتي الكلام على السفينة واهمل مسئلة المسجد (قوله والمشى
القبيل ما يكون بين الصفين) انظر لم يحمله هنا على العادة نظير ما مر في مسئلة حقوق الهارب
(قوله نصب الحاكم من يفعل الخ) وظاهره ان محله حيث لا ولي له خاص (قوله وان لم يجتمعوا
في مجلس واحد) وانظر بما اذا ينقطع خيارهم

* (فصل في خيار الشرط) * (قوله على التعيين لا الا بهام الخ) كذا في نسخ وهو كذلك في التحفة
وهو ساقط من بعض نسخ الشارح ومعناه ان المصنف اراد بالاحد الاحد المعين وهو المبتدى
وايراد الاحد الاثر الصادق بالمتأخر (قوله لا تتفاء المطابقة) به يدفع ما قد يقال لم يبطل العقد
مع انه لو شرط ذلك ولو بعد العقد قبل لزومه لم يفسد كره ولو من المتأخر لا يضر (قوله ولو مع
شرط ان احدهما يوقعه الخ) اي اثر الخيار من الفسخ والاجازة (قوله على ان اشاور) اي
وعين مدة معلومة (قوله والافلام) قضيته صحة البيع وسقوط الخيار لكن الذي في العباب بطلان
البيع ولم يطلع عليه الشهاب سم فاستوجهه بخلاف شيخنا ووجهه اشتماله على امر مجهول
(قوله ويمكن الجواب الخ) اي زيادة على ما قدمه في حل المتن وما قدمه هو الاولى اذ يلزم على
هذا ان المصنف أهمل حكم الشرط وافهام انه لا يصح شرطه لاجنبى (قوله ولو وكلا) اي
بان اذن له في شرطه لاجنبى (قوله ليست كاشتراطه) اي فلا تضر عند نهى الموكل له عن
اشتراط الخيار ولا يكون آتيا بالأمور ولو أمره الموكل بالاشتراط (قوله لان المحذور الخ) تعليل
للاوجه (قوله وللبائع ثلاثا في المصراة الخ) عبارة التحفة ولا ثلاثا للبائع في المصراة لادائه لمنع
الحلب المضرب ما وطرد الاذرى له في كل حلوب يرد بان لا داعي الى آخر ما يأتي عن الشارح
وقضية كلام الشارح انه يمنع شرعا على البائع في مدة الخيار له حلب الدابة المبيعة وقضية رده
لكلام الاذرى بل صرح به انه لا يمنع عليه وفي تقرير بيع قوله فيمنع البائع من حلب الخ على
ما قبله نظرا لا يخفى (قوله أو ان يظهر التصريفة يتبين فساد الخيار) قضيته صحة البيع ونظر فيه
الشهاب سم ثم قال والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط (قوله وما يترتب عليه من فسخ أو
اجازة) اي من حيث ترتبهما على الخيار والا فالبيع لازم كما افاده ما مر فلا معنى للاجازة (قوله
والافعل لحظة) دخل تحت والام اذا قصد الملكية ولم يعرفها وظاهره ان العقد يبطل بذلك فان
كان معنى قوله فعلى لحظة أي فيبطل أي لعدم انضباط اللحظة فدخول الصورة المذكورة تحت
والاظهار وان كان معناه انه يصح العقد فدخول الصورة المذكورة تحت والا غير مراده

قوله ولم يرد الوقت معلوم) أما لو أراد فيه أي والصورة ان المدة لا تزيد على ثلاثة ايام
 كما هو واضح (قوله يستلزم اسقاط بعض الثمن) فيه نظر ظاهر سيما اذا كان الثمن مقبوضا اذ لم
 يجعل في الثمن زيادة نظير الخيار (قوله نظير ما صرحت من الزوم) أي في حق من الزم منهما او من
 احدهما كما هو ظاهر (قوله وان جهل المبيع والثمن) ليس من جملة النظر بل هو غاية
 في خصوص ما هنا وكذا قوله وباتقضاء المدة (قوله اي لهما كما هو واضح) انظر ما وجه هذا
 التقييد مع انه اذا كان الخيار للبائع لا يلزمه تسليم المبيع بالاولى لكون الملك فيه له وكذا لا يلزم
 المشتري تسليم الثمن اليه لكونه لم يملك مقابله (قوله ولا ينتهي به) اي لا ينتهي الخيار بالتسليم
 (قوله واعقده السبكي) انظر هل هو راجع لجميع القسوخ ما عدا مسئلتنا كما هو ظاهر التبري
 في تعبيره بعلى او راجع للمبيع (قوله وينبغي على ذلك) أي الحكم بالملك لاحدهما فيما اذا كان
 الخيار له أو الحكم له بالوقف اذا كان لهما (قوله ما لم يأذن له البائع الخ) أي فان اذن له فلا مهر
 ويكون الاذن مع الوطء اجازة (قوله ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لاحدهما) اي
 وكان لا تخير خيار المجلس فقط بقريئة ما بعده وظاهر ان عكسه لا يتأني (قوله لانه اقصر غالبا)
 أي وكل ما كان كذلك فهو اولى بعقد البيع الذي مداره على الزوم مما هو اطول (قوله ونظيره
 قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الاية) أي فانه وقف الحل على نكاح الاخر فقط مع
 انه لا بد من طلاقه ايضا وانقضاء عده فالمراد الحل من حيث التحليل (قوله اذ لا يدري ابطأ
 بالملك) أي وهو ضعيف لا يبيع الوطء (قوله وزاد في المجموع على منع حل الوطء) أي فيما اذا
 كان الخيار للمشتري فقط بناء على ما ذهب اليه الجمع المذكورون فأمل وراجع (قوله وهي
 طريقة ضعيفة) أي ما قاله الروياني فالراجح عدم وجوب الاستبراء فيما اذا كان الخيار للمشتري
 وان قلنا بحرمة الوطء فراجع (قوله وفي حالة الوقف) أي في أصل المسئلة في المتن (قوله وكذا
 لو اتفق ناويا الرجوع) الظاهر انه معطوف على قوله ثم يرجع من بان عدم ملكه (قوله جبهه)
 بالرفع فاعل ارتفع (قوله كائن كان الخيار لهما) الكاف استقصائية فتأمل (قوله فلو اختار
 الموطوء الخ) عبارة غيره فلو اتضح ولو باخباره أي على التفصيل المذكور في محله وكذا يقال في
 الذي بعده (قوله ولو معاقبا) انظر هل المراد حصول الفسخ بنفس التعليق أو بوجود الصفة
 (قوله وايلاده) لعله بنحو ادخال منيه والافاء تقدم من الوطء من عنه (قوله حيث تخيرا) قيد
 في أصل مسئلة المتن (قوله مع كون نحو اعتاقه الخ) عبارة التحفة ومع كون نحو اعتاقه فسخا
 هو نافذ وان تخير التضمنه الفسخ فينتقل الملك الخ على ان هذا ينبغي عنه ما مر في قول الشارح
 ومع كونه كذلك يكون صحيحا الا انه زاد هنا التوجيه (قوله ثم ان جعلنا الحل معلوما الخ) أي
 فيما اذا كان العتيق الخ (قوله وتزويجه) هل المراد منه ما يشمل تزويج عبده الكبير باذنه (قوله
 وفي وجهه الخ) قوله به على المتن في اقتضائه ان الوطء من البائع لا خلاف فيه (قوله وعقود
 البيع وما عطف عليه الخ) تقدم ما ينبغي عنه الا انه زاد هنا ذكر المقابل (قوله أو كانت معه) أي
 أو كانت هذه التصرفات واقعة مع البائع (قوله أي اذا لم يكن الخيار الخ) خبر قول الشارح
 * (فصل في خيار النقيصة) * (قوله ومر الكلام على الاول) أي في الكلام على ما يستفنى من
 بيع وشرط (قوله وان قدر من خبر على ازالته) غاية في أصل المسئلة (قوله يغاب وجوده فيها)

الأولى فيه (قوله لان الفعل) تعليل لاصل المتن (قوله والاوجه ان وطء البهيمة كذلك) يعني
 ولو تاب فاعمله كما هو صريح عبارة التحفة (قوله نعم يتجه حمله على ظن مساو الخ) أي فالمراد
 بالنظر هنا ما يشمل الاطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء بخلاف عرف الاصوليين (قوله
 أو مبيحاً في جنابة عمد) قضيته ان نفس العمد ليس بمبيح وقضية التقييد بالاكثر في الخطأ
 الآتي ان العمد عيب مجزؤه فليراجع (قوله ودواء) هو بالمتأى ساقطة الاسنان (قوله
 أو ظهر يقربها دخان الخ) الظاهر ان المراد بالظهور هنا الكثرة احترازاً عن الدخان القليل
 والاقامة في التعبير بالظهور فليراجع (قوله وقصدت لزراعة وغرس) لعل أو بمعنى الواو أو أن
 الالف زائدة من السكتبة حتى يلائم ما بعده والعبارة للروض وايسر في ألف (قوله وهو متعمد
 فيما) أي هنا والاف المحذف يأتي لازماً كما يأتي متعدي الواحد ولاثنين ومثله في ذلك زاد (قوله الى
 العين والقيمة) أي ويكون في القيمة احترازاً عن نقص يسير يتغابن به كما صرح به في التحفة وكذا
 في بعض نسخ الشارح (قوله والا فلا اعتبار بعرف يخالفه) يعكس عليه ما مر له في ترك
 الصلاة حيث نصوا على انه عيب ونازعهم بمعالغيره بقضية الضابط المذكور (قوله على ما قاله
 الرافعي) انظر ما وجه هذا التبري (قوله فيدخل في ضمانه أيضاً) أي كما نسط عليه (قوله أدى
 الى توالي ضمانين) أي اجتماع ضمانين على المبيع في حالة واحدة وهما ضمان المثل - تولى كاذر
 وضمان البائع لو اثبتناه أي وذلك لا نظيره لكن الجواب عنه ان ضمان البائع انما هو في
 خصوص هذا العيب الذي حدث سببه عنده لا غير (قوله الا ان أقام بينة بذلك) في قبول بينته
 حينئذ تظرو مخالفة لما ذكره فيما لو باع داراً ثم ادعى وقضيتها وفي بعض النسخ اسقاط الهمزة
 من أقام فليراجع (قوله اذا المراد لا قيمة له) قد يقال فلم يصح بيعه فان قلت معنى كونه لا قيمة له أي
 على قاتله لانه في معنى اقامة الحد قلت بنا فيه قوله بعد لا يضمن بالتلف (قوله واضح) أي لان
 العبد له قيمة (قوله في المبيع) أشار به الى ان الضمير في قول المصنف بشرط براءة تيرجع الى الدائع
 (قوله فلو جهله مع سهولة علمه به) هذا هو عين قوله أولاً من قوله علمه البائع أولاً حيث كان غرضه
 ذكر الخلاف فيه فكان ينبغي حذف قوله أولاً (قوله وفي تصديق البائع) أي في وجوده عند
 العقد (قوله وفي تصديق البائع في وجوده) لعل صوابه في عدم وجوده اذ الكلام في الظاهر
 وهو لا يبرأ منه مطلقاً كما تقدم فتكون الصورة انه يدعى حدوده بعد العقد في يد المشتري لكن
 هذا يعلم حكمه من عموم ما سياتي ان القول قول البائع في حدوث العيب فليحرر مراد الشارح
 (قوله فقال له المشتري به داء لم تسمه) أي وهو خفي أو وافق الاستدلال به الآتي فليراجع
 (قوله باطن أو خفي) عبارة غير ظاهرة خفي وأصل العبارة للإمام الشافعي وأهل مراد
 الشارح بالخطي الظاهر اذ هو يطلق عليه ومنه اللطف الخفي (قوله اذا صح) كأنه احتراز بهما
 اذا شرط البراءة عما يحدث مثلاً (قوله والثاني تصح بطريق التبعية) يقيد ان المتن مصور بما
 اذا شرط البراءة عما يحدث مع الموجد وواضح منه في ذلك قوله فان انفرد الحادث فهو أولى
 بالبطلان وحينئذ فكان ينبغي حذف قوله في المتن وحده لئلا يلازم هذا ولكن الذي في شرح
 الجلال المحلى تصوير المتن بما اذا شرط البراءة عما يحدث وحده بدليل انه زاد الصورة الثانية من
 عند نفسه على المتن والذي يفيد كلام غير واحد من الشراح ان المتن مصور بما هو أعم من ان

شرط البراءة من الحوادث وحده أو مع غيره لأنهم أخذوا مقابله وجهان أحدهما أنه لا يصح
 مطلقا والثاني أن أقرد ما يحدث لم يصح وأن ذم إليه القديم صح تبعا فليجروا الحاصل أن مالى
 الشارح لاوافق واحدا من المسلمين مع ما فيه مما يشبه التناقض فليتنامل (قوله كان يتعين
 عليه فرضه في معتق كافر) هذا لا يتأتى للشارح مع فرضه الكلام في كافر فيما مر مع أن كلام
 الأسنوى اعم كما يعلم من نقل الشهاب حج له فكان على الشارح أن ينقل كلام الأسنوى على
 وجهه ليتأتى له ما ذكره هنا (قوله أو كان ممن يعتق عليه) معطوف على قوله بشرط عتقه لا على
 قوله واعتقه (قوله فهو كاعتاقه) أى اعتاقه المجرد عن شرط بالنسبة لقوله ولو اشتراه بشرط
 عتقه واعتقه وانما أقرد هذه هنا مع دخولها في قول المصنف أو اعتقه لذكره الخلاف فيها (قوله
 ولا يكتفى بخيار المشتري به) أى بشئ من موجبات الارش المارة (قوله في الرد واخذ الارش
 وجهان) أى في أنه هل يرد ولا ارش أو يمنع عليه الرد ويتعين الارش وقول الشيخ في الحاشية
 أن قوله وجهان تنازعه كل من الرد واخذ الارش يفيد أن في الرد بمجرد وجهين وفي أخذ
 الارش بمجرد وجهين ولا معنى له ثم إن صورة المسئلة أن التزويج زال قبل أخذ المشتري
 الارش كما يعلم من قول الشارح أرجحهما أن له الرد ولا ارش وقضيته أنه لو كان زال التزويج
 بعد أخذ المشتري الارش انفصل الحكم فليس له رد الارش والرد بالعيب فالحاشية الشيخ
 من تصوير مسئلة الخلاف بما إذا كان المشتري أخذ الارش لا بلائحه كلام الشارح فليراجع
 الحكم (قوله لا يجمع بين الثمن والمثل) أى في هذا المثال الذى ذكره ونحوه (قوله والمعنى
 فيه أن العقد قد انفسخ وصار المقبوض في يده كالمستام) صريح في أن صورة المسئلة أن العيب
 حدث بعد الفسخ فيخالف ما صور به المسئلة أو لا فليراجع (قوله أى المبيع المتقوم) انظر
 ما وجه هذا التقييد وماذا يفعل لو كان المبيع مثليا (قوله فلا تدخل في التقويم) الضمير يرجع
 الى الزيادة أيضا (قوله وإن نازع فيه الأسنوى) صورة منازعته التي سبقه إليها السبكي أن
 النقص الحادث قبل القبض إذا زال قبل القبض لا يخبر به المشتري فكيف يضممه البائع
 (قوله والطريق الثاني الخ) يفيد أن الخلاف في المسئلة طرق وهو كذلك لكن الذى في كلام
 المصنف هو أصح الأوجه من الطريقة الحاكمة خلافا لما سلكه الشارح ومن ثم عبر بالأصح فهو
 ساكت عن التعرض للطريقة القاطعة والحاصل أن في المسئلة طريقين أحدهما قاطعة
 بالوجه الذى صحه وهذه لم يتعرض لها المصنف والطريقة الثانية حاكمة لاقوال ثلاثة
 أحدها ما صحه المصنف والثاني اعتبار يوم العقد مطلقا والثالث اعتبار يوم القبض مطلقا
 نعم في عبارة المصنف مؤاخذا أشار إليها الجلال الهللى وهى أن الواقع في عبارة الجمهور كالمحرر
 والشارح والروضة أقل القيمتين لأقل القيم الذى عبر به المصنف (قوله فاما ان تتحد قيمته)
 سكت عن حاله بين العقد والقبض وباعتبارها تزيد الصور عن تسع (قوله أو بعد فحورته
 عند غير البائع) التقييد بغير البائع انما تظهر غرضه في قول المصنف بعد فان عاد المالك فله الرد إذ
 مفهومه أنه إذا لم يعد المالك أى ونحوه كأنفك كاله رهن ليس له الرد فكأنه يقول محل هذا إذا
 كان الرهن عند غير البائع وكذا يقال في قوله أو إجارته ولم يرض البائع بأخذ مؤجره فلا أثر
 لهما بالنسبة لشيئ الارش إذا لا ارش سواء كان الرهن عند غير البائع وهو ظاهر أو عند البائع

لأنه متيسر من الرد في الحال وما عارضه البائع بالمؤبر مسلوب الثقة لذلك أولم يرض به
 لعدم اليأس من الرد فتأمل (قوله لا يحصل الا باختيار من ترد عليه العين) بخلافه في مسألة
 التحالف أي فانه قد يكون باختياره كما اذا كان الفاسخ المتعاقدين وقد لا يكون باختياره كما
 اذا كان الفاسخ الحاكم (قوله والزوج مندوحة عن العين) أي وهي أنه اذا لم يصبر الى زوال الحق
 المتعلق بالصدق يرجع الى بدله في الحال وانظر ما مندوحة البائع وما في حاشية الشيخ من بيان
 المندوحة في مسألة البائع والزوج يرجع الى الفرق الاول الذي ذكره الشارح فهو غير مراده
 (قوله والثاني نعم لانه استدراك الظلامة) هذا التعليل يقتضي عدم الارش لا وجوبه فهو
 تعليل للاصح لا لمقابلة وحاصل ما في كلام غيره أنهم اختلفوا في علة الاصح هل هي عدم اليأس
 من الرد وهو الصحيح أو استدراك الظلامة وهو ضعيف ويترتب على العلتين ما ذكره المصنف بعد
 فيما اذا عاد المبيع الى المشتري بغير الرد بالعيب فان قلنا بالتعليل الاول فله الرد وان قلنا بالثاني
 فلا وكذا يخرج عن ملكه بلا عوض فان قلنا بالاول لم يرجع والاربع (قوله لزوال كل من
 العلتين) يعني على الاصح التين ذكرناهما وان كان في ذكرهما ما قدمناه (قوله وحرانه
 ضعيف) يعلم ما فيه عما ذكرناه (قوله أجاب عنه الواو الدرجة الله تعالى بمنع حصول اليأس الخ) في
 هذا الجواب نظر وذلك لانهم جعلوا نفس حدوث العيب عند المشتري بمنزلة اليأس من الرد
 فيستحق الارش بمجرد حصوله كما سيأتي وقد أشار الاسنوي الى ذلك بقوله ولا تطراخ وحينئذ
 فلا يتأتى هذا الجواب على أنه يلزم عليه اختيار ان العلة استدراك الظلامة فتأمل (قوله بان
 رد المشتري المبيع المعين) أي أو البائع الثمن المعين وانما قصر المتن على ما ذكره لانه هو الذي
 تكلم عليه المصنف فيما مر (قوله لان الاصل في البيع لزوم الخ) كان ينبغي عطفه بالواو على
 قوله اجماعا (قوله ولا في حق جاهل بان له الرد) أي فلا يميز في الفورية وسكت عما اذا كان
 تأخير بله بالضرورة (قوله وهو ممن يخفى عليه الخ) عبارة الشهاب حج وعذر يقرب اسلامه
 وهو ممن يخفى عليه بخلاف من يخاطب من أهل الذمة انتهت فقوله بخلاف من يخاطبنا الخ
 مفهوم قوله وهو ممن يخفى عليه فالصورة أن الذي أسلم بخلاف ما يقبده كلام الشارح (قوله
 فله رده اذا عاد) أي فليس تأخير مسقط للرد وليس المعنى أن له التأخير كاله الرد سالا (قوله فله
 الرد بعيب آخر) أي والصورة انه علم بالعيبين أولا والافرضاء بعيب لا يسقط حقه من الرد
 لو اطلع على عيب آخر فلا معنى للتخصيص بما اذا اشتغل بالاثبات (قوله فله التأخير الى انقضاء
 مدة الاجارة) يقال فيه ما قدمته في الا بقاء والمغصوب على أن هذه تقدمت في كلامه (قوله
 ولولي المشتري) أي اذا خرج عن الاهلية وكذا يقال بالنسبة لما يأتي في البائع (قوله وحاصله
 تخييره بين الامرين) صادق بما اذا القبه أحدهما قبل الآخر فيكون له العدول عنه الى الآخر
 وصريح سياقه ان هذا الصدق معتمده عند بدليل رده لتقييد ابن الرفعة والاذرعي بقوله وان
 قال بالاذرعي الخ وبدليل أنه لم يستدرك الا اذا اطلع في مجلس الحكم امكن في حاشية الزيادي انه
 لو مر بالقاضي ليس له العدول عنه الى البائع (قوله وعليه بحمل قول الامام) أي على قول
 الاذرعي كابن الرفعة وكان الاولى ان يقول وبوافقه قول الامام أو نحو ذلك (قوله نعم يظهر انه
 لو اطلع عليه في مجلس الحكم) خرج به ما لو مر بالحكم في طريقة وقد قدمنا ما فيه (قوله ويجوز

ان يكون غاية لوجوب الاشهاد) أى والمعنى ويستقر وجوب الاشهاد حتى ينهيه أى حيث لم يجد
 من يشهد على ذلك فى ابتداء سيره مثلاً كذا فى حاشية الشيخ لكن قوله أى حيث لم يجد من يشهد
 بأباه كلام المصنف اذ هو مفروض فى حالة امكان الاشهاد كما لا يخفى واعلم ان قول الشارح ويجوز
 ان يكون غاية لوجوب الاشهاد لم يذكره الشهاب جج الذى ما فى هذه السوادة كلامه وهو
 مناقض لقوله بعد ذلك التقرير الى قوله علم صحة كلامه اذ هو صريح فى ان المتن لا يصح الا بهذا
 التقرير وان ظاهره فاسد واذا كان كذلك فكيف يقول ويجوز ان يكون غاية لوجوب الاشهاد
 (قوله بناء على ما مر الخ) كان ينبغي تأخير عن قوله علم صحة كلامه كما صنع الشهاب جج
 (قوله وعند فقده) بتأخير بينه وبين الانهاء يوهم ان له حالة فقد العذر والعدول عن الانهاء والذهاب
 ابتداء الى التمسك وليس مراد ابل المراد ما أفاده قوله عقبه فلا ينافى وجوبه لو صادفه شاهد
 (قوله أو فى المدة التى اعتقره التأخير فيها) أى والا فالرد ساقط بالتأخير لا بالتزلز المذكور
 (قوله بل كل يضمنه الخ) علم منه انه الابد بعد الفسخ يضمن وهو كذلك (قوله صفة للرد)
 أى فى المعنى وكذا يقال فى المتن وقد يقال فى الثانى ان المراد فيه الصفة الاصطلاحية اذ التقدير
 عليه سقط سقوطاً نهراً بمعنى فهو وصف لموصوف محذوف (قوله فقال) أى ذلك الغير
 للعلم بزوال المانع فى مسئلة تزويجهما من البائع بمجرد الفسخ اذ ينسخ به النكاح (قوله قبل
 الدخول) كان ينبغي تأخير عن قوله الرد اذ لا فائدة فى القول قبل الدخول اذا وقع الرد بعد
 الدخول وخروج بقبل الدخول ما بعد الدخول لانه تعقبه العدة وهى عيب كما مر (قوله فكذا
 بعد تلف بعضه بعض الثمن) سياتى ان الارش المأخوذ من المشتري جز من القيمة لا من الثمن
 فانظر ما معنى هذا التعليل (قوله لما مر) انظر ما مر ادبه وما الداعى اليه مع ما بعده وليس هو فى
 عبارة النصفة المساوية لعبارة الشارح (قوله لا يقال الخ) هو تابع فى ايراد هذا السؤال
 والجواب لشرح الروض لكن لم يتقدم فى كلام الشارح ما حال عليه بخلاف شرح الروض
 فانه تقدم فيه فى المتن اذ اثبت الرد قهراً ليس له ان يصالح على تركه على مال بل يسقط رده بذلك
 ان علم المانع ولما كان مشكلاً على ما هنا من غرم البائع ارش القديم وعدم الرد ذكر اشكاله ثم أجاب
 عنه بما ذكر (قوله نعم لو صبغ الثوب) أى والصورة انه ليس هنالك عيب حادث وان اوهمه
 الاستدراك بنعم فكان الاولى ان يسد له بقوله وفارق ما هنا ما لو صبغ الثوب الخ واعلم ان فى
 مسئلة الصبغ المذكورة تفصيلاً طويلاً فى الروضة وغيرها (قوله نظير ما فى الصوف) أى
 الحادث عنده (قوله فان رضى البائع بعيبه) يعنى فان رضى به منسوجاً (قوله له به) أى القديم
 * (فرع) * (قوله أى عيبين) عبارة الشهاب جج عقب قوله عيبين أو نحوهما من كل شئ الخ
 (قوله لم تتصل منفعة احدهما بالآخرى) انما قيد به لانه محل الخلاف وسيأتى مفهومه (قوله
 وهو ما جزم به المتولى الخ) يعنى فى الغاية بقدر ما يأتى (قوله مع ان الاصح عدم الرد الخ) كانه
 فهم ان ما ذكره الجلال مفرع على الراجح وليس كذلك بل هو انما فرعه على مقابل الاظهر
 القائل بجواز الرد فى صورة المتن كما هو صريح سياقه (قوله لا يلزم منه مخالفة ما قبله الخ) انظر
 ما مقصود هذا الكلام مع ان أولى بكذا يلزم منه عدم المخالفة اذ معناه المشاركة فى الحكم مع
 زيادة (قوله هل له ان يرد على أخيه نصيبه) انظر ما صورته مع ان ما يفسخ فيه يعود تركه فيكون

يتبين الخية ويرجع بما يقابل من الثمن من أصل التركة (قوله والاوجه خلافه) وظاهره انه
 لا ارش حينئذ لم يأس من الرد لان المورد البيع واعدم حدوث عيب يمنع الرد في حاشية
 الشيخ من لزوم حصة الخية من الارش لم يظهر وجهه (قوله وقد ذكر الرافي في باب تقرير
 الصفقة انه لو اشترى عبد بن الخ) هذا هو مسئله المتن وانما ساقه توطئة لما بعده (قوله ولو قال
 رددت المبيع الخ) هذا من جملة ما ذكره الرافي (قوله كما قال) هو جواب الشرط المقدر اى
 ولو تعددت بتعدد المشتري فهو كما قال وانما حذف القاء من الجواب الواقع جملة اسمية جريا
 على طريقة بعض النحويين ويجوز ان يجعل الجواب قول المصنف فلا حدهما الرد والمعنى ولو
 تعددت بتعدد المشتري كالذى ذكره بقوله ولو اشترى فلاحدهما الرد (قوله أو من اثنين) هو تابع
 في هذا التعبير للشهاب سج لكن ذاك قال عقب قول المصنف اشترى ما نصه من واحد ثم عطف
 عليه قوله أو من اثنين بخلاف الشارح (قوله ويؤخذ من التعليل المذكور) أى قوله لان
 الأصل لزوم العقد (قوله وادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به) أى لانه انما يبرأ من عيب
 باطن موجود عند العقد كما مر فالصورة هنا ان العيب باطن بالحیوان (قوله وحيث كان يظه)
 أى بعد ثبوته كافي المسئلة المتقدمة (قوله وقال المشتري كان عندك) صادق بما قبل الاقالة
 وبما بعدها (قوله ولو نكل المشتري) يعنى فى المسئلة التى قبل مسئلة التقايل فكان الاولى ذكره
 عقبها كما صنع سج (قوله ثم اتاه به) اى ثم أتى البائع للمشتري بالمبيع (قوله خلافا لمن زعمه
 أيضا) أى كما زعم غيره ورد مسئلة ابن القسان المتقدمة وان لم ينبه هو على ذلك فيها وهو تابع فى
 هذا التعبير للشهاب سج لكن ذاك قدم فى كلامه أن هناك من زعم ورد ذلك أيضا (قوله
 نصا) هو من تعلقات قوله الاختلاف لامن تعلقات قوله ذكر اى ان المصنف انما ذكر مسئلة ما اذا
 اختلفا فى القدم بالنص بان نص احدهما فى دعواه على أنه قديم والاخر على خلافه (قوله لان
 عينه انما وصلت للدفع عنه فلا تصلح لاثبات شئ له) قضيته أنها لا تثبت له الارش وان لم يخاف
 المشتري انه ليس بمحدث فانظره مع قوله فلما شترى الآن ان يخاف انه ليس بمحدث (قوله
 ووجوب الضمان على ذى اليد فيما ذكر) يعنى فى الضمان المعهود كضمان الغصب وعبارة التحفة
 فالمراد بالضمان فى الخبر الضمان المعتبر بالملك اذ آل فيه لما ذكره البائع له صلى الله عليه وسلم وهو
 ما ذكر فقط نفرج البائع قبل القبض والغاصب فلا يملك فوائده لانه لا ملك له وان ضمنه لانه
 لوضع يده على ملك غيره بطريق مضمّن انتهت (قوله انه لا فرق فى امتناع ردها) صوابه لا فرق فى
 عدم منعها الرد (قوله بين ان تكون من نفس المبيع الخ) وأيضاً يعلم انه لا فرق بين كون الزيادة
 عيناً أو منفعة كما أشار هو اليه فى حل المتن (قوله وهى معيبة مثلاً) أدخل بقوله مثلاً ما اذا
 اشترى اسلمة ثم طرأ العيب قبل القبض ولا يصح ادخال مالو كان الرد بخيار المجلس او الشرط
 مثلاً لانه بأياه السياق مع قول المصنف السابق لا يمنع الرد (قوله واعترض بان الصواب
 ما أطلقه الشيخان) أى فالحاصل انه يعين تصوير المتن بما اذا لم تنقص بالولادة أصلاً (قوله من
 عدم الفرق) يعنى فى منع الرد (قوله فهى للمشتري) أى وان رد كما مر (قوله سقط منه قدر
 الارش) أى لان الارش يستحقه البائع (قوله وبأن البيع الفاسد ووجد فيه الخ) توجيهه
 مذ كوفى التحفة ونازع فيه الشهاب سج

(فصل في التصرية) (قوله في التصرية) أي وما يذ كر معها (قوله ومن قيد بالاول) أي
 كهو فيما مر له في تعريفها (قوله وشمل كلامه ما لو تصرّت بنفسها الخ) في شمول كلامه لهذا
 نظر لا يخفى (قوله كما صرح به في الخبر) يعني خبر مسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة
 أيام الخ (قوله خلافا للاذري) أي في قوله انه لو اشترى اها باصاع ثم ردها يقع التقاض
 (قوله ولو رد غير المصراة بعد الطلب الخ) لا حاجة اليه مع ما مر له من تفسير ضمير ردها في المتن
 باليون وله اعاده لاجل الخلاف (قوله بجامع التدليس أو الضرر) أشار به هذا الى الوجهين
 في ان علة التخصير في المصراة هل هي تدليس البائع أو ضرر المشتري باختلاف ما ظنه ويظهر
 أثرهما فيما لو تحققت بنفسه او نحو ذلك فان قلنا بالنسبة له الرد وان قلنا بالاول فسلأى وكل من
 العتقين وجود في مسئلتنا (قوله ايوهم أنه كاتب) لا حاجة اليه مع قول المتن تحصيل الكتابته
 (قوله ويجري الخلاف في الباسه ثوبا مختصا بحرفة الخ) هذا يغني عنه قوله فيما مر أو الباسه ثوب
 نحو خيار الخ حيث جعله من جملة مسائل الخلاف (قوله وان استشكله ابن عبد السلام) أي
 بان حقيقة الرضا المسترطة لصحة البيع مفقودة حينئذ أي فكان ينبغي ان لا يصح البيع
 لا تنقضا شرطه كما يؤخذ من جوابه

(باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه)

(قوله أو قال أو دعك اياه) أي قال المشتري للبائع ذلك (قوله نعم لو وضعه بين يديه الخ) هو
 استدلاله على قوله سواء اعرضه على المشتري فلم يقبله أم لا وانظر هل يشترط هذا ان يكون الوضع
 بقصد الاقباض (قوله عن عيئه) أي عن عيّن نفسه (قوله هذا كله بالنسبة لحصول القبض
 عن جهة العقد) أي بحيث يبرأ البائع عن ضمانه بالنسبة لغير مسئلة الاستحقاق الاتية اي
 لان الضمان فيها من ضمان اليد كما هو ظاهر وبمحيط بهم تصرف المشتري فيه على الاطلاق
 (قوله ولم يقبضه المشتري) يعني لم يتناوله (قوله وكذا الوبايعه) أي المشتري اذ يبيعه حينئذ صحيح
 كما علم مما مر (قوله واحترز المصنف الخ) لا حاجة اليه مع ما مر من قوله دون زوائده وعبارة
 الصفه هنا ما زوائده الخ فهو بيان للمحترز الذي زاده فيما مر (قوله أو انقلاب عصير خرا)
 معطوف على وقوع درة (قوله ولم يعد خلا) عبارة الشهاب حج ما لم يعد خلا أي فلا انقضاء
 لكن يتخير المشتري اذا عاد خلا (قوله أو ركب رمل عليها) يعني الارض والظاهر ان مرجع
 الضمير سقط من الكتابة فان العبارة الخ السوادة للتحفة وصدرها أو غرقت الارض بما لم يتوقع
 انفساره أو وقع عليها صخرة الخ وبدل على السقط قوله فيما يأتي وهو متعذر بحيلولة الماء
 (قوله أي قدرا انفساخه قبل التلف) عبارة التحفة قيل التلف بالتصغير (قوله حيث لم
 يختص الخ بالبائع) عبارة التحفة حيث لا خيار أو يتخير أي المشتري وحده انتهت وظاهر انها
 الصواب (قوله وبمقتل المالك في المبيع للبائع) أي فيما اذا لم يكن خيار أو كان للمشتري وحده
 الذي تقدم عن التحفة والافهول يخرج عن ملكه ولا بالتبيين كما لا يخفى (قوله ونجب بزمكان
 الخ) كأن وجهه ايراد هذه وما بعدها ان المبيع خرج عن كونه مبيعاً لدخوله في ملك المشتري
 بوجه آخر هو التجهيز أو الارث فكانت تلفه لكن في الجواب حينئذ نظر لانه لم يقبضه عن جهة
 البيع وما المانع من تسليم انفساخ البيع في هاتين المسئلتين ولعل المانع أنه يلزم عليه ان يقبضه

الورثة بشاركون المشتري وأن البائع للمكاتب يرجع في عين مبيعه لا فلاس المكاتب ثم رأيت
 فيما يأتي في شرح قوله المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه صرح بأنه يدخل في ملك السيد
 أو الوارث بالتجزئ والارث لا بالشراء فعليه لا يصح إرادتهما هنا ومن ثم قال الشهاب حج
 بعد إرادتهما والجواب عنهما بما مر في كلام الشارح على أنه يأتي في الأخيرتين ما يطل ورودهما
 من أصلهما اهـ وخينئذ لو كان هناك وارث آخر يشاركت في الأخيرة ثم رأيت الشهاب سم
 صور المسئلة بما إذا تلف المبيع بعد تجيز المكاتب وموت المورث لأنه قضية استثناء ذلك
 من الطرد وهو أنه لو تلف المبيع قبل القبض انفسخ البيع وسقط الثمن ثم نقل عن شرح
 الإرشاد ما هو صريح فيما قدمته من التصوير والتوجيه ثم قال عقبه ولا يخفى أن هذا يصنع
 وسياق آخر ونازع فيه بما قدمته فليراجع (قوله وقد أضافه البائع) لا يناسب ما قدمته من
 ادخاله في أفراد المسئلة غير المأكول وجهه من مشمولات المتن فكان عليه أما أن يراعى الخلاف
 فيقرض المتن في خصوص الطعام كما صنع الجلال ثم يلحق به غيره في الحكم أو أن لا يراعى
 الخلاف فيحذف هذا القيد هنا كما صنع حج (قوله وكونه من ضمان البائع) معطوف على قوله
 اضعف ملك المشتري وقوله وإن تعدى الخ غاية في أصل الحكم فكان المناسب تقديمه على العلل
 كلها (قوله فالقياس كما قاله الأسنوي أنه يحصل القبض في الثالث الخ) انظر لو تعدى المشتري
 أو البائع أو الأجنبي هل ينظر حينئذ إلى الرأس أو يجعل المشتري وإن تعدد قسمًا وكذلك
 البائع والأجنبي والظاهر الأول فليراجع (قوله لا نأخذ قول فعله اقتضى ذلك الخ) قضية أنه لو
 كان الأمر المتلف المشتري أو الأجنبي فقط لا يتخير المشتري في حصة الأجنبي لما فيه من تقريب
 الصفة على البائع ولا فعل له فليراجع (قوله والفرق بينهما) يعني والفرق بين ما أفهمه قوله
 وكذا عبد المشتري بغير إذنه من أنه إذا كان باذنه لا يكون كالأجنبي بل يكون قابضًا وبين عبد
 البائع باذنه (قوله فإن أجاز) يعني المشتري فيما لو كان المتلف عبده بغير إذنه (قوله فإن فسخ
 طوبى بما تلف) أي وإن أجاز فقباض كما سيأتي (قوله الملتزم) أي بغير حق كما ذكره الشهاب
 حج وسيأتي محترزه في كلام الشارح فكأنه سقط من المكتبة من نسخ الشارح بدليل أخذه
 مفهومه (قوله وهو واجب على الجاني) يعني جنس المال (قوله وهي غير واجبة على متلفها)
 يعني جنس المنفعة لأن الواجب عليه الأجرة وهي مال لا منفعة فالحاصل أن الواجب هنا لمن
 جنس المتلف فقام مقامه بخلافه هنا فإنه من غير جنسه فلم يمتد العقد إليه (قوله ولو تقديرًا)
 غاية في القبض فكأنه قال لا يصح بيعه قبل قبضه الحقيقي والتقدير أي فالشرط وجود
 القبض ولو التقدير حتى يصح التصرف إذا وضعه البائع كما مر وإن لم يحصل القبض الحقيقي
 وما في حاشية الشيخ مما حاصله يرجع إلى أنه غاية في المبيع فكأنه قال لا يصح بيع المبيع ولو
 مقدرا بنحو الكيل أو الوزن قبل قبضه بعبء أنه لو كان هذا غرضه لكان المناسب في الغاية
 أن يقول ولو غير مقدرا إذا قدر بشرط فيه ما لا يشترط في غيره كما لا يخفى (قوله وخبر حكيم بن
 حزام) أي في غير الطعام فهو معطوف على قوله بالاجماع وقوله خبر من اتباع الخ بيان لمقتد
 الاجماع فتأمل (قوله ولا يرد على المصنف كما مر في الإشارة إليه أحبال أبي المشتري الخ) كأن
 وجه ورود هذه أن نأخذ قبل دخولها في ملك الأب بالابن المشتري بآعماله والأفلا وجه

لورودها (قوله فلم يملكه بالشراء) هذا الايلايم ما قدمه في هاتين المسئلتين ويوافق ما مر قول
الروض وما اشتراه من مورثه ومات قبل قبضه فله يبعه وان كان مديونا ودين الغريم متعلق
بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ يبعه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه ٥١ اذ هو صريح
في انه ملكه بالشراء وفي كلام الاذري هنا ما يوافق ما ذكره الشارح هنا وبالجملة فكلامهم في
مسئلة الارث والكتابة كاضطرب فلم يجر (قوله ولا يبيع العبد من نفسه) أي قبل قبضه
(قوله ولا قسمته) أي تعدد بلا اذا انفraz ليس يباع فلا وجه لوروده والرد لا بد فيه من الرضا
(قوله وبناءها القاضي على ان العبرة في العقود بالخ) صوابه وبناءها بقراد الضمير وعبارة القوت
والوجهان اذا باعه بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة والافهوا قالة بالفظ البيع
قوله في التمة وبناء القاضي الحسين على ان النظر لصيغ العقود ولعمانيها ان اعتبارنا اللفظ فعلى
الوجهين او المعنى فهو اقاله انتهت (قوله عليك المالك في الحال) فيه نظر بالنسبة للرهن (قوله
بناء على ان العلة توالي ضمانين) ومعناه كما قال الاذري اننا لو نفذنا البيع لكان مضمونا عليه
للمشتري الثاني ومضمونا له على بائعه وقد يلف قبل القبض فقد رانقلابه من ملك المشتري
الثاني الى المشتري الاول ومنه الى البائع قبل التلف ويستحيل ملك شخصين في زمن واحد
واعلم ان هذا التعليل لا يتأتى في عوض الخلع وما بعده فهو ليس من محل الخلاف فكان ينبغي
تأخير ذلك عن ذكر مقابل الاصح كما في كلام غيره (قوله وقضية العلة تخلقه) فان الشهاب
سم قد يناقش فيه بان قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة
بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسبأ في الرهن انه لا يجوز ان يرهن المرهون عنده بدين آخر
ولو كان القبول بمنزلة الفك لجازدلا (قوله والقسمه) أي قسمه غير الرد (قوله في جميع ما مر)
أي من أول الباب الى هنا كما قدم هو ذلك في أول الباب بقوله ومثله في جميع ما يأتي الثمن انتهى
وحينئذ فتعليله بقوله لعموم النهي قاصر لاقتضائه ان التشبيه قاصر على عدم صحة التصرف
قبل القبض (قوله لعموم النهي) أي في خبر حكيم بن حزام المتقدم حيث قال فيه يا ابن اخي
لا تبعن شيئا حتى يقبضه فشمع الشئ البيع والثمن وما في معناهما وان كان عمومه نحو
الامانة غير مراد (قوله الا ان كان الاعتياص عنه بعين الثمن أو بمثله) أي فانه اقاله (قوله
يعنى لا تصرف فيه لك) ان تقول عبارة المصنف أولى بل أصوب فان عموم عدم صحة التصرف
لا يصح اذ منه الاعتاق ونحوه مما مر ولا يخرج من عبارة المصنف التصرف بغير البيع مما ذكر
معه لانه جعل هنالك البيع اصلا اذ هو المتفق عليه لوروده بالنص وحل عايه بقية التصرفات
بطريق القياس كما اشار اليه بالتشبيه فنص هنا على الاصل ليقاس به نحوه كما قيس به ثم على انه
معلوم من التشبيه في قوله والثمن المعين كالمبيع ومن ثم أردفه الشارح بقوله في جميع ما مر وانما
نص على بعض الافراد الذي هو الاصل للايضاح وليقاس عليه غيره مما ذكرناه مثله فتأمل
(قوله لامن المشتري ولا من غيره الخ) عبارة التحفة لامن المشتري الا في نظير ما مر من بيع
المبيع للبائع ولا من غيره لعموم النهي ولما مر من العلتين ومراده بالعتين ما قدمه كغيره عقب
قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه من قوله وعلته ضعف المالك لا نفسا حقه بتلفه
كما مر وقيل بل اجتماع ضمانين على شئ واحد بتمامه اعلم ما في كلام الشارح أولا وآخر من

المؤاخذات (قوله ومثله) أي ومثل ما ذكر في جواز بيعه (قوله مشاعا) أي إذا كان قدرا
 معلوما بالجزئية كما في شرح الروض (قوله بل يجب) أي عند المشاحة كما هو ظاهر (قوله نعم
 لو أكرى صباغا الخ) عبارة الشهاب حج لا مستأجر أصبغه أو قصارته مثلا وقد تسلمه الاجير كذا
 قاله وحمل على انه مجرد تصوير لا قيد فلا يجوز التصرف فيه قبل العمل مطلقا وبعد وقبل
 تسليم الاجرة انتهت فالضمير في قوله وحمل راجع الى قول الشيخين وقد تسلمه الاجير بدليل ما قرره
 بعده وبما تعلم ما في كلام الشارح (قوله لا مكان حمل ذلك الخ) أي أو حمل ما هنا على ما إذا
 تصرف بغير الابدال كما هو في كلام الشهاب حج الذي ما هنا عبارة واعلم انا اذا نظرنا الى هذا
 الحمل لم يأت ما قدمه من ان ما قاله الشيخان مجرد تصوير كما به على ذلك الشهاب سم في عبارة حج
 (قوله كذا قاله المتولي) يعني الاستئجار لري الغنم وحفظ المتاع ولا يصح كون الاشارة لمسئلة
 الصبغ والقصاره أيضا وان كانت منقولة أيضا عن المتولي لانه اعقبها بما ليس من كلام المتولي كما
 مر وحديثنا الذي يفهم من سياقه ان الضمير في قوله وهو مبنى الخ يرجع الى مسئلة الغنم والحفظ
 خاصة فكان ينبغي حذف قوله أولا من قوله على انه هل يجوز ابدال المستوفي به أولا اذا المسئلة
 المذكورة مبنية على جواز الابدال لا غير واعلم ان الشارح هنا تصرف في عبارة الشهاب حج في
 مسئلة الصبغ والقصاره وقد علمت ما في تصرفه فيها ثم تصرف في عبارة شرح الروض وفي عبارة
 والده في حواشيه في مسئلة الغنم والحفظ بما لا ينبغي كما يعلم ذلك بسوق حاصل ما في شرح الروض
 وحواشيه وحاصل ذلك ان الروض لما تكلم على مسئلة الصبغ والقصاره بما يوافق ما مر
 هنا قال شارحه عقبه كذا جزم به الاصل ونقله في المجموع عن المتولي وغيره ثم نقل أعني شارح
 الروض بعد ذلك مسئلة الرعي والحفظ عن المتولي أيضا ثم قال عقبه وهذا الاختلاف مبني على
 انه هل يجوز ابدال المستوفي به أولا وسيأتي بيانه في باب الاجارة وقد يفرق بان كلام الصبغ
 والقصاره عين فساغ حبسه كسائر الاعيان بخلاف الرعي والحفظ انتهى ما في شرح الروض
 ونازعه والده الشارح في فرقه المذكور ثم قال ويمكن حمل كلام المتولي الاخير على تصرفه فيه
 بعد الابدال الخ فاسم الاشارة في كلام شرح الروض الذي أبدله الشارح بالضمير مرجه
 الاختلاف الذي وقع للمتولي كما ترى ومعناه ان المتولي بنى مسئلة الصبغ والقصاره على عدم
 جواز ابدال المستوفي به وهو الضعيف وبنى مسئلة الرعي والحفظ على الصحيح من جواز ابداله
 ثم أشار بفرقه الذي ذكره الى جواز بناء المسئلتين على الصحيح المذكور والفرق بينهما ذكره
 وان نازعه فيه والده الشارح وبما تعلم ما في تصرف الشارح المذكور (قوله له قدرة على
 انتزاعه) أي أو كان المشتري كذلك (قوله ولا يصح بيع المسلم فيه) وكذا رأس مال السلم كما في
 شرح الروض وغيره (قوله والحيلة في ذلك أن يتفاهم خاعة السلم) أي لانه يجوز التفاهم
 بغير سبب كما قاله الشيخان (قوله في غير ربوي بيع بجنسه) وكذا الواتفاق في علة الربادون الجنس
 كما يقتضيه التعليل ونقله الشهاب ابن قاسم عن الابعاب للشهاب حج (قوله مما يثبت في الذمة)
 أي اما المعين فلا يصح فيه الاستبدال كما قدمه في شرح قول المصنف والثن المعين كالبيع
 (قوله وكالثن كل دين مضمون بعقد) مثل رأس مال السلم وليس مرادا كما علم مما قدمناه
 (قوله لعموم النهي السابق) لا يخفى أن النهي السابق اعني في شرح قول المصنف ولا يصح

يسع المبيع قبل قبضه انما هو في خصوص المبيع فلا يعم الثمن الا بتأويل (قوله هذا كاه) يعني
 اطلاق جواز الاستبدال عن الثمن الصادق بالقبض في المجلس وبعدمه وكان الاولى حذف هذا
 كاه (قوله اشترط قبض البدل في المجلس) انظر هل يشترط الطول أيضا والظاهر نعم وكأنه تركه
 لانه لازم للتقايض في الغالب كما هو (قوله كالبيع ثوبا بدراهم) الكاف للتظهير (قوله نفسه)
 ان كانت صورته انه يقرضه شيئا وقبل أن يقبضه اياه يبده له فيرد عليه أن القرض لا يملك الا
 بالقبض بل بالاستيلاء عند بعضهم والاستبدال لا يكون الا عن شيء مملوك وقد مر أنه لا يصح
 الاستبدال عن الثمن الا بعد لزوم العقد وان كانت الصورة ان المقرض هو الذي يبده فيرد عليه
 أن المقرض يملك بالقبض ويلزم من ذلك ثبوت بدله في الذمة فلم يقع الاستبدال الا عن دين
 القرض لا عن نفسه ألا ترى أن المقرض له أن يملك العين المقرضة ويدفع بدلها للمقرض وان
 كانت باقية واما جواز رجوع المقرض فيها مادامت باقية فشيء آخر اذ هو نسخ العقد القرض
 (قوله انتهى) أي ما ذكره ولم يبين وجه عدم المخالفة لكنه مأخوذ من قولهم اذ لا ضرورة الخ
 (قوله وذلك اما غير منقول الخ) الاشارة راجعة الى المقبوض المفهوم من القبض (قوله
 كالارض وما فيها من بناء وفحل) هذا هو حقيقة العقار كما في الصحاح وغيره فادخال الكاف عليه
 اما للاشارة الى ان مثل النخل بقية الشجر كما عبر به بعضهم وانما استقصائية (قوله بعد بدو
 صلاحها) وكذا قبله المفهوم بالاولى وانما قيد بالبعدية لانها هي الواقعة في السؤال الذي اجاب
 عنه والده (قوله فاقباض ذلك) عبارة التحفة أي اقباض ذلك وما صنعها الشارح يلزم عليه أن
 يصير قول المصنف وقبض العقار بلا خبر (قوله في قوله تخليته للمشتري) صوابه في قوله وقبض
 العقار لانه هو الذي قرره بقوله فاقباض ذلك على ما فيه أو ان المعنى وما قررناه كلام المصنف في
 صحة قول قوله تخليته (قوله الا أن يفسر القبض بالاقباض) أي وان كان خصوص اقباض
 ليس شرط الا اذا كان للبائع حق الحبس فالتفسير المذكور لصحة الحمل ليس غير (قوله اذن
 بآئنه فيه حيث كان له حق الحبس) لا يخفى ان هذا معتبر مطلقا سواء فيه الحاضر والغائب
 (قوله واعلم أن المبيع) يجب حذف هذه الثلاث كلمات والاقتصار على قوله اما عقار الخ وقراءة
 أما بفتح الهيمزة في الموضعين كما هو كذلك في التحفة اذ هما مفهومان لما حمل عليه كلام المصنف
 (قوله اذا كان مستقلا) اعلم احترازه عما اذا كان المنقول غير مستقل كالقوتاني من حجرى
 الرحا أي فلا يشترط نقله (قوله أو التخلية) لعل المراد تقدير امكان التخلية لو فرضناه بيد البائع
 والافلام في لمضى امكان التخلية مع انه مخلي بالفعل (قوله اذ لضمان فيها الخ) فيه نظر ظاهر اذ
 لا تلازم بين رفع الضمان وصحة التصرف ثم رأيت الشهاب حج نظريه (قوله وان خص بعضهم
 الخ) صوابه كما عبر به الشهاب حج خلافا لمن خص الضمان بالبائع في حالة الجهل لان بيد المشتري
 الخ (قوله وقد ظن رضاه) وكذا ان لم يظنه كما سيأتى في الشرح (قوله قيد في المنقول اليه)
 قال الشهاب سم على التحفة ان أراد حمل المتن على ذلك فهو مكلف تام ومخالف لزيادة قوله
 والمبيع أو بيان الحكم في نفسه فلا اشكال (قوله في محل له الاتقاع به) شمل نحو الشارع
 وليس مرادا كما هو ظاهر الا أن يقال مراده بالاتقاع أخص من مجرد الارتفاق بقريته قوله
 بنحو الخ (قوله لا يتوقف على نقل الخ) عبارة التحفة لا يتوقف على نقل محل آخر فاستوف فيه

الحال كلها انتهت أي فلا يشترط نقله عن محل البائع (قوله مع أن المستعير لا يعير) يجب حذف
لفظ مع إذا بعده هو فاعل يشكل كما يعلم بجراجه عبارة التحفة (قوله إذا لحقه) يعني البائع
المقهور ومن المقام (قوله عرضه) أي تسليمه بقربة قوله فيما يأتي وإن لم يقبضه في مسئلة
الحالة فاقضى أنه لا بد من القبض هنا (قوله المستحق له) معمول لقول المصنف سلمه وإنما
قال المستحق له ولم يقل البائع ليشمل الموكل والمولى بعد تحور شدة ونحو ذلك وقوله بشرطه أي
بأن كان المستحق أهلاً لتسليم ليخرج نحو الصبي وظاهر عبارة التحفة أن قوله بشرطه يرجع
للموالة وكل صحيح (قوله لم يثبت الرد على البائع) أي لم يثبت للمشتري الرد القهري على البائع
أي لانه عيب حادث في يده على هذا (قوله والرابع أنه ضمان البند) أي أنه الرد على البائع إذا
تعيب وينسخ العقد إذا تلف (قوله في الأول) يعني المذروع وقوله في الثاني يعني المكمل
وقوله في الثالث يعني الموزون وقوله في الرابع يعني المعداد (قوله لما علم من كلامه) أي هذا
وايضاح ذلك حسب ما ظهر لي أنه لما كان المكمل متعذراً مع الذرع لم يضره عطفه عليه بالواو
لعدم تأني التوهم فيه بخلاف الوزن مع السكيل لو عطف فيه بالواو لتوهم اشتراط اجتماعهما
فعطف الوزن بأرل دفع هذا التوهم وعليه فكان الأولى حذف أو من قول الشارح أولاً
يتوهم الخ ليكون عليه لما قبله وانظر ما معنى قوله وإنما قدر بأحدهما ولعل مراده أنه لا يصح
التقدير إلا بأحدهما فالتقدير بهما مفسد وإن كان هذا بعيداً من عبارته (قوله كان ضامناً)
أي ضمان عقد ليوافق ترجيحه عدم الانقاسخ الآتي وبه صرح الشهاب سم وقوله لا قابضاً أي
قبضاً مجوزاً للتصرف كما في شرح الروض أي لا تنقضاء شرطه من التقدير (قوله لتمام القبض)
أي المضمن كما علم مما مر (قوله المحتاج إليه في تسليم المبيع) صوابه قبض المبيع إذا ضمير في
عليه للمشتري وبه عبر في التحفة (قوله يعني صاع البائع وصاع المشتري) أي ويقاس بهما
غيرهما مما شمله إطلاق المتن وانظر ما الصورة التي يتنزل عليها النهي المذكور (قوله ولا استقرار
ملكه) أي على الثمن فالضمير في قوله هلاكه وما بعده يرجع إليه أيضاً (قوله أي عينه إن تعين)
أي ولو في مجلس العقد إذ التعين في المجلس كالعين في العقد وحينئذ فمعنى حضور نوعه حضوره في
المجلس من غير تعيين أصلاً (قوله فلا يصح نصره فيه) أي في شيء منه كما يؤخذ مما سياتي في شرح
قول المصنف أو مواسر أو ماله بالبلد الخ (قوله بما يفتحق البائع) أي كالبيع مثلاً (قوله
ووجه إطلاقهم أنه حيث حضر أنواع الخ) هذا التوجيه جرى على الغالب من أن الخصام يقع
في موضع العقد (قوله فلا تنتقل البائع منها إلى بلد آخر) أي بينه وبين المال دون مسافة
القصر كما هو ظاهر والأبان كان أبعده من محل العقد إلى المال فظاهر أنه لا أثر له إذا الصورة أن
المال بمسافة القصر من محل العقد (قوله ولكل منهما نصف) أي والحال أنه صار لكل منهما
نصفه بهذا البيع والحاصل أن المالك يباع شيئاً لثنتين سوية لكل النصف

(باب التولية والامر والنواحيحة)

(قوله أو بملكه) أي المبيع وأعلم أنه ذكر هذا تبعاً للشهاب حج الناقل له عن البحر جاني مع إقراره
بمعقبه أعني الشارح بقوله وقياس ما يأتي الخ فهو وانما ذكره لأجل تعقبه وإن كان في سياقه
سرازة (قوله وقياس ما يأتي في الأنوار أنه لا بد في الاثر الثمن ذكر البيع أو العقد) أي لا بد من

ذلك في صراحته لا في أصل صحته فهو بدون ذلك كناية كما يأتي فكذا يقال في قوله ان يكون هذا
 كذلك بل سيأتي التصريح بانه كناية في قوله يمكن رد ما في التولية عن الجرجاني اليه اذ هذا هو
 كلام الجرجاني الذي اشار اليه فيما يأتي وان لم ينسبه هنا الى الجرجاني (قوله وهذا ان وما اشق
 منهما) عبارة التحفة وهذا وما اشق منه انتهت وهي الصواب (قوله من حين التولية) متعلق
 بقوله مؤجلا والمعنى يقع مؤجلا من حين التولية بقدر الاجل المشروط في البيع الاول بقربة
 قوله لا من العقد وبصرح بما ذكره ما في حواشي التحفة وغيرها (قوله وذكر القيمة مع العرض)
 وظاهره انه لا بد من ذكرها ان كان عالما بها ووجهه ان القيمة هنا كالثمن لا بد من ذكرها في العقد
 ولا يقع التنازع في مقدارها بعد ذلك فليراجع (قوله مع العرض) اي مع ذكره فلا بد من
 ذكره لا تنقضاء الاثم كما يأتي (قوله ان علم مهر المثل) ببناء علم للمجهول أي علم كل من العاقلين
 ولا بد من ذكر مهر المثل في العقد ذكر كل ذلك الشهاب ج (قوله من البائع) متعلق بحط وقوله
 أو وكيله أي في خصوص الحط كما هو ظاهر (قوله بعد التولية أو قبلها ولو بعد الزوم) حق
 العبارة قبل التولية أو بعدها ولو بعد الزوم فتأمل (قوله غير الاب والجد) أي أو هما بالاولى
 (قوله وقضية كلامه كغيره) لعل مراده كلامه في غير هذا الكتاب والافني كون هذا قضية
 كلامه هنا منع ظاهر لانه صور التولية فيما مر بما اذا ذكر العقد حيث قال ولينك العقد ثم احال
 عليه هنا بقوله والاشارة في بعضه كالتولية في كاه فاقضى انه لا بد من ذكر العقد في الاشارة
 أيضا وعبارة التحفة وقضية كلام الشيخين وغيرهما انه لا يشترط الخ (قوله ويمكن رد ما في
 التولية عن الجرجاني اليه) أي الى انه كناية كما هو ظاهر ولم تقدم له النسبة الى الجرجاني كما تقدم
 النسيب عليه هناك (قوله في نظيره) متعلق بالوجه أو بالصحة وليس متعلقا بقوله افاده والضمير
 في نظيره يرجع لصورة من يقرينة ما بعده ومراده ببعض المتأخرين شيخ الاسلام في شرح
 الروض وعبارة فيه بعد قول الروض فلو قال يحط درهم من كل عشرة فالحطوط العاشر نصها
 واطاها في نظيره من المراجعة الصحة بلا ريب ويحتمل عدمها الا ان يرى في التعليل فتكون
 كاللام ونحوها انتهت (قوله ولو حط بعد الزوم والمراجعة) أي بعد عقدها وان لم تلزم كما يصرح
 به قول التحفة بعد عقد المراجعة وقول الروض وغيرها بعد جريان المراجعة فليراجع (قوله سواء
 أحط البعض أم الكل) هو مسلم في مسألة الكل دون مسألة البعض وعبارة التحفة كغيرها أما
 الحط بعد الزوم للبعض فعلى الشراء لا يلحق ومع القيام يجبر بالباقي أو لا ~~كل~~ فلا ينعقد عقد
 المراجعة مع القيام اذ لم يقم عليه بشي بل مع الشراء انتهت وظاهر كلامه كغيره انه لا يصح في
 مسألة حط الكل اذا قال بما قام على وان كان قد بذل فيه مؤالا استباح وظاهر التعليل بانه لم
 يقم عليه بشي ر بما خالفه فليراجع (قوله أو يلتزم المشتري مؤنة كيل المبيع الخ) ليس من جملة
 ما علم مما تقر به بل هو وما بعده تصاوير مستقلة وصورة التزام مؤنة الكيل أن يقول اشتريته
 من كذا او درهم كالة كما قاله الاذري (قوله أو يلتزم المشتري أجرة دلالة المبيع معينة) هذا
 لا يوافق ما سيأتي له آخر الضمان من ترجيح ما قاله الاذري هناك من بطلان البيع بالتزام الدلالة
 مطلقا سواء كانت معلومة أو مجهولة لانه شرط عليه أمر آخر وهو أن يدفع كذا الى جهة كذا
 وليحذر (قوله فيستاجر من يعرضه للبيع) قال الاذري ان ما ذكر في أجرة الدلال والكيل

حيث نوجب له أجر قياسه بأجره وأما إذا لم يسم له شيء أصلا كما هو العادة فالوجه تخرجه
 ذلك على الخلاف في استحقاقه أجره فعلى المذهب لا يجوز الضم لأنه متبرع بالأجرة إلا أن يحكم
 بها حكم اه ولعل هذا هو حكمه تعبير الشارح بقوله فيستأجر (قوله إذا الرمت المولى وأداها)
 قال الأذرى أما إذا التزم ولم يغرم بعد فلم يصرحوا بشيء لكن المتولى فرض الكلام فيما إذا التزم
 والشيخ أبو حامد فرضه فيما إذا اتفق ولعل المراد التمثيل انتهى وقول الشارح إذا الرمت المولى
 يعنى من باع مراحمة (قوله مطلقا) هو بالنسبة للقدر اذ هو مقابل لتفصيل الزكشى الآتى
 أى الذى تبع فيه شيخه الأذرى فالضمير فى قول الشارح ذكره راجع الى القدر وظاهره أنه يلزم
 من ذكر القدر ذكر الأجل (قوله أى وقد باعه مراحمة) قضيه أنه لو كان محاطة بالخيار وان لم
 يف الخط بما بين الثمنين كما إذا أخبر بمائة وكان قد اشتراه بمائتين وكان الخط عشرة من المائة وثمة
 وقفة (قوله لا انتفاء الملازمة بينهما) أى لأن الكلام فى حكم المواطأة من حيث هى وإن كان
 بعد حصولها يلزمه الأخبار بها أى فاندفع قول الزكشى أن القائل بثبوت الخيار لم يقل
 بالكراهة بل بالتحريم كما أشار إليه صاحب الاستقصاء وهو الذى يظهر لأن ما أثبت الخيار يجب
 إظهاره كالعيب قال وعليه فى جزم النووي بالكراهة مع قوينة القول بثبوت الخيار تظراه
 (قوله على ما جزم به السبكي الخ) صريح هذا التبرى أنه يعتمد قول المتولى خصوصا وقد أوردفه
 بأن تعليل الأصحاب صريح فى موافقته وبهذا يذهب لم ما فى حاشية الشيخ من أخذ من تقديم
 الشارح لكلام السبكي أنه يعتمد ذلك لاعتماد مع التبرى (قوله ولا مبالاة بارتفاعها) أى ولا
 بانخفاضها (قوله إذا الحادث ينقص به المبيع) أى ولأن الغرض يحتل بالعيب مطلقا كما فى
 شرح الروض وإنما اقتصر الشارح على تعليل الحادث لأنه الذى فى المتن (قوله ولو لم يذكر
 ما وجب الأخبار به) عبارة التحفة فلم يبين نحو الأجل تخير المشتري انتهت ويجب حل كلام
 الشارح عليهم والافتاء المتن بعده (قوله أى تبين به) أى تبين كونه بتعيين (قوله فلتدليسه)
 جرى على الغالب فلا ينافى قوله وإن عذر (قوله الذى اشترى به مراحمة) الظاهر الذى اشترى
 به وباع مراحمة فاعمل لفظ وباع سقط من الكتابة على أنه لا حاجة الى قوله مراحمة (قوله قلت
 الأصح صحته) أى بالمائة فقط (قوله وإنما راعوا هنا) يعنى فى مسئلة الغلط بالزيادة (قوله كالأ
 شهدت نسبة) أى وإن صرح حال بيعها بأنهم أملاكه بدليل قوله وإن كذب نفسه (قوله وقد
 بوجه ما قالوه الخ) من كلام الشارح وما قبله من كلام الأنوار فكان ينبغى أن يقول عقبه اه
 (قوله والأصح سماع بينته) أى وإذا سمعت كان كتصديق المشتري فيما ذكر فيه كأنقله الأنور
 الزياى عن المتولى وغيره

(باب الأصول والآثار)

(قوله والثانى بدخلان) ظاهر هذا الصنيع أن الخلاف إنما هو فى الرهن وإن فيه طريقين
 أحدهما عدم دخول البناء والشجر فيه والثانى دخولهما وليس كذلك بل الواقع أن الخلاف
 فى البيع والرهن على ثلاثة طرق أو أربعة ومنشؤه أن الشافعى رضى الله عنه نص فى البيع على
 الدخول وفى الرهن على عدمه فمنهم من قرر النصين وقرر فى المبيع والضعف
 فى الرهن وهذه الطريقة هى التى اختارها المصنف ومنهم من جعل فى كل من البيع والرهن

قوابل بالنقص والتخريج ومنهم من قطع بعدم الدخول فيه ما أي مضعف بالنقص البيع ومنهم من قطع في البيع بالدخول وأجرى في الرهن قولين وما في الشارح يوافق هذا الأخير لكنه لا يناسبه ما بعده فتأمل (قوله فيها) تنازع قوله السواق وما بعده بدليل قوله كما صرت الإشارة إليه (قوله السابق) هو بكسر السين (قوله فيجب شرط قطعهما) أي إن غلب اختلافهما بدليل التعليل وبدليل محترزه الآتي (قوله وأما غيرها) يعني غير الثمرة التي لا يغلب اختلافها وهذا الحاجة إليه مع قوله المار والثمره الظاهرة الخ لأنه عينه وعذره أنه تابع في هذا الروض وشرحه حتى في قوله كما يعلم عما يأتي وهو أن ما يناسب هناك كما يعلم بمراجعة لاهنا (قوله من غير اعتبار شرطه) يعني أنهم قالوا إن وجوب القطع يغني عن اشتراطه كما يعلم من قوله الآتي وقول جمع يغني وجوب القطع الخ الذي هو مكرر مع هذا وما هنا عبارة شرح الروض والآتي عبارة التحفة جمع الشارح بينهم ما مع اغناء أحدهما عن الآخر ولا يخفى ما في الجمل المذكور (قوله فكما القصب ونحوه) يقرأ ونحوه بالرفع عطفًا على الكاف في قوله فكما القصب عطف تفسير إذ هي بمعنى مثل والافالمستثنى إنما هو خصوص القصب لا غير كما يعلم عما يأتي في كلامه كغيره (قوله ويرجح هذا) أي السبكي (قوله وفرق بينه) أي بين الكل على ما رجحه فيه من عدم اعتبار الانتفاع (قوله وفرق الشيخ) أي بين ما هنا ومسئلة القوت فغرضه الرد على الأذري (قوله من الوجه الذي يراد للانتفاع به) يراد عليه نحو البر قبل انعقاده فإنه لا ينتفع به من الوجه الذي أريد به فتأمل (قوله وأبعد بعضهم) مراده الشهاب حج في تحفته لكن عبارته والذي يتجه لي في تخصيص الاستثناء بالقصب أن سببه أن صغيره لا ينتفع به بوجه مناسب لما قصد منه فلا قيمة له ولا يخاصم فيه إلى أن قال بخلاف صغير غيره ينتفع به نحو كل الدواب المناسب لما قصد منه فيقع فيه التخاصم الخ فالشارح اسقط من كلامه مقصود الفرق ولزم عليه حينئذ أنه مساو لما نسبته قبل إمامة الأصحاب بقوله قالوا لأنه إذا قطع قبل أو أن قطعه تلف ولم يصلح لشيء (قوله فلم يحتج للشرط) يعلم منه أن الشهاب حج بخلاف الشارح فيما مر له من أنه لا بد من اشتراط قطعه حيث قال فلا يكف قطعه أي مع اشتراط قطعه (قوله ولا ينافي ذلك ما مر من تصوره) أي صحة البيع ولأن تقول الحاجة إلى الجواب عن هذا الاشكال لأن الصحة ليست منحصرة في هذا التصور كما مر والصحة لا تلزم حالة الجهل وحق الاشكال أن يقال هل يتأتى الجهل مع تصوير الأذري حينئذ يجاب عنه بما ذكر (قوله وإن زعم الأسنوي الخ) قد يقال هذا الجواب لا يدفع زعم الأسنوي لأن الكلام هنا في دخوله في يده عن جهة البيع كما هو صريح قول المصنف إذا حصلت التخلية والأسنوي إنما اعترض العبارة ولم يعترض الحكم في حذو ذاته ثم رأيت الشهاب مسم سبق إلى ذلك في حواشي التحفة (قوله انتهى) الأولى حذفه لأنه هو هم أنه من كلام الشارح (قوله أو امتنع عليه أخذه) عبارة التحفة أو تعذر عليه أخذه (قوله للجهل بأحد المقصودين) أي أو عدم قدرة تسام في مسألة البذر الذي رآه ولم يتغير (قوله أو كان لقلعه أمدًا مثلها بجرة) اعلم أن حاصل ما في هذا المقام أن الشيخين صرحا بثبوت الخبر فيما إذا جهل ضرر القلع وسكاهما إذا جهل ضرر التركة فاقضى ظاهر صنعهما أنه لا خيار فيه واقتضى كلام غيرهما ثبوت الخبر فيه أيضًا مطلقًا وقيد المتولى في الثقة بما إذا كان ذلك

الضرر لا يزول بالقلع أو كان يزول به لكن يستغرق القلع مدة تقابل بأجرة واختاره هذا التقييد
 شيخ الإسلام في شرح الروض وعبارته عقب قول الروض ثم إن كان عالما فلا خيار له نصها وإن
 ضرر قلعهما نعم إن جهل ضررها وكان لا يزول بالقلع أو كان يتعطل به مدة مثلها بأجرة قلعه الخيار
 صرح به المتولي ثم قال عقب قول الروض وإن كان التركة والقلع مضرين فلا يشتري الخيار الخ
 مانعه وشمل كلامه فيه ما لو جهل ضرر قلعهما دون ضرر تركتهما وعكسه وعبارة الشيخين مخرجة
 للعكس إلى آخر ما ذكره الشارح هنا فكان الشارح توهم أن قوله أو كان لقلعهما مدة الخ ليس
 من جملة التقييد فتصرف في العبارة بما تراه فلم تصح وعبارة النسخة نعم إن جهل ضرر قلعهما أو ضرر
 تركهما ولم يزل بالقلع أو كان لنقلهما مدة لها أجره تخير كما قاله في الأولى والمتولي في الثانية إلى أن
 قال وبه يقيد ما اقتضاه كلامهما أنه لو جهل ضرر تركتهما دون ضرر قلعهما لم يتخير انتهت (قوله
 نعم لو رضى بتركها له ولا ضرر فيه) قضيته أنه لو كان التركة مضر أي وجهله أنه الخيار فينا في
 ما مر له استجابه (قوله لا نأقول المنفعة فيها) يعني الخسارة (قوله إن نقل بعد القبض) أي ولا
 يمنع وجودها صحة القبض لصحته في المحل الخالي منها كالامتنعة إذا كانت ببعض الدار المبيعة
 (قوله ومن ثم لو باعها) أي الخسارة (قوله عند الإطلاق) الأولى تقديمه على قول المصنف
 الابنية وكذا يقال فيما سبأ في له عند قول المصنف وفي بيع الدار الأرض (قوله انقطع حق البائع
 منه باستعماله) أي استعمال البائع إياه كما فهمه سم (قوله وفصل بعضهم بين سقف على طريق
 فيدخل) الظاهر أن والد الشارح لا يخالف في هذا كما يدل عليه تعليقه بقوله لأن نسبته إلى
 السفلى أظهر منها للأعلى وهذا ليس منسوباً للسفل أصلاً فيكون كلامه مفروضاً في غير هذه
 الصورة وينبغي أن يقال فيها إن كان قصد البائع من بناء السقف المذکور بالأصالة جعله سقفاً
 للطريق ثم بنى عليه بطريق العرض فلا يدخل وإن كان قصده من بنائه ليس إلا البناء عليه
 فيدخل فتأمل (قوله لأن الأحسن الخ) عبارة التحفة وقد رت الظاهر لأن الأحسن أن حق
 ابتداءية لا عاطفة لأن عطف الخاص على العام الخ ولا شهاب سم في هذا منازعة تطلب من
 حاشيته (قوله ما يشمل الخشب المسمر) أي من كل ما هو غير بناء انتأق المغيرة فليس المراد
 ما يشمل الخشب والبناء مثلاً (قوله وفي معنى ما ذكر كل من فصل توقف عليه تقع متصل) هذا
 محله بعد قول المصنف والأعلى ومفتاح غلق مثبت في الأصح (قوله لأنهم ما تابعان مثبت) أي مع
 كونهم ما لا يستعملان في غيره الابتوقيع جديد ومعالجة مستأنفة فلا يرد نحو الدلو والبكرة مما
 تقدم وبهذا يعلم الجواب عما وقع السؤال عنه في درس الشيخ كما في حاشيته من أنه إذا باع مدق
 البن هل تدخل اليد التي يدق بها أو لا وهو أنها لا تدخل لأنها كما تستعمل فيه تستعمل في غيره من
 غير علاج وتوقيع فهي كالبكرة وهذا المأخذ أولى مما سلكه الشيخ في الحاشية كما لا يخفى (قوله
 نعم ذكر في الأنوار الخ) أي ومرا أنه ضعيف (قوله ومحصل كلامه حكاية الاعتراض على المصنف
 الخ) أي فليس المراد من تعبيره بقيل الإشارة إلى منع الاعتراض وتضعيفه لأنه وارد ولا بدبل
 مراده بهذا التعبير مجرد إسناد الاعتراض إلى غيره (قوله وأجاب عنه الشارح الخ) هذا الجواب
 حاصله الاعتذار عن المصنف في هذا الصنيع بأن في كلام المهرر ما يوهبه وإن كان غير صحيح
 في نفسه وليس الغرض منه دفع الاعتراض بتصحيح كلام المصنف كما لا يخفى (قوله المقبول فيه)

أى فى وليام وهو الهام (قوله كالتوب) أى فقيه الخلاف (قوله من فرصاد وسدر وحناء وتوت
 أبيض ونيلة) أى أو من غيرها (قوله ويجرى فى ورق النبق) وهو المعبر عنه فيما مر بالسدر
 (قوله تبان على الصحيح) اعلم على الصحيح (قوله ويرجع ابن الاسـ تاذ الخ) وتقدم للشارح
 بسط هذا مع الإشارة الى ترجيح هذا التفصيل فى شرح قول المصنف وأصول البقل التى تبقى
 سنين كالقوت والهندبا كالشجر (قوله لانتم اتبقى بقاء الاغصان) اعلم مراده انها لا تقطع
 مع قطع الثمرة لا تقصا لها عنها (قوله ومقتضى كلام المصنف عدم الترق) أى وهو خلاف
 الاصح كما علم مما مر (قوله وعدمه) صادق بالاطلاق بشرط الابقاء فلا يبيع (قوله ثم يباعه
 واطلق) خرج به ما اذا شرط الابقاء وظاهر انه يطل البيع قولاً واحداً للشرط القاسد وما لو
 شرط القلع أو القطع وظاهر انه يصح قولاً واحداً فلا يبيع (قوله هذا) أى استحقاق المنفعة
 المعبر عنه فى المتن بقوله لكن يستحق منفعة الخ (قوله لبطالان البيع بشرط ابقائها) لا تلازم
 بين بطلان البيع وبين الاستحقاق وعدمه فلو قال لعدم استحقاقها الابقاء كان واضحاً
 (قوله لم يجوز ذلك) عبارة الروض وشرحه ولو بذل مال كدارش القطع لمالكها أو أراد قطعها
 فانه يجب عليه ابقاؤها ولا يجوز له قطعها (قوله بقية المدة) أى فى مسألة الاجارة أى
 أو الوصية ان كانت مؤقته بعدة أو ابدافيهما ذلك كما هو ظاهر (قوله كما يحتمل ابن الرفعة)
 فيه أمران الاول ان ابن الرفعة انما بحث ذلك فى مسئلتى الاجارة والوصية وامام مسألة الوقف
 فأنما يحتملها الاذرى الثانى ان ابن الرفعة انما بحث ذلك فى البناء والحق الشجر به انما هو
 للاذرى كما يعلم بمراجعة القوت ونبه الاذرى على ان الكلام فى الاجارة العمدية اما القاسدة
 فتستحق فيها الاجرة لان الاجرة تجب فيها يومياً كما سيأتى (قوله ولا يضر تجديد استحقاق
 المشتري الخ) أى لانه متفرع عن اصل استحقاقه والممتنع انما هو تجديد استحقاق مبتدأ كما
 افصح به الشهاب ج ولا بد منه فى دفع الاشكال (قوله والموصى بمنفعتهما الخ) مكر ومع الذى
 قبله (قوله وان قبل) ينبغى أن يكون كشرط الحمل أى أو المنفعة للبائع شهر المتزل عليه قوله
 الا تى ولان عدم المنفعة الخ وعبارة المنفعة وانما يطل البيع بشرط استثناء البائع الحمل
 أو منفعة شهر لنفسه لان الحمل لا يفرد بالبيع الخ (قوله كفى التهمة الخ) صريح هذا التعبير
 خصوصاً مع تبرئه من توقف الشيخين فيه بقوله وان توقفا فيه انه يختار هذا التفصيل فىناقضة
 ما سيأتى له فى رد جل بعضهم الا تى من قوله ويرد بان حله فى العام مرتين نادر كالتخل فليكن
 مثله ثم ان صريح هذا السياق ان كلام من جل بعضهم المذكور ومن رده ومن فرق الاصحاب
 الا تى فى كل من التين والعنب وليس كذلك بل الحمل المذكور ورد فى خصوص العنب
 كما يعلم بمراجعة تحفة العلامة ج الذى صنفها فيها عبارتهم بالحرف وقرق الاصحاب الا تى
 فى خصوص التين كما يعلم من آخر عبارته المنقولة باللفظ من شرح الروض ويصرح به كلام
 القوت الا تى ثم ان قول الشارح كفى التهمة صريح فى انه فى التين والعنب وليس كذلك فان
 كلامه فى خصوص التين وعبارة القوت سكوت المصنف عما اذا ظهر بعض دون بعض أى فى
 التين والعنب وفى التهذيب والكافى والبيان وغيرها ان ما ظهر له بائع وما لم يظهر للمشتري ولا
 يبيع أحدهما الا آخر وتوقف فيه الشيخان وصرح به القول فى التين وقال انه لا خلاف فيه

وكذلك الروايات وفرق بينه وبين التخل بأن ثمرته ثمرة عام واسعد ولا يحمل في السنة الا مرة والتميز
بجمل جليل (قوله وجزم في الانوار بالتوقف) يعني بقضية التوقف من ان الجبيع للبايع فيها
والافه في الانوار لم يصرح بتوقف (قوله والتين ونحوه) ذكر ان هو زاده على ما في شرح
الروض وينبغي حذفه لانه ليس من محل فرق الاصحاب وان كان الفرق يتأق فيه أيضاً لكن
بطريق الالتحاق كما سيأتي في كلامه (قوله سالم من ذلك) يعني من ايهام ان الصورة انه سقط
بالعمل الذي دفعه بقوله ان كان من شأنه ذلك (قوله كاطلع المشقق) ظاهر هذا التشبيه ان
غير الظاهر منه يتبع الظاهر وهو ما في التنبية وأقره عليه المصنف ~~لكن~~ نقل الرافعي عن
التهذيب ان كلامهم ما يعطى حكمه (قوله نخلة من بستان) انظر كيف ينزل عليه كلام المتن
الآتي (قوله وأما المؤبر للبايع) لاحاجة للنص عليه لانه لا تعلق له بالعقد (قوله ان غير
المؤبر لا يتبع الا بعد وجود الطالع) يعني لا يتبع الا ان كان مطلقاً عند العقد وعبارة القوت
وقد يفهم كلام الكتاب خلاف ما رجحناه فان التبادر منه ان ثمرته غير المطلعة تكون للمشتري
لانها أطلعت بعد العقد انتهت (قوله لانا نقول بجمعه الخ) الاولى ما أجاب به الشهاب من ان
ما سبق لا يستفاد منه الخلاف في قوله فان افراد الخ ويتوهم منه خلاف الحكم وان ما لم يؤثر
وان افردي يتبع المؤبر (قوله او الحمل) أي كالتين ونحوه على ما مر فيه وليس منه التخل وان
دل عليه السياق لتلاين في ما مره (قوله وهو) أي الجذاذ وقوله أي زمنه تفسير للمراد من
الجذاذ (قوله وللشرطي الثانية) كان ينبغي تقديمه على قوله وهو القطع كما صنع الشهاب حج
او تأخير قوله نظر العادة الى هنا (قوله علم المنع عند اتفاه الضرر) أي على الآخر كما هو
واضح وهو صادق بما اذا ضر الساقى او نفعه ولم يضره ولم ينفعه كما يصدق بما اذا كان الساقى
البايع او المشتري فتوقف الشيخ انما هو في بعض مصادقات المسئلة وهو ما اذا كان الساقى
البايع او كان الساقى يضره أو لا يضره ولا ينفعه وظاهر انه يأتي فيما اذا كان الساقى المشتري
والحالة ما ذكرنا ما اذا كان ينفع الساقى بائعاً او مشترياً فلا يأتي فيه توقف الشيخ كما لا يخفى
(قوله ومقتضى ما مر من التعليل) صوابه ومقتضى كلام المصنف وعبارة الصفة وقضية
بضمير الغيبة الراجع الى كلام المصنف الا انه ذكره عقب التعليل فكان الشارح توهم
رجوعه للتعليل لذكره عقبه فعبّر عنه بما ذكره (قوله ويقتضي ذلك بالنسبة لتصرفه في خالص
ماله) هذا الجواب للسبكي وهو المستشكل كما نقله عنه الشهاب حج في تحفته كشرح الروض
لكن عبارتهم عافية ويقتضي ذلك كتصرفه في خالص ملكه ولا يخفى ان معناه ان رضا الآخر
بالاضرار رفع حق مطالبة الديونية والآخر ويتو بقى حق الله تعالى فتصرفه فيه حيثما
كتصرفه في خالص ملكه فالكلام انما هو بالنسبة لملك الآخر خلاف قول الشارح ويقتضي
ذلك بالنسبة لتصرفه في خالص ماله وهو يفيد مع ما بعده انه برضا الآخر ارفع الحرج عنه في
ماله من جهة المطالبة ومن جهة حق الله تعالى ولم يقتض الا حكم تصرفه في مال نفسه وهو ممنوع
ولا يخفى بعده اذا قل المراتب ان يجعل مال غيره بالاذن في اتلافه كمال نفسه في حكمه (قوله
وهو ممنوع) أي الا انه لا يضر في الجواب لان هذا منع آخر غير الذي رفعه التراضي (قوله وشمل
قوله وان ضرهما) عبارة شرح الروض وشمل كلام المصنف يعني قوله وان ضراً سدهما ونفع

الاخر ما لوضر السقي احدهما ومنع ترك حصول زيادة للاخر الخ فكلما هو في تضمر
احدهما فقط وانما احتاج اقوله لاستلزام الخ لاجل قول الروض وتقع الاخر فهو غير محتاج
له في عبارة الشارح لحذف المعطوف في عبارة المنهاج بل لا معنى له هنا فتأمل

(فصل) (قوله اغلظها) يعني الثمرة (قوله والبائع اجبار عليه) أي فيما اذا كان الشجرة
بدليل ما بعده وايراجع الحكم فيما اذا كان الشجرة للغير (قوله انه كنهه من التسليم في غيره) أي
مع جريان العادة بذلك حتى لا يرد ما هو في أوائل البيع في كوز السقاء فليراجع (قوله أو بيع
بشرطه معلقا) المناسب لقوله فيما هو حالا ان يقول هناك وجلا وهو تابع في هذا التعبير لشرح
الروض وهو انما عبر به لتعسير الروض بمنجز كما هو (قوله وانما لم يكف هنا) يعني النفع ما لا
وكان يجب ذكره وتلذذ كره تعالى عبارة الشهاب حج لكن ذلك قدم في كلامه مرجع الضمير
(قوله والحاصل الخ) لا معنى لهذا الحاصل هنا وهو تابع في ذكره الشهاب حج لكن ذلك
انما ذكره لانه اقتصر على الجواب الاول ثم اورد عليه معنى الجواب الثاني في صورة سؤال ثم
دفعه ثم اردف الدفع بهذا الحاصل فهو حاصل دفع الجواب الثاني لاحاصله هو وعبارته وذكر
هذا هنا لانه قد يغفل عنه والافهم معلوم مما مر في البيع (فان قلت) لان لم علمه منه لانه يكفي
ثم المنفعة المترتبة كافي الخس الصغير لا هنا (قلت) انما لم يكف هنا لعدم ترقبها مع وجود شرط
القطع فلذلك اشترطت حالا فالحاصل الخ (قوله لازم له) أي للبيع وأما قوله على رأي مرجوح
فغير صحيح وهو غيره مذكور في عبارة الروض وشرحه المنقولة منهما عبارة الشارح ولا يصح
ان يرجع الى قوله فان قلنا انها بيع لانه يناقض قوله بعده في بيعه من مالك الشجرة (قوله
وان كان بقلا) أي فالمراد بالزرع هنا ما ليس بشجر كما فصحه الاذرع وغيره وقوله لم يبد صلاحه
انما قيد به لانه هو الذي يشترط في صحة بيعه هذا الشرط وامامه بدو صلاحه فسيأتي انه لا يشترط
فيه ذلك لكن في عبارته ابهام والمراد بدو صلاح البقل ما لو كما قاله الماوردي (قوله والمرق
انما هو بعض حياته) أي الدخن كما هو صريح عبارة التحفة وظاهر ان الكلام في النوع
المرق منه الذي هو كالشعير والافغير يطل بيبه مطابقا (قوله وعاء الطالع) أي فالمراد بالاكمام
هنا المفرد تنجوزا نظير ما سيأتي قريبا (قوله اذقشرة كل منهما) انظر ما مرجع الضمير فان كان
الثلاثة المذكورة في المتن يجعلها افسما والقصب فقبه نظر ظاهر لان الكلام في الجوز والوز
بعد الانعقاد وان كان مرجعه الباقلا والقصب فهذا البعض الذي اشار اليه وهو الشهاب
حج فائل صحة بيع الباقلا في قشرها الاعلى اذا اكل معها كما سيأتي عنه أيضا على انه وان لم
يقبل به فالفرق بينهما وبين القصب ظاهر (قوله وكبر القشاء) معطوف على اشتداد (قوله أمر
بالتصدق على من اصاب) ولفظ مسلم ان رجلا اصاب في غمار ابتاعها فقال النبي صلى الله عليه
وسلم تصدقوا عليه ففعلوا ولم يباغ ذلك وفاء دينه فقال صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وايسر
بكم الا ذلك اه فالضمير في تصدقوا للصعابة غير البائعين كما هو ظاهر السياق ولا بد منه ليمتد
الاستدلال به للجديد وما في جاشبة الشيخ من ترجيعه بالبائعين فلا يتأتى على الجديد بل هو تأويل
للحديث بمحملة على غير ظاهره من القائلين بالقديم ليوافق حديث وضع الجوانح الذي اخذوا به
عكس ما صنع القائلون بالجديد وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث وليس لكم الا ذلك لعل المراد

منه ليس لكم الا ذلك الا ان لعدم يسار المشتري حينئذ يساقى الثمن او نحو ذلك ليعتم الاستدلال
 فلا يرجع (قوله اما لو عرض المالك من تركة ما وجب الخ) أي واما لو عرض ان يبيع من ذلك
 فسيأتي في المتن (قوله كان من ضمانه) أي فينسخ العقد كما سيأتي في قوله حتى لو تلف بذلك
 انسخ العقد عقب المتن الاتي (قوله اما قبلها من ضمان البائع) أي فينسخ العقد بتلفه
 وكان ينبغي له ذكره ايضا مع في قوله عقبه فان تلف البعض الخ وله سقط من النسخ
 (قوله حتى لو تلف بذلك) أي بترك البائع السبق خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله انسخ العقد
 أيضا) لا موقع له كرايضا هنا وله محرف عن قطعا كما هو كذلك في عبارة الجلال المحلي (قوله
 وقطع بعض الخ) هو تابع في هذا التحفة ولكن الذي في قوت الادعى مانعه ولا وجه للخلاف
 اذا طالبه البائع بالقطع وأخر عندا ولا سيما اذا الزمه المالك به اهـ بلفظه (قوله وتوقفه)
 معطوف على قوله انه على التراخي (قوله قبل ظهور الحب) اهـ قيد في قوله غير ربوي
 وليس ظر فالبيع والمعنى باع زرعا مما يكون غير ربوي قبل ظهور حبه استرازا عن الحليمة
 الاتية وعبارة الروض وشرحه فلو باع شعير في سبلة بمنطة خالصة وتقايا في المجلس
 جاز لان المبيع غير مرفق والمماثلة ليست بشرط لاختلاف الجنس او باع زرعا قبل ظهور
 الحب يجب جاز لان الحب ليس غير ربوي ويؤخذ منه انه اذا كان ربويا كان اعتيدا كله
 كالحليمة يمنع بيعه وبه جزم الزركشي انتهت وجهات علم ما في كلام الشارح (قوله صافيا)
 أي من الشعير (قوله وتقايا في المجلس) قيد في المسئلة الثانية فقط (قوله امتنع بيعه بحبه)
 أي لانه أصله (قوله لانها للشك) يعني او (قوله يقع التفاوت بين الكيلين غالبا) أي
 فيكونه لا تفاوت في نسخة من زيادة لا قبل يقع خطأ وان موهم الشيخ في الماشية
 وجهها بما لا يوافقها اذ هو في الحقيقة ترجيح لما صوبناه كما يعلم بمراجعتهم (قوله من يجوز
 له شراؤها) كانه انما قيد به لان أصله لا يقول بالصحة الا لفقير فقيد به حتى يتمحض خلاف
 احد في المسئلة في الانقضاء عند الخلاف وعدمه (قوله جاز) يعني استمرار البيع صحيحا
 (قوله خلافا لاحد) أي في قوله بانفساخه او بين عدم صحته

(باب اختلاف المتبايعين)

(قوله فاذا حلف البائع) تصوير لشبوت الصحة بطريق اخرى غير الاتفاق عليها فائدة
 حلفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت الالف والهاذا احتج الى التحالف بعد وحينئذ
 يظهر ان المشتري يحلف كما ادعى فلا يرجع (قوله بل غير البائع الخ) انظر ما موقع هذا
 الاضراب وهو الاسر بالجميع من غير اضراب وهو تابع فيه للشهاب حج لاكن ذاك موقع
 في كلامه يعلم بمراجعتهم مع تأمله (قوله او الولادة) أي كان يقع الاختلاف بعد الاستغناء
 عن اللبن فيما اذا كان المبيع غير آدمي او بعد التمييز فيما اذا كان آدميا وكان البائع يدعي
 ان البيع وقع بعد الاستغناء او التمييز أيضا والا فالبيع من أصله باطل على مدعي البائع لحرمه
 التقرير (قوله وكل منهما مدع ومدعى عليه) لا يخفى ان خبره لم انما يشهد لحلف كل منهما
 من جهة كونه مدعى عليه لا من جهة كونه مدعى فلا بد من دليل للجهة الثانية التي غرت
 الخلاف على الاثبات (قوله وبقره ولاينة) أي ونخرج بقوله (قوله أو التلف الذي ينسخ به

(العقد) أي بان كان قبل القبض بأقصة أو اتلاف البائع (قوله) كبعثك هذا العبد بمائة درهم
 (الخ) عبارة الصفقة كبعثك هذا العبد بمائة درهم فيقول بل هذه الجارية بهذه العشرة
 الدنانير (قوله ولا يفسخ) أي لأن الفسخ فرع ثبوت البيع وهو لم يثبت لأن أحدهما
 حلف على ثبوت بيع الجارية فأتى والاخر على ثبوت بيع العبد فأتى (قوله) يكون قياس ما
 ان محله اذ لم تؤرخ البيعتان (الخ) كتب الشهاب سم على نظير هذا من الصفقة مانصه يقتضي
 الحكم بتعارضهما حيثئذ وفيه نظر لان كلا لا يقتضي ثبوت ما أثبتته غيره فلي تأمل اهـ وكتب
 عليه ايضا مانصه هكذا في شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبيعتين وان
 اختلاف تاريخيهما ولا يخفى لاختلاف متعلقيهما فلا تعارض بينهما مجرد اختلاف التاريخ
 فان ذكر ما يوجب التعارض اعتبر التعارض حيثئذ فلي تأمل اهـ (قوله) فينبغي ما ينكره ويثبت
 ما يدعيه هو) لا يخفى ان الضمائر كلها راجعة الى افظ كل وهذه العبارة اصوب من قول
 الشهاب حج فينبغي ما ينكره غريبه ويثبت ما يدعيه هو لكن الشارح تبعه في ابراز الضمير
 وهو غير محتاج اليه في عبارته (قوله) ولان ملكه على الثمن قد تم) يعني ان العقد لا يفسخ بطلانه
 بخلاف المبيع (قوله) ولانه ياتي بصورة العقد) كان مراده انه بالفظ بما قصد من العقد من
 مقابلة المبيع بالثمن والمشتري انما يقول قبلت مثلا وهذا بحسب الامسـل والغالب (قوله)
 لانه أقوى حيثئذ) لا يخفى انه لا ياتي على لقونه الا الالة الثانية فقط وحيثئذ فقد يقال ما رجه
 ترجحه بهما مع بقاء العلتين الاخيرتين في البائع (قوله) ولو اقام كل منهما مائة لم يفسخ
 فبالخالف أولى) من جهة قوله لان البيعة أقوى من البيع فالواو فيه للعمال وكان ينبغي له ذكره
 عقبه كما صنع الشهاب حج (قوله) ومنازعة الاسنوى في قياس ما تقر به على الاقالة) أي
 بالنسبة لجواز استتقلال أحدهما بالفسخ كما يعلم من جوابه (قوله) أي بالفظ الاقالة) اشار به
 الى رد ما ذهب اليه الشهاب حج تبعاً لما نقله الشيخان في بعض المواضع من ان لهما التراضي
 على الفسخ من غير سبب وعبارته هنا ورد أي الاسنوى بان يمكن كل بعد الخالف من الفسخ
 كتراضيهما به من غير سبب وقد مر انه في معنى الاقالة فصح القياس (قوله) ولان لكل
 الابداء بالفسخ (الخ) صريح هذا السياق ان هذا جواب ثان عن منازعة الاسنوى وليس
 كذلك فانه لا ياتي اذ معنى كلام الرافعي ان لكل منهما الابداء بالفسخ فلا يقال انه يسدأ
 بالبائع فيما اذا كان المبيع معينا والثمن في الذمة وبالمشتري في عكسه كما يعلم من الصفقة فلا يصح
 جوابا عن منازعة الاسنوى التي حاصلها ان قياس الاقالة انه لا يصح الفسخ من أحدهما
 دون الاخر وانه لا بد من فسخهما معا (قوله) اذ لم يزل به ملك المشتري) أي كان كان
 مرهونا ولم يصير البائع الى فكائه كما سيأتي (قوله) وهو ما تقتضيه من القيمة) أي فالارش هنا
 غيره فيما مر في باب الخيار (قوله) ولو كان زكاة لمجمل (الخ) هذا من تعلق القاعدة التي أشار
 اليها فيما مر بقوله لان لكل مضمون على المشتري بالقيمة الخ فعمله هناك وعبارته الصفقة لان كل
 ما ضمن بهما ضمن بعضه ببعضها الا في نحو خمس صورة على ما فيها منها الزكاة للمجمل والصدق
 (قوله) وما استشكل به رد المنفصلة) أي في مسألة الثمن (قوله) ذراع معين) أي غير مشاع
 بل بل مقابلته به اذ الصورة انه مبهم حتى ياتي بالبطلان (قوله) على خلافه) أي من عدم

تصديقه فتستمر صحة البيع خلافا لما وقع في حاشية الشيخ فالجواب ان ما جرى عليه الشيخان هو الراجح كما يعلم من كلامه (قوله وفي البيان) غرضه منه الرد على ما قدمنا في سياق القول بأن المصدق مدعى الفساد في مسألة الروايات (قوله ويؤخذ من ذلك) أي مما جرى عليه الشيخان في مسألة الروايات (قوله فهو كاختلافه ما في الرؤية الخ) وحينئذ فني عطفه على مسائل تصديق مدعى الفساد مساهلة

(باب)

(قوله انما يتضح على القول المرجوح الخ) نازع فيه الشهاب سم واثبت ان المشايخ متفقة على الاصح أيضا (قوله كالعبادات) أي على تفصيل في نحو الاحرام (قوله وان كان في الذمة) سيأتي ان محل الخلاف في تصرفه في الذمة فاللائق حذف الواو الا ان يجعل الحال (قوله ولم تمكنه مراجعة الحاكم) قيد في المسائلين كما هو ظاهر بل الذي في كلام الاذري انما هو جعلها قيدا في الاولى فقط (قوله وكذا لو بعته في شغل الخ) ظاهره انه لا يحتاج هنا الى مراجعة الحاكم فليراجع (قوله ولم يتعرض لاذنه في الشراء) أي فيشتري ما تمس الحاجة اليه (قوله ولا ينافي ذلك) يعني نسبة هذا الشرط لما ورد في ما هو أي لان من جهة ظهيرة على من لم يحفظ (قوله ودعوا ان العقل يبعد عدم صحة اذنه لعبد القاسق والمبذر) أي حيث بلغا كذلك وغرض الاذري من هذا تعقب كلام الماوردي في الشهور اهذين فخاصل بحثه انه يسلم عموم كلام الماوردي في نحو الصبي والمجنون ويمتنعه فحين باع قاسقا ومبذرا (قوله وان لم يدفع له ما لا الخ) عبارة العلامة حج وان لم يدفع اليه ما لا يان قال له اتجر في ذمتك انتهت فهي غاية ما في المتن واما قول الشارح فله البيع والشراء الخ فهو بعض مسألة ساقها العلامة المذكور بعد ذلك في سوادة أخرى بقوله ولو قال له اتجر بجاهك جازله البيع والشراء ولو في الذمة الى قوله كالذي دفعه له السيد ولعل صدر العبارة سقط من نسخ الشارح والاشافيه على هذا الوجه غير صحيح لما يأتي انه لا يبيع نسيئة الا بالاذن (قوله كما افادته ان الخ) يعني انها افادت ما علم مما ذكر وهو صحة الاذن وان لم ينص له على نوع ولا غيره وعبارة التحفة وافهمت ان الموضوعه بل واز وقوع شرطها وعدمه بخلاف اذا حصة الاذن وان لم يبين له نوعا ولا غيره انتهت (قوله بسبب نكاح الخ) أي مثلا (قوله لا كقبول نكاح) محترز قوله فيها فيه عهد اي ان الذي يتوقف على الاذن ما فيه عهد لا غيره كقبول نكاح فلو أتى بالكاف كما قالت لكان واضحا ثم رأيت بالكاف في بعض النسخ (قوله ولا يسافر بها الا بالاذن) قد يقال هذا يناقض قوله السابق والبلدان من قوله فان لم ينص له على شيء الخ اذ من لازم هذا التعميم خصوص ما ع لفظ الجمع السفر وقد يجاب بجمع التلازم اذ قد يتك الاذن في السفر عن اطلاق الاذن في البلدان فيما اذا دن له في السفر الى بلد معين كما يتك اطلاق البلدان عن الاذن في السفر في انه يجوز له التصرف في المال في اي بلد وجد فيه من غير ان يسافر هو به او يقال ان ما ع في صحة التصرف لا في الجواز وعدمه وما هن في جواز الانتقال به فتأمل (قوله ورده الواو الخ) في هذا الرد تنظر لان البيع انما يصير به المأذون محجور في أموال البائع كما هو ظاهر وصاحب هذا الفرع يلزم دلا والمطابق في المسئلة انما هو ان علم المشتري بما ذكره نزل

منزلة الاذن فلورده بانه مبني على ان السكوت اذن اسكان واضحا (قوله أي شخص) مراده
 دفع الدور عن المتن الذي اوردته عليه الشهاب حج بقوله فيه دور لتوقف علم الرق على علم كونه
 عبدا وعكسه اهـ ولك ان تقول لا دور لانه لا يلزم من كونه عبدا في نفس الامر ان يعلم رقه
 فالمراد بقوله عبدا أي في نفس الامر ثم انه قد يعرف رقه وقد لا يفهم هذا الحكم فيعرف رقه
 ثم راي الشهاب مع اجاب بمعنى ذلك ثم ذكر انه لا يتوهم هنا دور وانما الذي يتوهم انه من
 تحصيل الحاصل فراجع (قوله حفظ ماله) في تعليل عدم جواز المعاملة بهذا انظارا لا يلزم
 الانسان حفظ ماله (قوله وكقوله ذلك سماع الاذن له منه الخ) كان الشيخ رحمه الله تعالى فهم
 ان الاشارة في قول الزركشي وان انكر الرقي وذلك راجعة الى الاذن حتى اخذ منه ما ذكر
 والظاهر انهم ارجعوا الى البقاء المفهوم من باق ومن ثم عقبه الشهاب حج بقوله بخلاف مجرد
 انكاره الاذن اهـ وحيث فلا يظهر وجه لما ذكره الشيخ استدرا كاعليهم اذ كلامهم في اعتماد
 قول العبد في الحجر اعم من ان يكون الاذن علم بالسماع من السيد أو غيره اذ لا تناقض بين
 دعوى الاذن وطروا الحجر وكأنه انما لم يلتفت الى دعوا مع قول السيد في مسألة الزركشي
 لتزويل قوله وانما باق منزلة الاذن الجديد فتأمل وراجع (قوله فان اشترى فطلب البائع ثم هـ
 الخ) أي والحال ان المبيع تلف كما هو ظاهر والا فلا لبائع يرجع بمبيعه (قوله ولم يخلفه شيء
 من كسب المأذون) أي لانه لا تعلق له بها هنا (قوله مفرع على رأي مرجوح) فيه نظرا لانه
 لا ذكر للحجر في كلام الشارح فالصورة انه لم يقع حجر (واعلم) ان الظاهر ان قول الشارح
 الجلال بعد اداء ما في يده متعلق بقوله يؤدي لا بقوله يكتسبه لانه يخرج الكسب الحاصل
 قبل اداء ما في يده ولا وجه له وحيث انه قد اشار بهذه البعديه الى انه يقدم في الاداء ولا ما في
 يده من مال التجارة ولا يؤدي من اكسابه الا ان يجرت أموال التجارة وكان الشارح هنا توهم
 انه ظرف لكتسبه فتوهم منه ما ذكره من تفريجه على المرجوح مع انه لا يفيد ذلك وان التزمنا
 تعلقه بكتسبه كما لا يخفى (قوله نعم لو قبل الرقيق هبة الخ) انظر ما وجه هذا الاستدلال
 وما موقفه

(كتاب السلم)

(قوله كالمتفق) أي كغيره كما هو ظاهر اذ هو الذي يضبط ومن ثم ينبغي ان يكون المراد الاسرار
 وقوله كالشفاق الخ ليس من الحديث فكان ينبغي له حذفه لانه محلا يخصه كما سيأتي او يمثله
 للمكمل والوزن أيضا (قوله فكما جاز ان يكون حلا ومؤجلا الخ) المناسب لتفريجه الا ان
 يقول فكما جاز ان يكون معينا وفي الذمة الخ لان السلم ليس من لازمه التأجيل كما سيأتي (قوله
 ولهذا قال الشارح هذه) أي ما في المتن والافعال اجاب به الشارح الجلال غير ما اشار اليه
 الشارح هنا والحاصل انه يجب ان يتقيد في اقتضائه على ما ذكره بجوابين اما انه حذف التقييد
 بلفظ السلم لعلمه من كلامه الا في وهو الذي سلكه الشارح هنا واما بان ما في المتن تعريفه
 بالخاصة المتفق عليها وهو الذي سلكه الشارح الجلال وقد اوضح كلامه الشهاب حج في
 تحفته وحيث ان معنى كلام الشارح هنا انه حيث علم انه لا بد من التقييد بلفظ السلم أي او السلف
 فما اقتصر عليه المصنف تعريفه بالخاصة المتفق عليها كما ذكره الشارح الجلال (قوله مشبرا

به الى ان الكلام فيما ورد على الذمة الخ اقول في كون الشارح الجلال اشار الى هذا نظر
 ظاهرا فلا يفهم مما قاله هذا بوجه والظاهر انه انما اشار به الى ان المصنف اراد بالشرط ما يشمل
 الركن فيفيد ان اركانه اركان البيع كما ان شروطه شروط البيع واما اشتراط الرؤية فليس
 في كل بيع كما لا يخفى بل الشرط العلم بالمبيع ثم ان كان معينا فعليه بالرؤية وان كان في الذمة
 فعليه بالمقدار والوصف وهذا هو المراد هنا لانه في الذمة فلا استثناء وان ذهب اليه الشهاب
 فقد اشار الى رده الشهاب سم ثم رايت الشيخ عمدة صرح بان مراد الشارح الجلال ما ذكره
 (قوله والصيغة) لا يناسب ما قدمه لان الصيغة ركن لا شرط ومراده ان الصيغة وان توقفت
 عاين الصحة هنا وهناك الا انها غير هاهنا (قوله فلا ترد صحة سلم الاعي) انظر ما وقع
 هذه العبارة وعبارة الصحة عقب قول المصنف بشرطه مع شروط البيع نصها ما عدا الرؤية
 وقيل المراد شروط البيع في الذمة فلا يحتاج لاستثناء الرؤية ويؤيده ما قدمه من صحة سلم
 الاعي انتهت (قوله سبعة اخرى اختص بها) فيه ان بعض السبعة شروط البيع ايضا كالقدرة
 على التسليم والعلم واما ما فيه من التفصيل هنا فقد اراد على اصل الشرط على ان التفصيل
 بعينه يجري في البيع الذي كما لا يخفى (قوله ولو اختلفا فقال المسلم اقبضتكم بعد التفرق
 الخ) وظاهره لو انعكس الامر صدق المسلم وقدمت ينشئ ما ذكر من تعليلهما (قوله قدمت
 منه المسلم اليه) كان الاولى الاضمار (قوله والاخرى مستهينة) أي لحالة عدم القبض
 (قوله ويؤخذ من ذلك) لم يتقدم مرجع الاشارة في كلامه والحاصل ان الشارح الجلال
 نقل عن الشيخين ان المسلم اليه لو احال ثالثا على المسلم فتفرقا قبل التسليم بطل العقد ثم قال
 ويؤخذ من ذلك أي من قواهما قبل التسليم صحة العقد الخ ثم فرق بينه وبين ما في المتن بما مر
 في تعليقه وقد مر ان الحوالة باطلة في هذه ايضا فيكون قبض المحتال بطريق الوكالة عن المسلم
 اليه ولعل هذا هو الذي اشار اليه الشارح بقوله معناه الخ ثم رأيت المسئلة مفصلة في الروض
 وشرحه طبق ما ذكرته فلا بد في الصحة من امر المسلم اليه كما ذكره قوله معناه في الحقيقة
 تفصيل الكلام الجلال (قوله لان صحته) أي مع الغير (قوله تقتضي اسقاط ما ثبت له) أي
 لا تخبر (قوله في كذا) منصب على جميع المسائل قبله وكان ينبغي تأخير عن قوله كما صرح
 به الرويان الخ (قوله ومضى زمن الخ) أي وان كانت غائبة يلا بد بعيد كما هو ظاهر فلو تفرقا
 قبل مضي زمن يمكن فيه الوصول اليها انفسخ العقد (قوله وتخليتها) معطوف على مضي
 وشمل كلامه المنقول وغيره (قوله في المجلس) متعلق بكل من مضي وتخليتها كما به عليه
 الشهاب سم (قوله اذ القبض الحقيقي الخ) تعليل للاثنتين (قوله وما استثنى من ذلك) عبارة
 التحفة وزعم الاسنوي الخ فانظر ما وجه تعبير الشارح بالاستثناء وانظر هل الصورة انه اخرج
 نفسه في المجلس أو بعده وظاهر ان له اخراج نفسه في المجلس لعدم اللزوم فعمل الكلام اذا
 اخرج نفسه بعد التفرق (قوله رأي مرجوح) لعل مقابل الاظهر من القائلين به والشارح
 اراد حكاية لا غير (قوله لانه قد يترك) علة مقابل الاظهر (قوله ذات ثواب) حال من الهبة
 لانه به في صاحبة (قوله وعلى الاول لا بد من تعيين رأس المال في المجلس) أي بخلاف قبضه
 فلا يشترط (قوله ويجوز الاستياض عنه) سياتي له في كتاب القفليس قبيل قول المصنف
 ولا بد لم يبيح ما قبل قبض عنه التصريح بعدم صحة الاعتياض عنه فهاهنا محمول على الثمن كما

نقله الشهاب سم عن والده الشارح والمستهلة فيها قولان (قوله والمؤن) معطوف على ما يليق
(قوله والاعتين كونه مؤن) بمعنى انه يتعين التصريح بالذات جيل والاي طل (قوله تعافيه
الامام) اي في عزوه للاصحاب والافلا امام هو القائل بالصحة (قوله العاقدان) اراد به حمل
المعنى والافلا يصح ان يكون هو مرجع الضمير في المتن والا كان يجب تنبيه الضمير فكان
الاولى اسقاط الالف والنون وعلى كل فية رأيتن البناء للفاعل وظاهر انه لا مانع من شائه
للمفعول (قوله وان اطرد عرفتهم بخلافه اذ هو عرف الشرع) قد يقال انه لا يجب الحمل على
المعنى الشرعي الا اذا كان الخطاب هو الشارع كما هو صريح كلام جمع الجوامع وغيره ومن ثم
بحث الاذرى ان محله ان لم يخرج عرفهم بخلافه (قوله ليرتب عليه ما بعده) هذا وان تقع في مجرد
تصريحهم هذا الشرط الا انه لا يقع في قول الشارح فيما سبق سبعة وقوله وايبين الخ فيه ان
البيع لا ينحصر في بيع المعين كما صرت الاشارة اليه والحاصل انه لم يحصل جواب عن عدم
هذا شرط اذا عن شروط البيع (قوله ولو وجد مباح يثنى على الخ) كان ينبغي تأخير هذا
من قول المصنف الا حتى يوجب (قوله) اما ما لا يعد ضابطا فيه اعظم خطره كفتات المسك
والعنبر الخ) من هذا يعلم صحة السلم في النورة المفتحة كبل او وزنا لانها بقرض انما وزونة
فالوزن يصح السلم فيه كبل اذا عد الكيل ضابطا فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا من هذا
الضابط الا اعظم خطره كفتات المسك والعنبر على ما فيه وظاهر عدم صحة قياس النورة على
مثل المسك والعنبر على ان صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها كبل او وزنا فتنبه له فانه قد
اشترى في نواحينا في هذه الازمنة عدم صحة السلم فيها كبل انما يكفى في بعض العبارات من
التقييد بالوزن وقد علمت انه لا يتنى الصحة بالكيل بالتقييد المار على ان تلك العبارات مفروضة
في النورة المجلوبة اجمارا قبل طبعها وتفتت كما اوضحت ذلك اتم ايضا في موافق وضعته في ذلك
(قوله اطلاق الاصحاب) اي انه يصح في المسكيل وزنا وعكسه المذكور في المتن وقوله ان حمل
ما مر هذا هو كلام الامام والاصحاب (قوله وسكونه) اي الرافعي وهو معطوف على نقله وقوله
فكاه اي الرافعي والحاصل ان الامام حمل اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزن على ما به
الكيل في مثله ضابطا بخلاف فتات المسك والعنبر لان القدر اليسير فيه مائة كثيرة والكيل
لا يعد ضابطا فيه فنهله الرافعي عنه ساكنا عليه ثم ذكر بعد ذلك اعنى الرافعي انه يجوز السلم في
النار الى الصغار اذا علم وجودها كبل او وزنا فنهله في الروضة بانه مخالف لما قدمه عن الامام
قال فكاه اختاره اذ ما تقدم من اطلاق الاصحاب واجاب عنه الباقي بانه ليس مخالفا له لان
فتات المسك والعنبر ونحوهما انما لم يعد فيها ضابطا لكثرة التفاوت بالنقل على الحمل وتركه وفي
الاول لا يحصل بذلك تفاوت كالقمح والقول (قوله) لانا نقول انما ذكر هذا لانه كالتفة والرديف
الخ) قال الشهاب سم يمكن ان يوجه بان ما ذكرناه هنا لمناسبة مسألة تعيين الميكال المذكور
بجامع ان علة البطلان فيهما الاحتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الامن من التلف
المذكور فليتنامل (قوله) للمتعاقدين مع عدلين هذا مبنى على ما فهمه فيما يأتى آخر الشرع
الا حتى اما على ما فهمه الشارح الجلال من ان مقصود المصنف مما ذكره هنا كون الاوصاف
معروفة في نفسها فلا حاجة الى قوله للمتعاقدين مع عدلين (قوله) اذ لا يخرج عن الجهل به الا

(قوله) هذه حجة مستقلة للمتن بل هي التي اقتصر عليها في التحفة فكان ينبغي عطفها على ما قبلها
 (قوله) وما اعترض به بعض الشراح) أي على قوله وما الأصل عدمه (قوله) باشتراط الخ) بدل من
 قوله به (قوله) والفرق ان هذه مع خطرها الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح من هذا الفرق لانه من
 فرقين ذكرهما في شرح الروض ونبيه على ان قضية أحدهما تخالف قضية الآخر وعبارته ولفظ
 بانها صناعة محرمة وتلك أمور تحدث كالعصا والعور قال الرافي وهذا فرق لا يقبله ذهابك
 وقال الزركشي بل الفرق صحيح اذا حصل ان الغناء والضرب بالعود لا يحصل الا بالتعلم وهو
 محظور وما أدى الى المحظور محظور بخلاف الزنا والسرقه ونحوهما فانها عيوب تحدث من غير
 تعلم فهو كالسالم في العبد المغيب لانها أوصاف نقص ترجع الى الذات فالعيب مضبوط فصيح قال
 لكن يفرق بوجه آخر وهو ان الغناء ونحوه لا بد فيه من التعلم من الطبع القابل لذلك وهو غير
 مكتسب فلم يصح كالأسلم في عبد شاعر بخلاف الزنا ونحوه اهـ وعلى الفرق الثاني لا يعتبر كون
 الغناء محظورا أي بالاملاهي الحرمة بخلافه على الاول وصرح الماوردي بالجواز فيما اذا
 كان الغناء مباحا اهـ ما في شرح الروض (قوله) فلا يصح فيما لا ينضب بط الخ) تفريع على
 اشتراط معرفة الاوصاف اذا لم لا ينضب مقصوده لا تعرف أوصافه (قوله) اذا الماء غير مقصود
 فيه) أي مع عدم منعه لمعرفة المقصود كذا قاله العلامة حج وقضية ان الخلط بغير المقصود
 اذا لم يمنع العلم بالمقصود لا يمنع الصحة وقضية الفرق الا في خلافه على ان لك أن تمنع كون الماء
 لا يمنع العلم بمقصود الخيض وعبارة الا ذرعي في دونه فرع لا يجوز السلم فيما خلطه ما ليس بمقصود
 من غير طاعة كاللبن المشوب بالماء مخيضا كان او غيره اهـ وما ذكره وقضية الفرق الا في
 اذا ضمير في كلامه يرجع الى اللبن كما هو صريح عبارة شرح الروض فتأمل (قوله) فانه عيب
 عبارة التحفة وانما عيب فيه فكونها عيبا فيه على ثمانية كما صرح به في شرح الروض وانظر هذا
 مع ما ساقى في الشرح عقب قول المصنف واخل عرا وزيب (قوله) ولا يرد على المصنف اللبن
 المشوب بالماء الخ) عبارة التحفة قيل يرد على المتن اللبن المشوب بالماء فانه لا يصح السلم فيه مع
 قصد بعض أركانه فقط ويرد بان الماء وان لم يقصد له لكنه يمنع العلم بالمقصود كما يصرح به قواعدهم
 الخ فالأيراد حجة على مفهوم المتن ثم ان قضية صنيع الشارح ان قصد الأركان في الخلط
 مقتضى الصحة وان لم ينضب وهو خلاف ما في المتن وان عدم قصد بعض الأركان مقتضى الفساد
 مطلقا وهو خلاف ما يأتي فالصواب ما في التحفة على ان في عبارة الشارح شبه تناقض حيث
 أثبت في السؤال ان الماء مقصود ولم يورده على لسان قائل ثم نفي ذلك في الجواب وفي بعض نسخ
 الشارح زيادة لفظ بعض قبل لفظ أركانه وهي لا تلائم الجواب (قوله) او عود وكافور) أي
 ومعهم ادهن وحذف من الثاني دلالة الاول عليه حتى يوافق عبارة التحفة والذي في كلام
 الرافي وغيره انها مركبة من مسك وعود وغيره وكافور (قوله) لان العبارة غير وافية الخ) عبارة
 الرافي لاشغالها على الظهارة والباطنة والحشو والعبارة تضيق عن الوفاء بذكر اطرافها
 وانعطافاتها (قوله) وترياق) قال القاضي أبو الطيب وغيره الترياق نجس فانه يطرح فيه لحوم
 الحيات او ابن الاتان ونص عليه في الام قال الا ذرعي فيجعل كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر
 (قوله) بل على الخلط كما تقرر) قديقال الذي تقرره معطوف على وصف الخلط فالخلط مسلط

عليه كما قد روي في كلامه على ان عطفه على المخطوط يقيد انه غير محتاط وظاهر انه ليس كذلك (قوله)
 ولا يضرو وصفه بالخوضه الخ) انظر مع ما مر له عقب قول المصنف كهريسة (قوله وروي)
 الصواب حسنه لانه من اختلاف المصنف كما سيأتي وبعضهم يجعله من اختلاف النوع
 والشارح تبعه هنا وبالجملة فلا وجه للجمع بينهما (قوله اي اول عام احتلامه بالفعل أو وقته)
 هذا هو بحث الاذري فلا يأتي قول الشارح فاندفع ما لا اذري هنا قول الشارح وهو تسع
 سنين زاده على ما في كلام الاذري بيانا لمراده وظاهر ان المراد انه لا بد من النص على ذلك فلا
 يصح اطلاق محتمل فقد قال الاذري عقب ما مر في النفس شي من الاكتفاء باطلاق ذلك فان ابن
 عشر والحواقد محتمل وقد لا يحتمل الا بعد الخامسة عشر والغرض والقيمة تتفاوت بذلك تفاوتنا
 ا. ا. لكن بحث العلامة يحج ان المراد احتلامه بالفعل ان تقدم على الخمسة عشر والانهي وان لم ير
 منيا قال فلا يقبل ما زاد عليها ولا ما نقص عنها ولم يحتمل فقوله فلا يقبل الخ صريح في صحة اطلاق
 محتمل في العقد وان التقصير انما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى في كلام الشارح كالاذري
 والالكان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح انه لا بد من النص
 في العقد على أحد المذكورين في كلامه كما قررته ويمكن أن يكون المراد من كلام الشارح
 كالاذري انه يصح اطلاق محتمل وانه لا يجب الا قبول ابن تسع فقط أو من هو في اول احتلامه
 بالفعل اي فلا يقبل ابن عشر مثلا اذا لم يحتمل بالفعل لكن لا يتحقق ما قبله ويجوز ان الشارح
 كالاذري أراد ابقوله ما اي قول احتلامه بالفعل أو وقته مجرد التردد بين الامرين (قوله)
 لاسائر الاوصاف) محتمل قول المصنف ذكر نوعه الخ (قوله لطائفة كثيرة) اي لثلاثة وجوده
 نظير ما مر في شمار القرية (قوله قال الاذري الخ) راجع الى ما قبل كلام الماوردي (قوله)
 لكن يجوز ابن المقرئ في ارشاده الخ) فيه أمور منها انه يقتضي ان المصنف لم يذ كر القدر
 الرقيق وليس كذلك ومنها ان ابن المقرئ لم يذ كر ما ذكره الماوردي وعكسه وليس كذلك كما
 به لم من شرح الروض (قوله مما يختلف) ما فيه مصدرية (قوله وكذا لحم الصيد) اي فلا يشترط
 فيه ذكر هذه الاوصاف وعبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذ كر في لحم غيره الا الخاص
 والعلف وضدهما والذ كورة والافوثة الا ان أمكن وفيه غرض (قوله ويشترط فيه بيان عين
 ما صيده) يعني في لحم الصيد وكان ينبغي ذكره عقبه (قوله ويجوز في الخبرة) الخبرة من البرود
 ما كان موثقا مخططا يقال ثوب حبرة وبرد حبرة بوزن حبرة على الوصف والاضافة وهو برد عاني
 والجمع حبر وحبرات والعصب برود يعني به عصب غزاه أي يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج
 فيأتي موثقا لبقائه عصب منه أبيض لم يأخذ مصبغ وقبل هي برد مخططة قاله في نهاية الغريب
 (قوله والرطب كالتمر الخ) لاحاجة اليه (قوله وخفته ورزاته) اي القشر وفي نسخة خفة
 ورزاة بالنصب بغير عطف وبغير ضمير (قوله اي في قشره الاسفل) ظاهره بقرينة السياق انه
 لا بد من ذكر هذا في العقد وكذا قوله ويشترط قطع أعلاه الخ وليس كذلك وعبارة العباب وبسمل
 في قصب السكر وزنا ولا يقبل أعلاه الخالي عن السلاوة ويجمع عروقه وما عليه من القشر (قوله)
 ويطرح ما عليه من القشور) لاحاجة اليه (قوله اما بعد خروجه منه فيجوز) ظاهره انه لا بد من
 التعرض لذلك في العقد بقرينة السياق فيعيد انه لا يصح الاطلاق لكن عبارة العباب ولا بسمل

فيه بدو ما انتهت وهي تفهم صحة الاطلاق (قوله وفيه بعد) من جملة كلام الاذري (قوله
وقائيد) هو السكر الختام القائم في اعساله كما فسره به الجلال السيوطي في فتاويه والفتايد نوع
من العسل (قوله وجص ونورة) اي كيا ووزنا كما تقدم التنبيه عليه (قوله ولا يحتاج الى
تقيدها) اي لمحل الخلاف (قوله فلولم يصح سلما) الاولى وكلا يصح سلما لا ينبغي قد صرفا (قوله
وما استشكله بعض الشراح الخ) وجه الاشكال ان صحة اشتراط ذكر الجودة والرداءة ينافي
ما ذكره من صحة سلم الاعى قبل التمييز مع عدم معرفته الاجود من غيره وعبارة التحفة
واستشكل شارح هذا بصحة سلم الاعى قبل التمييز الخ (قوله وهذا تفصيل لبيان ما أجله الخ)
الذي سلكه الجلال المحلى في الجواب ان المراد فيما مر معرفة الاوصاف في تفهمها اي بان
لا تكون مجهولة ومن ثم فرع عليها المصنف قوله فلا يصح فيما لا ينضب الخ والمراد هنا اشتراط
زيادة على ذلك وهي معرفة ذلك للعاقدين وعدلين

• (فصل) • (قوله وذلك لانه الخ) علة للمتن ويعكر على ما يقتضيه هذا التعليل من البطلان
ما مر من صحة الاعتياض عن المبيع في الذمة (قوله بان يتقايلا) اي فلا اثر لجرد التفاسخ اذ
لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على اخذه من كلام الشارح خلافا للشهاب حج فيما مر وان
كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح (قوله لانه كالاغتياض عن المسلم فيه) اي
فمكانه اعتياض ما كان في ذمته لا آخر عما كان في ذمة الآخر له (قوله نعم لو اضره قبوله) هذا
لا يختص بالاجود وان اوهمه سياقه بل هو جار في اداء المسلم فيه مطلقا كما هو واضح (قوله
أصحهما ثانيهما) اي ويعتق عليه (قوله يقتضى تصديق المسلم اليه مطلقا) اي في بلاد لا يجوز
فيه ادوا المسلمون فيه اغلب بقريته ما قبله (قوله مطلقا) اي سواء أقال ذمته ام لا (قوله انه
لا تلازم بين الطهارة وحل الاكل) قال الشهاب سم وفيه نظير بل يلزم من طهارة اللحم - له عالم
ينبت سبب آخر لحرمته غير النجاسة فليتنا مل اه (قوله وأدبهم اعتبارا له عرض المؤدى) حق
العبرة وافهم تقديمه اغرض المؤدى اليه على غرض المؤدى أو نحو ذلك (قوله ولو كان المسلم
غائبا) هذا في الدين الحلال خلافا لما يوهمه سياقه (قوله ولم ينعمها المسلم) عبارة شرح الروض
وغيره او كان اي لانه مؤنة ورضى به دونها وعبارة شرح البهجة الصغرى كما لو كان له مؤنة ولم
يقنع المسلم به بل طلبها

• (فصل في القرض) • (قوله في القرض) انما عبر به دون الاقراض لان المذكور في الفصل
لا يختص بالاقراض بل اغلب أحكامه الا تيمية في الشيء المقرض فلو عبر بالاقراض لكانت الترجمة
قاصرة وهذا اولى مما في حاشية الشيخ (قوله اي مستحب) اي فهو من باب التضمن وهو غير
ما سلكه الشارح هنا من ذكره للطرف المشار به الى انه من باب الحذف والايصال وان اوهم
قوله وقد استغنى الشارح عن ذلك الخ خلافه (قوله ويمكن رد الخبر الثاني) يعنى خبر جبريل
مراده بالاول الاول من الاخبار الخاصة بالقرض وهو خبر من أقرض الله مرتين وخبر جبريل
ثانيه وأما خبر مسلم السابق فليس خاصا بالقرض ثم في قوله ويمكن رد الخبر الثاني للاول دون أن
نقول ويمكن رد الاول للثاني اشعار بان الخبر الاول المراد به المقتضى لافضلية الصدقة هو
العمدة فيؤخذ من كلامه ان الصدقة افضل من القرض كيف وحديثها صحيح دون غيره (قوله

بحمله على درجات صغيرة الخ) لا يحتمل ان هذا الحمل لا يقبله لفظ الخبر مع ما فيه من المفاضلة بين
 القرض والصدقة كما يعلم بتأمله (قوله كما في خبر صلاة الجماعة) يعني مع خبر الصلاة بسؤال كما
 تقدم أوائل صلاة الجماعة (قوله أو يحمل الزيادة في القرض الخ) لا يحتمل ان هذا الحمل والذي
 بعده ليس فيه ما رد الثاني الاول فلا يصح العطف في كلامه وفي قوله أو يحمل الزيادة الخ تسليم
 ان القرض أفضل من الصدقة وهو خلاف ما تقدم (قوله ويؤخذ منه ان المقرض) كان
 مراده انه يؤخذ من القياس على صدقة التطوع ان محل الحرمة ان علم ان المقرض لو علم
 حقيقة حاله لم يقرضه فلتراجع نسخة صحيحة من الشرح (قوله وايضا لما يدفع به ذلك ان ما كان
 صريحا الخ) هذا لا يظهر له تعلق بما قبله ولعل فيه سقطا من التساخ فان الشهاب حج ذكر بعد
 قول الشارح خلافا لجامع مآلظه وبحث بعض هؤلاء ان أخذ بمثله كناية يسع ثم رده فلعل ما في
 الشارح من قوله وايضا الخ رد لما يحتمل هذا البعض بعد الرد الذي في كلام الشهاب حج ويدل
 لذلك تعبيره بقوله وايضا ثم رأيت في حواشي الشهاب سم على حج بعد الرد الذي ذكر ما نصه مما
 يريد رد هذا قاعدة ما كان صريحا في بابه وإلهذا رده شيخنا الشهاب م و اعلم انه صريح هذا
 ولا ينعقد به البيوع مطلقا وهو صريح فيما ترجيحه فلتراجع نسخة صحيحة من الشرح (قوله
 فيكون كناية) عبارة التحفة عقب قوله ورد بدله نصم افان حذف ورد بدله ~~نصم~~ كناية كخذه فقط
 الخ فاعل قوله فان حذف الخ سقط من نسخ الشرح من السكتة ويدل على هذا التشبيه بخذه
 فقط (قوله بنية القرض ويصدق فيها) راجع الى المسئلة قلله خاصة كما هو ظاهر اى ولا يحتاج
 اليه الى شرط الرجوع كما هو واضح وانظر ما وجهه من خروج هذه عن نظائرها المذكورة معها
 وغيرها حيث اشترط في الرجوع فيها شرط الرجوع كما تقتضيه القاعدة الآتية (قوله ان كان
 الرجوع به) صوابه ان كان المدفوع او المأذون فيه أو نحو ذلك وعبارة التحفة واذا رجع كان
 في المقدم والمعين بمثله صورة كالقرض انتهت وانظر ما حكم غير المقدم والمعين والظاهر انه
 يرجع فيه بيده الشرعي من مثل أو قيمة لانه الاصل والرجوع بالمثل الصوري على غير قياس
 فاذا اتى ثبت الاصل فلتراجع (قوله كقول الاسير لغيره فادنى) خرج بذلك ما اذا لم يقل له
 ذلك اى أو نحوه فلا رجوع واعلم ان الشارح علل في باب الضمان تغريبهم فداء الاسير منزلة
 الواجب بانهم اعنوا في وجوب السعى في تحصيله ما لم يعتنوا به في غيره وفيه رد على من توهم
 الحاق المهبوس ظمنا بالاسير حتى لا يحتاج في الرجوع عليه الى شرط الرجوع (قوله ان رأى
 ذلك) سيأتي في الباب الآتي ترجيح وجوب الارتمان عليه مطلقا وتأويل ما هنا (قوله وعلم مما
 تقر) اعل مراده انه علم من اشتراط المصنف في المقرض أهلية التبرع ومكونه عن المقرض
 فافهم انه لا يشترط فيه ذلك مع ما علم من الخارج ان كل معاملة لا بد فيه من أهلية المعاملة
 والافهم لم يقرر ما يعلم منه ماذكر (قوله ويدل لذلك ان الالف واللام أفادت العموم) وحيث
 كان ينبغي أن يقول فيما سبق ومراد المصنف أهلية القرض لكل تبرع اذا العام غير المطلق
 (قوله وعلم انه لا يرد امتناع السلم في المعين) اى من قوله اى في نوعه (قوله بحمل المنع على
 منفعة محل معين) يعني منفعة خصوص العقار كناية عليه الشهاب حج ولعله لم يكن في النسخة
 التي كتب عليها الشهاب سم حتى كتب عليه ما نصه قوله وجمع الاسموى أفنى به هذا الجمع

شيخنا م (وأقول) في هذا الجمع نظر لأن قرض المعين جائز فليقرض منفعة المعين حيث أمكن
 رد مثله الصوري بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاستوى المذكور
 مانعه والأقرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يمنع
 المسلم فيها ولأنه لا يمكن رد مثلهما والجواز على منفعة غيره من عبسده ونحوه كما يجوز السلم فيها
 ولا مكان رد مثلهما الصوري اه مافي حواشي الشهاب سم وظاهر ما ذكرناه لا يجوز اقراض
 منفعة العقار وان كانت منفعة النصف فقل لكن يؤخذ من التعليل بأنه لا يمكن رد مثلهما
 انه يجوز حيث تدوالا الفرق بين هذا وبين اقراض جزء شائع من دار بقبسه الا في كلام
 الشارح آنفا وقد علم من كلامهم ان ما جاز قرضه جاز قرض منفعته فليتأمل (قوله مع انه لو
 جعل رأس المال جارية الخ) كان الاوفق بالسياق ان يقول مع انه يصح السلم فيها وان ترتب
 عليها المخطور الا في بان يجعل رأس المال جارية لتحل للمسلم اليه وكان المسلم فيه جارية ايضا
 الخ (قوله وامتناع قرضها لانه قد يطرؤها ثم يرد لها الخ) سيأتي انه جرى على الغالب وان المخطور
 خوف التمتع مطلقا (قوله خلافا لاذرعي) لم يخالف في ذلك كما يعلم بمراجعة كلامه في قونه
 واقاد الشارح في حواشي شرح الروض انه لو اسلمت نحو المحوسبة لم يملك العقد انه يمنع الوطء
 (قوله ويظهر اخذ من العلة ان النصفين متساويان) لا يتأق مع ان الصورة ان النصف شائع
 وهو لا يكون الامساويا فلا فائدة لهذا القيد (قوله وعلم من الضابط اشتراط كون القرض
 معلوم القدر) يظهر ان محله في غير القرض المسمى كعمر داري كما تشعر به امثلتهم ويقههم قول
 الشارح فيما مر في القرض المسمى وفيما ذكر ان كان المرجوع به مقدرا او عينيا يرجع
 بمثله الخ لم يراجع (قوله لا لا يرد ما مر في نحو كف طعام) الذي مر في كف دراهم (قوله وجرى
 على الاول بعضهم) قال ولا اثر للعرف فيه الخ هذا البعض هو الشهاب سم وعبارته في تحفته
 الذي يتجه في النقطة المعتاد انه هبة ولا اثر للعرف فيه لا ضطرابه مالم يقل خذوه مثلا وينوي به
 القرض ويصدق في نية ذلك هو ووارثه وعلى هذا يحمل اطلاق جمع انه قرض اي حكماء ثم رأيت
 بعضهم لما نقل قول هو لا موقول البلقيني انه هبة قال ويحمل الاول على ما اذا اعتيد الرجوع به
 والثاني على ما اذا لم يعتد قال لاختلافه باحوال الناس والبلاد اه وحيث علم اختلافه تعين
 ما ذكرته اه مافي التحفة وبه تعلم مافي كلام الشارح واعلم ان الشهاب سم قيد محل الخلاف
 بما اذا كان صاحب الفرح يأخذ النقطة لنفسه اي بخلاف ما اذا كان يأخذ النقطة لغيره
 او كان الدافع يدفعه له بنفسه فانه لا يرجع قطعاً وسيأتي في الشارح في آخر كتاب الهبة ما حاصله
 ان ما جرت به العادة في بعض البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها
 دراهم ثم تقسم على المزين ونحوه انه ان قصد المزين وحده او مع نظرائه المماونين له عمل بالقصد
 وان اطاق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء (قوله فعلم انه لا يطالب به بمثله اذا لم يتحمل
 مؤنة جملة الخ) شمل ما اذا كان يعمل الظفر أقل قيمة كما اذا اقرضه طعاما بمكة ثم اقيم به بمصر يمكن
 في شرح الاذرعي انه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الامثلة (قوله أما اذا لم
 تكن له مؤنة) اي ولا كانت قيمته يملك المطالبة أكثر وسيأتي في قوله او تفاوت قيمته لتفاوت
 البلاد (قوله نعم النقد اليسير الذي يعسر نقله) لعله للخوف عليه أو لنحو ذلك فليراجع (قوله

أو تفاوتت قيمته لتفاوت البلاد) ومنه كما هو واضح فما إذا أقرضه دنانير مثلاً لا يصح ثم اقبه بمكة
وقيمة الذهب فيها أكثر كما هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وإنما يطالب بالقيمة (قوله والأصح
أنه لا يفسد العقد) ظاهره وان كان المقرض فيه منفعة وقضية قول الشارح لأن ما جره من
المنفعة ليس للمقرض بل للمقرض ان محل عدم الفساد إذا لم يكن المقرض منفعة وهو نظير
ما سيأتي في الأصل فليراجع (قوله والمقرض منى بالمقرض) أي في الوقت الذي عينه والافاء
أريد أنه منى به عند العقد لم يتصور أعساره به حينئذ (قوله فبالصرف يتبين حصول ملكه
الخ) هذا أحد قواين مترتين على القول بأنه انما يملك بالتصرف والثاني أنه يتبين بالتصرف الملك
قبله وهو الذي اقتصر عليه الجلال في شرحه وعبارة الأذرع وإذا قلنا بالثاني فعناه أنه يتبين
الملك قبل التصرف وقبل يتبين بالتصرف أنه ملكه في وقت القبض انتهت المنفعة في تعبير
الشارح بالفاء في قوله فبالصرف حرازة

* (كتاب الرهن) *

(قوله على أن ترهنني دارك بكذا) الأصوب الاتيان بالضمير يدل اسم الإشارة (قوله كان
رهنا) أي على الأصح وقيل لا بد أن يقول بعد ما رهننت وقبلت (قوله لانه تبرع) الضمير فيه
للرهن كما أفصح به الجلال (قوله وكون ما تقر من البطلان الخ) عبارة التحفة عقب قول
المصنف في الاظهر نصها ما فيه من تغيير قضية العقد وكونه تبرعاً وهو نظير ما مر الخ فالضمر في
قوله وكونه يرجع للرهن كما يـ لم من عبارة الجلال لا لبطلان الذي عبر عنه الشارح بما ذكر
استرواحاً (قوله فيكون حينئذ) لعل المراد حين اذ وقع على وجه المصلحة وعبارة التحفة ولكون
الولي مطلق التصرف في مال موليه بشرط المصلحة وليس من أهل التبرع فيه كان المراد هنا
بطلانه كونه أهلاً للتبرع فيه بدليل تفريعه عليه قوله الخ (قوله لانه في حال الاختيار) وعدم
الغبطة الظاهرة بقربة ما يأتي قريباً وكان عليه أن يذ كر هذا هنا (قوله فيلزمه الارتمان)
لا يناسب قوله عقبه جائز أن كان قاضياً وان كان الاطلاق هو الأصح كما يأتي (قوله والتعبير
بالجواز) لعل المراد تعبير من عبر به وان لم يكن مذ كوراً هنا ولا يصح أن يكون المراد في قول
البعض المذ كور لانه لا يتأتى مع نصه على التفصيل والفرقة (قوله فان خاف تلف المرهون
فالاولى عدم الارتمان) ظاهره ولو في حال الغبطة عند عدم الضرورة فينتج انه يصح ان يبيع
الغبطة من غير رهن في الحالة المذ كورة وليتظر مع الاطلاق وجوب الارتمان ولعل المراد ان
الاولى عدم الارتمان بان يترك البيع فليجرو (قوله ويتواليا الطرفين) منصوب بان مضرة لانه
معطوف على المصدر (قوله فلا يصح رهن المنفعة) يؤهم ان المنفعة هي محل الخلاف وليس
كذلك فكان الأصوب ان يقول فلا يصح رهن الدين اذ هو محل الخلاف ثم ذكر حكم رهن
المنفعة بعد ذلك كمقابل الأصح فعلم ان مراد المصنف بالعين هنا مطلق مقابل الدين لا جـ
الخلاف ولولا مراعاة الخلاف لشمع مقابل المنفعة (قوله والثاني يصح رهنه) يعني الدين
(قوله ولا رهن وقف الخ) كان الاولى تأخيره عن مقابل الأصح (قوله في الابتداء) أي وفي
الرهن الجعلي لينزل عليه ما يأتي (قوله لزمه قيمته) يعني نصيبه من البيت (قوله القن) أخرج به
ما إذا كان حراً فان الكلام ليس فيه وكان ينبغي أن يقول قتاله (قوله وقول الشارح من

الامام) اي الذي عبر عنه فيما مر بقوله القن (قوله فاذا ساوت سينت ذماتة) انظر اين جواب
 هذا الشرط واعلم بهل الجزاء الا في جواب الشرطين (قوله فيقوم وحده محضونا مكفولا ثم
 معها) لا يصح الدخول بهذا على المتن كما لا يخفى (قوله لانه يكون ضائعا) اي لا كافل له (قوله
 ومعهما) عبارة شرح المنهج او معها باثبات ألف قبل الواو (قوله لقوات عرض الراهن) كذا
 في النسخ ولعل الالف بعد الراء زائدة من الكسبة وليست في التحفة (قوله يتعدد) صفة كاشفة
 وكان ينبغي حذفه كما في التحفة لانه يؤهم ان من اللعم ما لا يتعدد (قوله يؤجل قبل
 الفساد الخ) لا يخفى ان جعل هذا هو المقسم لا يلاقي قول المصنف الا في فان رهنه بدين حال الخ
 والشهاب حج ذكر هذا بعد المتن الا في بما يفيد انه تفصيل في خصوص ما يمكن تقييده وهو
 الصواب (قوله او بعد فساد او معه) اي او قبله بزمن لا يسع البيع (قوله في هذه
 الصورة) يعني ما بعد او (قوله لبيعه) اي الحاص لكم كما هو ظاهر وعبرة القوت صريحة فيه
 (قوله فينبغي هل الصورة الاولى عليه) اعلم ان الصورة التي ورد عليها هذا السؤال ليست
 مذكورة في كلام الشارح حتى نخرج حالتها عليها وهي ما لو اذن الراهن للمرتين في البيع
 فخرط حتى فسد فانه يضمن فيرد عليه هذا الاشكال الذي حاصله انه كيف يضمن مع انه لا يصح
 بيعه الا بحضرة الراهن فاجابوا عنه بما في الشرح كما يعلم بمراجعة شرح الروض وغيره واعلم
 ان في هذا الحل سقطا من المتن ومتن الشرح فيما اطلعت عليه من النسخ ولفظ المتن عقب قوله
 في الاظهر وان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل صح في الاظهر اه فراجع نسخة صحيحة من
 الشرح (قوله ان امتنع وقبض المرهون) الواو فيه للحال (قوله او قبله) وفي شرط
 القطع والبيع قياس ما قدمه في الدين الحال انه يصح في الصور الثلاثة المذكورة فيه اي
 بان شرط قطعه وبيعه اربعة بشرط القطع او مطلقا (قوله وهو ما خوذ مما اقرر) يعني
 فيما يسرع فساد به بقرينة ما بعده (قوله فالوجه ما ذكر من التفصيل) قد يقال بل الوجه
 ما أطلقه الجلال اذ لا فرق بين القصب والتمرة فيما مر فيها اذ لم يرد فيها في كلامهم ما يشعل
 القصب والمنازعة في قياسه على ما يسرع فساد لا محجة عنها ودعوى الشارح وجود المسوغ
 في جميع الصور وانه ملحظ الصحة فيها وعدم الصحة فيما عداها غير ظاهرة للمأمل (قوله لان
 الرهن توثق الخ) هو توجيه للاجماع ولو عطفه عليه اسكان اوضح (قوله بخلاف بيع ملك غيره
 لنفسه) اي بخلاف بيعه ملك غيره لا يخر لاجل نفسه بان يبيعه ويأخذ عنه لنفسه فاللام في
 نفسه للتعليل (قوله اي باق على حكمه او ان يبيع) عبارة الشارح المحلى اي باق عليها
 لم يخرج عنها من جهة المعبر الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يباع فيه كما سيأتي انتهت
 لعل قول الشارح وان يبيع غرضه منه ما في قول الجلال وان كان يباع فيه والافقاء حكم
 العارية بعد البيع من ابعاد البعيد بل لا وجه له فليراجع (قوله لانه كما علم ان يلزم ذمته الخ)
 تعليل لاصل صحة ضمان الدين في رتبة الشيء ولا تعلق له بخصوص الاظهر ومقابله وانما المتعلق
 بذلك التعليل الثاني ومن ثم اقتصر عليه في التحفة (قوله ويؤيده ما يأتي في العارية الخ)
 هذا التأييد انما يظهر على القول بانه عارية لا على القول بانه ضمان فتأمل (قوله بطل) جواب
 قوله فلو خالف (قوله لان نقص من جنسه) خرج به ما لو نقص اكن خالف في الجنس كما لو قال

أرهنه بدينار فرهنه بدرهم فلا يصح (قوله ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن) معطوف على قول المتن فلا ضمان (قوله وأمهله المرتن فان طالب رب الدين الخ) لعل هنا سقطا من النسخ وعبارة الروض وشرحه فاذا حل الدين او كان حالا وأمهله المرتن فله اى للمالك ذلك اى اجباره على فكاه وياصر المالك المرتن بالمطالبة بدينه لياخذ فينفك الرهن أو يرد الرهن اى المرهون اليه كالوضيخ دينا وجلا ومات الاصل فلا ضمان أن يقول للمضمون له طالب بحقتك أو أبرتو فان طالبه اى المرتن الراهن فاستنع من فدائه اى المرهون اى فكاه استؤذن المالك الى آخر ما ذكره (قوله ثم استعاره) كذا في النسخ بالراء وعلل الراعي بحرفة عن الدال

• (فصل) • (قوله وقد يغنى العلم الخ) اى اذا حذف التقييد بالقدر والصفة دائما (قوله وثم دين في نفس الامر) صورته كما في شرح البهجة أن يكون له على غيره دين فيبيعه شيئا بشرط أن يرهن بدينه القديم او به وبالجديد وحينئذ في قول الشارح او ظن صحة شرط رهن فاسد مسامحة والعبارة الصحيحة أن يقال او ظن صحة شرط رهن في بيع فاسد ويجوز أن يكون قولا فاسدا وصفا لشرط (قوله واستثنى ابن خيران) لا موقع للتعبير بالاستثناء هنا فان ما ذكره في الرهن موافق لما مر فلا يخالفه وأما الضمان فلم يتقدم له ذكر في كلامه (قوله وهما منتفیان) اى لان هذه العبارة موضوعة شرعا لتسعة كما أفصح به الشهاب سج (قوله بعد الخيار) وكذا في زمنه كما سباق (قوله أما الامانة) اى ابلعية بقريته مامتر (قوله وهو لا يكون كذلك) انظر ما موقع الاشارة (قوله واعلم ان محل اعتبار شرط عدم اخراجه الخ) فهم منه وجوب اتباع شرط الواقعة في عدم اخراجه من محله وهو ما يحتمل من قال لان الشرط المذكور وان كان باطلا لكنه يتضمن منع الواقف اخراجه بالنسبة لذلك (قوله الداخلى في الدين بتجوز) اى له علاقة الاول لكن هذا لا يناسب ما قدمه في شرح قول المصنف ثابنا (قوله وهذه المسائل خرجت الخ) انما ساقه الشارح الجلال في شرح قول المصنف فلا يصح بالعين المغصوبة والمستعارة في الاصح فراحه بالمسائل الغير المغصوبة والمستعارة والمأخوذة بالسوم التي زادها هو على المتن فسباق الشارح له هنا في غير محله مع انه يوهم ان الشارح الجلال ساقه متصلا بقوله الداخلى في الدين بتجوز وقوله مشير الى الرد به يعنى بقوله وعن ذلك الداخلى في الدين بتجوز احتراز بقوله ثابنا ولا يصح رجوع الضمير فيه لقوله وهذه المسائل الخ لان من الواضح ان الشارح الجلال انما أراد أن يبين محترزا القيود السابقة في كلام المصنف من كلامه (قوله لانه يصح ان يقال دين الترض ثابنا الخ) كلام محرف وعبارة شرح الروض قال الاسنوى وغيره ولا يغنى عن الثابت اللازم لان الثبوت معناه الوجود في الحال والازم وعدمه صفة الدين في نفسه لا يتوقف صدقه على وجود الدين كما يقال دين القرض لازم ودين الكتابة غير لازم فلواقصر على الدين اللازم لورده عليه ما يستقرضه وشحوه مما لم يثبت انتهت (قوله قال القاضي ويقدر في البيع الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي في مودة البيع ويقدر الخ (قوله ومن مور المزج ان يقول الخ) لا حاجة اليه لانه مكرر (قوله ويجب ان يبين من عادة المصنف الخ) لا يخفى ان غرض الشارح الجلال انما هو الجواب عن المصنف فيما يقال عليه ان القيود التي ذكرها الدين ليست موفية بالغرض اذ يخرج منها ما ذكره ها فاجاب عنه بانه داخل في لازم بتجوز اى بان يراد باللازم ما وصفه الزوم وليس غرضه

الاعتراض على المصنف الذي فهمه عنه الشارح واجاب عنه بما ذكره على ان ما ذكره من ان ما هنا
 مختلف فيه غير صحيح ولو قال وانما خص على ما هنا لخصائه لكان واضحا (قوله وقول الاستوى
 ا. تركيب المصنف) اى فى قوله وبالدين رهن بعد رهن وكان الاولى بالشارح ان يذكر هذه عقبة
 (قوله لانها مما تكفيه راحة الفعل) انظر هذا التعليل فان النزاع ليس فى العمل بل فى التقديم
 (قوله ان كان المصدري فعل الخ) اى وعليه فاعتراض الاستوى متوجه على المتن وان كان
 اطلاقه المنع ممنوعا (قوله ولانه عقد ارفاق الخ) عبارة شرح الروض ولانه عقد لا تبرع يحتاج
 الى القبول فلا يلزم الا بالقبض كالهبة ولا ترد الوصية الخ والشارح رحمه الله تعالى تسع
 لشهاب حج فى انه ليس ثم تسع شرح الروض فى قوله ولا ترد الوصية الخ فلم يلتزم الكلام (قوله
 اى الرهن) فيه انخراج الضمير عن ظاهره لانه لا بد منه لصحة الحكم الا انه كان عليه زيادة انظر
 منه عقب قول المصنف يصح كما صنع الجلال المحلى (قوله رد بان اذنه اقباض الخ) هذا لا يدفع
 القيل نعم فيه جواب عن توقف الاذرى (قوله وقصد الاب قبضا اذا كان مرتهنا الخ)
 قضية - انه لا يشترط قصد الاقباض فى الاولى ولا القبض فى الثانية والظاهر انه كذلك فليراجع
 (قوله كالاذن فيه) خبر قوله وقصد اى قصد القبض والاقباض المذكورين قائم مقام الاذن
 المشترط فى غيره على الاظهر المقتضى عدم وعبرة الروض وقصد القبض كالاذن قال شارحه
 واقتصره على القبض اولى من ضم الاصل اليه الاقباض اذ لا يشترط فى الاقباض اذن - فى
 يشترط قصد انتمى (قوله فاذا كان لا يدفع الضمان الخ) عبارة المصنف لان الدوام اقوى من
 ابتداء ودوام الرهن لا يمنع الضمان بالتعدى فى المرهون ويبقى الرهن بحاله فلان لا يرفع الرهن
 دوام الضمان اولى انتهت فقول الشارح فاذا كان لا يدفع الضمان يعنى فى دوامه الذى هو
 اقوى من الابتداء (قوله وللغاصب اجبار الراهن على ايقاع يده الخ) قضية ان المستعير ليس
 كذلك فليراجع (قوله لم يبق امينا) عبارة الجلال ولونه - فى الوديعة ارتفع كونها وديعة
 (قوله لم يبرأ الماعلم مما صر) معنى عدم برائه فيما اذا اعاره اياه انه لا يبرأ عن ضمان الغصب فيضمنه
 باقضى القيم ان تلف ويضمن اجرته الى غير ذلك من احكام الغصب (قوله تمثيل) هو ظاهر
 فى الرهن واما الهبة فانما قيد فيها بالاقباض لانه مشتمل به المايز بل الملك وهو لا يزول فيها
 الا بالقبض وان كان حكم غير المقبوضة هنا كذلك (قوله اوجس) اى قبل القبض ايضا وكان
 الاولى تقديمه (قوله واما الاعمال وما بعده) كان الاولى ان يقول واما الجنون وما بعده (قوله
 عند عدم اقباضه الرهن الخ) المصدري هنا مضاف الى مفعوله اى اذا لم يقبضه الراهن المرهون
 (قوله لا اعتبار ما يقع فى الدوام) كان الاولى عطفه على ما قبله بالواو ولانه على ثنية غير القياس
 بل هى التى اقتصر عليها فى التحفة (قوله بقيمة المرهون) سكت عن حكم الجاني فليراجع (قوله
 وهو كما قال الزركشى التحفة) ومع ذلك معتمد الشارح ما جزم به اولا كما يعلم من صنيعة (قوله
 ولو فى ذمته) هذا لا يتأتى غاية فى المتن لانه مفروض فيما بعد الغرم بالفعل كما يدل لذلك تعبيره
 بغرم وهو الذى يلاقيه التخير الا تى كما لا يخفى وعبرة لروض وشرحه وغرم قيمته اى وقت
 اعتاقه ونص - يرمن - بن غرمها هنا الى ان قال فى المتن او تصرف فى قضاء دينه ان حصل انتهت
 فكان على الشارح ان لا يأخذ ما فى الذمة غاية فى المتن بل يجعله حكما متضبا كما صنع غيره (قوله

نعم يشترط) أي لتعينها للرهنية (قوله وهو مراد من عبار الخ) يعني قول المصنف وتصير رهنا
 (قوله بسؤاله) انما قيد به لانه شرط لصحة التكفير عن الغير مطلقا فهو الذي يتوهم فيه الصحة
 وايضا لبيان تعليله بقوله لانه يسع الخ اما الاعتاق عن الغير بغير سؤاله فمعلوم انه لا يصح وان كان
 العتيق غير رهون (قوله وعلى الاول) قبله مضافا وهو على الثاني كذلك فهو ليس من محل
 الخلاف وبعبارة الحققة نعم ان يسع في الدين ثم ملكه لم يعتق جز ما قال وقد لا يريد عليه أي على المتن
 لانه اذا يسع في الدين لا يقال حينئذ ان الرهن انقضى انتهى (قوله وقد انقضى الرهن بان انقضى
 مع وجودها الخ) لا حاجة اليه لانه سيبقى في المتن نعم فيه زيادة مسألة المعية (قوله ولورهر
 نصف رقيقه الخ) هذا محله عقب قول المصنف وتصير رهنا كما اورده هناك الشهاب حج في تحققة
 واقتصر في ايراده على ما لو أعتق النصف الغير المرهون لانه محل الايراد فاعلم من اورده يدعي
 انه لا يعتق النصف المرهون مطلقا (قوله يصح) الذي حل به المتن غير مناسب لان قول المصنف
 ولا رهنه معطوف على تصرف يزيل الملك من قول المصنف وليس له تصرف الخ (قوله واحترز
 بذلك عن الرجعة) فيه مسامحة لان الكلام فيما يمنع على الراهن وقد يصور بكون الراهن
 هو الزوج بان استعار زوجته الامة ورهنها واطلقها وراجعها (قوله لما وقعت مجاوزة للمحل
 كانت مخالفة الخ) هذا يجري بعينه في الهدنة فلا يحسن فرقنا لم يفرق بانه انما يبطل في الهدنة
 في الزائد فقط لما يلزم على بطلانها من أصلها من المفسدة العامة اذ هي من مصالح المسلمين
 العامة فليتأمل (قوله وعلم مما تقرر) يعني في كلامهم والافهم لم يقرر ما يعلم منه ذلك (قوله
 كبناء) تعميل لما يورث نقضا كما يعلم مما يأتي في كلامه (قوله والاستمتاع) أي ان جرائ وط
 كما يعلم مما يأتي المغنى عما هنا (قوله ونخرج بالوطء) أي في كلام المصنف لاني كلام الاذري
 خلافا لما وقع في كلام الشيخ حيث فهم الثاني حتى رتب عليه ما في حاشيته (قوله ان يهيا) أي
 المستولدة (قوله تخفيف القاف) أي مع فتح الباء (قوله هذا والوجه خلافه) وسبب ان
 لا يجب تمكينه من الامة للخدمة الا ان امن غشبا نهائيا (قوله بحيث يضرب بالمرتهن) أي بان كان
 يقابل باجرة كافي كلام غيره (قوله فاذا حل الدين قبل ادراكه) كان الاولى تقديمه على قوله
 وحكم البناء والغراس الخ (قوله فان كانت قيمته تنقص بذلك الزرع او كان الزرع مما يدرك
 بعد الحل) أي وفعله مع منعه منه الذي افهمه قوله المارولة زراعة ما يدرك قبل الحل الخ
 فقد اكتفى هنا عن جواب ان بالنسبة للزرع الذي زاده على المتن بما علم من كلامه الذي قدمه
 وكان الاولى ان يذكر مثل ما قدرته على ان قول المصنف لم يقلع قبل الاجل لا يصح جوابا للمسئلة
 لاولى منه لان صورته انه يدرك قبل الحل لانه قسم ما يدرك بعده (قوله واذا الرهن)
 أي فلا قلع وان كانت تزيد بالقلع أي لان النقص يحسب على البناء والغراس كما سيأتي وماتله
 الشهاب سم في حواشي المنهج عن شرح الروض من انه يكلف القلع حينئذ رأيت في بعض نسخ
 شرح الروض مضر وباعليه واصح بما يوافق ما قدمته الذي هو في غير تلك النسخة من شرح
 الروض (قوله وبجسب النقص في الثالثة) أي والرابعة كما في كلام الشيخين وعلم من قوله
 وبجسب النقص ان هالكه نقصا أي بان تكون قيمة الارض فارغة اكثر مما ينقص فلا حاجة الى
 الاستدراك الا في (قوله واقبضه في السفر) أي ثم استرده للاتقاع بقرينة السياق (قوله

نهاراً) طرف اقوله المنتفع اى ما ينتفع به ثم اريد ان يلا فى الوقت الذى جرت العادة بالراحة فيه
 لافى وقت القبول لا يوافق كلام غيره وما سياتى فى مقابلة (قوله وان وثوقه) اعلم بالبناء للمفعول
 والافتقار به تنافى اتهامه الذى هو شرط الاشهاد فالخاصل انه يكلفه الاشهاد اذا اتهمه وان
 كان موثقاً به عند الناس لكن - ذاقدينافيه ما بعده (قوله فلا يكلف الاشهاد كل مرة)
 التعبير يكلف لا يناسب ترجيع الضمير فى قول المصنف ويشهد الى المرتين لانه لا معنى للتكليف
 فى حقه والحق له وعبارة الروض وله اى للمرتين تكليفه الاشهاد وهى موافقة لعبارة الجاوى
 الاتية فانظر ما المانع للشارح من جعل الضمير راجعاً للراهن (قوله وان غير المتهم) اى عنده
 على قياس ما مر (قوله وقد يفرق بينه وبين اجابة الدائن) اعلم وبين عدم اجابة الدائن فسقط
 لفظ عدم والمراد وبين اجابة الدائن اى حيث لم يقل بها (قوله من غير عوض) كان المراد
 والراهن فعل ما منه من مبادى المرتين ولا يجب عليه عوض فى تطبيق ذلك للمرتين او ان قوله
 من غير عوض متعلق بقول المصنف باذن المرتين على حذف مضاف اى له باذن المرتين الواقع
 من غير شرط عوض ما منه من مبادى الخ اى فان شرط عليه فى اذنه عوضاً فى تطبيق التصرف امتنع على
 الراهن التصرف افساد الاذن لا فقرائه بالشرط المفسد فليراجع المراد (قوله ويشترط أن
 يكون مرتباً لنفسه) هلاقدمه على قول المصنف وله الرجوع الخ (قوله ولومع القبض) غاية
 فى الاذن (قوله بخلافه فى نكول المفلس) اى فيما اذا ادعى شيئاً على آخر ونكل المدعى عليه
 ثم نكل المفلس عن الدين مردودة (قوله سواء) كان الدين حالاً ام مؤجلاً افساد الاذن الى قوله
 ولا مريه الخ) ابرادجميع هذه السوادة التى اشرنا اليها هنا فى غير محله والصواب ابرادها بعد
 قول المصنف الا فى وكذا لو شرط رهن الثمن فى الاظهر (قوله لا وجهه للبطلان فى الحال)
 اى فى الدين الحال (قوله بخلافه فيما اذا شرط رهنه او وجهه رهنه) اى بان شرط انشاء رهنه
 فقوله قبل فيما اذا شرط كون الثمن رهنه اى من غير انشاء رهن (قوله وانه لافرق بين شرط جعل
 الثمن الخ) اى لا كما ادعاء الاسنوى

• (فصل) * (قوله ومحل ذلك) هو محترز قوله غالباً (قوله او ثقة) اى من امرأة او مسح
 او رجل عنده من امر كما صرح به الشهاب ج (قوله لكن لا يوضع عند امرأة اجنبية)
 اى ولا رجل اجنبى كما نقله الاذرى عن البيان وانما يوضع عند محرم له (قوله اى ان كان له حق
 الحبس) اى بان يبنى من الثمن بقية (قوله لان اللازم له تحاية) اى بعد التوفيق كما هو
 واضح (قوله عند عدل جاز) اى مطاقاً وكذا فاسق اذا كانا يتصرفان لانفسهما التصرف
 التام اخذاً مما باقى وبه صرح فى النصفة هنا واخرج بالتصرف التام المكاتب (قوله
 ومكاتب) فى ادخاله فى جلة من يتصرف عن الغير مساهلة (قوله اذ عبارة المصنف) كان الاولى
 التعبير بالواو بدل اذ (قوله اخذ منه) اى من المتلف (قوله قال الاذرى والظاهر ان اخذ
 القيمة الخ) هذا لا وقع لا يراه بعد ان عبر بالبدل (قوله ضمناً مع النصف) اى ضمن كل منهما
 جميع النصف والقرار على من تلف تحت يده كما هو القياس ثم رأيت الشهاب سمى ذكرانه الذى
 استقر عليه الحال فى صباخته مع شيخه الطيلاوى ومع الشارح (قوله برئ) انظر هل يبرأ
 فى مسئلة الرهن اذا رده للراهن وان لم تكن له يد (قوله ولو كان فى يد المرتين فتغير حاله الخ)

عبارة الشهاب حج في صحفته عقب قول المصنف وان تشا حانصها او مات المرتب من ولم يرض
الراهن يبدوا رثته انتهت وهو الذي رتب عليه ما ذكره الشارح هنا تعالى من قوله ولو لم يشترط
في بيع الخ (قوله مردود) اي بان من فعل جازا له لا يقال له عابت كما أفصح به الشهاب حج
(قوله بما اذا لم يكن الحياكم هو الذي وضعه) قال الشهاب سم قلت او يكون الراهن نحو
ولي (قوله وظاهر انه لا يتعين بيعه الخ) هذا انما يظهر في الغائب أما في مسئلة امتناع المرتب
فلا وجه لكون الحياكم يوفي من مال الراهن غير الرهن الذي يتعلق الحق بعينه مع حضور الراهن
وطلبه التوفية منه وكذا في مسئلة امتناع الراهن وان نقاهما الشهاب سم في حواشيه على
شرح المنهج عن الشارح اذ هو نفسه قد اشار في حواشيه على التحفة الى انه مبنى على اختيار
السبكي الذي اشار الشارح فيما مر الى ضعفه فالحاصل ان الذي ينبغي ان قول الشارح وظاهر
الخ انما هو في مسئلة الغائب خاصة ويدل على ذلك بقية كلامه فليحذر (قوله وهو كما قال) اي
والصورة ان الدين باق على تأجيله كما يصرح بذلك ما في شرح الدميري عنه وفيه وقفة لما مر ان
الدائن له الامتناع من القبض قبل الحمل اذا كان له غرض (قوله قال الزركشي) أي تبعا
لشيخه الاذرى اذ العبرة في قوته (قوله او غيره) اشار به الى ما قدمه من ان العدل انما هو
قيدهما اذا كان يتصرف عن غيره مفردة بالغير هنا القاسق حيث جاز (قوله عن هونكت يده)
الظاهر انه انما قيده جريا على ظاهر المتن وانه ليس بقيده فليراجع (قوله وقد سجل السبكي عدم
الاشتراط) أي الذي هو مقابل المعتمد وهو الذي ذهب اليه الامام ونفى فيه الخلاف كما ستأتي
الاشارة اليه وكان الاولى للشارح ان يفصح به قبل ذكر الحمل (قوله على ما اذا كان اذنا له) اي
بعد القبض بقرينة ما يأتي (قوله والاشتراط على ما اذا شرط في الرهن) أي العقد اي ولم يقع اذن
بعد القبض وتعليل العراقيين المار يؤيد هذا الحمل (قوله لانه لم ياذن قبل) اي اصل البناء على
الحمل الثاني لكلام العراقيين او بعد القبض بناء على الحمل الاول له (قوله فعلى كلامهم لا بد
من اذنه الخ) لا يخفى ما في هذا السياق من القلافة (قوله اذانه شرط في صحته) عبارة الشهاب
حج لان اذنه انما هو شرط في الصحة (قوله او غيره) أي من القاسق اذا كاي يتصرفان عن
انفسهما على قياس ما مر فليس مرادهما بالغير ما يشمل الراهن والمرتب بدليل افرادة الكلام
عليهما فيما يأتي فاندفع ما في حواشي التحفة (قوله بان الكلام في كل منهما منفردا) قد مر ان
بيع المرتب لا يصح الا بحضور الراهن فاعمل صورة افراد المرتب هنا انه باع بحضور الراهن
والراهن ساكتا لكن قد يتوقف في عدم الصحة حينئذ بدون ثمن المثل وهلا كان اقرار الراهن
على البائع بذلك كاذنه اذ لو لارضاه لمنع بل قد يقال ان هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما
على البيع والافاصورته او يتصور افراد المرتب بما مر عن الزركشي في شرح قول المصنف
ولو باعه المرتب باذن الراهن فالاصح انه ان باعه بحضوره صح والا فلا فليستأمل (قوله باذن
المرتب) شرط لاصل صحة البيع كما هو واضح (قوله لهما الاول البائع) اي بان اقتضاء المجلس
والا فقد مر ان العدل لا يشترطه غير الموكل (قوله بل اولى) اي لان الزيادة صارت مستقرة
باخذها كل احد (قوله على المالك لا الراهن) وانظر هل يجبر أيضا وظاهر سياق الشارح انه
يجبر ايضا لحق المرتب وفيه وقفة (قوله من كلامهم) متعلق باستثناء (قوله بل الرقيق اولى

بذلك الخ) عبارة الاذرى قال ابن الرفعة في المطلب في كتاب النفقات لكنهم الحقوا الرقيق
 بالقريب في ايجاب الكفاية ومقتضاه انه يجب على السيد عن الدوافع واجرة الطبيب وهو اولى
 من القريب لانه لا سبيل له الى تحصيل ما يحتاجه من قواه في الرهن انه لا يجبر عليها محمول على
 انه لا يجب من خالص ماله الخ (قوله فيحصل ما يحتاج من عدم الوجوب على انه لا يجب ذلك من
 خالص ماله الخ) واجاب غيره بان هذا الوجوب لحق القن لاسبق المرتبة فهو غير الوجوب السابق
 (قوله ولهذا ذكرها المصنف الخ) انظر ما وجه هذا الاستنتاج (قوله حفظا لما ذكره) قد يقال
 فيه مخافة ما هو قريبا (قوله فلو لم تكن حاجة) يفيد ان المتن مقيد بالحاجة وبه قيد غيره
 ويجوز ان يكون حمل المصلحة فيه على الحاجة (قوله ان يجوز الخطران) اي خطر القطع وخطر
 الترك (قوله وغلبت السلامة في القطع على خطر الترك) صوابه على خطره كما في شرح الروض
 أي خطر القطع نفسه (قوله وان استوى الخطران) اي خطر القطع والترك وقوله بخلاف
 ما اذا لم تغلب السلامة اي في القطع على خطره فهو معتز بقوله وغلبت السلامة في القطع الخ على
 ما مر فيه * وساصل ما في البدل المتأكل من الاقسام كما يؤخذ من كلام الشارح التابع فيه
 للروض وشرحه انه اما ان يتحقق الخطر في كل من القطع والترك او عدمه فيهما او يتحقق خطر
 الترك دون القطع او عكسه او يجوز الخطر وعدمه في كل منهما من غير تحقق فهذه خمسة اقسام
 ذكر الشارح حكم الثاني والثالث بقوله ولو كان الخطر في الترك دون القطع او لا خطر في واحد
 منهما فله القطع واما الرابع فليس له القطع فيه الا ان غلبت السلامة كما أفهمه قوله وكذا
 لو كان الخطر في القطع دون الترك وغلبت السلامة ومنه الاول بالاولى واما الخامس ففيه ست
 عشرة صورة لان كل واحد من القطع والترك على حدته اما ان يكون خطره اغلب من سلامته
 او عكسه او يستوى الامر ان اويشك فيهما فهذه اربع صور في كل منهما تضرب في اربعة
 الاثر فيحصل ما ذكر والقطع جائز في اربع منها وهي ما اذا غلبت سلامة القطع على خطره مع
 احوال الترك الاربعة ويمتنع القطع فيما غلب خطره على سلامته واستوى الامر ان فيه
 اشك فيهما فاضرب هذه الاحوال الثلاثة في اربعة الترك فيحصل الاثنا عشر الباقية فالاصل
 انه متى جاز خطر كل من القطع والترك فالدار في جواز القطع على غلبة السلامة فيه مطلقا فني
 غلبت السلامة فيه جاز وحيث لا لا ولا نظر لجانب الترك اصلا حينئذولهذا قال في شرح
 الروض لو قال اي صاحب الروض عقب قطع السلعة او عضو ما كل لاغنى عن قوله ويخص
 (قوله وله رعي الماشية من ارا الخ) عبارة الروض وشرحه (فرع) له ايضا رعي الماشية في الامن
 نهارا ويردها ليلا الى المرتبة او العدل وله ان يتجسس أي يذهب بها الى الكلا ونحوه لعدم
 الكفاية ثلها في مكانها ويردها ليلا الى عدل يتفقان عليه او ينصبه الحاكم كما ذكره الاصل
 انتهت فمراده بالعدل الذي ذكره او لا معرفا العدل المتقدم ذكره في المتن بخلاف العدل الذي
 ذكره منكر في صورة الاتجاس فان المراد به اي عدل اذا الصورة انه بعيد عن المرتبة وعن عدل
 الرهن وبهذا تعلم ما في كلام الشارح (قوله او خالع على شيء ثم رهنه الخ) الضمان في هذه ضمان
 عقد بخلاف ما قبلها كما لا يخفى (قوله وتسبب عدم السقوط عنها) لا يخفى ان الواو لا تفيد
 السببية ولعل في عبارة سقطا وعبارة الدمري قال الشيخ يعني السبكي وقول المصنف ولا يسقط

بالواو احسن من حذفها في المهر والشهرين والروضة لانها تدل على ثبوت حكم الامانة مطلقا
حتى يصدق في التلف ولا يلزمه ضمان لا بقيمة ولا بمشمل خلافا لمن خالف فيه لكنه لو عطف بالفاء
كصاحب التنبيه كان احسن فانه يقيده ثبوت الامانة مطلقا وتسبب عدم السقوط عنها انتمت
(قوله فاذا استوفاه صار مضمونا عليه) عبارة الروض وشرحه (فرع) لو اعطاه كيس دراهم
ليستوفي حقه منه فهو امانة بيده قبل ان يستوفي منه كالمرهون فان استوفي منه ضمن الجميع اي
الكيس وما استوفاه لان الكيس في حكم العارية وما استوفاه امسكه لنفسه والقبض المذكور
فاسد لاتحاد القبض والقبض كالمقبض كالمقبض فاسد لانه قد رماه ولم يكن سلبا له قيمة الكيس وقبل ذلك فيملكه الى
اقبضه لنفسك وان قال خذ اي الكيس بما فيه بدراهمك فخذ فذلك لا يضمنه بحكم
الشراء الفاسد ولا يملكه الا ان علم انه قد رماه ولم يكن سلبا له قيمة الكيس وقبل ذلك فيملكه الى
آخر ما فيها (قوله والمراد بما ذكرنا التسوية في اصل الضمان الخ) اي بناء على الظاهر من ان
المراد بالضمان وعدمه ما يشمل ضمان نحو الثمن والاجرة والافس ياتي ان المراد بالضمان
الضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لاجرة ولا غيرها وعليه فلا حاجة لهذا المراد
(قوله الا في اربع مسائل) عبارة التحفة الا في ابواب اربعة وما الخوق بها و مراده بالابواب
الاربعة الحج والعمارة والحلج والكتابة (قوله واستثنى من الاول) اي من الضمان (قوله
واستثنى من الثاني) اي عدم الضمان (قوله المقابل للامانة) بالرفع خبر ان يحذف الموصوف
اي المراد بالضمان الضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين اي لا الضمان الشامل لنحو الثمن والاجرة
وبدل على هذا المراد مسئلتا الرهن والاجارة من متعدد ويجاب عنهما بان الضمان فيهما انما
من حيث التعدي لا من حيث كون العين مرهونة او مبيعة (قوله بخلاف ما اذا طأوه)
اي وكانت غير معذورة بل هي بما ياتي (قوله ويجب المهر) اي ان عذرت (قوله بانهم أجروها)
متعلق بلفظ الجواب (قوله وكونها مجردة عن الزمان لاقتضاها الاستقبال) يجوز ان يكون
معطوفا على لفظ الجواب اي و اراد الشارح كونها مجردة عن الزمان الخ وغرضه من ذلك شرح
قول الجلال مجردة عن الزمان اي و اراد الجلال بقوله مجردة عن الزمان كونها مجردة عن الزمان
لاقتضاها اي ان الاستقبال فحط شرحه لكلام الجلال قوله لاقتضاها الاستقبال لكن في عبارته
فلاقة ويصح قراءة كونها بالرفع على الابتداء وخبره قوله لاقتضاها اي وكونها مجردة عن الزمان
انما يقيد به الجلال لاقتضاها الاستقبال وحاصل جواب الجلال ان لولا تكون الا شرطا للمضي
حتى اذا وليها مستقبل يؤول بالمضي واما ان فهي شرط للاستقبال فهي ضدها في الزمان فلا يصح
جعلها عليها الا بعد تجريدها من الزمان (قوله او زوجها اياها) ليست هذه في شرح الروض ولا
بلاغها ما بعدها لان الولد حينئذ رقيق بكل تقدير فلا ياتي قوله بالنسبة اليها فالولد رقيق بعد قوله
فخلت الراهن بعد انكاره اذ قضيت له انه اذا لم يخلت يكون سرا ولا يصح فيها قوله فان ملكها
المرتهن صارت ام ولد له وفي بعض النسخ استثناء مسألة التزويج من الاحكام الاتية وهي
مصححة للكلام وان خلا ذلك من مسألة التزويج هنا عن الفائدة (قوله والفرق بينه وبين غيره) اي
بانه لا فائدة للحكم عليه في ذمته بانه رهن بخلافه في ذمة غيره كما يعلم من مستند المنع الذي ذكر
والفارق هو شيخ الاسلام كما ستاتي الاشارة اليه في قول الشارح وكان الشيخ الخ وكان ينبغي

للشارح التصريح بذكر استنصاح الكلام الآتي (قوله الثالث) الأول - ذكره ليناقى قوله
 الآتي وانما عبر بالراهن الخ وأما المعير فسيأتي استدراكه (قوله لكن لا يقبضه وانما يقبضه
 من كان الاصل بيده) هذا في الراهن والمؤجر فقط كما هو ظاهر (قوله نعم لو غاب الراهن الخ)
 استدراكه على قول المصنف والخصم في بدل الراهن (قوله وما ذكره المأوردى ان محل
 ما ذكر) يعني في كون بدل الرهن رهنا فعمل اراده الى بقية السوادة في شرح قول المصنف
 ولو اتلف المرهون وقبض بدله صار رهنا ويراوده هنا في غير محله (قوله فلا تلازم بين البابين)
 اي على تسليم ان حكمهما مختلف وان حكم الغصب عدم الضمان والافساق ان ما ذكره في
 الغصب ممنوع (قوله انتهى) اي كلام الباقي (قوله غير مراد الخ) لك ان نقول لا مانع من
 كونه رهنا متبعا كما هو في الزيادة المتصلة وعدم العلم انما يضر في المرهون استقلا لا كيف
 وتسميته رهنا موضح به في كلامهم وعبارة الاذرى والثاني ان الولد رهن بشيء على انه يعلم
 انتهت على ان ما ذكره هنا ينافي به قوله قبل والثاني نعم (قوله نعم لو سأل الراهن الخ) هذا ذكره
 الشهاب جج استدراكا على ما قرره من منع بيعها مطلقا واما ما صنعه الشارح مع انه قدم ان محل
 منع جواز بيعها اذا تعلق بالحل - حق ثالث فليس بصحيح لما هو معلوم من ان سؤال الراهن حينئذ
 لا يفيد شيئا وكيف يفيد سؤاله تسليم جميع الثمن للمرتين مع تعلق - حق الثالث بالحل فتدبر
 (فصل) * (قوله فيما اقتص او يبيع) اي ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد نحو غاصب لانها
 رهن بدله كما صرح به هنا الشهاب جج (قوله وعود الضمير للمستحق يلزمه حذف الفاعل من غير
 قرينة) هذا يلزم الشارح فيما قدمه في شرح قول المصنف فان اقتص (قوله ما لو جنى غير عمد)
 اي او عمد او عفى على مال كما صرح به الشهاب جج (قوله وقيل يصير رهنا) اي مع التزام ان حق
 المرتين متعلق بما ليه بدليل الرد الآتي والا يلزم أن يكون مصدرة فليراجع (قوله اذ لا فائدة
 في البيع حيث كان الواجب أكثر من قيمته او مثلها) اي فعمل الوجهين اذا كان الواجب
 أكثر من قيمته او مثله او هو مانعة الاذرى عن جمع فليراجع (قوله فالجواب الراهن) اي برزما
 (قوله قال السبكي الذي فهمته من كلامهم الخ) هو ضعيف والراجح انه لا يحتاج الى انشاء
 عقد كما جزم به الزيادي وقول السبكي جازي بالاختلاف وقوله وهذا الذي همام مثله اي مثل الذي
 لا خلاف فيه المعبر عنه بقوله حتى لو اريد الخ (قوله والمراد انه يباع ويجعل ثمنه رهنا) اي بصير
 ثمنه رهنا من غير جعل (قوله قبل قبضها) قيد في مسألة التلغ خاصة كما هو واضح ويرشد اليه
 صنيع الشهاب جج فكان الاولى بالشارح ان يذكره عنهم (قوله عا. المرهون رهنا) انظر لو تصرف
 الراهن قبل عوده رهنا ما حكمه (قوله لانا نقول صورة المسئلة فيما اذا اقتص القابض) اي
 بان لم تتخذ جهة دينها واجيب ايضا بما اذا كانت البراءة بالبراءة بالاختذ (قوله وايده الشيخ
 بان ما قاله موافق لقول المتولي وغيره انه لو رهن الخ) اي وهو ضعيف كما سيأتي (قوله لكن
 الفرق) هذا من كلام شيخ الاسلام بن عيسى اعتمد كلام المتولي وغيره لكن في سياق الشارح له
 على هذا الشكل ما لا يخفى من الصعوبة (قوله وصحة رهن الجميع بجميع الدين) اي الذي
 صور به الزركشي المسئلة وهو - هذا من كلام شيخ الاسلام ايضا واصله انه يتعين تصوير المسئلة
 بما منع الزركشي تصويره بقوله فلو قالوا عرناك العبد الخ

(فصل) (قوله اذا الاصل عدم ما يدعيه المرتين) هو تعليل لما في المتن خاصة (قوله ويقبضه
 الراهن بعد ذلك) اي باختياره والافعالوم انه لا يجبر على الاقباض اذا الصورة انه رهن تبرع
 (قوله واختلاف في الوفاء) أي بالشروط (قوله استدرأ كاعلى الاطلاق) فيه انه ليس في كلامه
 اطلاق بعد تقييده بقوله ان كان رهن تبرع فالاصوب ان يقول نصير يحاكمهم مفهوم قوله
 ان كان رهن تبرع (قوله وقد يقال لا يلزم من جوده الخ) فيه ان كلام الاسنوي مفروض فيما
 اذا نعمد (قوله فيه نظر اذا الكلام الخ) للشهاب سم في هذا بحث في حواشيه على التحفة (قوله
 فالوجه ما قاله الباقي) لا يلزم ما قدمه في رد كلام الاسنوي لما لا يخفى من ان كلام الباقي مبني
 على أن ما ذكره مفسق (قوله فاقام الاخرينة انها موهنة) اي منه قبل البيع حتى لا يصح
 البيع (قوله لكن أخذ بعد ذلك) لا محل له هنا وانما محل في بعض افراد ما يأتي في قوله ويأتي
 ذلك في سائر العقود وغيرها (قوله ويأتي ذلك) يعني ما مر في المتن (قوله لان تسليم المبيع الخ)
 تعليل اشئ محذوف لكونه معلوم أي وانما وقع القبض عن البيع مع الاطلاق لان الخ (قوله
 لثبوت الجناية باليمين المردودة) اي التي هي كاترار المرتين وهو لو اقربهم هذه الجناية بطل الرهن
 اذا الصورة ان الجناية قبل القبض (قوله وينبغي خلافه) بل خلافه هو نص المذهب كما سيأتي
 عن الانوار وحينئذ فكان الاتق بالشارح ان لا يذكره على وجه البحث (قوله وحينئذ فيصدق
 المرتين على الاصح) انظر ما وجه تفريع هذا على ما قبله وكان اظاهرا ان يقول وحينئذ فيبقى
 رهن بحاله اتفاقا لا يقال لم لا يجري تطير هذا في مسألة المتن مع انها اولي بعدم بطلان البيع لانا
 نقول انه انما صدق المرتين في مسألة المتن لانا لو لم نصدقها فثبات عليه الرهن لا يبدل بخلاف هذا
 فان البديل الذي لزم الراهن بموافقة للمرتين قائم مقام الراهن هكذا ظهر فليتأمل (قوله
 وقال في الانوار ولوا اتفاقا على الرجوع الخ) صدر عبارة الانوار ولو باع او اعنت او وطئ واحبل
 ثم احتلفا في الاذن وعدمه صدق المرتين فان حالف بطل البيع مطلقا والاعناق والايلاذ
 ان كان معسرا وان نكل وحلف الراهن نفذ الكل وان نكل ردت اليه على المشتري والعبد
 والامة ولا يثبت الاذن برجل او امرأتين ولوا اتفاقا على رجوعه واختلفا في وقته فقال المرتين
 فدرجعت قبل التصرف وقال الراهن بل بعده صدق المرتين وان انكر اصل الرجوع صدق
 الراهن ولوا اتفاقا على ان الرجوع كان قبل القبض فالقول للمشتري الخ (قوله قسط عليهم)
 اي بالسوية لا بالقسط كما في شرح الروض (قوله واغتفر هنا جهالة المرهون به) اي بالدين وهو
 التركة ليوافق كلام غيره وكان الاولى حذف قوله به (قوله حيث لم يكن الدين) صوابه الدائن
 واعل الاف سقطت من السكتبة (قوله وكالدين فيما ذكر الوصية المطلقة) أي في قدر الثلث فقط
 بقرينة ما بعده والظاهر ان الكلام في العين فيما قبل القبول اذا الموصى له بعد القبول شريك
 مالك (قوله وللموصى له فداء الموصى به) أي فيما اذا كان هناك دين كما هو ظاهر (قوله وشمل
 كلامه) أي على القولين (قوله ومعلوم مخالفة الزكاة ما هنا) أي فهم انما رجحوا فيها التعلق
 بقدرها فقط لبنائها على المساهلة فلا ياتي في تطير الترجيح هنا لبناء ما هنا على التصديق لانه حق
 الادى فقول الشارح الجلال فيأتي ترجيحه هنا غير ظاهر للفرق المذکور لكن الشهاب ج
 جازم بأنهم رجحوا هنا على الثاني التعلق بالقدر فقط (قوله لان الخلاف فيه أقوى) اي فيأتي له

قوله ومقابل لا أصح الخ
كذا يخط المؤلف ويصرح به

التعسير بالأصح المشعر بقوة الخلاف على اصطلاحه أي وأما مقابل الأظهر فإنه وإن تاق
الخلاف عليه أيضا إلا أنه صحيح ومقابل لا أصح ومقابل قتل النص عليه اختصارا (قوله وهو
نسبة ارثه من الدين) صوابه وهو مقدار من الدين نسبتة إليه كنسبة ما يخصه من التركة إليها
(قوله ومما يلزم الورثة) أي ونسبة ارثه مما يلزم الورثة أدائه وهو مقدار التركة على ما أثر
في التركيب فقيموا كانت الورثة ابنا وزوجة وصداقها عليه فماتين وثر كنه أربعين يسقط عن
الأربعين وهو خمسة لأنهم التي يلزمها أدائها لو كان الدين لا يجني قال بعض المتأخرين وليس
معنى السقوط السقوط من أصله حتى لا يجب الاضامه بثمان الصدقات بل سقوط يؤدي إلى
صحة تصرف الوارث في مقدار ارثه لاستحالة الطرح عليه في مقدار حصته مع أنه لا دين لغيره اه
فقول السبكي الذي ذكره الشارح ويرجع على الورثة بما يجب ادائه فمما اذا تساويا كتمانين
وقمانين فلها التصرف في عشرة لافي سبعين إلا ان أدائها إليها الورثة لا تمنع الاستقلال
بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدل حصتها (قوله فيشمل مالم يكن ثم كان) في تعبيره
هذا يشمل مساهلة فإنه يقتضي مشمول آخر مع ان المالك منصرف فيما ذكر (قوله وما أشار)
معطوف على مدخول الكاف في قوله كان حفر أي كحفر بئر وكالذي أشار إليه الخ اذا لا يصح
عطفه على قوله مالم لأنه غير مغاير له بل من افراده (قوله والالم يتخذ البيع جزما) انظر ما وجه
تخصيص البيع مع ان المصنف عبر بالتصرف الاعمل بل ماذ كره من عدم نفوذ البيع من
المعسر بخالفه قول القوت واعلم أن قوله يعني المصنف نسخ يشمل البيع والعق والوقف
وغيرها وهو في البيع ونحوه واضح واما المتوق فان كان معسرا فكذلك نظر للميت وان كان
موسرا ففي نقضه نظر وله اول بالنفوذ من عتق الراهن الموسر اذا تعلّق طار على التصرف
اه تفصيله في العتق بين الموسر والمعسر في الفسخ مخرج في نفوذه وغيره من المعسر كالموسر
اذا الفسخ فرع النفوذ وسيأتي في كلام الشارح (قوله وقضاء الدين) يعني الاقل من القيمة
والدين (قوله اذا لم يتعلق الحق بدين التركة) أي يتعلق ملك بدليل المثال (قوله لقسمته) أي
الارث والمراد أن تقديمه عليه في الآية انما هو تقديم على قسمته لا على أصله (قوله ولأنه
لو كان باقيا) يعني ماذ كر

(كتاب التقليل)

(قوله ومن ثم) أي ومن أجل كون التقليل النسبة المذكورة قال في الروضة ماذ كراي لان
الذاع عليه بما ذكر نسبة له لا فلاس (قوله منها المنع من التصرف باذن المرتين) أي لان
الحاكم اذا باع أمواله للفرما لا يتسلط على العين المرهونة لتعلق حق المرتين بها فاذا لم يحجر
ربما استأذن المدين المرتين وباع العين المرهونة وتصرف فيما زاد منها على الدين ففائدة الحجر
المنع من ذلك (قوله وأما اصل الجراح) لا موقع للتعبير بامانها (قوله قال ابن الرفعة وقضية
العله الخ) عبارة ابن الرفعة كانت لها غير الشارح ومن هذه العله يؤخذ انه لو كان ماله موهونا
امتنع الحجر ولم اره منقول ولا والفقهاء منع الحجر اذا فائدة فيه اه فلهل قوله والفقهاء الخ سقط من
نسخ الشارح بقرينة قوله الآن يكون الخ نعم لم أرفق كلام غيره نقل هذا الاستثناء عن ابن
الرفعة (قوله وقلا ما يفتدعه) أي على مقابل الاظهر القائل بنفوذه ولو لم يكن المعسر

(قوله او قوله بجرت بالقلس) في جعل هذا من مدخول يكفي المشعر يبعد كفايته مسامحة
وعبارة ابن الرفعة وهل يكفي في لفظ الجرم منع التصرف أو يعتبر أن يقول بجرت بالقلس اذ منع
التصرف من أحكام الجبر فلا يقع به الجبر وجهان انتهت إلا أن يكون التعبير بالكفاية بالنظر
للمجموع (قوله والمراد بحاله) أي في قول المصنف زائدة على ماله (قوله فغير معتبر) أي
في زيادة الدين عليه (قوله فان لم يتمكن كغصوب وغائب) انظرا ان الضمير في يتمكن
الاول والثاني يرجع الى القاضي (قوله ولا بد من تقييد ذلك بما اذا كان المديون حاضرا) انظر
ما مراده بالمديون هل هو الذي عليه الدين للقلس أو هو نفس القلس (قوله من غرمائه) أي
المطابقين التصرف وقوله أو من يخلفهم أي وكلائهم اما المحجورون ومن في معناهم فلا يتوقف
انظراهم على طلب كإياني وما جات عليه المتن هو الذي جعله عليه الشراح ويدل عليه التعليل
(قوله واحتز عنه) أي عن قوله ولا يجبر بغير طلب (قوله فاشترى بها قال فانه يصح جزما)
لعل المراد فاشترى بها النفقة (قوله من اضافة المصدر الى مفعوله) أي لانه لو جعل مضافا الى
فاعله لزم عموم الشيء الذي يسقطه وهو لا يصح (قوله ولو بمن يعتق عليه) هنا سقط من النسخ
وعبارة شرح الروض أمالو وهب له أبواه أو أباه أو أوصى له به فقبل وقبض الموهوب وهو محجور
عليه بالقلس فانه يعتق وليس لغرمائه تعلق به وكذا انصه في الام الى آخر ما يأتي (قوله لاحتمال
تأخر زومه) يعني وجوبه كما علم مما تقدمه (قوله في القدر المساوي الخ) يعني فيما اذا كان المقرب
مساويا للدين الذي جبر به أو أكثر منه اعدم صحة الجبر أيضا (قوله بالنسبة لخلق المقر لخلق
الغرماء) معناه كما ظهر لي ثم رأيت سمى بقى اليه انا تعامله معاملته المورسين فنطالبه بوفاء بقية
المديون ونحبسه عليهم او معنى عدم قبوله في حق الغرماء انه لا يصح تصرفه فيما هو محجور من لهم من
أموالهم ولا يزاحمهم المقر له والانظرا هل الجمل لا يتأتى مع قول ابن الصلاح نفسه وبطل ثبوت
اعساره (قوله بان ناقصه العيب تفويت الخ) الباء في بأن سببية أي ولا يشك على ما ذكر مالو
اشترى شيئا الخ بسبب ان ناقصه العيب الخ فقوله بان الخ بسبب الاشكال وعبارة ابن حجر وانما
عدم مسالك مريض ما اشتراه في صحته والغبطة في رده تفويتا حتى يحسب النقص من الثلث
لانه لا جابر فيه الى آخر ما ذكره (قوله يرد ما تقر الخ) ولك أن تنازع في الشق الاول أيضا بان
عدم افادة اذن الورثة في حياة المورث ليس اقوة جبر المرض بل لعدم نساطهم على شيء اذ ذلك
لانه انما ينتقل اليهم بعد الموت ألا ترى ان اجارتهم في الصحة كذلك فعلمنا ان عدم الافادة ليس
من حيث جبر المرض (قوله وما وقع في الكتاب) أي حيث قال ما كان اشتراه وعبارة الاذرع
وقوله ما كان اشتراه قد يشهر بأنه لا يرد ما اشتراه في حالة الجبر يثنى في الذمة انتهت وكان ينبغي
للشارح التعبير بمثله اذ عبارة الكتاب ليست نصا فيما ذكر حتى يقال وما وقع في الكتاب (قوله
لعله) أي أو اجازته بعد جهله كما يعلم مما يأتي فكان على الشارح ذكر هذا هنا ليناسب ما سألني
في كلامه من شمول المتن له (قوله وكلامه شامل الخ) أي قوله وانه اذ لم يمكن الخ أي مع قطع
النظر عما قبله في المتن (قوله ووقع في شرح المنهج) الصواب اسقاط لفظ شرح فانه في نفس المتن
وعبارته ولبائع جهل ان يزاحم انتهت ثم ان في تعبيره بوقع اشعارا بأن ذلك وقع في المنهج
لاذ هو لا او نحوه وليس كذلك بل هل أحد وجهين اختاره الشهاب حج وغيره فكان الاضرب

خلاف هذا التعبير (قوله وفي كل منهما نقص) هو مبني على أن يكن على نسخها ناقصة اما اذا جعلت تامة ففيه يوجد فلا نقص

(فصل) (قوله أو الامتناع من الاداء) أي حيث رأى القاضى المصلحة في البيع على ما سيأتى فيه وكان الاولى عدم ذكره هنا (قوله بأن يبيع المرهون انما قدم لما فيه من المبادرة الخ) قد ينزع في هذا الجواب بأنه يقتضى ان غيره كذلك اذ في الكل المبادرة الى برائة ذمة المدين (قوله وعلم مما مر) في علم ذلك مما مر تطرأ ليجتنى (قوله ما يبقى بالدين من ماله) أي من جميعه أو بعضها بحسب الدين فن في قوله من ماله انبساطية (قوله لا على يبيع جميعه مطاقا) أي سواء زاد على الدين أم لا (قوله فليعده) أي خلاص حقه (قوله ويبيع المالك) يعنى المفلس كما هو في كلام بعضهم والافلا منعت لا يتوقف بيعه على اذن (قوله ويبيع المالككم حكم) أي فلا بد من تقديم ثبوت الملكية وهذا من تنمة كلام ابن الرقعة تأييدا لما قاله خلافا لما يوهمه سياق الشارح (قوله لا حتمال ظهور غريم آخر) نهليل لتوقف السبكي (قوله في المجلس) أي وفي زمن خيار الشرط (قوله وقال ابن ابى الدم الخ) مقابل لما في فتاوى المصنف (قوله بناء على ان القيمة وصف قائم بالذات) انما بناء على هذا لانه هو الذى يستغرب الحكم عليه أما بناء على انهما ما تنتهى اليه الرغبات فانه ظاهر كما أشار اليه بقوله فان قلنا الخ (قوله وعليه فيفارق الرهن الخ) أي على ما قاله ابن أبى الدم وعرضه من ذلك الجمع بين كلام المصنف في فتاويه وبين كلام ابن أبى الدم بفرض صحته لضعفه كما أشار اليه بتعبيره بعلمه وقد صرح الشهاب ج بضعفه وبأن مال المفلس والمرهون على حد سواء وان الحكم ما ذكره المصنف (قوله كبيع في الذمة) هذا لا يخالف ما مر له في باب السلم من صحة الاعتياض لان ذلك محمول على الثمن كما تقدم التنبيه عليه (قوله وشارل من ظاهر) اعلاه سقط بعده لفظ الاخر من الكتبة (قوله ثم اذا أيسر المتألف أخذ منه الا تخلفان نصف ما أخذه) أي لان دينه نسبة الى بقية الديون السدس فله سدس الخمسة عشر والذي أخذه ثلثها فيؤخذ منه نصفه (قوله ان الغائب لا يزاحم من قبض) أي أو أفرز له (قوله أي مثل ذلك الدين) صوابه أي مثل ذلك الثمن والحاصل ان في كلام المصنف مؤاخذتين الاولى ان قوله فكدين تقديره ظاهرا فالثمن المذكور كدين ظهر مع ان الصورة ان الثمن تألف فأشار الشارح بالجلال الى الجواب عنه بقوله أي فثلث الثمن اللازم كدين أي فهو على حذف مضاف وهذا مراد الشارح هنا بقوله أي مثل ذلك الدين على ما مر فيه ثم فسر المراد بالمثل في كلام الجلال بقوله والمراد الخ المؤاخذة الثانية في التشبيه في قول المصنف فكدين مع انه دين ظهر حقيقة فأشار الشارح بالجلال الى الجواب عنه بقوله من غير هذا الوجه وعبارة الجلال مع المتين فكدين أي فثلث الثمن اللازم كدين ظهر من غير هذا الوجه انتهت وبما تعلم ماني كلام الشارح هنا من القلاقة (قوله فسقط القول الخ) أي بقوله من غير هذا الوجه (قوله ولا يرد على ذلك تمكنه من استطاقه) عبارة تشرح الروض ويفارق اقراره بالنسب تجديد الزوجة بأن الاقرار بالنسب واجب بخلاف التزويج (قوله وقائمة فكذا يلاذه) أي وقد مر أنه لا ينفذ (قوله نعم ذكر وان اقرب لو كان طفلا) أي فيما اذا كان المولى مجنونا أو سفها اذ من المعلوم ان قريب الطفل

لا يتصور أن يكون طفلا فالصبي في قوله كما أن ولي الذي الخ مثال (قوله فان تمدر) أي الكراء
أي بفقد الاجرة (قوله الآن يقال ان اية المنصب الخ) صريح في أن المراد بالمنصب منصب
الحكم فانظر هل هو كذلك (قوله وتباع ايضا البسط) ظاهره وان كان ذا منصب وانظر هل
يأتي فيه ما مر في المركوب (قوله فوق ما يليق بمثله) أي في حال الاذلاس ليوافق ما مر وان كان
خلاف الظاهر (قوله والضمير في له عائد على لفظ من الخ) لا يوافق ما سلكه أولا في حل المتن من
اخراج نفس المقاس من مدلول من ولا ما أعقب به المتن هنا من قوله حال فله الخ الصريح
في ان الضمير لخصوص المقاس ثم ان هذا العلة بالنسبة الى ما في المتن خاصة من دست ثوب وما بعده
والا فمن البعيد أن ينزل من ماله لثوب قريبه فهو الكتب اذ هو لا يجب عليه لو كان موسرا القريبه
مثل ذلك وانما يجب له عليه النفقة والكسوة ونحوهما (قوله المتطوع بالجهاد) يعني غير
المرتزق بقربى ما قبله فيشمل من تعين عليه حتى يتأق الاستثناء (قوله واستدل له الاذرى)
الاذرى اعاد كرهذا دفعا لاستبعاد الحكم ولم يذكروا على وجه الاستدلال اذ لا دليل فيه لما
نحن فيه وعبارته وليس يعيد وقد أوجبوا على الكسوب كسب نفقة الزوجة والقريب الخ
(قوله ليس لا يفاء الدين) أي وهو حجة من غير خاص بالمقاس (قوله وانما يفاء القاضى) ظاهره
وان حصل وفاء الدين أو الابرار منهم امثلا واهل وجهه احتمال ظهوره في آخر كما عايناه
عدم افاقة رضا الغرماء فليراجع (قوله واجارة أم الولد لا تختص الخ) عبارة الاذرى وهذه
الاحكام لا اختصاصها بالمقاس بل هي في حق كل مدين (قوله بل انفسك الخ) الجسر الخ
اهل في التعبير بالانفسك هنا وفيما يأتي مسامحة والافتقار انه لا ينفيك الا ينفيك القاضي
وعبارة الشهاب الخ وله أي القاضي فكذلك اذ لم يبق غير المأجور والموقوف فيما عداهما (قوله
وفي الروضة عن الغزالي انه يجبر) انما عبر بأنه يجبر لان الجحرا تنك عنه مطلقا كما هو حاصل
استبعاد الشجين المار فقول المتن والاصح وجوب اجارة أم الولد الخ أي على المدين فهو مخاطب
بالوجوب وعبارة الروض وعليه أي المقاس أن يوجبهم مستولنه وموقوف عليه (قوله
وينبغي ان تكون اجارة ما ذكر الخ) اهل هذا الاتباع من كلام غير الشارح حتى يلاقيه
ما بعده (قوله أو ان ماله المعروف فان) انظر هو معطوف على ما داو ظاهر اعادة لفظ ان انه
معطوف على قوله انه معسر وحينئذ ف قضية هذا الصنيع ان المدعى شيان تلف المال وكونه
لا يملك غيره وهو خلاف ظاهر ما يأتي في قول الشارح وبأنه لا يملك غيره في الثانية لانه لو كان
المراد ما ظهر من منعيه هنا لقال فيما يأتي وبأنه تلف وبأنه لا يملك غيره والظاهر ان صورة المسئلة
ان تلف المال معروف والمدعى انه لا يملك غيره فقط وحينئذ فكان ينبغي اسقاط لفظ ان فليراجع
(قوله ولا يكفيه) يعني الشاهد المعلوم من قوله قبله اليقينة (قوله ويثبت الاعسار باليمين
المردودة) مر هذا في كلامه قريبا (قوله ولو قيد الابرار بعدم ظهور المال لم يبرأ) أي وان لم يثبت
بساره لما فيه من تعليق الابرار وهو لا يصح فليراجع (قوله وهو معسر ايضا) أي المدعى اعساره
(قوله بانه قد يملك غير ذلك كمال غائب الخ) هذا ايراد على ما اقتضته الشهادة المذكورة من أن
من يملك غير قوت يومه وثياب بدنه موسر وقوله وبان قوت يومه الخ ايراد على ما اقتضته من ان
قوت يومه وثياب بدنه لا يخرجانه عن الاعسار (قوله فيه موسر بذلك) كان الاولى أن

يقول بجناحية موسى (قوله كذلك) أي عالمين في الباب ورافقه ذهب الجناح أي كثر من
 خبر باطنه بجوار أوله وهو وجه هذه المسئلة ولوقدم قوله كذلك على قوله بخبر باطنه لكان
 أوضح (قوله ونص عليه الشانعي) الأولى اسقاط لفظ عليه (قوله أن يقول لا أعلم أنه لا وارث
 له) صوابه لا أعلم له وارثا آخر كافي التحفة (قوله أما لو ادخل) لم يقدم ما يكون هذا مقهوره وماله
 حتى يسوغ التعبير بما (قوله أن أوصى به أمدة معينة) ظاهره وإن طالت ولا يخفى ما فيه
 (قوله ليترددوا) انظر ما مرجع الضمير فيه مع أنه لا يتأتى في المخدرة والمريض (قوله ولا يأنم
 المحبوس بترك الجمعة) لعله إذا لم يكن قادرا على الوفاء وامتنع منه عناد (قوله أن يقترض له
 على بيت المال) لعل المراد اقتراض أجرة الجلاذ حيث لم يكن للجاني مال بقرينة ما بعده

(فصل) (قوله الصبر المار) لم يتره خبر في هذا الخصوص وكأنه توهم أنه قدم في ذلك
 خبرا والخبر المروي في هذا الخصوص هو خبر الشيعين إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعة
 بعينها فهو أحق بهما من الغرماء وفي رواية أنه ما من أدركه ماله بعينه عند رجل وقد أفلس فهو
 أحق به من غيره (قوله ومصر الكلام على الرجوع في القرض) أي الجاري به ومعه في المقاس
 وغيره (قوله لثبوت النص) أي لا بالقياس فالنص له إطلاقا ما قابل القياس والابحار من
 كلام الله تعالى وأرسوله صلى الله عليه وسلم سواء كان نصا في المراد أم ظاهرا متسلا وما قابل
 الظاهر والمحمل (قوله ومحل الخلاف) أي في الوط بقرينة ما بعده أما الاعتاق والبيع
 فالخلاف جار فيهما مطلقا (قوله لعموم الخبر المار) أي خبر أبي هريرة (قوله وإن كان متقوما)
 دفع به توهم أنه لا يشتري له بعض متقوم كعبد مثلا اضرب الشريعة بل يدفع له ما خصه من
 الدراهم مثلا (قوله وكان مما يفرد بالعقد) سيأتي مفهومه عند قول المصنف ولو تعيب (قوله
 والأفله الفسخ) أي والصورة أنهما في المجلس لكن الفسخ من حيث تعذر التسليم ومعلوم أنهما
 لو تفردا انفسخت أقوات التسليم في المجلس الذي هو شرطها (قوله فالسليم له المتبرع عينا) أي
 قبل الجرح كما هو ظاهر (قوله فقول الشارح وكذا بعده الخ) عبارته بعد قول المتن حالا نصها
 في الأصل أو حل قبل الجرح وكذا بعده على وجه الخ (قوله والثاني يثبت الخ) عبارة الجلال
 والثاني له الفسخ كافي المقاس مجامع تعذر الوصول إلى حقه حاله مع توقعه ما لا (قوله على
 أوجه الوجهين) متعلق بقوله أولا خاصة فالوجهان مقر وضان في الضمان بلا إذن وكذلك كلام
 الزركشي الآتي كما يعلم بمراجعة شرح الروض وغيره (قوله أخذ من النص على أنه لو أدا من
 الضامن والأصيل الخ) وجهه شهادة النص لما ذكره الزركشي أنا في حالة عدم الإذن رجعنا إلى
 قول رب الدين في التخيير في البداية بمال أبيه ما شاء فقياسه أن يرجع إليه هنا أيضا في اختيار
 الفسخ (قوله وقول الزركشي يلزم الدائن الخ) كلام الزركشي هذا فيما إذا تبرع الغريم أو
 الأجنبي عن الميت لا فيما إذا قالوا تقدمك من التركة كما يعلم بمراجعة شرح الروض وكان مسئلة
 المتبرع سقطت من الشارح من الكتابة بدليل التعريف في قوله الآتي ولو أجاب المتبرع وبذل
 عليه أيضا أنه مسابر للروض وشرحه هنا وما قد ذكر مسئلة المتبرع عقب المتن (قوله المبيع
 المقاس) كذا في الفسخ وأهل المبيع محرف عن الميت (قوله وعليه فالفرق أن حق البائع
 أكد) قال الشهاب مسم واقول إن كان لوظاهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح

الفرق اه وقد سبقه الى التنظير فيه العلامة الاذرى (قوله للخبر المار) فيه مامتر (قوله أو
حكما كالتق الخ) لا يخفى ان فوات الملك في العتق والبيع والهبة محسنى لا محسنى فلو عبر بقوله
أو شرعا بدل قوله أو حكما أو باقى المتن على ظاهره من رجوع الضمير في فوات الى ذات المبيع لكان
واضحا نعم فوات الملك في الكتابة محسنى ومن ثم كان معطوفا على فوات (قوله لخبر وجهه عن
ملكه في الفوات) أى حقيقة وحسنا كما علم مما تقدمناه (قوله ان يكون الخيار لباثعه) يعنى
المفلس ولو أظهر لكان أظهر (قوله ويلزم على ما قاله الماوردى) أى في مسألة القرض اذ
هى التى خرج فيها عن ملك المفلس لان القرض يثبت بالقبض فهى التى توافق بما هنا بخلاف
مسئلة الخيار (قوله المسائل الثلاث) يعنى مسائل القرض والخيار والهبة للولد بقربته
قيمة كلامه ومكت عما بعد ذلك (قوله والافنى الاولى والثالثة) أى والافنى الرجوع في
الاولى والثالثة وفهم الشيخ في الحاشية ان المراد بالافنى الرجوع في الاولى والثالثة ولهذا تكلف
في مراد الشارح بالاولى والثالثة بما هو في حاشيته مما ياباه السياق واعلم ان قول الشارح
والافنى الاولى والثالثة قضية اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخيار باق اذ عدم
الرجوع في الاولى والثالثة ثابت سواء كان الخيار في الثانية للمشتري أم لغيره ولا ملازمة
بينهما (قوله وقياس المذهب) هو من كلام الاذرى (قوله ولو كان العوض) يعنى المبيع
(قوله سادسها كون العوض دينيا) يعنى الثمن أى بخلاف مالو كان عينا بأن اشترى منه
المفلس هذا العبد بهذا الثوب فهو مقدم بالثوب على الغرما (قوله الذى استحقه المفلس)
الضمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع يرجع بالارث وهو جزء من الثمن نسبتا اليه
كنسبة ما نقصه العيب من القيمة اليها والمفلس يرجع عليه بنقص القيمة وقد يوتى الحال الى
التقاص ولو في البعض كما به عليه الشهاب سم (قوله لانه قد ورد في الحديث) الضمير فيه
للشأن (قوله وهذا ما رجحه الرافعى) يعنى في الصنعة بقربته ما بعده في كلامه وبه صرح غيره
(قوله للقاعدة الآتية) يعنى ما بأتى من الاحكام التى تقع فيها الشركة وان لم يعبر عنها بالقاعدة
(قوله ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة) لعل مراده ما عرفت في قوله للقاعدة الآتية انه
حيث الخ (قوله فورق القرضاد والنبق والخلف والاس) أى بناء على انه لا تدخل في بيع
الشجر والا فالذى مر له في بيع الأصول والثمار جميع دخول الاربعة في بيع الشجر (قوله فلا
يكفى الاتفاق عليه قبل) الاولى اسقاطا لفظا قبل (قوله وفي الرد يجب الخ) حق العبارة ولان
الفسخ في الرد بالعيب ورجوع الوالد لم ينشأ من جهة المشتري ولا الفرع بخلاف ما هنا
(قوله لا تتناولها عبارة المصنف) أى لقربته قوله وأولى بعدم الرجوع فهو قربته على عدم
التناول (قوله وبقيت الثمرة أو الزرع) أى للمفلس (قوله وجده ناقصا) أى بفعل المشتري كما
هو نظير ما هنا ولعل هذا أولى من قول الشهاب سم أى بآفة قال الشهاب المذكور وقضية
الفرق عدم الوجوب اذا حدث النقص قبل الرجوع بأن نقل قبل الرجوع اه قلت وتضمنه
أيضا انه لو عيبه المشتري هنالك بعد الرجوع انه يضمنه وهو ظاهر (قوله وحينئذ يلزمه أن يملك
الخ) أى ان لم يمتد القاع كما يأتى فالواجب مع الرجوع أحد الأمرين بل الثلاثة كما يأتى (قوله
وحيثئذ في تخيير بين المضاربة الخ) كان الاولى تأخير عن قول المتن وله أن يقلعه الخ (قوله

ولو أمكن فعلها) أي في غير صورتي المتن إذ من المعلوم أنه لا يمكن فصل الطعن والقصر فكلام
 الشيخين في مطلق الزيادة (قوله) أمالو كانت الزيادة بارتفاع سوق واحد هما الخ) هذا يجري
 في جميع ما يأتي أيضاً كما صرح به الأذرع فكان الأولى تأخير هذا عن جميع الأحكام الآتية
 (قوله) فالبائع الرجوع ان زادت قيمة الثوب) هو شامل لما إذا سادت الزيادة الصبيغ ولما
 إذا نقصت عنها ولما إذا زادت فقوله بعد وان نقصت حصته عن ثمن الصبيغ الخ هو الصورة
 الوسطى من الصور الثلاث فالصورة فيها أنه حصلت زيادة بسبب الصبيغ ~~لكن~~ نقص
 المجموع عن مجموع قيمتي الثوب والصبيغ منقردين كما لو صار في المثال السابق في كلامه
 يساوي خمسة وسكت مما لو نقصت قيمة الثوب بسبب الصبيغ أو سادت كما لو صار يساوي
 ثلاثة أو أربعة وحكمهما يعلم مما يأتي واعلم ان مسألة الصبيغ من أصلها لها أربعة أحوال
 لأنه إما أن يكون الصبيغ للمفلس والثوب لبائع أو عكسه أو يكون للبائع واحد وللبائعين
 أما الأولى فقد مرت في قول المصنف ولو صبيغه بصبيغه الخ ومزاهة فيما إذا زاد الثوب بسبب
 الصبيغ ثلاثة أحوال في كلام المصنف وهي ما إذا كانت الزيادة بقدر قيمة الصبيغ أو أقل
 أو أكثر وأما الثانية فهي المذكورة هنا في قول الشارح وصبيغه به ثوب الخ وأما الثالثة
 والرابعة فستأتيان في كلام المصنف والحكم في الثانية وما بعدها واحد وعبارة الروض فان
 اشترى الصبيغ من بائع الثوب أو من آخر أو كان الثوب للمفلس فان لم تزد قيمة الثوب فالصبيغ
 مفعود يضارب به صاحبه وان زادت ولم تنف بقيمتها فالصبيغ ناقص فان شاء فتنفع به وان شاء
 ضارب بثمنه وان زادت عليه ما فالزيادة للمفلس انتهت (قوله) رجع فيهما إلا ان لا تزيد قيمتهما الخ)
 أي والصورة أنه لم تزد القيمة على مجموع القيمتين بقريضة قول الشارح الآتي فان كانت الزيادة
 أكثر الخ (قوله) يضارب بثمنه صاحبه) الأولى حذف لفظ صاحبه (قوله) في الرجوع والثوب)
 عبارة التحفة في الرجوع فيهما كما بأصله انتهت (قوله) ولو اتفق المفلس والغرماء الخ) أي في
 إذا كان الصبيغ للمفلس إذ لسلطة لهم على ذلك لا حينئذ للمراجع (قوله) ويجوز للقصار
 والصباغ ونحوهما الخ) هذا ليس خاصاً بمسألة المفلس بقريضة ما يأتي (قوله) لم تسقط أجرته
 انظروا كانت الزيادة لا تأتي بالاجرة هل يستحق تمام الاجرة أو قدر الزيادة فقط

*(كتاب الحجر) *

(قوله) وشرع المنع من التصرفات المالية) أي ولو في شيء خاص يشمل جميع أنواعه الآتية وأن
 مراده تعريف مقصود الباب خاصة فهو على إطلاقه (قوله) فكلام الزركشي) أي التابع
 للأذرع (قوله) والمالك كاتب لسيده ولله تعالى) عبارة الأذرع فالحجر عليه لسيده وولطقه ولحق
 الله تعالى في قول (قوله) يعني مصلحة نفسه وغيره) أي على مامر (قوله) وعبر بالانسان) (قوله) الخ)
 عبارة التحفة وآثر السلب لأنه يفيد المنع ولا عكس انتهت لكن في بعض نسخ المتن التعبير
 بالانسان ولعلها التي شرح عليها الشارح ~~لكن~~ في عبارته قصور عن تأدية المراد لأن
 صريح قوله بخلاف الأول أنه يفيد السلب وهو خلاف المقصود (قوله) والصبي كالجهنون)
 ومعلوم أنه لا يأتي منه الاحتيال وقد يقال بتأنيده منه ~~كما~~ ما سيء لم مما يأتي في الشارح

(قوله وبأن الآخر من الذي لا يفهم الخ) حق العبارة وبأن الآخر من الذي لا يفهم لا يسمى مجنوناً وإن أُلحق بالمجنون (قوله فمثل الذي كروا لا تثنى) انظر ما وجه التفریع على خصوص هذا التفسير مع أن عكسه أظهر في الشمول (قوله وتعبيره برشيد) يعني وتقييده بالبلوغ بالرشد وقوله لا يثنى من غير البلوغ يعني من اقتصر على البلوغ (قوله والرشد ضد النقص كما مر) أي في الخطبة لكن هذا ليس المراد هنا (قوله فلوات زوجة الصبي بولد يلحقه) أي بان أمكن كونه منه بان أنت به بعد ستة أشهر من الوطء وعبارة الحقيقة فلوات زوجة صبي بلغ تسع سنين بولد لا يمكن لحقه (قوله وهو كذلك كما مر) أهل مراده في الحيض (قوله وظاهر) أي ظاهر ما حل به المتن من زيادة لفظ شعر (قوله وتوقف البلقيني فيه) أي في اشتراط كونه على الترجين أخذاً من الجواب (قوله يجاب عنه بما يأتي من أنه دليل على البلوغ بالاحتلام) الذي سيبقى للشارح تصحيح أنه دليل على البلوغ بأحدهما (قوله لما صح الخ) تعادل للمتن (قوله لندورهما) أي فلم يجعل مناط الحكم على القاعدة (قوله ولأن إنباتهما مألود على البلوغ لما كشفوا الخ) هذا إنما يتضمّن لو كان لمن كشفه شعر لحية أو أرباط (قوله حكمنا بالبلوغ لها قبل الطلاق بلحظة) أي وإن زادت المدة على ستة أشهر فهو كالستة عتق مما قبله ومن ثم عبر بالشهاب جج بعد قوله يحكم ببلوغها قبله بستة أشهر وبلحظة بقوله ما لم تكن مطلقة وتأتي بولد يلحق المطلق فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة (قوله وحاض من فرجه) أي أو أمني منه كما هو ظاهر (قوله وأما قول الإمام كالحكم بالاتّصاح) أي الذي عبر عنه الشارح بقوله فيما مر بقوله كما يحكم بالاتّصاح به وكان الأولى خلاف هذا السياق (قوله وأما قوله) أي الإمام (قوله فعلم من ذلك أن كلام الإمام موافق لكلام المتولى) أي ومع ذلك فكل منهما ما ضعف كما علم مما مر (قوله ومروجوب الغسل الخ) حاصل المقصود من هذا أنهم عللوا الحكم بالبلوغ بالحيض من الفرج والامتناء من الذكر بأنه أمان كرامتي أو أمان حاضتي فأبدي فيه في شرح الروض سؤالاً حاصله أنهم أوجبوا الغسل بخروج المني من غير طريقه المعتاد فحينئذ لا منافاة بين خروج المني من الذكر والحيض من الفرج لاحتمال أنه أمان حاضتي من فرجها وأمنت من غير طريق منيها المعتاد أي ولا يتم التردد في تعليلهم ثم أجاب عنه بأن محل وجوب الغسل بخروج المني من غير طريقه إذا انسدت الأصلي وهو منتف هذا والشارح رحمه الله أسقط التعليل المذكور ثم ذكر ما ذكره فلم يظهر عنه (قوله من كبيرة أو إصرار على صغيرة) أي عند البلوغ بدليل ما سيأتي في المتن أنه لو فسق أي بفعل الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة بعد البلوغ لم يحجر عليه الصادق ذلك بقوله الزمن بين البلوغ وبين لفسوق وكثرته وعليه فلا يتحقق السفه إلا فيمن أتى بالفسق مقارناً للبلوغ وحينئذ فالبلوغ على السفه في غاية الدور كما لا يخفى فليتنظر هذا الاقتضاء مراداً أولاً (قوله ليس بجرام على المشهور) ومقابل المشهور وجهان أحدهما الحرمة مطلقاً والثاني أن كان قد تحمل شهادة كما حكى ذلك العلامة ابن رزين وإبراهيم ما سيأتي للشارح في الشهادات (قوله كما أفاده الوالد) أي بما ألفه (قوله هو من عطف العام على الخاص) لا يلاقى هذا تقديره لفظ باقي في المتن إذ باعتبار ما يكون من عطف المغاير والحاصل أنه يجاب عن المتن بجوابين أحدهما أنه على حذف المضاف الذي قدره الشارح والثاني أنه من عطف العام

على التخصيص (قوله وحقيقة السرف الخ) هذا يوافق ما اقتضاه كلام الغزالي من ترادف
 التبذير والسرف كما صرح به الشهاب ابن حجر (قوله وانما عبر بالصبي وان كانت الاتي
 كذلك) هذا لا يوافق ما قدمه في شرح قول المصنف وجر الصبي يرتفع يلوغنه رشيداً من معمول
 الصبي للاتي (قوله اي حرفه آية) اي بناء على الوجه الثاني فيما قدمه لكن هذا لا يناسب
 ما حمل به قول المصنف والمصنف فكان الاولى أن يقول اي بحرفة نفسه أو بحرفة آية على
 الوجهين (قوله من لا حرفه آية) اي ولاله (قوله اما البرزة الخ) هو من تمة كلام الاذري
 (قوله الآن يخاف عليه اخفاء ماله) من تمة الضعيف (قوله وعلى انه لا بد من حجر الحاكم في عود
 التبذير) كانه انما صرح به ذابراً على ظاهر تعبير المتن بقوله ومن حجر عليه اذ هو ظاهر في انه
 حجر عليه بحجر والا فوضع الوجهين كما قاله الرازي اذا قلنا يعود الحجر بنفسه قال اما اذا قلنا
 القاضي هو الذي يعيده فهو الذي يلي أمره بلا خلاف اهـ فراجع (قوله وحاصل ذلك ان فيه
 طريقين الخ) يتأمل ويراجع كلام غيره (قوله ولانهم ما اتلاف) فيه منع ظاهر وهو تابع في هذا
 التعليل اشرح الروض اسكن ذلك انما علل به لقول الروض ولا يصح من السفه المحجور عليه
 عقد مالي فهو ليس تعليل لا بخصوص عدم صحة البيع والشراء بل اعموم العقد المالي الشامل
 لجميع ما ياتي (قوله نعم الخ) وجه الاستدراك أن الاجارة بيع للمنافع وهذا أولى مما في حاشية
 الشيخ (قوله ووصية) اي بالمتق كما هو حق المفهوم اذ الكلام في خصوص الاعتاق فاندفع
 ما في حاشية الشيخ مما هو مبني على ان المراد مطلق الوصية واعلم ان المكاف في قوله كتدبير
 ووصية استقصائية (قوله حصل به قتل آدمي) الاولى حذف قوله حصل به (قوله بدليل ما حكا
 في المطالب الخ) انظر ما وجه الدلالة (قوله فظهر ان المعتمد الخ) لم يهد ما يظهر منه هذا فانظر
 ما وجه هذا التعبير (قوله لانه تصرف مالي الخ) حاصل ما ذكره وان كان في عبارته حرازة انه
 انما صح قبوله الهبة دون الوصية لان قبول الوصية تصرف مالي وهو ممنوع منه لانها اتمت
 بالقبول ولان قبولها غير فوري فيبتدأ ركه الولي بخلاف الهبة فيهما (قوله قال الماوردي واذا
 صحنا ذلك) اي قبول الوصية والماوردي من المذهبين الى صحتهما (قوله أو مظنة اتلافه)
 لا وجه لهذا العطف هنا وكان اللائق بالشارح أن يوزع التعليل الذي تبسع فيه شرح الروض
 كما صرح في كل محل بما يناسبه (قوله وكاه صحيح) انظر هل هو راجع في الاخيرة للنظر أو لا منظر
 فيه (قوله نعم لو أقرب به) مدرسه بانه كان أتلف الخ) اي وكان المتلف غير مأخوذ بعقد ليوافق
 ما صرح به في الوألف المبيع أو المقرض ووجهه انه فيما صرح به المالك على الاتلاف (قوله اما
 ولدته زوجته) لعلة سقط بعده قوله وأتمته من الكتبة ليتأتى قوله أو غيره (قوله البدنية) هذا
 التقييد لا يناسب الاستدراك الاتي في المتن ومن ثم أبقى الشهاب حج المتن على اطلاقه لكن
 قيده بالواجبة وصراده الواجبة باصل الشرع بدليل استدراكه المذكورة بعد ثم قال اما المسنونة
 فاليها كصدقة التطوع ليس هو فيه كرشيد اهـ فأشار الى أن في مفهوم التقييد بالواجبة
 تفصيلاً (قوله كما اقتضاه اطلاق كلامه) في اقتضائه لذلك نظر (قوله بعمل عمرة) الصواب
 حذفه (قوله اي الصغير) لا داعي الى هذا التفسير فان الصبي يشمل الذكر والانثى كما صرح
 (قوله وعليه لو فسق) اي الولي (قوله اي وصي من تأخر موته منهما) اي او تقدم حيث كان

بالأثر مائع كما هو ظاهر (قوله ولو كان اليتيم يملك ماله بالتأخير) عبارة التحفة والعبرة
بقاضي بلد المولى أى وطنه وإن سافر عنه بقصد الرجوع إليه كما هو ظاهر فى التصرف
والاستئناء وبقاضي بلد ماله فى حفظه وتعهده ونحو بيعه وأجارته عند خوف هلاكه (قوله
وأفتى ابن الصلاح فيمن عنده يتيم أجنبي الخ) عبارة القوت وأفتى ابن الصلاح فيمن عنده يتيم
أجنبي ليس بوصى عليه وله مال ولو سلمه لولى الأمر خاف ضياعه بأنه يجوز له والحالة هذه النظر فى
أمره والتصرف فى ماله للضرورة (قوله أجبره الولي) ظاهره وإن كان له مال فإن كان مراداً
فلم ينظر ما اختلف فيه وبين السفيه وفى التحفة التصريح بما اقتضاه اطلاق الشارح هنا (قوله
وضابط تلك الزيادة) أى السابقة فى تفسير الغبطة الظاهرة فى المتن (قوله قال ابن الصلاح الخ)
لا يصح أن يكون هذا جواب الشرط فى كلام العبادى لأنه متقدم على ابن الصلاح (قوله إن
رأى ذلك) تقدم له مثل هذا فى فصل القرض لكنه استرجعه فى باب الرهن الوجوب مطلقاً وأول
عبارة الشيخين الموافقة لما ذكره هنا وفى القرض (قول المصنف وارتهن) أى إن أمن على الرهن
كما نقله الراعى عن الصيقل لاني قال قال الولي إذا خاف على الرهن أن لا يرتهن لأنه قد يتلف ويرفع
الأمر إلى حاكم يرى سقوط الدين بتلف المرهون (قوله وجوباً) أى ولو قاضياً كما علم مما قدمناه
(قوله خلافاً للامام) أى فى قولنا بالعمدة حيثئذ (قوله ويجب اثباتهما بالعدالة ليسجل) أى ليحكم
أذهوا المراد من التسجيل كما فى التحفة كشرح الروض وإن أوههم صنيع الشارح خلافاً
والماصل أنه لا يتوقف الحكم بصحة بيع الأب والجد على إثبات أنه وقع بالمصلحة ويتوقف على
إثبات عدائهما كما يعلم بمراجعة شرح الروض وغيره (قوله لأن ذلك فى جواز ترك الحاكم الخ)
تعديل لاكتفاء بالعدالة الظاهرة لبقائهما على الولاية الذى تقدم فى كلامه كما يعلم من عبارة شرح
الروض وإن لم يكن مذكوراً هنا فى عبارة الشارح (قوله فشمع مالو ورثه) مراده به تصوير
ثبوت القصاص مع بقاء الولاية (قوله الأمن ثقة) أى فقد يخرج المبيع مستحقاً (قوله
للمعجور) وصف للشقص أى باع ذلك لأجنبي (قوله إذا الغبطة كما مبيع بزيادة الخ) لذى مر
ليس هو قصر الغبطة على ذلك وإنما الذى مر أنه من جملة ما صدقاتها (قوله أو التصرف
بدونها) يعنى الأخذ بالشفعة إذ غير سيأتى فى المتن بعضه (قوله خلط أزوادهم) لعله عند
الكل مثلاً بأن يضع كل منهم شيئاً من زاده المختص به كما هو المتبادر من لفظ الخلط فلا ينفى
ما ذكره فى الخ لجم من طلب عدم المشاركة فليراجع (قوله كما قاله الزركشى) أى تبعاً لشيخه
الأذرى

* (باب الصلح) *

(قوله وصلح فى المعاملة الخ) عبارة القوت وعلى أى ويقع على الصلح فى المعاملات والدعاوى
والخصومات وهو المراد هنا (قوله والشرط الفاسد) أى المفسد (قوله والجهل) لاجابة إليه
مع ذكر الغرر (قوله جواباً عما عترض به على المصنف) أى الموافقة بعبارة لبقية كنية
وليكتم الراعى ومن ثم جعل الجلال المحلى الجواب عن سكوت الشيخين مطلقاً لا عن خصوص
عبارة المصنف (قوله فى المفهوم تفصيل) يعنى مفهوم قول المصنف على عين التفصيل هو
كون الدين تارة يكون بيعاً وتارة يكون سلباً (قوله وعلم مما تقرره عبارة المصنف) انظر

ما وجه صحتها ما قرره فان غاية ما قرره انه أتى بحججكم خارجي كان من حق المصنف أن يأتي به
 ليوافق عبارته الاتية ويقرض صحتها بما الداعي الى قوله وما اعترض به الصالح فبعد التزل وان
 ما قرره مصحح لعبارة المصنف فكان عليه أن يجعل ما ذكره الشارح جوابا ثانيا عن الاعتراض
 وأجاب الشهاب بج بان المصنف أراد بالعين هنا ما يقابل المنفعة الشاملة للعين والدين بدل
 تقسيمه المصالح عليه الى عين ودين وغاية الامر أنه استعمل العين في الامرين تارة وفي مقابل
 الدين أخرى وذلك مجاز عرفي دل عليه ما بعده ومثل ذلك يقع في عباراتهم كم كثيرا قال فان قلت
 فما وجه المقابلة بالمنفعة مع الصحة فيها أيضا كما علم مما مر قلت لانه لا يتأتى فيها التفريع الذي
 قصده من التوافق في علة الربانارة وعدمها أخرى (قوله فجعله منقطعا عن الاول) اي حيث
 قبل المصالح عنه بالدين كما هو وضع المسئلة وأطلق في المصالح عليه فشمع الدين والعين فأشار الى
 أنه غير مرتبط بما قبله وان اقتضاه السياق لكن الشارح هنا جعل القطع عن الاول من قول
 المصنف فان توافقا الخ حيث عبر في المصالح عليه بالعوض وهذا لم يسلكه الشارح الجلال
 (قوله عدم اشتراط قبض الباقي) يعني ما يأخذ المدعي وهو الثمن في مثاله (قوله وما اقتضاه
 كلامه) اي في قوله على بعضه (قوله وصفه الحلول) صوابه وصفه التأجيل (قوله لاستلزامه
 ان يالك المدعي ما لا يملكه او المدعي عليه ما يملكه) اي ان كان المدعي كاذبا فيمافان كان صادقا
 انعكس الحال فلو قال لاستلزامه ان يالك الشخص ما يملكه او ما لا يملكه اشمله ما على ان في هذا
 التعليل نظرا لا يخفى اذ لا محذور في كون الشخص يالك ما لا يملكه بواسطة الصلح كغيره فليحذر
 قوله فان كانت امانة بيده) اي وكان المدعي هو الذي اتقنه عليها لان هذه هي التي يقبل قوله
 في ردها اليه (قوله ووقف الارث بينن) الاولى بينهما (قوله لا يقال الخ) لا يخفى ما في هذا
 السؤال من حيث سياقه من القلاقة (قوله جرى على الغالب) اي فالمدعي اي من أوعى نفس
 المدعي اي على غيره أي وحده لوضوحه واعلم من المعطوف وعبارة التحفة مع المتن ان جرى
 على هي هنا بمعنى عن أو من المامران كون على والباء للمأخوذ وعن ومن لا تروله أغلبي نفس
 المدعي على غيره كأن ادعى عليه بدرا أو دين فأنكر ثم تصالحا على فحرقن ويصح كونها على بابها
 والتقدير ان جرى على نفس المدعي عن غيره ودل عليه ذكر المأخوذ لانه يقتضي متروكا ويصح
 مع عدم هذا التقدير أيضا وغايته أن البطلان فيه لامرين كونه على انكار وعدم العوضيه فيه
 انتهت (قوله وأيضاً فالمدعي المذكور الخ) هذا هو الذي سلكه هو في حل المتن (قوله مأخوذ
 ومتروك باعتبارين) اي فعلى على بابها الاعتبار الثاني (قوله خوفا من أخذ المالك) الاولى
 الاضمار (قوله وليس في هذه تعرض للاقرار) في بعض النسخ لا انكار بديل قوله للاقرار وكأنته
 اشار به الى الفرق بين هذه وما بعده (قوله ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين الخ) اي
 والصورة انه قائل ان المدعي عليه مقر فهو موقوف قوله فيما مر أو على عين المدعي عليه أو على
 دين في ذمة المدعي عليه (قوله وبالقصة ان كان متقوما) انظر لم لا يرجع بالمثل الصوري حيث
 كان قرضا (قوله ولو كان المدعي ديناً) محترز قوله فيما مر ثم ان كان المدعي عينا (قوله هر
 بالجاهيل أشبه) اي وهو غير مجهول فلا يلائم قوله فان فيه جهالة أي جهالة (قوله لانك صادق
 عندي) عبارة التحفة وأنت الصادق (قوله ما لم يثبت ملكه) هو بضم الياء التحية وكسر

الباء الموحدة وعبارة التحفة لانه اشترى منه ما لم يعترف له بانه ملكه (قوله بغير جنسها) قيد في
مسئلة الاكثر (قوله جاز كما جرى عليه ابن المقرئ) اي حل التوكيل وقيل لا يحل
* (فصل) * (قوله ويعبر عنه بالشارع) هذا الايلا ثم اطلاقه ما سياتي بعده من اختصاصه
بالبيان بخلاف الطريق (قوله اذ الصورة التي ذكرها) يعني لا تفرد الشارع اذهى عين
ما قبلها سبل وقوله والطريق في نافذ في الصحراء قاصرا ايضا اذ يتفرد الطريق بكونه في الصحراء
نافذا او غير نافذ وفي نسخة شطب على قوله في البيان من صورة الاجتماع ولا بد منه والالكات
مكتومة مع ما بعده فلتراجع عبارة الجوى (قوله اذ اتركت بقدر مدة نقلها) انظر هل المراد
نقلها بان تدريج للعمارة او نقلها لمل آخر ثم ظاهر السباق انه وضع الحجارة وان لم يبق محلا
للمرور ووجهه ان مدته لا تطول ويمكن المشي من فوقه ثم رأيت عبارة العباب ونصها ولا أثر
لضرر معتاد كجبن طين والقاء حجارة في الشارع للعمارة ان لم يعطل المرور انتهت قال في تعميمه
قوله ان لم يعطل المرور ليس بقيد بل الشرط ان لا يضر ضررا لا يحتمل عادة اه اي بان يبقى في
مسئلة الطين طريقا لا يضر المرور فيها ضررا لا يحتمل وبان لا تكثر الحجارة بحيث يشق المرور من
فوقها مثلا فليحذر (قوله بقدر حاجة النزول والركوب) قد يخرج ربط الدواب بقضى نحو
حاجية ويعود ويربط حمار السقاء ونحوه والظاهر انه غير مراد واصل المراد الحوائج المتعلقة
بالركوب والنزول كنقل الامتعة عن الدابة او نقلها لوضعها عليها ويدل عليه ذكر الربط
فليراجع (قوله ارسال الماء) اي ماء الغسالات ونحوها كما هو ظاهر العبارة (قوله وكونه
صغيرة) يعني التخلي (قوله تراب سور البلاد) اصل المراد التراب الذي يوضع في السور كالذي يوضع
بين السورين لشددة المنعة وان التراب كوم وجعل سورا كما في بلاد الارياف فليراجع (قوله
الاتعا) اي كهو اما ملك الى السماء (قوله ما لم يضر بالمار عليه) اي على جناح جاره (قوله
كسائر الاملاك المشتركة) تعليل للمتن (قوله يحرم الصلح على اشراعه بمال الناس) اي من ان
الهواء لا يفرد بعقد (قوله امتنع الرجوع) اي بعد الاشراع (قوله كما يعلم من قوله الاتي)
كان الاصول ان يبدل لفظ قوله بلفظ كلامه او يذكرا المقول بان يقول كما يعلم من قوله الاتي
وهل الاستحقاق في كلها الكلام الخ (قوله بما جرت به العادة بالمساحة فيه) اي لا كنهو المرور
في خوداره ان كان لها بابان وعليه فلا يمكن رد هذا الى ما قبله كعكسه خلافا لما ادعاه الشارح
فليتأمل (قوله وليس لغيرهم) اي اهل الدرب (قوله اما اذا كان المسجد حادثا) هذا تقييد
لقوله ولا يجوز الاشراع عند الضرر الخ فلتراجع عبارة الروض ونشره (قوله من بابه الاصل)
اي او ميزابه الاصل (قوله وتفسير الشيخ ذلك) اي التقديم (قوله غير انه لا يقيده كلام
الاسنوي بما فسره به) اي بل يجري فيما اذا فتح بابا أدنى الى رأس الدرب اي مع بقاء القول هذا
الذي يظهر من كلام الشارح لكن هذا لا يوافق ما مر من ان المتع حينئذ انما هو لمن بينه وبين
رأس الدرب (قول المصنف وحيث منع فتح الباب) اي بان أراد الاستطراق (قوله لبعض أهله
واغيرهم) يدل من قوله لئلا يحدار (قوله وللتقديم شروط الخ) ينبغي أن يحذر هذه الشروط فان
في فهمها صعوبة ومخالفة لما في القوت فليراجع (قوله ومحل ما ذكره المصنف اذا وضعت أولا
بأذن الخ) فيه ان كلام المصنف ليس فيه وضع اول فحق العبارة ومحل كلام المصنف في الوضع

ابتداءً أما إذا وضعت أقولاً بآذن الخ (قوله ولو أراد صاحب الحائط نقضه) أي الجدار انتهى لم
 يعلم أصل وضع الجذوع عليه (قول المصنف قبل البناء عليه) أي على الجدار أو الموضوع عليه
 كما ذكره الشهاب حج ولا يضر على الأول كون الكلام في الجذوع (قوله لأن المطالبة بالقلم
 هنا الخ) كان الأولى تأخير هذا عن القيل الآتي بتعليله لأنه جواب عنه (قوله واعتقد
 الزركشي) إنما يضمن له لا يتوهم رجوع الضمير للقاضي (قوله لا امتناع شائبة البيع) صريح
 في أن هذه الاجارة فيها شائبة بيع وان اقتضت مقابلة المتن خلافه (قوله ولو كان اجارة محضة
 لا شرط تأقيتها) يرد عليه أنه في المسئلة التي قبل هذه اجارة محضة ولم يشترط تأقيتها (قوله انه قد
 اجارة قطعاً) اعلم أن ما اقتضاه كلام الشارح كالشهاب حج من العدة بلفظ البيع غير مراد كما
 نبه عليه الشهاب سم والالنا في ما قالوه من ان الاجارة لا تصح بلفظ البيع وعبارة شرح الروض
 والاى وان أقت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة انتهت (قوله فيجوز قطعاً) أي كما أنه إذا
 باعه للبناء يصح قطعاً الذي هو مسئلة المتن إذا اختلف فيه انما هو في أنه ينعقد بيعاً واجارة محضين
 أو يباع فيه شوب اجارة وانما قد هنا بقوله قطعاً لاجل حكاية الخلاف في الذي بعده فالحاصل
 ان المسئلة لها ثلاثة احوال لأنه إما أن يبيع للبناء أو يشترط عدم البناء أو يسكت فيصح في
 الاولين قطعاً وفي الثالثة الخلاف الآتي فلهو قول المتن للبناء عليه فيه تفصيل من حيث
 الخلاف وعدمه كما عرفت (قوله وقول بعضهم) من مقول الدقائق (قوله قال السبكي الخ)
 هو اعتراض ثان على الدقائق من جهة المعنى (قوله فاما إذا اجارة مؤقتة) سكت عن غير
 المؤقتة والظاهر انهم من النحويين المذكورين في قوله بلفظ البيع ونحوه ثم رأيت حاشية الزياى
 صريحة فيما ذكرته (قوله ولم يصرحوا الخ) هذا كلام شيخ الاسلام في شرح الروض وتعبه
 الشهاب حج بأن كلام الدارمي مصرح به (قوله والبحث الاخير) يعنى قوله بل ينبغي الخ (قوله
 في مسئلة العلو) يعنى اذا كان علو الدار لو احدى وسفلها الآخر فان مدت وطلب صاحب العلو من
 صاحب السفلى أن يعيد سفله ليبقى عليه فان القوانين يجريان فيها كما صرحوا به لكن الشارح
 لم يذكرها قبل (قوله قال الزركشي) وسبقه اليه شيخه الاذرى جازما به من غير بحث (قوله
 فيجب على الشريك) أي الموقوف عليه بقرينة ما بعده أي والصورة ان له نظراً كما لا يخفى
 (قوله وفي غير ذلك يجبر الممتنع) انظر ما مراده بذلك ولعل مراده به ما في الروض وشرحه
 فلتراجع عبارتهما هنا (قول المصنف ولو أراد إعادة منه دم) يعنى خصوص الجدار فلا يجرى
 ذلك في الدار ونحوها كما صرح به ابن المقرئ في تشبيته ونقله عنه الزياى وغيره (قوله في الجمل
 عليه) يعنى الجدار (قوله لانهم مستويان) أي قاله صورة انهما مستويان فيما أنخرجا من
 الابرة مثلاً وعبارة التحفة يبيد منهما أو باجرة أخرجا بحسب ملكيم ما فتراجع (قوله لأنه
 مجهول لا تدعو الحاجة اليه) أي وماء المطر وان كان مجهولاً إلا أنه تدعو الحاجة اليه فهو عقد
 حوز للحاجة كما قالوه (قوله واعترضه البلقينى) هذا في الحقيقة تقييد لكلام الشيخين
 لا اعتراض اذ كلامهم ما مفروض في أنه مجهول الذي هو الغالب كما يصرح به تعليلهما المار
 فهما جاريان على الغالب (قوله فلهل مراد المتولى) بل الظاهر انه مراده كما قدمته (قوله لكن
 يعتبر هنا أمران التاقيت) سيأتى ان التاقيت شرط حتى في الارض المملوكة (قوله لأنه ليس له

احداث سابقة فيها ابتداء) كانه استتره عما اذا اذن المالك في ذلك اي او كان ما استتره
 الارض يتوقف على الحفر فراجع (قوله جاز) اي بلا تقدير مدة (قوله واما الارض الخ) هو
 تابع في هذه العبارة لمتن الروض وهو لا يناسب فرضه الكلام اولاً في الارض والسطح معاً واما
 الروض فانه ذكر حكم الاجراء على السطح وحده ثم اراد ان يبين الحكم في الارض فقال واما
 الارض الخ فراجع عبارته (قوله سواء) كانت الاجارة مقدرة مدة أم لا (الصواب حذفه
 وهو تابع للروض وشرحه في هذا التقرير لكنه تصرف فيه بهذه الزيادة المضرة والحاصل ان
 الروض ذكر أنه اذا اجر الارض لابرء الماء لابد من بيان موضع الساقية وحد طواها وعرضها
 وعمقها وقد ورد المدة قال شارحه عقبه ان كانت الاجارة مقدرة بها والا فلا يشترط بيان قدرها
 كظنه فيما مر في بيع حق البناء اهـ ومراده بذلك اصلاح المتن وان محل قوله وقد ورد المدة
 اذا اراد التقدير بها والا فالقدير بها ليس بشرط ثم قال فان بقي الكلام على غومه احيى من
 اشتراط بيان قدر المدة مطلقاً شكل بذلك اي ببيع حق البناء اهـ والشارح هنا فرق بما يأتي
 الا أنه تصرف في عبارة الروض وشرحه بما لا يصح على ان ما ذكره هنا مخالف لاطلاق ما ذكره
 أول السوادة فتأمل (قوله في بيع حق البناء) الصواب حذف لفظ بيع (قوله مادامت
 رطبة) اي لانها تزيد والزيادة غير منضبطة (قوله الا ان حكم على مالكها بالتفريغ) استشكله
 الشهاب ميم بانه لا وجه للوجوب بمجرد ذلك مع ان الشرع حاكم به وان لم يحكم به حاكم قال ثم
 رأيت مر استشكله بذلك ومال الى محله على ما اذا كان يرى وجوب الاجرة على التفريغ (قوله
 ويتصور) اي الاتصال المقيد للعالم المذكور (قوله ولا يتصور) الواو فيه الحال (قوله وتكون
 العرصه) الظاهر ان مراده بها ما يحمل الجدار من الارض وهو الاس فراجع (قوله بل اقامها
 كل منهما) الاصوب الاتيان بأوبدل بل كما هو كذلك في التحفة (قوله وان حلف من ابتداء يمينه
 الخ) عبارة التحفة ثم ان كان المبدوء به هو الحالف حلف ثانياً اليمين المردودة بقضى له بالكل
 أو الناكل فقد اجتمع الخ (قوله فقد اجتمع عليه عین النقي الخ) فيه انه قدم انه لابد من الجمع
 المذكور فلا خصوصية لما هنا والشهاب حج انما ذكره هذا لانه قدم انه يكفي في حلف كل منهما
 اذا حلفا أن يقتصر على النقي واعلم أن الاكتفاء بالنقي هو مانص عليه الشافعي والذي اختاره
 الشارح قول مخرج من نصه في المتبايعين (قوله وان لم يملك الحائط) هو آخر كلام الماوردي
 جعله غاية في جواز وضع الجذوع بحق كما يعلم بجراصة القوت وقوله فلما لا الجدار قلع الجذوع
 الخ تفريغه على كلام الماوردي لا ينشئ على الرابع الا في وقوله وهذا مفروض يعني كلام
 الماوردي وهو معلوم لا حاجة للتنبيه عليه اذ وضع كلامه فيما اذا تخالفا وقوله جلالاً ذلك على
 أضعف السببين لتعليل اقوله فلما لا الجدار قلع الجذوع الخ على ما فيه وقوله بخلاف ما اذا كان
 لاجنبي محتز قوله وهذا مفروض الخ واما قوله نعم قياس ما تقرر الخ فلم أفهم موقعه ولا ما اراده
 به والذي في القوت عن الفور الى هو قوله فان ثبت لاحدهما نزل على الاعارة لانها أضعف
 الاسباب فيجوز القلع مع الارش اهـ وقوله والاوجه انه لا قلع اي فيما اذا كان الجدار
 لاجنبي اذ هو مقابل قوله فيه فانه يحتمل انه كذلك ويدل عليه بقية كلامه فقوله بعد في ذلك أي
 فيما اذا كان الجدار لاجنبي ومعلوم ان المشترك مثله في ذلك بالاولى وقد تبيّن عليه هنا الشهاب
 سم وعبارته بعد كلام طويل ساقه اعتراضاً على شرح الروض نهياً وحينئذ فالحاصل انه ان

جهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها أبدا وامتناع القلع بالارض سواء كانت لاجنبى أم
شريك وان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها الى آخر ما ذكره وبالجمله فكل كلام الشارح هنا في
هذا المقام لا يكاد ينتظم وقد علمت ما فيه (قوله وبالجلال البلقينى) هذا لا يصح أن يكون من
كلام ابن الرفعة لان الجلال البلقينى بعده بكثير لان والده السراج البلقينى تلميذ التقي السبكي
الذى هو تلميذ ابن الرفعة فلعن قول الشارح والجلال البلقينى مبتدأ خبره بجمله قال الخ
فليراجع (قوله ان لم يمكن احداه) كان المناسب أن يقول أو لا يمكن ذلك كما فى التحفة (قوله
فى موضع الرقى) سيما فى محترزه فى بقية السوادة ويأتى التنبيه عليه (قوله اما غير المثلث بموضع
الرقى) أى بان كان موضوعا بعمل غير محل الرقى وهذا محترز قوله واللم فى موضع الرقى وعبارة
شرح الروض فان كان غير المسمر فى بيت الاسفل فهو فى يده أو فى غرفة للاعلى فى يده

(باب الحوالة)

(قوله اى الغالب عليها) اى انها يسع دين يدين والافهى مشقة على الاستيفاء أيضا قال
الاذرى وقد اختلف اصحابنا فى حقيقة الحوالة هل هى استيفاء حق أو اسقاطه بعوض أو بيع
عين بعين تقديرا أو بيع عين بدين أو بيع دين بدين رخصة وجوه اصحابنا آخرها وهو المنصوص
واختار القاضى الحسين والامام ووالده والغزالي القطع باسقاطها على المعنيين الاستيفاء
والمعاوضة وانما الخلاف فى أيهما الغالب اه (قوله فى ذمته) اى الولي والظاهر أن حاصل
المراد من ذلك ان الولي خالع على عوض فى ذمة نفسه وكان للزوجة دين على الزوج فأحالها به
على ما فى ذمة الولي من عوض الخالع فتأمل (قوله والعلم بقدر ما لزمه) هذا الاخصوصية له
بمسئله المحبورة وعبارة التحفة ومنها اى من المصلحة أن يعلم منه أنه يصرف عليها ما لزمه لها
بالحوالة اه فاعل الصادق يصرف تحرفت على الشارح بالعين كما رأيت كذا فى بعض النسخ
فعبّر عنها بما ذكره (قوله رضا المحيل والمحال) قال والده الشارح نقلا عن المرشى قدس سره عليه
مالو كان شخص ولى طفلين وثبت لاحدهما على الآخر دين فأحال الولي بالدين على نفسه أو على
طفله الآخر فانه يجوز ثم قال ومحل اذا كان الحظ فيه فلو كان المحال عليه معسرا أو كان بالدين
رهن أو ضامن لم يجز اه (قوله وتنبيهها) انظر ما وجه نصيبه واعل الواو زائدة أو انه معسول
لعامل محذوف اى وليه تنبيهها (قوله بناء على انها استيفاء) اى فيمكن المحال استوفى ما كان
له على المحيل وأقرضه المحال عليه ويتعذر اقراره من غير رضاه (قوله اذ مال الكتابة لا يلزم
بمحال) قال الشهاب حج هذا فاسد الا ان أريد من جهة العبد (قوله وهو ما لا يدخله خيار) لعل
المراد من هذه العبارة ما لم يكن موكولا الى الخيرة أبدا (قوله أو نحو جملة) تمثيل لغير اللازم
(قوله لا ما يتطرق) صوابه ما لا يتطرق فاعل لفظ لا سقط من الكتابة (قوله لا ما يتطرق
اليه انفساخ) عطف على قوله ما يجوز الاستبدال عنه وغرضه من ذلك دفع ما قيل ان ما أطلقه
الشيخان فى اشتراط الاستقرار غير مستقيم لان الاجرة قبل مضي المدة غير مستقرة وكذلك
الصادق قبل الدخول والموت والتمن قبل قبض المبيع ونحو ذلك ومع ذلك تصح الحوالة بها
وعليها (قوله ولا تصح بدين الزكاة) أى ان كان النصاب تافها كما يعلم مما يأتى وسيأتى ان الزكاة
أى مع وجود النصاب كذلك (قوله فى الجملة) يهنى فى غالب الصور كما فى الابعاب (قوله كرهن)

قال الشهاب سم هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهن وان اتفقا بالحوالة كما يأتي فليراجع اه
(قوله كرهن وحاول الخ) مثالان للصفة (قوله وقيمة) له محرف عن صحة فان العبارة للصفة
وهي كذلك فيها وهي الصواب (قوله ان كان النفع به) اي التقاوت (قوله وان اختار السبكي
الخ) الذي في الصفة ان السبكي انما اختار الاول فليراجع (قوله لانهم ليست من حق المحتال)
قال الشهاب سم هذا يقتضي ان المخرج ملق التوثيق التعبير بالحق وفي انما وجهه بذلك بحيث
ويظهر ان المخرج له قوله الى ذمة المحتال عليه اه وكان وجه البحث منع اطلاق ان صفة
التوثيق ليست من حق المحتال اذا كان له حق التوثيق ايضا كان كان يدينه رهن فليتأمل (قوله
ولو احال من له دين الخ) يصح جعل من مفعولا وعلى ميت متعلقا باحال والقاعل ضمير احال
ويصح ان يكون من فاعلا فعلى ميت وصف لا دين لكن الاول اولى لقلة التقدير (قوله
لا لالزام) اي لا لان لا يلزمها الغير (قوله ولا يشك) يعني بقاء التركة موهوبة بدين المحتال
وكان عليه ان يذكره قبل الاشكال (قوله ومن ثم لو كانت الميت ديون الخ) عبارة للصفة ومن
ثم لو كانت الميت ديون فللذكر كشي احتمالات اوجهها عدم الصفة ايضا اه والشارح رحمه الله
نعم الى تصرف فيها بما ذكره فلم يصح الاستنتاج (قوله نعم ان تصرف الخ) اي بان حدث دين
المهمل بعد التصرف بخود رديع وبالا فالتصرف باطل كما يعلم مما يأتي في القرائن ويجوز
ان يكون مراده بالتصرف التصرف تعديا (قوله ماله الدين) اي في الاصل كما صرح به ج
(قوله ان المهمل لو مات بلا وارث) قضية ان المحتال لا يخلف مع وجود المهمل أو وارثه
فليراجع (قوله سمعت في وجه المحتال) الظاهر انه يرجع على المهمل ليتبين ان لا دين في الواقع
فليراجع (قوله ولانه اوجب) اي بالنظر لظاهر الخبر والافهول الاستصحاب كما مر (قوله انه
لا يعلم) انظر لم يخالف على البت (قوله قتبطل الحوالة كما أتق به الوالد) وقياس ما مر في دعوى
البراءة انه لا بد من إعادة البينة في وجه المهمل لينسندفع (قوله بعيب او تخالف او اقاله) اي او
خيار بالاولى وكأنه انما حذفه لتأتى له الاحالة في الشق الثاني بقوله بشي مما ذكره وان الرد
بالخيار ليس من محل الخلاف (قوله بعد القبض الخ) الا صوب حذفه لانه يوهم انه تعييد لخل
الخلاف وليس كذلك كما سبق في قوله وسواء في الخلاف الخ (قوله بشي مما ذكر) اي من العيب
والتخالف والاقالة أما الخيار فقد قدم بطلانها فيه (قوله قبل اقامتها) اي اوضح بالملك لكنه
ذكر تأويلها كما في نظائره قاله الشهاب بن قاسم (قوله ولم يصرح) يصح رجوعه للعبد ايضا ولو
فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فله العبد اذا لافرق فتأمل قاله الشهاب سم ايضا (قوله
والوكيل اذا اخذ لنفسه يضمن) وكأنه انما لم يضمن على الاول مواخذة خصمه باقراره فتأمل
(قوله ومحل ذلك) يعني مسئلتى المتن حيث يصدق المستحق عليه في الاولى منهم ما قطعوا في
الثانية على خلاف ومراعاة ان محل التقصيل من حيث الخلاف فيما اذا اتفقا على أصل الدين
امالوا أنكر مدعى الوكالة أصل الدين فهو المصدق في المسئلتين قطعاً وحيث كان الا صوب
ان يؤخر الشارح هذا عن قول المصنف وفي الصورة الثانية وجهه ويقول عقب قوله في
المسئلتين قطعاً وعبارة الاذرى وقول المصنف المستحق والمستحق عليه يشير الى فرض المسئلة
وهما اذا اتفقا على الدين كما فرضها الاثمة امالوا أنكر مدعى الوكالة الدين في الحالة الاولى فيصدق

بمنه قطعاً وكذا في الثانية عند الجمهور إلى آخر ما ذكره

• (باب الضمان) •

(قوله على التزام الدين الخ) أي الذي هو أحد شقي العقد أي الإيجاب وسيماني أنه يطلق على مجموع الإيجاب والقبول وهذا نظير ما مر أقول البيع أنه يطلق على ما يقابل الشراء وعلى العقد المشتق عليهما وهذا أولى مما في حاشية الشيخ مع ما فيه كما يعلم بمراجعتيه (قوله حتى يقضى عنه) أي أو يضمن عنه أي والصورة أنه لم يخلف وفاء على ما مر (قوله على تأكد نيب ذلك في حق غيره) لأنه من مال نفسه والأف الظاهر أنه لا يجوز له ذلك من مال بيت المال فليراجع (قوله أمن من غائلته) الظاهر أن الضمير فيه للضمان أي بان يجدر به رجوعاً إذا غرم نظير ما مر في الخبر أقول الخوالة فليراجع (قوله وأيضاً فلا يلزم من وجود الشرط الخ) لا يخفى أن هذا الجواب إنما يقع فيما ورد على المنطوق وهو أن الرشيد يصح ضمانه من عدم صحته من المكروه ونحوه وأنه لا يقع فيما ورد على المفهوم وهو أن غير الرشيد لا يصح ضمانه من صحة ضمان السكران ونحوه فتأمل (قوله نعم إن استغرق الدين ماله) يعني دين المريض المتعلق بذمته غير دين الضمان وعبارة شرح المنهج لا من صبي ومجنون ومجور وسفاهة ومرض الموت عليه دين مستغرق (قوله ولو مكاتباً) لا يخفى أنه لا تنافي فيه جميع الأحكام الآتية (قوله وعليه فيجتمعل بطلانه) وفي نسخة مانصه وعليه فالوجه بطلانه إذا انتقل الوقف لغيره اهـ (قوله ولا يصح ضمانه لغيره) بان يضمن له الدين الذي له على اجنبي كما يعلم من الروض وغيره ومما في حاشية الشيخ من تصويرها بغير ذلك مخالف لما ذكرناه مع أنه يلزم عليه تكرار في كلام الشارح (قوله إن لم يكن ما ذوناله في معاملة ثبت عليه بهادين) أي بخلاف ما إذا كان ما ذوناله كذلك فإنه يصح لما فيه من توفية ما على العبد أي باللازم لأن العبد حينئذ يصير مطالباً بالسيد بما يوفى به دينه ووجه عدم الصحة عند اتقائه ما ذكر أن السيد يصير ضامناً لنفسه (قوله ما لم يكن مكاتباً) أي والافتصاح أي بالاذن كما علم مما مر بخلاف غير المكاتب فإنه لا يصح ولو بالاذن إذا السيد لا يثبت له على عبده مال (قوله للعين المضونة) قال الشهاب سم قد يتوقف في أنصاف العين بالثبوت وال لزوم (قوله ومنها الزكاة) أي من العين المضونة فالصورة أن تعلقها بالعين باقي بان لم يملك المصاحب أماديتها فداخل في جملة الديون (قوله والعمل الماتزم) الظاهر أنه بالجر عطفاً على قوله للعين (قوله رابعاً) أي للثلاثة التي ذكرها هنا وفيما يأتي (قوله حق المقسوم لها الخ) عبارة التحفة حق القسم للمظلومة (قوله كزكاة) أي كان تبرع بها المستحقون قبل قبضها الغير مستحق كغنى (قوله في نحو غريب الخ) عبارة التحفة في غريب ونحوه ممن لو خرج مبيعته أو غنمه مستحقه الخ فلهل انظر من سقط من نسخ الشارح (قوله في ضمان البائع) أي أو المشتري (قوله فخرج ماله) باع الحاكم الخ) قال الأدرعي وعلى قياسه لو باعها صاحبها بالدين الذي عليه وضمن الدرك لا يصح قال وحاصله أنه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين اهـ (قوله فلا يصح أن يضمن له دركه) أي لا يصح ضمان العقار للمشتري وقوله بعدم القبض أي قبض الثمن وقوله ونحوه بالرفع عطفاً على ما لو باع وعبارة التحفة ونحوه أفتى ابن الصلاح مدوداً بغير عطف فهو مبتدأ وخبر (قوله أو مأخوذة بشفعة الخ) عبارة التحفة كان خرج ماله أو مأخوذاً بشفعة الخ

ولعن المعطوف عليه سقط من نسخ الشارح من المكتبة (قوله ولو ضمن للمستأجر) أي بان
يضمن له ذلك الاجرة فان استحققت المنفعة وقوله والا جبراً من صورته ضمان ذلك المنفعة ان
خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضيته اعتبار قبض المضمون دركه توقف الصحة هذا على العمل
كي تصير المنفعة مقبوضة فلا يرجع كذا في مواثي التحفة للشهاب سم قال الشيخ في الحاشية
وقد يقال يكتفى بقبض العين (قوله واعلم ان متعلق ضمان الدرك الخ) أي فيما اذا كان الثمن
في الذمة لما يأتي (قوله وبدله) أي قيمته ان عسر رده للحيولة أي ومثل المثل وقيمة المنة قوم ان
تلف كما صرح به الشهاب حج (قوله وقول المطلب ليس المضمون هنا) أي في ضمان الثمن
الذي في الذمة كما يعلم من شرح الروض وبالجملة فهذا المحل يحتاج الى تحرير (قوله أي وحدها
الخ) هذا التفسير قد لا يلاقي آخر كلام المطلب على انا اذا نظرنا لهذا التفسير في كلام المطلب
لم يكن مخالفاً لكلامهم فلا يتأتى قوله فيه انه مخالف لكلامهم (قوله والحاصل الخ) هذا
الحاصل لا يناسب ما قرره وانما يناسب ما قرره الشهاب حج تبعاً للشيخ الاسلام في هذا المقام
كما يعلم بمراجعتهم (قوله وعيننا) أي فلا يصح ضمان أحد الدينين منهم ما كما نبه عليه في شرح
الروض (قوله نعم لو قال ضمانت لدرهم الخ) أي والصورة انه مجهول (قوله علم قدر التركة)
ظاهراً انه لا يشترط علم قدر الدين فلا يرجع (قوله ولان البراء الخ) تعليل ثان للجديد
ولو أن حكاية القديم عنه لم يكن أولى (قوله وجهل من هو عليه) أي بان كان الدين واحداً
وايكن لا يعلم عين الدين فهو جهل وما قبله ايمام (قوله في علمه) أي المبرأ منه وكذا الضمير في
قبوله (قوله والا كدين ورثه قبل) أي بان ادعى انه مجهول قدر التركة أخذاً بما مر آنفاً فلا يرجع
(قوله ويعتبر الاذن) أي لصحة اذ كان (قوله اذهو في الامور الاعتبارية) ونزع الشهاب منهم
في هذه التفرقة وقال انها لا مستند لها (قوله مخالفاً) حال من الماتى به (قوله على آخر) خبر
كان (قوله أي من جهة القياس) هذا التفسير لا محمل له هذا لا لولا نظرنا اليه لم يأت خلاف
وانما منشأ الخلاف اطلاق العبارة المذكورة عن الشافعي فمنهم من حمل الضعف على ظاهره
فمنع الكفالة ومنهم من حمل على الضعف من جهة القياس فصحها وهو المذهب ومن ثم أنكر
الشهاب حج هذا التفسير عن قول المصنف المذهب صحة كماله البعدن للإشارة الى انه جواب
من جهة المذهب عما يورد عليه مقابله من قول الشافعي المذكور (قوله حيث كان المتكفل
مجهزته حياً) هذا قيد في الروح كما ينبغي وحديثه فكان اللائق أن يقول حيث كان المتكفل
بروحه (قوله والطريق الثاني القطع بالاول) ذكر الشارح الجلال قبل هذا قولاً بعدم
الصحة فماتى المتن هو أحد وجهي الطريقة الحاكية لمكن عبارة الجلال وقطع بعضهم بالاول
فكانه لم يمكن هذا القطع مشهور الم يحمل المتن عليه (قوله أي المال المكفول بسعيه) عبارة
التحفة أي ما على المكفول انتهت فخرج بذلك ما عنده من العين فتمتخص انه ان كلف بسبب عين
عنده صح وان كانت أمانة وان كلف بسبب دين فلا بد أن يكون مما يصح ضمانه (قوله كاجير
وكفيل وفن الخ) صريح في ان الاجير والقض من استحق - ضوره مجلس الحكم وليس كذلك
وعبارة الروض عن لزمه اجابة الى مجلس الحكم واستحق احضاره الى ان قال ويدين آبق
واجير فجعله - مامعطوفين على الضابط (قوله فلا يشكك بما ذكرهنا) أي من منع الكفالة

في حيد وذه تعالى وقوله مع وجوب الخ اشارة الى دفع اشكال ثان يرد على قصة الغامدية وهو
 ان المديجب فيه القور فلم اخردها والحاصل ان قصة الغامدية مشككة من وجهين (قوله
 ومثله القن) فيه امران الاول انه ليس من كلام الاذري فاستداه اليه في غير محله الثاني انه
 جعل ضد الشيء مثله مع ان الحاق القن بالسفيه بحث لغير الاذري وعبرة التحفة وبصحت
 الاذري اشتراط اذن ولي السفيه وله احتمال بخلافه وهو الذي يظهر ترجحه الى ان قال ثم
 رأيت غيره اى غير الاذري قال ومثله القن الخ وعبرة الاذري والظاهر ان المعتبر في كفاية بدل
 السفيه اذن وليه لا اذنه ويحمل غيره انتهت (قوله كذا طريق المال) اى فيمن لا ولي له خاص
 (قوله ان كان صالحا) انظر لو كان غير صالح هل تبطل الكفاية او تصح ويحمل على اقرب محل
 اليه فيه نظروا المتبادر الاول فليراجع (قوله والا بان لم يكن صالحا او كان له مؤنة فلا بد من
 بيانه الى قوله وهو قاض بذلك فيهما) ليس هذا موضع وضعه وانما موضع عقب قوله ان صلح
 الآتى عقب قول المصنف فكانها (قوله في المتن بتسليمه) يصح ان يكون الضمير فيه للكافل
 فالمصدر مضاف الى فاعله وان يكون للمكفول له فهو مضاف للمفعول الثاني واما رجوعه
 للمكفول فهو وان صح في المتن في سداذنه الا انه ياباه قول الشارح او تسليمه وكيله ويمنع
 الثاني ايضا انه سياقى في قول الشارح ولو سلمه اليه اجنبي باذنه برئ وحينئذ فيمتعين في الشارح
 حملة على الاول (قوله كتسليمه) اى المكفول المعتبر بتسليمه (قوله وادعى عليه) اى ولم
 يستوف منه الحق بقريئة ما يأتى آخر السوادة (قوله فان تمكافلا) محل وضعه قبل قوله ولو
 كفل واحد لاثنين (قوله في هذه الحالة) اى حالة الزامه احضاره (قوله وبمسافة الاحضار
 تنقيده غيبته) هذا انما ذكره الشارح الجلال عقب قول المتن الآتى وقيل ان غاب الى
 مسافة القصر ولا يخفى انه اشار به الى ان صحة كفاية الغائب تابعة للزوم احضاره فالجمل
 الذى يلزمه احضاره منه لو طرأ غيبته هو الذى تصح كفالاته فيه لو كان غائبا ابتداء
 فسيأتى فيه القولان فقول الشارح هنا انه مفرع على المرجوح فيه وقفة ظاهرة (قوله
 على ما قررناه كلامه) يتأمل مع عبارة الشارح الجلال (قوله في الاولى) اى الاستراحة
 يعنى وأما الثانية فهو ظاهر فيها مطلقا ووجه ظاهر وعبرة الشيخ عقب كلام الاسنوى
 المذكور نصها وما قاله ظاهر في مسافة القصر فان كثرا ا فاستظهر كلام الاسنوى في
 المستثنين بالشرط المذكور والشارح أراد ان يوافقه في تقييد الاولى ويبقى الثانية على
 اطلاقها فغير بما قاله بما فيه من القلاقة (قوله حتى يرجع به) اى حتى يرجع الكفيل بما
 غرمه (قوله فالعقوبة اولى جزما) يوهم ان يلزم بالنسبة للاولية وليس كذلك فكان ينبغي
 ان يقول فالعقوبة اولى فلهم هذا لم يطالب بها جزما (قوله ولائى على من تكفل بيدن رفيق)
 اى قطعاه وله سقط من الكتابة (قوله وما عورض به) اى وما عورض به ما اقتضاه قول
 الزركشى ما اذا لم يرد به الشرط من تصديقه في هذه الارادة وحاصل المعارضة انه ينبغي ان
 يبنى على دعوى الصحة والفساد اى فيصدق مدعى عدمية الشرطية (قوله لانه لم يوجه امره
 الخ) عبارة شرح الروض وقيل تلزمه اجابته فله مطالبته ان طالبه المكفول له كان قال له
 اخرج عن حتى لان ذلك يتضمن التوكيل فيه ثم قال وما رجحه اى ابن المقرئ اى من عدم

لزوم الاجابة قال الزركشي انه الاقرب لانه لم يوجه أمره بطالبه فقوله لانه الخ رد لا ~~كتفاء~~
 الضعيف يتضمن قول المكفول له اخرج عن سقي لتوكيله في المطالبة والحاصل انه اذا كفل
 بغير اذن لا يلزم المكفول اجابته وان طالبه المكفول له على الصحيح وقيل تلزمه فله مطالبته
 ان طالبه المكفول له كان قال اخرج عن سقي لكن لا الكفالة بل لان ذلك يتضمن التوكيل
 في الطلب فكأنه صادر وكيل المكفول له في طلب المكفول فتلزمه اجابته ~~لكن~~ بشرط
 استدعاء القاضى والصحيح لا يكتفى بذلك ويقول لابد من توجيه الامر بطالبه صريحاً بشرطه
 وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله الا ان سأل المكفول له الخ) ظاهره انه من تمة كلام
 الزركشي وليس كذلك وانما هو تقييد لقوله لم تلزمه اجابة الكفيل كما يعلم من الروض وشرحه
 (قوله فيجب حقاً) اى ان استدعاء القاضى بقرينة ما يأتى (قوله صار كقبلاً) اى فاللفظ
 صريح كما في حاشية الشيخ (قوله من غير ذ كر مال كناية الخ) عبارة التحفة من غير ذ كر مال ينبغي
 أن يكون كناية كخل عن مطالبة فلان الآن فانه كناية كما يدل عليه ما مر الخ فالضمير في قوله يدل
 عليه راجع لقوله كخل عن مطالبة فلان وهو ساقط من عبارة المشرح فلجرح (قوله وجعل
 غيره محققاً) اى حيث سكت عن حكمه اذ سكونه عنه صار حكمه بالنسبة اليها محققاً لا يدري
 حكمه عنده والا فلا ذرى لم يتعرض لغير العامى وعبارته ويشبهه ان يقال انه كناية فان
 العامى يقصده الالتزام فان اعترف بقصده به الضمان او الكفالة الزم ذلك انتهت ولما قال
 الشهاب جج والاذرى لا يشترط الا النية من العامى اعقبه بقوله ويحتمل في غيره ان يوافق ابن
 الرفعة اى فيشترط فيه النية مع القرينة كما قررته قبل ذلك ويحتمل أن يأخذ باطلاقهم انه لغو
 اهـ ولأن تقول ما المانع من جعل الضمير في قول الاذرى فاذا اعترف راجعاً الى مطابق
 القائل المفهوم من المقام ويؤيده انه في مطامع كلامه جعله كناية مطلقاً غاية الامر انه استظهر
 عليه بان العامى يقصده الالتزام اى فقصد الالتزام به واقع في الجملة من العامى فلا بعد في كونه
 كناية ولا يفتنى ان الاذرى لا يسهه ان يجعله كناية من العامى دون غيره لانه لا نظير له فتأمل
 (قوله وبه يعلم ان محل ما مر عن الماوردى ان نوى الخ) فيه انه لم يذ كر كلام الماوردى فيما مر
 وهو انه قال في باب النذر اذا قال ان سلم مالى اعطقت عبدي النعمة نذره (قوله ولو كفل بزيد
 على ان الخ) اى فائلا على ان الخ (قوله كضمنت احضاره بعد شهر) عبارة الحق المحلى
 نحو أنا كفيل بزيد احضره بعد شهر (قوله ونقصه) اى ولا يلحق النقص كما صرح به في شرح
 الروض (قوله كاصل الضمان) انظر ما فائدة صحتهم مع عدم لزوم الوفا به (قوله لما مر) اى في
 باب الحوالة (قوله واهـ هذا حل على احدهما فقط) قال الشهاب سم قد يقال هذا بالعدد
 انسب منه بعده (قوله فطلب الضامن بيع ماله أولاً) مراد بذلك كما اشار اليه الشهاب
 سم في حواشى التحفة ما قاله الشاذلى من انه لو افلس الاصيل والضامن واراد الحاصل سم
 بيع ماله ما في دينهما فقال الضامن ابدأ بمال الاصيل وقال الضامن ابدأ بمال أيكاشئت بدنى
 ان كان الضمان بأمر المضمون عنه فالجواب الضامن او لا ياذنه فانسيرة الى الدائن (قوله
 وكلامه يقتضى الخ) في اقتضاء كلامه لما ذكره وقفة لا تقتضى (قوله لم يبرأ الاصيل ولا من قبله
 الخ) عبارة الروض وان ضمن به او كفل آخر وبالا آخر وهو هكذا طالبهم فان برئ الاصيل برؤا

او غيره برئ ومن بعده لا من قبله انتهت (قوله ولم يقصد الاداء عن غير جهة الضمان الخ)
 اي بان قصد جهة الضمان او اطلاق وينبغي في صورة الاطلاق ان محلها ان لم يكن عليه دين
 آخر المضمون له فليستأمل (قوله لغرض الغير) اي الواجب على ذلك الغير كما يعلم مما مر في
 القرض (قوله وأدى عن جهة الضمان) خرج به ما وأدى عن جهة الاذن أو اطلاق فيرجع
 لكن الشهاب مع نقل عنه في حواشي المنهج انه لا رجوع في صورة الاطلاق فلعل ما اقتضاه
 كلامه هنا غير مراده فراجع (قوله بعد الضمان) حق العبارة ما لو لم اه فان كان بعد
 الضمان الخ (قوله ولو ضمن الذي دينا الخ) عبارة الروض وشرحه ولو ضمن الذي الذي عن
 مسلم دينا فصالح صاحبه على خرق الصلح لما ساقى ان اداء الضامن يتضمن اقراض الاصل
 ما اداه وعلية اياه وهو متعذر هنا فلا يبرأ المسلم كما لو دفع الخمر بنفسه انتهت وعلم منها عدم
 الرجوع الذي صرح به الشارح (قوله ولو ابرأ المحتال الضامن) اي بان أحال المسلم تحقق ثالثا
 على الضامن فابراه المحتال (قوله لم يرجع فيما يظهر) وهل يسقط الدين عن الاصيل ببراءة المحتال
 الظاهر نعم لان المسلم تحقق سقط حقه بالحوالة والمحتال لم يتوجه مطالبته الا على الضامن لا على
 الاصيل فلا يرجع وسيأتي ان حوالة المستحق قبض (قوله ومضى ورث الضامن الدين يرجع به
 مطلقا) اي سواء ضمن بالاذن ام بدونه لانه صار له وهو باق في ذمة الاصيل وانما عسر بالرجوع
 وان كانت الصورة انه لم يؤد شيئا لانهم نزولوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كما صرح حوايه
 (قوله ويمكن حمل الاول) اي قوله لا العام خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله تصديقه) اي
 المطعم او المنفق الا في ذكرهما وهذا استدراك على ما علم من المتن من انه لا رجوع الا اذا
 صدقه المضمون له او أدى بحضرة الاصيل (قوله والثاني في الاولى الخ) اسقط ذكر الثاني في
 الثانية وعبارة الجلال فيه وفي الثانية يقول لم يفتق الاصيل بالاداء لترك الاشهاد وجيب بانه
 المقصر بترك الاشهاد (قوله ولو لم يهد الاصيل لآخر) وهو من ادعى ضمنه

(قوله المضمون له) لفظ له
 ساقط من نسخة المؤلف اه

(كتاب الشركة)

(قوله وقد يحذف تأوؤ الخ) عبارة التحفة وقد تحذف هاؤها فتصير مشتركة بينهم او بين
 النصيب (قوله نعم لو نويها شركا العنان الخ) يعني فيما اذا قالات تفاوضنا والصورة ان شروط
 شركة العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكليات وعبارة الروض وشرحه فان اراد كل
 منهما ما يلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالات تفاوضنا اي اشتركا شركة عنان جاز بناء على صحة
 العقود بالكليات انتهت وقد علم مما قدمته انهما لم يشترطا ان عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر
 وبهذا يدفع ما أطل به الشيخ في حاشيته مما هو مبني على ان الاستدراك في كلام الشارح
 الى صورة المفاوضة المذكورة وقد علم انه ليس راجعا الى لفظ المفاوضة فقط وان كان في السياق
 ايهام (قوله ليشترع كل منهما بما يوجب) اي لنفسه ومن ثم لو وكل احدهما الاخر أن يشتري
 في الذمة لهما عينا وقصد المشتري ذلك صار اشترى في العين المشتركة (قوله بالاجماع في
 النقد الخالص) يؤهم قصر المثل على النقد وعبارة الجلال نقد وغيره كالخطة (قوله لانه
 باختلاطه الخ) على التمتين (قوله ما لم يشترط في التبايع الشركة) اي المفيدة لصحة التصرف
 التي هي مقصود الباب كما هو ظاهر (قوله وعدل عنه الخ) عبارة التحفة عدل البه عن قول

أصله وليس من شرط الشركة تساوي المالكين في القسمة ولأنه مع كونه بمعنى ما اختصر منه وان كانت عبارة أصله أوضح إذا تعدد في فاعل التفاعل الذي هو شرط فيه أظهر في عبارة الأصل منه في عبارة المتن إذا المضاف إلى متعدد متغاير متعدد انتهت وقول الشارح وعـدل عنه لدفع الخ ساقط في بعض النسخ وهو الصواب إذا لم يبق له (قوله وقد علم رده) أي بالتأويل المذكور في قوله على أن المراد الخ أي فهم قائلون هنا يجوز البيع بالعرض أيضا فلم يغلطوا (قوله وعلى هذا) أي بتقدير أن موصوف لفظ غير المحذوف لفظ نقد أي ولا يبيع بتقد غير نقد البلد وهذا ما يقيد به كلام الشارح وهو غير سديد فان هذا التمايز يبق على أخذ المتن على ظاهره قبل التأويل كما لا يخفى على أن قوله أخرج بالنقد العرض لا يناسب ما قررناه وإنما الذي يناسبه أن يقول أخرج بالنقد البلد غير البلد وفيه تنصيص الخ (قوله فلا يبيع بعرض وان راج) سكت عن نقد غير البلد الرابع لكن تمسك بما طلاقهم يقتضي المنع فيه مطلقا كالعرض (قوله ولا يشتري) أي بعين مال الشركة فان اشتري في الذمة وقع له (قوله أي فسحق كل منهما) مراده به السكك البديلي إذا أصبح أنه إذا فسحقها أحدهما انزل ويحتمل أن الشارح كاشهاب حج جري على ما جرى عليه الفاضل أبو الطيب وابن الصباغ من أنها لا تنسخ إلا بفسحقها جميعا فلا راجع (قوله في كل تصرف لا يتقد منهما) عبارة التهمة بالنسبة لما لا يتقد تصرفه فيه أي المقلس أي لأن السعي لا يصح منه تصرف مالي إلا الوصية والتدبير انتهت وفائدة بقائه بالنسبة لما يصح من المقلس أنه إذا اشتري شيئا في الذمة بصير مشتركا بشرطه وظاهر أن شريك المقلس لا يصح تصرفه في نصيب المقلس من الأعيان المشتركة فلا راجع (قوله أو كان المال عرضا) كان الأولى تفسيده على قوله ولو بلفظ التقرير لأن المراد أنه لا بد من استئناف الشركة ولو كان المال عرضا (قوله ووصيته غير المعينة) بأن كان الموصي له غير معين كما يعلم من المقابل (قوله مع تغاير القيمة) ألا أوضح أن يقول مع مغايرة القيمة (قوله بأن صورة المسئلة أنهم عالمان الخ) لعل مراده أنهم ما في قوة العالمين بدليل التعليل بعده وبدليل اتيان به على وجه التأييد والافلازم أن صورة المسئلة أنهم عالمان بالفعل (قوله ولو باع أحدهما كاشهاب تر كصفة الخ) عبارة الأنوار ولو لم يكن كاشهابا فباعاه صفقة واحدة أو وكل أحدهما الآخر فباعه فكل واحد يستقل بقبض حصته من الثمن ولا يشارك الآخر فيه

(كتاب الوكالة)

(قوله والحفظ) ومنه وجه بنال الله ونم الوكيل (قوله ليكونه باقي مال أو نكاح) أي أو غيره في مال كما هو كذلك في عبارة كاشهاب حج وأصله ساقط من نسخ الشارح من النسخة قرينة مجازاته لكاشهاب المذكور هنا في حل المتن والافلازم لا يقتضيه ما ذكره ومعلوم أن مراعاة الباب ما يشمل الجسد على أنه لم يظهر وجه التقييد بالباب في النكاح مع أنه سياتي أن غير المجبر إذا أذن في النكاح له أن يوكل وأن لم يؤذن في خصوص الوكيل فليجوز (قوله ويصح توكيله فيه) المصدر مضاف إلى فاعله لأن الكلام في شروط الموكل وأما كون السفية يصح منه أن يتوكل فليس بآتي في شروط الوكيل بما فيه وبه يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله بناء على شمول الولاية لا وكالة) حتى يصح كونه مستثنى من طرد المتن (قوله وتوكيل مسلم كافرا الخ)

في استثناء هذه نظر لانها على الاصل من ان الموكل يصح ان يوكل غاية الامر انه يشترط في
وكيله هنا ان يكون مسلما كما انه يشترط فيمن يوكله الولي ان يكون ثقة والافلم يستثنوا الولي
ايضا (قوله وذكري توكيل المرتد) عبارة التحفة ورجحاني توكيل الخ (قوله والاوجه انه
لا يملك واحد منهما حيث لم يتحدد قصد المدافع والوكيل) يفهم انه اذا قصد الوكيل نفسه وهو غير
مستحق وقصد المدافع ايضا انه يملك ومعلوم انه ليس كذلك فالمفهوم فيه تفصيل بسط القول
فيه العلامة ج (قوله فاذا لم يملك الاقوى لم يملك دونه الخ) في هذا التعديل نظر لا يفتي وعبارة
غيره لانه اذا لم يقدر على التصرف لنفسه فغيره أولى (قوله ويمتنع توكيل المرأة) مصدر
مضاف لمفعوله (قوله لا أعلم فيه) اي في اعتماد قول الفاسق والكافر كما يفهم من جملة كلام
النووي خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله غير صحيح) اي بالنسبة لشقه الثاني فقط وكان
ينبغي ان يقول غير صحيح في الثاني (قوله ولو يجعل) غاية في اشتراط الاذن فان هناك من يقول
انه اذا كان ثم جعل لا يحتاج للاذن وفي نسخة عقب قوله باذن سيده مانعه ولو يجعل مطلقا لانه
نكسب اه وعبارة التحفة عقب مثل هذه النسخة نصها كذا غير به شارح وصوابه لا يتوكل
بالاذن عن غيره فيما يلزم ذمته عهدته كبيع ولو يجعل بل فيما لا يلزمها كقبول نكاح ولو يغير
اذن انتهت ونسخ الشارح مختلفة كذا كراهه فليراجع مختاره (قوله على ما قاله) تبع في
هذا التبري كلام ج لكن سيأتي له نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر برضاه به فكان ينبغي له
عدم التبري منه هنا وفي نسخة كما قاله هنا وهي لا تناسب الاستدلال الا في لانه يلزم عليه
استدلال الشيء على نفسه (قوله وعلم مما امرانه لوجعل المعدوم تبعا الخ) حق العبارة
وعلم مما امر الصحة فيما لو جعل المعدوم تبعا لاضر الخ وفيه احتمالا للرافعي (قوله والتدبير)
معطوف على السند وليس من مدخول التعليق (قوله وبراء) لاحاجة اليه هنا لانه سيأتي بما
فيه (قوله جعلت موكلتي ضامنا لك) وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الاذرع عن العجلي
ان يقول الموكل اجعلني ضامنا لدينه او اجعلني كفيل ليدن فلان اه ولا يخفى ان ما ذكره
الشارح من التصوير اي تبعا لابن الرفعة متعين وما مور به الشيخ في حاشيته يلزم عليه اتقاء
حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمله (قوله ويصح في البراء منه الخ) عبارة التحفة ويصح في البراء
منه لكن في ابرق نفسه لا بد من القور تغايبا للقليل قيل وكذا في وكتلك تبرق نفسه على
ما اقتضاء اطلاقهم لكن قياس الطلاق جواز التراخي ذكره السبكي انتهت (قوله ومن ثم
ضمنها) اي في صورة الامانة (قوله كان اقرارا جزما) اشعر بان ماصوره المتن فيه خلاف وهو
كذلك (قوله من الامام او السيد) عبارة التحفة لكن من الامام او السيد وهي التي يتضح
عليها معنى قوله مطلقا (قوله فلا يمتنع الاستيفاء الخ) عبارة التحفة مع الاستيفاء في غيبتهم الخ
(قوله مفهومة لكل واحد) اي حتى يكون كفاية وكان عليه حيث قد أن يذ كر المفهومة لكل أحد
في الصريح والشهاب ج لم يذ كر قوله لكل أحد لان الكاف في قوله ككتابة المتظاير لان موضوع
مسئلة المتن ان هناك لفظا فساكنه قال ومسئلة الكتابة والاشارة على التفصيل المعلوم فيها
(قوله ونخرج بكاف الخطاب) لو أسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من الامثلة لكان واضحا (قوله
وهذا ان صح) يعني ما ذكر من تزويج الامة وعبارة في قوته نصها وما ذكره يعني السبكي في تزويج

قوله مصدر مضاف الخ
ليس في نسخة المؤلف لفظ
مصدر اه

قوله على نفسه نسخة
المؤلف من نفسه

الامة ان صح ينبغي ان يكون فيما اذا عين الزوج ولم يفوض الاصيغة العقد ثم قال وسئل ابن
 الصلاح عن اذنت ان يزوجه العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل اسكل أحد عاقد بالبلد
 تزويجها فاجاب ان اقترن باذنها قرينة تقتضي التعيين فلا شك ان سبق اذنها قريباذ كرها
 معين أو كانت تعتقد أن ليس بالبلد غير واحد فان اذنها حينئذ يختص ولا يعم وان لم يوجد شيء
 من هذا القيل فذكرها العاقد محمول على معنى العاقد على الاطلاق وحينئذ اسكل عاقد بالبلد
 تزويجها هذا مقتضى الفقه في هذا اه اه وبه تعلم ما في كلام الشارح كالشهاب ج (قوله
 يعينها) صوابه تعيينه كما علم مما قدمناه (قوله وقبول من الآخر) أي ولو الموكل هنا (قوله ورد
 بماصر) أي بقبول الوصية الجاهلة أي بما لا تقبله الوكالة (قوله ويظهر الاكتفاء بالتبعة
 الابعدها) ان كان المراد انه يكتفي بذلك عن أصل التوكيل فظاهر انه غير صحيح والظاهر ان
 مراده ان ذكر الاذن غير قيد كما ذكره غيره فقصرت عنه عبارته وبذل على ان هذا مراده ما رتب
 عليه من قوله وعلم من ذلك الخ فان الشهاب ج رتب عليه (قوله فيمنع من التصرف) المناسب
 لئلا يمنع من التصرف لان المنع من التصرف لا يتفرع على عدم العزل وانما يتفرع على العزل
 (قوله وقيل لا ينزل) لا يصح ان يكون هذا مقابلا لما اختاره اذ هو عينه وانما يحط المخالفة
 نفوذ التصرف وعدمه فالشارح موافق لهذا القيل في عدم نفوذ العزل كما هو واضح فكان
 المناسب خلاف هذا السياق وعذره انه كان أولا تبسع العلامة ج في هذا القيل كما هو كذلك
 في بعض النسخ ثم رجع عنه بعد أن سطر العبارة فزاد قوله والاصح عدم صحته الخ ثم دخل على
 ما كان سطره من العبارة بقوله وقيل بفصل ما تراه (قوله وما أطال به جمع الى قوله فلا يستفيد
 بها شيئا) من كلام القيل وقائله الشهاب ج لكن لا بهذا اللفظ وعبارته والاصح عدم صحته
 ولا ينزل بطاوعها وحينئذ فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم لكن أطال جمع في استشكله
 بانه كيف ينفذ مع منع المالك منه وتخلص عنه بعضهم بانه لا يلزم من عدم العزل نفوذ التصرف
 ولا رفع الوكالة بل قد تبقى ولا ينفذ كما لو نجزها شرط للتصرف شرطا وأخذ بعضهم بقضية
 ذلك فجزم بعدم نفوذ التصرف وقد يجاب باننا لانسلم ان المنع مفيد الا لو صحقت الصيغة الدالة
 عليه ونحس قد قررنا بطلان هذه المعلقة فعمانا باصل بقاء الوكالة اذ لم يوجد له رافع صحيح وحينئذ
 انصح نفوذ التصرف عملا بالاصل المد كورفتا له انتهت وبه تعلم ما في كلام الشارح أولا
 وآخرا (قوله أو عرضا) لا يخالف ما مر في الشركة من امتناع البيع بالعرض مطلقا لان المراد
 به حيث لم يكن معاملة أهل البلد وبذل له قوله فيما يأتي ومحمل الامتناع بالعرض الخ (قوله
 المراد البيع بقيد الاطلاق) اعل الكتابة اسقطوا اللفظ لا قبل قوله بقيد حتى يلاقي ما مر وهو
 كذلك في عبارة التحفة (قوله محل نظر) أي بالنظر للتبديل خاصة (قوله فان تلف ولم يصح) أي
 كما هو الصورة هنا وما قوله بعد وان صح الى آخره فلا محل له هنا كما هو ظاهر (قوله فان شاء
 طالبه بالثمن الخ) هذا قد يعارض ما سياتي له فيما قررته في قول المصنف فان خالف ضمن ثم لا يخفى
 ما في هذه السوادة من القلاقة ونسخ الشارح فيها مختلفة فلم يحرر (قوله وبشروط الاشهاد)
 عبارة التحفة ويلزمه الاشهاد الخ ومر في البيع انه لو شرط عليه الاشهاد كان شرط الصحة
 (قوله وانما جاز لعامل القراض الخ) أي جاز له ذلك دائما وبه يحصل الفرق بينه وبين الوكالة

(قوله أو أطلق وقع عن الموكل) لا يخفى جريانه في المسئلة الاولى وكان ينبغي ذكره هناك (قوله فان كان التوكيل في حال علمه الخ) هذا قسم قوله ولو طرأ العجز لطرأ ونحو مرض الخ فكان ينبغي ذكره عقبه من غير فصل بقوله وكطروا العجز الخ مع ان قوله وكطروا العجز الخ مكرر مع قوله السابق وسباني مثله في قوله الذي دخل به على قول المصنف ولو كطروا الخ وعذره انه تبع هناك منيع التحفة ثم تبع هنا شرح الروض بهذا التصرف فحصل التكرار مع الإيهام وبعبارة شرح الروض ولو وكله فيما يمكنه عادة وليس كنه عاجز عنه بسفراً ومرضاً فان كان التوكيل في حال علمه بسفراً أو مرضاً جازله ان يوكل وان طرأ العجز فلا خلاف للجورى قاه في المطلب وكطروا العجز ما لو جهل الموكل حال توكيله ذلك كما يؤخذ مما مر آنفاً عن الاستوى انتهت (قوله وبعبارة المصنف تفهم ذلك أيضاً) أي كما أفهمته عبارة أصله حيث عبر فيها بآتي بقوله لكن الأصح انه ينزل بعزله في اتيانه بل يمكن تقييده على ذلك فحينئذ ما أشار إليه المهرر مفهوم من قول المنهاج قال الثاني وكيل الوكيل باللازم ويكون قوله والأصح انه ينزل بعزله زيادة على المهرر إذ الضمير في عزله راجع في عبارة المهرر للموكل وفي عبارة المنهاج للوكيل بدليل قوله وانعزله إذ لا انفصال للموكل فتأمل (قوله على الأصح السابق) ظاهره أن الأصح السابق ترتب عليه خلاف هل ينزل بعزله وانعزاله أولاً وليس كذلك بل الحاصل ان الخلاف هل هو في المسئلة المذكورة وكيل الوكيل أو وكيل الموكل فان قلنا بالاول انعزل بعزله الوكيل وانعزاله وان قلنا بالثاني فلا وحينئذ فلا بد من العناية بكلام الشارح ليصح بأن يقال معنى قوله على الأصح السابق أي بناء عليه بقريضة تصريحه بالبناء في المقابل فالأصح مبني على الأصح ومقابله على مقابله (قوله فان وكل عن غيره) عبارة الأذري قيدت إطلاقه بقوله عن نفسه احترازاً عما لو عين الولي ونحوه ولو كبله غير الأمين فانه لا يجوز للوكيل توكيله قطعاً ولا توكيله غيره لانه لم يأذن فيه انتهت (قوله في الصور المتقدمة) أي حيث وقع التوكيل عن الموكل (قوله يعني بتعيينه في الجميع الخ) هذا انما قاله الشارح الجلال عقب قول المصنف معين فراده به تفسير المراد من قول المصنف معين أي ان مراد المصنف من تعيين الموكل الذي عبر به عنه معين أن يقول الموكل لأبدي يوم الجمعة في سوق كذا فتخوى كلامه مفعول ليعني (قوله مردياه ان قول المصنف معين وما بعده) الصواب اسقاط لفظ وما بعده وعذره انه شرح كلام الجلال بكلام الشهاب حج والشهاب المذكور انما قال هذا الذي ذكره الشارح عقب قول المصنف لشخص معين وأحال عليه ما بعده كما يعلم من إرجاعه صنيعة (قوله خلافاً لابن الرفعة) أي في تقييده بالطلان بما اذا تقدم الإيجاب أو القبول ولم يصحح بالسفارة أي بخلاف ما اذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة في المتقدم فانه يصح عنده (قوله نعم الخ) استدراك على أصل المسئلة (قوله فالمنجى كما قاله الزركشي الخ) كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما سباني له أن يقول كما قال الزركشي فالمنجى الخ ثم ان في نسبة ما ذكره للزركشي مخالفة لما في كلام غيره من نسبة للأذري وهو الذي يوافق قوله لا أتى خلافاً للأذري فاعلمه في كلام الزركشي أيضاً كما هو الغالب من تبعيته لشيخه الأذري لكن كان المناسب ان يذكر الشارح الزركشي في الموضوعين أو الأذري في الموضوعين (قوله ولو في الطلاق) في هذه الغاية تهافت لا يخفى (قوله

ومثله في ذلك العلق) الاولى اسقاطه لان التعيين فيه محل وفاق وانما الخلاف في الطلاق (قوله بل عليه) أي اذا كان هنالك من يرغب بالاكثر (قوله وكون المساوية هي المشتراة الخ) عبارة التحفة ويظهر انه لا بد من شرائهما في عقد واحد أو تكون المساوية هي المشتراة أو لا انتهت فاعل انظر أو لا ساقط من نسخ الشارح عقب قوله هي المشتراة لكن الظاهر ان الشهاب مع انما قيد بذلك بالنسبة لوقوعهما للموكل أي فان كانت غير المساوية هي المشتراة أو لا في حالة تعدد العقد لم تقع للموكل ثم ان كانت بالعزل لم تصح والا وقعت للوكيل كما هو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل ويحتمل ان مراد الشارح ان المساوية تقع للموكل مطلقا في حالة تعدد العقد قد تمت أو تأخرت فيكون قوله هي المشتراة أي للموكل ويكون قوله فتقع المساوية للموكل فقط ايضا لما قبله وفي نسخة من نسخ الشارح ما نصه واما حالة تعدد العقد فتقع المساوية للموكل فقط انتهت وهي تعين الاحتمال المذكور فليحذر (قوله وكذا لو أضاف لثمة الموكل) أي بخلاف ما اذا أضافه للموكل ولم يذ كر لفظ الثمة كما سيأتي في المتن (قوله لانها غير معتبرة في الصحة الى آخره) قد يؤخذ من ذلك صحة ما يقع كثيرا من اجارة الناظر على الوقف خاصة منه وبضيقها لبعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول أجرت حصة فلان وهي كذا لضرورة العمارة فتصح الاجارة وتلغو التسمية المذكورة وتقع الاجارة شائعة على الجميع لهذه العلة فتأمل (قوله قد يسمع بالتبرع له) أي للوكيل بقرينة ما يأتي (قوله أو عكسه) أي بان وكل القن غيره ليشتري له نفسه وقوله لان صرف الى آخره تعليل لقوله كان وكل تما الخ وقوله لان المال الخ تعليل لقوله أو عكسه كما به عليه اشهاب سم (قوله ويؤخذ من التعلييل ان ذلك في موافق الاذن) لا يناسب قوله السابق ولو وافق الاذن وهو تابع في السابق للشهاب مع وهو انما ذكره كذلك لانه لا يراعى ان الخلاف وتبع في الملاحق الشارح الجلال فلم يثبت الكلام (قوله ان لم يكن مما يسرع فساد الخ) انظر هل المراد ضمانه بالفساد أو بضيقه في مدة التأخير (قوله نعم لو كان وكيل عن ولي الخ) استدرج على قول المصنف ولا ينزل (قوله فيستثنى مما مر) أي من عدم ضمان ثمن ما تعدى فيه (قوله وليس له رد الثمن) أي بخلاف القن كما فهم من قوله ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ابداءه عند من ذكر (قوله ان كان الثمن معينا) قال الشهاب سم ظاهره وان أنكر وكاتمته بدائل التفصيل فيما بعده وفيه نظر اه (قوله بالنسبة للمشتري مثلا) وانظر ماذا يفعل في الثمن وكل من الموكل والوكيل معترف بان الموكل لا يستحقه وهل يأتي فيه ما يأتي في الظفر وهل اذا لم يكن قبض الثمن لهما المطالبة أولا (قوله فاذا اتفقا الخ) هو بيان للتفصيل المشار اليه (قوله والاوجه خلاف ما قالاه) لا يخفى ما فيه بالنسبة للثانية لما يترتب عليه من الفساد التي من جعلتها عدم صحة تولية قاض ولاه حيث فوض له ذلك خصوصا اذا وقعت منه أحكام (قوله أصحهما عدمه) أي عدم نفوذه فهو على حذف مضاف (قوله ينزل به) هو خبر قوله وكذا (قوله الانعزال برقة الموكل) أي وهو ضعيف لما علم من جزمه بخلافه قبيله وكأنه انما ساق كلام المطالب ليعلم منه حكم ردة الوكيل فقط (قوله كما مر) يعني في الوكيل خاصة (قوله كأن اعتق أو باع) أي أو أجز كما سيأتي (قوله أو أجز ما اذن في ايجاره) هذان من صور خروج محل التصرف عن ملك الموكل لا من خروج المنفعة

كما لا يخفى (قوله وعليه رد ما أخذه الموكل) قال الشهاب ج ومحلّه ان لم يصدق البائع على
 الوكيل بعشرين والافهى باعترافه ملك للموكل فيبقى فيه التلطف الا ترى اه (قوله
 وبقوله والماله) أى فى الثانية كما صرح به ج (قوله اذ من اشترى لغيره بماله نفسه الى آخره)
 أى لان الصورة انه لم يسم الموكل فى العقد ولم يذكر بعده الا أنه اشتراه له بماله (قوله ولا يئنه)
 أى بالوكالة كما صرح به ج وكان ينبغى تأخير عن الصورة الثانية كما صنع ج (قوله وهذا
 لا يمكن الحلف عليه) أى بقا (قوله لانه حلف على نفي العلم) أى لان قاعدة الحلف على نفي العلم
 لانه حلف على نفي فعل الغير وعبارة التحفة وهذا لا يمكن الحلف عليه لانه حلف على نفي فعل
 الغير فبين الحلف فيه على نفي العلم ففعل فى عبارة الشارح سقط من الكنية (قوله مشير
 الرد ما عترض به على المصنف الخ) كأن مراده اعتراض الاسنوى الذى من تمامه استشكله
 السابق وعبارة الاسنوى فى قول المصنف وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة مانصه
 اعلم ان ما ذكره المصنف قد ذكره الرافعى فى شرحه وفسر التكذيب بان يقول انما اشتريت
 لنفسك والماله لك وتبعه على ذلك فى الروضة وفيه أمر ان أحدهما ان التكذيب المذكور
 ليس هو نفي علم حتى يحلف قائله على نفي العلم الى ان قال الثانى ان مع هذا التفسير لا يستقيم
 الاقتصار فى التحلف على نفي العلم بالوكالة بن القياس وجوب الحلف على نفي العلم بكون المال
 لغيره فانه لو أنكر الوكيل ولكن اعترف بان المال لغيره كان كافيا فى ابطال البيع اه
 المقصود منه وحينئذ فى دفعه بما ذكره الشارح نظر والجواب عنه فى شرح الروض فراجع
 والظاهر ان الذى أراد الشارح الجلال بما ذكره انما هو دفع الاعتراض الاول كأنه يقول
 ان الحلف على نفي الوكيل حلف على نفي فعل الغير فى المعنى لان نفيها يستلزم نفي التوكيل
 الناشئة عنه وهو فعل الغير على ان قول الشارح هنا ليس المراد به الحلف على نفي توكيل
 مطلق الخ كلام لا يكاد يعقل فتأمل (قوله أو بعد العقد والشراء بعين مال الموكل) لا حاجة
 له هنا لانه تقدم آنا (قوله اذ انبأ به امثالا لأم الحاك للمصلحة) ربما يقتضى ان يكون
 اقرارا اذا أتى به لأم الحاك فليراجع (قوله ولا يقبل قوله فى الرد) أى اما يئنه فتقبل على
 الرابع (قوله وان ضمن) أى ضمما باجعليه بقرينة ما بعده (قوله على من استأجره للجباية) خرج
 بقوله على من استأجره ما لو ادعى الجاني المقر وفى الوقف الرد على الناظر لان الناظر لم يستأمنه
 حتى يقبل عليه (قوله كما قال الاذرى اه الاصح) وجهه مقابله انه ترك الاشهاد (قوله لم يلزم
 المالك الرجوع اليه) أى فيحلف على نفي العلم بقبض رسوله كما صرح به الاذرى (قوله ولا
 عبرة بانكار وكيل بقبض دين الخ) انظر ما حاصله وفى الروض كغيره ما قد يخالفه وعبارة الروض
 وشرحه ولو صدق الموكل بقبض دين أو استرداد ودبعة أو نحوه مدعى التسليم الى وكيله المنكر
 لذلك يفرمه أى الموكل مدعى التسليم بترك الاشهاد اه واصل المراد انه لا عبرة بقول الوكيل
 بالنسبة لتعريم المدين ويبقى الكلام فى مطابقة الوكيل وفى بعض الهوامش انه لا يطالبه لانكاره
 القبض اه وعليه فانكار الوكيل له عبرة بالنسبة لدفع المطالبة عنه فليحذر (قوله وألحق
 بهما) أى بالاب والجسد أى فى القبول الذى جزم به السبكي بدليل قوله أمين ادعى ذلك زمن
 فضائه أى والاوجه عدم القبول فى المشبه كالمشبه به (قوله ووجه جزمه) أى فى المتن (قوله

حاشية المودع والوصي) كداني نسخ الشارح وامل الوصي محرف عن الوكيل (قوله ثم أنكر
المستحق) أي الوكيل بقرينة ما بعده (قوله استردها ان بقيت) عبارة شرح الروض
أخذها وأخذها الدافع وسلمها اليه (قوله فان لم تكن بينة) أي والحال انه مكذب له في الوكالة
(قوله لان النكول) يعني مع الحلف (قوله المستغرق) أي بخلاف غيره فان ما يأخذه
لا يختص به كما هو ظاهر

(كآب الاقرار)

(قوله فان كان) أي مطلق الاخبار لا الاخبار المذكور في التعريف (قوله أول غيره على غيره)
أي بشرطه (قوله فان كان فيه الزام فحكم) في كون الحكم يقتضي شرعا ما انظر ظاهر ولهذا
لم يذكره غيره كالشهاب ج والدميري في هذا التقسيم بل في كون الحكم اخبارا انظر أيضا
بل اظاها انه انشاء كصبيغ العقود وان كان لفظه لفظ الخبر فليراجع (قوله في الاخيرة) لعل
مراده بالاخيرة مسألة الاقرار بالمنفعة فيشمل طلب العارية والاجارة ليوافق كلام الشهاب
ج وظاهر ان المراد تعيين جهة المنفعة من وصية أو اجارة أو غيرهما حتى لو عينها باجارة يوم مثلا
قبل وهذا ظاهر فليراجع (قوله وانما توقف الخ) عبارة التحفة وانما توقف عليها اعطاء غاز
ادعى الامة لأم قبل انقضاء الحرب فانكره أميرابليس لانه لا يلزم من تحليفه المذکور السابق
وابتات ولده مرتق طلبه احتياط المال الغنيمة ولانه لا خصم هنا يعترف بعدم صحة يمينه انتهت
(قوله على يمينه) متعلق بنظير العامل في علمه مقدرا وكان الاولى حذفه (قوله مردود فقد
قال في الانوار الخ) لا ينبغي ان كلام الانوار انما يعارض أصل بحث الاذري لا التبريع المذکور
الذي هو للعلامة ج وعبارته بعد جزمه بكلام الاذري فان نعدرا استفساره انجبه العمل
بأصل الصواب وقد يعارض ما رجحه أي الاذري قول الانوار الخ ثم قال الا ان يفرق بان عد التهما
مع خبرتهم مما الى آخر ما ذكره الشارح (قوله اما اقرار المقلد بالنكاح) لا موقع للتعبير بما
هنا اذ هذا من جملة ما مر (قوله ويقبل اقرار السفينة به) قال والد الشارح بان تقول زوجني
منه ولي بحضرة عدلين ورضاي ان كان شرطاً (قوله كالقرض) قال والدم مثل القرض الشراء
فاسد الان الاذن لا يتناول القاسد (قوله بان السيد منكر الخ) قضيته ان السيد لو اعترف به
لزم (قوله قد تقطع القرائن الخ) هذا أول كلام الاذري فكان ينبغي تقديم قول الشارح قال
الاذري عليه قال الاذري عقب ما نقله الشارح عنه نعم لو اقر ان لا يستغرق الارض معه
الايت المال فالوجه امضاؤه في هذه الاعصار لفساد بيت المال وظاهر كلامهم انه يقبل اقراره
لذوي الارحام قطعاً حيث لا يرثه الايت المال ولا يجري فيه الخلاف السابق مع تطرق التهمة
ولا بأس به لما ذكرناه اه (قوله وانه لا يحل للمقر له أخذه) لا ينبغي ان يحل الاخذ وعدمه منوط
بما في نفس الامر (قوله وهما مستغرقان) اعلم ان فرض المسئلة في المستغرقين لا يظهر له اثر
لانه لو ثبت دين الزوجة باليمينه لا بالاقرار فالحكم كذلك لانها لا تأخذ من دينها الذي على الزوج
الا ما يخص غيرها من الورثة ويسقط منه ما يخص ارثها كما مر في باب الرهن فلا خصوصية
للاقرار في ذلك وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ مما هو مبني على ان الاقرار في ذلك له أثر ولو صور
الشارح المسئلة بغير المستغرقين لظهر الاثر كما لا ينبغي (قوله وعلاه بما مر) أي عمل كونه غير

قوله يعترف الخ في
نسخة المؤلف يفتقر
فتأمل ذلك اه

مكره بما تقدم في قوله اذا المكره من اكره الخ كما يعلم من اربعة اقسام (قوله ولي عايتك عشرة) انما
احتاج لهذا التصريح الدعوى اذ لا تصح الدعوى بمجرد الاقرار كما صرح جوابه فتنبه (قوله صدق
المقرمينه) ولكل من العشرة الدعوى عليه وتحلفه فان حلف لتسعة انحصر الالف في العاشر
بلا تحليف كما عيّل الى ترجيحه كلام التحفة (قوله ولو اقر بعين مجهول) خرج بالعين المدين
فالاقرار به مجهول باطل كما صرح قبيله (قوله لا اعرف مالكم لو احدى من اهل البلد) مثله في التحفة
وانظر ما وجه التقييد بواحد من اهل البلد وليس هو في شرح الروض (قوله له على الالف الذي
في هذا الكيس الخ) انظر ما مناسبة ايراد ههنا مع انه سيأتي في كلامه مبسوطا ثم ظهر انه انما ذكره
ليمثل به للمستحيل حسا (قوله على هذه الدابة) كان الداعي له الى ذكره في التصوير مجازاة
ظاهر المتن والافعال الروض كغيره فلو قال على لئلا كما بسببها الف اه على انه قد يتوقف في
هذا التصوير الذي ذكره الشارح تعالى الشهاب حج من حيث الحكم والاعراب (قوله لانم وان
عينت غير سبب الاستحسان) اي لانه وان عينها في اقراره لم يجعلها سببا للاستحسان كالدابة وانما
ذكرها مجرد التعريف وقضية انه لو جعلها سببا للاستحسان كالدابة ياتي فيها احكامها وهو ظاهر
(قوله بارت او وصية) اي مثلا (قوله من الاب) اي مثلا كما علم مما مر (قوله اوبارت من
الاب وهو ذكركم كذلك) اي وان كان هناك وارث غيره كما هو ظاهر ووجه احتمال اخذ غيره
حسته اذ الصورة انه اقر بخصوص الحمل لكن هذا ينافيه قوله عقبه اوائى فلها النصف فتعين
ان الصورة انه لا وارث غيره (قوله فينبغي القطع بالتسوية) ظاهره في الكل وقد يتوقف فيه
لان التسوية لا تكون الا في اخوة الام ومعلوم انه في الثلث فقط فانظر المراد (قوله باعنى
شياء) اي به (قوله قال الاذرى الخ) عبارة الاذرى وأراد المصنف فالأقرار لغو كما عزا في
الروضة للمحرر وفيه نظر والاقرّب ان مراد المحرر فالأسناد لغو يؤيده قول الشرحين انا اذا
صححنا الاقرار المطلق كما هو الاظهر فهناطريقان أحدهما القطع بالصحة والثانية على القولين
في تعقيب الاقرار بما يرفعه وطريقة التخرج مشهورة جزم بها أكثر العراقيين وغيرهم واما
القطع بالغاء الاقرار فلم أره لاحد منهم من صحح البطلان عند الاطلاق يقول بالبطلان عند هذا
الاسناد واما طريقة القطع بالصحة فذكرها المرازمة اه المقصود منها (قوله وقول بهضهم)
يعنى الشهاب حج (قوله لما فيه من تسليم كون اللاغى الاسناد) أي في احد الشقين قال
الشهاب سم وأقول هو اعتراض عجيب فأي محذور في ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضى
عدم صحة ذلك الجمع فعليك بالتأمل الصحيح اه (قوله ان يفر عقب ارثه لا تخرب ما يخصه)
خرج به ما اذا اقر به عين فظاهره يؤخذ باقراره وظاهره أيضا انه لا يصح الاقرار فيما ذكره
الشارح وان أراد المقر الاقرار لاستحالة ان خصوص ما يخصه بالارث للغير اذ الصورة انه لم يتميز له
وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سيأتي في داري التي ورثتها من أبي اقلان وان توقف الشهاب
سم في الفرق بينهما (قوله بعد الاقرار) متعلق باسمه وعبارة الاذرى والقولان اذا أطلق ولم
يبيّن بعد اما اذا بين بعد ذلك وجهها صحها عمل به بلا خلاف اه (قوله كما لو اقر لطفل واطلق)
اي فيصح جزمنا (قوله ونفى المقر) اي عن نفسه يعنى الذي تضمنه اقراره للغير اذ يلزم من اقراره
به للغير انه ليس له (قوله فكان اضعف) اي فلهذا قبل سار جوعه (قوله لهذا الاستثناء)

يعنى المشار اليه بقوله ما لم يدع فكما محجودا وعبارة شرح الروض الا ان يدعى الخ والتعبير
بالاستثناء عليها ظاهر (قوله وليس لك على شئ ولكن لك ألف درهم الخ) كذا في هذه النسخة
وفي النسخة التي كتب عليها الشيخ مانصه ولو قال لك على ألفان ولكن لك على ألف الخ وكان
المشارح أصح عليه النسخة بعد ان كان تبع الحققة لقول الشهاب سم لا يفتنى اشكاله ومخالفته
لقولهم الا تفتنى في فصل الاستثناء انه لو قال ليس لك على شئ الا خمسة لزمه خمسة الى ان قال نعم
لو قال ليس لك على ألفان ولكن لك على ألف كان عدم الوجوب ممكلا لانه مثل ليس لك على عشرة
الا خمسة وسيأتى فيه انه لا يجب شئ لانه بمنزلة ليس لك على خمسة قال ويحتمل الفرق ولعله أقرب
اه (قوله أشار به الى تفتنى توهم ان مقول القول كذا فقط) الا صوب ان يقول تفتنى توهم ان
مقول القول لزيد كذا فقط (قوله وانما تلفت أو انه ردها) أى اذا ادعى ذلك بعد مضى زمن
يمكن فيه التلف والرد كما هو واضح (قوله فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك الخ)
مكان المراد ان هذه الصيغة عند الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين معا لكنه مهم فيرجع
اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والافوض الاول الدين والثاني العين فلا يحتاج في
انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهر انه لو فسر ذلك بالعين فقط يقبل أخذ ما هو قبيله انه
يقبل في تفسيره على بالعين بل نقل الشهاب سم عن المصنف انه لو فسر سمى وعندي بما في النسخة
قبل لانه غلط على نفسه (قوله ولا يرد على هذا قولهم) أى في شأن الفاظ ذكر وانما اقرار
بما سيأتى وغيره (قوله لان محله في الفاظ اطرد العرف الخ) أى فليس المراد منه المفهوم
الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق بل المراد منه ان هذا اللفظ غلب استعماله
في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الاطلاق الا هذا المعنى لكن قوله وكلامنا في مفهوم
لفظ الخ قد لا يوافق ذلك فليمرر (قوله في جواب لي عليك مائة) الاولى ألف لانها التي في المتن
ولمراعاة تذكير الضمير في المتن (قوله وان لم يأت بضمير) أى وهذا بخلاف ما اذا وقع في جواب
اقض الالف الذي لي عليك كما سيأتى عن الاسنوى (قوله أى المفتاح) أى مثلا (قوله كما أتى
به الغزالي) ليس هذا انتاء للغزالي مستقلا وانما هو مأخوذ من اقتائه الا تفتنى عقبه كما يعلم
من الحققة (قوله أى بجودها) هذا هو الدافع لام عارضة فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله
لو أراد بالاضافة في داري الخ) أى أو اراد في داري التي اشتريتها لنفسى انه اشتراها سابقا
وخرجت عن ملكه بناقل (قوله في المتن وليكن المقر به في يد المقر) أى في تصرفه فلا يرد نحو
الغاصب (قوله في مدة الخيار له) لفظ له متعلق باقروا علم ان الصورة ان الاقرار بعد القبض
كما هو ظاهر (قوله ومحل ذلك اذا اشتراه لنفسه الخ) حق العبارة اما لو اشتراه لملكه (قوله
أو باعتبار ما كان) يعنى فيما اذا قال اعنته ما لك قبل الشراء (قوله لانه قد لا يرضيه) في
حوادث الحققة مانصه يمكن جعل قوله الا تفتنى ويبيع من جهة البائع على المذهب راجعا لهذه
أيضا وان كان خلاف المتبادر اه (قوله واذا مات المدعى حريته) أى وهو صورة المتن (قوله
بناء على اعتقاده) هذا تعليل لقول المتن ويبيع من جهة البائع وكان الاولى تأخير عما بعده
(قوله فيقع مجلا ومفصلا) أى كما هو شأن سائر الاخبارات وعبارة شرح الروض لان الاقرار
اخبار عن حق ياتى والشئ يخبر عنه منصلا تارة ومجلا أخرى (قوله كما ألحقه به السبكي)

المناسب لما قبله كما أدخله فيه السبكي فان كان السبكي اتحادا كره على وجه الإطلاق فكان ينبغي
 ان يقول وان جعله السبكي ملحقا به (قوله اصدق ما ذكر على هذه الامور ويحرم أخذه) عبارة
 الصفة لانه شيء ويحرم أخذه ويجب رده (قوله ولا يقنع منه بحالقه انه لا يستحق فيها) أي في
 الدار أي لان قضية اقرار مورثه ان فيها شيئا فلم يقبل من وارثه ما يتافيه (قوله ولو كان للمقر
 زوجة الخ) سيأتي هذا في الدعوى بإسقاط مما هنا (قوله لشمول ذلك) أي لشمول الغصب
 ما لا يقتضي وحاصل هذا الجواب ان الاشكال مبني على تفسير الغصب بالمعنى الشرعي ونحن
 لا نلتزمه وننظر الى اللغة والعرف وكل منهما ما يهديه ما ذكر غصبا (قوله لا الشيء المقربة) أي لانه
 صار خاصا بقريضة على كما هو كذلك في كلام السبكي وكان على الشارح ان يذكره (قوله
 وما اعترض به الفرق) أي فرق السبكي بين الشيء المطلق والشيء المقيد بالاقرار كما يعلم من قول
 الشارح الآتي وحينئذ اوجه فرق السبكي (قوله كيف وعموم هذا النقي) أي المذكور في
 قول المعترض ان الشافعي لا يستعمل ظواهر الالفاظ (قوله لتبادر الاستواء عددا منها) في
 كون التبادر في معنى يمنع احتمال غيره بالسكينة نظرا لا يخفى (قوله لا يحقل ماصر) أي الاقل
 (قوله الانتقالية أو الاضراية) يوهم انهما قسمان وليس كذلك بل الانتقالية قسم من قسمي
 الاضراية لان بل للاضراب مطلقا وتنقسم الى انتقالية وابطالية (قوله وانما المقتضى
 للاتحاد نفس بل) تبسع في هذا الشهاب حج لكن ذلك جار على طريقة ان العطف ييل لا يوجب
 الاشياء واحدا واما الشارح فانه سيأتي له قريبا اختيارا أحد الوجهين القائل بلزوم شيئين وهذا
 لا يتناسبه وقد فرق الشارح كما نقله عنه سم في حواشي شرح المنهج بين ما اختاره من لزوم
 شيئين وبين ما سيأتي له في الفصل الآتي فيما لو قال درهم بل درهم من انه لا يلزمه الادراهم بانه في
 مسئله الدراهم اعاد نفس الاول بخلاف كذا فان المعاد صالح لارادة غير ما يريد به الاول (قوله
 فقوله درهما يوهم انه سبب الاتحاد) قال الشهاب سم قد يقال اتحاد كدرهما لا يدفع توهم
 التعدد لتفسير الاول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد اذ لم يد كر درهما بالاولى اه (قوله
 اوجههم الزوم شيئين) ظاهره مطلقا خصوصا بالنظر للتعليل لكن سيأتي له في الفصل الآتي
 ما يخالفه في غير موضع (قوله فالجميع فضة) لكن لا يلزم ان تكون دراهم كما هو واضح فليراجع
 (قوله تميزان لكل من الاثنى عشر) الوجه حذف لفظ من (قوله ولكن الاصح) أي من ثلاثة
 اوجه احدها ما ذكره ابن الوردي كما يعلم بمراجعة الدميري وغيره (قوله ويجرى ذلك على
 الاوجه في بلد زاد وزنهم الخ) هذا ينبغي ما قدمه آنفا من حمل الدراهم في الاقرار على دراهم
 الاسلام ما لم يفسر بغيرها مما يحتمل وعذره انه خالف في هذا المتقدم آنفا الشهاب حج فان ذلك
 يختار انه عند الاطلاق يحمل على دراهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما يأتي مما هو متعلق
 بالمسئلة فوقع في التناقض في مواضع كما سيأتي التنبيه على بعض ذلك (قوله فالوجه كما يحسنه
 بعض المتأخرين القبول ان كان متصلا) وفي نسخة وان كان منفصلا وهي الموافقة لما في الحنة
 (قوله ويجرى ذلك في السكيل) تبسع في هذا الشهاب المذكور لكن ذلك جار على طريقته فعني
 قول الشهاب ويجرى ذلك يعني الحمل على الغالب عند الاطلاق الذي يقول به هو دون الشارح
 (قوله ولو تعذرت مراجعته حمل على دراهم البلد) تبسع فيه أيضا الشهاب المذكور وهو نقبض

ما صدر به من الرجوع الى دراهم الاسلام فهذا اختيار الشهاب المذكور المقابل لاختيار
الشارح (قوله فيحمل عليه لا على غيره) أي الانقاص منه الا ان وصله كافي الحقيقة (قوله وفي
العقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد) هذا لا يخالف ما قبله في الحكم
والعلامة حج ذكر عقب هذا ما نصه ما لم يختلفا في تعيين غيره فانهم ما حثوا على الثبات اه فالذي
ذكره العلامة المذكور هو محط المخالفة فكان على الشارح ان يذكره (قوله غير مسلمة) انظر
ما روجه عدم التسليم (قوله وما ذكره) أي البعض المذكور (قوله من هذه الدراهم الى هذه
الدراهم) أي بان كانت معينة بدليل الاشارة والتقدير فليراجع (قوله لاحتمال ارادته مع
درهم فلم يجب سوى واحد الخ) هنا سقط في النسخ عقب قوله مع درهم وعبارة الشهاب حج
الذي تبعه الشارح في جميع هذه السوادية يعض تصرف نصها لاحتمال ارادته مع درهم ليضع
نيته أولى وأجاب البلقيني بان فرض ما ذكره انه لم يرد الطرف بل المعية فوجب أحد عشر
وفرض درهم مع درهم انه أطلق وهو محتمل الطرف أي مع درهم لي فلم يجب سوى واحد الى آخر
ما في الشرح (قوله أجيب عنه) أي عن أصل الاشكال وهو في النسخ بلا واو عاطفة
وحذفها بمعنى على انه لا سقط وقد عرفت الساقط وانه متضمن بلواب البلقيني فيجب هنا
العطف عليه بالواو (قوله ويرد بلزوم الدرهم الخ) هنا أيضا سقط في النسخ عقب ويرد وحاصله
ان الشهاب حج لما أورد الجواب الثاني المذكور في قول الشارح أجيب الى آخره نظريه بما
ذكره الشارح فالشارح أشار الى رده الا أنه لم يذكر المراد منه في النسخ وأما قوله بلزوم الدرهم
الخ فهو ليس ما رده وانما هو جواب ثالث للشهاب المذكور سقط من نسخ الشارح صدره
وعبارة الشهاب المذكور عقب الجواب الثاني نصها وفيه نظرون تكلف وليست الواو بمعنى مع
بل تحتملها وغيره وقد يجاب بان مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهم له ولغيره فليس
فيه تصریح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا اشارة اليه الى آخر ما في الشرح (قوله وقد أجاب
عنه السبكي الخ) قال الشهاب مع الوجه التعويل على جواب السبكي اظهر المعنى عليه
وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعا ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح
قطعا وأنه ظاهر في خلافه لا أثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون ظاهرا
في خلافه بل لا يكون الا ظاهرا فيه فاحسن التأمل اه (قوله لزومه الجارية والداية الخ) أسقط
ذكر انما تم في الموضوعين (قوله الا الثمرة غير المؤثرة والجل الخ) ولا يرد خاتم فيه فص وان اورد
لسبكي حيث يدخل في البيع لاهنا لان الكلام عند الاطلاق كما هو صريح العبارة (قوله
ولو قال له على الف درهم في هذا الكيس الخ) هذا الامتناع له فيما نحن فيه من انه اذا اقرب طرف
لا يلزمه مظهره وعكسه فله انما اوردته هنا لمطلق مناسبة ان فيه صورة الطرف والمظروف
(قوله او نصفه) أي نصف ميراثه (قوله كما نص عليه) أي نص الشافعي في مسئلتى المتن
(قوله رد) يعني التخرج لا قول الشارح وان كان هو المخبر عنه في العبارة وكان حق التعبير ان
يقول قال الشارح وخارج بهضم الخ ثم يقول وهذا التخرج على قول مرجوح بل قال
بعضهم الخ وقوله بانه يعنى ما نسب للنص في له في مالى (قوله ومجمله) أي محل مسئلة المتن
الاخيرة كما يعلم من الحقيقة (قوله نيتي تعلق في الاولى بقدر حصته) عبارة الحقيقة فيغرم في الاولى

قد رخصته فقط على ما في بعض نسخها وفي بعضها كالشراح قال الشهاب بن المرام من
هذه العبارة ما سألني في القائدة الاثنية آخر الفصل بقوله فن فروعها هنا اقرار بعض الورثة
على التركة بين اوصية في شيع حتى لا يلزمه الاقساط من حصته من التركة اه اه (قوله
فيتمرغ على ذلك تدبرهم يلزمي) هذا بيان لمعنى التفريع ولم يذكر معنى الجزاء وقد ذكره ج
في تحفته ولتظه ان اردت معرفة ما يلزمي بهذا الاقرار فهو درهم اه وله سقط من الشرح
من النسخ (قوله كزنة هذه الصنعة) أي من الذهب مثلا كما في التحفة فلا ينافي ما مر في مثل
بافي بلز يد ومثله يقال في المثال بعده (قوله الا اذا عرض ما يمنع منه) صوابه الا اذا عرض
ما يقتضيه (قوله اذا اختلف الوصف والسبب الخ) كأنه ادخل في هذا تعليل المسئلة
الثانية توسعا تنزيلا لاختلاف الاضافة الى الزمن منزلة اختلف الوصف (قوله نعم لو قال
ظننته يلزمي) عبارة التحفة نعم ان قال من نحو من و ظننته يلزمي (قوله حلف المقر له على نفسه)
أي نفي كونه من عن نجر (قوله ما لم تقيم بينة على الماني) انظر ما وجه قول هذه البيعة مع انه
يحتمل انه لزمه الا لقب بسبب آخر فهي شاهدية بنفي غير محصور (قوله بدليل قواهم الخ) أي ولانه
كالكافر بالنسبة للخمر مثلا فيما مر بل أولى ولعل هذا الباعث يجعل الكافر مثله في ذلك
(قوله فالخا كم الشافعي يحمله الخ) وظاهره انه يأتي هنا ما مر في الاستدراك من تحليف المقر له
رجا ان يرد اليه (قوله ولم يكن في جواب دعوى) انظر ما حكم مفهومه (قوله ولا بد من
اتصال قوله من عن عبده الخ) عبارة التحفة ولا بد من اتصال قوله من عن عبده ويلحق به فيما
يظهر كل تقييد مطلق أو تخصيص لعام كاتصال الاستثناء كما هو ظاهر والابطال الاحتجاج
الخ فقوله كاتصال الاستثناء متعلق بقوله اتصال من قوله ولا بد من اتصال الخ و مراده بذلك
ان ضابط الاتصال هنا كضابطه الا في الاستثناء وقوله ويلحق به الخ معترض بين المتعلق
والمتعلق كما لا يخفى والشارح فهم ان مراده انه يقيس كلامه من تقييد المطلق وتخصيص العام
والاستثناء على ما هنا في وجوب مطلق الاتصال فعبر عنه بما ترى مع انه غير ما أراد قطعاً كيف
ووجوب اتصال الاستثناء سيأتي قريباً في المتن فكيف يحسنه بقوله فيما يظهر فيجب اصلاح عبارة
الشارح بان يحذف منها لفظ بما تقرر ويجعل بدله لفظ به عقب قوله أو تخصيص لعام ليوافق
عبارة التحفة (قوله بل علقه بما هو مغيب عنا) هذا دليل لما في المتن خاصة ~~بما هي~~ عادة
في غالب التعاليل (قوله وأفهم قوله ثم جاء أنه لو قال الخ) عبارة التحفة وأفهم قوله ثم جاء أنه
لو وصله كعلي ألف وديعة قبل (قوله كما تقرر) أي بقوله الواقع (قوله يلجوا اذا ارادة الخروج
اليه به بالهبة) أي أو انه يعتقد الملك بمجرد الهبة (قوله على انه يصح ان يريد يبرئ بطل) عبارة
التحفة ان يريد يبرئ غاية بطل انتهت فلعل لفظ غاية سقط من الشرح من المكتبة والافالبراة
لا يصح ان يراد بهما البطلان اتيان مفهوميهما من كل وجهه كما لا يخفى (قوله لم يملك) أي
الاسد (قوله والفرق) أي بين هذه وتطيرتها في المتن (قوله على ما أشار اليه في الروضة)
يعني في استغفر الله ويافلان والافئلة الحمد لله ليست في الروضة (قوله واستوضح غيره النظر
في يافلان) أي ومثله الحمد لله كما يؤخذ من علم الكافي وصرح به الزيادي (قوله ولا بعده فيه)
ما فيه من البعد لا ينكر كما يعرف بالتأمل لوضوح الفرق بين الانشآت والاحبارات (قوله

بل وانما لم يجمع هنا فلا استغراق (عبارة التحفة اذ لا استغراق) (قوله وكذا التقدير) وانظر هل
 ان يفهم بعد ذلك باقل من درهم (قوله وزعم انه المستثنى انه يصدق) أي قطعاً
 * (فصل في الاقرار بالنسب) * (قوله أو نفسه) في هذا الموضع ما لا لا يقتضي (قوله من انه
 كافر) يعني نفسه وعبارة التحفة ومع الكذب في ثبوته سرام كالكذب في نفسه بل صرح في الحديث
 انه كفر الخ فالضمير في قوله انه راجع للثاني فقط وجهه مقبلاً عليه للنسب عليه في المنسب (قوله
 لا للعتق) بخالفه ما ساقى له في باب العتق من ان شرط العتق أيضاً امكان كونه منه وصرح به هنا
 في شرح الروض وغيره ووافق قوله الشارح وأمكن ذلك ان جعلناه راجعاً الكل من قوله
 عتق عليه ولحقه كما هو المتبادر (قوله وما زاد بعضهم) يعني في تصوير الامكان وعبارة
 الروض وشريحه وأمكن اجتماعهما بان احتمل انه خرج اليها او انها قدمت اليه قبل ذلك أو انه
 أنه ذلها ماء فاستدخلته (قوله أي من بلاد الكفر) هو تفسير المراد من الكافر في كلامهم
 ومن ثم اقتصر في المحترز على مفهومه وليس تقييداً بالكفارة (قوله معروف بالنسب) أي
 مشهوره كما عبر به غيره (قوله وان هذا الولد) أي المولود على فراش نكاح صحيح (قوله سمعت
 دعواه) ظاهره انه لا يصح استلحاقه قبل ثبوت صاحب الفرائض وانه لا بد من بينة قبل راجع (قوله
 يحافظ على حق ولاء السيد) قضيته انه لو صح استلحاقه بطل ولاء السيد وسيأتي انه لا منافاة
 بين الرق والنسب وظاهر ان الولاء فرع الرق فليتأمل (قوله بل ولم يصدق واحد منهما بان
 سكت) عبارة التحفة كان سكت (قوله فلا استلحاق هنا الخ) يقال بتقديره فيما اذا كان
 المستلحق واحداً فلم تظهر فائدة في هذا الجواب فليتأمل (قوله فكما سلب) أي في تجهيزهما كما
 صرح به في التحفة والافهم في الصلاة عليهما ونحوها ليسا كسلبين (قوله عن تعدى النسب
 منه الى نفسه الخ) قال الشهاب سم لا يخفى ان صريح الصنيع ان يمين بيان للغير وذلك الغير هو
 الاب في هذا النسخ والحد في هذا المعنى فانتظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب الى المقر الذي
 هو ابنه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الاب ان النسب يتعدى من الملق به اليها ثم منها الى
 المقر ولم يوجد ذلك هنا الى آخر ما أطال به وأجاب شيخنا عنه في حاشيته بما لا يلاقي الاشكال كما يعلم
 بمراجعته (وأقول) الجواب عنه من وجهين الاول انه لا ينبغي كون من يبين للغير بل يجوز ان
 يكون متعلقاً بالنسب من قول المصنف وأما اذا التقي النسب بغيره ولا يضر الفصل بلقط بغيره كما
 لا يخفى فمن الموصولة واقعة على المستلحق بفتح الحاء والضمير في منه يرجع اليه والجواب الثاني
 وهو الاظهر اننا نلتزم ان يمين للغير لأن قوله بواسطة واحدة ليس متعلقاً بتعدى من قوله
 عن يتعدى التسبب منه الخ حتى يلزم الاشكال المذكور بل هو تفصيل لوجوه الالتحاق والمعنى
 حينئذ وأما اذا التقي النسب بغيره عن يتعدى النسب من ذلك الغير الى نفسه اما بان يكون ذلك
 الالتحاق بواسطة واحدة وهي الاب الخ (قوله بواسطة واحدة وهي الاب الخ) ظاهره هنا
 السياق ان جميع الامثلة الا تيسر بواسطة الواحدة وظاهره انه ليس كذلك وعذره انه تبع
 الشهاب حج في صدر العبارة ولم يتبعه في باقيها فلزم ما ذكره عبارة الشهاب المذكور مع المتن
 نصاً بواسطة واحدة وهي الاب كهذا النسخ أو اثنين كلاب والحد في هذا المعنى أو ثلاثة كهذا
 ابن عمي (قوله أو أبي) هذا من الالتحاق بالنفس كما قدمه هنا فلا وجه له كرهنا (قوله قيل

(والوجه الخ) فانه الشهاب ج وآخر كلامه قوله ولا يمكن ذلك الا بعد بيان الملحق به واما
 ان يقول ان ما استوجبه العلامة ج لا يحيد عنه واما ما استوجبه الشارح فيما يأتي فيلزم
 عليه امور منها مخالفة المنقول الذي استند اليه ج مما ذكر ومنها انه يلزم منه الغاء اشتراطهم
 كون المقر وارثا ثانيا الا في اذ لا يعرف ذلك الا بعد معرفة جهة الاخوة مثلا كما أشار اليه
 ج فيما نقله عنه الشارح واما قول الشارح عقب استجابه الا في ويرقى بان المقر يحتاط
 لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق فيقال عليه ان الاخوة وبنوة العمومة مثلا كما أنهم حقيقة ثان
 فيما كان من جهة الابوين أو الاب كذلك هما حقيقتان فيما كان من جهة الام وكذلك هما
 حقيقتان عند وجود مانع من الارث واطلاقهما على ذلك من اطلاق المشترك على احد معانيه
 فهو لا ينافي التحقيق الذي ذكره الشارح بقوله فلا يقر الا عن تحقيق وليس الكلام في قول المقر
 هذا وارث حتى يعمل بذلك وانما الكلام في مجرد قوله هذا أخي أو ابن أخي مثلا والارث هنا انما
 يقع تابع للنسب لا مقصودا واما ما استظهر به الشارح من قوله ومن ثم لو أقر باخوة مجهول
 لم يقبل تفسيره باخوة الرضاع أو الاسلام فيقال عليه انه انما لم يقبل تفسيره بذلك لانه صرف
 اللفظ عن حقيقة الى مجازه بخلاف ما اذا فسر باخوة الام فظاهر انه يقبل لما تقرر انه تفسير
 للفظ باحد حقائقه وما صدقته فتأمل وانصف (قوله كما ذكره القفال) ما ذكره عن القفال
 لا يوافق ما نقله عنه غيره وعبارته حسب ما نقلها في القوت لوقال فلان عصبي ووارثي اذ امت
 من غير عقب لم يكن هذا شيئا لان المقر به اذا كان معروف النسب فلا فائدة في اقراره وان كان
 مجهول النسب فلا يصح أيضا ما لم يفسر لانه قد يراد بقوله انه عصبي انه أخوه وربما يراد به
 أو ابن عمه ثم بعد التفسير يتطرق فيه فان قال هو أخي يجب ان يكون هو جميع وارث أبيه وان كان
 عما فيكون هو جميع وارث جده وان كان ابن عمه يجب ان يكون جميع وارث عمه ليصح منه
 الاقرار بالنسب على طريقة الخلافة عنه ثم الميراث مبني عليه عندنا انتهت (قوله وسواء فيما
 تقررا قال فلان وارث وسكت أم زاد لا وارث غيره) كذا في نسخ الشارح وانظر هو نعيم فيما
 ذا في حاشية الشيخ انه تعميم في شهادة الشاهد وكأنه أخذ به بالفهم تعميما للكلام من غير نظر
 الى أصله وهو لا يوافق ما أعقبه به من قوله وتفرقة الهروي بينهما مردودة وذلك لان تفرقة
 الهروي انما هي بين الاقرار بانه وارثه والاققرار بانه وارث فلان وعبارته لو أقر ان هذا وارث
 فلان لا يقبل ولو قال هذا وارثي قبل انتهت والظاهر ان مراده بفلان كإبيه مثلا اذا الحق به
 والذي في الحقة التي هي أصل لما هنا وسواء فيما تقررا قال فلان وارثي وسكت أم زاد لا وارث
 لي غيره انتهت وهو مناسب لما قدمه من اختيار عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار فهو نعيم فيه كما
 نبه عليه الشهاب سم (قوله في مسئلتنا) يعني مسئلة الشهادة وعبارة الحقة ثم رأيت الغزى
 بحث الخ (قوله وأما تصديق ما بينهما من الوسائط الخ) هذا انما ينتج به ايراده بناء على ان الالتحاق
 بالحي له أثر ما بعد ما قرر الشارح من انه لا أثر له وانما الالتحاق محال على التصديق فلا ينتج به ايراد
 هذا الكلام هنا فتأمل (قوله ولا ينافي ما تقرر من اعتبار تصديق الوسائط الخ) أي على ما في
 المذهب الضعيف (قوله وهو ملسد) أي كونه ملوك كالسيد فيصح ان يكون مضافا للفاعل أو
 للمفعول وعبارة الحقة وهو الملك (قوله كون المقر حائزا لميراث الملحق به) أي ولو ما لا بدليل

ما سباني فيما لو اقر احد الوارثين وانكر الآخر ومات ولم يرثه الا المقر حيث ينسب النسب بالاقرار
الاول (قوله اوجهه ما انه) أي الشأن أو المذكور من الحصة (قوله وكذا الورثة) أي الملق
به غير المقر أي كانه من لا وفي بعض النسخ وكذا الورثة المنكر وهو غير صحيح لا يتكلف

• (كتاب العارية) •

(قوله لا باحة الانتفاع به) كذا في نسخ الشارح وفيه ما لا يخفى وعبارة التبعة لا باحة الانتفاع
بما يحصل الانتفاع به فلهذا قوله بما يحصل الانتفاع سقط من نسخ الشارح لا يتصل النظر من
الانتفاع الى الانتفاع (قوله على ما جزم به في العباب) الذي في العباب في باب صفة الصلاة انما
هو عدم الوجوب وكذلك الكفاية كما نقلها عنها غير الشارح (قوله توقفت صحة الصلاة عما
أي على المصنف أو الثوب) (قوله لا اجرة لثله) أما الذي لثله اجرة فظاهر انه واجب أيضا لكن
لا بالعارية بل بالاجرة (قوله فلا عارية) فيه انهم صرحوا بأنه اذا قال لغیره افضل ثوبي كان
استعارة لبدنه (قوله وأخذ منه الاذرى امتناع اعارة فقيه الخ) ان كانت الصورة انه أعاد
لمستحق السكنى في المدرسة أو الرباط فلا يتجبه الا لجواز لكن هذا ليس عارية وانما هو اسقاط حق
واعل هذا هو الذي فهمه الشارح عن الاذرى وان كانت الصورة انه أعاد لغیره مستحق فلا يتجبه
الا بالمنع ولعله مراد الاذرى فلم يوارده مع الشارح على محل واحد ثم لا يخفى ان الصورة على
كل منهما ان الفقيه أو الصوفي يخرج من السكن المذكور ويعيره لغیره أما كونه يدخل عنده
فخوضيف فالظاهر ان هذا النزاع في جواز ثم رأيت عبارة الاذرى ونصها قوله أي المصنف
وما كذا المذمة يقتضى انه لا تصح اعارة الصوفي والفقيه سكنهما بالرباط والمدرسة وكذا كل من
في معناهما لانهم يملكون الانتفاع لا المنفعة انتهت وهو كما ترى لم يثبت حكما من عند نفسه حتى
يوجه عليه قول الشارح ولعل مراده الخ وأيضا اذا كانت عبارته لا تصح اعارة الصوفي الخ
فكيف يتأني ما ذكره الشارح فتأمل (قوله وأب لابنه) أي وان يعير الاب ابنه لغیره (قوله
وفعلوا ذلك على وجه اقتضاه المصلحة الخ) هذا يعرف ان وجوب اتباع شروطهم حيثما ليس
من حيثية الوقت اذا الواقف لا يشترط في صحة وقفه مراعاة مصلحة ولا غيرها وانما ذلك من حيث
ن لهم الولاية على بيت المال وقد أخرجوا منه ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز مخالفته وبهذا
يعلم ان الصورة ان يعلم ان فاعل ذلك ممن له دخل في أمور بيت المال فراد بالآثار القاعلين
لذلك السلاطين واتباعهم فتنبه (قوله منتفعابه) أي ولو ما لا كما يعلم عما يأتي وهو مخالف
في هذا الحج خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله بما ذكرناه) أي عما يتوقع نفعه خلافا لما في
حاشية شيخنا (قوله وقول الماوردي ان من القاسدة الخ) كذا في نسخ الشارح وهو مرتب
على كلام كان أثبتته في الشارح تبعا للتبعة ثم ضرب عليه كانه عليه الشهاب سم فكان ينبغي
الضرب على هذا أيضا أو سيباقه على وجه مستقل (قوله لانما قد تلبه فتكون منافع ولده
للموصى له) هذا قد تبين فيه الشارح ما كان في التبعة أولا الا أن الشهاب حج الحق عقب
هذا ما نصه كذا قال شارح وهو غفلة عما يأتي في الوصية بالمنافع ان المالك اذا اولادها يكون
الولد حرا وتلزمه قيمته ليشترى به أمثله وان حرمة وطئها ان كانت ممن تجب لبيت لذلك بل
لجواز الهلاك أو النقص أو الضعف اهـ به على ذلك سم (قوله أو زوج) معطوف على مالهما

قوله وتجاوزا عار صغيرة وقبيحة الخ) صريح الاطلاق هنا وتقييد المنع فيما مر في غير الصغيرة
والقبيحة بما اذا تضمن ظهرا أو خلو محرمة أنه تجاوزا عارة القبيحة وان تضمنت ظهرا أو خلو
محرمة ولا يخفى ما فيه وفي التحفة انما سبها وغيرهما سواء في التقييد المذكور وفي بعض نسخ
لشارح مثله كما هو منقول عن الشارح في بعض الهوامش فليراجع (قوله وان لم ينفسه
للعين) أي وان لم يقل اعترتك أو عينه مثله أو تأكد قوله أو اعترتك منفعته (قوله
كان صريحا فيه) ظاهره ولو فيما يعار كالداية وقد يتوقف فيه مع القاعدة ان ما كان صريحا
في بابه ووجد نقاذا في موضوعه لا يكون صريحا ولا كفاية في غيره (قوله بانه يحتاط الإيضاح)
أي ولا نوع الطلاق بما اشتمر مطلقا بل بالية لانه يلزم من القول بوقوع الطلاق القول بحمل
البضع لآخر وهو خلاف الاحتياط (قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر) يحتمل ان المراد
بالتأخير هنا التأخر وهو الذي فهمه الشيخ في الحاشية ويحتمل ان المراد مطلق التأخر أي
فلا فرق بين ان يتأخر الفعل عن القول أو عكسه (قوله لا مكان حمل نقي ذلك الخ) لم يظهر المراد
من هذا الكلام ولعل مراده به ما في حواشي التحفة للشهاب سم وان قصرت عبارة
عنه ونص ما في الحواشي المذكورة أن نحمل ما يأتي على ما اذا وجد لفظ من أحدهما بلانيين
فانهم لم يصرحوا فيما يأتي بأنه لم يوجد لفظ من أحدهما اه (قوله وانه لا يشترط في ضمان
العارة الخ) أي ولا دليل للاول أيضا فيما يأتي انه لا يشترط الخ لذي استدلل به الشهاب حج
ولا يخفى ما في سياق الشارح مع انه لم يذكر ما يرد الاستدلال (قوله ضمن مع الاجرة) كانه
انما صرح بالضمن مع أن ~~حكم~~ المعاربة الضمان توطئة لقوله مع الاجرة ولان الضمان
هنا غير الضمان قبل الطلب اذ هو ينتد ضمان مطلقا حتى لو تلفت بالاستعمال المأذون
فيه قبل حدوث شيء مما ذكر (قوله كسقوطها في بئر الخ) مثال للاستعمال الغير المأذون
فيه (قوله ولا يضمنه المستعير لو تلف في يده) ظاهره كذا عقب ما قبله ان الضمير فيما قبله للمعير
وهو خلاف السياق فلو قدم هذا على ما قبله كان أولى (قوله ولا المستعار للرهن) أي
ولا يضمن المستعار للرهن كما هو قضية السياق وحيث قد كان الاولى بخلاف ما عبر به في قوله
ولا ضمان عليه الخ فتأمل (قوله ولا ما صالح به على منفعة الخ) حق العبارة ولا ما صولح على
منفعته أو جعلت منفعته رأس مال سلم أو صدق افعلى ان هذه الثلاثة ستأتي (قوله لما مر) أي
من خبر على اليد ما أخذت (قوله وموت الدابة) أي بالاستعمال كانه عليه الشهاب سم
ولعل صورته انه جملها جلا ثقيلا بالاذن فماتت بسببه بخلاف ما اذا كان خفيفا لا تموت بمثله
في العادة فاتفق موطن المناصر حوايه من الفرق بين ما اذا ماتت بالاستعمال وما اذا ماتت في
الاستعمال (قوله بتقديهما السابقين) القيد في الموقوف عليه ان لا يشترط الواقف استيفاء
بنفسه واقتصر عليه الشهاب حج وأما قيد الموصى له فله ان لا يكون ممن تجبل اذا كانت
أمة واستعارها مالها (قوله ضمنا معا) أي ضمان غصب كما هو ظاهر مما يأتي (قوله بل
في سقوط الضمان بما يتناوله لاذن) أي والاذن انما تناول استعماله بنفسه كما هو قضية العقد
وقوله لا بما اقتضاه حكمها أي وجواز استعمال الغير انما هو حكم من أحكامها ثبت بعد انتهاء
العقد مقربا على صحة فلا تشاركها فيه الفاسدة (قوله بزيادة) متعلق باستوفى والباء بمعنى مع

(قوله لان المطلقات) هو تعليل من جانب السائل والجواب قوله لئلا يؤدي الخ (قوله في اطلاق الزراعة) صوابه في اطلاق الاعارة كما يعلم من شرح الروض و مراده بهذا الرد على شيخ الاسلام في الشرح المذكور فليراجع (قوله الذي عبر به أصله) الذي في أصله انما هو التعبير بالرجوع فهو قد عبر عما في الاصل بالمعنى (قوله فلا ينافيه) الاولى التعبير بالواو وبديل الفاء (قوله ومن ثم ضمن وكيلا اقتصر جاهلا الخ) في هذا الاستنتاج وقفة لا تغنى سببا وقد عدل المحكم بما يأتي فهو غير معلوم عما قبله حتى يستنتج منه وفي بعض النسخ وانما ضمن وكيلا الخ وهو الموافق لسباق شرح الروض اذ هو جواب عما يرد على ما مر من أن محل عدم الاختلاف بالعلم والجهل عند عدم تسلط المالك فيقال مسئلة الوكالة المذكورة فيها تسلط فلم ضمن الوكيل مطلقا فاجاب بما ذكر (قوله والاضمنوها) أى في أموالهم كما هو ظاهر (قوله لم يؤثر) هو عين ما قبله فكان اللاتق خلاف هذا التعبير وحاصل المعايضة بين هذا وبين ما قبله الخلاف في هذا والوافق في ذلك فكانه قال فلورجع بعد وضع الميت ففيه خلاف المعتمد منه عدم التأثير أيضا (قوله من لازمه التكريب) الاولى الحق والتكريب الحرف (قوله وللمتولى تفصيل حاصله الخ) عبارة شرح الروض وقال المتولى ان قصده ان يستق مناه فلا خلاف أنه اذا رجع المعبر عنه من الاستفاد وان أراد طمها ويغرم ما التزمه من المونة جاز وان أراد تملكها بالبدل فان كان له فيها عين كاجر وخشب جاز كما في البناء والغراس الخ (قوله أو ترك) بالجر (قوله امتعة موضوعة) كذا في النسخ وعبارة التحفة امتعة معصومة ولعل ما في الشرح محرف عنه من النسخ (قوله ولاعادة) يعنى في صورة الستر (قوله في الخلوة) أى ومثلها غيرها بالاولى كما هو واضح فكان ينبغي ولو في الخلوة (قوله ولو اختلفا في وقوع شرط القلع) هذا هو محل الاختلاف أى بان قال المعبر شرطنا القلع والمستعبر لم يشرطه وأما قوله بلا ارش أو معه فهو نعميم في الحكم أى سواء ذكرنا مع ذلك اشتراط الارش أو لا لكن قوله وان ذهب بعضهم الخ موهوم لان هذا البعض هو الاذرى والتعليل له وفي بعض النسخ بدل قوله خلافا لما بحثه الاذرى مانعه كما بحثه الاذرى وهو موافق لما في التحفة لكن الموجود في كلام الاذرى اختيار تصديق المستعبر وعبارته ولو اختلفا في وقوع شرط القلع فإظهار تصديق المستعبر اذا الاصل عدمه واحترام ماله ولم اره نصا انتهت (قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه) لا ينافيه قوله الا فى واذا اختار ماله اختياره لزم المستعبر موافقته فان أبى كاف تفريغ الارض مجانا لتقصيره لان ذلك في امتناعه بعد اختيار المعبر وهذا في امتناعه قبل الاختيار (قوله بخلاف ما حصل في زمن العارية لاجل الغرس الخ) أى فالذى حفره وغرس فيه أو بنى اذا ظهر بعد ذلك لالتزمه تسويته بخلاف ما اتسع عليه بسبب القلع (قوله كانه اجره) صريح في أنه لا يحتاج هنا الى عقد ولعل الفرق بينهما وبين ما مر في البيع ان هذا ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا فهو دوام انتفاع كان ابتداءه بعقد العارية (قوله اذا جاز الخ) هو على ثانية للحكم كما لا يخفى فكان ينبغي فيه العطف (قوله في هذه الحالة) أى فيما اذا وقعت الارض وقوله ما مر عن الشيخين أى من تخصيص التخيير بالقلع والتملك وان عزم هو فيما مر الى الروضة فقط أى فجعل منع الاقامة بالجرة على ما في الروضة اذا لم توقف الارض (قوله وانما جاز القلق) جواب

عبارته على الرد المذكور (قوله ثم عليه) يعني على الاصح وكان الاولى الاظهار (قوله وقدم
المصنف في الروضة كلام المتولي) أي قدم حكايته على حكاية مقابله الذي هو قول البغوي
المتقدم هنا (قوله ماله اختياره) يعني من غير الثلاث المارة كما يعلم مما سيأتي عن التحفة من قولها
وأما الثاني الخ ويعينه قول الشارح الآتي كما قررناه على ما سيأتي فيه (قوله لأن اختيار المعبر
كاف في فصل الخصومة) الظاهر ان هنا سقط في نسخ الشارح وعجالة التحفة بعد ما ذكر نصها
ورجح الأذري اثباته لأنه الموافق لتعبير جعج بانه يقال لهما انصرفا حتى نصلحما على شيء ولأنه
قد يجتاز المعبر ما لا يجبر عليه المستعبر ولا يوافقهما كلام الأذري اهـ والوجه صحة كل من
التعبيرين أما الأول فلأن المعبر هو المخير أو لا فصح اسناد الاختيار إليه وحده وقد صرح ابن
الرفعة وغيره بانه اذا عاد وطلب شيئا من الخصال الثلاث أجيب كالأبدا وان اختار شيئا من
غير الثلاث ووافقه المستعبر انفصل الأمر والاستمر الاعراض عنهم مع انه مع حذف الآلف
يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعبر لأنه اذا اختار ماله اختياره كالقلع مجانا فانفصلت
الخصومة أيضا وأما الثاني فلأن المعبر وان كان هو الأصل إلى آخر ما سيأتي في الشارح الا قوله
كما قررناه فقام له تعلم ما في نسخ الشارح من السقط (قوله لاخذ الثمار بالاولى) وقد مر أيضا
(قوله أم لقصر المدة المعينة) ظاهره وان كان المعبر جاهلا بالحال والمستعبر عالما به وداس وفيه
بمد (قوله والا فالحكم) يعني ان لم يعلم فهو الداخل تحت والا فقط كما هو واضح وان كان خلاف
السياق (قوله فيختلف لكل) أي لكل من المدعين في مسئلتى الدابة والارض (قوله أو بعد
تلفها فان لم تغض مدة الخ) في بعض النسخ هنا تغيير وموافقة لما في التحفة وفيه بعض خلل (قوله
وذو اليسر مقر له بأجرة المثل والقيمة) لعل الصواب اسقاط لفظ بأجرة المثل ولم أره في كلام غيره
(قوله مع استعمال جر منها) أي من العين المغرومة (قوله فسد الشرط والعارية فيهما يظهر)
تقدم له استجابه أيضا في صورة الامانة مخالفا فيها لالاسنوي

• (كتاب الغصب) •

(قوله وفارق هذا هلال ولد شاة الخ) قضية السياق ان هذا يسمى غصبا والظاهر انه غير مراد
وسمى بالمستلزم مع فرق آخر اظهر من هذا (قوله بتأييد ما يأتي عن ابن الصلاح الخ) هو تابع
في هذا لما في التحفة لكنه أغفل ما في التحفة في المحل الذي أحال عليه عن ابن الصلاح وهو ضمان
شريك غور ما عين ملك له واشتركا فيه فليس ما كان يسبق به من الشجر وقوله قبيل قول المصنف
فان أراد قوم الخ أي في باب احياء الموات (قوله ومثل الاختصاصات) لعل لفظ شمل محرف عن
لفظ سائر من الكتب وعجالة التحفة وسائر الحقوق والاختصاصات كحق منجر (قوله ومن
قعد بنحو مسجد) أي وكحق من قعد بنحو مسجد وعجالة التحفة وكأقامة من قعد بسوق أو مسجد
لا يزعم منه والجلوس محله انتهت وقوله لا يزعم منه وصف لمسجد وأشار عاي بان كان جلوسه
بحق (قوله نظرا إلى المتبادر والغالب) صريح في ان هناك صور من الغصب الحقيقي لا اثم
فيها وهو قد يناه في ما مر بل قد تدخل الصورة المذكورة بادعاء انها من غير الغالب (قوله وما
استحسنه الرافعي الخ) عبارة التحفة واستحسن الرافعي زيادة تهر الخرج السرقة وغيره زيادة
لا على وجه اختلاس أو انتهاب وردا بان الثلاثة الخ (قوله والتطير فيه) أي في الرد المذكور

(قوله ان الذي يحصل من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه حقيقة وانما وضمانا الخ) لا يخفى ما في هذا العطف وعبارة العباب وحقيقته ضمانا وانما الاستيلاء على مال غيره عدوانا وضمانا فقط الاستيلاء بلا تعدد كلبس مودع غلطا وانما فقط الاستيلاء على محترم ولا مالبسته عدوانا انتهت بفعل الكل حقائق للغصب لكن باعتبارات وزاد الشهاب سم عليه وحقيقة لضمانا ولا اعتبارا وجوب رد فقط الاستيلاء بلا تعدد على محترم غير مال كخذ سر حين الغير يظنه له قال وبقي حقيقته الاغم من الضمان والاثم والرد وهو الاستيلاء على محترم الغير بغير حق مطلقا اه وهذا الاخير قد يشمل الاستيلاء على زوجة الغير والظاهر انه غير مراد (قوله وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق) صريح السياق كما لا يخفى ان حقيقة الضمان غير موجودة فيه وفيه نظر من جهة المعنى ومن جهة ان المقسم الغصب فتأمل وكذا يقال في الذي بعده (قوله وسيرها) أي المالك فهو من مدخول الغاية (قوله بخلاف ما لو وضع عليها متاعا الخ) لعل صورته انه وضعه ليقضى حاجة مثلا ثم يأخذ ما ذيعدان مالك الدابة لو كان قاصدا نحو دار صاحب المتاع فوضع المتاع على الدابة ودلت المال على اذنه له في ايصاله الى محله انه يضمن فليراجع (قوله وافهم أيضا) يعني التني (قوله ان محل ضمان الجميع) أي جميع المقصوب (قوله بان جالس أو ركب معه) بقي ما اذا جلس وحده أو ركب بحضور المالك فليراجع (قوله محمول على رفع لم ينقل الخ) عبارة التحفة ويتعين جملها أي كلام المتولي والبعض على رفع الخ لكنه عبر بدل قول الشارح وقول بعضهم بقوله قاله شارح وتظيره الخ (قوله تحريبي) أي أوسع (قوله وهو لازم للازعاج) قال الشهاب سم فيه نظرمع تفسير الازعاج بمجرد الانزاج عنها (قوله من أهل ومستاجر ومستعير) قال الشهاب سم ينبغي وغيرهم كحارس لها (قوله وقد يجب مع الرد القيمة للحيولة كما لو غصب أمة الخ) انظر لو ماتت بعد الرد مال الحكم ويظهر انها ان ماتت بسبب الحمل كانت مضمونة وسأقي ما يصرح به وان ماتت بغيره استرد القيمة فليراجع (قوله أو المالك الغاصب لها به في ما يسرى لالهلاك الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة (قوله حال القتال) قيد في كل من الغصب والاتلاف (قوله وان غرم الخ) أي لا يجب على الغاصب ضمان الاختصاص وان كان المالك قد غرم بسبب نقله أجرة (قوله محترما) أي في حد ذاته والافاسأقي في المستثنيات غير محترم بالنسبة للمتلقي نعم يرد العبد المرتد الآتي (قوله ومهدر بخوردة أو صبال أتلغ) بناء أتلغ للمفعول (قوله أما أجرة مثل ذلك العمل فلازمة) لا محل للفظ أما ما على ان هذا الحكم من أصله غير محتاج اليه هنا لانه سأتقي في محله ولذا لم يذكر في التحفة (قوله وتلاف) أي نفس الرق وقوله ضمن جعله جواب الشرط وكان عليه ان يقدر شرط ضمن الآتي في كلام المصنف الذي كان جوابا لهذا الشرط فقد صار مبهلا (قوله بخلاف الرق فليس فتحه سببا الخ) أي والصورة فيه أنه شك في مسقطه كما هو قضية المقايسة وان لم تقدم هذا في كلامه والقول بعدم ضمان الرق حينئذ نقله في التحفة عن الشامل والبصر (قوله ان الطائر مفرد والطير جمعه) يقال عليه وحينئذ فلا يصح تفسيره به كما صنع فلوقال بدل التفسير مفرد طير لصح (قوله والثاني يضمنه مطلقا الخ) كان الاولى تأخير حكاية القولين عن قول المصنف وان وقف ثم طار فلا (قوله في تلك) يعني في مسألة الماوردى وكان ينبغي ان يقول في

هذه وية قول فيما يأتي عكس ما هناك (قوله وان يجرم في الانوار بخلافه) التي في الانوار ونقله
عنه في شرح الروض انه لا يضمن فهو موافق لابن المقرئ لا يخالفه (قوله فنصره لم يضمنه)
هل المراد انه اذا انقضى قتله بعد التفسير بجحد أو انه أنلفه بتغيره كان رماه بما يقتله فان كان
الثاني فهل هو كذلك وان كان يندفع بأخف مما رماه به يراجع (قوله ولو بني دارا) البناء ليس
بقيد كما هو ظاهر (قوله فالقت الرمح فيه اثنو باوضاع لم يضمنه) أي اذا لم يتمكن من اهلاك
ما حبه حتى لا ينافي ما سياتي في باب الوديعة وقد قيد بذلك هنا في الانوار (قوله الضامن)
أخرج به ما لو كان غاصبا لا يختصا من فلا يأتى فيه ما سياتي (قوله لان الزوجة من حيث هي
زوجة الخ) وحينئذ فاصنع في مزج المتن من استثناء التزوج من وضع اليد مشكل الآن
يكون استثناء منقطعا (قوله ببراء المالك) متعلق بقوله ويبرأ (قوله ثم ما تقر في الهبة) أي
في سردها مع ما اليد فيه يضمن مع قطع النظر عن التعليق وأما بالنظر اليه فلا يكون موافقا
لما جرى عليه ابن المقرئ بل موافق لما في الروضة سيما وقد فصلها بكذا فكان الاولى خلاف
هذا الصنيع (قوله الامر آتيا) انظر ابن مر (قوله وعلى الاول لو قدمه لآخر) كان الاولى هنا
الاخمار (قوله وتقدمه لرقيق ولو باذن مالكه جناية) صوابه كما في الروض واذا قدمه لعبد
فالاكل جناية يباع فيها (قوله عما هو مقدر) بيان لنحو كف أي ولو جنى على ما هو مقدر منه
بتظيره في الحر كالكف والرجل أي والصورة ان الجناية لا مقدر لها كان جرح كفه فهو وغير
ما سياتي في المتن (قوله فان نقصت كان سقط ذكره وانما) عبارة التحفة فان لم تنقص كان
سقط ذكره وانما كما هو الغالب لم يجب شيء انتهت فلا حاجة لقول الشارح فان نقصت لانه
فرض المتن وسقوط الذكر والاثنيين انما يحتاج اليه للتشيل اذ لم ينقص وس. ياتي انه لو كان
القطع بجناية انه يضمن (قوله فلا يلزمه الا ما نقص) بمعنى انه يستقر عليه من الثمن بنسبة ذلك
النقص ويجعل قابضا للمقابل فاذا نقص ثلث القيمة يجعل قابضا للثلث ويستقر عليه ثلث الثمن
(قوله أي اقصاها) لا يناسب ما قدمه أول الفصل من ان مراد المصنف ما هو أعم من الغصب
ولا ما سياتي في المتن في المتقوم (قوله فحمل كلامه على هذا التعميم) قد يقال انه لم يحمله على
التعميم لانه انما جعله على ضمان النقص وجعل ضمان الاجزاء قدرا زاد عليه كما لا يخفى فهو
تخصيص عكس ما جعله عليه الاسنوي لا تعميم (قوله وقيل بفكها) قال الشهاب سم فيه تأمل
اه ولعل وجهه ان اسم المفعول لا يصاغ من قاصر (قوله ولا باختلاط) عبارة التحفة وبر
اختلاط بشعر مثلي مع عدم صحة السلم فيه فيجب اخراج القول الحق من كل منهما كما قاله
الاسنوي وتبعه جمع لكن قال الاذري انه يجب ومن ثم قال الزركشي وقد يمنع رده مثله الخ
فقوله وبر اختلاط بشعر مثلي مبتدأ وخبر وبتأمل عبارة التحفة يعلم ما في كلام الشارح (قوله
ويض) الجمع فيه معتبر لان البيضة الواحدة ممتومة (قوله كما لو نقل المالك برام من مصر الخ)
هذا من قول المصنف الآتي ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التالف الخ وظاهر ان نقل المالك له
من مصر لا دخل له في الحكم اذا الحكم كذلك وان لم يحصل النقل المذكور بان اشتراه مثلا المالك
من مكة وغصبه منه آخر هناك كما يعلم من كلام المصنف الآتي (قوله ثم غصبه به آخر هناك)
أخواته هناك (قوله ضمن المتل ماوى قيمة الاخر أم لا) أي في الاولى والثالثة كما يعلم مما يأتي

(قوله وأكاه) ليس بقيد كما يعلم مما يأتي (قوله ومقابل الاصح عشرة أوجه الوجه الثاني الخ)
حق العبارة الوجه الأول حتى يوافق كون مقابل الاصح عشرة ليس منها الاصح والواقع أنها
عشرة كما سردها العلامة الأذري والشارح أدرج وجهين في وجهه وهو الرابع في كلامه قال
العلامة المذكور وكلها منقولة خلافاً لآخر فان ابن الرفعة استنبطه في الكفاية ورجع عنه
في المطالب اهـ وعبر الأذري عن المطالبة المذكورة في كلام الشارح في أربعة مواضع بالحكم
(قوله بداهة) منصوب يأخذ والضمير فيه للقيمة أي بان يعتاض الأمة عن القيمة والافاقية
لا تكون الامن النقد بشرطه وانظر اذ ارد الغاصب المنصوب في صورة الأمة هل يرد المالك
مثل الأمة أو يرد القيمة (قوله والمالك لا يستلزم حل الوطاء) صريح في أنه لا يحل له وطونها
فلا يرجع (قوله فان فقد المثل) ظاهره في البلدان وانظر لو فقد في أحد هما فقط هل يتعين المثل
في البلد الآخر أو يتخير بين المطالبة بقيمة البلد الآخر يرجع (قوله وإبعاضه) محله في الرقيق
ان كان أقصى القيم أكثر من مقدار العضو كما مر (قوله اذ لم يدخل في ضمانه) يعني انه لم تستغل
ذمته بيده فالتفتي ضمان الذمة والاقضمان اليه موجود وقد تقدم ما يوضح هذا في الشرح في باب
العارية (قوله هذا ان صلح المحل الخ) لم يتقدم لهذه الإشارة مرجع واعلم سقط من النسخ وهو
نحو قوله في محله عقب قول المصنف بقيمة يوم التلقا كما هو كذلك في التحفة (قوله قال في
الروضة) الى آخر السوادة الا قوله بخلاف ما لو لم يكن الغناء محرماً فيلزمه تمام قيمته وكلامه في
ذلك العبد هو عبارة الروض وشرحه ما كن صدر الفرع في الروض وشرحه فيما لو تعلقت الأمة
الغناء عند العاصب ثم نسبته وعبارته ما فرع لو تعلقت العارية بالمغصوبة الغناء فزادت قيمتها ثم
نسبته لم يضمه قال في الاصل لانه محرم كما في كسر الملاحى وهو محمول على غناه بخلاف منه الفتنه
الى آخر ما في الشرح وعبارة التحفة ولو أنف عبد امغنيا لزمه تمام قيمته أو أمة مغنية لم يلزمه
ما زاد على قيمته بسبب الغناء لانه طرمة استماعه منهم عند خوف التهمة لا قيمة له وقضية ان غناء
العبد لو حرم لكونه أمراً حسناً تخشى منه الفتنه أو غيراً مردل لكنه لا يعرف الغناء الا على وجه
محرم كان مثله في ذلك اهـ فالشارح أخذ صدر الفرع من كلام التحفة وشرحه بكلام الروض
ولم يصح لعدم توارد هما على شيء واحد كما علمت (قوله والوجه فيما لو استوى في القرب الخ) من
مستلزمات ما قبل مسئله الامتدة كان اللائق تقديمه هناك (قوله ومثل ذلك الدهن والماء) عبارة
التحفة ككل نجس ولو دهنًا وماء (قوله وبان يسمع الآلة) كأنه معطوف على قوله بان يطلع
عليه فهو تصوير لاظهار آلة الله ثم رأيت كلام والده في حواشي شرح الروض يعين ما ذكرته
وفي الفسخ في بعض هذه السوادة اختلاف (قوله وهي التي عصرت الخ) عبارة الشيخين وهي
التي اتخذت الخ ويناسبها قول الشارح الآتي والله تعالى يكرز في الابداء الخ (قوله لا يتصد
النجارية) أي قصدها معتبر حتى يشبه عصر من لا يعتبر قصده عن باقي ولو قال وهي التي لم يعلم
عصرها بقصد النجارية ليشمل مسئله الاتقال بنحو الهبة مما يأتي لكان أظهر ومع ذلك تخرج
عنه المسئلة ان الاخيرتان (قوله من جهل قصده) ليس بقيد بالنسبة للارث والوصية كما يعلم مما
ذكره بعده وانظر هل هو كذلك بالنسبة للهبة (قوله وقوله هم على الغصب الخ) كأنه جواب عن
سؤال يرد على المتن (قوله لان العصور لما انقلب الخ) يتأمل صورة المسئلة اذ صورتهما انه غصب

خراول كل كلام ابن العماد مفروض في غير ما هنا فليراجع (قوله وهي ما عصر بقصد الخيرية)
 أي قصد معتبرا ولم يطرأ عليه ما يوجب احترامه أخذا بما مر والمناسب لما مر وهي التي اتخذت
 الخ (قوله بخلاف ما لو جاوز الحد المشروع) أي من غير اختلاف ليلالتم ما قبله وما بعده (قوله كحبة
 حنطة) عبارة التحفة كحبة ولعلها أولى لا يهاهم هذه ان عدم الاجرة لحقارة الحبة وكان الشارح
 عدل عنها القول بالشهاب سم وما المانع من صحة استئجار الحب تزئين نحو الخانوت (قوله
 لزمنه نون) أي ثلاثون بالنقص وخمسون بالتلف (قوله دون الفوات) شمل ما لو كانت منافعه
 مستحقة لا غير بنحو اجارة او وصية به اقبل عتقة وتوقف فيه الا ذرعي (قوله كان حبسه) هو
 مثال للفوات ومثال التفويت يأتي في قوله فان اكرهه الخ (قوله وكذا الشوارع الخ) وتصرف
 الاجرة في مصالح المسلمين كما صرح به في التحفة (قوله حيث منع منه لزمه اجرة منها) هو بدل
 من كلام في قوله ويؤخذ من كلام الغزالي وقوله انه لا اجرة هو المأخوذ (قوله وان اقامها على
 الصفات الخ) عبارة التحفة ولا تسمع اي لا تقبل لافادة ما يأتي أنه يصفي اليها بالصفات لاختلاف
 القيمة مع استوائ السكن يستفيد باقامتها ابطال دعوى الغاصب بقيمة حقيرة الخ وقوله بالصفات
 متعلق بقوله ولا تسمع وقوله لافادة عمله لتفسير تنقي السماع بنفي القبول (قوله واما الخراج)
 عبارة التحفة ومن ثم لو غصب حرا أو سرقه لم تثبت يد على ثيابه فيصدق الولي اسم المولى به (قوله
 مما يزيد على تلك الصفة) لعل على هنا تعليلية اي مما يزيد من العزم لاجل تلك الصفة وعبارة
 التحفة لان الاصل براءة ذمته من الزيادة (قوله ما حصل من التفريق عنده) لعل المراد عند
 التلف (قوله وقيل يبقى للمالك) اي مع اخذه للبدل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل
 الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول برده مع ارش النقص وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ
 في حاشيته (قوله قبل غرم القيمة) اي او المثل (قوله او حصل في الارض نقص) ظاهره انه ليس
 له ان يرده في هذه الحالة اذا كان في طريقه من الاموات وهو غير مراد كما صرح به الشهاب سم
 اخذ من قوله الا في فان تبسرت له لحوموات في طريقه الخ (قوله وللمالك منعه من بسطه
 الخ) ظاهره وان كان له غرض في بسطه كدفع ضمان التضرر او لتقص السكن في الاذرعى خلافه
 في الاولى ويؤخذ مما مر في الشرح في مسألة الردان له البسط وان منعه المالك لدفع ارش
 لنقص ان لم يبرئه المالك منه فليراجع (قوله بان نقله) الاولى كان نقله (قوله وما استشكل به
 القول الخ) عبارة التحفة واستشكل بما مر ان المثل في الدمة وهو لا يملك الا قبض صحيح فليجمل
 على ما اذا اذن له المالك في رده (قوله ومثل ذلك) اي العصير (قوله لكن الوجه انه يضمن مثل
 الذهاب) والظاهر انه يرجع في الذهاب وعنده وفي مقدار الذهاب الى اهل الخبرة وانظر ما المراد
 بالمثل الذي يضمنه ربحه ان يضمنه عصيرا تقول اهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من
 المائية بمقدار الذهاب أو يكلف اغلام عصير حتى تذهب مائته ويغرم منه بمقدار الذهاب
 فليراجع (قوله وما نشأ من فعل الغاصب لا قيمة له) اي لا يقابل بشئ للغاصب ليلالتم ما رتب عليه
 (قوله جزما) الجزم بنما هو بالنظر لاصل الارش والافا لظاهر ان المقدار مختلف على قياس ما مر
 من مقابل الاصح (قوله وصحة الرقيق وشعره وسنه غير متقومة) بمعنى أنه اذا انقضت لا تقابل
 بشئ فلا يشكل بالسمن اذ هو لو انفصل قوبل بقيمة اذ هو مشتمل (قوله وعليه اراقة الخمر)

أي على الغاصب لئلا يثبت قوله بعده والا فلا يجوز له اراقة خلاف ما وقع في حاشية الشيخ (قوله
 لانهم ما قرعوا ملكه) جرى على الغالب والافقد لا يسبق له ملك كالوورث الحجر أو الجلاء مثلاً
 وعبرة غير لانهم ما قرعوا اختصاصه (قوله وقضية تليل الاول) قال في التحفة وليس قضية
 اخراج غير المحترمة خلاف ما ادعاه لان ملكه هو العصور ولا شك ان حل المحترمة وغيرها فرغ
 عنه اهـ (قوله لانه مستنفع به) لانه سقط قبله وار (قوله وما اقتضاء كلام المصنف) عبارة التحفة
 وقد يقتضى المتن الخ (قوله لا لما زاد) عطف على لقيته أي له ارض نقص قيمته قبل الزيادة
 لا ارض نقص حصل بازالة الصنعة الحاصلة بفعاله (قوله بدليل انه لو رده) عبارة التحفة ومن ثم
 لو رده الخ (قوله لعدم لزوم الارش) الامام فيه بمعنى في والمعنى انه لم يكن له غرض في الرد سواء
 وعبارة التحفة انه لو لم يكن للغاصب غرض في الرد سوى عدم لزوم الارش (قوله فالرجح له) انما
 أطلق هـ ذاهنا مع انه سياتى قريبا انه لو اشترى بالعين بطل جلالا لا تجار على الصحيح بان كان بمن
 في الذمة (قوله ولو غصب أرضا وبذر من آخر) أي آخر بالنسبة اليه فكأنه قال ولو غصبا
 من غيره والصورة ان مالك الارض والبذر واحد كما يعلم مما بعده (قوله قال لم يحصل له به نقص
 فكان تزويق) هنا كلام ساقوط وعبارة التحفة ومحل ذلك أي قوله وله الفصل الخ في صيغ يحصل منه
 عين مال اماما هو محض ولم يحصل له نقص فهو كالتزويق انتمت وما في حاشية الشيخ من
 تقرير ما في الشارح بما يقتضى عدم السقوط غير مستقيم كما يعلم مما راجعته (قوله بسبب العمل
 والصنعة) صوابه كما في التحفة بسبب العمل والصنيع على انه لا حاجة لقوله العمل لان العمل
 لا دخل له كالايجب (قوله أو اختلط عنده) هذا انما يأتى في الشق الاول وهو ما يمكن تمييزه
 أما في الشق الثاني فهو حينئذ يكون مشتركا كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله كبر
 أيضا باسم الخ) الذي ينبغي ذكره ذاقب قول المتن وأمكن التمييز لان هذه أمثله والكلام
 هـ في مطلق الخلط الشامل لما يمكن تمييزه كأمثلة المذكورة هـ وما لا يمكن كأمثله الآتية
 في قوله كخط زيت بماله الخ (قوله لنفسه) نظرا لما ادعى له مع اضافة في لجمته (قوله كما
 اقتضاء اطلاقهم) أي في مسألة الدراهم (قوله أي بغير الاردا) أي لانه حينئذ يجوز ان
 يدفع له المال من عينه بخلاف لخلوط بالاردا وقضية التوجيه ان ما لا يجوز فيه ذلك يجوز
 هـ ريسة كذلك فليراجع (قوله وبهذا) أي كونه يحجر عليه حتى يؤدي مثله وقوله مع ما يأتى أي
 في شرح المتن الآتي (قوله بل هو تعليل عليه) عطف على مفهوم من اليمين واليمين ان يدفع
 بماد كترشيع السبكي ادى حاصله ان ما قاله الاصحاب من ملك الغاصب بالخلط تخفيف عليه
 لانه ليس تخفيفا عليه بل هو تعليل عليه الخ (قوله لا تنقأ التعدي) قاصر على ما اذا اختلط
 بنفسه وكلام الباقيين وغيره انما هو في خصوص ما اذا اخطاهما بغير رضا مالكيهما كما يعلم
 بمراجعة شرح الروص وبه تعلم ما في سياق الشارح وايضا فقوله برضا مالكيه وقوله أو انصب
 بنفسه ليس من صور المغصوب بالخصوص كما يعلم من شرح الروص أيضا على ان هاتين المسألتين
 كرر احدهما في قوله الآتي وخرج بخاط أو اختلط عنده الاختلاف من غير هذا الخ (قوله
 ويؤيد الاول ما أفنى به المصنف) أي الآتي على الاثر في قوله ومرا أنه لو غصب من جمع دراهم
 الخ (قوله وفرق) أي بين مثله البائني وبين ما جل عليه الشارح كلام المتن من كون غير

قوله انه اندفع الخ
 في نسخة المؤلفان
 اندفع تأمل اهـ

للغاصب (قوله فلو ملك الكل لم يلزم رد شيء) قال الشهاب سم في هذه الملازمة كالاتية
 خفاء ٥١ وأقول لا خفاء فيهما إذا الذي شغل ذمة الغاصب للمالك وأوجب عليه الفور إنما
 هو تعديه كما قرر الشارح كالشهاب ج والتعدي مفقود في المالك فلو قلنا بما حكى للجميع
 لم يكن لزوم الغاصب عليه موجب كما لا يخفى لأن العيز صارت ملكه وذمته غير مشغولة
 بشيء فانتضت الملازمة (قوله فففيه تلك كل حق الآخر بغير إذنه أيضا) أي كما أن القول بأنه
 كالمالك كذلك ادفعه تلك الغاصب عين مال المالك وتلك المالك ما في ذمة الغاصب قهرا
 قال في التحفة عقب ما في الشارح هنا مانعه ومنع أي وفيه منع تصرف المالك قبل البيع
 أو القسمة هنا أيضا بسبب التعدي بل فوات حقه إذ قد يتلف ذلك فلا يجزى مرجعا بخلاف
 ما إذا علمناه بالذمة إلى آخر ما في الشارح ولا بد من هذا الذي في التحفة اذ هو الذي يتميز به
 القول بالشركة عن القول بالهلاك وأيضا فقوله بخلاف الخ إنما ينظم معه ولعله سقط من نسخ
 الشرح من المكتبة وحاصل ما في هذا المقام أنهم إنما يريدون القول بالشركة لأن فيه ما في القول
 بالهلاك وزيادة أما كونه فيه ما في القول بالهلاك لأن حق كل من المالك والغاصب بصير
 مشاعا فيلزم أن كلاهما حق الآخر بالإشاعة بغير إذنه وهو المحذور الموجود في القول بالهلاك
 وأما كونه فيه زيادة على ما في القول بالهلاك فهو أنه يلزم عليه منه منع المالك من التصرف قبل
 البيع أو القسمة وذلك غير موجود في القول بالهلاك فلذلك رجحوه وبما قررته يدفع ما أطال
 به الشهاب سم في حاشيته على التحفة مما هو مبني على فهم أن المراد فيها أن جميع ما ذكر من
 قوله فففيه تلك كل حق الآخر موجود في القول بالشركة وليس موجودا في القول بالهلاك
 وقد تميز بما تقر أن هذا ليس مراده فتأمل (قوله تحريم الزنا مطلقا ونشأ بعدا عن العلماء)
 هكذا في نسخ الشارح ولعل فيه سقطا من النسخ وعبارة التحفة تحريم الزنا مطلقا وبالغصوبة
 وقد عذر بقرب اسلامه ولم يكن مخالطا لنا أو مخالطا أو أمكن اشتباه ذلك عليه أو نشئه
 بعدا عن العلماء (قوله ففضمون على الغاصب) أي والمشتري منه كما صرح به
 في التحفة (قوله ويخالف ما لو انفصل رقية مائة الخ) عبارة التحفة وفارق
 ما مر في الرقيق بأنه يدخل تحت اليد فجعل تعاللا في الضمان وهذا
 حرف لا يدخل تحت اليد انتهت واعلم أن في بعض نسخ
 الشارح هنا كلاما غير منتظم وفي بعضها ما يوافق
 ما في التحفة فليتنبه له (قوله في المتن
 فكالمشتري) أي الا فيما مر في قول
 الشارح واقتصاره على
 المشتري الخ
 نعم

* (تم طبع الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله كتاب الشفعة) *

5/15
~~5/1A~~

